عُلُومُ القُرآن

بَيْنَ البُرْهَانِ وَالإتْقَانِ

«دِرَاسَةٌ مُوَازَنَةٌ»

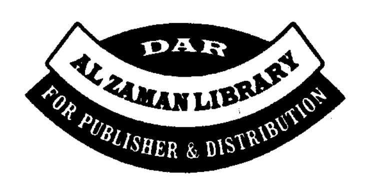
للدكتور
حَازِم سَعِيد حَيْدَر

ح مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع ، ١٤٢٧هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
حيدر ، حازم سعيد
علوم القرآن بين البرهان والإتقان : دراسة موازنة /
حازم سعيد حيدر ـ ط٢ . ـ المدينة المنورة ، ١٤٢٧هـ
٨٢٠ ص ؛ ١٧×٢٤ سم
ردمك ٦-٨-٩٧٤٢-٩٩٦٠
١- علوم القرآن أ. العنوان
ديوي ٢٢٥ ١٤٢٧/١٧١٨

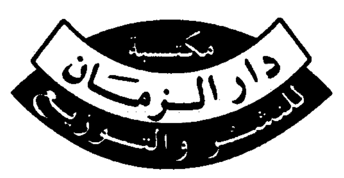
رقم الإيداع : ١٤٢٧/١٧١٨
ردمك : ٦-٨-٩٧٤٢-٩٩٦٠

الطبعة الثانية مزيدة ومنقّحة

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م







Saudi Arabia - Madina Munawara - Al-Sitteen Road
Tel: 8366666 - Fax: 8383226 P.O. Box: 1556
Al-Deyafa St. Ext. Abazar St. Tel: 8344946 / 8362993
website: www.daralzaman.com
email : zaman@daralzaman.com

المملكة العربية السعودية - المدينة المنورة - شارع الستين
هاتف ٨٣٦٦٦٦٦ - فاكس ٨٣٨٣٢٢٦ ص ب ١٥٥٦
فرع الضيافة - إمتداد شارع أبا ذر هاتف ٨٣٦٢٩٩٣ - فاكس ٨٣٤٤٩٤٦
موقعنا على الإنترنت: www.daralzaman.com
البريد الإلكتروني: zaman@daralzaman.com


علوم القرآن
بين البرهان والإتقان
« دراسة موازنة »


بسم الله الرحمن الرحيم



المقدمـــة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

أما بعد:

فقد أنزل الله القرآن الكريم على نبيّه ﷺ والأُمَّة العربيّة قد بلغت منتهى الذِّرْوة في الفصاحة واللَّسَن، فكانوا يفهمونه لما درجوا عليه ولَقِنوه من لغتهم دون عنت؛ لأن الله تعالى أنزله بها ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ ﴾[1].

وبعد اتساع الفتح الإسلامي واعتناق شعوب لهذا الدين ليست لغتها العربيَّة، كانت الحاجة مُلِحَّة إلى تقريب القرآن الكريم إلى أفهامهم؛ وذلك بتيسير تعلُّم لغته، وشرح غريب ألفاظه، وبيان معانيه.

وقد اعتنى المسلمون بالقرآن الكريم عناية فائقة، كانت وما تزال محلَّ فخر واعتزاز على الأُمم كلِّها، وكان للصحابة - رضوان الله عليهم - قصبُ السَّبق في هذا الباب.

---

(١) الزخرف آية : ٣ .

ثم كان لمن بعدهم جهود متنوعة، اتخذت اتجاهات مختلفة:

فمنهم من اعتنى بحفظه وضبط حروفه ومتعلَّقات الأداء منه، أو ببيان ألفاظه الغريبة، أو أسباب نزوله، أو فضائله، أو ناسخه ومنسوخه، أو بيان أحكامه، أو تفسيره، وغير ذلك من العلوم المفردة التي تؤلِّف مجتمعة ما اصطُلح عليه - بعد المئة الخامسة من الهجرة - بـ «علوم القرآن».

وأستطيع القول إن الحارث بن أسد المحاسبي (ت:٢٤٣هـ) هو أوّل من أَلَّف في بعض تلك العلوم، مراعياً مضمونها ومحتواها، دون عنوانها بكتاب له أسماه «فهمَ القرآن».

أما أول كتاب يترجَّح لديَّ أنه تناول شيئاً من تلك العلوم، مع إشهاره لما اصطُلح عليه منها، فهو كتاب «التنبيه على فضل علوم القرآن» لأبي القاسم الحسن بن محمّد النيسابوريِّ، المعروف بابن حبيب (ت:٤٠٦هـ).

وكان الغرض الأساس والغاية المنشودة لمعظم «علوم القرآن»، يدور حول تفسير القرآن الكريم، وتسهيل فهمه، وشرح معانيه؛ لذلك جرت عادة كثير من مصنَّفات التفاسير أن تحتويَ على مقدِّمة، أو مقدِّمات تتضمن أَهمَّ هذه العلوم.

ولقد صُنِّفت كتب تجمع عدداً من «علوم القرآن»، بات من أبرزها:

كتاب «فنون الأفنان في عيون علوم القرآن» لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي الحنبلي (ت:٥٩٧هـ)، و «جمال القُرَّاء وكمال الإِقراء» لأبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت:٦٤٣هـ)، و «المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز» لأبي شامة عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي

(ت:٦٦٥هـ)، و«الإكسير في قواعد التفسير» لأبي الربيع سليمان بن عبدالقوي الطوفي الحنبلي (ت:٧١٦هـ)، و «البرهان في علوم القرآن» لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الزَّرْكشي (ت:٧٩٤هـ)، و «مواقع العلوم من مواقع النجوم» لأبي الفضل عبدالرحمن بن عمر البُلقيني (ت:٨٢٤هـ)، و«التيسير في قواعد علم التفسير» لأبي عبد الله محمد بن سليمان الكافِيَجي (ت:٨٧٩هـ)، و«التحبير في علوم التفسير»، و «الإتقان في علوم القرآن» كلاهما لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (ت:٩١١هـ).

وهذه الكتب التسعة مطبوعة كلُّها، سوى كتاب جلال الدين البُلقيني، فهو في عداد المفقود.

* أهمية الموضوع:

يعتبر كتاب «البرهان» للزركشي أوسع كتاب في «علوم القرآن» حتى نهاية القرن الثامن، فقد ضمَّنه مُؤَلِّفه سبعة وأربعين نوعاً من أنواع «علوم القرآن» مجتمعة، وكان وقوف السيوطي عليه باعثاً مهمّاً له على تأليف كتابه «الإتقان» - بعد أن أتمَّ كتابه «التحبير» عام (٨٧٢هـ) - فقد ضمَّنه ثمانين نوعاً من تلك العلوم، وجعله مقدمة لتفسيره الذي شرع فيه، وسمّاه: «مجمع البحرين ومطلع البدْرين الجامع لتحرير الرواية وتقرير الدراية»، وغدا هذان الكتابان أهمَّ كتابين صُنِّفا في هذا العلم قديماً وحديثاً.

وظلّ كتاب «البرهان» متوارياً بعيداً عن أنظار طلاّب العلم فترة ليست قصيرة، إذ لا أعلم أحداً من العلماء بعد القرن العاشر نقل منه

نصوصاً مستفيضة، أو تعرَّض لتنقيحه واختصاره مثلما حدث للإتقان.

وأظن أن تقدُّمَ طباعة «الإتقان» وانتشاره في الأوساط العلميَّة هو العامل الرئيس في تعريف طبقة أهل العلم المتأخرين به، بل إن كثيراً ممن تناول بعض الأبحاث القرآنية قبل عام (١٣٧٧هـ = ١٩٥٨م) - وهي السنة التي طبع فيها «البرهان» أوّل مرّة - لم يعتمدوا في كتاباتهم عليه.

وإن كان السيوطي - رحمه الله - قد أفاد من «البرهان» واقتفى أثره بصورة عامَّة، إلا أنَّ عمله لم يكن الوجه المقابل له؛ لاعتبارات، منها:

١ - أن السيوطي أضاف أنواعاً جديدة من «علوم القرآن» تُعدُّ نُقْلة في تاريخ التأليف في هذا العلم.

٢ - احتوى كتاب «الإتقان» زيادات عديدة في المسائل، والمباحث، والمصادر، لم تكن موجودة عند الزركشي، كما كان له وقفات تأمُّليّة حرَّر خلالها بعض الآراء والأقوال، ورتَّب بعض أنواع «البرهان» ترتيباً أنسب من ترتيب الزركشي، وفصَّل بعض المسائل التي حَقُّها أن تُبيَّن، وأَدمج بعض الأنواع في بعض.

وقد احتفى أهل العلم بكتاب «الإتقان» واعتنوا به، واتخذ هذا الاهتمام اتجاهين:

- اتجاه ضمَّ «الإتقان» مع زيادة عليه، كما فعل ابن عقيلة المكي (ت:١١٥٠هـ) في كتابه «الزيادة والإحسان في علوم القرآن»، فقد ضمَّنه أربعة وخمسين ومئة نوع، أُصولها أنواع السيوطي.

- اتجاه الاختزال والاختصار له، وتمثَّل في اثني عشر كتاباً منثوراً، ونظم لمجهول (كان حيّاً عام ١٠١٣هـ)، عقد فيه مسائل «الإتقان» ومباحثه.

*** أسباب اختيار الموضوع:**

ولـمّا كان لهذين الكتابين تلك الأهميّة والمكانة رغبت في دراستهما، وإِجراء موازنة بينهما؛ لعدّة أسباب، منها:

١- تجلية جهود الإمام الزركشي في تأسيس بعض أنواع «علوم القرآن» التي لم يُسْبق إليها.

٢- إبراز زيادات الإمام السيوطي على الزركشي من حيث التأصيل، والأنواع، والمصادر.

٣- بيان تطوُّر التأليف في «علوم القرآن» من حيث الجمود والازدهار.

٤- بيان أثر هذين الكتابين فيمن أَلَّف بعدهما في هذا السبيل.

٥- تعريف الباحث بمناهج المؤلِّفين في «علوم القرآن» عامة، وبمنهج الزركشي والسيوطي بخاصَّة.

*** منهج الموازنة باختصار:**

سلكت في موازنتي لأَنواع «علوم القرآن» المتفق عليها بين الزركشي والسيوطي المنهجيَّةَ التالية:

١ - أعرض لتلك الأنواع حسب تسلسل ذكرها في «البرهان».

٢ - أختار عنوان الزركشي فأُثبته في مطلع النوع دون عنوان السيوطي.

٣ - ثم أتحدّث عن محتويات النوع من خلال منهجيَّة رباعيَّة، متمثلة بـ:

(أ) أتحدَّث عن الفرق بين عنواني «البرهان» و«الإتقان» إن كان ثَمَّةَ فروق تذكر، وأُبيِّن أيّهما أدق وأحكم سبكاً من الآخر، وأُظهر إن كانت زيادة أحدهما على الآخر استُوعبت في أحد العنوانين أو لا، وقد أُشير إلى بعض فروق نسخ الكتاب الواحد منهما، إن كان يترتَّب على تلك الفروق أثر في اختلاف المعنى.

(ب) ثم أتحدَّث عمَّا صدَّرا به النوع من مصنّفات مفردة في «علوم القرآن»، فأذكر ما اتفقا عليه منها، وأُبيِّن زيادة أحدهما على الآخر في وصف تلك المصنفات، أو بيان بعض مزاياها، أو نقدها، أو غير ذلك.

(ج) ثم أعرض لمباحث النوع بحسب عرض الزركشي لها، وأُبيِّن مواضعَ الاتفاق والافتراق بينهما بعبارة وجيزة مُلَبِّية للغرض، ثم أُردف الكلام على مباحث السيوطي التي طرقها - ولم ترد في «البرهان» - من غير تفصيل لها؛ لأني أَفردت تلك الزيادات بفصل مستقل فصَّلتها فيه.

وقد أُعرِّف النوع إذا لم يعرِّفاه وكان فيه إبهام أو غموض.

واستطعت - بعون الله - أن أقف في مواضع على أصل كلام الزركشي والسيوطي الذي استقيا منه، فبيَّنت ذلك.

(د) ثم أُتبع ذلك كلَّه بذكر الملاحظات التي أراها حَريَّة بالإيراد من بيان وهم، أو خطأ، أو إظهار رأي راجح، أو قصور في وفاء مسألة جوانبها الرئيسة.

وهذه المنهجيَّة تنسحب على دراستي لانفرادات الزركشي، ويوجد شيء من مفرداتها مطبَّق على انفرادات السيوطي، مع ملاحظة أن زيادات

الأنواع عند السيوطي لها طبيعة تحكمها.

وقد أظهرتْ هذه الدراسة تاريخ بعض مسائل «علوم القرآن»، لا أَظن أنه يمكن الوقوف عليها بدون تلك الموازنات، ونبَّهَتْ على أوهامٍ، وصحَّحَتْ بعض المعلومات عن كتب معيَّنة، وأشارَتْ إلى تواثق الصلة بين «علوم القرآن» و «أُصول التفسير»، وبروز طائفة وفيرة من ضوابط التفسير وقواعده في تضاعيف كتب «علوم القرآن».

* خِطَّة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، ومدخل، وتمهيد، وستة فصول، وخاتمة:

أما المدخل، فتضمن مبحثين:

المبحث الأول: تعريف «علوم القرآن» من حيث اللغة والاصطلاح.

المبحث الثاني: ترجمة موجزة للإمامين الزركشي والسيوطي.

أما **التمهيد**، فتضمّن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نشأة «علوم القرآن» والمراحل التي مرّت بها.

المبحث الثاني: أول من ألّف في «علوم القرآن».

المبحث الثالث: تعريف موجز بالكتب المعتبرة في «علوم القرآن»، التي سبقت «البرهان» و«الإتقان».

وأما **الفصول الستة**، فهي:

الفصل الأول: أنواع «علوم القرآن» في «البرهان» و«الإتقان»، وتضمَّن

مدخلاً، وثلاثة مباحث:

المدخل: إطلالة على أنواع علوم القرآن في الكتابين.

المبحث الأول: الأنواع المتفق عليها.

المبحث الثاني: ما انفرد به الزركشي.

المبحث الثالث: ما انفرد به السيوطي، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أنواع «علوم القرآن» التي أصلها في «البرهان».

المطلب الثاني: أنواع «علوم القرآن» الجديدة التي أضافها السيوطي على «البرهان»، مع كونه مسبوقاً بها.

المطلب الثالث: الأنواع المبتكرة في «الإتقان».

الفصل الثاني: دور الزركشي في تأسيس بعض أنواع «علوم القرآن».

الفصل الثالث: زيادات السيوطي على «البرهان».

الفصل الرابع: تحريرات السيوطي.

الفصل الخامس: القيمة العلميّة «للبرهان» و «الإتقان»، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: منهج الكتابين.

المبحث الثاني: قيمة مصادرهما، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: فوائد دراسة المصادر.

المطلب الثاني: مميِّزات مصادر الكتابين.

المطلب الثالث: طريقة تعامل الزركشي والسيوطي مع المصادر.

المبحث الثالث: مميِّزات الكتابين.

المبحث الرابع: مكانتهما بين كتب «علوم القرآن».

المبحث الخامس: المآخذ عليهما.

الفصل السادس: أثر «البرهان» و «الإتقان» فيما بعدهما من مؤَلَّفات.

الخاتمــــة، وفيها أهمّ نتائج البحث، وبعض التوصيات.

وقد صنعت خمسة فهارس؛ لتيسير الإفادة من محتويات الكتاب.

وأود الإشارة إلى أن للشيخ أبي الفضل عبد الله بن محمد بن الصديق الغُماري (ت: ١٤١٣هـ) رسالة سمّاها: «الإحسان في تعقُّب الإتقان للسيوطي»، تقع في أربعين صفحة من القطع المتوسط، نبَّه فيها على بعض الروايات، والأحاديث الواهية، وردَّ أقوالاً ساقطة حكاها السيوطي -رحمه الله-، لم أُفد منها الآن، ولم أنقل عنها شيئاً في هذا الكتاب، ولعل هذا يتاح في فرصة أخرى بمشيئة الله.

وفي نهاية كلمتي هذه فإني أشكر الله عزَّ وجلَّ على توفيقه وإعانته لي في جميع الأُمور، فهو سبحانه وتعالى أهل المَنِّ والفضل والعطاء، فسبحانك ما أعظمك واهباً، وما أضعفني شاكراً.

كما أتوجه بالشكر لفضيلة الأُستاذ الدكتور عبدالعزيز محمد عثمان الذي رعى هذا البحث، وهو في طَوْر الفكرة، وتعاهده حتى استوى على سوقه، فنال معي جَنَى القِطاف، فأَسأَل الله أن يتولّى مكافأَته وإحسانه، ويختم له في الدَّارين بالحسنى.

وأَخُصُّ بالشكر - أيضاً - فضيلةَ الأُستاذِ الدكتور عبدِ الله بن العلاَّمة الشيخ محمد الأمين الجَكَني الذي أسهم بحظّ موفور في التوجيه والرعاية،

فله عظيم شكري ووافر امتناني.

وأذكر بالجميل والعرفان المشايخ الفضلاء: الشيخ مناع بن خليل القطان - رحمه الله -، والدكتور حكمت بشير ياسين، والدكتور محمد عمر حَوِيَّه، والدكتور عوَّاد بن بلال العوفي، والدكتور محمد شفاعت رباني، الذين أبدوا بعض الملاحظات المفيدة.

وأشكر لجميع إِخواني الأَعزاء الذين أسهموا معي بالمراجعة والمقابلة، فلهم مني حسن الدعاء، وعاطر الثناء.

وأسأل الله تعالى أن يتقبَّل هذا العمل ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، ويُلبسه حلل القبول، وأن يَقْدُمَني في صحائف عملي يوم الدين ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[1].

والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات

المؤلِّف

المدينة المنورة

ص. ب: ٧٢١٣

(١) الحديد آية : ١٢ .

المدخل

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف علوم القرآن من حيث اللغة والاصطلاح

المبحث الثاني: ترجمة موجزة للإمامين الزركشي والسيوطي

المبحث الأول: تعريف علوم القرآن من حيث اللغةُ والاصطلاح

قبل البداءَةِ بتعريف «علوم القرآن» بالمعنى الاصطلاحي التدويني يحسن بي أن أعرِّف جزْأَي هذا المركب.

فـ «علوم» جمع عِلْم، وقد اختلفت عبارات العلماء - لتنوّع اتجاهات الموضوعات التي عرَّفوا من خلالها العلم - في مدلوله بين مَنْ عرَّفه بأَصل وضعه اللغوي[١]، أو بين كونه مبحثاً من مباحث «أُصول الفقه»[٢]، أو مفرداً في معجم خاص أو عام[٣]، وبين كونه لا يعرَّف لعسره، أو لضرورته[٤].

والذي يعنيني هنا هو معنى العلم من الوجهة التدوينيّة، فقالوا: «يطلق العلم على المسائل المضبوطة بجهةٍ واحدة، موضوعاً وغاية»[٥].

أمّا لفظ القرآن من الناحية اللغوية، فقد اختلف العلماء فيه على مذهبين، وقول متفرّد.

---

(١) فقد عرَّفه ابن منظور: بنقيض الجهل في اللسان (علم): ١٢/ ٤١٧، والفيومي: باليقين في المصباح (علم): ١٦٢.

(٢) انظر: التمهيد في أصول الفقه: ١/ ٣٦، وشرح الكوكب المنير: ١/ ٦٠-٦٧.

(٣) انظر: المفردات للراغب (علم): ٥٨٠، والتعريفات للجرجاني: ١٥٥، والكليّات للكفوي: ٦١٠، ٨٦٨، وأبجد العلوم للقِنَّوجي: ١/ ٢٦-٣١.

(٤) انظر: المستصفى في علم الأصول: ١/ ٢٥، والمحصول للرازي: ١/ ق١/ ٩٩-١٠٢، وشرح الكوكب المنير: ١/ ٦٠.

(٥) انظر: مناهل العرفان: ١/ ٦، والمدخل لدراسة القرآن الكريم: ١٦.

المذهب الأول: يرى أَنَّه مهموز، وأَصحاب هذا المذهب على ثلاثة أَنحاء:

(أ) قال اللِّحياني[١]، والجوهري[٢]، والراغب الأَصفهاني[٣]، وابن الأثير[٤]: هو مصدر على وزن فُعْلان، كالرُّجْحان من قَرأْت، سُمِّيَ به المقروء من باب تسمية اسم المفعول بالمصدر[٥].

(ب) وقال الزجاج[٦]: هو وصف على فُعْلان، مشتق من القَرْء بمعنى الجمع[٧].

(ج) وقال قطرب[٨]: سمّى القرآن قرآناً؛ لأن القارئ يظهره ويبينه من

---

(١) هو أَبوالحسن: علي بن حازم من بني لِحيان، من كبار أهل اللغة وله نوادر، أخذ عن الكسائي وعمدته عليه. أخذ عنه أبوعبيد القاسم بن سلاّم وغيره. وعداده في الطبقة الثانية من لغويي الكوفة. لم تُذكر سنة وفاته. وقيل سمي اللِّحياني لعظم لحيته. انظر: **نزهة الألباء:** ١٧٦، **وبغية الوعاة:** ٢/ ١٨٥.

(٢) **الصحاح** (قرأ): ١/ ٦٥.

(٣) **المفردات** (قرأ): ٦٦٨.

(٤) **النهاية في غريب الحديث والأثر** (قرأ): ٤/ ٣٠.

(٥) انظر: **الإتقان:** ١/ ١٤٦-١٤٧.

(٦) هو أَبو إِسحاق: إبراهيم بن السَّرِيّ من علماء العربية، تتلمذ على المبرَّد وأَنفق عليه إِلى أن مات. من مؤلَّفاته «معاني القرآن» وغيره. ونسبته لخرط الزجاج في صباه. توفي ببغداد سنة (٣١١هـ). انظر: **تاريخ بغداد:** ٦/ ٨٩، **ونزهة الأَلباء:** ٣٠٨.

(٧) انظر: **الإتقان:** ١/ ١٤٧.

(٨) هو أبوعلي: محمد بن المستنير من نحاة البصرة، أخذ عن سيبويه وهو الذي لقَّبه بقُطْرب؛ لأنه كان يخرج بالسَّحر فيراه على بابه، فيقول له: إنما أَنت قُطْرب ليل. والقطرب دويِّبة =

فمه، أَخذاً من قول العرب: «ما قرأَت الناقة سلاً قط» أي: ما أَلقت ولا رمت بولدٍ. ووجه التشبيه: أَنَّ قارئَ القرآن يلفظه ويلقيه من فمه، فسمّي قرآناً[١].

والمذهب الثاني: يرى أَنَّ لفظَ «القرآنِ» غير مهموز، وأَصحابه على ثلاثة أنحاء - أيضاً -:

(أ) قيل بأنه مشتق من قرنت الشيء بالشيء، إِذا ضممتَ أَحدهما إِلى الآخر، ونسب هذا القول للأَشعري[٢].

(ب) وقيل مشتق من القرائن؛ لأن الآيات يصدق بعضها بعضاً وتتشابه، ونسب للفراء[٣]، ونسبه الزركشي للقرطبي[٤].

(جـ) وقيل مشتق من القَرْي، وهو الجمع، ومنه قريتُ الماءَ في الحوض، أَيْ جمعته. ونسبه الزركشي للجوهري[٥]!!

ولفظ «القرآن» على كلا المذهبين مشتق غير مرتجل، لكنه على المذهب الأَول نونه زائدة، وعلى الثاني أَصلية.

= تَدِبّ ولا تفتر. وكان يرى رأي المعتزلة النظّامية. من مؤلفاته «المثلث»، توفي سنة (٢٠٦هـ). انظر: نزهة الألباء: ٩١، وبغية الوعاة: ١/ ٢٤٢.

(١) انظر: الإِتقان: ١/ ١٤٧، ونكت الانتصار لنقل القرآن (بإملاء الصيرفي): ٥٧.

(٢) انظر: البرهان: ١/ ٣٧٤، والإِتقان: ١/ ١٤٦، وهو أَبو الحسن.

(٣) انظر: الإِتقان: ١/ ١٤٦.

(٤) البرهان: ١/ ٣٧٤، والذي في تفسير القرطبي (٢/ ٢٩٨) أنه مصدر من قرأ يقرأ !؟

(٥) البرهان: ١/ ٣٧٣.

أَمَّا القول المتفرد: فهو قول الإمام الشافعي - رحمه الله - فكان يرى أَنَّ القرآن اسم علم غير مشتق، وليس مهموزاً، ولا أُخذ من قَرأْت، وهو خاص بكلام الله، مثل: التوراة والإنجيل[١].

واختار السيوطي رَأْي الإمام الشافعي[٢].

والخطب سهل، وسواء اعتبرناه مشتقاً أَمْ مرتجلاً، فهو علم بالغلبة، ومعاني الوصفية - على القول باشتقاقه - مراعاة؛ لكونها معانيَ معقولةً وواضحةً.

إِلاّ ما اعتُرض من كونه جمع قرينة - وهو القول المنسوب للفراء -؛ إذ لا يجمع مثل قرينة على وزن فُعال في التكثير، فإن الجموع الواردة على وزنِ فُعَال محصورة، ليس هذا منها[٣].

أَمَّا القرآن من ناحية الاصطلاح فله جهتان:

(١) وجهة تتعلق به من حيث كونُه صفةً من صفات الله تعالى - وهي

---

(١) انظر: مناقب الشافعي للبيهقي: ١/ ٢٧٧، وتاريخ بغداد: ٢/ ٦٢.

(٢) انظر: الإتقان: ١/ ١٤٧، واختاره أيضاً د. فاروق حمادة، ويرى كذلك أن الجاحظ (ت:٢٥٥هـ) وافق الشافعيّ في هذا الرأي ؛ استناداً إلى نقل السيوطي لكلام للجاحظ - يقول: «سمّى الله كتابه اسماً مخالفاً لما سمّى العرب كلامهم على الجمل والتفصيل، سمّى جملته قرآناً، كما سمّوا ديواناً، وبعضه سورة كقصيدة، وبعضها آية كالبيت، وآخرها فاصلة كالقافية» الإتقان: ١/ ١٤٣ -، والذي يظهر لي أن الجاحظ لم يقصد الاشتقاق. انظر: مدخل إلى علوم القرآن والتفسير: ١٦.

(٣) انظر: تفسير التحرير والتنوير: المقدمة الثامنة: ١/ ٧١.

الكلام -، فيذكر أئمّة السنة وعلماء السلف أوصافاً وخصائص له، هي:

أ- أنه كلام الله تعالى حقيقة، وأنه صفة ذاتية وصفة فعلية منه بدأ سبحانه، وليس كلاماً في النفس فقط.

ب- أنه غير مخلوق.

جـ- أنه يُرْفع قبل يوم القيامة - في آخر الزمان - من المصاحف والصدور[١].

د- أَنَّ الصوت والأَلحان صوت القارئ له، بينما المتلو والمقروء هو كلام الله[٢].

قال الإمام اللالكائي[٣]: «على أن القرآن تكلَّم الله به على الحقيقة، وأنه أنزله على محمد ﷺ وأمره أن يتحدى به، وأن يدعو الناس إليه، وأنه القرآن على الحقيقة، متلوّ في المحاريب، مكتوب في المصاحف، محفوظ في صدور الرجال، ليس بحكاية ولا عبارة عن قرآن، وهو قرآن واحد غير مخلوق،

---

(١) وقد ألّف الحافظ محمد بن عبدالواحد المقدسي (ت: ٦٤٣هـ) جزءاً بعنوان: «اختصاص القرآن بعوده إلى الرحيم الرحمن» طبعته مكتبة الرشد بالرياض، بتحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع.

(٢) انظر: **عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني**: ١/ ١٠٧ (ط. المنيرية)، وشرح **العقيدة الطحاوية**: ١١٩-١٤٣.

(٣) هو أبو القاسم: هبة الله بن الحسن الطبريّ مفيد بغداد في وقته، سمع من عيسى بن علي الوزير، وأبي طاهر المخلِّص، وروى عنه أبو بكر الخطيب. من مؤلفاته «أسماء رجال الصحيحين». ونسبته إلى بيع اللوالك: وهي نوع من أحذية تلبس بالرجل. توفي سنة (٤١٨هـ).

انظر: **تاريخ بغداد**: ١٤/ ٧٠، وسير **أعلام النبلاء**: ١٧/ ٤١٩، وتاج **العروس**: ٧/ ١٧٤.

وغير مجعول ومربوب، بل هو صفة من صفات ذاته»[١].

(٢) وجهة تتعلق بالناحية اللفظية منه، وهي التي عرَّف الأُصوليون القرآن من خلالها.

ولما كان علماء الأُصول والفقه واللغة يبحثونَ في الأَلفاظ القرآنية ودلالاتها، اعتنوا بالناحية اللفظية من القرآن الكريم، دون الوجهة العقديّة[٢].

والمتقدمون من العلماء لم يضعوا تعريفاً للقرآن، وإِنما تكلَّموا على أَحكامه وعلى بيان السنّة له، ونحو ذلك.

ومن أَول من عرَّفه من هذه الناحية الغزالي[٣] (ت:٥٠٥هـ) فقال: «وحدُّ الكتاب ما نقل إِلينا بين دفتي المصحف على الأَحرف السبعة نقلاً متواتراً»[٤].

وقال الشيخ الموفق بن قدامة (ت:٦٢٠هـ): «وكتاب الله سبحانه هو

---

(١) شرح أُصول اعتقاد أَهل السنة والجماعة: ٢/ ٣٣٠، وانظر: صريح السنّة للطبري: ١٨-١٩.

(٢) وإن كان بعضهم قد عرَّفه من ناحية مؤسسة على قواعد علم الكلام نحو ما فعل الغزالي في المستصفى: ١/ ١٠٠، وهذا خلاف التعريف الآتي له.

(٣) في نسبته قولان: تشديد الزاي نسبة للغزل، وهو المشهور كما يقول ابن الأثير، وتخفيفها نسبة إلى قرية غَزَالة من قرى طوس، وهو الذي صوَّبه الغزالي نفسه، وحفيده كذلك.
انظر: اللباب ٢/ ٣٧٩، وفتاوى ومسائل ابن الصلاح: ١/ ١٣٠، والوافي بالوفيات: ١/ ٢٧٧، والمصباح المنير: ١٧٠.

(٤) المستصفى: ١/ ١٠١.

كلامه... وهو ما نقل إلينا بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً»[١].

وقال الشوكاني (ت:١٢٥٠هـ): «وأمَّا حدُّ الكتاب اصطلاحاً فهو: الكلام المنزل على الرسول، المكتوب في المصاحف، المنقول إلينا نقلاً متواتراً»، ثم اختار أن يقال: «هو كلام الله المنزل على محمد المتلوّ المتواتر»[٢].

وهذه التعاريف مقصود منها تقريب القرآن وبيان خصائصه، لذلك زاد بعضهم على أوصاف: الإنزال، والكتابة في المصاحف، والنقل بالتواتر، الإعجاز[٣]، أو التعبد بتلاوته[٤]، أو الحفظ في الصدور[٥].

وكون القرآن متلوّاً بالألسن، أو مكتوباً بالمصاحف، لا يعني المغايرة بين شيئين، وإنما هما تسميتان لشيء واحد.

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: «فإن مقصودهم بالتغاير تغاير المفهوم، لا تغاير المصدوق، فإن ما يصدق عليه القرآن هو ما يصدق عليه الكتاب»[٦].

ويقول الدكتور محمد عبد الله دراز: «هذا بيان لوجه الصلة فيهما بين المعنى المنقول عنه والمعنى المنقول إليه، وهو مبني على ما اشتهر من استعمال

---

(١) روضة الناظر: ٦٠-٦١.

(٢) إرشاد الفحول: ٢٩-٣٠.

(٣) انظر: نكت الانتصار: ٥٩، والمدخل لدراسة القرآن الكريم: ٢٠.

(٤) انظر: مناهل العرفان: ١/ ١٢-١٣، والنبأ العظيم: ١٤.

(٥) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: ٢/ ٣٣٠، وشرح العقيدة الطحاوية: ١٣٢.

(٦) مذكرة أصول الفقه: ٥٥.

القراءة في خصوص التلاوة، وهي ضم الأَلفاظ بعضها إِلى بعض في النطق، واستعمال الكتابة في خصوص الرسم، وهو ضم بعضها إلى بعض في الخط، فإذا رجعنا إلى أَصلهما الأَصيل في اللغة وجدنا مادتي (ك ت ب) و (ق ر أ) تدوران على معنى الجمع والضم مطلقاً. وبلمح هذا الأَصل الأول يكون كل واحد من اللقبين ملاحظاً فيه وصف الجمع، إما على معنى اسم الفاعل، أو على اسم المفعول، فيكون معناه «الجامع» أو «المجموع»، وهذا اللقب لا يعني فقط أن هذا المسمى جامع للسور والآيات أو أَنه مجموع تلك السور والآيات، من حيث هي نصوص مؤلفة على صفحات القلوب، أو من حيث هي نقوش مصفوفة في الصحف والأَلواح، أو من حيث هي أَصوات مرتلة منظومة على الأَلسنة، بل يعني شيئاً أَدق من ذلك كلِّه، وهو أَن هذا الكلام قد جمع فنون المعاني والحقائق، وأَنه قد حُشدت فيه كتائب الحكم والأَحكام، فإذا قلت الكتاب أَو القرآن، كنت كأَنَّما قلت: «الكلام الجامع للعلوم» أو «العلوم المجموعة في كتاب». وهكذا وصفه الله تعالى إِذ أَخبر بأنه نزله ﴿تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ - سورة النحل ١٦: ٨٩ - وكذلك وصفه النبي ﷺ حيث قال: «فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم. رواه الترمذي»[١].

ويطلق لفظ القرآن على ما قلَّ منه أَو كثر، وهو من باب الاشتراك

---

(١) النبأ العظيم: ١٢-١٣ (حاشية). وقال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلاّ من حديث حمزة الزيات، وإسناده مجهول، وفي حديث الحارث مقال» **تحفة الأحوذي**: ٨/ ٢٢١، وانظر: **ضعيف الجامع الصغير**: ٣٠٢، **وسلسلة الأحاديث الضعيفة**: ٤/ ٢٥٨.

اللفظي على مجموع القرآن الكريم[1].

أَمَّا معنى «علوم القرآن» بمعناه الإِضافي، أي المتركب من لفظتي «علوم» و «القرآن»، فيراد به شمول الإِضافة من هاتين المفردتين المتضايفتين، إِذ يقصد منه: كل علم يخدم القرآن الكريم أَو يستند إِليه[2].

فهو بهذا الشمول والإِحاطة يندرج فيه علم التفسير، وغريب القرآن، وقراءاته، ورسمه، وإعجازه، وعلم العقيدة، واللغة، وغيرها.

وتوسّع السيوطي - رحمه الله - فأَدخل في العلوم المستنبطة من القرآن: علم الطب، والهندسة، والجبر، والهيئَة، والنِّجامة من العلوم التطبيقية، وأَدخل أيضاً أُصول الصنائع، وأَسماء الآلات التي تدعو الضرورة إِليها[3].

ولهذا أدْلى المتكلمون بالتصوّف بدلائهم في عدّ علوم القرآن، باعتبار أَن كل كلمة، بل حرف في القرآن له ظاهر وباطن، وحدٌّ ومطلع.

فقد نقل الغزالي أَنَّ القرآن يحتوي على «سبعة وسبعين ألف علم ومئتي علم»[4]، وذكر ابن العربيّ عمن ركب من الاعتبار الآنف الذكر كلاماً فقالوا: «إن علوم القرآن خمسون علماً وأَربعمئة علم وسبعة آلاف وسبعون ألف علم، على عدد كلم القرآن مضروبة في أربعة، إِذْ لكلّ كلمة منها ظاهر

(١) ويسمّى «القرآن» أيضاً أَسماءً أُخرى بالغ بعضهم في عدّها، ولكن أَشهرها: الكتاب والذكر.

(٢) انظر: مناهل العرفان: ١/ ١٦-١٧، والمدخل لدراسة القرآن الكريم: ٢٤.

(٣) انظر: الإِتقان في علوم القرآن: ٤/ ٢٩، نقلاً عن المرسي في تفسيره.

(٤) إِحياء علوم الدين: ١/ ٢٩٦.

وباطن، وحدّ ومطلع»[١].

فإذا كانت هذه العلوم تدور حول القرآن وإليه تستند، وترمي للمحافظة عليه وردّ شبه الأعداء عنه، فلا يمكن إِدخال العلوم المستنبطة منه، أَو التوسع في عدّها، وذكر ما يشير إِليه إِشارة، كما تقدم النقل عن الغزالي، وابن العربي.

فالمعنى الإضافي لعلوم القرآن فيه توسع ؛ إِذْ يشمل العلوم المساندة والخادمة للقرآن الكريم، وليس شرطاً أَنْ يَكون القرآن هو محورها وموضوعها.

أَمَّا معنى «علوم القرآن» كفنٍّ مدوّن من علوم الشريعة، أَو بالمعنى الاصطلاحي المتأَخر، فقد اختَلَفت عبارات العلماء في ذلك:

فقال الزرقاني – رحمه الله –: «مباحثُ تتعلق بالقرآن الكريم من ناحية نزوله، وترتيبه، وجمعه، وكتابته، وقراءَته، وتفسيره، وإعجازه، وناسخه ومنسوخه، ودفع الشبه عنه، ونحو ذلك»[٢]. ونحواً من هذا التعريف ذكر الدكتور أبو شهبة رحمه الله[٣].

وقال الشيخ مناع القطان–رحمه الله–: «العلم الذي يتناول الأَبحاث المتعلقة بالقرآن من حيث معرفة أَسباب النزول، وجمع القرآن وترتيبه،

---

(١) قانون التأويل: ٥٤٠.

(٢) مناهل العرفان: ١/ ٢٠.

(٣) انظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم: ٢٤–٢٥.

ومعرفة المكي والمدني، والناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، إلى غير ذلك ممّا له صلة بالقرآن»[١].

ويرى الدكتور حمادة أن علوم القرآن تنحصر في شعبتين:

الأولى: تاريخ القرآن الكريم، وينضوي تحت ذلك نزوله، وأسباب نزوله، وناسخه ومنسوخه، وتدوينه، وحفاظه، وقرءاته...

الثانية: الوسيلة الصحيحة لفهمه على الوجه الحق، وينضوي تحت ذلك علوم اللغة، والإعجاز، والمحكم والمتشابه، والغريب...، كما يقتضي هذا معرفة شيء من تاريخ أدب العرب وحالتهم الاجتماعية عند نزول القرآن؛ لأنه أُنزل بلسان عربيّ مبين، في أُمّة كان لها أعراف وتقاليد، وكان للقرآن مواقف حيالها[٢].

ويرى الدكتور زرزور أن عدّ «التفسير» من علوم القرآن، وجعله قسماً أو نوعاً كبقيَّة الأنواع، مسألة فيها نظر وتجوّز؛ لأن أغلب «علوم القرآن» إنما أُريد منها تيسير شرح القرآن وفهمه[٣].

وواضح أن هذه التعاريف السابقة هي للمتأخرين؛ إذْ لم أجد من المتقدمين من عرَّف «علوم القرآن» بوصفه اللقبي، أي كونه عَلَماً على المباحث الكلية الجامعة التي تتعلق بالكتاب الكريم.

---

(١) مباحث في علوم القرآن: ١٥-١٦.

(٢) انظر: مدخل إلى علوم القرآن والتفسير: ٦.

(٣) انظر: علوم القرآن: ١٢٣، والمصدر السابق: ٦.

ولعلّ إطلاق لفظ الجمع على «علوم القرآن»، والإبقاء عليه بعد أن أَصبح عِلْماً واحداً من الناحية التدوينية؛ إنما هو للمح الأَصل، وللإشارة إلى أَن هذا العلم هو خلاصة علوم كثيرة لها اتصال بالقرآن الكريم من جوانب متعددة، تجمعت تحت مسمّى واحد[1].

ويرى الشيخ مناع القطان أَنَّ «علوم القرآن» يمكن أن تُسمّى بـ «أُصول التفسير»؛ لأنه يتناول المباحث التي لا بدَّ للمفسر من معرفتها[2].

ولا شك أن «أصول التفسير» تشارك «علوم القرآن» في استنادها إلى القرآن وخدمتها له، لكنهما يفترقان في كون «علوم القرآن» أعمَّ؛ لكونها تضم مباحث لا دَخل لها في التفسير كرسم القرآن، وعدد آياته (علم الفواصل). أما «أصول التفسير» فعلم يقوم على ضبط التفسير، ووضع قواعد مهمة ضرورية؛ لسلامة السير في طريق التفسير[3].

ولا يفوتني في النهاية أَن أُنوِّه بأَن هناك عوامل لها تأْثير في إدخال بعض أَنواع علوم القرآن في جملة الأَنواع، كعامل الزمن، وعامل ثقافة الكاتب.

---

(١) انظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم: ٢٤ (حاشية).

(٢) انظر: مباحث في علوم القرآن: ١٦.

(٣) انظر: بحوث في أصول التفسير للصباغ: ١١-١٢.

المبحث الثاني: ترجمة موجزة للإمامين الزَّرْكَشيِّ والسُّيوطيِّ

ترجمة الزَّرْكَشيِّ[١]

❋ اسمه وكنيته ولقبه ونَسَبه:

هو: محمد بن عبد الله بن بَهَادُرْ[٢]، الزَّرْكَشي[٣]، أَبوعبد الله، ويُلَقَّب ببدْر الدين، و بالمصنِّف[٤]، وبالمُفتي[٥].

---

(١) أودّ أَن أُشير إلى أَن ترجمته ستكون مختصرة، تشتمل على أَهم عناصر الترجمة؛ لأَنه قد دُرِس من قِبَل عدد من الباحثين، منهم: الدكتور عبدالرحيم القشقري في مقدمته لتحقيق «المعتبر»، والدكتور محمد المختار الشنقيطي في مقدمته لتحقيق «سلاسل الذهب»، والدكتور زين العابدين فريج في مقدمته لـ «النكت على مقدمة ابن الصلاح»، والأَخ إبراهيم شيخ إسحاق في مقدمته لتحقيق «مختصر قواعد الزركشي» للشعراني.

(٢) بعض من ترجم له يقدم «بَهَادُرْ» على «عبد الله»، والصواب أَن أَباه اسمه «عبد الله»؛ بدليل نصّ سماع ابن الإمام الزركشي كتاب «الإِجابة» على أَبيه، وفيه أَنه «محمد بن عبد الله الشهير بالزركشي» **الإِجابة**: ١٧٥. ويمكن أَن يكون «بَهَادُرْ» لقباً لـ «عبد الله». والله أعلم.

(٣) نسبة لصناعة الزَّرْكش، وهي كلمة فارسيّة مركبة من «زَرْ» بمعنى الذهب، و «كَشْ» أي: ذو، والمراد منها تزيين الحرير بخيوط الذهب والفضة. انظر: **الأَلفاظ الفارسية المعرَّبة** للسيد أَدِّي شير: ٧٨.

(٤) **طبقات المفسِّرين** للداودي: ٢/ ١٥٨، و**شذرات الذهب**: ٦/ ٣٣٥.

(٥) **التلخيص الحبير** لابن حجر: ١/ ٩.

وهو تركي الأصل، مصريّ المولد والوفاة، شافعي المذهب.

* ولادته ونشأته:

ولد - رحمه الله - في عام (٧٤٥هـ)[1]، في كنف أُسرة متواضعة لم يشتهر منها أَحد في ركاب العلم، والوجاهة. ويُذكر أَن أَباه كان مملوكاً[2]، ولعلَّ تعلّمه صناعة الزَّرْكَشةِ تعود أُصولها إلى والده؛ لأَن ابن قاضي شُهبة كنّاه بابن الزَّرْكشي[3].

* حياته العمليّة:

لم يواصل الزركشي حرفته التي نُسب إليها، بل تطلَّع إلى ما هو خير منها، فاتَّجه بكلِّيَّته إلى العلم، فتتلمذ في مصر على عدد من الشيوخ يقاربون السبعة، أَخَصُّهم منه، الإِسْنَوي: جمال الدين أَبو محمد عبدالرحيم بن الحسن (ت:٧٧٢هـ) من أَكابر فقهاء الشافعيّة. فقد حفظ عليه «منهاج الطالبين» للإمام النووي - رحمه الله -، وأَتقنه فهماً وشرحاً حتى نُسب إِليه، فقيل له: «المنهاجي»[4].

ثم تشوَّق إلى الرحلة في الطلب، فسافر إلى حلب، فقرأ الفقه والأُصول على الأَذْرَعيّ: شهاب الدين أَحمد بن حمدان (ت:٧٨٣هـ)، وإلى دمشق

---

(١) وذكر الحافظ ابن حجر - إنباء الغمر: ٣/ ١٣٩ - أنه رأى هذا التاريخ بخط الزركشي.

(٢) المعتبر: ١/ ١٤.

(٣) تاريخ ابن قاضي شُهبة: ١/ ٤٥١.

(٤) إِنباء الغمر: ٣/ ١٣٨.

فأَخذ الفقه والحديث عن الحافظ ابن كثير (ت:٧٧٤هـ)، وقرأ عليه مختصره في الحديث، ومدحه ببيتين[١].

وقد نسبه كاتب جلبي إلى «المَوْصل»[٢]، فهل كانت له رحلة إليها؟ لعلّه.

وكان من عادة الزركشي - رحمه الله - أن يذكر شيوخه في بعض كتبه، كذكره ابن هشام الأَنصاري الحنبلي[٣] (ت:٧٦١هـ)، وابن كثير[٤]، والأَذْرَعي[٥]. ولم أَره في كتاب «البرهان» سمَّى أَحداً منهم[٦].

ومع أَن رحلة الزركشي لم تكن متسعة، إلاّ أنه ثَقِف حصيلة من العلوم بوَّأَته مكانة علمية مرموقة، وأَهَّلته لتصنيف مجموعة مفيدة من الكتب، في معظم ضروب العلوم الإسلامية.

---

(١) **الدرر الكامنة**: ٤/ ١٨.

(٢) **كشف الظنون**: ١/ ٤٤٨.

(٣) انظر: **البحر المحيط**: ٢/ ٢٩٥.

(٤) انظر: **الإِجابة**: ٩٥.

(٥) انظر: **إِعلام الساجد**: ١٣٧.

(٦) إِلاّ ما ذكره - عند كلامه على عطف أَحد المترادفين على الآخر: ٣/ ٥٣ - من قوله: «قال شيخنا»، وغالب ظني أَنه أَراد شيخه ابن هشام. وما ذكره في «معرفة المناسبات بين الآيات» -١/ ١٣٣- من قوله: «قال بعض مشايخنا المحققين». وبيَّن السيوطي (**الإتقان**:٣/ ٣٢٣) أنه الشيخ وليّ الدين الملويّ. وأَصل الكلام الذي نقله السيوطي في «**نظم الدرر**» للبقاعي: ١/ ٨، واسم المذكور: ولي الدين، أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن إبراهيم، الملوي المنفلوطي الشافعي (٧١٣ ـ ٧٧٤هـ)، قال ابن حجر: «وكان يعرف أيضاً بابن خطيب ملوى». **الدرر الكامنة**: ٣/ ٣٩٥، وانظر: **طبقات المفسرين** للداودي: ٢/ ٥٨.

وقد برزت ملكاته المصقولة، ومواهبه الدفينة في كتاب «البرهان» من عدّة جوانب:

فظهرت معرفته الجيِّدة بعلم القراءات من خلال عزوه لها، واستثنائه لبعض القُرّاء في قراءَات لا يقرؤون بها، وبيانه وجوهها أَحياناً[1]، ولا يُعْرَف أَنه تلقّاها مشافهة.

وبرز مذهبه الشافعيّ المتشبع به بأَدب[2]، ومن أَلطف ما وقع لي ترجيحه مذهب الشافعي على مذهب أَبي حنيفة في عدّ البسملة آية، إذ بنى أَصل المسألة على أَنّ فواصل آيات القرآن لا تخرج عن أَن تكون متماثلة الحروف، أَو متقاربتها، فالشافعي يَعُدُّ البسملة آية؛ لأَنه يقرأ بقراءَة ابن كثير، وأَبو حنيفة عدَّ الموضع الأَول من ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾، ولا تناسق في عدّه بين ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾، والآيات المتقدمة، قال: «ورعاية التشابه في الفواصل لازم»[3].

وبانت ملكته الأُصولية في كثير من أَنواع علوم القرآن ومسائلها[4].

وتبدّى تمكّنه من العربية - والإِعراب خصوصاً - في جملة مباحث، وكذلك من خلال مناقشاته الكثيرة للزمخشري وأَبي البقاء العكبري[5].

---

(١) انظر: البرهان - مثلاً -: ١/ ٢١٠، ٤١٦-٤١٧، ٢/ ١٩٠، ٣٢٤-٣٢٥، ٤٧٤، ٤/ ٢٧٤.

(٢) المصدر السابق: ٢/ ٨٨، ٩٠، ١٦٩، ٣٣٧، ٣٥٣، ٣/ ٢٠١، وغيرها.

(٣) المصدر السابق: ١/ ١٦٧، فهذا اللزوم لا يتحتم؛ لأَنّه أغلبي.

(٤) المصدر السابق: ٢/ ٣٥٠، ٣٥٦، ٣/ ١٦٥، ٥١١، ٤/ ٧٩، ١١٠، وغيرها.

(٥) المصدر السابق: ١/ ٤١٤، ٤١٥، ٢/ ٣٣٣، ٣/ ٥، ٤١، ٤/ ٩٧، وغيرها.

وتجلَّت معرفته بالصناعة الحديثية من خلال حكمه على عدد من الأَحاديث الواردة في «البرهان»، وتعاطيه نقد الرجال، ودرايته بالتخريج[١].

وكان له نصيب من معرفة طبقات أَهل العلم وتخصصاتهم، وما برعوا فيه، وما يؤخذ عليهم[٢].

ومع هذا وذاك كان للزركشي اطلاع واسع، ومعرفة بأَقوال أَهل العلم[٣]، ووجدت أَن له دراية بعلم الفلك[٤].

ولا يفوتني وأَنا أَتكلم على حياته العلميّة، أن أذكر أَنه تخرَّج على يديه ثلّة من التلاميذ، عُرِف منهم ثمانية[٥]، وأَنه تولّى التدريس، والإِفتاء، ومشيخة خانقاه كريم بالقاهرة[٦].

* مصنَّفاته:

المتأَمِّل في عُمُر هذا الإِمام الجليل، وبين ما قدَّم من نتاج علمي مبارك، يأخذه العجب، وتروعه الدهشة؛ إِذ عاش - رحمه الله - (٤٩) سنة، فكان

---

(١) انظر: البرهان: ١/ ٣٢١، ٣٤١، ٢/ ٥٦، ٧٨، ٩٤، ١٠٣، ١١٠، ١٦٦، ١٨٦، ٢٩٦، ٣/ ٣١٢.

(٢) البرهان: ١/ ٤١٧، ٤٢١، ٥٠٤، ٢/ ١٠٣، ٢٩٦، ٣/ ١٧٦، ٢٧٣، وغيرها.

(٣) المصدر السابق: ٤/ ٢١٣، ٢١٨، ٣١٠، ٣١٧-٣١٨، وغيرها.

(٤) المصدر السابق: ٤/ ١٥-١٦.

(٥) انظر: التعريف بهم في مقدمة سلاسل الذهب: ٣٨-٣٩.

(٦) طبقات الشافعية لابن قاضي شُهبة: ٣/ ٢٢٨.

حصاد عمره قرابة خمسين مصنَّفاً، منها الكتاب الضخم ذو الأَجزاء العديدة، ومنها الوسيط، ومنها الرسالة الوجيزة النافعة.

وقد ساعده على وفرة التأليف وسَعَته - في نظري -، ثلاثة أُمور، هي:

- الاطلاع الغزير، وهذا واضح لكل من يمارس كتبه، ومكّنه من ذلك أَنه بدأ الاشتغال والتصنيف في سنّ مبكرة[1].
- انقطاعه عن الناس وتفرغه للعلم، وعدم اشتغاله بأَمر الدنيا؛ إِذ كان له أَقارب يكفونه أَمره[2].
- قضاؤه سحابة نهاره - أَحياناً - في سوق الكتب، قال الحافظ ابن حجر: «وإِذا حضره لا يشتري شيئاً، وإِنما يطالع في حانوت الكتبي طول نهاره، ومعه ظهور أَوراق يعلّق فيها ما يعجبه، ثم يرجع فينقله إلى تصانيفه»[3].

وقد تحدَّثت كتب التراجم عن كتبه من غير استيعاب لها، وكان السبق في التعريف بها للأُستاذ اللغوي سعيد الأَفغاني - رحمه الله -، في مقدمة تحقيقه لكتاب «الإِجابة»[4].

---

(١) انظر: الدرر الكامنة: ٤/ ١٧.

(٢) انظر: طبقات الشافعيّة لابن قاضي شُهبة: ٣/ ٢٢٩.

(٣) الدرر الكامنة: ٤/ ١٨، ولا يعارض هذا ما جاء في «البحر المحيط»: ١/ ٦، من أَنه اجتمع عنده من مصنَّفات الأَقدمين في أُصول الفقه ما يربو على المئين. فيُحمل ما ذكره ابن حجر على بداية أَمر الزركشي بالتأليف، ثم اقتنى الكتب، أَو تحصَّل له من كتب الأُصول هذا العدد، أَما سائر الفنون فحالها كما ذُكر.

(٤) انظر مقدمته: ٨-١٥.

ثم تتابع الدارسون في عدِّها والتعريف بها، مثل ما فعل الدكتور السيد أَحمد فرج[١]، والدكتور عبدالرحيم القشقري[٢]، والدكتور علي محيي الدين القره داغي[٣]، والدكتور محمد المختار الشنقيطي[٤]، وغيرهم.

وقد غلب عليه الاشتغال بالفقه، ويليه أُصوله، ثم علوم الحديث، ثم اللغة وآدابها، ثم علوم القرآن، ثم العقيدة، ثم التاريخ، ثم فنون أُخرى، كالمنطق وغيره.

وسأقتصر في هذه العُجالة على ذكر كتبه في «علوم القرآن»، وعدد كتبه في الفنون الأُخرى، مجتزئاً بالتمثيل منها بواحد أَو اثنين.

- علوم القرآن:

١ - «البرهان في علوم القرآن»، وهو قسيم هذه الدراسة التي أَنا بصددها، وقد أَلَّفه فيما أَسْتَظْهِرُه بعد عام (٧٧٧هـ)، الذي أَلَّف فيه «البحر المحيط»، وعمره (٣٢) عاماً[٥].

وقد أَحال في «البرهان» إلى «البحر المحيط» في موضع واحد[٦]، مما يؤَكّد أَنه أَلّفه بعد «البحر»، فيكون قد أَلّف «البرهان» وعمره ما بين (٣٢-٤٩)

(١) مقدمة: زهر العريش: ٢٥-٣٨.
(٢) مقدمة: المعتبر في تخريج أَحاديث المنهاج والمختصر: ١/ ٢٥-٥٤.
(٣) مقدمة: معنى لا إله إلا الله: ٢١-٢٣.
(٤) مقدمة: سلاسل الذهب: ٤٠-٥٢.
(٥) انظر: مقدمة «البحر المحيط»: ١/ ٢١.
(٦) البرهان: ٤/ ٧٩.

عاماً، وهي أَعوام خِصْبة يكتمل فيها التفكير، وتنضج فيها الملكات.

وقد طبع «البرهان» - إلى الآن - ثلاث مرّات:

- طبعة الأُستاذ محمد أَبو الفضل إِبراهيم - رحمه الله - عام (١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م)، اعتمد فيها على ثلاث نسخ خطيّة، وصدر عن مكتبة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة. ثم أَعاد طبعهُ أُخرى عام (١٣٩١هـ/ ١٩٧٢م)، وصوَّرتها دار المعرفة (؟) ببيروت.

- طبعة الأُستاذ مصطفى عبدالقادر عطا عام (١٤٠٨هـ)، اعتمد فيها على النسخ الثلاث التي راعاها المحقق أَبو الفضل، وصدر عن دار الفكر ببيروت.

- طبعة الدكتور عبدالرحمن المرعشلي وزميليه عام (١٤١٠هـ)، واعتمدوا فيها على مصوَّرة نسخة مدينة الملحقة بمتحف طوبقبوسراي/ إستنبول برقم (١٧٠)، مع اعتمادهم على مطبوعة أبي الفضل المشار إِليها، وصدرت عن دار المعرفة ببيروت.

وجميع الطبعات الثلاث تتألّف من أَربعة مجلَّدات.

وقد ذكر الدكتور المرعشلي - في طبعته - أَن كثيراً من نصوص النسخة الخطّيّة ساقطة من المطبوعة[1]. ولم يعقد أَيّة موازنات، أَو يُبْد أي توضيح حول ما ذكره.

وذهبت أَمتحن صحّة هذا القول، فأَجريت موازنة بين المجلّد الأَوّل من طبعتَيْ أبي الفضل والمرعشلي، فوجدت مِصْداق ما قال، إذ اتضح لي

(١) البرهان: ١/ ٨٥.

أنهم أَضافوا عَشْر إِضافات مهمّة[١]، وأَربعاً فيها توضيح للمعنى[٢].

وأَهمّ موضع وقع فيه سقط من طبعة أَبي الفضل هو في نوع «أساليب القرآن وفنونه البليغة»؛ إذ سقط منها فصل كامل في مبحث «الحذف» عن الإِدغام وتركه، وقد استُدرك في طبعة المرعشلي[٣].

ولهذا السبب فقد اعتمدت في دراستي «للبرهان» على طبعة المرعشلي، وكنت أَحياناً أَستعين بطبعة البابي الحلبي.

ومع هذه المزيّة وغيرها لطبعة دار المعرفة، فقد كان لي بعض مآخذ عليها، أَبديت جزءاً منها للدكتور المرعشلي مشافهة، وأُجملها بما يلي:

- ترك الاعتماد على نسخ أَقدم نَسْخاً مما اعتمدوه، نحو: نسخة معهد الاستشراق بلينغراد، التي بين نَسْخها ووفاة المؤلِّف اثنا عشر عاماً[٤].

- إِثبات كثير من الفروق بين النسخ التي ملأت الحواشي ، وكان الأَولى تركها لتفاهتها، بل في عديد من المواضع كان ما أَثبته الأُستاذ أَبو الفضل أَولى.

- وقعت لهم أَخطاء في إِثبات خلاف الصواب من النص، وأَخطاء في ضبط مراد المؤلِّف؛ إذ قصد - رحمه الله - الضبط على قراءة معيَّنة خلاف

(١) انظرها في: البرهان: ١/ ٣٥٠، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٧٩، ٤٨٧، ٥٠٠، ٥٠٤، ٥٢١، ٥٢٥.

(٢) البرهان: ١/ ١٨٨، ١٩٦، ٢١٥، ٢٢٠.

(٣) المصدر السابق: ٣/ ٢٩٠-٢٩١، ووازن بطبعة أَبي الفضل: ٣/ ٢٢٠-٢٢١.

(٤) انظر: الفهرس الشامل - التفسير: ٤٣٠.

رواية حفص، ووقعت لهم بعض أوهام في فهم حدود كلام الزركشي وغيره، مما أدّى إلى تغيير المعنى.

- وندَّت منهم أُمور مغلوطة في خدمة النص، نحو الأَخطاء الواقعة في التعريف ببعض الكتب، والأَعلام، وتواريخ الوفيات.

وأَملك على كل هذه المزاعم أَدلة موثقة، تركت الإِحالة إِليها؛ لأَن هذا ليس مكانَها.

٢- «تفسير القرآن العظيم»، كما سمَّاه الداودي[١]، وصل فيه إلى سورة مريم.

ولا أَعلم عن هذا التفسير أو وجوده شيئاً، ولم أَجد الزركشي أَحال إليه في «البرهان»، أَو غيره - ممّا اطلعت عليه - من كتبه.

ولو رحنا نتلمّس الروح التفسيريّة التي يمتلكها الزركشي من خلال «البرهان»، لوجدناها ترتكز على العناصر التالية:

- لديه مقدمة في التفسير تتمثَّل في مقدمة «البرهان»، ونوع «معرفة تفسير القرآن»، وغيره، طرَّز خلالها قواعد مهمّة في التفسير.

- يذكر التفسير بالأثر، وأَسباب النزول[٢].

- يذكر القراءات واختلاف القراء، وما يحتمله من أَوجه، ويعتمد على

---

(١) طبقات المفسِّرين: ٢/ ١٥٨، وانظر: حسن المحاضرة: ١/ ٤٣٧.

(٢) البرهان: ٣/ ٤٨٦.

القراءات الشاذة في ترجيح المعنى، أو بيان وجهٍ لغوي[١].

- الجانب اللغوي بشتّى مناحيه - وبخاصة الوجهة البلاغيّة - مترسم عنده ويملك ناصيته.

والذي أقطع به أن الزركشي - رحمه الله - متشبّع من تفسير الزمخشري، إن لم يكن مستظهراً له؛ بحيث إنه لا يكاد يمرُّ موضع ذكر الزمخشري فيه شيئاً، إلاّ ذكره موافقاً، أو ناقضاً، وكان له معه جَوْلات نقاش في ردّ اعتزالياته، أو آرائه التفسيريّة واللغوية، تربو على العشرين[٢]، ولا أظن هذه الوجهة يخلو منها تفسيره.

- يورد الزركشي أحياناً أسئلة على بعض الآيات، ويظهر حكمة التشابه اللفظي في القرآن[٣].

- له لفتات تفسيريّة، ونكات قرآنية في غاية الجودة، ومنتهى الجمال[٤].

وأرى أنه يمكن جمع تفسير له من «البرهان» تراعَى فيه العناصر السالفة، مع إمكان الزيادة عليها، وهو جمع بلا ريب لا يشمل سائر الآيات القرآنية.

٣- «كشف المعاني في الكلام على قوله تعالى ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ﴾[٥]».

(١) البرهان: ٣/ ٢٧، ٤١، ١٨٠، ٢٢٦، ٢٦٦، ٢٨٤، ٤/ ٧٦، ٢٠٧.

(٢) المصدر السابق: ٢/ ٤٤١، ٤٥٢، ٤٩٣، ٣/ ٥، ٤١، ١٢٩، ٤/ ٧٨، ١١٦، وغيرها.

(٣) البرهان: ٣/ ٣٢٠-٣٢١، ٥١٧، ٤/ ١٣، وغيرها.

(٤) المصدر السابق: ٣/ ١٢٨، ٣١٥، ٤٢٨، ٤٣٦، ٥٠١، وغيرها.

(٥) يوسف آية: ٢٢، والقصص آية: ١٤.

قال كاتب جلبي: «رسالة للشيخ بدرالدين محمد الزركشي...»[١].

ولا أدري هل تكلّم الزركشي في هذه الرسالة على الآية المذكورة من خلال قصة يوسف، أو قصة موسى عليهما السلام، أو فيهما معاً؟؛ إذ لا يعلم عن هذه الرسالة شيء.

- علوم الحديث:

له فيها عشرة مصنفات، منها: «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة»[٢]، و «تصحيح العمدة»[٣].

- الفقـــه:

له فيه ثمانية عشر مؤلَّفاً، منها: «خبايا الزوايا»[٤]، و«المنثور في القواعد»[٥].

- أُصول الفقـــه:

له فيه ثمانية كتب، منها:

«البحر المحيط»[١]، و«سلاسل الذهب»[٢].

---

(١) كشف الظنون: ٢/ ١٤٩٥، وانظر: هديّة العارفين: ٢/ ١٧٤، ومعجم المفسرين: ٥٠٦.

(٢) نشره الأُستاذ سعيد الأَفغاني، ط (٢) في المكتب الإسلامي عام (١٣٩٠هـ).

(٣) نشر منه جزءاً د. مرزوق الزهراني في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة: العدد: ٧٥-٧٦.

(٤) حققه الشيخ عبدالقادر العاني، وطبع ضمن مطبوعات وزارة الأَوقاف الكويتية عام (١٤٠٢هـ).

(٥) حققه د. تيسير فائق، وطبع ضمن مطبوعات الوزارة المذكورة عام (١٤٠٥هـ/ ط(٣)).

- علوم اللغـــــة:

له فيها خمسة كتب، منها: «التذكرة النحويّة»[٣]، و «مُجْلي الأفراح شرح تلخيص المفتاح»[٤].

- العقيــــــدة:

له فيها مصنَّف واحد، وهو: «معنى لا إله إلا الله»[٥]. وتحدَّث فيه عن «علم الكلام» - كما سمَّاه - ضمن الفصل الثالث من كتابه: «لُقْطة العجلان وبُلَّة الظمآن»[٦] = «خلاصة الفنون الأربعة»[٧].

---

(١) حققه مجموعة من أهل العلم، وطبع ضمن مطبوعات الوزارة المذكورة عام (١٤١٣هـ/ ط(٢)).

(٢) حققه د. محمد المختار الشنقيطي، وصدر عن مكتبة ابن تيمية بالقاهرة عام (١٤١١هـ).

(٣) منه نسخة بخط الزركشي في مكتبة كوبريلي زاده بإستنبول برقم: (١٤٥٨)، وعنها صورة بالجامعة الإسلامية بالمدينة برقم: (١٠٧٤).

(٤) ذكره إسماعيل البغدادي في **هديّة العارفين**: ٢/ ١٧٤، بعنوان: «تجلي...»، وانظر مقدمة **الإجابة**: ١٤، وذكر الأُستاذ الأَفغاني عن العاملي -صاحب الكشكول- قولَه: «كتاب ضخم يزيد على «المطوَّل»، وقفت عليه في القدس الشريف سنة (٩٢٢هـ)».

(٥) حققه الدكتور علي محيي الدين القره داغي، وصدر عن دار الاعتصام في طبعته الثالثة عام (١٤٠٥هـ).

(٦) طبع مع شرح له للشيخ زكريا الأنصاري اسمه «فتح الرحمن» عام (١٣٢٨هـ) بمطبعة النيل بمصر.

(٧) هو نفس الكتاب السابق، وقام د. محمد المختار الشنقيطي بموازنة بينهما، وصل منها إلى أنهما كتاب واحد. ويوجد من «خلاصة الفنون» نسخة في مكتبة برلين، برقم: (٥٣٢٠) أُصول ضمن مجموع.

- التاريخ (التراجم العامَّة):

له فيها مصنَّف واحد، وهو: «عقود الجمان ذيل وفيات الأَعيان»[1].

- الفنـــون العامّـــة:

له فيها أربعة كتب، منها:

«الأُزْهية في أحكام الأَدعية»[2].

* وفـاتـــــه:

اتفق المؤرخون لحياته أَنه توفي في شهر رجب عام (٧٩٤هـ)، ودفن بالقَرافة[3] الصغرى في القاهرة[4]؛ حيث عُمِّر - رحمه الله - تسعة وأَربعين عاماً.

وفي نهاية حديثي عن إِمامنا الزركشي، أُنبّه على خطـأ يقـع فيـه بعـض الناس، وهو أَنه يوجد عالم آخر اتفق معه بالاسـم، واسـم الأَب، والكنيـة،

(١) ويوجد مخطوطاً في مكتبة عارف حكمت بالمدينة برقم (١٥٤/ ٩٠٠)، ويقع في (٣٣٢) ورقة، كُتب في عام (١٠٦٩هـ)، وابتدأه بترجمة إبراهيم بن عثمان وانتهى بترجمة يوسف ابن رافع المعروف بالقاضي ابن شدَّاد.

(٢) مخطوط في مكتبة ولي الدين بإستنبول برقم: (١٦٢٦)، وعنه صورة بالجامعة الإسلامية بالمدينة برقم: (٣٨٤٣/ ف).

(٣) نسبة (قَرافة) بالفتح، هي لامرأة جاهلية نزل أولادها في مصر، وكان لهم فيها خطة تنسب إليهم، وبهم سميت مقبرة (القَرافة) التي بها قبر الإمام الشافعي بالقاهرة. انظر: اللباب ٢/ ٢٥٠، والأعلام ٥/ ١٩٣.

(٤) الدرر الكامنة: ٤/ ١٧، وطبقات المفسرين للداودي: ٢/ ١٥٨، وشذرات الذهب: ٦/ ٣٣٥.

والنسبة إلى صنعة الزَّرْكش[١]، والبلد، هو الإمام العالم أبو عبدالله محمد بن عبد الله الزَّرْكشيّ المصري[٢]، لكنه فارقه في ثلاثة أُمور: باللقب حيث لُقِّب الأَخير بشمس الدين، وفي سنة الوفاة حيث توفي - رحمه الله - عام (٧٧٢هـ)، أَي قبل وفاة مترجَمنا باثنين وعشرين عاماً، وفي المذهب إِذ إِنه من حنابلة الديار المصريَّة، وله شرح مطبوع على مختصر أَبي القاسم الخِرَقي.

---

(١) ذكر السخاوي - الضوء اللامع: ٤/ ١٣٦ - في ترجمة ابنه عبدالرحمن قال: «ويعرف بالزَّرْكشيّ صنعة أَبيه».

(٢) انظر ترجمته في: النجوم الزاهرة: ١١/ ١١٧، وشذرات الذهب: ٦/ ٢٢٤.

ترجمة السُّيُوطيِّ

وقفت متحيِّراً أمام ترجمة هذا العلَّامة الموسوعيّ، وقلت: ماذا عسايَ أَن أكتب عن حياته الحافلة، ومصنفاته العديدة -وكما قيل: «ما تشعَّب تصعَّب»- وقد تولّى هو ترجمة نفسه اقتداءً بالمحدِّثين قبله، في ثلاثة من مصنفاته، هي:

«حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة»[1]، و«التحدُّث بنعمة الله»، - وهي رسالة مفردة عن حياته[2]-، و«طبقات النحاة الوسطى»[3]، وقال فيها: «وقد أَردت أَن يكون لاسمي ذكر في هذا الكتاب، تبرُّكاً واقتداء بصنيع السَّلف ممن ذكر اسمه في تأليفه، كالإمام عبدالغافر في «السِّياق»، وياقوت الحموي في «معجم الأُدباء»، وابن الخطيب في «تاريخ غَرْناطة»، والتقيّ الفاسي في «تاريخ مكة»، وأَطالا في ترجمتهما جدّاً، وابن حجر في «قضاة مصر»، وجماعة لا يحصون»[4].

وترجم له اثنان من تلاميذه بمصنَّف مفرد، وهما:

- عبدالقادر بن محمد الشاذلي (ت:٩٣٥هـ) في «بهجة العابدين بترجمة

---

(١) ١/ ٣٣٥-٣٤٤ (ضمن من كان بمصر من الأئمة المجتهدين).

(٢) نشرتها الدكتورة إليزابيث ماري سارتين في القاهرة عام (١٣٩٢هـ)، وصدَّرتها بدراسة باللغة الإنجليزية استغرقت المجلد الأول.

(٣) المطبوع - «**بغية الوعاة**» - هو الطبقات الصغرى كما يفهم من مقدمته: ١/ ٥-٦.

(٤) **الفلك المشحون** لابن طولون: ٦، بواسطة «**النظائر**» لبكر أبو زيد: ٤٦.

حافظ العصر جلال الدين»[١].

- ومحمد بن علي الداودي (ت:٩٤٥هـ) في مجلد ضخم، على نمط ترجمة السخاوي لشيخه الحافظ ابن حجر[٢].

وكُتب عنه ستة عشر كتاباً في جهوده في علوم القرآن[٣]، والسنة[٤]، والعقيدة[٥]، والتاريخ[٦]، والدراسات اللغوية[٧]،

(١) طبع بتحقيق الدكتور عبدالإله النبهان، وصدر ضمن مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق عام (١٤١٩هـ).

(٢) **بهجة العابدين**: ٢٧٥. وترجمته مخطوطة في برلين، ونُشر منها في مجلة الدرعية الباب الرابع.

(٣) وهي: «الإمام جلال الدين السيوطي وجهوده في التفسير وعلوم القرآن» - رسالة دكتوراه في الأزهر عام (١٣٩٤هـ) - لعبدالفتاح خليفة الغرنواي، و «الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن» - رسالة دكتوراه في جامعة الزيتونة عام (١٤١٢هـ) - لمحمد يوسف الشربجي، و«السيوطي المفسِّر» (؟).

(٤) وهي: «جهود السيوطي في علوم الحديث» لعبد الحكم عتلم، و «الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي وجهوده في الحديث وعلومه» للدكتور بديع السيد اللحام.

(٥) وهي: «جلال الدين السيوطي: منهجه وآراؤه الكلامية» للدكتور محمد جلال أَبي الفتوح شرف.

(٦) وهي: «جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ومنهجه في الكتابة التاريخية» للدكتور محمد عبدالوهاب فضل.

(٧) وهي: جلال الدين السيوطي مسيرته العلميّة ومباحثه اللغويّة للدكتور مصطفى الشكعة، وجلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي للدكتور طاهر حَمُّودة، والسيوطي النحوي للدكتور عدنان محمد سلمان، وجلال الدين السيوطي وأَثره في الدراسات اللغوية للدكتور عبدالعال سالم مكرم، والسيوطي وجهوده في الدراسات اللغوية للدكتور محمد يعقوب تركستاني، وهي رسالته للماجستير، =

والمرأة[١]، وتحقيق موضع قبره[٢].وكتبت خمسة كتب عنه، هي دراسات عامَّة تناولت عدَّة جوانب من حياته[٣].

بل وعقد عنه ثلاثة مؤتمرات:

- في القاهرة، وهو مجموع ندوات أَقامها المجلس الأَعلى لرعاية الفنون والآداب الاجتماعية، بالاشتراك مع الجمعيّة المصريّة للدراسات التاريخيّة[٤].

- ندوة المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسسكو) بالتعاون مع جامعة الأزهر بالقاهرة؛ احتفاء بذكرى مرور خمسة قرون على وفاته[٥].

= وأدب السيوطي دراسة نقدية للدكتور قرشي عباس دندراوي، وجهود السيوطي في علوم اللغة لمحمد الدسوقي الزغبي.

(١) كتب الأُستاذ أَحمد عبدالرازق: «المرأة في كتابات السيوطي»، وكتب حسن أحمد جغام: «الجنس في أعمال الإمام جلال الدين السيوطي».

(٢) كتب الأُستاذ أَحمد تيمور: «قبر الإِمام السيوطي وتحقيق موضعه».

(٣) وهي: الحافظ جلال الدين السيوطي لعبدالحفيظ فرغلي القرني (ضمن سلسلة أَعلام العرب، برقم: «١٣٧»)، وجلال الدين السيوطي للدكتور محمد العروسي المطوي من تونس، وحياة جلال الدين السيوطي مع العلم من المهد إلى اللحد للأُستاذ سعدي أَبوجيب من دمشق، والإمام جلال الدين السيوطي للدكتور علي صافي حسين، والإمام الحافظ جلال الدين السيوطي معلمة العلوم الإسلامية لإياد خالد الطباع (ضمن سلسلة أعلام المسلمين، برقم: «٦٤»).

(٤) وأُقيمت عام ١٩٧٦م من (٦-١٠) آذار، ونُشرت.

(٥) وعقدت في شوال عام (١٤١٣هـ)، وطبعت منها بحوث مختارة بعنوان: «الإمام جلال الدين السيوطي فقيهاً ولغوياً ومحدّثاً ومجتهداً».

- في مدينة الكرك/ الأُردنّ، وهو ندْوة علميّة دولية عن جلال الدين السيوطي؛ بمناسبة مرور خمسمئة عام على وفاته، نظَّمتها جامعة مُؤْتة، وعالجت أَبحاثها ستة محاور عن السيوطي[١].

فضْلاً عَمّا كُتب عن مؤلَّفاته، وما تُرجم به في كتب التواريخ وتراجم الرِّجال، وما صُدِّرت به كتبه المحققة من التعريف به، وما نشر عنه من مقالات في الدوريات والمجلات في ضروب المعارف.

لكنّي طويت تلك الحَيْرة، وأَنشأت ما تراه من هذه الترجمة الموجزة.

❋ اسمه وكنيته ولقبه ونسبه:

هو: عبدالرحمن بن أَبي بكر بن محمد بن سابق الدين، ثم رَفَع نسبه إِلى جدّه الأَعلى: هَمَّام الدين، وقال: «وقد حدَّثني من أَثق به، أَنه سمع والدي - رحمه الله تعالى - يذكر أَن جدَّه الأَعلى كان أَعجميّاً، أو من الشرق»[٢].

وكنيته: أَبو الفضل كنَّاه بها صديقُ أَبيه: عزالدين أَحمد الكناني الحنبلي[٣].

أَمّا لقبه: فلقَّبه أَبوه بـ «جلال الدين»[٤]. وقال الزركلي: «وقرأت في

---

(١) وهي: السيوطي اللغوي، والعلوم الدينية، والأَدب، والعلوم الطبيعيّة، والاجتماعية والفلسفية، والتاريخ، والسيوطي وحياته وعصره ومؤلفاته ومخطوطاته، وعقدت من (٨-١٠/ ربيع الأول) عام ١٤١٤هـ.

(٢) التحدث بنعمة الله: ٦، وحسن المحاضرة: ١/ ٣٣٦.

(٣) بهجة العابدين: ٦٣، وتاريخ النور السافر للعيدروسي: ٥٤، وشذرات الذهب: ٨/ ٥١.

(٤) بهجة العابدين: ٦٢، وشذرات الذهب: ٨/ ٥١.

كتاب «المنح البادية [في الأَسانيد العالية، وهو ثَبَت محمد بن عبدالرحمن الفاسي[١] (ت:١١٢٤هـ)] - خ» أنه كان يلقَّب بابن الكتب؛ لأَن أَباه طلب من أُمّه أَن تأتيَه بكتاب، ففجأَها المخاض، فولدته وهي بين الكتب؟»[٢].

ونسبته الخُضَيْري، وهي نسبة إلى «الخُضَيْريَّة» مَحَلَّة ببغداد[٣].

وينسب إلى بلده التي رحل إِليها جدُّه الأَدنى «أَسيوط»، قال: «كان الوالد يكتب في نسبه «السّيوطي»، وغيره يكتب «الأَسيوطي» وينكر كتابة الوالد، ولا إِنكار، بل كلا الأَمرين صحيح.
والذي تحرّر لي بعد مراجعة كتب اللغة، ومعاجم البلدان، ومجاميع الحفّاظ، والأُدباء، وغيرهم، أَن في «سيوط» خمسَ لغات: أُسيوط بضم الهمزة وفتحها، وسُيوط بتثليث السين»[٤].

* ولادته ونشأته:

ولد في القاهرة بعد المغرب ليلة الأَحد مستهلّ شهر رجب من عام (٨٤٩هـ)[٥]، ثم توفي والده (الكمال أَبو بكر)[٦] وله من العمر خمس سنوات

---

(١) انظر قيمته ومحتواه في فِهرس الفهارس للكتاني: ٢/ ٥٩٥، ونسخه في الفهرس الشامل - الحديث النبوي: ١٦٠٤.
(٢) الأَعلام: ٣/ ٣٠١.
(٣) حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٦.
(٤) التحدُّث بنعمة الله: ١٢.
(٥) التحدُّث بنعمة الله: ٣٢، وحسن المحاضرة: ١/ ٣٣٦.
(٦) وهو من فقهاء الشافعيّة ترجمه في حسن المحاضرة: ١/ ٤٤١-٤٤٣.

وسبعة أَشهر، وقد وصل في القرآن إذ ذاك إلى سورة التحريم[١].

وتولّى رعايته جماعة منهم صديق أَبيه الفقيه الحنفي: محمد بن عبدالواحد المعروف بابن الـهُمَام[٢] (ت:٨٦١هـ).

* حياته العلميّة:

بعد وفاة والده - رحمه الله - اتجه السيوطي إِلى إِتمام حفظ كتاب الله تعالى، فأَتمّه وهو أَقل من ثمان سنوات[٣].

ثم حفظ مجموعة من كتب العلم في الفقه، والأُصول، والحديث، واللغة، وغيرها[٤].

وقرأ على مشاهير علماء وقته، يصلون إلى مئة وخمسين[٥]، أَوردهم في معجم جمعهم فيه[٦]. وأَبلغهم تلميذه الشعراني: عبدالوهاب (ت:٩٧٣هـ) في «طبقاته الصغرى» إلى ستمئة شيخ[٧].

---

(١) بهجة العابدين: ٦٤.
(٢) شذرات الذهب: ٨/ ٥٢.
(٣) حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٦، والمصدر السابق.
(٤) حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٦-٣٣٨.
(٥) حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٩، وشذرات الذهب: ٨/ ٥٣.
(٦) حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٩، واسم معجمه «حاطب ليل وجارف سيل» كما في المصدر السابق:١/ ٣٤٤.
(٧) فهرس الفهارس للكتاني: ٢/ ١٠١٣، وهم من سمع منه، أو أجازه، أو أنشده شعراً، كما ذكر في التحدث بنعمة الله: ٤٣.

منهم: علم الدين: صالح بن عمر البُلقيني الشافعي (ت:٨٦٨هـ)، وأفرده السيوطي بترجمة مستقلة[1].

ومحمد بن سليمان: محيي الدين الكافِيَجي الحنفي (ت:٨٧٩هـ) الذي لازمه أربع عشرة سنة، وأخذ عنه عدَّة فنون، ونعته بأُستاذ الوجود، وأُستاذ الأُستاذين[2]، و«إنسان عين الناظرين، وخلاصة الوجود علاَّمة الزمان، فخر العصر وعين الأوان»[3].

وهو الوحيد من شيوخه الذي سمَّاه في «الإِتقان» ونقل عنه مشافهة في ثلاثة مواضع[4].

وقال عنه: «وما كنت أعدّ الشيخ إلاّ والداً بعد والدي؛ لكثرة ما له عليَّ من الشفقة والإِفادة، وكان يذكر أن بينه وبين والدي صداقة تامّة، وأن والدي كان منصفاً له، بخلاف أهل مصر»[5].

ولم يكتف السيوطي بالشيوخ من الرجال، بل كان له شيخات من النساء، فقد ترجم لاثنتين وأربعين شيخة منهنَّ في «معجم شيوخه»، الذي

(١) فهرست مؤلفات السيوطي (خ): ٧٨.

(٢) بغية الوعاة: ١/ ١١٧-١١٨، وحسن المحاضرة: ١/ ٣٣٨.

(٣) الإِتقان: ١/ ٤.

(٤) انظر: الإتقان: ٢/ ١٥٣، ٢٥٢، ٣/ ٢٤٥. وإن كان قد ذكر شيخه البُلقيني (١/ ٤) عند ذكره أخاه، ونعته بـ«شيخ مشايخ الإِسلام، قاضي القضاة، وخلاصة الأنام، حامل لواء المذهب المطَّلِبي».

(٥) بغية الوعاة: ١/ ١١٨.

ذكر فيه أعيان شيوخه الذين سمع منهم الحديث وأجازوا له، وجعلهم ثلاث طبقات[١].

ولـمّا سافر إلى الحج شرب من ماء زمزم؛ لأُمور، منها: أَن يصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني، وفي الحديث إلى رتبة الحافظ ابن حجر[٢].

قال الكَتَّاني: «وكذلك كان فعل ابن حجر؛ فإنه شرب ماء زمزم على أَن يكون كالحافظ الذهبي، فبلَّغهما الله أَملهما»[٣].

ورحلته إلى الحج كانت عام (٨٦٩هـ)، ومرَّ خلالها بالشام، والتقى بكبار أَهل العلم[٤].

وفي السنة التالية زار كبرى المدن المصريّة كدمياط، والفيُّوم، والإسكندريّة، وأَلَّف عن بعضها كتباً، نحو: «الرحلة الدمياطيّة»، و«الرحلة الفيُّوميّة»[٥].

والذي يظهر أَنه لم يَقُم برحلة غير ما ذكر، وظن كثير من الباحثين

---

(١) انظر تفصيل تراجمهنّ في «المنجم في المعجم»: ٩٤، ٩٨-١٠٥، ١١٢، ١١٤، ١١٧-١١٨، ١١٩-١٢١، ١٢٢، ١٣٣-١٣٤، ١٦٣، ١٦٤-١٦٥، ١٦٨-١٦٩، ٢٢٤-٢٢٥، ٢٢٧، ٢٤٠.

(٢) حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٨.

(٣) فهرس الفهارس: ٢/ ١٠١٢.

(٤) انظر: التحدُّث بنعمة الله: ٧٩، وحياة جلال الدين السيوطي مع العلم من المهد إلى اللحد: ٢٨.

(٥) انظر: التحدُّث بنعمة الله: ٨٣، وفهرست مؤلفات السيوطي (خ): ٧٨.

المعاصرين[1]، أَنه سافر إلى «الهند، واليمن، والمغرب، والتَّكرور[2]»، ودليلهم ما جاء في ترجمته من قوله: «وبلغت مؤَلَّفاتي - إلى الآن - ثلاثمئة كتاب سوى ما غسلته ورجعت عنه، وسافرت بحمد الله تعالى إلى بلاد الشام، والحجاز، واليمن، والهند، والمغرب، والتَّكرور»[3].

فحسبوا أَن التاء في (وسافرَتْ) هي تاء الفاعل، ونسبوا للسيوطي الرحلة إِلى تلك الأَصقاع المختلفة.

وقد أَبدى الأُستاذ أَبوجيب عدم دقة هذا التوجّه بقوله: «والحقيقة أَن التاء هي تاء التأنيث، والفاعل يعود إلى مؤَلفات السيوطي التي انتشرت في هذه البلاد. ومما يدلُّ على ذلك ويقوّيه، أَن السيوطيَّ قد كتب مؤَلَّفه «التحدث بنعمة الله» بعد سنوات من كتابه «حسن المحاضرة»، وهو سيرته الثانية المفصّلة، ولم يأْت على ذكر زيارته هذه البلاد، وإِنما قال: «وصارت مصنَّفاتي في سائر الأَقطار، ووصلتُ الشام، والروم، والعجم، والحجاز، واليمن، والهند، والحبشة، والمغرب، والتَّكرور، وامتدت إِلى المحيط».

وكذلك فإِن جميع من عاصر السيوطي، وترجم له كالسخاوي، وابن

---

(١) نحو: نويهض في **معجم المفسِّرين**: ٢٦٤، وحمودة في **جلال الدين السيوطي**: ٩٧، ومكرم في **جلال الدين السيوطي**: ١٣٣، والشرقاوي إِقبال في **مكتبة الجلال السيوطي**: ٢٩، وغيرهم كُثْر.

(٢) قال ياقوت: «بلاد تنسب إلى قبيل من السُّودان في أَقصى جنوب المغرب، وأَهلها أَشبه الناس بالزنوج» **معجم البلدان**: ٢/ ٣٨، وهي الآن بلاد: مالي، وتشاد، وغينيا، وما جاورها.

(٣) **حسن المحاضرة**: ١/ ٣٣٨.

إِياس، والشعراني، ومن جاء بعدهم، كالشوكاني، لم يذكروا شيئاً من ذلك، ولو كان وقع لنقلوه، وقد نقلوا ما هو أَقلّ منه من سيرة حياته، بل لكان هو قد كتب وأَلّف في ذلك رسائل وكتباً، كما هي عادته»[١].

وهو فهم دقيق، وتوفيق بين الأَقوال رشيق.

ويعزِّز هذا ما قاله الغزي: «وقد اشتهر أكثر مصنفاته في حياته في البلاد الحجازية، والشامية، والحلبية، وبلاد الروم، والمغرب، والتكرور، والهند، واليمن»[٢].

وقد أَفتى السيوطي مستهلّ سنة (٨٧١هـ)، وعقد إِملاء الحديث مستهلّ السنة التالية[٣].

ورُزِق التبحُّر في سبعة علوم، هي: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع، ودونها علوم أُخرى ذكرها[٤].

وتولّى خمس وظائف رسميَّة، هي:

تدريس الفقه بالجامع الشيخوني، وهي وظيفة كانت لأَبيه من قبل[٥]، ثم مشيخة التصوف بتربة بَرْقوق - نائب الشام - بالقَرافة[٦]، ثم تدريس

(١) حياة جلال الدين السيوطي مع العلم: ٢٩-٣٠.

(٢) الكواكب السائرة: ١/ ٢٢٨.

(٣) حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٨، والتحدث بنعمة الله: ٨٨، ٨٩.

(٤) حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٨-٣٣٩.

(٥) بهجة العابدين: ٦٩، والضوء اللامع للسخاوي: ٤/ ٦٦.

(٦) بهجة العابدين: ١٥٩، والضوء اللامع: ٤/ ٦٧.

الحديث بالخانقاه[١] الشيخونية[٢]، ثم مشيخة الخانقاه البَيْبَرْسِيَّة[٣]، ثم تفويض الخليفة العباسي له بالنظر في أمور القضاة في مصر وغيرها[٤].

وللسيوطي تلاميذ كثر، منهم: محمد بن أَحمد بن إِياس الحنفي (ت:٩٣٠هـ) صاحب تاريخ مصر، المعروف بـ «بدائع الزهور في وقائع الدّهور»، وسبق الشاذلي المالكي: عبدالقادر بن محمد (ت:٩٣٥هـ)، والداودي: محمد بن علي (ت:٩٤٥هـ)، وعبدالوهاب الشعراني (ت:٩٧٣هـ).

وكان للسيوطي - رحمه الله - آراء وإطلاقات أَلَّبت عليه بعض معاصريه، وجرَّته إلى عداوات وخصومات، من أَشهرها رأْيان:

- ادّعاؤه الاجتهاد؛ إِذ ترجم نفسه في كتابه «حسن المحاضرة» ضمن من كان بمصر من الأَئمة المجتهدين، وقال: «وقد كملت عندي - الآن - آلات الاجتهاد بحمد الله تعالى، أَقول ذلك تحدّثاً بنعمة الله لا فخراً»[٥].

وصرَّح برأيه هذا أَيضاً سنة (٨٩٨هـ) عند إِجابته لفتوى وُجّهت إليه، فقال: «جولوا في الناس جولة، فإِنه ثَمَّ من ينفخ أَشداقه ويدَّعي مناظرتي،

(١) وهي كلمة فارسيّة بمعنى البيت، تجمع على خَوانق، وأُطلقت على محل التعبُّد، والزهد، والبعد عن الناس، ودخلت إلى العربيّة في نحو المئة الرابعة. عن حياة جلال الدين السيوطي مع العلم: ٣١٠.

(٢) بدائع الزهور لابن إِياس: ٢/ ١٤٢.

(٣) الضوء اللامع: ٤/ ٦٩، وبدائع الزهور: ٢/ ٢٣٦.

(٤) بهجة العابدين: ١٧٣.

(٥) حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٩.

وينكر عليَّ دعواي الاجتهاد، والتفرد بالعلم على رأس هذه المئة...»[١].

- ادّعاؤه التجديد في المئة التاسعة، وصرَّح به في منظومته «تحفة المجتهدين بأسماء المجددين» - وهي منظومة رجزيّة من (٢٨) بيتاً، سمَّى فيها المجددين، وذكر أوصاف المجدد وشروطه -، فقال:

وكونُه فَرْداً هو المَشْهور ... قَدْ نطقَ الحديثُ والجمهورُ

وهذه تاسعةُ المِئينَ قدْ ... أَتَتْ، ولا يُخْلَفُ ما الهادي وَعَد

وقَدْ رَجوْتُ أَنَّني المجددُ ... فيها بفضْل الله ليس يُجْحَدُ[٢].

وصرّح السيوطي ببعض آرائه في رسائله التي أَودعها كتاب «الحاوي»[٣]، نحو: سؤال الميت بقبره سبع مرَّات، وأَن صلاة الظهر هي الصلاة الوسطى، وتحريم بروز البناء على شطوط الأَنهار، وإِمكان رؤية النبي والمَلَك في اليقظة، وغيره. وبلغت اختياراته الفقهيّة المذكورة في كتابه «التحدُّث بنعمة الله» (٣٥) اختياراً، نحو: أَن الجمعة تنعقد بأَربعة أَنفس أَحدهم الإِمام، وهو القول القديم للشافعي، وأَن شارب الخمر يقتل في المرَّة الرابعة[٤].

(١) الحاوي للفتاوي: ٢/ ٨٦ (ضمن رسالة: الكشف عن مجاوزة هذه الأُمّة الأَلف).

(٢) بهجة العابدين: ١٥٢-١٥٣، وفيض القدير للمناوي: ٢/ ٢٨٢.

(٣) جمع (٧٨) رسالة في الفقه، وعلوم التفسير، والحديث، والأُصول، والنحو، والإِعراب، وغيرها. وقد طبع قديماً في مصر عام (١٣٥٢هـ)، وصوَّرته دار الكتب العلمية في بيروت.

(٤) انظر: التحدُّث بنعمة الله: ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٣.

* مؤلفاتـه:

يعتبر السيوطي – رحمه الله – من نوادر أَعلام الإِسلام في كثرة التآليف، وشارك في فنون عديدة، ورَزَق الله مـصنفاته الانتـشار في حياتـه في أَقطـار الأَرض شرقاً وغرباً كما تقدَّم لنا.

وترجع أَسباب هذه الوفرة إلى عدّة أُمور، منها:

– انجماعه عن الحياة العامّة وتفرغه إلاّ من مشيخة البَيْبَرسيّة حتى عام (٩٠٦هـ)؛ وذلك منذ بلغ أَربعين عاماً، حيث انقطع عن الدنيا وشرع في تحرير مؤلفاته، وترك الإِفتاء والتدريس، واعتذر عن ذلك في مؤلَّف سماه بـ «التنفيس»[(١)].

– نهمه العلميّ الذي دفعه إلى المعالي، وسَعَة اطلاعه، إِذ قال عن كتابـه «الخصائص الكبرى»: «لقد أَقمت في تتبع هذه الخصائص عشرين سنة إِلى أَن زادت عـلى الأَلـف، ونظـرت عليهـا مـن كتـب التفـسير، والحـديث، وشروحه، والفقه، والأُصـول مـن كتـب المـذاهب الأَربعـة، والتـصوّف، وغيرها مما يَجِلُّ عن العدِّ والوصف»[(٢)].

– قدرته على جمع المعلومات وتلخيصها، وهذا واضح لمن يطالع كتبه.

– سرعته في التأليف، قال تلميذه الداودي: «عاينت الشيخ وقد كتـب في يوم واحد ثلاثة كراريس، تأليفاً وتحريراً»[(٣)].

(١) بهجة العابدين: ١٥٨، والكواكب السائرة: ١/ ٢٢٨، وشذرات الذهب: ٨/ ٥٣.
(٢) الفارق بين المصنِّف والسارق: ٤٣ (ط. دار الهجرة).
(٣) الكواكب السائرة: ١/ ٢٢٨، وشذرات الذهب: ٨/ ٥٣.

وقد اعترف له السخاوي بهذه المزيّة - مع أنه فوَّق عليه سهامه بتهم كثيرة، منها: استلاب كتبه، وكتب الحافظ ابن حجر، وابن تيميّة، والسطو على كتب المكتبة المحموديّة، فقدَّم فيها وأخّر، وهَوّل في مقدماتها[1] -، فقال: «وبالجملة فهو سريع الكتابة»[2].

وابتدأ التأليف مستهلَّ سنة (٨٦٦هـ)، أي وعمره سبعة عشر عاماً، وهي السنة التي أُجيز فيها بتدريس العربيّة.

وكان باكورة مؤلفاته: «شرح الاستعاذة والبسملة»[3]، و«شرح الحيعلة والحوقلة» وأوقف عليهما شيخه عَلم الدين البُلقيني، فكتب عليهما تقريظاً[4].

ولقد قسَّم السيوطي كتبه من حيث القيمة العلميّة إلى سبعة أقسام، هي:

(١) ما ادّعى فيه التفرد؛ لأن المتقدمين لم يتفق أنهم تصدَّوا لمثله، ومنه «الإتقان»، و«بغية الوعاة». وعدد هذا القسم (١٨) مؤلَّفاً، وعدَّدها بأسمائها.

(٢) ما أُلِّف ما يناظره، وهو ما تمَّ أو كتب منه قطعة صالحة من الكتب المعتبرة، ومنه «تكملة تفسير الجلال المحلّي». وعدد هذا القسم (٥٠) مؤلَّفاً.

(٣) ما تمَّ من الكتب الوجيزة التي هي من كرَّاسين إلى عشرة، ومنه «التحبير في علوم التفسير». وعدد هذا القسم (٧٠) مؤلَّفاً.

---

(١) الضوء اللامع: ٤/ ٦٦،٦٨.

(٢) المصدر السابق: ٤/ ٦٩.

(٣) منه ست نسخ، انظرها في الفهرس الشامل - التفسير: ٥٣٩.

(٤) حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٧، والتحدث بنعمة الله: ١٣٧.

(٤) ما وقع في كرَّاس ونحوه سوى مسائل الفتاوى، ومنه «مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع»[1]. وعدد هذا القسم (١٠٢) مؤَلَّفٍ.

(٥) ما أُلِّف في واقعات الفتاوى من كرَّاس أَو أَكثر أَو أَقل، ومنه «القول الفصيح في تعيين الذبيح»[2]. وعدد هذا القسم (٨٠) مؤَلَّفاً.

(٦) مؤلَّفات لا يَعْتَدُّ بها؛ لأَنها على طريقة البطالين الذين ليس لهم اعتناء، وقد أَلَّف معظم كتب هذا القسم البالغة (٤٠) مؤلَّفاً، زمن السماع وطلب الإجازات، ومنه «المنتقى من تفسير ابن أَبي حاتم»[3].

(٧) ما شرع فيه وفتر عزمه عنه، فلم يكتب منه إلاّ القليل، ومنه «مجمع البحرين ومطلع البدرين الجامع لتحرير الرواية وتقرير الدراية»[4]، كتب منه إلى قوله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ في كراريس، وسورة الكوثر[5]. وعدد هذا القسم (٨٣) مؤَلّفاً[6].

أَمّا عدد مؤلفاته فقد اختلف عددها؛ إذ تفاوت السيوطي نفسه في

---

(١) نشر في مجلة الأحمدية، العدد الرابع سنة ١٤٢٠هـ ثم في المكتبة المكية عام ١٤٢٣هـ.

(٢) ويسمّى «القول الصحيح»، وهو رسالة من رسائل «الحاوي للفتاوي».

(٣) لا يعلم عنه شيء، وقال عنه - في «**فهرست مؤلفاته**» (خ): ٦٩ - «مجلّد».

(٤) نعته بأَنه تفسيره الكبير، وجعل «الإتقان» مقدمة له (**الإتقان**: ١/ ١٤)، وفيه «التفاسير المنقولة، والأَقوال المقولة، والاستنباطات، والإِشارات، والأَعاريب، واللغات، ونكت البلاغة، ومحاسن البدائع، وغيره بحيث لا يحتاج معه إلى غيره أَصلاً». **الإتقان**: ٤/ ٢١٣-٢١٤.

(٥) **التحدث بنعمة الله**: ١٢٩.

(٦) انظر: **التحدّث بنعمة الله**: ١٠٥-١٣٦.

عدد مصنفاته؛ إِذ وُجد له عدَّة إِحصائيّات، منها:

- «وبلغت مؤلفاتي - إلى الآن - ثلاثمئة كتاب سوى ما غسلته، ورجعت عنه»[١].
- بلغت في «التحدُّث بنعمة الله» (٤٤٣) مؤَلَّفاً، كما تقدّم في الأَقسام السبعة.
- بلغت في «فِهرست مؤلفاته» المحفوظ في الظاهرية[٢] (٣٦٢) مؤلَّفاً.
- بلغت في كراسة اطَّلع عليها الشيخ عبدالحيّ الكَتَّاني بمصر، عدَّ فيها السيوطي مؤلفاته إلى سنة (٩٠٤هـ) أَي قبل موته بسبع سنين، فأَوصلها إلى (٥٣٨) كتاباً[٣].
- بلغت في «فهرس مؤلفاته» المنسوخ سنة (٩٠٣هـ) بخط أَحمد الحمصي الأنصاري، الذي قال في آخره بأَنه نقله من خط السيوطي مباشرة[٤]، (٤٦٠) مؤلَّفاً.

وهذا الاختلاف الحاصل في عدد مؤلفاته، لعل له أَسباباً، منها:

إتلافه لبعض كتبه كما أَشار في «حسن المحاضرة»، وربما أَنه خطط لبعضها في ذهنه؛ فذكرها مرَّة وتركها أُخرى، وقد يكون لاختلاف عنوان

(١) حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٨.

(٢) ضمن مجموع، وفي الجامعة الإسلامية بالمدينة مصوَّرة عنه برقم: (٤٣٣٤) في (٦) ورقات.

(٣) فهرس الفهارس: ٢/ ١٠٢٠.

(٤) نشره يحيى محمود ساعاتي في مجلّة عالم الكتب - المجلد الثاني عشر - العدد الثاني، شوال، ١٤١١هـ، من ص: ٢٣٢ - ٢٤٨.

الكتاب الواحد سبب في ذلك.

وأَوضح مما ذُكر، وهو أَن تكون بعض كتبه رسائل في بطون كتب أُخرى له، كما تجده في «الحاوي للفتاوي»؛ وقد سمَّى من رسائل «الحاوي» كثيراً خلال سرده مُؤَلَّفاته.

ولا أُريد التعريج على إِحصائيات تلاميذه كالشاذلي[1]، وابن إِياس[2]، والداودي[3]، والشعراني[4]، وغيرهم ممن أَحصى أَو سرد مؤَلَّفاته من قدماء أَو معاصرين.

وأَكتفي بالقول بأَن هناك خمسة مصنَّفات أُفردت لإِحصاء مؤَلّفات السيوطي، هي:

١ - «مكتبة الجلال السيوطي» للأُستاذ أَحمد الشرقاوي إِقبال - رحمه الله-، أَحصى فيه من المؤلفات السيوطية (٧٢٥) مؤَلَّفاً سوى المكرور والمنحول.

٢ - «دليل مخطوطات السيوطي وأَماكن وجودها» للأُستاذين أَحمد الخازندار، ومحمد إبراهيم الشيباني، أَحصيا فيه (٩٨١) مؤَلَّفاً، مع قولهما بأَنهما قد أَحجما عن بيان بعض المؤَلَّفات وأَماكن وجودها، دفعاً للحياء؛

(١) بهجة العابدين: ٢٨٠، وأوصلها إلى نحو (٦٠٠) مؤلَّف.

(٢) بدائع الزهور: ٣/ ٦٣، وأَوصلها إلى (٥٢٦) مؤلَّفاً.

(٣) أَوصلها إلى نحو (٥٤٠) مؤلَّفاً. انظر مجلة الدرعية، السنة الثالثة - العددان (١١، ١٢) ص: ٣٧٦-٤١٠.

(٤) ذيل الطبقات الكبرى: ورقة ٥، أَوصلها إلى (٤٦٠)، بواسطة جلال الدين السيوطي لحمودة: ١٧٠.

لأَن أَسماءَها مخلّة بالآداب والأَخلاق الإسلامية[١] !!

٣- «معجم مؤلفات السيوطي المخطوطة بمكتبات المملكة العربية السعودية العامة» لناصر بن سعود السلامة، وهو مطبوع.

٤ - «مُؤَلَّفات السيوطي» للدكتور عصام الدين عبدالرؤُوف.

٥ - «فهرس مُؤَلَّفات السيوطي» للدكتور عدنان محمد سلمان، ولم أَطَّلع على هذين الأَخيرين.

وأَيضاً لا أُريد الخوض فيما طبع منها، وما لم يخرج لعالم الطباعة[٢].

وأُنوِّه بأَن السيوطي - رحمه الله - ذكر في «الإِتقان» من كتبه (١٨) كتاباً في مواضع عديدة[٣]، وأَحياناً يذكر مزاياها، مثل ذكره مزيَّة لـ «مفحمات الأَقران»[٤]، لم يذكرها في الكتاب نفسه[٥].

وأَحياناً يذكر حجم الكتاب، مثل «ترجمان القرآن»؛ إِذ ذكر عدد ما فيه من الأَحاديث، وتمامه، ورؤيته للنبي ﷺ - في المنام - أثناء تصنيفه[٦].

---

(١) دليل مخطوطات السيوطي: ٥.

(٢) نشر الأُستاذ عبدالإله نبهان مقالة في مجلة عالم الكتب - العدد (١) المجلد (١٢) - بعنوان: «فهرس مؤَلَّفات السيوطي المطبوعة» حتى عام ١٩٩٠م، فبلغت [٢٥٠]، واستُدرك عليه بعدها.

(٣) انظر: الإِتقان - مثلاً -: ١/ ٣٢، ٣٥، ٨٢، ٢٢٨، ٢/ ١٠٥، ١٢١، ٣١١، ٣/ ٦٠، ٦٩، ١٥٤، ٣٢٢، ٣٣٧، ٤/ ٣٥، ١٩٣، ١٩٤، ٢١٣-٢١٤.

(٤) الإِتقان: ٤/ ٨١ (ولم يذكره باسمه).

(٥) انظر: مفحمات الأَقران: ٣٣ (ط. الطبَّاع).

(٦) الإِتقان: ٤/ ١٩٣. ولم أقف على هذه الرؤيا وتفصيلاتها.

وأَحياناً يعطي لمحة عن مضمونه، مثلما فعل في «أسرار التنزيل = قطف الأَزهار»[1]، وفي «الإكليل في استنباط التنزيل»[2]، وفي «مجمع البحرين ومطلع البدرين»[3].

وقد اعتبر الكَتَّاني كتابَيْ السيوطي «الجامع الكبير»، و«الجامع الصغير» اللذين جمع فيهما آلافاً من الأَحاديث النبوية مرتبة على حروف المعجم، من أَكبر مننه على المسلمين[4].

وأَختم حديثي عن مُؤَلَّفات السيوطي بذكر أَشهر طبعات «الإتقان»، ثم ذكر كتابين من مؤَلَّفات السيوطي - في علوم القرآن -، لم تذكرهما المصادر فيما وقفت عليه.

طبعات الإِتقان:

يعدّ كتاب «الإِتقان» من أَوائل الكتب التي طبعت في المطبعة العربيّة؛ فقد طبع في كلكته بالهند عام (١٢٧١هـ)، ثم بمطبعة عثمان عبدالرزاق بالقاهرة عام (١٢٧٩هـ)، ثم بالمطبعة الموسوية بالقاهرة عام (١٢٨٧هـ)، ثم الطبعة الميمنية والأزهرية كلتاهما عام (١٣١٧هـ)، ثم طبعة حجازي بالقاهرة عام (١٣٦٠هـ)، ثم طبعة المكتبة التجارية بالقاهرة (١٣٦٨هـ)، ثم

(١) الإِتقان: ٢/ ٢٩٩، ٤/ ١٩٤.

(٢) المصدر السابق: ٤/ ٣٥.

(٣) المصدر السابق: ٤/ ٢١٣-٢١٤.

(٤) فهرس الفهارس: ٢/ ١٠١٧.

طبعة مصطفى البابي الحلبي سنة (١٣٧٠هـ)، ثم طبعة الأُستاذ محمد أَبو الفضل إبراهيم - رحمه الله - في الهيئة المصريّة العامّة للكتاب (١٩٦٧، ١٩٧٤م)، وبدار التراث (ط(٣) ١٤٠٥هـ)، وهي أفضل الطبعات الأَخيرة؛ لاعتماده نسخة كتبت عام (٨٨٣هـ) وعليها خط السيوطي، مع استعانته بالطبعة الكاستليّة، وهي التي اعتمدتُّها في هذه الدراسة.

وبالرغم من جودة طبعة أَبي الفضل - رحمه الله - إلاّ أَنّ لي عليها ملاحظات، أُجملها بما يلي:

- رأيت بها نقصاً في ثلاثة مواضع[1]، وتقديماً وتأخيراً في موضع واحد.
- وقعت أَخطاء مطبعيَّة في ضبط مجموعة من الآيات، وأَخطاء في عزو بعضها.
- وقع تصحيف في بعض الأَسانيد، وعزو الأَحاديث.
- وقعت أَخطاء في جملة كبيرة من أَسماء الأَعلام، وضبطها، أَو التعريف بها.
- وقع تصحيف في مجموعة ليست قليلة من أَسماء الكتب.

وهذه الأَخطاء مرصودة عندي في أَوراق مستقلة، ليس هنا موضع بسطها.

ولا أُريد الحديث عن الطبعات المأخوذة أو المصوَّرة عن بعض ما ذُكر آنفاً.

---

(١) سقط القول الثامن من الأَقوال المحكيّة في تعيين المفَصَّل (١/ ١٨٠)، والقول الثامن عشر من أنواع خطابات القرآن (٣/ ١٠٢)، وعبارة في الشرط الأَول من شروط المفاهيم (٣/ ٩٧).

وخرج «الإتقان» عن دائرة قراء العربية، فترجم إلى اللغة الفارسية مرتين:

١ـ بعنوان «دائرة المعارف قرآن»، ترجمة الدكتور محمد جعفر إسلامي، وعلي وجداني، وطبع في طهران عام (١٣٦٢هـ) عن (بنياد علوم إسلامي).

٢ـ ترجمة سيد مهدي حائري قزويني، في مجلدين، وطبع في طهران عام (١٣٦٣هـ) في (أمير كبير)[١].

وترجم كذلك إلى اللغة الأردية من قِبَل محمد حليم أنصاري، وصدر في مجلدين عام (١٤٠٢هـ) عن إدارة إسلاميات بلاهور.

أَمَّا الكتابان اللذان لم تذكرهما المصادر، فهما:

١ - «الإشارات في شواذ القراءات»، وهي رسالة وجيزة من خمس صفحات، جمعها السيوطي فيما زاد على القراءات الشواذ المرويّة من التفاسير، وبعض الكتب[٢]. وهي محفوظة في مكتبة المتحف العراقي ببغداد، برقم (٢٨٢٨٣/ ٢) ضمن مجموع.

٢ - «مرآة الغيوب في مشاهدة المحاسن في إِعجاز القرآن والغيوب»، وهي رسالة تقع في (١٨) ورقة، محفوظة في كتب المكتبة الأَحمدية بحلب[٣].

---

(١) مجلة بينات (بالفارسية)، العدد (١٢)، ص: ٤٣، ٥٣.

(٢) الإشارات في شواذ القراءات (خ): ١. وقد نشرها الدكتور عبدالحكيم الأنيس في مجلة الأحمدية العدد (١٧)، سنة ١٤٢٥هـ.

(٣) ونقلت إلى مكتبة الأَسد بدمشق، وعنها صورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة، برقم: (٤٤٧٦/ ٥) ضمن مجموع فلميّ، ونسبة الكتابين المذكورين إلى السيوطي تحتاج إلى مزيد من التوثيق.

*** وفاتـــــــــه:**

استمرَّ السيوطي في عطائه المتكاثر، حتى أَصابه ورم شـديد في ذراعـه اليسرى مكث سبعة أَيّام، ثم أَسْلمت روحه إلى بارئها سـحَرَ ليلـة الجمعـة التاسع عشر من شهر جمادى الأُولى عام (٩١١هـ = ١٥٠٥م)، وقد استكمل من عمره إِحدى وستين سنة، وعشرة أَشهر، وثمانيـة عـشر يومـاً، وكانـت جنازته حافلة، ودفن بحوش قوصون خـارج بـاب القَرافـة في القـاهرة[١].
رحمه الله رحمة واسعة، وأَسبغ عليه شآبيب المغفرة والرِّضوان.

(١) الكواكب السائرة: ١/ ٢٣١، وشذرات الذهب: ٨/ ٥٥.



التمهيـــــــــد

وفيه ثلاثة مباحث:

المـبحـث الأول: نشأة علوم القرآن والمراحل التي مرَّت بها

المبحث الثـانـي: أوّل مَنْ ألّف فـي علوم القرآن

المبحـث الثالـث: تعـريف – موجـز – بالكتـب المعتبرة فـي ((علوم القرآن)) التي سبقت ((البرهان والإتقان))



المبحث الأَوَّل: نشأة «علوم القرآن» والمراحل التي مرَّت بها

لا شك أَنَّ كلَّ علم يمر بأطوار ومراحل، تختلف ميزاتها وصفاتها في كل مرحلة عن سابقتها، وسأُلقي إِلماعةً على تدرج «علوم القرآن» من الناحية التدوينية.

وبالنظر في نشأَةِ «علوم القرآن» نجدها قد مرَّت بمراحل:

(١) العصر النبوي:

كان القرآن الكريم ينزل على النبي ﷺ ويتلوه على أصحابه ويعلمهم إِيّاه، وكانوا في غايةِ الحرص على تعلّمه[1]. وبسبب ما امتازوا به من خصائص العروبة من قوّة الحفظ، وصفاء القريحة، وسرعة الفهم للكلام العربي -والقرآن نزل به-، لم يحتاجوا إلى كتابة شيء من التفسير، أو علوم القرآن المتنوعة بشكل منفرد عن نصّ القرآن الكريم[2]. مع أَنَّ جملةً من هذه

(١) ويدل على هذا الحرص ما رواه البخاري عن أبي هريرة لما وكَّله النبي ﷺ بحفظ صدقة الفطر، وسرقة الشيطان منها ثلاث ليال، ورفعه ذلك إلى النبي عليه الصلاة والسلام. ثم قال الشيطان له: دعني أُعلمك كلمات ينفعك الله بها، قال الراوي: وكانوا أَحرص شيء على الخير. انظر: فتح الباري: ٤/ ٣٨٣-٣٨٥.

(٢) أما إِدخال بعض الكلمات التفسيرية في بعض المصاحف الخاصة كما فعلت عائشة وابن عباس رضي الله عنهم، فلا يعدّ من تدوين علوم القرآن. انظر: فتح الباري: ٤/ ٢٣٢، وصحيح مسلم: ١/ ٤٣٧-٤٣٨.

العلوم كانت معروفة لديهم نحو أسباب النزول، والمكي والمدني، والناسخ والمنسوخ، أو كانت قائمة في أذهانهم.

إضافة إلى هذه الخصائص، فقد نهى النبي ﷺ عن كتابة شيء عنه غير القرآن -في بداية الأمر[١]- فقال: «لا تكتبوا عنّي، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه...»[٢].

أمّا ما ورد من أمره عليه الصلاة والسلام بالكتابة لأبي شاه، أو كتابة بعض الصحابة غير القرآن، فموجّه[٣].

لذلك لما سُئِل ابن عباس ومحمد بن الحنفيَّة: أترك النبيّ ﷺ من شيء ؟ قالا: «ما ترك إلا ما بين الدّفتين»[٤]، أي لم يترك من القرآن ما يتلى إلا ما هو داخل المصحف.

ومع طبيعة العربيّة المركوزةِ لديهم، كان لبعض الصحابة استشكال في معاني بعض الآيات، أو المفردات اللغوية.

نحو ما رَوى سعد بن أبي وقاص قال: سئل رسول الله ﷺ عن هذه الآية ﴿هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾[٥]، فقال

---

(١) انظر كلام الذهبي في السير ٣/ ٨١، وابن القيم في تهذيب السنن ٥/ ٢٤٥.

(٢) رواه مسلم برقم: (٣٠٠٤): ٤/ ٢٢٩٨، وأحمد: ٣/ ١٢، والدارمي: ١/ ١٢٦ (ط. دار القلم).

(٣) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي: ١٨/ ١٢٩-١٣٠.

(٤) رواه البخاري: كتاب فضائل القرآن: باب من قال لم يترك النبي ﷺ إلا ما بين الدفتين، ٩/ ٥٣-٥٤ (الفتح).

(٥) سورة الأنعام: ٦٥.

رسول الله ﷺ: «أما إِنها كائنة ولم يأت تأْويلها بعد»[١].

وعن إِبراهيم التيمي أَنّ أَبا بكر الصديق سئل عن قوله: ﴿ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴾[٢]، فقال: «أَيّ سماء تظلّني أَو أَي أَرض تقلني، إِن أَنا قلت في كتاب الله ما لا أَعلم»[٣].

(٢) عهد الخلافة الراشدة:

يمكن أَن نعدّ هذه الفترة الزمنية المباركة هي بداية نشوء عِلْمي: رسم القرآن، وإِعراب القرآن، أَو هي تمهيد لبواكير التدوين.

فالمصاحف التي أَمر عثمان ﷺ بنسخها عن المصحف الذي جمعه الصدّيق ﷺ، تمثل وثائق مدونة عن علم رسم المصحف، الذي له قواعده وضوابطه التي يتميّز بها عن الخط الإِملائي.

وإِذا أَخذنا بقول أَبي البركات ابن الأَنباري (ت:٥٧٧هـ)، من أَن أَوّل

(١) رواه أحمد: ١٨/ ١٣٨ (الفتح الرباني) واللفظ له، والترمذي: ٨/ ٤٣٩ (تحفة الأحوذي). وقال: هذا حديث حسن غريب، وضعّف إسناده الألباني في ضعيف سنن الترمذي: ٣٧٤ - ٣٧٥.

(٢) سورة عبس: ٣١.

(٣) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن: ٢٢٧ (ط. دار الكتب العلمية)، وإسناده صحيح. وفيه: إبراهيم بن يزيد التيمي، وهو ثقة إلا أنه يرسل ويدلِّس، وهذا لا يضرُّ منه ؛ لأنه يعدُّ من الطبقة الثانية في مراتب المدلّسين، فروايته عن الصدِّيق صحيحه.

انظر: تهذيب الكمال: ٢/ ٢٣٢، وميزان الاعتدال: ١/ ٧٤، وجامع التحصيل في أحكام المراسيل: ١١٣، ١٦٧، والنكت على كتاب ابن الصلاح: ٢/ ٦٣٨.

من وضع علم النحو هو عليّ بن أبي طالب ﷺ[١]، وقول القفطي (ت:٦٤٦هـ) من أنه رأى بمصر زمن طلبه للعلم بأيدي الوراقين جزءاً فيه أبواب من النحو، يُجْمعون على أنها مقدمة علي بن أبي طالب التي أخذها عنه أَبو الأَسود الدؤَلي[٢] عددنا علياً ﷺ المهد الأَوّل لعلم العربيّة، هو وتلميذه الأَلمعي أَبو الأَسْود الدؤلي.

وعلم اللغة المدوَّن مبدَؤه ومنتهاه إلى كتاب الله عز وجل، ومنه يتفرع علم إِعراب القرآن.

ويتفق المؤرخون على أَنَّ أَبا الأَسود الدؤلي: ظالم بن عمرو (ت:٦٩هـ)، أَول من وضع شكل المصحف، أَو نقط الإِعراب له[٣].

وأُشير هنا إِلى أَنّ علم العربيّة أَعمّ من إِعراب القرآن، وهو (العربيّة) من العلوم المساعدة ؛ أَعني من علوم الآلة، وهو قدْر مشترك بين القرآن وغيره.

(٣) ثم دوّنت أَنواع من علوم القرآن مع بداية تدوين الحديث النبوي، على رأس المئة الأُولى من الهجرة، وكان أَول من دونه أبا بكر: محمد بن

---

(١) انظر: **نزهة الألباء**: ١١، وانظر: ردّ هذه الأَولية عند الأُستاذ أحمد أمين في **ضحى الإِسلام**: ٢/ ٢٨٥، والدكتور شوقي ضيف في **المدارس النحوية**: ١٤.

(٢) انظر: **إِنباه الرواة**: ١/ ٥.

(٣) انظر: **المحكم في نقط المصاحف**: ٣-٤، وفي **أُصول النحو** للأفغاني: ١٦٣. ورد في ترجمة: الحرّ بن عبدالرحمن القاري أنه طلب إِعراب القرآن عن أبي الأسود أَربعين سنة. انظر: **بغية الوعاة**: ١/ ٤٩٣.

مسلم بن شهاب الزهري (ت: ١٢٤هـ) بأمر عمر بن عبدالعزيز رحمه الله[١].

وإذا تفحّصنا الكتب السنّة وجدناها تحوي جملة جيّدة من أنواع علوم القرآن.

فنجد صحيحي البخاري (ت:٢٥٦هـ) ومسلم (ت:٢٦١هـ)، قد ضمّا كتابين لهما تعلّق بعلوم القرآن من مجموع الكتب التي فيهما، هما: كتاب التفسير، وكتاب فضائل القرآن.

وإذا نظرنا بتأمّل إلى أبواب كتاب فضائل القرآن الكريم في «صحيح البخاري»، تبيّن بجلاء أنها مباحث من علوم القرآن نحو: نزول الوحي وأوّل ما نزل، نزول القرآن بلسان قريش، جمع القرآن وتأليفه، نزول القرآن على سبعة أحرف، فضائل بعض السور، أبواب في آداب القراءة وكيفيتها وصفتها.

وهكذا نجد بقيّة السنن الأربعة على تفاوت بينها في إفْراد كتب جامعة لعدة أبواب، أو توزيع جملة أبواب متعلقة بالقرآن في ثنايا المؤلَّف كله.

فمثلاً سنن أبي داود (ت: ٢٧٥هـ) اشتملت على كتاب فيه الحروف والقراءات تضمن أربعين حديثاً، واشتملت - أيضاً - على أبواب قراءة القرآن وتحزيبه، وترتيله.

أمّا ابن ماجه (ت: ٢٧٥هـ) فلم يفرد في سننه كتاباً جامعاً يتعلق بالقرآن، وإنما نثر خلال سننه تسعة أبواب متصلة بعلوم القرآن[٢].

---

(١) انظر: الرسالة المستطرفة: ٤، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: ١٠٤.

(٢) وهي: باب فضل من علم القرآن وعلمه، باب سجود القرآن، باب عدد سجود القرآن، =

أَمّا الترمذي رحمه الله (ت:٢٧٩هـ)، فكان له النصيب الأَوفى في اشتمال «جامعه» على ثلاثة كتب، هي: التفسير، وفضائل القرآن، والقراءات.

أَمّا النسائي (ت:٣٠٣هـ) فقد جرَّد سننه الصغرى من كتاب في التفسير؛ لأنه ضمّن الكبرى كتاب التفسير، إلاّ أَنّه أَورد تفسير بعض الآيات خلال عدّة كتب من سننه الصغرى، نحو: إيراده تأويل قوله عز وجل: ﴿... إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ...﴾[1]، وقوله: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾[2] في كتابي الطهارة والمياه.
كما أَفرد كتاباً لسجود القرآن، وفرّق بعض الأَبواب التي لها ارتباط وصلة بعلوم القرآن في: صفة الصلاة والافتتاح.

وذكري للكتب الستة مجردُ تمثيل، وإِلّا كتب السنة الأُخرى من الصحاح، والسنن، والمسانيد، والمعاجم، فيها مثل ذلك وأَزْيد[3].

= باب حسن الصوت بالقرآن، باب ما جاء فيمن نام عن حزبه من الليل، باب ما جاء في القراءة في صلاة الليل، باب في كم يستحب ختم القرآن، باب الأجر على تعليم القرآن، باب النهي أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدوّ.

(١) المائدة: ٦.

(٢) الفرقان: ٤٨.

(٣) نحو سنن سعيد بن منصور الخراساني (ت: ٢٢٧هـ) فقد قال السيوطي: «وفيها باب عظيم في التفسير يجيء نحو مجلد» مقدمة الدر المنثور: ص١ (نسخة مخطوطة من اليمن فيها زيادة على المطبوع). وقد طبعت قطعة منها من أول القرآن الكريم إلى نهاية سورة الرعد في خمسة مجلدات، وصدرت عن دار الصميعي في الرياض.

ولا يبعد القول إذا اعتبرنا المحدّثين هم أول الناس عناية بعلوم القرآن، من ناحية التدوين الجمعي.

ولا يفوتني أن أنبّه على أن كتب المغازي والسير ضمَّت في تضاعيفها طائفة صالحة من أسباب النزول، والمكي والمدني، والناسخ والمنسوخ، والتفسير[1].

(٤) وفي فترة تدوين علوم القرآن مع بداية تدوين الحديث - كما سبق-، أُلِّفت مصنفات في بعض علوم القرآن بشكل مفرد.

من ذلك: تأليف يحيى بن يَعْمَر (ت:٨٩هـ) كتاباً في «القراءات» قال ابن عطية: «جمع فيه ما روي من اختلاف الناس فيما وافق الخط، ومشى الناس على ذلك زماناً طويلاً إلى أن ألّف ابن مجاهد كتابه في القراءات»[2].

و«تفسير مجاهد» بن جبر المكي أبي الحجاج (ت:١٠٤هـ)، رواه عنه عبدالله بن أبي نَجِيح (ت:١٣١هـ)، قال ابن تيمية: «ليس بأيدي أهل التفسير كتاب في التفسير أصح من تفسير ابن أبي نَجِيح عن مجاهد، إلاّ أن يكون نظيره في الصحة»[3].

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: «وقد يوجد كثير من أسباب النزول في كتب المغازي» **العجاب في بيان الأنساب**: ١/ ٢٢٠، وانظر: **الدر المنثور**: ٨/ ٧٠٢. (وقد أثبت السيوطي في نهاية تفسيره «الدر المنثور» مقدمة ابن حجر من كتابه العجاب في أسباب النزول).

(٢) **مقدمتان في علوم القرآن**: ٢٧٥ (المقدمة الثانية وهي لتفسير ابن عطية «المحرر الوجيز»).

(٣) **مجموع الفتاوى**: ١٧/ ٤٠٩، وقد نقل الطبري من هذا التفسير حوالي [٧٠٠] مرّة. انظر: **تاريخ التراث العربي**: ١/ ١/ ٧١.

وقد وصل إلينا هذا «التفسير» منسوباً إلى مجاهد في (٩٥) ورقة[١].

وكتاب: «الناسخ والمنسوخ في كتاب الله تعالى»، لقتادة بن دِعَامة السدوسي (ت:١١٧هـ)[٢].

وتفسير يحيى بن سلّام (ت:٢٠٠هـ) الذي وصلنا مع مختصره لابن أبي زَمَنين (ت:٣٩٩هـ)[٣]، وكذلك كتابه «التصاريف»، وهو تفسير لما اشتبهت أسماؤه وتصرفت معانيه في القرآن الكريم[٤].

و«فضائل القرآن» لأبي عبيد القاسم بن سلاّم (ت: ٢٢٤هـ)، وغيرها.

وعقب هذا التزامن في التأليف الاستقلالي مع نشأة تدوين الحديث،

(١) منه نسخة بدار الكتب المصرية برقم (١٠٧٥/ تفسير)، انظر: **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط** - التفسير: ١/ ١٧.

وهو مطبوع - في قطر وصوِّر في لبنان في جزأين - بتحقيق عبدالرحمن الطَّاهر السُّوْرْتي.

ورجح الدكتور حكمت بشير ياسين - في مقالة له بعنوان: «استدراكات على كتاب تاريخ التراث العربي في كتب التفسير والقراءات» نشرت في **مجلة الجامعة الإسلامية**: الأعداد: ٨٥-١٠٠، ص: ١٨٢-١٨٦ - أنه لآدم ابن أبي إياس العسقلاني (ت: ٢٢٠هـ)، وأعاد خطأ النسبة إلى ثلاثة أمور:

١- خطأ الناسخ الذي نسبه إلى مجاهد، وتابعه عليه د. سزكين والمحقق.

٢- استخدام الزبيدي لتفسير آدم، ووجود نصّ عنده هو في هذا التفسير.

٣- تتبعه لأسانيد الجزء الأول، فوجدها تتفرع عن آدم بن أبي إياس.

(٢) وقد طبعه د. حاتم الضامن، وصدر عن مؤسسة الرسالة.

(٣) حققت الدكتورة هند شلبي ما توافر من أصل التفسير وصدر عن دار الكتب العلمية - بيروت، سنة (١٤٢٥هـ)، وصدر المختصر محققاً عن دار الفاروق الحديثة- القاهرة، سنة (١٤٢٣هـ).

(٤) وقد حققته الدكتورة هند شلبي وصدر عن الشركة التونسية للتوزيع عام (١٣٩٩هـ).

استمرّ العلماء ينتجون التآليف المنوّعة على هذا النسق في أنواع علوم القرآن، نحو: التفسير، والنسخ، وأسباب النزول، وفضائل القرآن، وإعجازه، ومعانيه، وغريبه. ولو أخذت بتعداد شيء منها لطال بنا المقام.

بعد هذه المراحل الأربع، إذا وقفنا وِقْفة تأمّل وتقويم، نجد أن مجموع علوم القرآن بدأت تتضح معالمها من خلالِ شعب أربع:

أ- علم الحديث:

وقد عرضْتُ نماذج لعدد من المباحث التي حوتها بعض كتب السنة، والتي بعد ذلك ألّفت أنواعاً مستقلة ضمن «علوم القرآن»، وذلك عند كلامي على المرحلة الثالثة.

ب- علم اللغة:

في هذه الشعبة تبرز لنا منهجية ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير ألفاظ القرآن الغريبة بشعر العرب، وهي من أوائل ما وصلنا في هذا الجانب، متمثلة في سؤالات نافع بن الأزرق الخارجيّ (ت:٦٥هـ)، الذي أراد امتحان ابن عباس وهو يفسر القرآن بفناء الكعبة والناس يسألونه.
فألقى عليه نافع قرابة مئتي لفظة قرآنية - فيها غرابة - واستفصله عن معانيها، وطلب منه الشواهد على ما يقول من كلام العرب، فأجابه ابن عباس رضي الله عنهما إجابات مسددة[1].

(١) وقد أخرج بعضها ابن الأنباري في «إيضاح الوقف والابتداء»: ١/ ٧٦-٩٨، وفي «الأضداد»: ٣٣، ٤٤، والطبراني في «المعجم الكبير»: ١٠/ ٢٤٨-٢٥٦، وأورد أفراداً =

....

= منها المبرّد في «الكامل»: ٣/ ١١٤٤-١١٥٢. (وذكر د. سزكين - **تاريخ التراث**: ١/ ١/ ٦٨ - وأحمد الشرقاوي إقبال - في **معجم المعاجم** : ٧ - أَنَّ أبا عبيد في «فضائل القرآن» أخرج قطعة منها. وقد أتيت على مظانها في فضائله فلم تقع لي !!، لكن جاء فيه (ص٢٠٥) عن «عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس: أنه كان يُسأل عن القرآن، فينشد فيه الشعر. قال أبو عبيد: يعني أنه كان يستشهد به على التفسير»).

وممن نشرها في كتاب مستقل الدكتور إبراهيم السامرائي بعنوان: «سؤالات نافع بن الأَزرق إلى عبدالله بن عباس» - وطبع في بغداد عام ١٣٨٨هـ -، وأَلحقها الأُستاذ محمد فؤاد عبدالباقي في آخر «**معجم غريب القرآن**» - من ص: ٢٣٤-٢٩٢ -، وأجرت حولها دراسة الدكتورة بنت الشاطئ في كتابها: «الإِعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأَزرق»، وجعلها الشيخ أَبو تراب الظاهري محوراً لدراسة موسوعيّة - شرح فيها المسائل كما جاءت في الإتقان - ضمن الجزء الأَول من كتابه «شواهد القرآن»، ونشرها الدكتور محمد أحمد الدالي معتمداً على طريقين، هما: طريق الخُتَّلي، وطريق العَلاَّف، وذيلها بالمسائل التي لم ترد في هذه الرواية، فبلغت عدة المسائل التي جمعها (٢٨٧) مسألة، وأخرجها الدكتور عبد الرحمن عميرة بعنوان: «مسائل الإمام الطستي عن أسئلة نافع بن الأزرق وأجوبة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما».

وقد أَورد السيوطي منها (**الإتقان**: ٢/ ٥٥-٨٨) مئةً وتسعين سؤالاً، من طريق شيخه أَبي عبدالله محمد بن علي الصالحي. وفيها عيسى بن دأب، وهو وضَّاع منكر الحديث (**لسان الميزان**: ٤/ ٤٠٨)، ومحمد بن أَسعد العراقي، قال عنه ابن النجّار: ساقط كذّاب (**طبقات الداودي**: ٢/ ٨٨).

وطريق ابن الأَنباري في «الوقف» فيها محمد بن زياد اليشكري - كذَّاب يضع الحديث (**لسان الميزان**: ٣/ ٥٥٢) -، وفي «الأَضداد» فيها جويبر بن سعيد الأَزدي، قال ابن حجر: راوي التفسير ضعيف جدّاً (**التقريب**: ١٤٣)، وطريق الطبراني فيها شيخه عبدالله بن محمد بن سعيد بن أَبي مريم، قال الهيثمي: ضعيف (**مجمع الزوائد**: ٧/ ٨٩)، وفيها أيضاً جويبر بن سعيد الأَزدي، وكذلك ما ساقه الهيثمي في **مجمع الزوائد**: ٦/ ٣٠٣-٣١٠، ٩/ ٢٧٨-٢٨٤ عن الطبراني، هو من طريق جويبر المذكورة. =

ثم بدأت المؤلفات التي تدور حول القرآن الكريم في إطار اللغة العربية، تظهر في نهاية القرن الثاني من الهجرة، نحو «معاني القرآن» ليحيى بن زياد الفرّاء (ت:٢٠٧هـ) وغيره، وقصدت كتب «المعاني» هذه إلى تفسير القرآن من الوجهة اللغوية ؛ وذلك بتعرضها لإعراب الألفاظ القرآنية التي يتعلق بإعرابها توجيه المعنى، وتختلف باختلافه الأوجه الإعرابية في الكلمة، أو التفسير اللغوي للنص القرآني الذي اختلف القراء في ألفاظه[1].

ومما يجانس كتب «المعاني» ما كتب باسم «مجاز القرآن»، أو «غريب القرآن»، وهذه الأسماء الثلاثة مترادفة، أو كالمترادفة في اصطلاح القدماء.

= فكلّ الطرق التي بين أيدينا - الآن - لا تثبت عن ابن عباس، لكن قال السيوطي في **الإتقان**: -٢/ ٨٨- «وأخرج الأئمة أفراداً منها بأسانيد مختلفة إلى ابن عباس».

فينبغي البحث عن بقيّة الطرق المختلفة التي يشير إليها سوى ما تقدم؛ ليتسنّى الحكم العام على هذه السؤالات، حكماً دقيقاً قائماً على التتبع والاستقراء.

ويمكن أن تكون شهرتها مغنية عن إسنادها؛ لذلك قال السيوطي في **التحدُّث بنعمة الله** (ص١٦٢): «وأسئلة نافع بن الأزرق لابن عباس مشهورة، مروية لنا بالإسناد المتصل».

وذهب د. عبدالكريم بكّار - فيما يغلب على ظنّه - أن هذه المسائل ليست جميعاً لنافع، وإنما المتصوَّر أن يكون نافع ألقى على ابن عباس بعضها، ثم جاء من ضمَّ إليها ما يشابهها مما عثر عليه منسوباً إلى ابن عباس، فصارت جميعاً تنسب إليه. وكذلك لم يستبعد الدكتور الدالي أن يكون زيد على هذه المسائل. انظر: **ابن عباس رضي الله عنهما مؤسس علوم العربية**: ٦٣، و**مسائل نافع بن الأزرق**: ١٠.

وما ذهب إليه الدكتور بكّار رأي له محمله، لكن يعوزه التوثيق.

(١) انظر: **مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي** - جامعة أُم القرى ضمن مقالة عن «الاحتجاج للقراءات» للدكتور عبدالفتاح شلبي، العدد (٤) ص: ٨٥.

يقول السيد أحمد صقر - رحمه الله -: «وقد وهم كثير من الباحثين المتأخرين، فقالوا: إن «مجاز القرآن» من كتب البلاغة لا من كتب التفسير، وهو خطأ شائع»[١].

وممن ألّف باسم «مجاز القرآن» أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى (ت:٢١٠هـ)، واشتمل كتابه على إشارات خفيفة لبعض أنواع «علوم القرآن»[٢].

ويدخل في هذا المضمار كتب «الوجوه والنظائر»، وقد عنيت بالألفاظ القرآنية من ناحية الاشتراك اللفظي، في الكلمة الواحدة الدالّةِ على معان عدة.

ومن هذه الكتب كتاب «التصاريف» ليحيى بن سلاّم (ت:٢٠٠هـ)، وكتاب «ما اتفق لفظه واختلف معناه في القرآن المجيد»[٣] لمحمد بن يزيد المبرّد (ت:٢٨٥هـ)، وغيرهما.

ولوفرة هذه الكتب وتعدد النقل عنها قال ابن الصلاح (ت:٦٤٣هـ): «وحيثُ رأَيت في كتب التفسير: «قال أَهل المعاني» فالمراد به مصنفو الكتب في معاني القرآن كالزجاج، والفراء، والأَخفش، وابن الأنباري»[٤].

جـ- علم التفسير:

خلال هذه الشعبة ظهرت اتجاهات متعددة من أَنواع «علوم القرآن»،

---

(١) مقدمة تفسير غريب القرآن لابن قتيبة: ج.

(٢) انظر: - مثلاً -: ١/ ٨، ١٧.

(٣) حققه العلاّمة عبدالعزيز الميمني، وصدر عن المطبعة السلفية بمصر عام (١٣٥٠هـ)، وأعاد نشره الدكتور محمد رضوان الداية، وصدر عن دار البشائر - دمشق.

(٤) الإتقان: ٢/ ٣، وأصل الكلام في البرهان: ١/ ٣٩٤، عن ابن الصلاح والواحديّ.

انطوت عليها المرويات التفسيرية، أو التفاسير المجموعة.

ومع تنوّع اتجاهات التفسير ومدارسه، نُثِرت أَنواع هذه العلوم مثل: أَسباب النزول، والمكي والمدني، والأَحكام الفقهية، وإِعراب القرآن، وبلاغته، ووجوه المخاطبات فيه، والفواصل ورؤوس الآي، والمبهمات، والمناسبات بين الآيات والسور، وغير ذلك مما تزخر به كتب التفسير قديماً وحديثاً من هذه الضروب، والأَمثلة لذلك واضحةٌ لمن له ممارسة - ولو قليلة - لهذه الكتب.

ولا بدّ من الإِشارة هنا إِلى أَنَّ مصطلح «علوم القرآن» قبل المئة الخامسة من الهجرة، كان يراد منه التفسير، وليس المعنى الاصطلاحيّ المتأَخر الذي يدلّ على المباحث الكلية المجموعة المتعلقة بالقرآن الكريم، بمعزل عن النصّ القرآني.

فمثلاً نجد أَبا الحسن الأَشعري - رحمه الله - (ت:٣٢٤هـ) قد أَلَّف كتاب «المختزن في علوم القرآن»[1]، وهو كتاب في «التفسير» بلغ فيه سورة الكهف[2]، قال ابن العربي: «وانتدب أَبو الحسن إِلى كتاب الله فشرحه في خمسمئة مجلد، وسماه بالمختزن...»[3].

ونجد أَبا بكر: محمد بن علي الأُدْفوي (ت:٣٨٨هـ) أَلَّف تفسيراً سمّاه

(١) طبقات المفسرين للداودي: ١/ ٣٩١.

(٢) انظر: تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري: ١١٧، وطبقات المفسرين للداودي: ١/ ٣٩١.

(٣) العواصم من القواصم: ٧١ - ٧٢.

«الاستغناء في علوم القرآن»[١]، صنفهُ في ثنتي عشرة سنة.

وهذان الكتابان - من أول وهلة - يُشْعران أنهما من الكتب الجامعة لأنواع «علوم القرآن» بالعرف التدويني المتأخّر ؛ لدلالة عنوانيهما على ذلك، بينما نجدهما كتابين تصدّيا لشرح كلام الله تعالى وتفسيره مباشرة، وبثّا «علوم القرآن» حسب المنهجيّة التي اختطاها في هذين التفسيرين.

د - علم أُصول الفقه:

وهذا العلم - قبل المئة الثانية - لم يكن مدوَّناً بضوابط وقواعد يُحكم فيها، وإنما تكلم العلماء فيه من غير أمر جامع فيه، أو قانون كلي يقفون عنده، حتى جاء الإِمام الشافعي - رحمه الله - فاستنبطه وقعَّد أُصوله، وألَّف في ذلك كتابي «الرسالة»، و«جماع العلم»[٢].

وقد عرض الشافعي - رحمه الله - في كتابيه لمحات موفقة لبعض مباحث «علوم القرآن» نحو: جماع علم كتاب الله[٣]، ونزول القرآن بلسان العرب، واستدلاله على ذلك بأدلة ضافية، وردّه على من زعم أَن في القرآن العربيَّ والعجميّ[٤]، إشارته إِلى منع الترجمة إِلى غير العربيَّة[٥]، معنى نزول

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٩٩، وطبقات المفسرين للداودي: ٢/ ١٩٥.

(٢) طبع في الجزء السابع من كتاب «الأُم» (ط. الأميرية)، ثم حققه ونشره العلامة أحمد شاكر مستقلاً عن «الأم».

(٣) انظر: الرسالة: ٤٠-٤١.

(٤) وأيضاً: ٤٢-٥٢.

(٥) وأيضاً: ٤٩، وانظر تعليق العلامة أحمد شاكر رحمة الله عليه.

القرآن على الأحرف السبعة [١]، المجمل والمفسّر في القرآن [٢]، العام والخاص ودرجات البيان في القرآن[٣]، ابتداء الناسخ والمنسوخ والنسخ[٤]، وجوه منزلة السنة مع القرآن[٥].

أمّا في كتاب «جماع العلم» فذكر فيه: المجمل [٦]، والعام المراد به الخصوص والعام المطلق [٧]، والناسخ والمنسوخ [٨].

ثم بعد ذلك بحث الأُصوليّون عدّة مباحث لصيقة، أَو هي من أَنواع «علوم القرآن»، نحو: تعريف القرآن، والكلام على تواتره، والقراءات، والحقيقة والمجاز، والخاص والعام، والمحكم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ، والكلام على حروف المعاني والحروف التي يقوم بعضُها مقام بعض، وحكم تفسير الصحابي، والتفسير بالرأْي[٩]، وغيرها من المباحث.

(٥) ثم أُلِّف في «علوم القرآن» من خلال مقدمات التفاسير، مثل ما

---

(١) الرسالة: ٢٧٣-٢٧٤.

(٢) أيضاً: ٢٢، ٣٣، ٩١.

(٣) الرسالة: ٥٣-٧٢.

(٤) أيضاً: ١٠٦-١٠٧، ١١٣-١١٦.

(٥) أيضاً: ٩١-٩٢.

(٦) انظر: جماع العلم: ١٢٠، ١٢١، ١٢٢.

(٧) نفس المصدر: ٢٤-٢٥.

(٨) أيضاً: ٢٢-٢٣.

(٩) انظر: -مثلاً-: التمهيد للكلوذاني: ١/ ٧٧-٨٦، ٩٩-١١٧، ٢/ ٥-٧٠، ٢٧٥-٢٨٣، ٣٣٥-٤١٠.

فعل الطبري - رحمه الله - في مقدمة «جامع البيان»، فقد تكلّم على أربع قضايا هي من أنواع «علوم القرآن»، وهي:

أ- الألفاظ التي اتفقت لغات الأمم فيها: يعني هل في القرآن غير عربي[1]؟

ب- اللغة التي نزل عليها القرآن من لغات العرب، ونزول القرآن على سبعة أحرف[2].

جـ- وجوه تأويل القرآن[3].

د- الكلام في أسماء سور القرآن وآياته[4].

ومثل ما فعل مؤلِّف كتاب «المباني لنظم المعاني»[5]، فقد صدّر تفسيره

---

(١) انظر: جامع البيان: ١/ ٨-١١.

(٢) جامع البيان: ١/ ١١-٣٢.

(٣) نفسه: ١/ ٣٢-٤١.

(٤) نفسه: ١/ ٤١-٤٧.

(٥) وتوصل الدكتور غانم الحمد إلى أن مؤلِّفه هو: أبو محمد حامد بن أحمد بن جعفر بن بسطام (ت بعد: ٤٢٥هـ) - في مقالة له بعنوان: «مؤلِّف التفسير المسمَّى: كتاب المباني لنظم المعاني» نشرها في مجلة الرسالة الإسلامية ببغداد، العددان: ١٦٤-١٦٥، عام ١٤٠٥هـ من ص: ٢٤٣-٢٥٥ - باعتماده على أسانيد كتاب «الإيضاح في القراءات العشر واختيار أبي حاتم وأبي عبيد» للأندرابي (ت بعد: ٥٠٠هـ) الذي تتلمذ على ابن بسطام، وبموازنة هذه الأسانيد ببعض المرويات الموجودة في مقدمة «المباني» توصل إلى نتيجته. وهي نتيجة موفقة صائبة، بعدما تطلع الباحثون الشادون للحقيقة إلى معرفة من هو هذا المؤلِّف. ويوجد قطعة من تفسير «المباني» في مكتبة الدولة ببرلين =

هذا بعشرة فصول، هي ممهدات للدخول في أَصل الكتاب، وهي:

الفصل الأول: في ذكر ترتيب نزول القرآن، وبيان المكي والمدني وما قيل فيه.

الفصل الثاني: في كيفيّة جمع المصاحف، والسبب المؤدّي إِلى ذلك وما قيل فيه.

الفصل الثالث: في بيان أَن القرآن تكلّم الله به على هذا الترتيب الذي هو في أَيدينا اليوم، لا على ترتيب النزول.

الفصل الرابع: فيما ادَّعوا على المصحف من الزيادة النقصان، والغلط والنسيان.

الفصل الخامس: في اختلاف نسخ المصحف، والقول في كيفيتها.

الفصل السادس: في اختلاف عدد السور وإِحصائها.

الفصل السابع: في ذكر التفسير والتأويل، والمحكم والمتشابه، وما يحتاج إِليه به.

الفصل الثامن: في ذكر من تحرَّج عن التفسير ومن لم يتحرّج، وجواز استنباط معانيه على الشرائط اللغوية، واجتهاد المجتهدين في أَحكام القرآن المختلف في تأويلها.

الفصل التاسع: في نزول القرآن على سبعة أَحرف، وما قيل في معانيه.

= تبدأ من سورة الفاتحة إلى سورة الحجر، برقم: (١٠٣١). انظر: الفهرس الشامل - التفسير: ٩١٩.

الفصل العاشر: في ذكر تنزيل الكتب، وأَجزاء القرآن، وعدد الآيات والكلمات والحروف[1].

وجلّ هذه الفصول - كما هو واضح - من أَهمّ علوم القرآن.

وكذلك نجد أَبا الحسن الماوردي (ت:٤٥٠هـ) قدَّم كتابه «النكت والعيون»، بسبعة فصول مضامينها تعدّ من أَنواع «علوم القرآن»، وهي: أَسماء القرآن، أَقسام السور، معنى السورة والآية، معنى الأَحرف السبعة، إِعجاز القرآن، استنباط معاني القرآن، أَقسام التفسير[2].

وهذه الأَمثلة المذكورة هي مع استهلال «علوم القرآن» وبداية التأليف فيها، وإلاّ فما زال العلماء يصدّرون تفاسيرهم بمقدمات حافلة تجمع أَنواعاً عديدة من «علوم القرآن»، نحو «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (ت:٦٧١هـ)، و«محاسن التأويل» للقاسمي (ت:١٣٣٢هـ)، وغيرهما.

ولا يمكن اعتبار التأليف أَو ذكر بعض أَنواع «علوم القرآن» في مطالع التفاسير، مرحلة مستقلة محدّدة البداية والنهاية، وإِنما هي مرحلة ممتدة على امتداد المراحل جميعاً، وإِنما ذكرتها بداية مرحلة ؛ لأَن إِطلالات بعض كتب التفسير المتقدمة حوت شيئاً من أَنواع «علوم القرآن».

ومن أَبرز الأَدلة على عدم انفكاك هذه المرحلة عن بقيّة المراحل، كون كتاب«الإِتقان» للسيوطي مؤلَّف في أَصله مقدمة لتفسير السيوطي الكبير

(١) مقدمتان في علوم القرآن: ٦-٧.

(٢) انظر: النكت والعيون: ١/ ٣٤-٣٨.

الذي شرع فيه وسماه «مجمع البحرين ومطلع البدرين»[١]، وكذلك كتاب الشيخ طاهر الجزائري (ت:١٣٣٨هـ) «التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن»، إذ جعله مقدمة صغرى لتفسيره الذي سماه «تفسير القرآن الحكيم»، وهو مخطوط بخطِّه في المكتبة الظاهرية[٢].

(٦) ثم برزت مؤلفات ضمت أنواعاً من «علوم القرآن» في ثنايا الموضوع العام الذي يتحدّث عنه الكتاب، نحو:

أ- «**الانتصار لصحة نقل القرآن**»[٣] للباقلاني (ت:٤٠٣هـ)، ويقصد المؤلِّف فيه الدفاع عن القرآن من كل الشكوك والشبه التي أُثيرت حوله من قبل الملحدين والرافضة، ويستخدم في هذا الردّ سعة علمه في مجال علم الكلام، واللغة والنحو، والتاريخ، مع قوّة العارضة ونصاعة البيان وجزالته. فردّ على هؤلاء الطعنة في عدّة فصول، وبدأ بالقراءات ونَقْلها وما يتعلق بها، ثم تكلّم على جمع النّاس على مصحف واحد في عهد عثمان ﷺ، ثم تكلم على الادعاء في نقص القرآن وتغيير نظمه وتحريفه، ثم تكلم على الإِعجاز، ونزول القرآن على سبعة أَحرف، والرأي المختار عنده. قال: «... ونصف جملاً من مطاعن الملحدين وأَتباعهم من الرافضة في

---

(١) **الإتقان**: ١/ ١٤، ٤/ ٢١٣-٢١٤.

(٢) انظر الموجود منه في: **الفهرس الشامل** - التفسير: ٨٢٧.

(٣) هذا اسمه الصحيح، وقد سماه المؤلف بذلك في كتابه «**هداية المسترشدين والمقنع في معرفة أصول الدين**» ورقة: ١٤١/ أ، فيما نقله عنه الأُستاذ السيد أَحمد صقر في مقدمة «**إِعجاز القرآن**» ص: ٤١.

كتاب الله عزّ وجلّ، ونكشف عن تمويه الفريقين بما يوضح الحق، ونذكر في كل فصل من هذه الفصول بمشيئة الله وتوفيقه ما فيه بلاغ للمهتدين، وشفاء وتبصرة للمسترشدين؛ توخّياً لطاعة الله جل وعز، ورغبة في جزيل ثوابه، وما توفيقنا إلا بالله وهو المستعان»[١].

وكما ترى مع أن موضوعَ الكتاب نقضُ شبه الطاعنين بالقرآن، إلاّ أنه اشتمل على مباحث بارزة من «علوم القرآن»، مثل: القول في أول ما نزل وآخره، والاختلاف في عدد الآيات، والكلام على المكي والمدني، والقول في ترتيب سور القرآن وهل هو توقيف أو اجتهاد؟، والقول في تفسير الأَحرف السبعة التي أَنزل الله جل وعز القرآن بها، والكلام على الآيات المنسوخة ووجه القول فيها، والكلام على معنى التكرار وفوائده[٢]، إلى غير ذلك من المباحث.

ب- «**جواهر القرآن ودرره**» للغزالي (ت:٥٠٥هـ)، وهذا الكتاب أَلَّفه كاتبه بعد عدة كتب له، نحو: إحياء علوم الدين، والبسيط، والوسيط، والوجيز، وغيرها؛ لأنه أَحال إليها في الكتاب[٣].

وقصد الغزالي - رحمه الله - أَن في آيات القرآن غايات ومقاصد عالية، نحو التعريف بالخالق، والدعوة إلى الدار الآخرة؛ لذلك بعدما قدم للكتاب بمقدمات وممهدات، عقد فصلين سلك في الأَول منهما حشداً من

---

(١) **الانتصار** (خ): ٦.

(٢) انظر: **الانتصار**: ١١١، ١٢٦، ١٣٤، ١٦٥، ٢٠٧، ٢٨٢، ٥٩٦.

(٣) انظر: **جواهر القرآن**: ٢٢-٢٣.

الآيات القرآنية، وسماه «جواهر القرآن» وأراد منه - كما يقول - «اقتباس أنوار المعرفة»[١]، والفصل الثاني سماه «الدرر»، وذكر فيه مجموعة من الآيات، قال: «والمقصود من الدرر هو الاستقامة على سواء الطريق بالعمل، فالأول علمي، والثاني عملي، وأصل الإيمان: العلم والعمل»[٢].

ويعتبر الغزالي في هذا الكتاب أول من نبّه على التفسير العلمي المستنبط من القرآن الكريم، إذْ عقد فصلاً ذكر فيه عدّة أنواع علميَّة متشعبة من القرآن، نحو: علم الطب، والنجوم وهيئة العالم، وهيئة بدن الحيوان وتشريح أعضائه، ثم قال عنها: «أما هذه العلوم التي أشرت إليها فهي علوم، ولكن لا يتوقف على معرفتها صلاح المعاش والمعاد...»[٣].

ومع كون هذا مسلك الكتاب ومضمونه، إلا أنه قسَّم علوم القرآن إلى قسمين:

الأول: علم الصدف والقشر، وجعل منه: علم اللغة، والنحو، والقراءات وتوجيهها، وطريقة الأداء (التجويد)، وعلم التفسير الظاهر.

الثاني: علم اللباب، وجعل منه: القصص القرآني، وعلم الكلام، والفقه وأُصوله، والعلم بالله واليوم الآخر، والعلم بالصراط المستقيم، وطريق السلوك[٤].

---

(١) جواهر القرآن: ٥٢.

(٢) جواهر القرآن: ٥٢.

(٣) نفس المصدر: ٢٥، وما بعدها.

(٤) نفس المصدر: ١٨-٢٥.

وقد تحدَّث ابن تيمية - رحمه الله - عن هذا الكتاب ومباحثه، وعن منهج الغزالي فيه، ووجَّه له بعض انتقادات[١].

جـ- «**قانون التأويل**» لأَبي بكر بن العربيّ الإِشبيلي (ت:٥٤٣هـ).

وهو كتاب يشمل عدة مواضيع من العلوم الشرعيّة، صدَّره بذكر طلبه للعلم ورحلته فيه.وقد قسَّم علوم القرآن إِلى ثلاثة أَقسام: توحيد، وتذكير، وأَحكام[٢].

وتكلّم على الباطن من علوم القرآن[٣]، وعلى الحروف المقطعة في أَوائل السور[٤]، وبحث مسأَلة دخول الاجتهاد في علوم القرآن [٥]، وتكلم على التفسير الإِشاري وأَحسن ما أُلِّف فيه [٦].

د- «**المجتبى من المجتنى**»[٧] لأَبي الفرج بن الجوزي (ت:٥٩٧هـ).

وهو كتاب ضمنه ابن الجوزي عدة مباحث متنوعة في القرآن، والحديث، والسيرة، والتراجم، ومناقب الصحابة، والمشتبه من الأسماء.

---

(١) انظر: جواب أَهل العلم والإِيمان لابن تيمية: ٨٢-٨٧ (ط السلفية).

(٢) انظر: قانون التأويل: ٥٤١.

(٣) قانون التأويل: ٥١٨.

(٤) نفسه: ٥٢٧.

(٥) نفسه: ٥٢٨.

(٦) نفسه: ٥٢٦.

(٧) ورد اسمه في فهرس دار الكتب المصرية: «المجتبى في علوم مختلفة تتعلق بالقرآن»، وهكذا أَورده بعض المعاصرين على أَنه من الكتب التي تكلمت على «علوم القرآن»، والصواب أَنه ذكر شيئاً من مباحث «علوم القرآن»، وليس جملة تحتوي على ذلك.

وقد صدّره بالكلام على مباحث تتعلق بالقرآن الكريم، وهي: أَنواع الخطاب في القرآن [١]، أَقسام الوقف [٢]، الآيات التي ورد فيها اسم الله الأَعظم حسب ما ارتضاه [٣]، فصول في المتشابه اللفظي، إِبدال حرف مكان حرف، الزيادة والنقص، التقديم والتأخير [٤].

(١) انظر: المجتبى: ١٧.

(٢) نفسه: ١٩.

(٣) نفسه: ٢١.

(٤) نفسه: ٢٣-٣٨.

المبحث الثاني: أَوَّل من أَلَّف في «علوم القرآن»

إِن أَمر الجزم والتحديد في أوليّة التأْليف في هذا الباب على وجه القطع، فيه مجازفة وتسرع.

ومرادي هنا مطارحة الأَقوال التي ذكرت في أَوَّل من أَلّف في «علوم القرآن»، وقبول أَو ردّ ما أَراه مجانباً للمنهج التدويني الذي كتبت فيه هذه الكتب.

وليست القضية في وجود كتاب يلتصق بعنوانه «علوم القرآن» أو «علم القرآن» كافية حتى نحكم بأَنه من كتب «علوم القرآن»، فضلاً أَن يكون أَولَ ما دون في هذا العلم.

يقول الدكتور عدنان زرزور: «ولكننا نشير إِلى أَنَّ استعراض فهارس الكتب المخطوطة للوقوف على اسم المؤلف الأَول، أَو الثاني الذي وضع على كتابه ذلك العنوان - علوم القرآن - لا يكفي، بل هو إِلى الخطأ ومجانبة الصواب أَقرب !!؛ لأَن كثيرين من القدماء استعملوا اللفظ السابق بمعنى «علوم التفسير» على نحو ما أَشرنا أَو قريباً منه، إِلاّ أَن كتبهم هي في تفسير القرآن، ولكنهم عرضوا من فقرات تفسير الآية، أَو رتبوا القول في شرح الآية، أَو الآيات على فقرات تشتمل على «القراءة، واللغة، والإِعراب، والمعنى، والنظم، والأَحكام، ونحو ذلك»...»[1].

---

(١) علوم القرآن: ١٢٥.

لـذلك نجـد مجموعـة مـن كتـب المتقـدمين ذُكـر في أسـمائها «علـوم القرآن»، أو «علوم التنزيل»، وهي كتب تفسير، نحو:

(١) «المختزن في علوم القرآن» لأَبي الحسن الأَشعري (ت: ٣٢٤هـ)، وهو تفسير بلغ فيه سورة الكهف[١].

(٢) «الأمد في علوم القرآن» لعبيد الله بـن محمـد بـن جِـرْو الأسـدي المعتزلي (ت:٣٨٧هـ)، وهو كتـاب في التفسير؛ بدلالـة قـول يـاقوت: «لا أدري هل تمَّ أم لا ؟ لأنه قال في كتاب «الموضح في العروض»: وقد شرعنا في كتاب «الأمد في علـوم القـرآن»»، ثـم وجـدت في فوائـد نقلـت عـن أبي القاسم المغربي أن كتابه في تفـسير القـرآن لم يـتم، وأنـه ذكـر في ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ مئة وعشرين وجهاً»[٢].

(٣) «الاستغناء في علوم القرآن» لأَبي بكر: محمـد بـن عـلي الأُدْفـوي (ت: ٣٨٨هـ)[٣]، وهو تفسير يهتم بالأَثر، والعربيّة، والقراءات، ويذكر شيئاً من علوم القرآن. ويعتبر تفسير «الهداية» لمكـي ملخـصاً لـه. وقـد اتبـع في تفسيره ترتيباً مطرداً اشتمل على العنـاصر التاليـة: الإِعـراب، والقـراءات،

---

(١) انظر: طبقات المفسرين للداودي: ١/ ٣٩١، والكتاب في حكم المفقود.

(٢) معجم الأدباء: ٤/ ١٥٧٨ (ط. دار الغرب)، وانظر: معجم المفسرين: ٣٤١. وقد تحرف اسـم الكتـاب في بغيـة الوعـاة: ٢/ ١٢٨، وطبقـات المفـسرين للـداودي: ١/ ٣٧٢ إلى «الأمد في علوم القراءات»؟، وجعلاه كتاباً آخر غير تفسيره للقرآن.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٩٩، وطبقـات المفـسرين للـداودي: ٢/ ١٩٥، وقـام الأُسـتاذ عبدالله بن عبدالغني كحيلان بدراسة الأُدفوي مفسراً وتحقيق سورة الفاتحة من تفسيره؛ لنيل درجة الماجستير عام (١٤٠٥هـ) من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

والمعنى والتفسير، الوقف والتمام[١].

(٤) «التفصيل الجامع لعلوم التنزيل» لأحمد بن عمّار المهدوي (ت نحو: ٤٤٠هـ)، وهو التفسير الكبير له، قال عنه الحاج خليفة: «وهو تفسير كبير بالقول فسَّر الآيات أوّلاً، ثم ذكر القراءات، ثم ذكر الإعراب، وكتب في آخره قواعد القراءات، ثم اختصره وسماه «التحصيل» »[٢].

(٥) «المغني في علوم القرآن»[٣] لابن الجوزي (ت:٥٩٧هـ)، وهو أحد ثلاثة تفاسير لابن الجوزي، قال عنه: «وقد أَلَّفت كتاباً كبيراً سميته بالمغني في التفسير»[٤].

ولا إخال كتاب محمد بن خلف بن المرزبان الآجرّي (ت:٣٠٩هـ) الذي سمّاه بـ «الحاوي في علوم القرآن» إلا كتاب تفسير ضمنه - إضافة إلى شرح النص القرآني - بعض أنواع من علوم القرآن، وإن كنت لم أقف على نصّ لأحد ممن ترجم له على أن كتابه المذكور في التفسير[٥]، لكن مجرد التسمية لا تكفي بالحكم على أن الكتاب من المؤلفات في «علوم القرآن»

(١) انظر: رسالة الأُدفوي مفسراً: ١/ ٢٢٦.

(٢) كشف الظنون: ١/ ٤٦٢، ومنه قطع في صنعاء، وفاس، وباريس، لا تؤَلِّف تفسيراً متكاملاً. انظر: الفهرس الشامل - التفسير: ٩٨، وفهرس مخطوطات خزانة القرويين: ١/ ٨٥-٨٦.

(٣) انظر: تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٣٤٣، وطبقات المفسرين للداودي: ١/ ٢٧١، ومعجم المؤلفين: ٥/ ١٥٧.

(٤) نواسخ القرآن: ٧٤.

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٤/ ٢٦٤، وطبقات المفسرين للداودي: ٢/ ١٤١، وغيرهما.

بالمعنى الاصطلاحي.

والذي أَميل إِليه في نشأة مصطلح «علوم القرآن» بالمعنى الاصطلاحي، أَنه نشأَ في المئة الخامسة من الهجرة، وقبل ذلك كان يطلق على من أَلَّف في التفسير مؤلَّفاً أَنه في «علوم القرآن» ؛ لانتساب العلم المتحدّث عنه إلى القرآن، كما في النماذج التي عرضتها وغيرها.

وأَول كتاب أَراه - والله أَعلم - أَبرز هذا المصطلح من حيث الاسم والمضمون هو كتاب: «**التنبيه على فضل علوم القرآن**»[1] لأَبي القاسم: الحسن بن محمد النيسابوري المشهور بابن حبيب (ت:٤٠٦هـ)؛ إِذ تكلم على نزول القرآن، وعدّ خمسة وعشرين وجهاً من أَنواع تنزلات القرآن، كأَول ما نزل من القرآن بمكة، وما نزل بالطائف، وغير ذلك.

ثم تكلم على أَنواع الخطاب في القرآن وقسمها إِلى خمسة عشر نوعاً، ثم تكلم على آية لقمان ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ..... وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ﴾ من حيث مكيتها، وسبب نزولها[2].

---

(١) كما سماه الزركشي (**البرهان ١/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠**)، والسيوطي (**الإتقان ١/ ٢٢**)، وسماه الروداني: «كتاب التنزيل وترتيبه» في **صلة الخلف**: ١٦٦، وهو كتاب - فيما يظهر كبير- الموجود منه قطعة عن التنزيل وترتيبه - وهكذا وردت في المخطوط - وباب عن وجوه الخطاب في القرآن، نشره: محمد عبدالكريم كاظم الراضي بعنوان: «كتاب التنبيه على فضل علوم القرآن» في مجلة المورد، العدد الرابع، سنة ١٤٠٨هـ عن نسخة الظاهرية، ونشرته الدكتورة نورة الورثان بعنوان: «التنزيل وترتيبه». ومنه قطعة في مكتبة كوبرلي زاده بإستنبول برقم (١٥/ ٢). انظر: **الفهرس الشامل - التفسير**: ٧٣.

(٢) فكلامه على الآية (٢٠) من سورة لقمان، ثم قوله «ونحن نعود الآن إلى المقصود من الآية =

أَما الأَقوال المحكية في أوليّة التأَليف، فهي:

(١) يرى الكافيَجي: محمد بن سليمان (ت:٨٧٩هـ) أنّه أَول من دوّن في علوم التفسير كتاباً سماه «التيسير في قواعد علم التفسير»[1]، وهو شيء يردُّه وجود كتاب - قبله - للطوفي: سليمان بن عبدالقويّ (ت:٧١٦هـ) سماه: «الإِكسير في قواعد التفسير».

(٢) يرى السيوطي أَن الشيخ عبدالرحمن بن عمر بن رسلان البُلقيني (ت:٨٢٤هـ)، أَوّل من أَلّف في هذا العلم كتاباً سماه «مواقع العلوم من مواقع النجوم»، وضمَّنه نيّفاً وخمسين نوعاً من علوم القرآن [2]، وردَّد هذه المقولة في مقدمة «الإتقان»، مع اطلاعه على مؤلفات ابن الجوزي «فنون الأَفنان»، والسخاوي «جمال القراء»، وأَبي شامة «المرشد الوجيز»[3]، التي سبقت مؤلَّف البُلقيني، لكن لعل له رأْياً في أَهمية هذا الكتاب واعتباره أَول ما أُلِّف.

(٣) ويذهب الشيخ عبدالعظيم الزرقاني (ت:١٣٦٧هـ) إلى أَن الحَوْفي: عليَّ بن إِبراهيم (ت:٤٣٠هـ)، أَوّلُ من صنّف في «علوم القرآن» كتاباً سماه

= فنتكلم...»، وقوله بعد قليل عن الخطاب الخاص المراد به العموم: «وسنذكره في موضعه إن شاء الله»، يدل على نقص الموجود منه. انظر: **مجلة المورد**: العدد الرابع: المجلد السابع عشر: ٣١٦.

(١) انظر: **الإتقان**: ١/ ٤، وقال عنه في **بغية الوعاة** -١/ ١١٨-: «وذلك لأن الشيخَ لم يقف على «البرهان» للزركشي».

(٢) انظر: **التحبير في علم التفسير**: ٢٨، وهي عبارة السيوطي، والصواب أن يعطف لفظ «نيِّف» على العقود.

(٣) انظر: **الإتقان**: ١/ ٦، ١٨.

«البرهان في علوم القرآن»، لا على طريقة ضمّ النظائر بعضها إلى بعض، وإنما على طريقة النشر والتوزيع؛ تبعاً لانتشار الألفاظ المتشاكلة في القرآن وتوزعها، وقد اطّلع عليه في دار الكتب المصرية، ووصف طريقته، ويوجد منه فيها خمسة عشر مجلداً غير مرتبة، ولا متعاقبة[١].

وتبعه في هذا الرأي كل من الشيخ مناع القطان[٢]، والدكتور محمد الصَّباغ[٣].

ونقض قوله الدكتور محمد أبو شهبة -رحمه الله-[٤]، والدكتور فهد الرومي[٥]، والدكتور حسن العتر[٦]، بقولهم إنه كتاب تفسير، وليس كتاباً في «علوم القرآن».

وبالاطلاع على قطعة من هذا الكتاب - أَصلها من مكتبة الأُستاذ حسن حسني عبدالوهاب بتونس من سورة القصص - وجدته يبدأُ بذكر المقطع من الآيات القرآنية التي يريد الحديث عنها، ثم يذكر الإعراب، وشيئاً من معاني المفردات، ثم يقول: «وقد تضمنت الآيات...»، ويذكر بعض الاستنباطات والفوائد القرآنية، ثم يقول: «القول في القراءة»، ويلتزم

(١) انظر: **مناهل العرفان**: ١/ ٢٧-٢٨، ويوجد قطع من هذا الكتاب في القاهرة، وتونس، وبرلين، وجامعة ليدن بهولندا. انظر: **الفهرس الشامل** - التفسير: ٩٣.

(٢) **مباحث في علوم القرآن**: ١٣-١٤.

(٣) **لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير**: ٩٧.

(٤) **المدخل لدراسة القرآن الكريم**: ٣٥-٣٦.

(٥) **دراسات في علوم القرآن الكريم**: ٤٥ (بدون إشارة إلى اسم الزرقاني).

(٦) مقدمة «**فنون الأفنان**»: ٧٢-٧٣.

ذكر قراءات القراء السبعة مع توجيه القراءة، ثم يقول: «القول في المعنى والتفسير»، ويذكر المعنى العام للآيات، ويورد شيئاً من الناسخ والمنسوخ، وأحكام القرآن، ثم يقول: «القول في الوقف والتمام»، ويذكر المواضع التي ينبغي الوقوف عندها من المقاطع القرآنية، ضمن أقسام الوقف الاصطلاحيّة، نحو: الوقف التام، والكافي[١].

وواضح من هذا المنهج أنه كتاب تفسير، فسَّر به كلام الله تعالى في إطار هذا المسار الذي اختطه، والذي يذكر في تضاعيفه بعض أنواع «علوم القرآن».

ولا يكفي في الحكم على أيّ كتاب - من العنوان فقط - بأنه في علم معيّن، حتى يُتأكد من محتواه ومضمونه.

وإذا عرفنا فيما تقدَّم أَن الأُدفوي (ت:٣٨٨هـ) سمّى تفسيره «الاستغناء في علوم القرآن»، ينبغي أَن نعرف هنا أَن الحَوْفيّ تتلمذ على الأُدْفوي[٢]، وتأثر في تفسيره «البرهان» بشيخه في العنوان؛ إِذ نعت برهانه بـ«في علوم القرآن»[٣]، وفي المنهج، إِذ تابع الأُدْفويَّ في العناصر التي رتَّبها للكلام على

(١) انظر: البرهان للحوفي مصوّرة دار الكتب الوطنية: تونس، برقم (١٨٤٨٧)، ورقمها بالجامعة الإسلامية بالمدينة: (٣٧٩٥) فلم.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٧/ ٥٢١-٥٢٢، وطبقات المفسرين للسيوطي: ٨٣.

(٣) ورد هكذا العنوان عند الداودي في طبقات المفسرين: ١/ ٣٨٢، ونويهض في معجم المفسرين: ١/ ٣٥٠، وورد عند ياقوت في معجم الأُدباء: ١٢/ ٢٢٢، وطاش كبري زاده في مفتاح السعادة: ٢/ ١٠٧ باسم «البرهان في تفسير القرآن»، وتردد في بغية الوعاة: ٢/ ١٤٠ بـ«البرهان في تفسير القرآن علوم القرآن».

الآيات في الغالب، وتابعه في أحيان كثيرة بالنقل الحرفي، أو بالمعنى[١].

وبعد هذا نجد أن الزركشي يسميه تفسيراً، فقال: «وقد حكاه الحَوْفيّ في تفسيره...»[٢]، وكذلك سماه السيوطي تفسيراً، وعدّه من تفاسير غير المحدِّثين[٣].

(٤) ويرى الأُستاذ محمد أَبو الفضل إِبراهيم - رحمه الله - أَن «البرهان في علوم القرآن» للزركشي أَول كتاب صنف مستقلاً في هذا العلم[٤]، وهو رأي بعيد النجعة؛ لأن العلوم لا يمكن أَن تكون في بداية التأليف بهذه السعة التي عند الزركشي.

(٥) ويرى الدكتور السيّد أَحمد خليل[٥]، والدكتور حسن العتر[٦]، أَن ابن الأَنباري: محمد بن القاسم (ت:٣٢٨هـ)، أَوّل من صنف في «علوم القرآن» بكتاب نسب إِليه، باسم «عجائب علوم القرآن»، وقد وصفه الدكتور خليل، وعدد مباحثه؛ دلالة على أَنه وقف عليه[٧]، لكن يظهر أَنه لم يمعن النظر فيه.

وهذا الكتاب لا تصحّ نسبته إِلى ابن الأَنباري ؛ إِذْ لم ينسبه أَحد من

---

(١) انظر: رسالة الأدفوي مفسراً: ١/ ٤٢٨-٤٣٧.

(٢) البرهان: ٣/ ٢٩٣.

(٣) الإتقان: ١/ ٢١.

(٤) انظر: مقدمة الإتقان: ١/ ٧، وتابعه على هذا الرأي د. عبدالعزيز إِسماعيل صقر في رسالته الدكتوراه التي بعنوان: «الزركشي ومنهجه في علوم القرآن» ص: ٦.

(٥) انظر: نشأة التفسير الكتب المقدسة والقرآن: ٤٥-٤٦.

(٦) انظر: مقدمة «فنون الأفنان»: ٧٣-٧٤.

(٧) انظر: نشأة التفسير الكتب المقدسة والقرآن: ٤٥-٤٦.

المتقدمين إليه، ولي مقالة بينت فيها بالأدلة أن هذا الكتاب هو كتاب: «فنون الأفنان» لابن الجوزي[١].

وسبب هذا الخطأ في النسبة هو الأستاذ محمد الشندي، صانع فهرس مكتبة بلدية الإسكندرية، التي فيها نسخة من هذا الكتاب بعنوان: «عجائب علوم القرآن»، إذ قال في فهرسه: «وقد أخذنا نسبة هذا الكتاب إلى ابن الأنباري من أوائل فصوله»[٢]، وذلك أن ابن الجوزي كثير النقل عن ابن الأنباري، فلما رأى قوله: «قال ابن الأنباري»، ظنّ أن الكتاب له.

وقد انطلى هذا الأمر على جماعة من الباحثين المعاصرين[٣]، مع أن هناك نسخةً في المكتبة الأزهرية بنفس العنوان «عجائب علوم القرآن»[٤]، ومنسوبة إلى ابن الجوزي، مما يدعو إلى التأمل والموازنة.

وسبب هذا الخطأ الذي تتابع عليه الناس وتواردوا، هو عدم الوقوف على المخطوط، والاعتماد على الفهارس، وكم أخطأ أصحابها!!

---

(١) نشرت في مجلة «عالم المخطوطات والنوادر» المجلد الأول ـ العدد الثاني ص: ٤٠٣ ـ ٤١٦.
(٢) فهرس بعض المخطوطات العربيَّة المودعة بمكتبة بلدية الإسكندرية - التفسير: ١/ ٢٠.
(٣) نحو الزركلي في الأعلام: ٦/ ٣٣٤، والدكتور صبحي الصالح في مباحث في علوم القرآن: ١٢٢، والدكتور محيي الدين رمضان في مقدمة تحقيق «إيضاح الوقف والابتداء»: ١/ ١٧، والدكتور شواخ في معجم مصنفات القرآن: ٣/ ٢١٩، والفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط - مخطوطات التفسير وعلومه: ١/ ٤٢، وعبدالعزيز صقر في الزركشي ومنهجه في علوم القرآن: ٢٤، والدكتور عبدالحليم الشريف في السيوطي وجهوده في علوم القرآن: ١٤١، ١٤٥، ٣١٩، وغيرهم.
(٤) عنها صورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة، برقم (٢١٨٥)، وتقع في (٤٢) ورقة.

وأعجب من ذلك كلّه أن الدكتور العتر قد حقق الكتاب بعنوان «فنون الأفنان في عيون علوم القرآن» على ست نسخ خطيّة، ثم بعد ذلك ينسب كتاب «عجائب علوم القرآن» إلى ابن الأنباري، ويراه أسبق من ألَّف في هذا الفن توقعاً[١]!!

وعلى كلٍّ عناوين الكتاب هذا وصلت إلى سبعة عناوين[٢]، وطبع -إلى الآن- خمس مرات.

(٦) ويرى الدكتور صبحي الصالح رحمه الله (ت:١٤٠٧هـ) أن كتاب ابن المرزبان الآجري (ت:٣٠٩هـ)، أسبق الكتب التي عالجت الدراسات القرآنية باسمها الصريح «علوم القرآن»، في كتابه المسمّى «الحاوي في علوم القرآن»[٣].

وكذلك يجنح الدكتور فهد الرومي، وأن ابن المرزبان في كتابه المذكور حدّد ظهور اصطلاح هذا العلم الوليد بمعناه التدويني في أواخر القرن الثالث، وأوائل القرن الرابع[٤].

---

(١) انظر: مقدمة «**فنون الأفنان**»: ٧٣-٧٤، وهو في هذا متابع لشيخه د. صبحي الصالح.

(٢) ذكر الأستاذ عبدالحميد العَلَوْجي خمسة عناوين في «**مؤلفات ابن الجوزي**»: ١٦٧، وأزيد اثنين: «عجائب علوم القرآن»، وهو عنوان نسختي مكتبة بلدية الإسكندرية، والمكتبة الأزهرية، و «كتاب معرفة الوقف والابتدا ومتشابهات القرآن وحروفه والاتفاق والاختلاف في ذلك»، وهو عنوان نسخة غوتا بألمانيا، وعنها صورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة، برقم (٢٨١٩)، تقع في (٢٤) ورقة، وبها نقص من الآخر.

(٣) انظر: **مباحث في علوم القرآن**: ١٢٤.

(٤) انظر: **دراسات في علوم القرآن الكريم**: ٤٥.

وقد استنطقت تسعة عشر مصدراً ترجمت لابن المرزبان ؛ لأعثر على نصّ يفيدني ما مضمون هذا الكتاب، لكني لم أجد سوى سبعة مصادر ذكرت اسمه[١]، إلا ما كان من ابن النديم الذي ذكره في موضعين، ونعته بأنه سبعة وعشرون جزءاً[٢]، وأنه كبير[٣]، وبقيتها صمتت ولم تذكر عنه شيئاً.

ومهما يكن فلا يمكن القطع أن هذا الكتاب هو باكورة التصنيف في هذا العلم المجموع، بمجرد اسم الكتاب ؛ لأنّا نجد من معاصريه وأهل قرنه من سمى كتابه بـ «المختزن في علوم القرآن» كالأشعري (ت: ٣٢٤هـ)، و«الاستغناء في علوم القرآن» كالأُدْفوي (ت:٣٨٨هـ)، وهما كتابان في التفسير.

ونجد بعده بقرون من سمى كتابه قريباً من ذلك، نحو: «التسهيل لعلوم التنزيل» لمحمد بن أحمد بن جزيّ الكلبي (ت:٧٤١هـ)، و «اللباب في علوم الكتاب» لابن عادل الحنبلي: أبي حفص عمر بن علي الدّمشقي (ت بعد: ٨٨٠هـ)[٤]، وهما كذلك كتابان في التفسير.

وهذه قرينة قويّة - إذا كان المصطلح شائعاً ويراد منه التفسير - تصرف اعتبار كتاب ابن المرزبان أنّ له السبق والأَولية.

---

(١) وهي: الفهرست لابن النديم: ٩٥، ١٩٧، ومعجم الأدباء: ٦/ ٢٦٤٦ (ط. دار الغرب)، وسير أعلام النبلاء: ١٤/ ٢٦٤، والوافي بالوفيات: ٣/ ٤٤-٤٥، وطبقات المفسرين للداودي: ٢/ ١٤١، ومعجم المؤلفين: ٩/ ٢٨٥، ومعجم المفسرين: ٢/ ٥٢٧.

(٢) الفهرست: ٩٥، ١٦٧، وتبعه على هذا الوصف كلٌّ من: ياقوت، والداودي، وكحالة، ونويهض.

(٣) الفهرست: ١٦٧.

(٤) انظر: نسخه في: الفهرس الشامل - التفسير: ٤٩٠-٤٩٧، وطبع قريباً في عشرين مجلداً.

(٧) وذهب الشيخ غزلان إلى أنّ ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) لم يسبقه أَحد إِلى جمع الأَبحاث القرآنية وتسميتها «علوم القرآن»، يعني في كتابه «فنون الأَفنان»[١].

وهو رأي يردّه ما تقدم من نشأة هذا المصطلح قبل ابن الجوزي.

(٨) ويرى الدكتور فاروق حمادة أن أَلصق الكتب المتقدمة بالمعنى الاصطلاحي لعلوم القرآن، وأَحراها أَن تكون سابقة في هذا الميدان حتى الآن !! كتاب «فهم القرآن» للحارث بن أَسد المحاسبي (ت: ٢٤٣هـ)[٢].

وإِذا نظرنا إلى محتوى هذا الكتاب نجده مؤلَّفاً من سبعة أَقسام:

١- فضائل القرآن من الآيات والأحاديث: ثم ذكر فضائل القراء، ومن حفظ القرآن ووعاه[٣].

٢- فقه القرآن: ومقصوده أَن الهدف الأَسمى من إِنزاله هو الفهم، وذَكَرَ سبل الفهم وطرائقه[٤].

٣- المحكم والمتشابه: ذكر فيه المراد من المحكم والمتشابه، مع إِيراد آثار عن الصحابة والتابعين، وأَهل العلم كمالك وأَبي عبيدة[٥].

٤- ما لا يجوز النسخ وما يجوز فيه: ذكر أَنَّ النسخ لا يدخل في أَسماء الله

---

(١) انظر: البيان في مباحث من علوم القرآن: ٤١-٤٢.

(٢) انظر: مدخل إلى علوم القرآن والتفسير: ١٠-١١.

(٣) فهم القرآن: ٢٧١-٣٠١ (المطبوع مع كتاب العقل للحارث أيضاً بتحقيق القوّتلي).

(٤) المرجع نفسه: ٣٠٢-٣٢٤، وذلك بحسب ما يراه من تلك الطرق.

(٥) المرجع نفسه: ٣٢٥-٣٣١.

وصفاته، وأَخباره عن الأُمم السابقة[1].

٥- مع المعتزلة: دفاعات وإلزامات: ناقش فيه المعتزلة في الناسخ والمنسوخ، وفي بعض أُصولهم، كالتوحيد، والوعد والوعيد[2].

٦- ذكر الناسخ والمنسوخ من الأَحكام: ذكر فيه السور المكيّة والمدنية، وقسّم النسخ إِلى خمسة عشر باباً، منها أَقسام النسخ الثلاثة المشهورة[3].

٧- أَساليب القرآن: ذكر فيه التقديم والتأخير، والإِضمار، والحروف الزوائد، والمفصَّل والموصول[4].

---

(١) فهم القرآن: ٣٣٢-٣٦٩.

(٢) المرجع نفسه: ٣٧٠-٣٩٣، ومناقشة المعتزلة في بعض أصولهم لا يعد من «علوم القرآن»، وكأنَّ المحاسبيّ يرى المعنى الإضافي - هنا -، وهو أمر فيه تجوّزٌ.

(٣) فهم القرآن: ٣٩٤-٤٧٥.

(٤) المرجع نفسه: ٤٧٦-٥٠٢، (والكتاب فيه نقص في آخره كما هو ظاهر، وكما ذكر المحقق).

وهذا الكتاب صحيح النسبة إلى المحاسبي، ودليل ذلك:

١ـ أني درست أسانيده فوجدت مَن يروي عنهم هم من شيوخه، نحو: يزيد بن هارون (ت: ٢٠٦هـ) (انظر: تهذيب الكمال: ٥/ ٢٠٨، وسير أعلام النبلاء ١٢/ ١١٠)، الذي روى عنه سبع روايات. (راجع «فهم القرآن»: ٢٨٨، ٢٩١-٢٩٢، ٢٩٤، ٣٠٣-٣٠٤، ٣١٤، ٤٣٦)، ونحو أبي عبيد القاسم بن سلاّم الهروي (ت: ٢٢٤هـ)، الذي روى عنه أربع روايات. (راجع «فهم القرآن»: ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٤٠٦).

٢ـ أن شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) نسبه إليه، ونقل عنه في موضعين:

(أ) في «درء تعارض العقل والنقل»: ٢/ ٤٥ ـ ٤٧، ونقله موجود في «فهم القرآن»: ٣٣٢ ـ ٣٤٠، ٣٤٥.

(ب) في «مجموع الفتاوى»: ٥/ ٥٥٧، وما أشار إليه موجود في «فهم القرآن»: ٣٤٦ ـ ٣٥٦.

=

وهذه الأَقسام السبعة - كما ترى - من صميم علوم القرآن، والكتاب يدخل ضمن مصطلح «علوم القرآن» بالمعنى التدويني، فهو يعدّ أَوّل كتاب صنف في هذا العلم بحسب اطلاعنا وحكمنا على ما بين أَيدينا.

وفي نهاية هذا المبحث أَستطيع القول إِن الحارث المحاسبي، أَوّلُ من دوَّن في علوم القرآن بصورة مستقلة، من حيث المحتوى والمضمون دون العنوان، فيكون ظهور التأْليف في هذا العلم في القرن الثالث.

أَما ظهور مصطلح «علوم القرآن» في العنوان والمحتوى، فقد تأَخّر قليلاً إِلى أَواخر القرن الرابع ومطالع الخامس، وبدا في مؤلَّف ابن حبيب النيسابوري (ت: ٤٠٦هـ)، «التنبيه على فضل علوم القرآن».

وهذه النتيجة بناء على ما وصل إِلينا واطلعنا عليه، وليست على وجه القطع واليقين.

= ٣ـ أن مؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي نسبه إليه، ونقل عنه - أيضاً - في «**سير أعلام النبلاء**»: ١١/ ١٧٥، أثناء ترجمة ابن كُلاَّب، وما نقله عن «**فهم القرآن**» يوجد فيه: ص: ٣٤٦، وما بعدها.

٤ـ أن المحاسبي روى عن شيخه أبي عبيد القاسم بن سلاّم أربع روايات كما تقدم، وهذه الروايات الأربع موجودة في كتابه «**الناسخ والمنسوخ**»: ٦، ٤، ٥-٦، ١٤-١٥.



المبحث الثالث: تعريف موجز بالكتب المعتبرة في «علوم القرآن» التي سبقت «البرهان والإتقان»

لقد أُلِّف قبل الزركشي والسيوطي مؤلفات مفردة، حوت جملة من أَنواع «علوم القرآن»، وسأُعطي - إن شاء الله - تعريفاً مختصراً بأَهم هذه الكتب - مما بين أَيدينا - ؛ ليظهر تطور التأليف في هذا العلم، وليُعلم الفرق بين مثل هذه التصانيف، وبين مؤَلَّفَيْ الزركشي والسيوطي.

وهذه الكتب هي:

(١) «فنون الأَفنان في عيون علوم القرآن»[١] للإِمام أَبي الفرج عبدالرحمن بن عليّ بن الجوزيّ (ت: ٥٩٧هـ) صاحب التصانيف السائرة، والعلوم الباهرة[٢]، وله في القرآن وعلومه قَرابة (٢٥) مصنفاً[٣].

وهذا الكتاب - فنون الأَفنان - كتاب وجيز ضمّنه ابن الجوزي أَبرز علوم القرآن في نظره، وركَّز بعض مباحثه، واجتنب الإِطالة فيها، وقد بلغت أَنواع «علوم القرآن» فيه واحداً وعشرين نوعاً.

وقد اعتمد في بعض الأَنواع التي أَوردها على نقول من المتقدمين نحو

(١) انظر: تحقيق عنوان الكتاب في مقدمة طبعة د. العتر: ١٢١-١٢٤.

(٢) انظر ترجمته في طبقات المفسرين الداودي: ١/ ٢٧٠، وشذرات الذهب: ٤/ ٣٢٩.

(٣) انظر: مؤلفات ابن الجوزي: ٢٦٩-٢٧٠، ومقدمة «زاد المسير» : ٣٠، ونواسخ القرآن: ٥٠-٥٣، وإِن كان في انتماء بعضها إِلى القرآن نظر !!

اعتماده على أَبي جعفر: محمد بن جرير الطبري (ت:٣١٠هـ)، وعلى أَبي بكر: محمد بن القاسم الأَنباري (ت:٣٢٨هـ)، وعلى أَبي الحسين: أَحمد بن جعفر المعروف بابن المنادي (ت:٣٣٦هـ) صاحب كتاب «العدد»، و«متشابه القرآن العظيم»، وعلى ابن حبَّان: محمد بن حبَّان البُستي (ت: ٣٥٤هـ).

وقد أَورد ثلاثة أَنواع لم يذكرها الزركشي والسيوطيّ، وهي:

أ- باب في أن القرآن غير مخلوق[١].

ب- باب ذكر القرائن من السور في العدد على مذهب أَهل الكوفة، فذكر فيه إِحدى وستين سورة متناظرة، أَو متساوية في عدد الآيات ؛ وذلك بأَن يذكر السورة وما ماثلها من سورة أَو أَكثر، وأَفرد العدد الكوفي بالذكر ؛ لأَنه المعتمد في وقته[٢].

جـ- باب ذكر الأَوصاف التي شاركت أُمتنا فيها الأَنبياء: ذكر فيه ثلاثين وصفاً لهذه الأُمّة، وافقت أَوصاف الخليل عليه السلام في عشر منها، وفي العشر الثانية وافقت أَوصاف موسى عليه السلام، وفي الثالثة أَوصاف نبينا محمد ﷺ، وفي هذه الأَوصاف يذكر الآيات القرآنية المتضمنة لتلك الأَوصاف[٣].

والملاحظ على ابن الجوزي في هذا الكتاب أَنه قد طوى بعض المباحث

---

(١) فنون الأَفنان: ١٤٩-١٩٦.

(٢) فنون الأفنان: ٣٢٨-٣٣٠، وللسرَّاج: أبي محمد جعفر بن أحمد البغدادي (ت: ٥٠٠هـ) منظومة من (٧٣) بيتاً، نظم فيها السور المتفقة العدد وفق العدد الكوفي، وهي عندي مصوَّرة من الظاهرية، برقم (٥٩٨٧) ضمن مجموع.

(٣) فنون الأَفنان: ٤٨١-٤٨٦.

المهمة في «علوم القرآن»، نحو: الناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، والتفسير والتأويل. ومردّ ذلك - عنده - لكراهته تكرير الكلام؛ إذ إن بعض هذه القضايا قد أفرده بتأليف مستقل، كالناسخ والمنسوخ، إذ ألّف فيه «نواسخ القرآن»، وبعضها قد تكلم عليه في تفاسيره[١].

وابن الجوزي في إدخاله الأنواع الثلاثة السالفة يُلْمح بصنيعه هذا إلى أن «علوم القرآن» تستوعب كل علم يخدم القرآن، أو يتصلُ به، كالعقيدة، وقصص الأنبياء وشمائلهم.

وهو أمر تشمله «علوم القرآن» بمعناها الإضافي، لكن درج الكاتبون فيه على استبعاد علم العقيدة، وقصص الأنبياء وشمائلهم من جزئيات هذا العلم؛ لاستقلالها بذاتيتها وتصانيفها.

ولا تعجب من هذا الاختصار والتركيز في الكتاب، إذا علمت أنه قد فرغ منه تصنيفاً ونسخاً في سبعة أيام[٢].

وقد اختصر ابن الجوزي هذا الكتاب على عادته في بعض تصانيفه، ويوجد منه نسخة في مكتبة الغازي خسرو في سراييفو، ضمن مجموع برقم (٣٠٠)[٣].

---

(١) انظر: فنون الأفنان: ٣٧٣-٣٧٥.

(٢) انظر: فنون الأفنان: ١٠٧.

(٣) انظر: مؤلفات ابن الجوزي: ٢٠٤، ولا ندري هل بقيت هذه النسخة موجودة إلى الآن، أو ذهبت مع الحرب البشعة والتدمير الهمجي، الذي يشنه الصرب وأعوانهم على إخواننا المسلمين هنالك؟!

وأُخرى في دار الكتب المصريّة برقم ٢٨/ مجاميع مصطفى فاضل، وتقع في سبع ورقات[١].

(٢) «**جمال القراء وكمال الإقراء**» للإمام علم الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عبدالصمد السخاوي (ت:٦٤٣هـ)، من أكابر أهل زمانه، وعلمائهم في فنون عديدة، وصاحب التصانيف المتقنة[٢].

وهذا الكتاب من عنوانه يوحي أنه في مباحث تتعلق بالقراء والإِقراء، ولا مدخل له في أنواع من علوم القرآن الأُخرى.

ولكن الحقيقة أنّه من كتب علوم القرآن التي دوّن فيها جملة من أنواعه، وإِن كانت الصبغة الغالبة على الكتاب المباحث المتعلقة بالإِقراء والقرّاء.

وكأَنّ المؤلف - رحمه الله - يرمُز بهذا الصنيع إِلى أن قارئ القرآن لا يَجْمل ولا يكمل، إِلاّ إِذا عرف جملة مهمة من أَنواع علوم القرآن، تنفعه وتعينه على فهم كتاب الله وتدبره.

وقد اشترط العلماء للقارئ قبل أَن ينصب نفسه للإِقراء أَن يعلم عدَّة علوم منها:

الفقه، وأُصول الدين، والنحو والصرف، والوقف والابتداء، واللغة، والتفسير[٣].

(١) انظر: **مؤلفات ابن الجوزي**: ٢٠٤، و**الفهرس الشامل** - التفسير وعلومه: ٢١٢.

(٢) انظر: **العبر للذهبي**: ٥/ ١٧٨، و**طبقات الشافعية للسبكي**: ٨/ ٢٩٧، وغيرهما.

(٣) انظر: **منجد المقرئين** لابن الجزري: ٤.

وهذا الكتاب - جمال القراء وكمال الإقراء - ضمّنه مؤلِّفه عشرة كتب يوحي كل كتاب منها أنّه مصنَّف مستقل ؛ ولذلك حصل الوهم من بعض المفهرسين، والباحثين بنسبة عدد منها بصورة مستقلة إلى السخاوي، ولكن الناظر في بعض كتب تلميذ المؤلّف - أبي شامة المقدسي[١] -، وابن الجزري[٢]، يقطع بأن هذا الكتاب مؤلّف من عشرة كتب.

وهذه الكتب العشرة لستة منها تعلق مباشر بالقراءة وآداب القارئ والإقراء، وهي: منازل الإجلال والتعظيم في فضائل القرآن الكريم[٣]، تجزئة القرآن[٤]، ذكر الشواذ[٥]، مراتب الأصول وغرائب الفصول[٦]، منهاج التوفيق إلى معرفة التجويد والتحقيق[٧]، علم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء[٨].

وللأربعة الباقية اتصال بسائر علوم القرآن الأُخرى، وهذه الكتب هي: نثر الدرر في ذكر الآيات والسور[٩]، الإفصاح الموجز في إيضاح المعجز[١٠]، أقوى العُدد في معرفة العَدد[١١]، الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ[١٢].

---

(١) انظر: المرشد الوجيز: ١٧٢، ٢٠٨ وغيرهما.

(٢) انظر: النشر: ١/ ٩٧.

(٣، ٤) جمال القراء: ١/ ٥٠، ١٢٤.

(٥، ٩) جمال القراء: ١/ ٢٣٤، ٥.

(٦، ٧، ٨) نفسه: ٢/ ٤٢٣، ٥٢٥، ٥٤٨.

(١٠، ١١) نفسه: ١/ ٤٣، ٢٤٥.

(١٢) نفسه: ١/ ١٨٩، وعدد آي القرآن يحتاج القارئ إلى شيء منه - أيضاً - في تحديد رؤوس الآي، أو إمالة بعض رؤوس الآي لمن مذهبه أن يميلها من القرّاء.

وهذه الكتب العشرة تضمنت عشرين نوعاً من أنواع علوم القرآن التي أوردها الزركشي والسيوطي، ولم يكن في الكتاب ثمة نوعٌ أو أنواع جديدة لم يشملها ما في «البرهان والإتقان»، اللهم إلاّ توسعَ السخاويّ وبسطَه الكلام في كتاب تجزئة القرآن، وذكره أشياء في كيفيّة التجزئة ومقدارها للتلاوة اليومية، ولحفظ القرآن، وللصلاة في رمضان وغيره[1]، وكذلك ذكره تفصيل خلاف علماء الأمصار في عدّ آي القرآن مرتباً على السور[2]، وهي مباحث أُصولها موجودة عند الزركشي والسيوطي.

أما أنواع علوم القرآن الواردة في «جمال القراء وكمال الإقراء»، فهي: أوّل ما نزل من القرآن، المكي والمدني، أسماء سور القرآن، إعجاز القرآن، فضائل القرآن، آداب التالي والتلاوة، نزول القرآن على سبعة أحرف، جمع القرآن وترتيبه، معرفة شواذ القراءة، معرفة المتواتر، الوقف والابتداء، الناسخ والمنسوخ، الإمالة والفتح، الإدغام والإظهار والإخفاء والإقلاب، المد والقصر، تخفيف الهمز، كيفيّة تحمل القرآن، معرفة حفاظه ورواته، معرفة العالي والنازل من أسانيده، معرفة عدد سوره وآياته وكلماته وحروفه، معرفة فواصل الآي.

(٣) «المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز» للإمام أبي القاسم عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي المعروف بأبي شامة (ت:٦٦٥هـ)، الجامع لفنون عديدة، القامع لبدع عنيدة، رحمه الله وأحسن مثواه[3].

---

(١) جمال القراء: ١/ ١٢٦، وما بعدها.

(٢) نفسه: ١/ ١٩٠ ـ ٢٣٠.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٦٥، وطبقات المفسرين للداودي: ١/ ٢٦٣.

وهذا الكتاب هو في الأَصل شرح لحديث «أُنزل القرآن على سبعة أَحرف»[١]، وقد بيّن المؤلف هذا المقصد وقال عن الباب الثالث[٢] من كتابه: «هو عمدة هذا الكتاب، والمقصود بهذا التصنيف وما قبله وما بعده من الأَبواب مقدم بين يديه، وتبع له ؛ لشدَّة تعلق الجميع به»[٣].

لكنه بناه على ستة أَبواب تضمنت من أَنواع علوم القرآن ثمانية، وهي: كيفية نزول القرآن، أَول ما نزل منه وآخره، جمع القرآن، معرفة حفاظه، معرفة على كم لغة نزل، أي: نزول القرآن على سبعة أَحرف، معرفة المتواتر والصحيح من القراءة، معرفة الشاذ، فضائل القرآن.

أَما الباب السادس من هذا الكتاب - وهو: الإِقبال على ما ينفع من علوم القرآن والعمل بها، وترك التعمق في تلاوة أَلفاظه والغلو بسببها[٤]- فلم أَره يندرج تحت أَي نوع من أَنواع علوم القرآن الموجودة عند الزركشي والسيوطي، بل هو ثمرة هذه الأَنواع التي تقود إلى فهم كتاب الله وتدبره، والعمل به.

وقد نقل في هذا الباب نقولات مستفيضة عن أَبي عبيد القاسم بن

(١) حديث متواتر أَخرجه جمع من الأئمة، انظر: البخاري: ٨/ ٦٣٩ (الفتح)، ومسلم: ١/ ٥٦١، ومسند أحمد: ٢/ ٢٣٢.

(٢) وهو في معنى قول النبي ﷺ : «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، وشرح ذلك من كلام كلّ مصنف. وقد أفرده بالتصنيف - أيضاً - ابنُ العربي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)، وابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ). انظر عارضة الأحوذي: ١١/ ٦٠، والنشر: ١/ ٢١.

(٣) المرشد الوجيز : ٧٣.

(٤) المرشد الوجيز: ١٩٣.

سلّام، وابن أَبي شيبة، والآجرِّي، والبيهقي، والغزالي، وعلم الدين السخاوي، كما أورد بعض نقول عن ابن مجاهد، والداني، وغيرهما.

(٤) «**الإِكسير**[١] **في قواعد**[٢] **التفسير**» للإِمام أَبي الربيع سليمان بن عبدالقويّ الطوفيّ الأُصولي (ت:٧١٦هـ)[٣].

وهذا الكتاب ليس على منوال كتب «علوم القرآن» المعهودة، التي تحوي طائفة من المباحث المفصلةِ القول في نوع أَو أَنواع من علوم القرآن، وإِنما جعله مؤلّفه في مقدمة تكلم فيها على التفسير والتأويل، والفرق بينهما.

ثم قسم كتابه ثلاثة أَقسام:

تكلم في القسم الأَول عن الحاجة إِلى التفسير والتأويل من بعض قراء القرآن.

والقسم الثاني: في العلوم التي اشتمل عليها القرآن، وينبغي للمفسر النظر فيها وصرف العناية إِليها، وجعلها على نوعين:

لفظي، وهي أَربعة: الغريب، والتصريف، والإِعراب، والقراءات.

ومعنوي، ومنه الوجودي: المتعلق بالموجودات، كالتنبيه على النظر في السمٰوات والأَرض، وأُصول الدين، وقصص القرآن، والوعظ، والناسخ

---

(١) بكسر الهمزة، بمعنى الكيمياء. انظر: **القاموس المحيط** (كسر): ٦٠٤.

(٢) هكذا سماه المؤلف ص: ١، وكذا ورد في **شذرات الذهب**: ٦/ ٣٩، ولا أدري لماذا سماه المحقق بـ «الإكسير في علم التفسير»؟!

(٣) انظر ترجمته في: **شذرات الذهب**: ٦/ ٣٩، ومعجم المفسرين: ١/ ٢١٦.

والمنسوخ، وأُصول الفقه، والفقه، وعلم المعاني والبيان ؛ والقسم الثالث موضوع له.

وجعل القسم الثالث في علمي المعاني والبيان ؛ لكونهما أنفس علوم القرآن في نظره[١].

وهو في هذا كأنه يقرر ما أكّده الزمخشري في مقدمة تفسيره، إذ قال: «... علم التفسير الذي لا يتمّ لتعاطيه وإجالة النظر فيه كل ذي علم كما ذكر الجاحظ في كتاب «نظم القرآن»، فالفقيه وإن برز على الأقران في علم الفتاوى والأَحكام، والمتكلم وإن بزّ أَهل الدنيا في صناعة الكلام، وحافظ القصص والأَخبار وإنْ كان من ابن القِرِّيَّة[٢] أَحفظ، والواعظ وإن كان من الحسن البصري أَوعظ، والنحوي[٣] وإن كان أَنحى من سيبويه، واللغوي وإن علك اللغات بقوّة لحييه، لا يتصدّى منهم أَحدٌ لسلوك تلك الطرائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق، إلاّ رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن، وهما: علم المعاني وعلم البيان...»[٤].

وإذا عرفنا أَن القسمين الأَول والثاني من الكتاب - الإكسير - كانا (٢٨)

---

(١) انظر: الإكسير: ٢٩.

(٢) هو: أيوب بن يزيد أو زيد الهلالي، أعرابي أُمّي من الخطباء البلغاء، يضرب به المثل، يقال: «أبلغ من ابن القِرِّيَّة»، قتله الحجاج عام (٨٤هـ). والقِرِّيَّة لقب لأُمه أو لجدته.
انظر: سير أعلام النبلاء: ٤/ ١٩٧، وشذرات الذهب: ١/ ٩٣، والأعلام: ٢/ ٣٧.

(٣) وردت في «الكشاف»: «والنحو وإن كان..»، ويظهر أنها خطأ مطبعي، والصواب المثبت.

(٤) الكشاف: ١/ ٣.

صفحة، وأن القسم الثالث استغرق من الصفحة (٢٩) إلى الصفحة (٣٣٣)، تبيّن لنا مصداق قوله: إن علميَ المعاني والبيان أنفس علوم القرآن.

وقد اعتمد في هذا القسم على كتاب: «الجامع الكبير في صناعة المنظوم والمنثور»[1] لأبي الفتح نصر الله بن محمد بن الأثير الجزري (ت:٦٣٧هـ).

وهذا الكتاب قد ضم في ثناياه سبعة أنواع من علوم القرآن – موجودة عند الزركشي والسيوطي –، وهي: معرفة التفسير والتأويل، الأدوات التي يحتاج إليها المفسر، وجوه مخاطبات القرآن، حقيقته ومجازه، كناياته وتعريضه، أقسام معنى الكلام، جملة من أساليب القرآن وفنونه البليغة.

وهذا الكتاب تعرضت له ولمنهجه؛ لأنه لصيق جدّاً بكتب «علوم القرآن» أكثر من غيره حسب المعنى الاصطلاحي، وإن كانت مقدمة شيخ الإسلام ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ) تفوقه، وهي زاخرة بالفوائد والقواعد والمنهجيّة، إلا أنها أَدْخلُ في «أصول التفسير» منها في «علوم القرآن» بوجه عام.

وكتاب الطوفيّ يظهر لي أن الزركشي والسيوطي لم يقفا عليه، والله أعلم.

كما أني لم أتعرض للتعريف بثلاثة كتب، وهي:

أ- «**مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور**» لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت: ٨٨٥هـ)؛ لسببين:

- لمعاصرته للسيوطي، فهو ليس متقدماً عنه، وكان مقصود هذه

---

(١) طبع وصدر ضمن مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بتحقيق الدكتور مصطفى جواد، والدكتور جميل سعيد، عام ١٩٥٦م.

الدراسة التعريف بالكتب السابقة زمناً له.

- ولأن الكتاب في «مقاصد السور»، وليس في أصله موضوع للحديث عن «علوم القرآن» بوجه عام، وإن كان المؤلِّف - رحمه الله - قدَّم للكتاب بمجموعة فوائد في «علوم القرآن» استوعبت المجلد الأوّل منه، ومثَّلت اثني عشر نوعاً مما ورد عند الزركشي والسيوطي، هي :

المكي والمدني، فواصل الآيات (وتطرَّق إلى نفي السجع من القرآن)، فضائل القرآن[1]، كيفية نزول القرآن، آداب التلاوة، رسم القرآن وضبطه، تقسيم القرآن بحسب السور والآيات، العلوم المستنبطة من القرآن، الأَحرف السبعة، جمع القرآن، القراءات، عدد الآي.

ب- «**الفوائد الجميلة على الآيات الجليلة**» لأَبي علي الحسين بن علي الرَّجْراجي (ت:٨٩٩ هـ) ولم أذكره - أيضاً - ؛ لأَربعة أَسباب، - مع النظر لمعاصرته للسيوطي -، هي:

- لأَن فيه مباحث هي أَلْصق بالفقه منها بـ «علوم القرآن».

- إِطالة المؤلف في الباب السادس من الكتاب - الذي يتكوّن من عشرين باباً - فأَورد مباحث آداب المعلم، وطريقة تعليم الصبية، مما يختص بآداب العلم والتعليم.

- امتلاء الكتاب بالأَحاديث والآثار الضعيفة التي لا يحق الاعتماد

---

(١) والبقاعي أَيضاً في ذكره لسور القرآن مرتبة في الكتاب، يذكر العناصر التالية: فضائل الآيات والسور، المكي والمدني، عدد الآيات وما يشبه الفواصل، مقاصد السورة.

عليها ؛ لبناء الأَحكام والترجيحات التي ذكرها الرجراجي.

- احتجن حديث أَبي عصمة نوح بن أَبي مريم الذي يرويه في فضائل كل سورة من سور القرآن -وهو موضوع كما صرَّح جماعة من أَهل العلم-، فصنع منه باباً، هو الباب التاسع عشر من الكتاب.

ومع هذا فقد اشتمل هذا الكتاب - الذي انتهج أُسلوب السؤال والجواب - على سبعة عشر نوعاً من أَنواع علوم القرآن، التي طرقها كلّ من الزركشي والسيوطي، هي:

كيفية نزول القرآن، المعرَّب، نزول القرآن على سبعة أَحرف، المحكم والمتشابه، أَوّل ما نزل وآخر ما نزل، ترتيب السور والآيات، جمع القرآن، مرسوم الخط وضبط القرآن، آداب التلاوة، القراءات وأَحكامها، حفاظ القرآن ورواته، مشكل القرآن، فضائل القرآن، أَسماء القرآن، عدد آي القرآن، أَفضل القرآن وفاضله، المكي والمدني.

جـ- «**هداية الإنسان إلى الاستغناء بالقرآن**» ليوسف بن حسن بن عبدالهادي الحنبلي المعروف بابن المِبْرَد (ت: ٩٠٩هـ).

وقد بنى المؤلِّف كتابه هذا على كتاب الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت:٧٩٤هـ)، المسمَّى: «الاستغناء بالقرآن في طلب العلم والإيمان»[١]، ومدحه بقوله: «وهو كتاب بليغ متقن، وفن صحيح مبرهن»[٢]، إلاّ أنه

(١) مفقود.

(٢) «هداية الإنسان إلى الاستغناء بالقرآن» (خ): ٣/ أ.

انتقد ابن رجب في كونه لم يرتبه على الأبواب، وفيه إخلال ببعض الأمور.

فانتدب نفسه لتصنيف كتابه «هداية الإنسان» وجعله على طريقة المحدِّثين في إيراد الأحاديث بالأسانيد المتصلة منه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ورتبه على مئة باب. والكتاب منه نسخة واحدة بخط المؤلف نفسه[1].

ولم أُعرِّف به في هذا المبحث ؛ للأسباب التالية:

١ـ كون المؤلِّف - رحمه الله - معاصراً للسيوطي.

٢ـ أن معظم مادة الكتاب تدور حول فضائل القرآن وآداب التلاوة بوجه عام؛ إذ ضمَّ (٤٧) باباً متعلقاً بآداب القارئ والمقرئ وحق المصحف الكريم، وحوى (٣١) باباً متعلقاً بفضائل القرآن، أي أن (٧٩) باباً في هذين المبحثين، فيعتبر أربعة أخماس الكتاب في الآداب والفضائل.

٣ـ اقتصر ابن عبد الهادي على الروايات في أبواب كتابه، دون إبداء رأي، أو تقعيد أو تأصيل في مسائل «علوم القرآن» المتنوعة، إلا في النادر.

ومع هذا فقد ضمَّ هذا الكتاب أحد عشر نوعاً من أنواع علوم القرآن التي تناولها كل من الزركشي والسيوطي، وهي:

معرفة تفسيره وتأويله وبيان شرفه والحاجة إليه، المحكم والمتشابه، معاضدة السنة للقرآن، شروط المفسِّر، فضائل القرآن، آداب التلاوة، خواص القرآن، نزول القرآن على سبعة أحرف، إعجاز القرآن، كيفية

---

(١) يتكون من جزأين محفوظين بظاهرية دمشق، عنوان الأول: «هداية الإنسان»، والثاني: «فضائل القرآن»، وهذا فيه نقص من أوله.

نزوله، بيان جمعه ومن حفظه من الصحابة.

وذكر بابين غريبين عن أنواع الزركشي والسيوطي، وهما:

- فيما ذكر من أنه غير مخلوق (وهو الباب الحادي والثمانون).

- في تعريفه وبيان حقيقته (وهو الباب السابع والثمانون).

أمّا كتاب ابن رجب المشار إليه فليس بين أيدينا، ومادة ابن عبدالهادي لا تعطينا تصوّراً كافياً عنه، سوى المرويات، وبعض الآراء النقدية في صناعة الحديث.

الفصل الأَوّل

أَنواع «علـــوم القـــرآن» فــــي «البرهان» و«الإتقان»

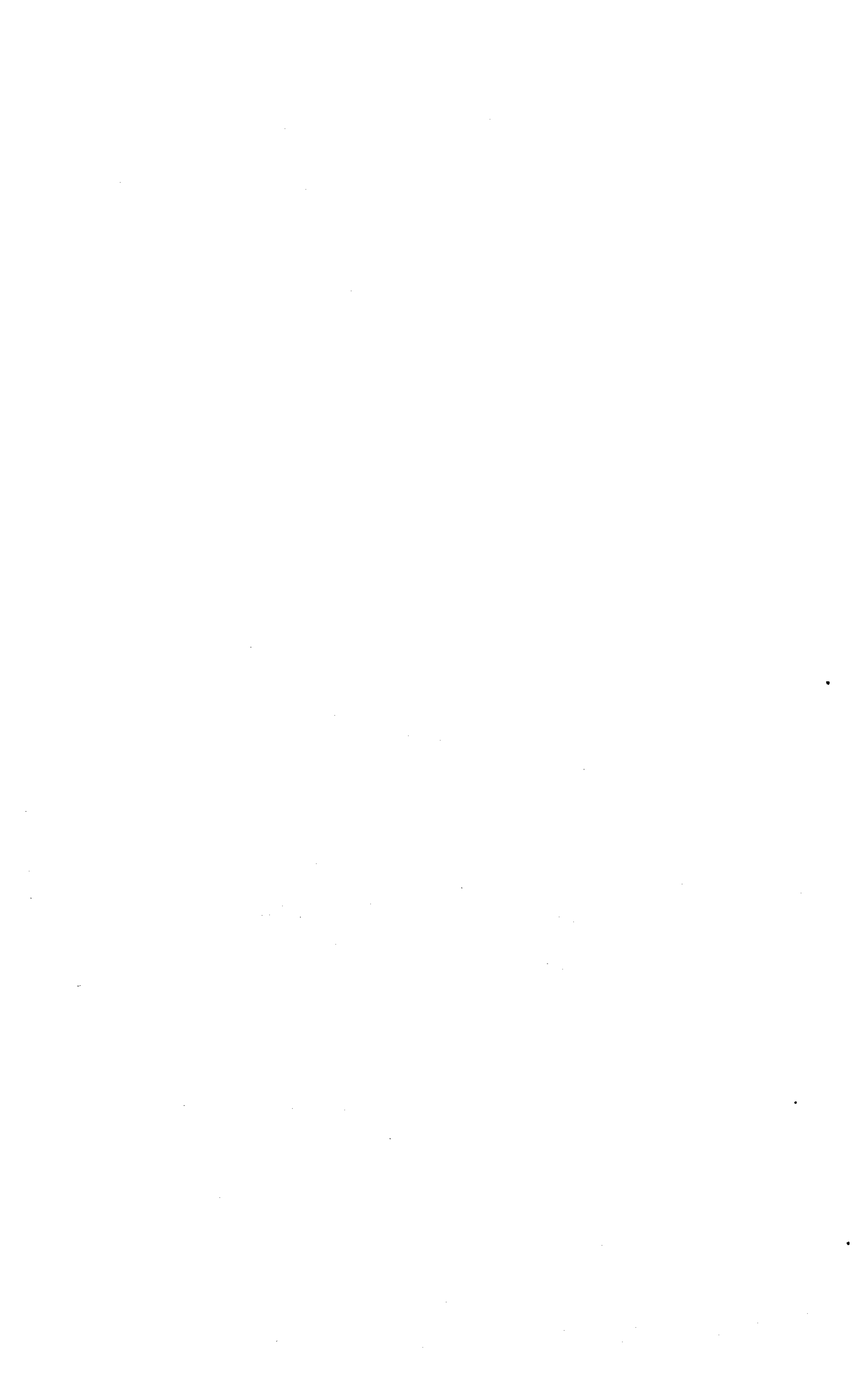
وفيه مدخل وثلاثة مباحث:

المدخـــــل: إطلالة على أَنواع علوم القرآن في الكتابين

المبحـث الأول : الأَنـواع المتفـق عليها

المبحث الثانـي: ما انفـرد به الزركـشي

المبحث الثالث: ما انفـرد به السيوطـي



المدخل: إطلالة على أَنواع علوم القرآن في الكتابين

* تمهيـــــد:

يعدّ كتابا الزركشي والسيوطي أَوسع كتابين جَمَعا عدداً من أَنواع علوم القرآن بين دفتيهما.

ولا يَرِد على هذا التعميم كتاب «الزيادة والإِحسان في علـوم القـرآن» لابن عقيلة المكيّ (ت: ١١٥٠هـ)، الذي ضمَّنه أَربعـة وخمـسين ومئـة نـوع (١٥٤) من أَنواع علوم القرآن؛ لأَن هذه الأَنـواع هـي أَنـواع الـسيوطي في شيء من التقسيم، والبسط، والتعديد.

وذكر الزركشي في مقدمته أَنَّ علوم القرآن لا تنحصر ومعانيَه لا تستقـصى، فأَراد العناية بقدْر ممكن من هذه العلوم[1]. وقال: «ومما فات المتقدمين وضـع كتاب يشتمل على أَنواع علومه، كما وضع الناس ذلـك بالنـسبة للحـديث، فاستخرت الله تعالى - وله الحمد - في وضع كتاب في ذلك جامع لما تكلم الناس في فنونه، وخاضوا في نكته وعيونه، وضمَّنته من المعاني الأَنيقة، والحكم الرشيقة، ما يهز القلوب طرباً، ويبهر العقول عجباً؛ ليكون مفتاحاً لأَبوابه، وعنواناً على كتابه، معيناً للمفسِّر على حقائقه، ومطلعاً على بعض أَسراره ودقائقه...»[2].

وقد ضمَّنه سبعة وأَربعين نوعاً قال عنها: «واعلم أَنه ما من نـوع مـن

(١، ٢) البرهان: ١/ ١٠٢.

هذه الأَنواع، إلا لو أَراد الإِنسان استقصاءه لاستفرغ عمره ثم لم يحكم أَمره، ولكن اقتصرنا من كل نوع على أُصوله، والرمز إِلى بعض فصوله، فإِن الصناعة طويلة، والعمر قصير، وماذا عسى أَن يبلغ لسانُ التقصير»[١].

وقد أَطنب - رحمه الله - وتوسع في النوع السادس والأَربعين: وهو في ذكر ما تيسر من أساليب القرآن وفنونه البليغة، وقال عنه: «وهو المقصود الأعظم من هذا الكتاب، وهو بيت القصيدة»[٢].

أَمّا السيوطي - رحمه الله - فقد تعجّب في زمان طلبه للعلم من المتقدمين من أَهل العلم؛ لكونهم لم يدونوا كتاباً في أَنواع علوم القرآن، كما وضعوا ذلك بالنسبة لعلم الحديث[٣].

واطلع على كتاب شيخه أَبي عبدالله محيي الدين الكافِيَجي (ت: ٨٧٩هـ): «التيسير في قواعد علم التفسير» ونسخه عنه[٤]، ثم اطلع على كتاب جَلال الدين البُلقيني: عبدالرحمن بن عمر (ت: ٨٢٤هـ) المسمّى «مواقع العلوم من مواقع النجوم»[٥]، ودعاه وقوفه عليه لأَن يصنف كتاب «التحبير في

(١) البرهان: ١/ ١٠٤.

(٢) البرهان: ٢/ ٤٨٠.

(٣) انظر: الإِتقان: ١/ ٤.

(٤) الكتاب مطبوع بدار القلم تحقيق: ناصر المطرودي. والبابان اللذان فيه يختلفان بعض الشيء في المباحث عمَّا ذكر السيوطي في الإِتقان (١/ ٤)، فهل أَلّفه الكافيجي مرتين، أو زاد عليه بعد أَن نقله السيوطي عنه؟!

(٥) وهو في حكم المفقود، لكنّ مباحثه وأَنواعه الخمسين موجودة في «التحبير» للسيوطي.

علم التفسير»[١] وأتمه عام (٨٧٢هـ)، وكتبه عنه من هو في طبقة شيوخه[٢].

وعلى عادة السيوطي في بعض الفنون أنه يؤلف كتاباً ثم يؤلف آخر أوسع منه، خطر له أن يضع كتاباً مبسوطاً في «علوم القرآن» يسلك فيه طريق الإحصاء، ويمشي فيه على منهاج الاستقصاء[٣]، حتى وقف على «البرهان» للزركشي، فسُرَّ به، وقوي عزمه على إنشاء التصنيف الذي كان يطمح إليه ويضمره، فألّف كتاب «الإتقان» وضمنه ثمانين نوعاً من أنواع علوم القرآن، قال عنها: «فهذه ثمانون نوعاً على سبيل الإدماج، ولو نُوِّعت باعتبار ما أدمجتُه في ضمنها، لزادت على الثلاثمئة...»[٤].

وسأعرض لأنواع علوم القرآن في الكتابين بشكل مجمل دون الخوض في الجزئيات، أو الكلام على المسائل المبثوثة فيهما؛ لأن هذه الأمور سيأتي الكلام عليها إن شاء الله في المباحث المقبلة، ولكني سأذكر الأنواع فيهما، والتي هي على ثلاثة أقسام:

(١) الأنواع المتفق عليها.

(٢) ما انفرد به الزركشي.

(٣) ما انفرد به السيوطي.

---

(١) وهو مطبوع أكثر من طبعة، منها: طبعة دار العلوم بتحقيق الدكتور فتحي عبدالقادر فريد. وسمّاه في «فهرست مؤلفاته» (خ): ٦٩، و«حسن المحاضرة»: ١/ ٣٣٩، و«التحدث بنعمة الله»: ١١١، ومقدمة «الإتقان»: ١/ ٧ بـ «التحبير في علوم التفسير».

(٢) انظر: الإتقان: ١/ ١٠.

(٣) انظر: الإتقان: ١/ ١٠.

(٤) الإتقان: ١/ ١٧-١٨.

الأنواع المتفق عليها

رقم النوع في البرهان	عنوان البرهان	اسم النوع في الإتقان	رقمه
١ -	معرفة أسباب[1] النزول	معرفة سبب النزول	٩
٢ -	معرفة المناسبات بين الآيات	في مناسبة الآيات والسور	٦٢
٣ -	معرفة الفواصل ورؤوس الآي	في فواصل الآي	٥٩
٤ -	جمع الوجوه والنظائر	في معرفة الوجوه والنظائر	٣٩
٥ -	علم المتشابه[2]	في الآيات المشتبهات	٦٣
٦ -	علم المُبْهمات	في المبهمات	٧٠
٧ -	في أسرار الفواتح في السور	في فواتح السور	٦٠
٨ -	في خواتم السور	في خواتم السور	٦١
٩ -	معرفة المكي والمدني	في معرفة المكي والمدني	١
١٠-	معرفة أول ما نزل من القرآن	معرفة أوّل ما نزل	٧
	وآخر ما نزل	معرفة آخر ما نزل	٨
١٢-	في كيفيّة إِنزاله	في كيفية إِنزاله	١٦
١٣-	في بيان جمعه، ومن حفظه من	في جمعه وترتيبه	١٨
	الصحابة رضي الله عنهم	في معرفة حفاظه ورواته	٢٠
١٤-	معرفة تقسيمه بحسب سوره	في عدد سوره وآياته وكلماته	
	وترتيب السور والآيات وعددها	وحروفه	١٩
١٥-	معرفة أسمائه واشتقاقاتها	في معرفة أسمائه وأسماء سوره	١٧

(١) في نسخة «سبب النزول»، انظر: البرهان: ١/ ١١٥.

(٢) يقصد المتشابه اللفظي.

رقم النوع في البرهان	عنوان البرهان	اسم النوع في الإتقان	رقمه
١٦-	معرفة ما وقع فيه من غير لغة أهل الحجاز من قبائل العرب	فيما وقع فيه بغير لغة الحجاز	٣٧
١٧-	معرفة ما وقع فيه من غير لغة العرب	فيما وقع فيه بغير لغة العرب	٣٨
١٨-	معرفة غريبه	في معرفة غريبه	٣٦
٢٠-	معرفة الأَحكام من جهة إِفرادها وتركيبها[١]	في معرفة إِعرابه	٤١
٢٢-	معرفة اختلاف الأَلفاظ بزيادة أَو نقص أَو تغيير حركة أو إثبات لفظ بدل آخر[٢]	معرفة المشهور	٢٣
		معرفة الآحاد	٢٤
		معرفة الشاذ	٢٥
		معرفة الموضوع	٢٦
		معرفة المدرج	٢٧
		في الإِمالة والفتح وما بينهما	٣٠
		في المد والقصر	٣٢
		في تخفيف الهمزة	٣٣
٢٤-	معرفة الوقف والابتداء	في معرفة الوقف والابتداء	٢٨
٢٥-	علم مرسوم الخط	في مرسوم الخط وآداب كتابته	٧٦
٢٦-	معرفة فضائله	في فضائل القرآن	٧٢
٢٧-	معرفة خواصه	في خواص القرآن	٧٥

(١) يقصد الإعراب.

(٢) يقصد القراءات.

رقم النوع في البرهان	عنوان البرهان	اسم النوع في الإتقان	رقمه
٢٨-	هل في القرآن شيء أفضل من شيء؟	في أفضل القرآن وفاضله	٧٣
٢٩-	في آداب تلاوته وتاليه وكيفية تلاوته ورعاية حق المصحف الكريم[١]	في آداب تلاوته وتاليه	٣٥
٣١-	معرفة الأَمثال الكائنة فيه	في أَمثال القرآن	٦٦
٣٣-	معرفة جدله	في جدل القرآن	٦٨
٣٤-	معرفة ناسخه ومنسوخه[٢]	في ناسخه ومنسوخه	٤٧
٣٥-	معرفة مُوهم المختلف	في مشكله ومُوهم الاختلاف والتناقض	٤٨
٣٦-	في معرفة المحكم والمتشابه	في المحكم والمتشابه	٤٣
٣٨-	معرفة إِعجازه	في إِعجاز القرآن	٦٤
٣٩-	معرفة وجوب تواتره	معرفة المتواتر	٢٢
٤١-	معرفة تفسيره وتأويله ومعناه[٣]	في معرفة تفسيره وتأويله وبيان شرفه والحاجة إليه	٧٧
٤٢-	معرفة وجوه المخاطبات والخطاب في القرآن	في وجوه مخاطباته	٥١
٤٣-	في بيان حقيقته ومجازه	في حقيقته ومجازه	٥٢
٤٤-	في الكنايات والتعريض في القرآن	في كناياته وتعريضه	٥٤

(١) العنوان في طبعة أبي الفضل: في آداب تلاوته وكيفيتها.

(٢) في طبعة أبي الفضل: معرفة ناسخه من منسوخه.

(٣) في طبعة أبي الفضل: لا يوجد «ومعناه».

رقم النوع في البرهان	عنوان البرهان	اسم النوع في الإتقان	رقمه
٤٥-	في أقسام معنى الكلام	في الخبر والإنشاء	٥٧
٤٦-	في ذكر ما تيسر من أساليب القرآن وفنونه البليغة	في قواعد مهمَّة يحتاج المفسِّر إلى معرفتها	٤٢
		في مقدَّمه ومُؤَخره	٤٤
		في تشبيهه واستعاراته	٥٣
		في الحصر والاختصاص	٥٥
		في الإيجاز والإطناب	٥٦
		في بدائع القرآن	٥٨
		في أقسام القرآن	٦٧
٤٧-	في الكلام على المفردات من الأدوات	في معرفة معاني الأدوات التي يحتاج إليها المفسِّر	٤٠

وهذه الأنواع هي من أصل السبعة والأربعين نوعاً في «البرهان»، والثمانين الأخرى في «الإتقان».

لكنَّ أنواع الزركشي - في هذا القسم - تسعة وثلاثون نوعاً، يقابلها أربعة وخمسون للسيوطي، وتفصيل ذلك:

أن هذا القسم المتفق عليه من الأنواع بينهما منحصر في خمس مراتب:

أ- النوع الواحد في «البرهان» جعله السيوطي نوعاً واحداً ضمن أنواع علوم القرآن الثمانين عنده، وعدة أنواع هذه المرتبة أربعة وثلاثون نوعاً، عناوينها جميعاً متقاربة بين «البرهان» و«الإتقان» سوى نوعٍ واحدٍ،

وهو النوع الخامس والأَربعون في «البرهان» - في أَقسام معنى الكلام -، قابله الخبر والإِنشاء في «الإِتقان»، وهو النوع السابع والخمسون.

ب- النوع الواحد في «البرهان» جعله السيوطي نوعين عنده، وعدّة أَنواع هذه المرتبة نوعان، وهما: النوع العاشر في «البرهان» - معرفة أَول ما نزل من القرآن وآخر ما نزل -، قابله في «الإتقان» النوعين: السابع - معرفة أَول ما نزل -، والثامن: معرفة آخر ما نزل.

وكذلك النوع الثالثَ عشرَ في «البرهان» - في بيان جمعه ومن حفظه من الصحابة رضي الله عنهم -، قابله عند السيوطي النوعان: الثامن عشر - في جمعه وترتيبه -، والعشرون: في معرفة حفاظه ورواته.

جـ- النوع الواحد في «البرهان» جعله السيوطي سبعة أَنواع، وذلك في النوع السادس والأَربعين في «البرهان» - في ذكر ما تيسر من أَساليب القرآن وفنونه البليغة -، قابله في «الإِتقان» الأَنواع: ٤٢، ٤٤، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٦٧، وهي: في قواعد مهمة يحتاج المفسّر إِلى معرفتها، في مقدمه ومؤخره، في تشبيهه واستعاراته، في الحصر والاختصاص، في الإيجاز والإطناب، في بدائع القرآن، في أَقسام القرآن.

د- النوع الواحد في «البرهان» جعله السيوطي ثمانية أَنواع، وذلك في النوع الثاني والعشرين في «البرهان» - معرفة اختلاف الأَلفاظ بزيادة أو نقص أَو تغيير حركة أَو إِثبات لفظ بدل آخر[1] -، قابله في «الإِتقان»

(١) يقصد القراءات.

الأنواع: ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣٠، ٣٢، ٣٣، وهي: معرفة المشهور، والآحاد، والشاذ، والموضوع، والمدرج، في الإمالة والفتح وما بينهما، في المدّ والقصر، في تخفيف الهمز.

هـ- النوعان عند الزركشي جعلهما السيوطي نوعاً واحداً، وذلك في النوع السادس عشر في «الإِتقان» - في كيفية إِنزاله -، جمع فيه بين النوع الحادي عشر والثاني عشر في «البرهان»، وهما: معرفة على كم لغة نزل، وفي كيفيّة إِنزاله. فجعل هذين النوعين نوعاً واحداً في «الإِتقان»، وتحدّث عن نوع: معرفة على كم لغة نزل[1]، ضمن المسأَلة الثالثة من النوع الذي عقده، وهو: في كيفيّة إِنزاله.

وكذلك النوع الثالث والأربعون عند السيوطي، حوى نوعين في «البرهان» هما: في معرفة المحكم والمتشابه، وفي حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات، وهما النوعان السادس والثلاثون، والسابع والثلاثون فيه[2].

ويحسن في نهاية هذا القسم المتفق عليه من الأَنواع أَن أُبيِّن وجه جعل عدد أَنواع الزركشي (٣٩) نوعاً، وأَنواع السيوطي (٥٤) نوعاً في هذا القسم.

فأَقول: أَصل عدد أَنواع علوم القرآن في «البرهان» سبعة وأربعون نوعاً، أَخْرجْتُ منها عشَرة أَنواع لم يُعَنْوِن لها السيوطي، فتبقَّى سبعة

(١) يعني: نزول القرآن على سبعة أَحرف.

(٢) وفي نهاية المراتب الخمس أُشير إِلى أَن نوع «الحقيقة والمجاز»، استقى السيوطي مادته من أَربعة أَنواع في «البرهان»، هي: حقيقته ومجازه، الكنايات والتعريض، أَقسام معنى الكلام، أَساليب القرآن.

وثلاثون، لكن أَضفت لها نوعين وهما: أَقسام الكلام، وأَساليب القرآن، فأَصبح المجموع: تسعة وثلاثين.

وبالنسبة للسيوطي جعلت العددَ تسعةً وثلاثين أَصلاً، وأَضفت إِليها نوعين، ثم ستة، ثم سبعة أَنواع، حسب المراتب الخمس المتقدمة، فأَصبح مجموع أَنواع السيوطي أَربعة وخمسين نوعاً.

وتوضيحه حسابياً:

أَصل أَنواع البرهان = ٤٧ – ١٠ (ليست عناوين في الإتقان) = ٣٧.

٣٧ + ٢ (نوعان قابلهما عدة أَنواع في «الإِتقان»، وهما:
أَقسام الكلام + أَساليب القرآن) = ٣٩.

أَصل أَنواع السيوطي على وجه المقابلة مع الزركشي = ٣٩.

∴ ٣٩ + ٢ + ٦ + ٧ = ٥٤.

ما انفرد به الزركشي

وأَعني بها أَنواعاً لم يُفْرد السيوطي لها عناوين مفردةً في «الإِتقان»، فالانفراد هنا انفراد عنونة لا انفراد مادة، بل مادة هذه الأَنواع التي استقل بعناوينها الزركشي، مبثوثة في تضاعيف «الإِتقان».

وجملة هذه الأَنواع عشرة، وتنقسم إِلى ثلاثة أَقسام:

أ - أَنواع أَدرجها السيوطي في مباحث ومسائل نوع معيّن في «الإِتقان»، وهي ستة أنواع في «البرهان».

(١) معرفة على كم لغة نزل[١]: بحثه السيوطي في النوع السادس عشر - في كيفيّة إنزاله - ضمن المسألة الثالثة من مسائل هذا النوع[٢].

(٢) معرفة توجيه القراءات[٣]: ذكره السيوطي في نهاية الأَنواع الثاني والعشرين إلى السابع والعشرين - في معرفة المتواتر والمشهور والآحاد والشاذ والموضوع والمدرج[٤].

(٣) في أَنّه هل يجوز في التصانيف والرسائل والخطب استعمال بعض آيات القرآن؟[٥]: تكلم على هذا النوع السيوطي في نهاية النوع

---

(١) يقصد: نزول القرآن على سبعة أحرف، وهو النوع الحادي عشر. انظر: البرهان: ١/ ٣٠١.

(٢) انظر: الإتقان: ١/ ١٣١.

(٣) وهو النوع الثالث والعشرون. انظر: البرهان: ١/ ٤٨٨.

(٤) انظر: الإتقان: ١/ ٢٢٨.

(٥) وهو النوع الثلاثون. انظر: البرهان: ٢/ ١١١.

الخامس والثلاثين - في آداب تلاوته وتاليه -، في فصل الاقتباس وما جرى مجراه[١].

(٤) معرفة أحكامه[٢]: تكلم السيوطي على هذا النوع في نهاية النوع الخامس والستين - في العلوم المستنبطة من القرآن[٣].

(٥) في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات[٤]: بحثه السيوطي ضمن - النوع الثالث والأربعين - المحكم والمتشابه، في فصل عقده لذلك[٥].

(٦) في أقسام معنى الكلام[٦]: تكلم السيوطي عليه ضمن - النوع السابع والخمسين - في الخبر والإنشاء[٧].

ب- أنواع نثرها السيوطيّ في أكثر من نوع في «الإتقان»، وهما نوعان في «البرهان».

(١) معرفة التصريف[٨]: تحدَّث السيوطي عنه ضمن - النوع الحادي والثلاثين - في الإدغام، لكن السيوطي ذكر القسم الثاني من قسمي التصريف اللذين عقدهما الزركشي، وذِكْرُ السيوطي للإدغام

---

(١) انظر: الإتقان: ١/ ٣١٤.
(٢) وهو النوع الثاني والثلاثون. انظر: البرهان: ٢/ ١٢٦.
(٣) انظر: الإتقان: ٤/ ٣٥-٣٧.
(٤) وهو النوع السابع والثلاثون. انظر: البرهان: ٢/ ٢٠٧.
(٥) انظر: الإتقان: ٣/ ١٢-٢١.
(٦) وهو النوع الخامس والأربعون. انظر: البرهان: ٢/ ٤٢٥.
(٧) انظر: الإتقان: ٣/ ٢٢٥ وما بعدها.
(٨) وهو النوع التاسع عشر. انظر: البرهان: ١/ ٤٠١.

- أيضاً - ذِكْرٌ مخصوص، يعني به إِدغام القراء الحاصل في القـراءة، لا الإِدغام مطلقاً في العربيّة[١].

وكذلك تحدَّث في «الإِتقان» عن التصريف في النوع الثامن والخمسين - في بدائع القرآن - ضمن فصل في الإِبدال[٢].

وتحدَّث عنه ضمن النوع الثامن والسبعين -في معرفة شروط المفسِّر وآدابه-، عند حديثه عن الشرط الثالث: معرفة التصريف، فنقل كلام ابن فارس، والزمخشري الذي أورده الزركشي[٣].

(٢) في بيان معاضدة السنة للقرآن[٤]: أدرج السيوطي هذا النوع ضمن النوع الخامس والستين - في العلوم المستنبطة من القرآن[٥] -، وفي نهاية النوع الثمانين - في طبقات المفسرين -، ضمن فصل ذكر فيه التفاسير المصرَّح برفعها إلى النبي ﷺ[٦].

جـ- أنواع عقد لها السيوطيّ عدّة أنواع في «الإِتقان» حوتها، وهما نوعان في «البرهان».

(١) بلاغة القرآن: معرفة كون اللفظ والتركيب أحسن وأفصح[٧]:

(١) انظر: **الإِتقان**: ١/ ٢٦٣-٢٦٩.

(٢) انظر: **الإتقان**: ٣/ ٢٦٥.

(٣) انظر: **الإتقان**: ٤/ ١٨٦.

(٤) هو النوع الأربعون. انظر: **البرهان**: ٢/ ٢٥٦.

(٥، ٦) انظر: الإتقان: ٤/ ٢٤ - ٢٥، ٢١٤ - ٢٥٨.

(٧) وهو النوع الحادي والعشرون. انظر: **البرهان**: ١/ ٤١٩.

وكلام الزركشي على هذا النوع هنا كلام مجمل، يعتبر مقدمة وتعريفاً بعلم البيان والبديع والمعاني.

(٢) في ذكر ما تيسر من أساليب القرآن وفنونه البليغة[١]: ذكر الزركشي في هذا النوع (٤٥) أُسلوباً من أَساليب القرآن البلاغية الواقعة في أَلفاظ القرآن الكريم ومعانيه، ويرى أَن عمدة هذا النوع وملاكه هو: الإِيجاز والإِطناب[٢].

وقد عقد السيوطي لهذين النوعين سبعة أَنواع في «الإِتقان» ذكر فيها جملة ما فيهما مع إِضافات واستدراكات.

وهذه الأَنواع هي: ٤٢، ٤٤، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٦٧.

وتراجمها: في قواعد مهمة يحتاج المفسِّر إِلى معرفتها، في مقدمه ومؤخره، في تشبيهه واستعاراته، في الحصر والاختصاص، في الإِيجاز والإِطناب، في بدائع القرآن، في أَقسام القرآن[٣].

وسأَكتفي - في المبحث الثاني من هذا الفصل - بعرض ثمانية أَنواع فيه، وهي:

الأَحرف السبعة (١١)، ومعرفة التصريف (١٩)، وبلاغة القرآن (٢١)، ومعرفة توجيه القراءات (٢٣)، والاقتباس (٣٠)، ومعرفة أَحكامه

(١) وهو النوع السادس والأربعون. انظر: البرهان: ٢/ ٤٨٠.

(٢) البرهان: ٢/ ٤٨٤.

(٣) انظر: الإِتقان: ٢/ ٢٨١، ٣/ ٣٣، ١٢٩، ١٤٩، ١٦١، ٢٤٩، ٤/ ٤٦.

(٣٢)، وحكـم الآيـات المتـشابهات الـواردة في الـصفات (٣٧)، وبيـان معاضدة السنة للقرآن (٤٠).

وهي أنواع لم ترد عناوينها في القسم المتفق عليه.

وآثرت إبقاء نوعي «أقسام الكلام» (٤٥)، و«أساليب القرآن» (٤٦) في المبحث الأول؛ لأن التقابل فيها أوضح من الانفراد، وهو انفراد عَنْوَنة.

ما انفرد به السيوطيّ

لقد أَورد السيوطي - رحمه الله - في «الإِتقان» اثنين وأَربعين نوعاً من أَنواع علوم القرآن، عناوينها ليست عند الزركشي، إِلاّ أَن مضامينها تنقسم إِلى قسمين:

(١) **قسم أَصْل مادته في «البرهان»**، بصورة «فَصْل» في نوع من الأَنواع، أَو فقرة، أَو تحت عنوان «فائدة». وقد تكون هذه المادة في «البرهان» بغير العنوان المسمَّى به عند السيوطي، كما سيتضح عند ذكر هذه الأَنواع.

وعدد أَنواع هذا القسم تسعة وعشرون نوعاً، وهذا تفصيلها:

اسم النوع	رقمه في الإتقان		التعقيب
١- في معرفة الحضري والسفري	٢	=	أَصله في «البرهان» ١/ ٢٨٤-٢٨٥، ٢٩٠-٢٩٢، في نوع «المكي والمدني» بغير العنوان المذكور، تبع الزركشي بذلك ابن حبيب النيسابوري[1] (ت:٤٠٦هـ).
٢- معرفة النهاري والليلي	٣	=	أَصله في «البرهان» ١/ ٢٨٥-٢٨٦، في نوع «المكي والمدني».

(١) وقد عَنْون ابن حبيب لهذا النوع بالجهات: كنزول القرآن بالطائف، وتبوك...

اسم النوع	رقمه في الإتقان		التعقيب
٣- ما تكرر نزوله	١١	=	أصله فصل في «البرهان» ١/ ١٢٣، في معرفة أسباب النزول.
٤- ما تأخر حكمه عن نزوله وما تأخر نزوله عن حكمه	١٢	=	هذا النوع مركب من جزأين، الأول منهما أصله في «البرهان» ١/ ١٢٧ في معرفة أسباب النزول، والثاني من زيادات السيوطي، فهذا النوع محيَّر بين قسمين، وألحقته هنا لكثرة أمثلة الأول.
٥- ما نزل مشيَّعاً وما نزل مفرداً	١٤	=	أصله في «البرهان» ١/ ٢٨٦-٢٨٧، في المكي والمدني نقلاً عن ابن حبيب مع زيادات.
٦- معرفة الشاذ	٢٥	=	أصله في «البرهان» ١/ ٤٨٠-٤٨٣، في معرفة اختلاف الألفاظ (القراءات).
٧- في بيان الموصول لفظاً المفصول معنى	٢٩	=	أصله في «البرهان» ١/ ١٤٦، في معرفة المناسبات بين الآيات.
٨- في الإمالة والفتح وما بينهما	٣٠	=	أصله في «البرهان» ١/ ٤٦٨، في معرفة اختلاف الألفاظ (القراءات) بشكل موجز.
٩- في المد والقصر	٣٢	=	أصله في «البرهان» ١/ ٤٦٦-٤٦٧، في النوع السابق بشكل مختصر.

اسم النوع	رقمه في الإتقان		التعقيب
١٠- في تخفيف الهمز	٣٣	=	أصله في «البرهان» ١/ ٤٦٨-٤٦٩، في النوع السابق.
١١- في كيفيّة تحمله	٣٤	=	أصله في «البرهان» ٢/ ٨٨، فصل في تعلم القرآن، في نوع آداب تلاوة القرآن.
١٢- في قواعد مهمة يحتاج المفسر إلى معرفتها	٤٢	=	هذا النوع بثّه الزركشي في النوع السادس والأربعين.
١٣- في مقدمه ومؤخره	٤٤	=	أصله في «البرهان» ٣/ ٣٠٣، في أساليب القرآن.
١٤- في عامه وخاصه	٤٥	=	أصله في«البرهان» ٢/ ٣٤٩، في معرفة وجوه المخاطبات.
١٥- في مجمله ومبينه	٤٦	=	هو في «البرهان» ٢/ ٣٢١-٣٤٣، في معرفة تفسيره.
١٦- في مطلقه ومقيّده	٤٩	=	أصله في «البرهان» ٢/ ١٤٠، تحت قاعدة: في الإِطلاق والتقييد، في معرفة أَحكامه.
١٧- في منطوقه ومفهومه	٥٠	=	أصله في «البرهان» ٢/ ٣٤٠، ضمن فصل في معرفة تفسيره وتأويله.
١٨- في تشبيهه واستعاراته	٥٣	=	أصله في «البرهان» ٣/ ٤٦٧-٥٠٤، في أساليب القرآن.
١٩- في الحصر والاختصاص	٥٥	=	أَشار إلى شيء منه في الأَدوات:

اسم النوع	رقمه في الإتقان	التعقيب
		البرهان ٤/ ٢٠٢-٢٠٤، وفي أساليب القرآن ضمن بعض الأَساليب والقواعد التي فيه.
٢٠- في الإِيجاز والإِطناب	٥٦	= بثه الزركشي في النوع السادس والأربعين.
٢١- في الخبر والإنشاء	٥٧	= أصله عند الزركشي في أقسام معنى الكلام.
٢٢- في بديع القرآن	٥٨	= أصله عند الزركشي في النوع السادس والأربعين.
٢٣- في العلوم المستنبطة من القرآن	٦٥	= أصله في «البرهان» في المقدمة ١/ ٩٨-١٠٢، ١٠٩-١١٢، وفي فصل في معرفة تفسيره وتأويله ٢/ ٣٢٠، وفي معرفة أحكامه ٢/ ١٣٠ وما بعدها، وفي بيان معاضدة السنة للقرآن ٢/ ٢٥٦.
٢٤- في أقسام القرآن	٦٧	= أصله في «البرهان» في أساليب القرآن ٣/ ١٢١.
٢٥- في أسماء من نزل فيهم القرآن	٧١	= أصله في «البرهان»، تحت عنوان «فائدة» في أسباب النزول ١/ ١٢٨.
٢٦- في مفردات القرآن	٧٤	= أصله في «البرهان» تحت عنوان «فائدة» في أفضل القرآن وفاضله ٢/ ٧٨.

	اسم النوع	رقمه في الإتقان		التعقيب
٢٧-	في معرفة شروط المفسِّر وآدابه	٧٨	=	أصله في «البرهان» في معرفة تفسيره وتأويله ٢/ ٢٩٢، ومقدمة البرهان: ١/ ١٠٨-١٠٩.
٢٨-	في غرائب التفسير	٧٩	=	أصله في «البرهان» في معرفة تفسيره وتأويله ٢/ ٢٨٨.
٢٩-	في طبقات المفسرين	٨٠	=	أصله في «البرهان» في معرفة تفسيره وتأويله ٢/ ٢٩٣-٣٠١، ضمن مسألة أوردها، وشيء من المقدمة ١/ ١٠١، ١٠٥ - ١٠٦.

(٢) أما القسم الثاني من الأنواع التي انفرد السيوطي بذكر عناوينها، فهو ما أضافه على «البرهان»، وهذه الإضافة ذات شقين:

أ- قسم هو ابتكار من السيوطي لم يسبق إليه، وعدة أنواعه ثلاثة، وهي:

	اسم النوع	رقمه	الجزء والصفحة
١-	الأرضي والسمائي	٦	١/ ٦٧
٢-	فيما نزل من القرآن على لسان بعض الصحابة[1]	١٠	١/ ٩٩
٣-	ما أُنزل منه على بعض الأنبياء ومالم ينزل منه على أحد قبله ﷺ	١٥	١/ ١١٢

(١) قال السيوطي عنه: «هو في الحقيقة نوع من أسباب النزول»: الإتقان: ١/ ٩٩.

ب - قسم هو إِضافة جديدة، لكنَّ مادته مسبوق إِليها فيمن كتب في علوم القرآن بصورة مفردة، أَو مجموعة، وعدّة أَنواعه عشرة، وهي:

	اسم النوع	رقمه		التعقيب
١-	الصيفي والشتائي	٤	=	ذكره البُلقيني في «مواقع العلوم من مواقع النُّجوم» كما في التحبير: ٧٩.
٢-	الفراشي والنومي	٥	=	ذكره البُلقيني - أيضاً - في كتابه السالف، كما في التحبير: ٨٣، ٨٤.
٣-	ما نزل مفرقاً وما نزل جمعاً	١٣	=	شيء من مادته موجودة في «جمال القراء»: ١/ ٧.
٤-	معرفة العالي والنازل من أسانيده	٢١	=	أُصول تفريعاته عند ابن الجزري في «النَّشر»: ١/ ١٠١، ١١٥-١١٦، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٨، ١٢٣-١٢٤، وفي «جامع الأَسانيد» (خ): ١٢/ ب.
٥-	معرفة المشهور	٢٣	=	هذه الأَنواع الأَربعة استخلصها السيوطي من النَّشر: ١/ ١٣-١٧.
٦-	معرفة الآحاد	٢٤	=	
٧-	معرفة الموضوع	٢٦	=	
٨-	معرفة المدرج	٢٧	=	
٩-	في الإِدغام والإِظهار والإِخفاء والإِقلاب	٣١	=	أَفرد بعض هذه الأَنواع جماعة من القراء كالداني: عثمان بن سعيد (ت: ٤٤٤هـ) في كتابه «الإِدغام

اسم النـــــوع	رقمه		التعقيب
			الكبير»[1]، ونقل السيوطي في هذا النوع عن ابن الجزري في «النشر».
١٠- فيما وقع في القرآن من الأَسماء والكنى والألقاب	٦٩	=	ذكره البُلقيني في «مواقع العلوم»، كما في التحبير: ٣٧٨، ٣٨٩. وانظر خُطبة «مواقع العلوم» التي نقلها السيوطي في «الإتقان»: ١/ ٥-٦.

(١) الكتاب مخطوط، ومنه نسخة في المكتبة البريطانية / لندن برقم: (R ٣٠٦٧٥/ ١)، وعنها صورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة برقم: (٣٦٣). انظر: **الفهرس الشامل - التجويد**: ١/ ٤٠، وطبع بتحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، وصدر عن عالم الكتب، بيروت ط (١) عام ١٤١٤هـ.

المبحث الأول: الأنواع المتفق عليها

* تمهيد:

سلكتُ في تناول مباحث هذا القسم المتفق عليه المنهجيَّة التالية:

١ - أَعرِضُ للأَنواع الواردة حسب تسلسل ذكرها في «البرهان».

٢ - أختار عنوان الزركشي، فأُثبته في مفتح النوع دون عنوان السيوطي.

٣ - ثم أَتحدّث عن محتويات النوع من خلال منهجيَّة رُباعية، متمثلة بـ:

(أ) أَتحدث عن الفرق بين عُنواني «البرهان» و«الإتقان» إن كان ثَمَّ فروق تذكر، وأُبيِّن أَيـّهما أَدق وأَحكم سَبْكاً من الآخر، وأُظهر إِن كانت زيادة أَحدهما على الآخر استُوعبت في أَحد العنوانين أَم لا.

وقد أُشير إِلى بعض فروق نسخ الكتاب الواحد منهما، إِن كان يترتَّب على تلكم الفروق أَثر في اختلاف المعنى.

(ب) ثم أَتحدَّث عن المصنَّفات المفردة في نوع علوم القرآن المندرجة تحته، فأَذكر ما اتفقا عليه منها، وأَبيِّن زيادة أَحدهما على الآخر في وصف تلك المصنفات، أَو بيان بعض مزاياها، أَو نقدها، أَو غير ذلك مما ستطَّلع عليه. وأُوضِّح في الحاشية - في كثير من الأَحيان - معلومات عن الكتاب من حيث طَبْعه، أَو نسخه المخطوطة.

وفي حال عدم ذكرهما أحداً ممن صنَّف في النوع المتحدَّث عنه، فإن كنتُ أَعلم أَن فيه تصنيفاً ذكرته، وإلاَّ أَقول: لا أَظن أَحداً أَفرده بتأليف في حدود علمي.

(ج) ثم أَعرض لمباحث النوع بحسب عرض الزركشي لها، وأُبيِّن مواضع الاتفاق والافتراق بينهما بعبارة وجيزة مُلَبية للغرض، ثم أُردف بمباحث السيوطي التي طرقها ولم تَرِد في «البرهان»، من غير تفصيل لها؛ لأَني سأتحدَّث عنها عند كلامي على زيادات السيوطي.

أَما توثيق معلومات المباحث المعروضة ضمن النوع الواحد المتحدَّث عنه، فأَكتفي بتوثيق صفحات النوعين من مبدَأ البحث إِلى منتهاه في حاشية عنوان النوع، مع ذكر رقم المجلد أَو الجزء.

وقد أَوثِّق بعض المسائل المهمّة، أَو التي أَظن أَنه يصعب الحصول عليها بقراءة عابرة، أَو أَلجأُ إلى التوثيق حين تترامى صفحات النوع المسرود، أَو يطول بحثه.

وقد أُعرِّف النوع إِذا لم يعرفاه، وكان فيه إِبهام أَو غموض، كما صنعت في «المبهمات»، و«جدل القرآن».

واستطعت - بعون الله - في مواضع أَن أقف على أَصل كلام الزركشي والسيوطي الذي استقيا منه، فأُبيِّنه، كما أَذكر زيادة النقول والفوائد التي يذكرانها.

(د) ثم أُتبع ذلك كلّه بذكر الملاحظات التي أَراها حَريَّة بالإِيراد من

بيان وهم، أو خطأ، أَو إِظهار رأْي راجح، أَو قصور في وفاء مسأَلة جوانبها الرئيسة، ونحوه مما تراه مبسوطاً في محلِّه.

وفي فقرة الملاحظات أَذكر عدد زيادات السيوطي التي فاق بها الزركشي من حيث مجرَّد الإِضافة، وأُحيل في تفاصيلها إلى الفصل الثالث، وهو «زيادات السيوطي...».

وهذه الفقرات الأَربع يُسْلِم بعضها إلى بعض دون عَنْونَة.

ومما يجدر التنبيه عليه أَنَّ هذه المنهجيَّة الرُّباعية التي اختطتُّها، تنسحب على انفرادات الزركشي - في «المبحث الثاني» - الثمانية.

وستجد كذلك شيئاً من مفرداتها مُطبَّقة في المبحث الثالث، وهو: «ما انفرد به السيوطي»، مع ملاحظة أن هذا المبحث له طبيعة تحكمه، بخلاف المبحثين الأَوَّل والثاني.

معرفة أسباب النزول[١]

توافق الزركشي والسيوطي في تسمية هذا النوع؛ لأَن عنوانه في «الإِتقان»: معرفة سبب النزول، وجاء الإِفراد في إِحدى نسخ «البرهان»، ومعلوم أَنَّه أَراد الجنس.

وقد اتفقا أَيضاً في تصدير هذا النوع بمن أَفرده بالتصنيف، وزاد السيوطي:

أ- وصف علي بن المديني - شيخ البخاري - بأَنه أَقدم من أَلَّف فيه.

ب- نقد كتاب الواحدي بأَنّ فيه إِعوازاً.

جـ- ذكر أَن الجعبري - إِبراهيم بن عمر السَّلفيّ (ت: ٧٣٢هـ) - اختصره، فحذف أَسانيده ولم يزد عليه شيئاً[٢].

د- أَضاف كتابين آخرين: **أَحدهما**: كتاباً للحافظ ابن حجر، ومات عنه وهو مسوَّدة، فلم يقف عليه كاملاً[٣].

---

(١) انظر: **البرهان**: ١/ ١١٥-١٢٩، **والإِتقان**: ١/ ٨٢-٩٨.

(٢) منه مصوَّرة بالجامعة الإِسلامية بالمدينة برقم (٦٠٥٦/ ف/ ١) عن نسخة دار الكتب المصرية، تقع في (١٤٤) ورقة.

(٣) وهو «العجاب في أَسباب النزول»، والموجود منه الآن إِلى قوله تعالى ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ... ﴾ النساء آية: ٧٨، من نسخة خزانة ابن يوسف، الموجودة حالياً في مكتبة جامعة القرويين بفاس، والمنسوخة في شوّال من عام (٨٨٩هـ). انظر: **ابن حجر ودارسة مصنفاته**: ١/ ٢٨٢. وقد نشره الدكتور عبدالحكيم محمد الأنيس، وصدر عن دار ابن الجوزي، ط(١) عام ١٤١٨هـ.

والثاني: كتابه «لباب النقول في أَسباب النزول».

وقد اتفقا - أَيضاً - في عدد فوائد معرفة أَسباب النزول، وهي ستَّة، إِلاّ أَن السيوطي فارق الزركشي في أمرين:

١- دمج بين فائدتين عند الزركشي، - وهما: الوقوف على المعنى، وإزالة الإشكال - فجعلهما واحدة.

٢- زاد فائدة جديدة، وهي: معرفة اسم النازل فيه الآية، وتعيين المبهم فيها. وهو في هذا متابع للزركشي، وبحث هذا النوع ضمن خمس مسائل.

ومع متابعته للزركشي إِلاّ أَنه امتاز بأُمور:

(١) بسط القول في بعض المسائل، مثل قاعدة: «هل العبرة بعموم اللفظ أَو بخصوص السبب؟»، ورجّح أَن العبرة بعموم اللفظ.

(٢) طرق بعض المسائل الجديدة المتعلقة بسبب النزول، وتبلغ ثلاث مسائل، وسيأتي مزيد كلام عليها عند الكلام على زياداته إن شاء الله.

(٣) قوَّم بعض القضايا، وحرَّر القول فيها، وسيأتي تفصيل ذلك عند الكلام على تحريراته إن شاء الله.

(٤) اختار تعريفاً لسبب النزول. قال: «قلت: والذي يتحرر في سبب النزول أَنه ما نزلت الآية أَيّام وقوعه»، أَي مبينة لحكمه، أو مجيبة عنه.

(٥) توسع في نقله أَقوال العلماء مثل: الجعبري، والواحدي، وابن تيمية، والحاكم، وغيرهم.

(٦) زاد بعض الأَمثلة الجديدة في المسائل التي أُصولها في «البرهان».

(٧) صرَّح باسم السبكي - تاج الدين: عبدالوهاب بن علي (ت: ٧٧١هـ) - الذي أبهمه الزركشي بقوله: «واختار بعضهم...».

ولي على هذا النوع ملاحظات:

أ- ذكر الزركشي أن محلَّ سبب النزول لا يجوز إِخراجه بالاجتهاد إِجماعاً؛ لأَن دخول السبب قطعي، وعزاه إلى أبي بكر الباقلاني في «مختصر التقريب».

ومثْله عند السيوطي، وعزاه إلى الباقلاني في «التقريب».

فلعلَّ السيوطي وقف على كلامه في كتابه «التقريب والإِرشاد» فعزاه إِليه، أَمَّا الزركشي - هنا - فنسبه إلى المختصر.

وقد نقل الزركشي عن المختصر[١]، و«التقريب»[٢] في كتابيه «البحر المحيط»، و«سلاسل الذهب»، ووصف «التقريب والإِرشاد» بأَنه أَجلُّ كتاب صنف في علم أُصول الفقه مطلقاً[٣].

وذكر القاضي عياض أَنّ الباقلاني له اختصاران لكتابه «التقريب»: أَصغر وأَوسط[٤].

ب- تابع السيوطيّ الزركشي في أَنَّ عثمان بن مظعون حُكيَ عنه أَنَّه

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٢/ ١٨٣، ٣٤٥، ٣/ ٢٠، ٢٢، ١/ ١١٩، ١٤٠، ٢/ ١٤٠، ١٥٦، ٣/ ١٧.

(٢) انظر: سلاسل الذهب: ١٠٧، ٣٤٣ (وهما عن التقريب).

(٣) البحر المحيط: ١/ ٨، وحقق الدكتور عبد الحميد أبو زنيد كتاب «التقريب» عن نسخة الآصفية بحيدراباد، وصدر عن مؤسسة الرسالة في ثلاثة مجلدات.

(٤) انظر: ترتيب المدارك: ٤/ ٦٠١.

كان يقول: الخمر مباحة، ويحتجّ بقوله تعالى ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ .....﴾[١].

وهو وهم منهما؛ للأسباب التالية:

١- أن عثمان بن مظعون ﷺ توفي في ذي الحجة من السنة الثانية للهجرة، وهو أوّل من دُفِن من المسلمين بالبقيع[٢]، وآية المائدة المذكورة نزلت بعد معركة أُحد، وهي في السنة الثالثة، أي بعد موته[٣].

٢- أَن عثمان بن مظعون ﷺ كان ممن حرَّم الخمر على نفسه في الجاهليَّة قبل الإسلام[٤]، وكان عابداً مجتهداً، فأَراد التبتل والسياحة في الأَرض، فردَّ عليه رسول الله ﷺ تبتُّله. قال سعد بن أَبي وقاص: «ولو أَذن له لاختصينا»[٥].

فكيف يحتج بإِباحة الخمر، وهذه حالُهُ نحوَها في الجاهليّة والإِسلام؟

٣- ثبت أَن أَخاه قدامة بن مظعون (ت: ٣٦هـ) شرب الخمر مرَّة متأَوِّلاً بالآية السالفة، فحدَّه عمر ﷺ، وعزله عن إِمرة البحرين[٦].

---

(١) المائدة آية: ٩٣.

(٢) الإِصابة لابن حجر: ٢/ ٤٥٧، وفتح الباري: ٩/ ٢١، وانظر المدخل لأبي شهبة: ١٢٧-١٢٨.

(٣) انظر: فتح الباري: ٨/ ١٢٩، وسير أَعلام النبلاء: ١/ ١٥٥.

(٤) سير أَعلام النبلاء: ١/ ١٥٥.

(٥) رواه البخاري في النكاح (الفتح: ٩/ ١٩-٢٠، برقم: ٥٠٧٣، ٥٠٧٤)، ومسلم في النكاح - أَيضاً -: ٢/ ١٠٢٠-١٠٢١، برقم: (١٤٠٢)، وغيرهما.

(٦) رواه عبدالرزاق في المصنَّف: ٩/ ٢٤٠-٢٤٣، برقم: (١٧٠٧٦)، والبيهقي في السنن الكبرى: ٨/ ٣١٥-٣١٦. وقال الشيخ شعيب الأَرناؤوط:- سير أعلام النبلاء: ١/ ١٦٢ - «ورجاله ثقات».

وبهذا يظهر أَن المراد هو قدامة، وليس عثمان رضي الله عنهما.

ج- ذكر الزركشي أَن آية الظهار نزلت في سلمة بن صخر البياضي ﷺ، وتابعه السيوطي عليه.

وقصة سلمة بن صخر ليست نصًّاً في سبب نزول آية الظهار؛ لأَن غاية ما تدلُّ عليه هو إِفتاء النبي ﷺ سلمة بكفارة الظهار، دون ذكر سبب النزول، وهذا ظاهر لمن يقرأها في سنن أَبي داود وابن ماجه[١].

وقد اشتهر بين أَهل العلم أَن سبب نزول آيات الظهار، هو حادثة أَوس بن الصامت مع زوجه خولة بنت ثعلبة رضي الله عنهما[٢].

وجزمت خولة رضي الله عنها بذلك، إِذ قالت: «والله فيَّ وفي أَوس بن صامتٍ أَنزل الله عزَّ وجل من صدْر سورة المجادلة...»[٣].

قال ابن كثير - رحمه الله -: «هذا هو الصحيح في سبب نزول هذه السورة (يقصد: المجادلة)، فأَمّا حديث سلمة بن صخر، فليس فيه أَنه كان سبب النزول، ولكن أُمر بها أَنزل الله في هذه السورة»[٤].

وهذا النوع جعل منه السيوطيُّ أَربعة أنواع:

(١) معرفة سبب النزول.

---

(١) انظر: سنن أبي داود: ٢/ ٦٦٠-٦٦٢، برقم: (٢٢١٣)، وابن ماجه: ١/ ٦٦٥، برقم: (٢٠٦٢).

(٢) انظر: أَسباب النزول للواحدي: ٤٠٨-٤١٠ (ط. الحميدان)، ولباب النقول : ٢٠٦.

(٣) الفتح الرباني: ١٨/ ٢٩٧.

(٤) تفسير ابن كثير: ٤/ ٣٤٢.

(٢) ما تكرر نزوله.

(٣) ما تأَخر حكمه عن نزوله، وما تأَخر نزوله عن حكمه.

(٤) في أَسماء من نزل فيهم القرآن.

والأَنواع الثلاثة الأَخيرة سيأتي تفصيل القول فيها - إن شاء الله -، عند الكلام على الأَنواع التي انفرد بها السيوطيّ، وأَصلها في «البرهان».

معرفة المناسبات بين الآيات[١]

اقتصر الزركشي - في عنوان هذا النوع - على المناسبات بين الآيات، وأضاف السيوطي «السور»، ومناسبات السور داخلة - أيضاً - عند الزركشي؛ بدلالة المباحث التي طرقها خلال هذا النوع، وبتمثيله - فيمن أفرده بالتصنيف - بكتاب أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغَرْناطي (ت: ٧٠٨هـ)، وعنوانه «**البرهان في ترتيب سور القرآن**»[٢].

وقد اتفقا على ذكر من صنَّف في هذا النوع، وانفرد الزركشي بقوله: «وتفسير الإمام فخر الدين فيه شيء كثير من ذلك».

وزاد السيوطي أموراً:

١ - ذكر اسم كتاب ابن الزبير السالف.

٢ - أضاف ثلاثة كتب، وهي:

(أ) «**نظم الدرر في تناسب الآي والسور**» للبقاعي (ت: ٨٨٥هـ).

(ب) «**أسرار التنزيل**»[٣] له.

---

(١) انظر: البرهان: ١/ ١٣٠-١٤٨، والإتقان: ٣/ ٣٢٢-٣٣٨.

(٢) وسمَّاه السيوطي «البرهان في مناسبة...»، وانظر تحقيق عنوانه في مقدمته للأستاذ محمد شعباني: ١٦٩-١٧٠، وطبع أيضاً في جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض عام ١٤٠٨هـ، بعنوان «البرهان في تناسب...».

(٣) ويسمى: «قطف الأزهار في كشف الأسرار» ذكرهُ في «فهرست مؤلفاته» (خ): ٦٩، وقال عنه: «كُتب منه إلى سورة براءة مجلد ضخم». =

(جـ) «**تناسق الدرر في تناسب السور**»[1] لـه، وهـو تلخـيص لمـادة مناسبات السور من كتابه «قطف الأزهار».

وقد أفاد السيوطي - في هذا النوع - مـن «البرهـان» للزركـشي إفـادة ظاهرة في جميع مباحثه، ولم يأت بجديد فيها، مع ترتيب واختصار.

والعجب منه أنَّه صمت عن تسمية «البرهان» في جميع نقولـه عنـه، إلاّ في موضع واحد.

ومما يذكر له أنه أضاف بعض النقول في ثنايا مـسائل هـذا النـوع عـن بعض العلماء، لكنه تارة يسمّي أصحابها، وأُخـرى لا يـذكرهم، أو يقـول: «قال بعض المتأخرين».

فممَّـن سـمَّى: ابـن الأثـير الجـزري[2]، والكرمـاني في «العجائـب»، والكَـوَاشي في تفـسيره، والزَّنجـاني، والطيبـي[3]، والتـاج الـسبكي في «تذكرته».

= وتكلَّم على محتواه في مقدمة «تناسق الدرر»: ٥٣-٥٤، وأعطى لمحة عن مـضمونه في «الإتقان»: ٢/ ٢٩٩، ٤/ ١٩٤. وذكره فيه في سبعة مواضع.

وقد حققه الـدكتور أحمـد الحـمَّادي؛ لنيـل درجـة الـدكتوراه مـن جامعـة الإمـام بالرياض، وصدر ضمن مطبوعات إدارة الشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر في مجلدين عام (١٤١٤هـ).

(١) حققه أحمد عبدالقادر عطا، وصدر عن دار الاعتصام عام (١٣٩٨هـ).

(٢) وهو الأديب، وكلامه في «**المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**»: ٣/ ١٣٩.

(٣) وكلامه في كتابه: «**التبيان في علم المعاني والبديع والبيان**»: ٤٦٤ (ط. الهلالي).

وممَّن لم يسمِّ اثنان:

(١) الحافظ ابن حجر، إذ نقل عنه في آيات أَشكلت مناسباتها لما قبلها[١].

(٢) برهان الدين البقاعي، إِذْ نقل عنه تحت عنوان «قاعدة: قال بعض المتأخرين...»[٢].

وقد صرَّح باسم شيخٍ من شيوخ الزركشي، نعته الزركشي بـ «بعض مشايخنا المحققين»، وهو الشيخ وليّ الدين الملوي.

والكلام الذي نقله السيوطي عن الملوي، أَخذه من «نظم الدرر» للبقاعي[٣].

ويشابه هذا ما نقله - السيوطي - عن الحَرَالِّي (ت: ٦٣٧هـ)، وقد عزاه البقاعي إلى تفسير الحَرَالِّي المسمَّى: «مفتاح الباب المقفل لفهم القرآن المنزل»[٤].

فكل هذه النقول مؤشرات واضحة إلى إِفادة السيوطي من كتاب البقاعي الذي سمَّاه ضمن ذكره المصنفات المفردة في هذا النوع.

وقد بحث السيوطي هذا النوع في النوعين الآتيين:

١- في مناسبة الآيات والسور، وهو هذا.

٢- في بيان الموصول لفظاً المفصول معنى، وسيأتي مزيد كلام عليه - إن شاء الله- في انفرادات السيوطي التي أَصلها في «البرهان».

---

(١) انظر: فتح الباري: ٨/ ٥٤٨-٥٤٩، بتصرُّف في نقله عن الفخر الرازي.

(٢) انظر: نظم الدرر: ١/ ١٨، والكلام أَصله لأَبي الفضل المَشَدَّالي (ت: ٨٦٥هـ).

(٣) انظر: منه: ١/ ٨.

(٤) انظر: نظم الدرر: ١/ ٦١-٦٣.

معرفة الفواصل ورؤوس الآي[1]

عَنْوَن السيوطي لهذا النوع بـ «في فواصل الآي»، وهو عنوان أدق من عنوان الزركشي؛ لما فيه من الإضافة التي أفادت تخصيص الفاصلة - وهي آخر كلمة في الآي - بالآيات.

وقد اتفقا على ترك تصدير هذا النوع بمن أفرده بالتصنيف.

صدَّر الزركشي هذا النوع بتعريف الفاصلة، ثم ذكر بعض الأقوال الأُخرى في تعريفها، وتفريق الداني - رحمه الله - بين الآية والفاصلة.

ولم يختر من الأقوال التي سردها أيّ تعريف للفاصلة، ويبدو أنَّه اكتفى بالقول الأول الذي افتتح به النوع؛ دلالة على اختياره.

ثم أثار مسألة وجود السجع أو نفيه من القرآن، فذكر مقالة الرماني والباقلاني - في كتابيهما «إعجاز القرآن» - في نفيه.

وأعقبه بردّ الخفاجي (ت: ٤٦٦هـ) في «سرّ الفصاحة» عليهما، وبقول حازم القرطاجنّي اللذين يثبتانه في القرآن. ولم يعقب على كلا الرأيين.

والذي يظهر لي أنَّه يختار نفي وجوده في القرآن؛ لأنه منع تسمية رؤوس الآي أسجاعاً.

ثم ذكر الزركشي «فصلاً» في خروج الكلام عن نظمه مراعاة للفاصلة؛ ليتسق الكلام، وليكون تأثيره عجيباً، فعدَّ فيه اثني عشر موضعاً أصَّلها

---

(١) البرهان: ١/ ١٤٩-١٨٩، وانظر: الإتقان: ٣/ ٢٩٠-٣١٥.

واستفادها من كلام الفرَّاء، وابن قتيبة، وابن سِيده، وإمام الحرمين، وابن عطية، والزمخشري، والعكبَري.

ولم يذكر في هذه المواضع أيّ نقل عن ابن الصائغ الحنفيّ (ت: ٧٧٦هـ)، ولا سمّى كتابه «إِحكام الراي في أَحكام الآي» الذي نقل عنه السيوطي أَربعين حكماً من أَحكام مراعاة الفاصلة. وقد اشترك الزركشيّ مع السيوطي في أَحد عشر حكماً فيما نقله عن ابن الصائغ من حسن الترتيب، ونقولات أُخرى.

ولا يظهر لي أَن الزركشيَّ نقل عن كتاب ابن الصائغ المذكور - بأَمارة التشابه الموجود عندهما -، ودعوى أَن هذا الفصل ملخص من ابن الصائغ مفتقرة إِلى التدليل والشواهد[١].

وختم الزركشي هذا النوع بذكر ستّةِ تفريعات، يعدّ فيها مؤسساً، وتعتبر قواعد وأُصولاً في معرفة فواصل الآي، وإن كان له فيها نقول عن علماء البديع وغيرهم.

وأَمّا السيوطي - رحمه الله - فقد لخّص هذا النوع من «البرهان»، فمادته مستقاة منه، مع تقديم وتأخير وإِدماج، وكان أَبرع من الزركشي في ترتيبه،

---

(١) يقول الحسناوي: «صحيح أن الزركشي وافق ابن الصائغ في منحى الاستنباط وفي التمثيل للأَحكام، لكننا خالفه في العدد، وفي الترتيب، وفي بعض المصطلحات، وفي ضم عدد من الأَحكام تحت حكم واحد، فمثلاً: أَدرج في حكم «تأخير ما أَصله أن يقدم»: تأخير الفاعل، أَو تقديم الضمير على ما يفسره، وتأخير الفعل عن المفعول...». الفاصلة في القرآن: ٥٨.

كما زاد في بعض الأَمثلة التي استخدمها؛ للتدليل على المباحث التي سردها.

وأَضاف بعض النقول التي خلا منها «البرهان»، نحو:

(أ) نقوله عن «إِعجاز القرآن» للباقلاني، و «عروس الأَفراح» للبهاء السبكي (ت:٧٦٣هـ)، وعن ابن النفيس (ت:٦٩٨هـ) صاحب «طريق الفصاحة» في مبحث وجود السجع في القرآن أم لا ؟

(ب) نقل عن ابن الصائغ في كتابه «إحكام الراي».

(ج) عرَّف التمكين من «بديع القرآن» لابن المعتز، ونقل عنه أَن فواصل الآي لا تخرج عن أَربعة أَشياء، كما أَخذ منه في مبحث «التصدير والتوشيح».

(د) نقل من «بديع القرآن» لابن أَبي الإِصبع في مبحثي «التصدير والتوشيح»، وأَقسام الفواصل.

(هـ) عرَّف كلاً من مصطلحي: الإِيطاء والتضمين[1].

(و) أَورد بعض النصوص من «التفسير الكبير» للفخر الرازي.

---

(١) عرَّف التضمين – هنا: ٣/ ٣١٥ –: «أَن يكون ما بعد الفاصلة متعلقاً بها»، وهو أَحد أَربعة معانٍ ذكرها في نوع «بدائع القرآن»: ٣/ ٢٧٠.

جمع الوجوه والنظائر[1]

هذا العنوان مشترك بين ثلاثة علوم: علم «علوم القرآن» - استقلالاً وتبعاً، وهو المراد هنا -، علم الفقه[2]، وعلم اللغة العربية[3].

وآثر الزركشي عنوان: «جمع الوجوه والنظائر»، وكأنه يشير إلى أنَّ المقصود من هذا النوع هو رصد مفرداته وجمعها، ثم تنزيلها على محالّها من الأَبواب.

أمّا السيوطي فعبَّر بـ«معرفة الوجوه والنظائر»، وفيه معنى الجمع وزيادة.

وقد اتفقا على إيراد جملة ممن أَلّف في هذا النوع استقلالاً، وامتاز كلٌّ منهما في هذا الإيراد بأُمور:

١- زاد الزركشي كتاب ابن الزاغوني شيخ الحنابلة (ت:٥٢٧هـ)، ولم يذكره السيوطي.

٢- وصف الزركشي الدامغاني بالواعظ[4].

---

(١) البرهان: ١/ ١٩٠-٢٠١، وانظر: الإتقان: ٢/ ١٢١-١٣٩.

(٢) انظر: - مثلاً -: الفروق للكرابيسي (ت: ٥٧٠هـ)، والأَشباه والنظائر لابن الوكيل (ت:٧١٦هـ)، والتاج السبكي (ت: ٧٧١هـ)، والسيوطي (ت: ٩١١هـ)، وابن نُجيم الحنفي (ت: ٩٧٠هـ)، والكوكب الدريّ للأسنوي (ت: ٧٧٢هـ).

(٣) انظر: - مثلاً -: الأَشباه والنظائر في النحو للسيوطي، والنوع الأَربعين «معرفة الأَشباه والنظائر» من المزهر في علوم اللغة: ٢/ ٣-٣٠١.

(٤) وهو: أبو عبدالله: محمد بن علي بن محمد بن الحسين أو الحسن، شيخ الحنفية في زمانه (ت: ٤٧٨هـ)، وليس كما ذكر محقق كتابه بأنه: الحسين بن محمد الدامغاني، ولم يترجم =

٣- سمّى كتاب ابن فارس بـ «**الأَفراد**»[١].

٤- زاد السيوطي أبا الحسين: محمد بن عبدالصمد المصري (؟).

٥- وكتابه «**معترك الأَقران في مشترك القرآن**»[٢].

وارتضى الزركشي - وتابعه السيوطي ناقلاً بلا تصريح - تعريف الوجوه بأَنها: اللفظ المشترك الذي يستعمل لعدَّة معانٍ كلفظ الأُمَّة، والنظائر: كالأَلفاظ المتواطئة.

وضعَّف القول بأَنَّ النظائر اسم للأَلفاظ، والوجوه اسم للمعاني، مع بيان وجه ضعفه. وهذا القول مال إِليه ابن الجوزي[٣]، ونقده ابن تيمية[٤].

ومما يجدر التنويه به في هذا المقام أَن مصطلح «وجوه القرآن» -عند المتقدمين- مرادٌ به الأَلفاظ المشتركة المستعملة في عدَّة معانٍ، مثل مصنَّف

= له ولا عرف سنة وفاته. انظر: ترجمته في: **تاريخ بغداد**:٣/ ١٠٩، واللباب: ١/ ٤٨٦، **والوافي بالوفيات**: ٤/ ١٣٩، **والأعلام**: ٦/ ٢٧٦.

وورد في **الفهرس الشامل ـ التفسير**: ١١٥، أن اسمه: الحسين بن محمد بن إبراهيم الحنفي، وذُكر له كتابان في الوجوه والنظائر، ولعلهما شيء واحد.

(١) نشره د/ حاتم الضامن في مجلة العرب سنة (٣٥) عام ١٤٢٠هـ، ثم في مجلة الحكمة العدد (٢٢) عام ١٤٢٢هـ.

(٢) هكذا سمَّاه هنا، وفي: ١/ ٢٣، ٦٨. وقد نشره الأُستاذ علي محمد البِجَاوي في دار الفكر العربي بالقاهرة، بعنوان: «معترك الأَقران في إِعجاز القرآن»؛ معتمداً على عنواني المخطوطتين المغربيتين المحفوظتين في دار الكتب المصريَّة!

(٣) **نزهة الأعين النواظر**: ٨٣.

(٤) **مجموع فتاوى شيخ الإسلام**: ١٣/ ٢٧٦-٢٧٧ (**رسالة الإكليل في المتشابه والتأويل**).

الحيري: إسماعيل بن أحمد (ت:٤٣٠هـ)[1].

أمّا بعض المتأخرين - وبخاصة القراء - فمرادهم بـ «وجوه القرآن»، أَوجه الأَداء المترتبة على اختلاف نقل الرواة للقراءات، وقد سمَّى الأَزميري: مصطفى بن عبدالرحمن (ت: ١١١٥هـ) كتاباً له بهذا العنوان[2].

واكتفى الزركشي في هذا النوع بسرد سبعة عشر معنىً (للهدى)، ثم نقل عن ابن فارس في كتابه «الأَفراد» عدَّة معان لأَلفاظ قرآنية مشتركة المعنى، ثم نقل عن الداني، والبخاري.

وقد تابع السيوطيّ الزركشي في مادة هذا النوع مع بعض زيادات:

(١) توسع في تخريج أَثر مقاتل - «لا يكون الرَّجل فقيهاً كل الفقه، حتى يرى للقرآن وجوهاً كثيرة» -، وذكر عن بعض أَهل العلم معانيَ له.

(٢) زاد معنى «الإِرشاد» من معاني (الهدى)، فأصبحت عنده ثمانية عشر، كما خالف الزركشي في معنى «الرشاد» فجعله: «الثبات»، ومثَّلا له بـ ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾[3].

---

(١) المسمَّى «وجوه القرآن»، وقد صدر عن دار السَّقا بدمشق، بتحقيق: فاطمة الخيمي، ط(١) عام ١٩٩٦م.

(٢) وهو: «عمدة العرفان في تحرير أَوجه القرآن»، (مطبوع). وقد أخطأ الأستاذ محمد عبدالكريم الراضي في عدِّه الكتاب ضمن كتب «الوجوه والنظائر القرآنية»، وسبب الخطأ هو عدم الوقوف على الكتاب الذي اعتبره مخطوطاً، ونسبه للأَزيري !! انظر: مقدمة تحقيق نزهة الأعين النواظر لابن الجوزي:٥٣.

(٣) الفاتحة آية: ٦.

(٣) زاد تسعة عيون من الوجوه القرآنية، وذكر لكل منها عدّة معان، نقل بعضها من «الوجوه والنظائر» للدامغاني، و «نزهة الأَعين النواظر» لابن الجوزي.

وسيأتي بسط الكلام عليها في زيادات السيوطي، إن شاء الله تعالى.

(٤) تناول بعض الأَفراد القرآنية الآتية على معان معينة، مستخلصة من كتب السنّة، والتفاسير الأَثريّة، كالطبري، وابن المنذر، وغيرهما.

(٥) أَضاف بعض النقول عن ابن الأَنباري، وابن خالويه، وأَبي موسى المديني، ومُغْلَطاي، وغيرهم.

وفي نهاية هذا العرض لي ملاحظات:

١ - الفصل الذي عقده السيوطي ونقل فيه أَلفاظاً قرآنية مفردة في معانيها، وعزاه إلى كتاب «الأَفراد» لابن فارس، هو منقول بواسطة الزركشي؛ لأَنه دمج بين كلام ابن فارس، وكلام الزركشي المصدَّر بـ «قلت»، فجعلها في سياق واحد، ثم في نهاية النقل قال: «هذا آخر ما ذكره ابن فارس». وكأَنه لم يتنبَّه لقول الزركشي الذي استدرك فيه على ابن فارس، فحسبه السيوطي ضمن مجموع النقل.

ثم إن السيوطي قد اختصر كلام ابن فارس إلى حدّ الإِخلال بالمعنى[1]؛ مما يدلل أَنه لم يقف على أَصل الكتاب.

---

(١) انظر معاني: [زكاة، وصلاة، وصمم، والقنوت]، ووازن بين نقل الزركشي واختصار السيوطي. البرهان: ١/ ١٩٧-١٩٨، والإتقان: ٢/ ١٣٣-١٣٤.

٢- ذكر السيوطيّ أَن «الإِحصان» في القرآن ورد على ثلاثة أوجه: العفّة، والتزوّج، والحريّة. وفاته ذكر الإسلام الذي يُستدلّ له بقوله تعالى: ﴿........ فَإِذَآ أُحۡصِنَّ فَإِنۡ أَتَيۡنَ بِفَٰحِشَةٖ ...﴾[1].

٣- نقل الزركشي عن الداني - من غير عزوٍ إلى مصدر، وشايعه السيوطي في النقل مع اختصار - أَن المراد بالحضور في قوله تعالى ﴿...حَاضِرَةَ ٱلۡبَحۡرِ ...﴾[2] المشاهدة.

أَمّا ما كان بالظاء، فهو بمعنى المنع والتحويط، ولم يأتِ في القرآن إلاّ في موضع واحد، وهو قوله تعالى ﴿فَكَانُواْ كَهَشِيمِ ٱلۡمُحۡتَظِرِ﴾[3].

هذا ما نقله عن أبي عمرو الداني، والذي في كتابه «الظاءات» يخالف هذا الحصر، فذكر في الأَصل الثالث والعشرين من أُصول الظاءات القرآنية أَن معنى الحظر: وهو المنع، جاء في موضعين من كتاب الله: الأَول في ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحۡظُورًا﴾[4]، والثاني: موضع القمر السابق[5].

---

(١) سورة النساء آية: ٢٥ على قراءة من فتح الهمزة والصاد، وهم حمزة والكسائي وشعبة وخلف. (حجة القراءات لابن زنجلة: ١٩٨، والنشر: ٢/ ٢٤٩)، وانظر (في المعاني الأَربعة): تفسير الطبري: ٥/ ٧ (ط. الحلبي)، والدر المصون للسمين الحلبي: ٣/ ٦٤٧، ونزهة الأَعين النواظر: ٥٥٢-٥٥٣. وانظر في معنى الإسلام: الوجوه والنظائر للدامغاني: ١٣٤-١٣٥، وكشف السرائر عن معنى الوجوه النظائر لابن العماد: ١٩٧.

(٢) الأعراف آية: ١٦٣.

(٣) القمر آية: ٣١.

(٤) الإسراء آية: ٢٠.

(٥) انظر: الظاءات في القرآن الكريم للداني: ٤٤.

علـم المتشابـه[1]

والمقصود به المتشابه اللفظي، أمَّا المتشابه المعنوي فقد أفرده الزركشي بنوعين، هما: «معرفة المحكم والمتشابه»، و«حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات»، وجمع بينهما السيوطي بنوع «المحكم والمتشابه».

وقد ذكر كلّ منهما مَنْ أَفرد هذا النوع بالتصنيف، وانفرد كلٌّ منهما بأُمور، فانفرد الزركشي بشيئَين:

١- سمّى كتاب الرازي «**درَّة التأويل**»[2].

---

(١) **البرهان**: ١/ ٢٠٢ -٢٤١، وانظر **الإتقان**: ٣/ ٣٣٩-٣٤٤.

(٢) وهو كتاب: «دُرَّة التنزيل وغرّة التأويل»، والذي يظهر أَن الزركشي لم يعتمد عليه في هذا النوع.

وقد اختُلف في نسبته: لم يصرِّح ابن الزبير باسمه مع أنه بنى كتابه عليه، واكتفى بقوله: «كتاب لبعض المعتنين من جلة المشارقة» (**ملاك التأويل**: ١/ ١٤٦)، ونسبه في (**كشف الظنون**: ٧٣٩) إلى الفخر الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، وكذلك الطاهر بن عاشور في (**التحرير والتنوير**: ١/ ٧)، وهي نسبة لا تصح. ونسبه الحافظ ابن حجر (**الدرر الكامنة**: ١/ ٨٩) إلى الخطيب الحصكفي (؟). ونسبه ابن ريَّان (ت: ٧٧٠هـ) في (**الروض الريان** ص: ١) إلى محمد بن عبد الله الخطيب الأصفهاني، والسيوطي في «**الإتقان**» إلى أبي عبدالله الرازي، ولعلهما يقصدان الخطيب الإِسكافي: محمد بن عبد الله (ت: ٤٢٠هـ)، ونسبه إلى الخطيب الإِسكافي ياقوت (**معجم الأُدباء**: ٨/ ٢١٤)، وتابعه الصفدي في (**الوافي بالوفيات**: ٣/ ٣٣٧)، والسيوطي في (**البغية**: ١/ ١٥٠)، وهو مطبوع بهذه النِّسبة. وقد نفى **د. أحمد حسن فرحات** نسبته إليه بستة أَدلة في (**مجلة الشريعة والدراسات الإِسلامية** - جامعة الكويت - العدد: ١٥)، ورشح أَن يكون لقوام السنة (ت: ٥٣٥هـ)، ولا يصحّ هذا الترشيح؛ لأَن قوام السنة ولد (٤٥٧هـ)، وقد نقل الكرماني (**البرهان**: ١١١) =

٢- وَصَفَ كتاب ابن الزبير الغَرْناطي بأنه أَبسط المؤلفات المذكورة، وهو في مجلدين[١].

وانفرد السيوطي بخمسة أشاوي:

١- ذكر أَنَّ أَوَّل من أَلَّف في هذا العلم - فيما يحسب - الكسائي (ت:١٨٩هـ)[٢].

= عن أَبي مسلم الأَصفهاني عن أَبي عبد الله الخطيب (أَي الإِسكافي)، وأَبو مسلم توفي (٤٥٩هـ)!.

وقال الطاهر بن عاشور: «وربما ينسب للراغب الأصبهاني» (**التحرير والتنوير**: ١/ ٧).

ومال إلى هذا القول الدكتور عمر الساريسيّ في (**المجلة العربيّة للعلوم الإنسانية** - جامعة الكويت - العدد: ٣٢) وأن الراغب أشار إِليه بعنوان «تحقيق الأَلفاظ المترادفة على المعنى الواحد» في مقدمة «المفردات»، وهو كلام لا يستقيم البتة!، ويبقى دوران نسبته إِما إلى الخطيب الإِسكافي كما ذكر ياقوت، وإِما إلى الخطيب الحصكفي، كما جاء عند ابن حجر في «**الدرر الكامنة**»، إِن لم تكن هذه النسبة مصحفة عن الإسكافي. والله أَعلم.

والخطيب الحصكفي المذكور، هو: يحيى بن سلامة بن الحسين (٤٥٩ ـ ٥٥١هـ)، انظر ترجمته في: **معجم الأدباء**: ٦/ ٢٨١٨ (ط. دار الغرب)، و**وفيات الأعيان**: ٦/ ٢٠٥، و**سير أعلام النبلاء**: ٢٠/ ٣٢٠، وليس فيها نسبة هذا الكتاب إليه. لكن ذكر السخاوي أن الحافظ ابن حجر اختصر كتاب «**درّة التنزيل وغرة التأويل**» من إملاء أبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب، وزادعليه مواضع، ويظهر أنه فُقد.

انظر: **ابن حجر العسقلاني** للدكتور شاكر محمود عبد المنعم: ١/ ١٧٥.

وقد حقَّقَ الكتاب الباحث محمد مصطفى آيدين لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أُمّ القرى، وانتهى إلى أَن الكتاب من تأليف الخطيب الإِسكافي بأَدلّة قاطعة كما قال.

انظر: **جريدة المدينة** (ملحق التراث، العدد: ٤١ - السنة الثامنة عشرة).

(١) فقد زاد على «درة التنزيل» (١٠٤) آيات ليست فيه. انظر: مقدمة الفلاَّح: ١/ ١٣٦.

(٢) ذكر له بروكلمان ثلاث نسخ (**تاريخ الأَدب العربي**: ٢/ ١٩٩)، وفي **الفهرس الشامل** =

٢- سمّى كتاب أَبي عبد الله الرازي بـ «**درة التنزيل وغُرَّة التأويل**».

٣- سمّى كتاب ابن الزبير «**مِلاك التأويل**»[١].

٤- زاد كتاب ابن جماعة (ت: ٧٣٣هـ) «**كشف المعاني عن متشابه المثاني**»[٢].

٥- وكتابه: «**قطف الأَزهار في كشف الأَسرار**»[٣].

والمصنفون في هذا النوع من أَنواع علوم القرآن، على اتجاهين: -

الاتجاه الأَول: اعتنى فيه من أَفرده بالتأليف بسرد الأَلفاظ القرآنية الواردة في صور شتى من حيث التقديم التأخير، والزيادة والنقص، والتعريف والتنكير، والجمع والإِفراد، ونحوها من الصور التي يمكن حصر المتشابه فيها.

وهذا الاتجاه لم يمثل له الزركشي إِلاّ بمنظومة علم الدين السخاوي (ت: ٦٤٣هـ)، ومثل له السيوطي بالكسائي.

الاتجاه الثاني: مصنفات قصد منها واضعوها تفسير الآيات المشكلة من حيث اللفظ مع نظائر لها، وسلكوا طريقة التوجيه والتعليل العام لهذه

= - مخطوطات التفسير وعلومه (١/ ٢٠) سبع نسخ، وطبع قريباً ضمن منشورات كلية الدعوة الإِسلامية، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي بليبيا.

(١) طبع مرَّتين، أَجودهما طبعة دار الغرب الإسلامي بتحقيق سعيد الفلاَّح.

(٢) هكذا سمّاه السيوطي، وطبع ضمن مطبوعات جامعة الدراسات الإِسلامية بكراتشي، بتحقيق الدكتور عبدالجواد خلف، بعنوان: «كشف المعاني في المتشابه من المثاني».

(٣) حقق الموجود منه الدكتور أَحمد الحمّادي لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الإمام بالرياض، كما تقدَّم في «المناسبات»، ص (١٥٤-١٥٥).

الآيات، التي - غالباً - ما رتبوها حسب ورودها في سور القرآن.

وكل المصنفات المذكورة - في «البرهان» و «الإتقان» سوى ما استثنيته - من هذا الاتجاه.

ومن خلال تتبعي لكتب «المتشابه» التي بين أيدينا، لم أر أحداً منهم وضع تعريفاً له، فيعدُّ الزركشي مِنْ أَوَّل من وضع له تعريفاً بأنه: «إيراد القصة الواحدة في صور شتى، وفواصل مختلفة، ويكثر في إيراد القصص والأنباء»، وتابعه عليه السيوطيّ.

أَما قول ابن المنادي - لـمّا ذكر بعض المؤلفات -: «... إنما كان قصدهم جميع الأَعداد المتساوية من أَقاصيص متقاربة، وفي ذلك سبيل بيِّن»[1]، لا يعدو أَن يكون صورة من مناهج التأليف في علم المتشابه.

وقد عرَّف الراغب المتشابه بقوله: «المتشابه من القرآن: ما أَشكل تفسيره لمشابهته بغيره، إما من حيث اللفظ، أَو من حيث المعنى»[2]، ونقل هذا التعريف السمين الحلبي[3] بدون عزوٍ، وكذلك فعل الفيروزابادي[4].

وحصر الزركشي أَقسام المتشابه في خمسة عشر فصلاً، جعل الفصل الأَول منها ثمانية أَقسام، وهي ما كان باعتبار الإفراد، والزيادة والنقصان، والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والجمع والإفراد، وإبدال حرف

(١) متشابه القرآن العظيم: ٦٢.

(٢) المفردات (شبه): ٤٤٣.

(٣) عمدة الحفاظ: ٢/ ٢٨٤ (ط. محمد أَلْتُونجي).

(٤) بصائر ذوي التمييز: ٣/ ٢٩٣.

بحرف غيره، وإِبدال كلمة بأُخرى، والإِدغام وتركه.

أَما الفصول الخمسة عشر، فرتبها بحسب ما جاء في القرآن على حرف أَو حرفين أَو ثلاثة وهكذا...

وهذه المحاولة تعتبر اجتهادية لا تجمع كل صور المتشابه، وهي نتيجة جهد المؤلِّف واطلاعه على الكتب السابقة، وابتكاره في تقسيم معلوماتها.

فهذا ابن المنادي يقول: «فأَجمع حين أَشرفت على ذلك (أَي تصنيف كتابه) فيه الرأي، أَن أَخلط بعض كتبهم ببعض، وأَستلَّ منها لبابها فأُقسمه تسعة أَقسام، مزدوجة، وغير مزدوجة، ذاك أَبواب لم نحذف منها شيئاً سوى نقلها من أَماكنها، وهيئتها في ترتيبها، وبيان ما وجب تبيينه احتياطاً منا لمتناوليه، ورائمي حفظه والنظر فيه»[١].

ورتّب أَبو إِسماعيل: موسى بن الحسين المعدَّل (ت: نحو ٥٠٠هـ) كتابه في المتشابه في أَبواب من الواحد إِلى باب ما جاء على ثلاثة وعشرين حرفاً[٢].

وقد نقل الزركشي في هذا الباب عن كتاب «البرهان في متشابه القرآن» للكرماني دون تسميته[٣]، وأَشار مرّة له بقوله: «قال بعض المشايخ»[٤].

(١) متشابه القرآن العظيم: ٦٢-٦٣.

(٢) انظر: الاعتماد (خ): ٢/ أ - ٢٨/ ب (مصوَّرة المتحف العراقي).

(٣) انظر: البرهان للزركشي: ١/ ٢٠٩، ٢١٢-٢١٥، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٠، وما يقابلها - على الترتيب - عند الكرماني: ١١٤، ١١٦-١١٨، ٢٠١-٢٠٣، ١٣٠-١٣١، ١٢٧، ١١٩-١٢٠.

(٤) البرهان: ١/ ٢٢٥، وانظر: «البرهان» للكرماني: ١٩١ (ط. دار الوفاء بالمنصورة).

ووقع له في هذا النوع أوهام في العدد والآيات، كما لم ينبِّه على اختلاف القراءات في بعض الأَمثلة التي ساقها، مما يخرجها عن محل الاستشهاد الذي أورده.

وسيأتي بسط كلام على هذا، عند الحديث عن المآخذ على الزركشي إن شاء الله.

أمَّا السيوطي - رحمه الله -، فقد أوجز في هذا النوع، إذ لم يقصد به إحصاءً ولا استقصاءً، ولا تقعيداً لأَقسامه، فتابع من سبقه في الإشارة إلى أَنواع المتشابه، فذكر ستة منها، ثم أَورد أَمثلةً متنوعة عليها، ختمها بقوله: «فهذه أَمثلة يستضاء بها».

واكتفى بها؛ لأَنه قدَّم نظيرها في نوعي: «المقدم والمؤخر»، و«فواصل الآي».

وقد غاير الزركشيَّ في عرض أَمثلة هذا النوع، وفوائدها - إلى حدّ -؛ إذ نقل عن أَبي عبد الله الرازي في «درة التنزيل»، وعن ابن جماعة في «كشف المثاني»، وهما كتابان لم يذكر الزركشي الثاني منهما في تصديره، كما لم أَره نقل عنهما كذلك.

وفي نهاية هذا النوع لي ملاحظة على السيوطي:

ذكر - رحمه الله - في أول النوع أَن الكسائي - فيما يحسِب - أَوَّلُ من أَلَّف في المتشابه اللفظي[1]، لكن نجد ابن النديم يذكر أَن لمقاتل بن سليمان البلخي (ت: ١٥٠هـ)، ولحمزة بن حبيب الزيات (ت: ١٥٤ أو ١٥٦هـ)،

(١) وتبعه طاش كبري زاده، وكاتب جلبي، وصديق حسن خان في هذه الأَوَّليَّة، انظر: مفتاح السعادة: ٢/ ٤٨٢، وكشف الظنون: ١٥٨٤، ، وأبجد العلوم: ٢/ ١٢١، ٤٩٢.

ولنافع بن عبدالرحمن المدني (ت: ١٦٩هـ) كتباً في متشابه القرآن[١]، فإن صحَّت أنها في المتشابه اللفظي، فهم أسبق من الكسائي.

ووجدت ابن المنادي يستدل - بتحفظٍ - أن كتاب موسى الفراء (؟) أوّلُ شيء وضع في هذا الضرب[٢] (أي المتشابه). وهو تلميذ عبد الله بن عيسى بن أبي ليلى (ت:١٣٠هـ)، فلو قدَّرنا أنه توفي بعد شيخه بخمسين عاماً، تكون وفاته عام (١٨٠هـ)، أي أسبق وفاةً من الكسائي[٣].

وعلى كلٍّ فإني أردت التنبيه على أنَّ إطلاق أوليات التأليف في الفنون يحتاج إلى تتبع واستقراء تام، وإلاّ فالسيوطي لم يجزم بأن الكسائي هو رائد التأليف في هذا النوع[٤]، وإنما حَسِب ذلك، وهو أمر ينتقض بما ذكرته عن ابن النديم، وابن المنادي، والله أعلم.

---

(١) **الفهرست**: ٣٩.

(٢) **متشابه القرآن العظيم**: ٦٢.

(٣) وقد نصَّ الحافظ ابن حجر أن موسى بن قيس الفراء، أبو محمد الكوفي من الطبقة السادسة. انظر: **تقريب التهذيب**: ٥٥٣، أي أنه من طبقة ابن جريج: عبدالملك بن عبدالعزيز (ت:١٥٠هـ). وراجع ترجمة موسى الفراء في **تهذيب الكمال** للمزي: ٢٩/ ١٣٤.

(٤) طُبع كتاب «متشابه القرآن» للكسائي ضمن منشورات كلية الدعوة الإسلامية بليبيا عام (١٤١٤هـ).

علم المبهمات[١]

اتفق الزركشي والسيوطيّ على تسمية هذا النوع بـ «المبهمات»، وسكتا عن تعريفه.

ومراد به: الأَلفاظ المذكورة - في القرآن الكريم - على وجْهِ الإِشارة، من غير تصريح بأَسماء أعيانها؛ لذلك كانت «الأَسماء المبهمة عند النحويّين أَسماء الإِشارات»[٢].

وصدَّراه بمن صنّف فيه استقلالاً، فسمَّى الزَّركشي كتاب أَبي القاسم السهيلي (ت: ٥٨١هـ) - «**التعريف والإِعلام**» -، وكتاب تلميذه أَبي عبدالله بن عَسْكر (ت: ٦٣٦هـ) «**التكميل والإِتمام**»[٣].

وقد استدرك ابن عسكر في تكميله على السهيليّ (٤٧٩) آية[٤].

أَمَّا السيوطي فزاد أَن القاضي بدر الدين بن جماعة (ت: ٧٣٣هـ) أَلَّف فيه. ولابن جماعة مؤَلَّفان:

(أ) «**التبيان في مبهمات القرآن**» ذكره السيوطي ضمن مصادره في

---

(١) البرهان: ١/ ٢٤٢-٢٥٢، وانظر: الإتقان: ٤/ ٧٩-١٠٠.

(٢) الكليات للكفوي: ٣٣.

(٣) حققه الأُستاذ حسين عبدالهادي في جامعة الإمام بالرياض لنيل درجة الدكتوراه عام (١٤٠٤هـ)، ونشرته مكتبة نزار مصطفى الباز بتحقيق أسعد محمد الطيِّب، عام (١٤١٨هـ)، بعنوان: «التكملة والإتمام».

(٤) انظر: مقدمة «صلة الجمع وعائد التذييل»: ١/ ٤٧.

مقدمة «الإتقان»[١].

وذكر السيوطيّ أنّه جمع فيه بين كتابي السهيليّ وابن عسكر[٢]، وهو مفقود.

(ب) «**غرر البيان فيمن لم يُسمَّ في القرآن**»[٣]، وهو مختصر لكتاب «**التبيان**».

وذكر السيوطي - أيضاً - أن له تأليفاً لطيفاً جمع فوائد الكتب المذكورة مع زوائد، وهو يشير إلى كتاب «**مفحمات الأقران في مبهمات القرآن**».

وألمح الزركشي - وتابعه السيوطي - إلى أهمية هذا النوع.

ثم حصر أسباب الإبهام في القرآن الكريم، فأوصلها إلى سبعة، وتابعه عليها السيوطي مع إيجاز في أمثلته، وكرر هذه الأسباب بعينها في مقدمة كتابه «مفحمات الأقران»[٤]، وسردها في «معترك الأقران»[٥].

ثم عقد الزركشي في نهاية هذا النوع أربعة تنبيهات استخلصها من كتاب السهيلي دون إشارة إليه[٦]، كما أنه أخذ جملة من الأمثلة منه في أسباب

---

(١) انظر: ١/ ٢٠.

(٢) **مفحمات الأقران**: ٣٣، وانظر: **كشف الظنون**: ٤٢٢.

(٣) منه نسخة بخط المؤلف في مكتبة دير الأُسكوريال في (٦٧) ورقة، وحُقق أكثر من مرَّة، وقد طبع بتحقيق د. عبدالجواد خلف رئيس جامعة الدراسات الإسلامية بباكستان، وصدر عن دار قتيبة ط(١) عام ١٤١٠هـ.

(٤) انظر منه: ٣٦-٣٧ (ط. الطبّاع).

(٥) انظر منه: ١/ ٤٨٤-٤٨٥ (ط. البجاوي).

(٦) انظر: **التعريف والإعلام**: ١٦٩، ٧٨، ١١٣-١١٤، ١٠٩، ووازن بالبرهان.

الإِبهام السابقة[١].

أَمّا السيوطي فزاد على ما أَورده الزركشيّ أَمرين:

١- طريقة معرفة المبهمات، فذكر «أَن علم المبهمات مرجعه النقل المحض، لا مجال للرأي فيه».

٢- ذكر فصلاً في الآيات المبهمات - جعله على قسمين -، ولخصه من كتابه «مفحمات الأَقران». وسيأتي مزيد كلام على هذه الزيادة في مبحث زيادات السيوطي إن شاء الله تعالى.

وترك في هذا «الفصل» مبهمات الأَقوام، والحيوانات، والأَمكنة، والأَزمنة؛ لأَنه استوفاها في كتابه المذكور.

ومما يلحظ على هذا النوع:

١- الاعتماد على بعض الإِسرائيليات في إِيضاح المبهمات.

٢- التوسع بنقل تفاصيل جزئيات لا طائل تحتها، ولا فائدة من معرفتها لفهم هداية القرآن ومقاصده - نحو: اسم النملة في قوله تعالى ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ...﴾[٢] بأنها: حرميا، أَو طاخية[٣]-، وقد وعد

(١) نفس المصدر: ١٧، ٧٤، ووازن مع البرهان: ١/ ٢٤٤، ٢٤٥.

(٢) سورة النمل آية: ١٨.

(٣) انظر: مفحمات الأَقران: ١٥١، وذكر سبعة أَقوال في البعض - من قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ...﴾ البقرة آية: ٧٣ - الذي ضرب به القتيل (مفحمات الأَقران: ٤٣-٤٤).

السيوطي أَن يبيِّن في «مفحماته» ما صحَّ سنده وما ضعف[1]، لكنه لم يلتزم بهذا الشرط في كتابه، فأَورد الضعيف ولم يُنبِّه.

ولقد كان عرض الزركشي مختصراً في هذا النوع بحيث إِن الملاحظة الثانية، لا تنطبق عليه رحمه الله تعالى.

(١) وهذا الشرط ذكره في «الإِتقان» ٤/ ٨١، ولم يورده في مقدمة مفحمات الأقران: ٣٣.

في أسرار الفواتح في السور وضابطها[١]

عبَّر الزركشي - رحمه الله - في عنوان هذا النوع بـ «أسرار»، أمّا السيوطي فجعله «في فواتح السور».

والسرّ: ما يكتم، وهو خلاف الإعلان[٢]، وألفاظ فواتح السور معلنة غير مكتومة، هذا من حيث الوضع اللغوي. لكن الذي يقصده الزركشي هو المعنى العرفي للسرّ: أي مقاصد فواتح السور ومراميها.

وانفرد السيوطي في هذا النوع بتسمية مَن أفرده بالتأليف، فذكر كتاب «**الخواطر السوانح في أسرار الفواتح**»[٣] لابن أبي الإصبع (ت:٦٥٤هـ)، وهو غير كتابه «بديع القرآن».

وقد حصر الزركشي أنواع فواتح السور في عشرة أنواع سردها، وفصَّل في بعضها.

وحاول ذكر الحكمة من حروف الهجاء الواقعة أوائل السور -التسعة والعشرين- المفتتحة بها.

---

(١) **البرهان**: ١/ ٢٥٣-٢٦٩، وانظر: **الإتقان**: ٣/ ٣١٦-٣١٩، والعنوان المثبت من طبعة «البرهان» للمرعشلي وزميليه، وجاء في طبعة أبي الفضل: (في أسرار الفواتح والسور)، والأوّل أدق وأوضح؛ لأن كلام الزركشي في هذا النوع على أسرار فواتح السور ومقاصدها، لا السور جملة.

(٢) انظر: **القاموس** (سرر): ٥٢٠، **والمصباح المنير**: ١٠٤.

(٣) حقَّقه الدكتور حفني شرف، عام (١٣٨٠هـ)، وصدر عن مطبعة الرسالة بالقاهرة.

ثم ذكر أَربعة تنبيهات - أَثناء النوع الثاني من فواتح السور، وهو: حروف الهجاء - في أَحكام تختص بهذه الفواتح، صرَّح في نهايتها أَنه استقاها من «الكشاف» للزمخشري.

ثم أَورد اختلاف أَهل العلم الواقع في معنى حروف فواتح السور، وحصره في قولين:

١ - التوقف عن الكلام فيها؛ لأَنها علم مستور استأثر الله به، ونقل عن الرازي أَن المتكلمين أَنكروا التوقف؛ لأَن فيه مجالاً للفهم.

٢ - أَن معانيها معلومة، فذكر أَنَّ هذي المعاني تزيد على عشرين وجهاً، أَورد منها ثلاثة عشر قولاً. ويلحظ على ما أورد من هذه التفسيرات أَمران:

(١) نقل تسعة أَقوال منها عن ابن فارس من غير تصريح[1].

(٢) أورد فيها اختيارات لبعض أَهل العلم كأَبي حاتم بن حِبّان (ت: ٣٥٤هـ)، وابن فارس، ولم يرجّح بينها، واكتفى بقوله: «فمنها البعيد، ومنها القريب».

أَمَّا السيوطي - رحمه الله - فقد لخص هذا النوع من «البرهان»، و«الخواطر السوانح» لابن أَبي الإِصبع، مع زيادات.

فاختصر أَنواع الكلام الذي افتتحت به السور من كلام الزركشي.

ونقل عن أَهل البيان حسن الابتداء - وهو التأَنق في أَول الكلام -،

---

(١) انظر: الصاحبي: ١٦١-١٦٥، ووازن بالبرهان: ١/ ٢٦٢-٢٦٥.

وبراعة الاستهلال - وهو أَن يشتمل أَول الكلام ما يناسب حال المتكلِّم فيه -، وهما نوعان موفوران في فواتح السور.

ومثل للثاني - براعة الاستهلال - بالفاتحة التي ضمت مقاصد القرآن بعلوم أَربعة، وهي: الأُصول، ومداره على معرفة الله وصفاته، والعبادات، والسلوك، والقصص. وبسورة العلق التي هي جديرة بأَن تسمّى عنوان القرآن؛ لأَن العنوان يجمع مقصود الكتاب بعبارات وجيزة.

أَمَّا الكلام على حروف التهجي في فواتح السور، فقد استوعب الكلام فيها في نوع «المحكم والمتشابه»، وأَلَمَّ بمناسباتها في نوع «المناسبات».

وفي نهاية هذا النوع لي ملاحظة على الزركشي:

لما ذكر التنبيه الأَول من الأَحكام التي تختص بفواتح السور - وهو: أَن البصريين لم يعدُّوا شيئاً من فواتح السور المبتدأَة بحروف مقطعة آية[١]، أَمَّا الكوفيون فعدُّوها إِلاّ السور المبدوءة بـ ﴿الٓر﴾[٢]، و﴿طسٓ﴾ فاتحة النمل، والسور الثلاثة المبدوءة بحروف مفردة، وهي: ﴿صٓ﴾، و﴿قٓ﴾، و﴿نٓ﴾[٣] - أَورد نصّاً من تفسير «البسيط» للواحدي مفاده: أَنَّ حروف الفواتح لا يُعَدُّ شيء منها آية إِلاّ ﴿طه﴾.

وهو إِيراد لا يتوافق مع ما قدَّمه في التنبيه؛ لأَن علماء عدّ الآي في

(١) وكذلك أهل الحرمين - مكة والمدينة -، وأَهل الشام في عدَّيهم: الدمشقي والحمصي.

(٢) وهي سور: يونس، وهود، ويوسف، والرعد ﴿الٓمٓر﴾، وإبراهيم، والحجر.

(٣) أَصل كلامه من «الكشّاف»: ١/ ١٨.

عدّهم لفواتح السور التي مطالعها حروف التهجّي على قسمين:

قسم: لا يعدّها مطلقاً في السور التسعة والعشرين الورادة فيها.

وقسم: يعدُّها - وهم الكوفيون - سوى ما ذُكر من استثنائهم المنحصر في الأُمور الثلاثة السالفة في التنبيه.

فسكوته عن استثناء مطلع سورة ﴿طه﴾ وحده غير سليم[1].

---

(١) انظر: مذاهب العلماء في عدّ فواتح السور في: البيان في عدّ آي القرآن للداني: ٥٨-٦٠، والقول الوجيز للمخللاتي: ١٠٨-١٠٩.

في خواتم السور[١]

اتفق الزركشي والسيوطي على عنوان هذا النوع، وعلى ترك ذكر مَنْ أَفرده بالتصنيف.

وذكر الزركشي أَن خواتم السور مثل فواتحها في الحسن، ثم ذكر نماذج من أَوضح الخواتم، كخاتمة سورة إِبراهيم، والوصايا التي ختمت بها سورة آل عمران، ثم أَتى على النصف الأَوّل من القرآن، بذكر خواتمه وما فيها؛ ليكون مثالاً لمن نظر في بقيّته.

ثم عقد فصلين:

الأَول: في مناسبة أَوّل السورة لخاتمتها.

الثاني: في مناسبة أَوّل السورة لخاتمة التي قبلها.

وهذا النوع وجيز عند الزركشي، ومادته فيها إِبداع وروح استقلالية؛ إذ لم ينقل عمن تقدمه من أَهل العلم، سوى نصَّين عن الزمخشري، والكَوَاشي في تفسيريهما.

أَمَّا السيوطي - رحمه الله - فقد لخص هذا النوع تلخيصاً منقولاً يكاد يكون كما هو من «البرهان»، لكنه أَخر بعض الفقرات، وزاد بعض الزيادات الطفيفة، وأَورد حديث ابن عباس - في البخاري - الذي بَزّ فيه أَشياخ بدر في معنى سورة النَّصْر، بأَنها نعي أَجل رسول الله ﷺ.

---

(١) البرهان: ١/ ٢٧٠-٢٧٢، وانظر: الإِتقان: ٣/ ٣٢٠-٣٢١.

وهذا النوع قلّ اعتناء المفسرين به، وللرازي، والبقاعي في تفسيريهما لمحات عنه، مبثوثة هنا وهناك، ولعلّه ليس فيه تصنيف مفرد.

والاعتناء به من لطائف التفسير ودقائق معانيه، ما لم يكن فيه تكلف وخروج عن الوضع اللغوي للمفردات، أَو المعنى العام للآيات، وسياقها وسباقها، وأَسباب النزول.

وقد ذكر طرفاً منه من متأَخّري المفسرين - أَصحاب المدارس -: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور في «التحرير والتنوير»، والأُستاذ سيد قطب «في ظلال القرآن».

معرفة المكي والمدني[١]

اتفق الزركشي والسيوطي على اسم هذا النوع، وبالعنوان نفسه.

وانفرد السيوطي بذكر من أَفرده بالتصنيف، فذكر مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، ولم أَجد أَحداً - فيما وقفت عليه - نصَّ أَن لمكي كتاباً مفرداً في «المكي والمدني»، حتى إِن الدكتور أحمد حسن فرحات في كتابته عن مؤلَّفاته لم يذكر عنه شيئاً[٢].

وأَغلب ظني أَن ما قصده السيوطي هو كتاب مكي: «**الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه**»، وهو ليس كتاباً مفرداً في تعيين المكي والمدني، وإِنما فيه إِشارات إلى ذلك، وأَوضح دليل على زعمي هذا ما ذكره السيوطي نفسه، إِذ نقل في هذا النوع نصَّين عن مكي في ضوابط معرفة المكي والمدني، نقل الأول بواسطة الزركشي - دون بيان للمصدر -[٣]، مع العلم أن الزركشي - رحمه الله - قد نقل ستة ضوابط في تمييز المكي من المدني من «الإيضاح» لمكي دون نسبة[٤].

ويظهر أن النقل الثاني الذي ساقه السيوطي - رحمه الله - هو من «الإيضاح»[٥].

---

(١) البرهان: ١/ ٢٧٣-٢٩٢، والإتقان: ١/ ٢٢-٥٠.

(٢) انظر: مكي بن أَبي طالب وتفسير القرآن: ١١٧-١٣٤.

(٣) انظر: البرهان: ١/ ٢٧٨، ووازن مع الإتقان: ١/ ٤٨.

(٤) انظر: الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه: ١١٤ ـ ١١٥، ووزان مع البرهان: ١/ ٢٧٥.

(٥) انظر منه: ١١٤، ووازن مع الإتقان: ١/ ٤٨.

وذكر السيوطي - أيضاً - كتاباً ثانياً لمن أفرد المكي والمدني بالتصنيف نسبه إلى العزّ الدِّيريني، وهو: عبدالعزيز بن أحمد الدَّميري المعروف بالدِّيريني[١] (ت:٦٩٤هـ) ، ولم أجد من نصَّ أنَّ له مؤلَّفاً مفرداً في المكي والمدني، وغاية ما ذكروه له في علوم القرآن والتفسير، هو أربعة كتب: «التيسير في التفسير»، «المصباح المنير في علم التفسير»، «الأنوار الواضحة في تفسير الفاتحة»، «مشكل القرآن»، أو «تفسير غريب مشكل القرآن».

وأبرز كتبه هو «التيسير»[٢] ألّفه عام (٦٧٣هـ) في أربعين يوماً، وهو أرجوزة في تفسير كامل القرآن، تزيد على ثلاثة آلاف ومئتي بيت، ذكر فيها بعض الفوائد التفسيرية واللغوية، وقد نقل السيوطي عنه بيتاً واحداً، وهو:

وما نزلت كلاّ بيثرب فاعلَمَنْ ... ولم تَأْتِ في القرآنِ في نصفِه الأَعلى[٣]

---

(١) نسبة إلى قرية «دِيرين» من أعمال الغربية بمصر. انظر ترجمته في: **طبقات الشافعية** للسبكي: ٨/ ١٩٩، وابن شهبة: ٢/ ٢٣٣، **وطبقات المفسرين** للداودي:١/ ٣٠٤، **وشذرات الذهب**: ٥/ ٤٥٠، **وهدية العارفين**: ١/ ٥٨١، **ومعجم المؤلفين**: ٢/ ١٥٧، **ومعجم المفسرين** لنويهض: ٢٨٥، وانظر: **الفهرس الشامل** - التفسير: ٣٤٤.

(٢) طبع بمطبعة أبي زيد بمصر عام ١٣١٠ هـ/ ١٨٩٣م.

(٣) **الإتقان**:١/ ٤٨، ونقله عن السيوطي هكذا: كلٌّ من الشيخ طاهر الجزائري في **التبيان**: ٣٦، والشيخ الزرقاني في **مناهل العرفان**: ١/ ١٩٠، والدكتور بازمول في **تهذيب وترتيب الإتقان**: ١٠٦. وذكره الزركشي في البرهان: (١/ ٥٢٠). ووجدتُّ أبيات ﴿كَلَّا﴾ في «التيسير» في سورة مريم، ومنها:

كلاّ لها وجهانِ معنى الزجْرِ ... والردع، فالوقف عليها يجري
والابتدا بها بمعنى حَقَّا ... أثبت بها ما بعدها تُلقَّى
وهي ثلاث وثلاثون استمع ... والكلُّ في النصف الأَخير فاتَّبع =

وقد ذكر الزركشي فائدة - وهي معرفة الناسخ والمنسوخ - من فوائد النسخ، وتبعه فيها السيوطي، لكنه فرَّق في معرفة المتأَخر بين كونه ناسخاً، أَو مخصصاً.

وأَوردا المصطلحات الثلاثة في المكي والمدني، واختارا وشهَّرا أَن المكي ما نزل قبل الهجرة، والمدني ما نزل بعدها، سواء نزل بمكة أم بالمدينة.

ويفهم من كلام الماوردي - الذي ذكره الزركشي -، أَنّ المكي ما نزل بمكة، والمدني ما نزل بالمدينة[1]، وهو مذهب مرجوح، لا ينضبط فيه التقسيم.

ثم ذكر الزركشي ثمانية ضوابط قياسية لمعرفة المكي والمدني، وناقش بعضها ولم يسلِّم فيه.

وزاد السيوطي ضابطاً تاسعاً - نقله عن «الكامل» للهذلي -، وهو: كل سورة فيها سجدة فهي مكيّة. وهذا ضابط غير دقيق، يَرِدُ عليه سورتا الرعد والحج، وهما مدنيتان على قولٍ.

وهذه الضوابط القياسية أَغلبية في الحكم على السور، والفروق المذكورة فيها ليست جازمة، ولكنها تمثل الخواص العامّة للسور المكية والمدنية.

= وكلُّها في السور المكيَّة ... وقسمة القيسي هي المرضيّة

انظر: التيسير في التفسير (خ): ١١١، والمطبوع ص (٦٩)، وجاء في المخطوط: «أثبت لها» وهو خطأ يغير المعنى، و «واستمع»، وبه ينكسر البيت، و«قسمة القري»، وهو تصحيف، وورد في المطبوع: «وقسمة الفرّا»، وهو تحريف، والصواب المثبت. وهذا التقسيم الذي أورده الديريني هو اختيار مكي بن أبي طالب القيسي في كتابه «شرح كلا وبلى ونعم، والوقف على كل واحدة منهنّ في كتاب الله عز وجل»، انظر منه: ٢١، ٢٣، ٢٧.

(١) انظر: النكت والعيون: ١/ ٣٥٩،٦١ (ط. وزارة الأَوقاف الكويتية).

وذكر الزركشي فصلاً - تبعه فيه السيوطي - نقل فيه عن الباقلاني مسألة تنصيص النبي ﷺ على المكي والمدني، وخلاصة ما ذكره: أن هذه المسأَلة فيها شيء من النقل، والتنصيص منه ﷺ تصريحاً لم يكن، ولا قال: هذا مكي وهذا مدني، لكنّ الصحابة كان هذا متوفراً عندهم معلوماً لديهم، فلم ينقلوه ويعتنوا به؛ لأَنه ليس واجباً عليهم، ولذلك وقع في هذا الباب ضرب من الاجتهاد، واختلاف الأَقوال[1].

ثم نقل ما حكاه ابن حبيب النيسابوري - في كتاب «التنبيه على فضل علوم القرآن» - أَن من أَشرف علوم القرآن علم نزوله وجهاته، فسمّى خمسة وعشرين منها، قال عنها ابن حبيب: «مَنْ لم يعرفها ويميّز بينها، لم يحلَّ له أَن يتكلم في كتاب الله تعالى».

وقد عدّ ابن حبيب - في كتابه -، وسمَّى من جهات نزول القرآن، ومثَّل لواحدة وعشرين جهة، وترك أَربعة، وهي:

١ - ما نزل بمكة في أَهل المدينة.
٢ - ما نزل بالمدينة في أَهل مكة.
٣ - ما نزل نهاراً.
٤ - ما نزل مفرداً[2].

---

(١) انظر: «**الانتصار لصحة نقل القرآن**» للباقلاني (خ): ١٤١-١٤٢ (مصوَّرة مكتبة بايزيد بإستنبول).

(٢) انظر: «**التنبيه على فضل علوم القرآن**»: ٣٠٧-٣١٤ (ضمن مجلة المورد العراقية - المجلد: ١٧، العدد: ٤).

أَمّا الزركشي فقد أَسقط سبع جهات، الأَربعة المذكورة، والثلاثة الآتية:

١ - ما نزل مجملاً.

٢ - ما نزل مفسَّراً.

٣ - ما نزل مرموزاً.

وأَحسب أَن هذا النصَّ المنقول عن ابن حبيب أَطول نقل يورده الزركشي في «البرهان».

وعدد السور المكية عند ابن حبيب، خمس وثمانون سورة، والمدنية تسع وعشرون، وذكر سورتي الفاتحة، والمطففين من المختلف فيه.

أَمَّا السيوطي فاكتفى بإيراد أَسماء الخمسة والعشرين وجهاً، وذكر بعض أَمثلة لبعض هذه الجهات، وزاد ثلاثة أَمثلة جديدة، ووجهاً جديداً وهو: ما حُمل من المدنية إِلى الروم، وعليه تصبح هذه الجهات ستاً وعشرين.

أَمّا عدد السور بين المكي والمدني، فأَورد نفس العدد السابق مما وقع له من سبعة كتب، وهي: «طبقات ابن سعد»، و«الناسخ والمنسوخ» للنحاس، و«دلائل النبوّة» للبيهقي، و«فضائل القرآن» لأَبي عبيد القاسم بن سلاّم، وابن الضُّرَيْس، و «الناسخ والمنسوخ» للحصار: علي بن محمد بن محمد (ت: ٦١١هـ)[١]، ونَقْلٌ عن ابن الأَنباري: أَبي بكر محمد بن القاسم (ت: ٣٢٨هـ)، لم أَهتد من أَين استقاه. وذكره القرطبي في تفسيره[٢]، دون أن

(١) ونظمها في (٢٢) بيتاً، أَوردها السيوطي.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٦١-٦٢.

يبين مصدره، والغالب أنه من كتاب: «الرد على من خالف مصحف عثمان».

ثم ذكر السيوطي «فصلاً» أورد فيه (٣٢) سورة من المختلف فيه بين المكي والمدني، حرر القول فيها، وسيأتي كلام عليه في «تحريرات السيوطي» إن شاء الله.

وزاد - أيضاً - «فصلاً» أورد فيه (٥١) سورة ذكر ما استثني منها فيه، وسيأتي - إن شاء الله - الحديث عنه في «زيادات السيوطي».

ويلحظ على هذا النوع أشياء:

١- من خلال عرض الزركشي لجهات نزول القرآن التي أوردها ابن حبيب النيسابوري، يتبيَّن أنه يرى المصطلح المشهور في المكي والمدني.

٢- التقسيمات المذكورة التي أوصلها ابن حبيب لنزول القرآن وجهاته إلى خمسةٍ وعشرين وجهاً، ليست منحصرة بهذا العدد، إذ يمكن الزيادة عليها أو النقص منها حسب طريقة التقسيم.

والدليل على أن هذا تقريبٌ ما زاده السيوطي من وجهٍ جديد، وهو: ما حُمل من المدينة إلى الروم؛ وبدلالة تقسيم ابن العربي جملة القرآن إلى عشرة أقسام[1].

وتقسيم ابن النقيب المقدسي (ت: ٦٩٨هـ) - شيخ أبي حيَّان الأندلسي - المنزَّل من القرآن إلى أربعة أقسام - في مقدمة تفسيره -، وهي: مكي، ومدني،

---

(١) انظر: الناسخ والمنسوخ لابن العربي: ٢/ ١٦.

وما بعضه مكي وبعضه مدني، وما ليس بمكي ولا مدني[1].

٣- هذا النوع أَوّلُ نوع في «الإتقان»، وأكثره بحثاً وتدقيقاً وتحريراً.

٤- قسم السيوطي هذا النوع - فيما أصله عند الزركشي - إلى أربعة أنواع:

أ - معرفة المكي والمدني.

ب- معرفة الحضري والسفري.

ج - معرفة الليلي والنهاري.

د - ما نزل مشيَّعاً، وما نزل مفرداً.

٥- ذكر بعض العلماء المعاصرين من فوائد معرفة المكي والمدني - فوق معرفة المتأخر - ما يلي:

الاستعانة به على تفسير القرآن وتذوق أساليبه، ومعرفة تاريخ التشريع وتدرجه الحكيم، ومنطلق لاستيفاء البحث في مراحل الدعوة الإسلامية، والتعرف على ضوابطها الحكيمة المتدرجة مع الأحداث والظروف، والأشخاص، والوقوف على السيرة النبوية، أو استخراجها من خلال الآيات القرآنية، والتعرف على الخدمة البالغة التي عُنِي بها القرآن الكريم خلال القرون[2].

---

(١) الإتقان: ١/ ٢٣.

(٢) انظر: مناهل العرفان: ١/ ١٨٨، ومباحث في علوم القرآن د. صبحي الصالح: ١٦٧، ومناع القطان: ٥٩-٦٠، ولمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير: د. محمد الصبّاغ: ١٠١، ودراسات في علوم القرآن د. فهد الرومي: ١٤٩-١٥٠.

معرفة أَوَّل ما نزل من القرآن وآخر ما نزل[1]

اتفق الشيخان على تسمية هذا النوع بنفس العنوان، لكنّ السيوطي فرّقه على نوعين عنده، هما «معرفة أوّل ما نزل» - النوع السابع -، و«معرفة آخر ما نزل»، وهو النوع الثامن.

كما اتفقا على ترك ذكر من أفرده بالتصنيف. وفي نظري أن هذا النوع تفريع على «المكي والمدني»؛ فلذلك أعقبه الزركشي بهذا النوع.

وقد جمع أبو بكر الباقلاني في «الانتصار» بين أول ما نزل وآخره، وبين المكي والمدني في باب واحد، فقال: «بابُ الكلام في بيان الحكم في أول ما نزل من القرآن وآخره، ومكيّه ومدنيّه، وهل نصَّ الرسول عليه السلام على ذلك أم لا ؟»[2].

ذكر الزركشي في أول ما نزل من آي القرآن - مطلقاً - ثلاثة أقوال، وهي:

أوائل سورة العلق، وسورة المدثر، وسورة الفاتحة، وجمع بين الأول والثاني.

وذكرها - كذلك - السيوطي مصححاً أوليّة مطلع سورة العلق، وزاد قولاً رابعاً - حكاه ابن النقيب المقدسي في مقدمة تفسيره -، وهو: ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾، وردَّه بقوله: «وعندي أن هذا لا يُعدّ قولاً برأسه، فإنه من ضرورة نزول السورة نزول البسملة معها، فهي أول آية نزلت على الإطلاق».

---

(١) البرهان: ١/ ٢٩٣-٣٠٠، والإتقان: ١/ ٦٨-٧٦ و ٧٧-٨١.

(٢) «الانتصار لصحة نقل القرآن» (خ): ١٣٤.

ثم ذكر الزركشي أَول ما نزل للرسالة، والنبوَّة، وللإذن بالقتال، وهي أَوائل مقيَّدة.

وذكر أول ما نزل من السور، وقدَّم قول الباقلاني في الجمع بين هذه الأَقوال.

وعقد السيوطيّ فرعين - أَصلهما في «البرهان» في ثنايا هذا النوع -، الأَول منهما: في أَوائل السور نزولاً بمكة والمدينة، نقل فيه عن الواحدي - في «أسباب النزول» -، وتفسير النسفي، و «جزء» أَبي بكر: محمد بن الحارث بن أَبيض (ت:٣٤٣هـ)[1]، إِذ عدَّ فيه ستاً وثمانين سورة مما نزل بمكة، وست عشرة مما نزل بالمدينة، - وتبعه على هذا الترتيب الجعبري في منظومته اللامية «تقريب المأمول في ترتيب النزول»، فنظم ما أَورده فيها ضمن واحدٍ وعشرين بيتاً - وهو جارٍ في هذا على مصطلح اعتبار المكان في المكي والمدني، لا على المصطلح المشهور.

وقال السيوطي عن هذا الترتيب والسياق: «قلت: هذا سياق غريب، وفي هذا الترتيب نظر».

ويبدو أَن السور المسكوت عنها في «جزء» ابن أَبيض - وهي اثنتا عشرة سورة -، هي مما نزل خارج مكة والمدينة، كالطائف، والحديبية، والشام، ونحوها؛ بدلالة الأَبيات الثلاثة الأَخيرة من نظم الجعبري.

---

(١) انظر ترجمته في المقفَّى الكبير للمقريزي: ٥/ ٥١٢، وأَرَّخ الذهبي وفاته - سير أَعلام النبلاء ١٥/ ٥٠٤ - سنة (٣٤٨هـ).

والفرع الثاني: في أوائل مخصوصة، فذكر فيه سبع أوائل، هي:

أول ما نزل في القتال، وأول ما نزل في شأن القَتْل، وأول ما نزل في الخمر، وأول ما نزل في الأطعمة بمكة، وأول سورة نزلت فيها سجدة، وأول ما نزل من سورة براءة، وأول ما نزل من آل عمران.

وهي أوّليات تحتاج إلى مزيد بحث ونظر في ثبوتها، ومواءمتها للجوّ العام للتنزيل.

وأُنوّه هنا بأن الاصطلاح بالأوائل المخصوصة مصطلح مبتكر من السيوطي، لم أر من استعمله قبله فيمن كتب في علوم القرآن.

ثم أورد الزركشي ثمانية أقوال في آخر ما نزل - مطلقاً أو مقيداً -، فذكر من الآيات خمساً، ومن السور ثلاثاً، وهي: النصر، والمائدة، والتوبة، ولم يرجّح بينها، واكتفى - فيما نقله عن الباقلاني في «الانتصار» - بأن هذه الأقوال ليس منها شيء مرفوع، وهو اجتهاد من قائله، وغلبة ظن، ويحتمل أن يكون كلٌّ أخبر عن آخر ما سمعه من الرسول ﷺ، أو ظن أنه آخر ما نزل في الترتيب[1].

وتبعه السيوطي على الأقوال التي أوردها، من غير ترجيح كذلك، وزاد في آخر ما نزل من الآيات سبعاً، هي:

١- آية الدَّيْن.

٢- قوله تعالى: ﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ... ﴾[2].

---

(١) انظر: «الانتصار لصحة نقل القرآن» (خ): ١٤٠-١٤١.

(٢) الكهف آية: ١١٠.

٣- ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا ... ﴾[١].

٤- ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ ... ﴾[٢].

٥- ﴿ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ ... ﴾[٣].

٦- ﴿ قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ... ﴾[٤].

٧- ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ... ﴾[٥].

وهذه الآية الأخيرة أَورد السيوطي حولها إِشكالاً مفاده: بأَن الآية نزلت بعرفة عام حجة الوداع، وظاهرها إكمال جميع الفرائض والأَحكام قبلها، مع أَنَّه ورد في آية الربا، والدَّيْن، والكلالة أَنها نزلت بعد ذلك.

وأَجاب عنه بما قال الطبري: «الأَوْلى أَن يتأَوّل على أَنَّه أَكمل لهم دينهم بإِفرادهم بالبلد الحرام، وإِجلاء المشركين عنه، حتى حجّه المسلمون لا يخالطهم المشركون»[٦].

وأَيّده الطبري بما أَخرجه من طريق علي بن أَبي طلحة عن ابن عباس قال: «كان المشركون والمسلمون يحجون جميعاً، فلما نزلت براءة نُفي المشركون عن البيت، وحجَّ المسلمون لا يشاركهم في البيت الحرام أَحد من

(١) النساء آية: ٩٣.

(٢) آل عمران آية: ١٩٥.

(٣) التوبة آية: ٥، ١١.

(٤) الأَنعام آية: ١٤٥.

(٥) المائدة آية: ٣.

(٦) جامع البيان: ٦/ ٨٠.

المشركين، فكان ذلك من تمام النعمة: ﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾[(١)]».

وقد رجَّح الحافظ ابن حجر كون قوله تعالى ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ...﴾[(٢)] آخر آية نزلت؛ لما فيها من الإشارة إلى معنى الوفاة المستلزمة لخاتمة النزول[(٣)].

وورد عن جماعة من التابعين عن ابن عباس أن النبي ﷺ عاش بعدها تسع ليال، وروي أقل من ذلك، وهو سبع ليال[(٤)]. وسكوت الحافظ عنها مُعْلِمٌ بحسنها[(٥)].

أما الأقوال الأُخرى الواردة في آخر ما نزل، فأَجاب عنها السيوطي بنقول عن الباقلاني، والبيهقي، وإِمام الحرمين، والحصار، وابن كثير، وابن حجر.

أَو تُحمل على أَنها أَواخر مقيّدة بأَمر معيَّن، نحو:

- ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا...﴾ بأَنها آخر ما نزل في القتل.
- ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ...﴾[(٦)] آخر ما نزل بعدما كان ينزل في الرجال خاصة.
- ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ...﴾ آخر ما نزل في آخر سورة نزلت.

---

(١) جامع البيان: ٦/ ٨١.

(٢) البقرة آية: ٢٨١.

(٣) انظر: فتح الباري: ٨/ ٥٣.

(٤) انظر: فتح الباري: ٨/ ٥٣.

(٥) انظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري: ٦.

(٦) الأحزاب آية: ٣٥.

في كيفيّة إنزاله[1]

بحث السيوطي في هذا النوع ثلاث مسائل، هي:

- كيفيّة نزول القرآن من اللوح المحفوظ.
- كيفيّة إنزال الوحي القرآني.
- في الأَحرف السبعة التي نزل القرآن عليها.

فالمسأَلتان الأُولى والثانية هي مدار البحث في هذا النوع في «البرهان»، أَما الثالثة فسيأتي الحديث عنها مفصَّلاً في المبحث الثاني من هذا الفصل.

ولم يذكر الزركشي والسيوطيّ أَحداً ممن أفرد هذا النوع بالتأليف.

وقد أَفرد هذه المسألة ابن تيمية في رسالة وجيزة سمَّاها: «التبيان في نزول القرآن»[2].

ابتدأ الزركشي الحديث عن كيفية إِنزال القرآن الكريم، فذكر ثلاثة أَقوال، هي:

- نزول القرآن إِلى سماء الدنيا ليلة القدر جملة واحدة، ثم نزل - بعد ذلك - منجّماً.
- أَنه نزل إِلى سماء الدنيا في عشرين ليلة قدْر، وفي كل ليلة قدْر ما يقدِّر الله إِنزاله في كلّ السنة، ثم ينزل - بعد ذلك - منجَّماً في جميع السنة

(١) البرهان: ١/ ٣٢٠-٣٢٥، والإِتقان: ١/ ١١٦-١٣١.

(٢) طبعت أكثر من مرَّة، وهي ضمن مجموع الفتاوى: ١٢/ ٢٤٦-٢٥٨.

على النبي ﷺ، وهو قول مقاتل بن سليمان[١]، والحليمي[٢]، والماوردي[٣].

- أنه ابتدئ إنزاله في ليلة القدر، ثم نزل - بعد ذلك - منجّماً في أوقات مختلفة، وهو قول الشَّعْبي[٤].

وذكر الأقوال السابقة السيوطي - أيضاً -، واختارا وشهَّرا القول الأول.

قال الزركشي: «وإليه ذهب الأكثرون»، وأيَّده بحديثي ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «أُنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا في ليلة القدْر، ثم نزل بعد ذلك في عشرين سنة»[٥].

وقال: «فُصِل القرآن من الذكر فَوُضِع في بيت العزّة من السماء الدنيا، فجَعَلَ جبريل ينزل به على النبي ﷺ»[٦].

وعضد هذا القول - أيضاً - السيوطي بأربعة أحاديث أُخَرَ عن ابن عباس رضي الله عنهما، حكم على بعضها بالصحّة.

---

(١) انظر: تفسير مقاتل: ١/ ١٦١، ٤/ ٧٧١، وتفسير القرآن الكريم لأبي الليث السمرقندي: ١/ ٥٦٢.

(٢) المنهاج في شعب الإيمان: ٢/ ٣٧٦.

(٣) النكت والعيون: ٤/ ٤٨٩.

(٤) انظر: النكت والعيون: ٤/ ٤٨٩، والمرشد الوجيز: ٢٠.

(٥) رواه الحاكم في المستدرك: ٢/ ٢٤١، وصحَّحه ووافقه الذهبي وابن الملقن، وصحَّحه - أيضاً - الحافظ ابن حجر في الفتح: ٨/ ٦٢٠، ورواه البيهقي في دلائل النبوَّة: ٧/ ١٣١.

(٦) رواه النسائي في السنن الكبرى: كتاب فضائل القرآن (تحفة الأشراف للمزي: ٤/ ٤٠٩)، وقال الزركشي: «وإسناده صحيح»، ورواه الطبري في التفسير: ٢/ ١٤٥.

والقول السالف نقل القرطبي فيه الإِجماع، وأَنه لا خلاف فيه[١]، وهو أَمر لا يسلَّم له، وقد عرفتَ الخلاف المذكور.

ورجّحه الحافظ ابن حجر ونعته بأَنه الصحيح المعتمد، وضعَّف رأي الحليمي - القول الثاني -؛ لأَن معتمده على رواية ضعيفة ومنقطعة[٢].

ثم ذكر الزركشي اتفاق أَهل السنّة على أَن كلام الله منزَّل، فذكر في معنى الإِنزال قولين.

وذكر - أَيضاً - طريقين لتنزيل القرآن. وهذه الأَقوال الأَربعة نقلها السيوطي من أَوائل «تفسير الأَصفهاني»[٣]، ولم ينسبها الزركشي.

ثم نقل الزركشي عن السمرقندي: أَبي الليث نصر بن محمد (ت: ٣٧٣ أو ٣٧٥هـ) بواسطة لم يبيِّنها، ثلاثة أَقوال في المنزل على النبي ﷺ، وهي:

- أَنه اللفظ والمعنى، ولكنّ جبريل حفظه من اللوح المحفوظ، ونزل به.

- أَن جبريل نزل بالمعاني خاصّة، وأَن النبي ﷺ علم تلك المعاني وعبَّر

---

(١) الجامع لأَحكام القرآن: ٢/ ٢٩٧-٢٩٨.

(٢) فتح الباري: ٨/ ٦٢٠ (وحكم الحافظ على طريق عند ابن الأَنباري).

(٣) لعله أبو مسلم: محمد بن بحر الأَصفهاني (ت: ٣٢٢هـ) له «جامع التأويل لمحكم التنزيل»، وقد استبطن الرازي في تفسيره كثيراً من أَقواله، فانتدب الأُستاذ سعيد الأَنصاري الهندي نفسه، فجمعها في رسالة بعنوان: «ملتقط جامع التأويل لمحكم التنزيل». انظر: معجم المفسِّرين: ٤٩٨. والأقرب أن يكون شمس الدين الأصفهاني (ت: ٧٤٩هـ) صاحب تفسير «أنوار الحقائق الربانية» الذي ذكره السيوطي ضمن مصادره في مقدمة «الإتقان».

عنها بلغة العرب.

- نزول جبريل بالمعاني، وتعبيره عنها بلغة العرب للنبي ﷺ.

ونقلها السيوطي غير منسوبة.

ثم ذكر الزركشي - رحمه الله - نقولاً عن أبي شامة المقدسي في سرِّ إنزال القرآن جملة إلى السماء الدنيا، وفي أي زمان نزل إليها، وحكمة نزوله منجَّماً[1].

وأورد نقلاً عن ابن فُورك الأصبهاني (ت: ٤٠٦هـ) في وجه نزول القرآن منجّماً.

وهذه الأُمور الثلاثة سلكها السيوطي في تنبيهات ثلاثة في «الإتقان»، وأقام فكرتها على ما ذكره الزركشي مع زيادة نقول عن الحكيم الترمذي، والسخاوي علم الدين[2]، وابن حجر، والبيهقي.

ورجَّح في زمن نزوله إلى السماء الدنيا أنه بعد البعثة؛ لظاهر الأحاديث السابقة عن ابن عباس رضي الله عنهما.

ثم ذكر السيوطي «تذنيباً» في الردّ على بعض فضلاء عصره[3]، الذي يرى أن الكتب السماوية الأُخرى نزلت مفرقة كالقرآن، وساق جملة أدلة

(١) انظر: المرشد الوجيز: ٢٤-٢٩.

(٢) وأصل كلام الحكيم الترمذي من «تفسيره»، والسخاوي من «جمال القراء»، كما بيَّنه أبوشامة في المرشد الوجيز: ٢٦-٢٧. فالسيوطي ناقل عنه.

(٣) وهو: برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت: ٨٨٥هـ) في تفسيره «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور»: ٥/ ٥٠٧ - ٥١٢، ١٣/ ٣٨٠.

من آثار - أَخرجها ابن أَبي حاتم، والنسائي - وصفها بأَنَّها: «صحيحة صريحة في إِنزال التوراة جملة».

ثم ذكر «فرعاً» مفاده أَن الذي استقرئ من الأَحاديث الصحيحة وغيرها، أَن القرآن الكريم كان ينزل بحسب الحاجة خمس آيات وعشراً، وأَكثر وأَقلّ.

ثم نقل نصوصاً من السنّة في تأكيد سماع جبريل القرآن من الله تعالى، وأَردفها بكلام فاصلٍ للجويني بين نزول القرآن والسنة، ثم عضده بكلامه.

ثم عقد «فصْلاً» ذكر فيه خمس كيفيات للوحي عموماً.

وختم - مباحث النزول - بأَربع فوائد تتعلق ببعض صفات نزول القرآن، وأَمارات الوحي.

الملاحظات الواردة:

١- الأَقوال الثلاثة في كيفيّة إِنزال القرآن الكريم سواءً القول الذي رجَّحه الزركشي، وابن حجر، والسيوطي، وادّعى الإِجماع فيه القرطبي، أَم القولان الآخران[١]، المحظور فيها أَن تكون مَعْبَراً لنفي سماع جبريل كلام الله وتلقِّيه منه، ويُكتَفَى بأَن جبريل أَخذه من اللوح المحفوظ، وهو قول باطل يردّه حديث النواس بن سمعان - ﷺ - قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذا أَراد الله أَن يوحي بأَمره تكلَّم بالوحي، فإِذا تكلَّم بالوحي أَخذت السماء رجفة شديدة من خوف الله، فإِذا سمع ذلك أَهل السمٰوات صعقوا وخرُّوا سجَّداً، فيكون أَولهم يرفع رأسه جبريل، فيكلمه الله من وحيه بما أَراد،

(١) سبق أَنَّ قول مقاتل، والحليمي، والماوردي ضعيف؛ لضعف ما اعتمدوا عليه.

فينتهي به جبريل على الملائكة، كلما مرَّ بسماء سأله أهلها ماذا قال ربُّنا يا جبريل، قال: الحق وهو العليُّ الكبير. فيقول كلهم مثل ما قال جبريل، فينتهي به جبريل حيث أُمر من السماء والأَرض»[١].

وقد أَخبر الله عن أهل الكتاب بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٞ مِّن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّۖ﴾[٢]، فقال: إِنهم يعلمون ذلك، ولم يقل إِنهم يظنونه، أَو يقولونه، والعلم لا يكون إِلّا حقّاً مطابقاً للمعلوم، بخلاف القول والظن الذي ينقسم إِلى حق وباطل.

فعُلِم أَن القرآن العربيّ منزَّل من الله لا من الهواء، ولا من اللوح، ولا من جسم آخر، ولا من جبريل، ولا من محمد ﷺ، ولا من غيرهما.

وإِذا كان أَهل الكتاب يعلمون ذلك، فمن لم يقرَّ بذلك من هذه الأُمة، كان أَهل الكتاب المقرُّون بذلك خيراً منه من هذا الوجه.

وهذا لا ينافي ما صحَّ عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وغيره من السلف في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾[٣]، أَن الله أَنزله إِلى بيت العزّة في السماء الدنيا، ثم أَنزله بواسطة جبريل - بعد ذلك - منجّماً

---

(١) قال الهيثمي: «رواه الطبراني عن شيخه يحيى بن عثمان بن صالح، وقد وُثق، وتكلَّم فيه مَنْ لم يسمَّ بغير قادح معين، وبقيّة رجاله ثقات». مجمع الزوائد: ٧/ ٩٤-٩٥، ورواه الطبري في التفسير: ٢٢/ ٩١، وابن خزيمة في التوحيد: ١٤٤-١٤٥، وابن أَبي حاتم في تفسيره (ابن كثير: ٣/ ٥٤٥)، وغيرهم.

(٢) الأَنعام آية: ١١٤.

(٣) القدر آية: ١.

مفرقاً بحسب الحوادث.

كما لا ينافي أن القرآن الكريم مكتوب في اللوح المحفوظ قبل نزوله، مثل ما قال تعالى: ﴿ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴾[١]، وقال: ﴿ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ * لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾[٢]، وقال: ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ * فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ * فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ * مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍۭ * بِأَيْدِي سَفَرَةٍ * كِرَامٍۭ بَرَرَةٍ ﴾[٣]، وقال: ﴿ وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾[٤].

فإن كونه مكتوباً في اللوح المحفوظ، وفي صحف مطهَّرة بأيدي الملائكة، لا ينافي أن يكون جبريل نزل به من الله، سواء كتبه الله قبل أن يُرسل به جبريل، أم بعد ذلك.

وإذا كان قد أنزله مكتوباً إلى بيت العزّة جملة واحدة في ليلة القدْر، فقد كتبه قبل أن ينزله.

والقائل إن جبريل عليه السلام أخذ القرآن من بيت العزَّة في السماء الدنيا من غير سماع من الله تعالى، يجعل بني إسرائيل أعلى من النبي ﷺ درجة في الإسناد؛ لأن الله تعالى قد كتب التوراة لموسى عليه السلام بيده، وبنو إسرائيل أخذوها مكتوبة في الألواح، فهُم لا واسطة عندهم[٥].

---

(١) البروج آية: ٢١، ٢٢.

(٢) الواقعة آية: ٧٧-٧٩.

(٣) عبس آية: ١١-١٦.

(٤) الزخرف آية: ٤.

(٥) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ١٢/ ١٢٦-١٢٨، بتصرف.

ولا أَرى أَن الآراء الثلاثة السالفة المتحدَّث عنها - وقد ثبت بعضها عن ابن عباس رضي الله عنهما حَبْر القرآن، ومثلها لا يقال بالرأي[١]- مبنيّةٌ على أَصل فاسد، وهو القول بخلق القرآن، الذي هو قول الجهميّة والمعتزلة...، كما ذهب إِلى ذلك العلاّمة الشيخ محمد بن إِبراهيم آل الشيخ (ت: ١٣٨٩هـ) رحمه الله[٢].

٢- أَغرب الزركشي والسيوطي في ذكر معنى الإِنزال - إِمَّا بمعنى إِظهار القرآن، أَو أَن الله أَفهم جبريل كلامه وهو في السماء، وهو عالٍ من المكان وعلَّمه قراءَته، ثم جبريل أَدَّاه في الأَرض وهو يهبط في المكان -، وطريق التنزيل - إِمَّا أَن النبي ﷺ انسلخ مِنْ صورته البشريّة إِلى صورة ملائكية، وأَخذه عن جبريل، أَو العكس -، وهما أَمران نسبهما السيوطي إِلى الأَصفهاني في أَوائل «تفسيره»، وأَظنه شمس الدين الأَصفهاني (ت: ٧٤٩هـ)؛ لأَن هذه المقالات ليست في مقدمة «جامع التفاسير» للراغب الأَصفهاني، ولا أَن أَبا القاسم: إِسماعيل بن محمد الأَصفهاني (ت: ٥٣٥هـ) المشهور بقوام السنة، صاحب التفاسير الخمسة[٣]- التي منها «الإِيضاح» - يقول بمثل القالة السابقة؛ لاشتهاره باتباع نهج السنة، واتباع السلف.

ولكون معنى الإِنزال المذكور ينفي صفة تكلُّم الله تعالى بالقرآن،

---

(١) فمثل هذه الروايات الثابتة لها حكم الرفع، وبخاصة أَن ابن عباس لم يكن ممن ينظر في الإسرائيليات. انظر: تفصيل الحافظ ابن حجر في هذه المسألة في النكت على ابن الصلاح: ٢/ ٥٣٠-٥٣٣.

(٢) انظر: رسالته «الجواب الواضح المستقيم في التحقيق في كيفية إِنزال القرآن الكريم»: ٢-٣.

(٣) انظر: طبقات المفسرين للداودي: ١/ ١١٤.

وطريقة التنزيل المذكورة - أيضاً - تنافي ما ثبت في صحيح السنة من كيفيّة نزول جبريل بالقرآن على النبي ﷺ، وما يصاحبه من أَمارات الإِيحاء، أَو ما يعرض له ﷺ من الشدة المعروفة بـ«بُرَحاء الوحي»[١]، وهي أُمور ذكرها السيوطي في نهاية المسألة الثانية من هذا النوع.

ومَنْ حاول أَن يقرِّب ظاهرة الوحي بسلوك الاحتمال في كيفيَّتها، نحو قول الأَصفهاني من انسلاخ جبريل عن ملائكيته، أَو العكس بالنسبة للموحى إِليه، وكذلك من حاول تقريبها بما نشأ من وسائل اتصال وتأثير معاصرة، كما صنع الشيخ الزرقاني[٢]، لم يصب في مسلكه وضَرَب في بيداء تيهاء؛ لأَنها قضية غيبية مِلاطها الإِيمان، وعمدتها النقل والتسليم.

٣- ومما يؤخذ عليهما - رحمهما الله - ما ذكراه في المنزَّل على النبي ﷺ، وهي أَقوال ثلاثة نقلها الزركشي بالواسطة عن أَبي الليث السمرقندي[٣] (ت: ٣٧٣ أو ٣٧٥هـ).

ولا شك أَن الذي نزل به جبريل على النبي ﷺ هو لفظ القرآن العربي الذي بين الدفتين بسائر قراءاته المتواترة، بلَّغه لرسول الله ﷺ عن ربه،

(١) النهاية في غريب الحديث والأَثر: ١/ ١١٣.

(٢) انظر: مناهل العرفان: ١/ ٥٩-٦٦.

(٣) لم أَعثر عليها في «تفسيره»، ولا في «بستان العارفين» له؛ لأَن فيه آراءً ونقولاً في مسائل تتعلق بعلوم القرآن، وكنت قد وقفت على بعض الفوائد القرآنية منه في بعض مخطوطات مكتبة محمد مظهر الفاروقي الخاصَّة بالمدينة. ونقل عنه الزركشي في ثلاثة مواضع (البرهان: ١/ ٤٧٥،٢/ ١٠٢،٩٠) متعلقة بعلوم القرآن.

فللرسولين - كما يقول ابن القيم - مجرّد التبليغ والأداء، لا الوضع والإنشاء[١].

وتكفَّل الله للنبيّ ﷺ أن يحفظه في صدره، ويبيّن له طريقة قراءته، وأن يبيِّن له أحكامه ومعانيه، وهو قول الله عز وجلّ: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ * فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾[٢].

والقولان الأخيران في مسألة الذي نزل به جبريل فيهما إسفاف، وقلب لحقيقة الإنزال؛ لأنهما يصرِّحان بأن ما نزل به جبريل هو المعنى، ويفترقان في أن هذا المعنى الذي أُلهمه، تارة عبَّر به جبريل بالعربيّة، وتارة أُخرى أن لفظ القرآن من النبي ﷺ عبَّر به بعدما علم تلك المعاني التي أوحاها جبريل. وأنت ترى أنهما قولان متهافتان في غاية السقوط، وهما مصادمان لصريح القرآن كقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ * عَلَىٰ قَلْبِكَ ...﴾[٣]، وقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ * مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ * وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ * وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ * وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[٤].

ويصادمان صحيح السنَّة، وإجماع المسلمين، ويتضمنان عدم أمانه الرسولين الكريمين المبلغين عن ربِّهما ما أَراد، وإِلغاء إعجاز القرآن اللفظي

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة: ٢/ ٢٩٤.

(٢) القيامة آية: ١٧-١٩.

(٣) الشعراء آية: ١٩٢-١٩٤، والتشديد في ﴿نَزَّلَ﴾ والنصب في ﴿الروحَ الأمينَ﴾ قراءة ابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف. انظر: النشر: ٢/ ٣٣٦.

(٤) التكوير آية: ١٩-٢٤، والظاء في ﴿بظنين﴾ قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي ورويس. انظر: النشر: ٢/ ٣٩٨-٣٩٩. والمعنى: وما هو بمُتَّهم في الإيحاء، والتبليغ.

الذي تحدَّى الله به الثقلين، ونَفْي صفة الكلام عن الله تعالى، وأن وحـي الله لجبريل مساوٍ لإلهام الله لبعض مخلوقاته، نحو: الـوحي للحـواريين[١]، وإلى أُم موسى[٢]، وإلى النحل[٣].

ولقد لخص ابن القيم - رحمه الله - المقالات السابقة في سبعة أبيـات من نونيته، فقال[٤]:

والخُلفُ بينَهم فقيلَ محـمدٌ	أنـشَاهُ تعبـيراً عـن القـرآنِ
والآخرون أَبَوْا، وقالوا إنَّـما	جبريـلُ أنـشَاهُ عـن المنـانِ
وتكايستْ أُخرى وقالتْ إنه	نَقْلٌ من اللوح الرفيع الشانِ
فاللوح مبدَؤُه، وربُّ اللوحِ قدْ	أنشاهُ خَلْقاً فيه ذا حَـدَثانِ
هذي مقالاتٌ لهم، فانظر ترى	في كُتْبهم يا مَنْ لـه عينـانِ
لكنَّ أهل الحـق قـالوا إنَّـما	جبْريـل بلّـغه عـن الرحمـنِ
ألقـاه مسموعاً لَـه مِنْ ربِّـه	للصَّادقِ المصْدوق بالبرهـانِ

٤ - اعتبر السيوطي - رحمه الله - قول المـاوردي أن الملائكـة نجَّمـت القرآن على جبريل في عشرين ليلة، وأن جبريل نجَّمه على النبـي - ﷺ - في عشرين سنة، بعد أن نزل جملة[٥]، قولاً رابعاً، ونسب هذا النقل لابن حجر.

(١) في قوله: ﴿ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُواْ بِى وَبِرَسُولِى ...﴾ المائدة آية: ١١١.

(٢) في قوله: ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ ...﴾ القصص آية: ٧.

(٣) في قوله: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى ...﴾ النحل آية: ٦٨.

(٤) الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (بشرح ابن عيسى): ١/ ٢٦٥-٢٦٦.

(٥) انظر: النكت والعيون: ٤/ ٤٨٩.

والذي في «فتح الباري» القول السابق عن الماوردي دون وصفه بأنه رابع[1]؛ لأن المسألة فيها ثلاثة أقوال كما تقدم.

وقول الماوردي الذي ذكره السيوطي ضمن القول الثاني - عنده - هو ما نعته بأنه الرابع، فإذن قوله هُوَ هُوَ دون تشقيق.

وأزال إشكال قول الماوردي أبوشامة - رحمه الله -، فقال: «وذكر أبوالحسن الماودري في «تفسيره»... قال: فيه قولان: أحدهما ما رُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما، فذكر ذلك (أي قول الماوردي المتقدم)، وكأنه قول ثالث غير القولين المتقدمين، أو أراد الجمع بينهما؛ فإن قوله: «نزل جملة واحدة»، هو القول الأوَّل، وقوله: «فنجّمته السَّفرة على جبريل عشرين ليلة»، هو القول الثاني. كأنه فسَّر قول من قال: نزل في عشرين ليلة، بأن المراد بهذا الإنزال تنجيم السَّفرة ذلك على جبريل»[2].

فيُتَبيَّن من هذا أن للماوردي قولاً واحداً، وأن السيوطي - رحمه الله - وهم في الأمر.

٥- ذكر السيوطي خمس كيفيَّات للوحي، وهي:

إتيان الملك في مثل صلصلة الجرس، النفث في الرُّوع، التمثُّل بصورة رجل، أن يأتيه بالنوم، أن يكلِّمه الله في اليقظة أو النوم.

وهذه الكيفيات لعموم الوحي من القرآن والسنة، أمَّا الوحي القرآني

---

(١) انظر: فتح الباري: ٨/ ٦٢٠-٦٢١.

(٢) المرشد الوجيز: ١٩-٢٠.

فله حالتان هما:

- مجيء الملك في صورة غير مرئيّة تواكبها أمارات تدلُّ عليها، نحو: صلصلة الجرس، أَو دويّ النحل، وهو أَشدّه على النبي ﷺ.

- تمثَّل الملك له بصورة رجل، فيكلِّم النبي ﷺ فيعي ما قال[1].

٦- ذكر السيوطي عن سفيان الثوري - رحمه الله - قوله: «لم ينزل وحي إِلاّ بالعربيّة، ثم ترجم كلُّ نبي لقومه».

وهذه قضيّة غيبيّة تحتاج إِلى دليل قاطع ولا يكفي فيها المذكور، ثم كون الأَنبياء السابقين رسالتهم موقوتة وخاصة فيمن أُرسلوا إِليهم، لا يمنع نزول كتبهم بلغات أَقوامهم تمشياً مع لغة البلاغ لكل نبي، كما قال تبارك وتعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ ...﴾[2]. بخلاف رسالة محمد ﷺ العالميّة، وتخليد لغة العرب بنزول القرآن بها؛ لأَن الناس تبع لهم في هذه اللغة.

ثم إِن الله تعالى قد كتب التوراة بيده ﴿ وَكَتَبۡنَا لَهُۥ فِي ٱلۡأَلۡوَاحِ مِن كُلِّ شَيۡءٖ ...﴾[3]، فهل بنو إسرائيل كانوا عرباً، أَو يثقفون من العربية حرفاً حتَّى يقرؤوا كتابهم بها ؟!

وهذا القول الذي ذكره هنا يناقض اختياره - في المعرَّب - بأَن في

(١) انظر حديث الحارث بن هشام في كتاب بدء الوحي من البخاري: ١/ ٢٦ (الفتح).

(٢) إِبراهيم آية: ٤.

(٣) الأَعراف آية: ١٤٥.

القرآن الكريم من كـل لـسان[١]. فكيـف إذن تـتمحض عربيّـة النـزول في القرآن على رأيه ؟!

وناقض نفسه مرة ثانية - فيما نقله عن ابن النقيب المقدسي - قال: «من خصائص القرآن على سائر كتب الله تعالى المنزَّلة أنها نزلت بلغة القوم الذين أُنزلت عليهم، ولم ينزل فيها شيء بلغة غيرهم...»[٢].

٧- نسب السيوطي القول الثاني مـن تنـزُّلات القـرآن إلى مقاتـل بـن حيَّان[٣] البَلْخي أَبي بسطام (ت: نحو١٥٠هـ)، ونسب إلى ابن كثير نقله عن القرطبي أنه نسبه إلى مقاتل بن حيّان.

ولم أَجد ما ذكره في «تفسير ابن كثير»، والذي نقله القرطبيُّ النـسبةُ إلى مقاتل دون رفع إلى نسبه[٤].

والمراد به مقاتل بن سليمان، وليس ابن حيَّـان؛ بدلالـة أَن هـذا الـرأْي موجود في تفسيره[٥].

٨- بلغت زيادات السيوطي خمس زيادات، وسـيأتي - إن شـاء الله - ذكرها في بابها.

---

(١) الإِتقان: ٢/ ١٠٦.

(٢) نفس المصدر والصفحة.

(٣) وتابعه على هذه النسبة ابن عقيلة المكي في الزيادة والإحسان (خ): ٨/ أ.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢/ ٢٩٧-٢٩٨.

(٥) انظر: تفسير مقاتل: ١/ ١٦١، ٤/ ٧٧١.

في بيان جمعه ومن حفظه من الصحابة رضي الله عنهم[١]

هذا العنوان يقابله نوعان عند السيوطي، هما:

أ - في جمعه وترتيبه.

ب- في معرفة حفاظه ورواته.

وقد بحث السيوطي في النوع الأَول مسألة ترتيب الآيات والسور، وهو بحث طرقه الزركشي - في النوع الرابع عشر من «البرهان» -: «معرفة تقسيمه بحسب سوره وترتيب السور والآيات وعددها».

وقد اتفقا على ترك التصدير بمن أَفرده بالتأليف، سوى ما ذكره السيوطي في نهاية نوع «معرفة حفاظه ورواته» من أَن الحافظين الذهبي وابن الجزري[٢] أَلَّفا في طبقات القراء.

وهذه منهجيّة تخالف ما عوَّدنا عليه من إِيراد المصنّفات المفردة في أَوَّل النوع.

أَورد أَبو عبدالله الزركشي حديث البخاري في جمع أَبي بكر ﷺ المصحف، وأَفاد أَن قول زيد بن ثابت ﷺ - عن آية ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ

(١) البرهان: ١/ ٣٢٦-٣٣٧، والإتقان: ١/ ١٦٤-١٨٣، ١٩٩-٢٠٦.

(٢) هناك كتابان لابن الجزري، كبير وهو: «نهاية الدرايات في أَسماء رجال القراءات»، وهو مفقود، ولخصه بالصغير، وهو: «غاية النهاية»، وأَتى فيه على جميع ما في كتابي الداني والذهبي.

رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ...﴾[1]-: «لم أَجدْها إِلاّ مع أَبي خزيمة» لا يفيد إثبات القرآن بخبر الواحد؛ لأَن زيداً كان قد سمعها وعلم موضعها، وكذلك غيره من الصحابة، ثم نسيها، فلمّا سَمِع ذَكَرَها. فتتبع زيد للرجال كان للاستظهار، لا لاستحداث العلم.

وبيَّن أَن ما اشتُهر من أَن عثمان ﷺ هو أَول من جمع المصاحف، ليس صحيحاً بل هو الصديق، ثم أَمر عثمان - حين خاف الاختلاف في القراءة - بتحويله من جمع أَبي بكر إلى مصاحف كتبها وبعثها إِلى الأَمصار.

ثم قرّر أَنّ الصحابةَ جمعوا القرآن - وهو ما بين الدَّفتين - من غير زيادة ولا نقصان.

ثم ذكر عن ابن فارس - في كتابه «المسائل الخمس» - جمعين من جمع القرآن، وهما: تأليف السور، وترتيب الآيات في السور.

ثم ساق ما أَورده الحاكم في «المستدرك» - وتابعه السيوطي - من مراحل الجمع الثلاث في عهد النبوّة، وخلافة أَبي بكر، وخلافة عثمان رضي الله عنهما.

ثم نقل نصّاً مطولاً من كتاب «فهم السنن»[2] للحارث المحاسبي (ت: ٢٤٣هـ) - وشايعه السيوطي في بعض النقل - يتضمن مباحث عن جمع القرآن، وردّ على الروافض في اتهام عثمان حين أَحرق المصاحف الخاصة، وجمع الأُمّة على مصحف إمام.

(١) التوبة آية: ١٢٨.

(٢) البرهان: ١/ ٣٣٢، وتابعه السيوطي (في «الإتقان» ١/ ١٦٨).

ثم ذكر فائدة في عدد المصاحف المرسلة إِلى الأَمصار نقلاً عن «المقنع» للداني.

وقد قابل هذه الفائدة السيوطي بنفس الفائدة، لكن من كتاب «المصاحف» لابن أَبي داود.

ثم عقد الزركشي فصلاً في بيان من جمع القرآن من الصحابة، وأَورد فيه اختلاف الروايات في عدد حفاظ القرآن في العهد النبوي.

وأَجاب عن هذا الاختلاف بنقلين:

الأَوَّل: عن أَبي شامة في «المرشد الوجيز» نقلاً عن القاضي الباقلاني.

الثاني: عن الذهبي في «معرفة القرّاء».

وهذه المباحث التي عالجها الزركشي ذكرها السيوطي بشيء من الاجتزاء تارة أَو البسط أُخرى، مع تقديم وتأخير، وزيادات، ونقول عن بعض أَهل العلم.

فصدّر نوع «جمعه وترتيبه» بفائدة عن الدَّيْرعاقولي (ت: ٢٧٨هـ) أَن القرآن لم يجمع في عهد النبي ﷺ، ومراده الجمع المتكامل في موضع واحد على مرأى منه ﷺ.

ثم ذكر الحكمة - نقلاً عن الخطّابي - في عدم جمع القرآن في العهد النبوي.

وأَورد الفرق بين جمع أَبي بكر وعثمان رضي الله عنهما، مع التدليل بنصوص وآثار نقلها من «فضائل القرآن» لابن الضريس، و«المصاحف»

لابن أَشتة، وابن أَبي داود. ∕

ثم عقد فصلين في ترتيب الآيات والسور، ونقل الإِجماع أَن ترتيب الآيات توقيفي، وعضده بنصوص من السنة، ونقول عن أَهل العلم كمكيّ، والباقلاني، والبغوي، والحصار، وابن حجر.

ونقل في ترتيب السور ما قاله الزركشي، ثم اختار قول البيهقي في هذه المسألة، قال: «والذي ينشرح له الصدر ما ذهب إِليه البيهقي، وهو: أَن جميع السور ترتيبها توقيفي إِلاّ براءَة، والأَنفال»[١].

ثم عقد خاتمة في تقسيم السور إِلى الطوال، والمئين، والمثاني...، وهي مأخوذة بأَقوالها ونسبتها من الزركشي.

ثم ختم هذا النوع بثلاث فوائد:

تقسيم المفصّل، جواز القول: سورة صغيرة، ترتيب مصحفي أُبَيّ وابن مسعود.

أَمّا نوع «معرفة حفاظه ورواته»[٢]، فصدّره بحديث البخاري: «خذوا القرآن عن أَربعة...»، وذكر بعض الشروح له.

ثم أَورد حديث جمع أَبي الدرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأَبي زيد القرآن في العهد النبوي، وأَجوبة أَهل العلم عنه. فأَورد كلام المازريّ، والقرطبي، والباقلاني، ثم ابن حجر. وساق نصوصاً تدل على أَن الذين

---

(١) الإِتقان: ١/ ١٧٩.

(٢) الإتقان: ١/ ١٩٩.

جمعوا القرآن في عهد النبوة أكثر من أربعة.

ثم ذكر تنبيهاً في اسم «أبي زيد» الوارد في الحديث السابق، ضمن ستة أَقوال رجّح بأَن اسمه: قيس بن السَّكن؛ استناداً إلى رواية ابن أَبي داود التي قال عنها (على شرط البخاري).

ثم ذكر فائدة ظفر بها لم يَعُدَّها أَحدٌ ممن تكلّم في هذا الباب، وهي أَن صحابيَّة تُدْعى أُمُّ ورقة بنت عبد الله بن الحارث جمعت القرآن، وكان النبي ﷺ يزورها ويسميها الشهيدة[1]. ثم عقد فصلاً - في نهاية هذا النوع - في المشتهرين بالإِقراء في الأَمصار، من لدن الصحابة حتى ظهور التأليف في القراءات.

ويُلحظ على ما ذكر أُمور:

١- بلغت زيادات السيوطي في نوعيه المقابلين لنوع الزركشي خمس زيادات، سيأتي - إن شاء الله - ذكرها في الزيادات.

٢- الفصلان اللذان ذكرهما السيوطي في ترتيب الآيات والسور، وكذلك تقاسيم السور، لم يذكرها الزركشي هنا، وإِنّما كانت في محلّها المناسب - في النوع الرابع عشر - وهو: «معرفة تقسيمه بحسب سوره، وترتيب السور والآيات وعددها»[2].

٣- أَورد الزركشي حديث جمع القرآن برواية البخاري، وفيه قول زيد بن ثابت ﷺ: «حتى وجدت آخر التوبة ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ ...﴾ مع أَبي

(١) طبقات ابن سعد: ٨/ ٤٥٧.

(٢) انظر: البرهان: ١/ ٣٥٣-٣٦٠، ٣٣٨-٣٤٤.

خزيمة الأَنصاري الذي جعل النبي ﷺ شهادته بشهادة رجلين».

وهو وهمٌ؛ لأَن الذي جعل النبي ﷺ شهادته بشهادة رجلين هو: خزيمة بن ثابت بن الفاكه في قصة شراء فرس من أَعرابي[1]. وهو - أَعني خزيمة بن ثابت - الذي وجد معه زيد ﷺ قوله تعالى ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ...﴾[2]، مكتوبة في الجمع الثاني الذي كان في عهد عثمان ﷺ[3].

٤- ذكر السيوطي أَنه ظفر بامرأة من الصحابيات جمعت القرآن لم يعدّها أَحدٌ ممن تكلّم في هذا الأَمر، وهي أُمُّ ورقة رضي الله عنها، وعزا حديثها إلى طبقات ابن سعد[4].

وما ذكره السيوطي - رحمه الله - فيه نظرٌ؛ لما يلي:

(أ) أَنَّ الحافظ ابن حجر عدّها من القرّاء - نقلاً عن بعض المتأخرين من القراء - في شرحه باب القرّاء من الصحابة رضي الله عنهم، من كتاب فضائل القرآن في البخاري[5].

---

(١) رواه أَبوداود - كتاب الأَقضية حديث (٣٦٠٧)، ٤/ ٣١، والنسائي في البيوع: ٧/ ٣٠١-٣٠٢.

(٢) الأَحزاب آية: ٢٣.

(٣) انظر: **فتح الباري** - كتاب التفسير: ٨/ ٣٧٧-٣٧٨. وانظر: تفريق أَبي شامة بين: أَبي خزيمة بن أَوس، وبين خزيمة بن ثابت في: **المرشد الوجيز**: ٥١.

(٤) **طبقات ابن سعد**: ٨/ ٤٥٧.

(٥) انظر: **فتح الباري**: ٨/ ٦٦٩.

(ب) عزو السيوطي حـديثها إلى ابـن سـعد، مـع أن أبـا دواد رواه في كتاب الصلاة بزيادات ليست عند ابن سعد.

وقد تفرّد أبو داود بإخراجه عن أصحاب الكتب الستة[1].

٥- الفصل الأخير الذي أورده السيوطي - في المشتهرين بالإقراء مـن الصحابة حتى بداية التصنيف في القراءات - مـن نـوع «معرفـة حفاظـه»، منقول كثيرٌ منه من ابن الجزري دون نسبةٍ[2].

---

(١) سنن أبي داود - كتاب الصلاة - باب إمامة النساء، حديث: (٥٩١، ٥٩٢)، ١/ ٣٩٦-٣٩٧.

(٢) انظر: النشر: ١/ ٨ و ٣٣-٣٤.

معرفة تقسيمه بحسب سوره وترتيب السور والآيات وعددها[١]

عنوان الزركشي خلا من الإشارة إلى عدد كلمات وحروف القرآن، لكن النوع هنا تضمن ذلك.

أمَّا عنوان السيوطي: «في عدد سوره وآياته وكلماته وحروفه»، فقد خلا من ثلاثة أمورٍ - توجد في عنوان الزركشي -، هي: ترتيب السور، وترتيب الآيات، وتقسيم السور. وسبب ذلك أنَّه تحدَّث عن هذه المباحث في النوع الثامن عشر من أنواعه الثمانين[٢].

واتفق الشيخان - رحمهما الله - على الإعراض عن ذكر مَنْ صنَّف -باستقلال- في بداية هذا النوع، إلاّ ما ذكره السيوطي - أثناء النوع - في فصل «عدّ الآي»، بأن جماعة من القراء أفْردوه بالتصنيف[٣].

١- ذكر الزركشي تقسيم العلماء للسور بأنها أربعة أقسام: الطُّول، والمئون، والمثاني، والمفصَّل. وعدَّ في المفصَّل اثني عشر قولاً منسوباً أكثرها إلى القائلين بها.

ورجّح أنَّ بدايته من سورة (ق)؛ لحديث أوس بن حذيفة في وفد ثقيف[٤].

---

(١) البرهان: ١/ ٣٣٨-٣٦٩، والإتقان: ١/ ١٨٤-١٩٨.

(٢) انظر: الإتقان: ١/ ١٧٢-١٨١.

(٣) ومن أبدع من ألَّف فيه الحافظ أبوعمرو عثمان بن سعيد الداني (ت:٤٤٤هـ) في كتابه «البيان في عدّ آي القرآن». ونظمه الشاطبي في رائيَّته «ناظمة الزُّهْر»، مع اعتماده على جَمْع أبي العبَّاس أحمد بن عمَّار المهدوي (ت نحو: ٤٤٠هـ).

(٤) رواه أحمد في المسند: ٤/ ٣٤٣، وأبوداود - كتاب الصلاة - باب تحزيب القرآن، برقم: =

ثم تكلّم على سور الحواميم، ونقل كراهة بعض السلف - منهم ابن سيرين - قول: الحواميم، بل يقال: آل حم، ونقل عن ابن مسعود وغيره وصفها ببعض الصفات، نقلاً عن «فضائل القرآن» لأَبي عبيد.

٢- عقد «فصلاً» في عدد سور القرآن، وآياته، وكلماته، وحروفه، ونقل عن ابن مهران المقرئ (ت: ٣٨١هـ)، والداني نصوصاً في هذا الصدد.

٣- ثم ذكر تاريخ اشتهار التحزيب، والتجزئة، وأَعشار القرآن.

٤- ثم ذكر عدد السور، وأَورد طرقاً من خلاف العلماء في عدد الآيات، ثم ذكر أَطول السور، والآيات، والكلمات، وأَقصرها.

٥- ثم ذكر «فصلاً» في تقسيم القرآن باعتبار الحروف، والكلمات، والآيات والسور.

٦- ثم ساق «فائدة» تتضمن بعض المسائل مما يُعَايا[1] فيها من المتشابه.

٧- ثم تحدَّث عن ترتيب الآيات، فقال: «فترتيبها توقيفيّ بلا شك».

أَمَّا ترتيب السور فذكر فيه ثلاثة أقوال:

(أ) هل هو توقيف من النبي ﷺ؟

(ب) أو من فعل الصحابة رضوان الله عليهم؟

= (١٣٩٣)، ٢/ ١١٤-١١٦، وغيرهما. وهو ترجيح الحافظين ابن كثير (في تفسيره: ٤/ ٢٣٥)، وابن حجر (في فتح الباري: ٢/ ٣٠٢).

(١) قال الزمخشري - أساس البلاغة: (عيي) ٢/ ١٥٤ -: «وعايا صاحبه معاياة إذا أَلقى عليه كلاماً، أو عملاً لا يهتدي لوجهه، وتقول: إِيَّاك ومسائل المعاياة؛ فإنها صعبة المعاناة».

(ج) إِنَّ كثيراً من السور عُلم ترتيبها في حياته ﷺ، وبعضها فوَّض الأَمرَ فيها إلى الأُمّة بعده، وهو قول ابن عطيّة[١].

ولم يرجّح الزركشي بين واحد من هذه الأَقوال، لكن يبدو أَنَّه يرى أَن ترتيب السور توقيفيّ؛ بدلالة النقول التي ساقها عن أَبي جعفر النحاس، والكرماني: محمود بن حمزة (ت: بعد ٥٠٠هـ)، وابن الأَنباري الذين يَرَوْن التوقيف.

ويمكن الاستناد إِلى ما مِلْت إليه من قوله: «لترتيب وضع السور في المصحف أَسباب تُطْلع على أَنه توقيفي صادر عن حكيم»[٢].

٨- ثم ذكر أَربعة أَسباب تبيّن أَن ترتيب السور توقيفيّ.

٩- ثم ذكر ثلاث فوائد:

(أ) في سبب سقوط البسملة أَوّل براءة.

(ب) في معنى السورة واللغات التي فيها، وتعريفها للجعبري، ونقل عن الزمخشري فائدة تفصيل القرآن وتقطيعه.

(ج) في الآية وتعريفها اصطلاحاً. وتحدَّث عن الكلمة القرآنية، ومقدار ورودها في القرآن قلة وكثرة.

١٠- ثم ختم هذا النوع بخاتمتين:

(أ) بحث في الأُولى تعدد أَسْماء السورة الواحدة، بين اسمين أَو ثلاثة أو أَكثر، وأَثار قضيَّة تَعداد أَسماء السور هل هو

(١) انظر: المحرر الوجيز: ١/ ٣٥.

(٢) البرهان: ١/ ٣٥٨.

توقيفيّ أم يظهر في المناسبات؟ واستبعد الثاني[1].

(ب) وبحث في الثانية وجه اختصاص كلِّ سورة بما سُمّيتْ به.

أَمّا السيوطي - رحمه الله -:

١- فصدَّر هذا النوع بالكلام على الإِجماع المنعقد على أن سور القرآن (١١٤) سورة، إلاّ الخلاف الوارد في مصحفي أُبَيّ وابن مسعود - وهما من المصاحف الخاصة التي انعقد إِجماع الصحابة على وجوب تركها -، ونقل آثاراً في ذلك.

ثم أَردفها بتنبيهٍ في عدد سور مصحف أُبَيّ ﷺ.

٢- ثم ذكر «فائدة» في الحكمة من جعل القرآن الكريم سوراً، ناقلاً في ذلك عن الزركشي تصريحاً، وعن الزمخشري.

٣- عقد «فصلاً» في عدّ آي القرآن، ضمَّنه معنى الآية، ونقل فيه نقولاً عن الداني، والواحدي، والزمخشري، وابن العربي، وشحنه بنصوص - في فضائل عدّ الآي - من بعض مجاميع السنّة.

ثم نقل عن شعلة الموصلي مدار أَسانيد علماء العدد في الحرمين، والشام، والكوفة، والبصرة.

وقد قسَّم الموصلي - في شرح قصيدته «ذات الرَّشَد في العدد» - سور القرآن من حيث اختلاف العدّ فيها ثلاثة أَقسام:

أ- قسم لم يُختلف فيه، وجملته (٤٠) سورة.

(١) انظر: البرهان: ١/ ٣٦٧.

ب- قسم اختلف فيه تفصيلاً لا إِجمالاً، وجملته أَربع سور.

جـ- قسم اختلف فيه إِجمالاً وتفصيلاً، وجملته (٧٠) سورة.

٤- ثم ذكر السيوطي ضوابط تتعلق في عدّ بعض المواضع والآيات.

٥- ثم ختم هذا النوع بفائدتين:

أ- الأولى في خمسة أَحكام فقهيّة مترتِّبة على معرفة عدد الآي.

ب- الثانية في بعض الأَحاديث الواردة في ذكر بعض أَعداد آي القرآن.

ويلاحظ على هذا النوع أُمور:

١- التفصيل الثلاثي في ترتيب السور الذي أَورده الزركشي، أَخذه - رحمه الله- من أَبي جعفر بن الزبير الغَرْناطي دون نسبة[1].

٢- وهم الزركشي - في سياق تدليله على وجه اختصاص سورة هود باسمها - بذكره أَن اسم هود عليه السلام تكرر أَربع مرّات، والصواب أنه تكرر خمس مرّات[2].

٣- هذا النوع بناه السيوطي معتمداً على الزركشي في مادته وتقسيمه، مع توسعه في إِيراد كثير من الأَحاديث والآثار التي لم يذكرها الزركشي.

---

(١) انظر: البرهان في ترتيب سور القرآن لابن الزبير: ١٨٢-١٨٧ (ط. وزارة الأَوقاف المغربيَّة).

(٢) سورة هود: الآيات: ٥٠، ٥٣، ٥٨، ٦٠، ٨٩.

٤- بلغت زيادات المسائل والمباحث التي أَضافها السيوطي على «البرهان» أَربع زيادات، سيأتي - إِن شاء الله - سردها في الزيادات.

٥- مال السيوطي في ترتيب السور إِلى رأي البيهقي، وهو: أَن جميع السور ترتيبها توقيفي إِلاّ براءة والأَنفال، بينما جنح الزركشي للقول بالتوقيف المطلق في سائر السور دون استثناء.

٦- يؤخذ على السيوطي - هنا - ذكره بعض الآثار باديةِ الـوَهْيِ دون تعقيب، أَو نَقْدٍ لها، نحو: إِن الضحى والشرح سورة واحدة.

٧- بلغت مصادر الزركشي في هذا النوع (٤٧) مصدراً، بينما وصلت مصادر السيوطي إِلى (٣٨) مصدراً، وفي هذا مؤشر إِلى توسع الزركشي في هذا النوع، واقتصار السيوطي على بعض الأَبحاث، إِذ بحث ثلاثة مباحث لها تعلّق بهذا النوع في النوع الثامن عشر عنده، كما سبقت الإِشارة إِليه في مطلع هذا النوع.

معـرفـة أَسمـائــه واشـتـقاقـاتــها[١]

عنوان هذا النوع - عند الزركشي - يدلّ على مضمونه؛ إِذْ يبحث في أَسماء القرآن ومعانيها، أَما السيوطي فزاد معرفة أَسماء السور أَيضاً، فتطرق إلى المباحث التالية:

تعدد أَسماء السورة الواحدة، وهل هذا التعدد توقيفي أَو يظهر في المناسبات؟، ووجه اختصاص كلِّ سورة بما سميت به. وهي مواضيع بحثها الزركشي في النوع الرابع عشر: «معرفة تقسيمه بحسب سوره، وترتيب السور والآيات وعددها».

أَما المصنّفات المفردة في هذا الشأن، فذكر الزركشي - فقط - جزءاً لعلي بن أَحمد الحَرَالِّي (ت: ٦٣٨هـ) أَنهى فيه أَسامي القرآن الكريم إلى نيِّف وتسعين اسماً.

يدور محور هذا النوع عند الزركشي - رحمه الله - على سرد جملةٍ من أَسماء القرآن مع تفسير معانيها.

فذكر عن شيْذَلَة (ت: ٤٩٤هـ) أَن الله سمَّى القرآن بخمسة وخمسين اسماً، فسردها مدللاً عليها بالآيات، ثم شرع بشرحها وتفسيرها، ففسَّر (٣٦) اسماً منها، وسكت عن البقيّة.

وكذلك فعل السيوطي في سرد الأَسماء، وشرح (١٩) اسماً، وأَمسك

---

(١) البرهان: ١/ ٣٧٠-٣٧٧، والإِتقان: ١/ ١٤٣-١٦٣.

عن البقيّة، وهو في مادته وترتيبها مستفيد من أَبي عبد الله الزركشي، مع إِضافات بعض النقول، ونسبة الأَقوال إلى أصحابها.

واختار في لفظ (القرآن) أَنه اسم عَلَمٌ غير مشتق؛ تبعاً للشافعي رحمه الله.

وختم الزركشي نوعه بفائدتين عن سبب تسمية القرآن بهذا الاسم عن المظفري في «تاريخه»، وعن السِّلفي - عن أَبي الحسن الرُّمَّاني - في عنوان كتاب الله.

وقد زاد السيوطي - على الخمسة والخمسين - اسمين من أَسماء القرآن؛ معتمداً على روايتين عن كعب وقتادة، هما:

(أ) التوراة الحديثة. (ب) الإِنجيل.

ثم عقد السيوطي «فصْلاً» في أَسماء السور، بحث فيه معنى السورة، وأَن هذه الأَسماء توقيفيّة، قال - رحمه الله -: «وقد ثبتت جميع أسماء السور بالتوقيف من الأَحاديث والآثار؛ ولولا خشية الإِطالة لبيَّنت ذلك».

وختم هذا النوع بفائدة وخاتمة:

الفائدة: - عن أبي حيَّان الأَندلسي - في إِعراب أَسماء السور.

والخاتمة: في أَقسام سور القرآن الأَربعة مجملة، ووعد بتفصيلها في النوع الثامن عشر - «في جمعه وترتيبه» - كما تقدم.

الملاحظات الواردة:

١ - المذهب الذي انتحاه الشيخان في التوسع في عدّ أَسماء القرآن تبعاً

للحَرَالِّي وشَيْذَلة، وجرى على نحيزته نجم الدين: عمر بن محمد النسفي (ت: ٥٣٧هـ) في تفسيره «التيسير في التفسير»، فذكر في مقدمته مئة اسم للقرآن[١]!!، وابن تيمية - إذ عدَّ (٤٧) اسماً وارداً في القرآن، وستة في السنة[٢]-، وابن القيم في كتاب له سماه «شرح أسماء الكتاب العزيز»[٣]، والفيروزابادي - الذي أورد مئة اسم من القرآن الكريم، وستة عشر اسماً من السنة[٤] -، وغيرهم. ومن المتأخرين الشيخ صالح بن إبراهيم البليهي - رحمه الله - إذ عدّ من أسماء القرآن الواردة في الآيات الكريمات (٤٦) اسماً، فصَّلها وشرحها بإفاضة وتطويل وتجوّز[٥]، هذا المذهب المشار إليه فيه توسع؛ إذ إنّ كثيراً من الألفاظ التي اعتبروها أسماءً بادية الوضوح في الوصفيّة، نحو ﴿قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ﴾[٦]، فـ﴿مَّجِيدٌ﴾ - باعتبارهم - اسم، و﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾[٧]، فـ﴿كَرِيمٌ﴾ اسم عندهم، وهكذا في سلسلة يطول ذكرها.

وذهب الطبري - رحمه الله - إلى تحديد أسماء القرآن الكريم بأربعة، فقال: «إنّ الله تعالى ذكره سمّى تنزيله الذي أنزله على نبيه محمد ﷺ أسماء

(١) من مقالة لي مقتضبة في وصف التفسير ومنهجه، عن نسخة المحمودية برقم: (٢٢٨/ ١٠١).

(٢) مجموع الفتاوى: ١٤/ ١-٢.

(٣) انظر: ابن قيّم الجوزية - حياته - آثاره - موارده: ٢٦٣-٢٦٤ (ط. دار العاصمة).

(٤) انظر: بصائر ذوي التمييز: ١/ ٨٨ - ٩٦.

(٥) الـهُدى والبيان في أسماء القرآن: ١/ ٥٠-٥٢، وجملة الآيات التي شرحها متضمنة أسماء القرآن وصفاته، (٤٥٣) آية من سورة الفاتحة إلى سورة البينة.

(٦) البروج آية: ٢١.

(٧) الواقعة آية: ٧٧.

أَربعة، منهنَّ القرآن...، ومنهنّ الفرقان...، ومنهن الكتاب...، ومنهن الذكر...»[١]، وأَخذ - رحمه الله - في تفسير معاني هذه الأَسماء الأَربعة.

ومثله في عدّ هذه الأَسماء الأَربعة الماوردي[٢]، والعزُّ بن عبدالسلام رحمهما الله[٣].

ولو أُضيف اسم «التنزيل» - إليها -؛ لقوله تعالى ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٤]، لكان اسماً خامساً مقبولاً[٥].

وهذا الاتجاه الذي رآه الطبري، والماورديّ، والعزّ مسلك محمود ودقيق، فيه سلامة من الخلط بين الأَسماء والأَوصاف؛ لأَن الأَسماء: أَلفاظ وضعت علامة ودليلاً على الشيء[٦]، ترفعه إلى الذهن فلا ينصرف إلى غيره إذا أُطلق. فهذه الأَسماء الخمسة: «القرآن، الفرقان، الكتاب، الذكر، التنزيل»، إِذا ذكرت في سياق الإِشارة إلى عَلَميَّة المنزل على النبي ﷺ، لا ينصرف المعنى إلاّ إِليها.

أَمّا تلك الأَوصاف المشتركة - إِذا أُطلقت - لا تفيد تخصيص الاسميّة بكلام الله تعالى، بل غاية ما تدلّ عليه في سياقاتها هو ما قام فيها من المعنى،

---

(١) تفسير الطبري: ١/ ٤١-٤٢.

(٢) انظر: النكت والعيون: ١/ ٣٤-٣٥.

(٣) انظر: الإِشارة إلى الإِيجاز في بعض أَنواع المجاز: ٢٢١.

(٤) الشعراء آية: ١٩٢.

(٥) انظر: مناهل العرفان: ١/ ٨، ومباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح: ٢٠-٢١.

(٦) انظر: الكلّيات للكفوي: ٨٤.

وهو الوصفيّة المذكورة فيها، أو خصيصة من خصائص هذا الكتاب العزيز.

٢- هذا النوع الشق الأَوّل فيه عند السيوطي يقابل عنوان الزركشي: «معرفة أَسمائه واشتقاقاتها»، أَمّا الشق الثاني: «وأَسماء سوره»، فقد بحثه الزركشي في النوع الرابع عشر: «معرفة تقسيمه بحسب سوره...».

٣- بلغت زيادات السيوطي -هنا- أَربع زيادات، سيأتي سردها -إِن شاء الله- في الزيادات.

معرفة ما وقع فيه من غير لغة أَهل الحجاز من قبائل العرب[١]

اتفق الزركشي والسيوطي في عنوان هذا النوع على وجه التقريب، إلاّ أن في عبارة السيوطي إِيجازاً عمّا في «البرهان»، وهي: «فيما وقع فيه بغير لغة الحجاز».

واستقل السيوطي بذكر من صنَّف في هذا النوع، فقال: «وقد رأيت فيه تأليفاً مفرداً». وهو يشير إِلى الكتاب المنسوب إلى أَبي عبيد القاسم بن سلاّم - رحمه الله - المسمَّى: «**لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم**»، الذي عدّه ضمن مصادره في مقدمة «الإِتقان»[٢]، ثم نقل عنه في هذا النوع بقوله: «وقال أبو القاسم في الكتاب الذي أَلّفه في هذا النوع في القرآن...»[٣].

لقد أَورد الزركشي في هذا النوع نقولاً يمكن لي أَن أَصنفها أَربعة أَقسام:

١- نقل قول أَبي الأَسود الدؤلي، وابن عباس رضي الله عنهما أَن القرآن الكريم نزل بلغة الكَعْبَين: كعب بن لؤي جد قريش، وكعب بن عمرو جد خزاعة.

وعلّل ابن عباس أَن دارهما واحدة. قال أَبوعبيد القاسم بن سلاّم: «يعني أَن خزاعة جيرانُ قريش؛ فأَخذوا بلغتهم»[٤].

---

(١) **البرهان: ١/ ٣٧٨-٣٨١، والإِتقان: ٢/ ٨٩-١٠٤.**

(٢) ١/ ١٩، وسماه: «اللغات التي نزل بها القرآن».

(٣) انظر - بعض - الكتب المصنفة في لغات القبائل في القرآن، في: **اللهجات العربية في التراث: ١/ ١٣٥-١٤٣.**

(٤) **فضائل القرآن: ٢٠٤.**

٢- نقل عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس أنّ القرآن نـزل منـه خمس لغات من لغات العَجُز من هوازن، وفسَّرها أبو عبيدٍ بقوله: «والعَجُز هم: سعد بن بكر، وجُشَم بن بكـر، ونـصر بـن معاويـة، وثقيـف. وهـذه القبائل التي يقال لها: عُليا هوازن...»[١].

٣- القول الثالث: إن القرآن نزل بكـل لغـات العـرب، وأيّـده بقـول الشافعي - رحمه الله -: «لا نعلمه يحيط باللغة إلاّ نبي»[٢].

٤- نقل عن ابن عبدالبر، وابن مالك أن في القـرآن لغـات قليلـة غـير قريش، إلاّ أنّه في الأغلب نزل بلغتها، وذكر لذلك أمثلة.

ولم يرجّح الزركشي قولاً من هذه الأقوال، إلاّ أنـه صـدَّر هـذا النـوع بقوله: «والمعروف أنه بلغة قريش»، فكأنه يميل إلى قول ابن عبدالبرّ.

أمّا السيوطي - رحمه الله - فقـد أورد مجموعـة وفـيرة مـن النـصوص المتعددة، الدالّة على أنّ في القرآن لغات غير لغة قريش.

ثم ساق ثلاثة نصوص تَعْداديّة مسميّاً فيها لغات القبائل:

(١) نقل عن الكتاب المنسوب إلى أبي عبيد بعنوان: «لغـات القبائـل»، لغات تسعٍ وعشرين قبيلة غير قريش.

(٢) نقل عن كتاب «الإرشاد في القراءات العشر» لأبي بكر الواسطي[٣]

---

(١) فضائل القرآن: ٢٠٤.

(٢) الرسالة: ٤٢ (ط. شاكر)، والنص قريب مما فيها.

(٣) لعلّه: أبو بكر يوسف بن يعقوب الأصم إمام جامع واسط (ت: ٣١٣ أو ٣١٤هـ) انظر: =

أن في القرآن خمسين لغة.

(٣) نقل عن «فنون الأفنان» لابن الجوزي أن في القرآن خمس لغات غير لغة قريش.

ثم أورد كلام ابن عبدالبر، وابن مالك، والزمخشري الذي في «البرهان».

وختم هذا النوع بـ«فائدة» عن أبي بكر الواسطي أنه ليس في القرآن حرف غريب من لغة قريش غير ثلاثة أحرف، هي: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾، ﴿مُّقِيتًا﴾، ﴿فَشَرِّدْ بِهِم﴾[1].

الملاحظات الواردة:

١- لم يبيِّن السيوطي رأيه في قضية ورود غير لغة قريش في القرآن، والذي يظهر أنه يميل إلى الرأي القائل بوجود جملة من لغات القبائل؛ بدلالة الآثار التي صدَّر بها هذا النوع، والنقول التي نقلها عن أبي القاسم، والواسطي، وابن الجوزي.

ولعلّ ما قاله ابن عبدالبر - رحمه الله - في هذا الشأن هو الرأي الراجح، إذ قال: «قول من قال: نزل بلغة قريش، معناه عندي في الأغلب؛ لأَن غير لغة قريش موجودة في جميع القراءَات من تحقيق الهمزة ونحوها،

= معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٥٠-٢٥١، وغاية النهاية: ٢/ ٤٠٤-٤٠٥، والأرجح أن يكون أبا بكر: عبدالله بن منصور الواسطي (ت: ٥٩٣هـ)، وهو من تلاميذ أبي العزّ القَلاَنسي، وسِبْط الخيَّاط؛ لأَن القراءات السبع والعشر بأُطرها المعروفة لم تتميَّز إلا في النصف الثاني من القرن الرابع.

(١) الآيات: الإسراء: ٥١، النساء: ٨٥، الأنفال: ٥٧.

وقريش لا تهمز...»[١].

وقد استقرأ الدكتور أحمد علم الدين الجندي لغات القبائل الواردة في القرآن من خلال كتاب «البحر المحيط» لأبي حيَّان الأندلسي، فوجدها تصل إلى أربع وستين قبيلة[٢].

ويعلل الشيخ محمد الخضر حسين وفرة لغة قريش في القرآن الكريم على غيرها، بأن العرب كانوا يَفِدون عليهم في موسم الحج، ويقيمون عندهم قريباً من خمسين يوماً، فيتخيّرون من لغات أُولئك الوفود ما تعادلت حروفه، وخف وقعه على الأسماع، ويرفضون كل ما يثقل على الذوق ولا يجد في السمع مساغاً[٣].

٢- بلغت زيادات السيوطي على الزركشي - هنا - أربع زيادات، سيأتي إن شاء الله ذكرها في بابها.

٣- العدد الذي ذكره السيوطي عن الواسطي في لغات القرآن هو: خمسون؛ لكنه سمّى (٤٨) لغة فقط.

٤ـ الألفاظ الثلاثة التي ادّعى أبو بكر الواسطي - رحمه الله - الغرابة فيها، مع أنَّ قريشاً حكتها ونطقت بها، ليس فيها غرابة؛ وذلك لاستشهادهم بها، وشيوعها عندهم.

---

(١) التمهيد: ٨/ ٢٨٠.

(٢) انظر تفصيلها في: اللهجات العربيّة في التراث: ١/ ١١٠-١١٣.

(٣) عن علوم القرآن للدكتور عدنان زرزور: ٢٥-٢٦.

أما لفظ ﴿مُّقِيتًا﴾ فينسب إلى الزبير بن عبد المطلب عمِّ النبي ﷺ قوله:

وذي ضغن كففت النفس عنه وكنت على مساءته مقيتا[١].

وأمّا لفظ ﴿فَشَرِّدْ﴾، فورد في شعرهم:

أطوِّف في الأباطح كلَّ يوم مخافة أن يُشَرِّد بي حكيمُ[٢]

والأباطح أباطح مكة، وقال ابن منظور: «وحكيم رجل من بني سُليم، كانت قريش ولَّته الأخذ على أيدي السفهاء»[٣].

أما لفظ ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾، فورد في حديث ابن عباس: «فتحرّف رسول الله ﷺ عن جليسه عثمان إلى حيث وضع بصره، وأخذ يُـنْغِض رأسه، كأنه يستفقه ما يقال له، وابن مظعون ينظر»[٤].

---

(١) البيت في تفسير الطبري: ٥/ ١٨٨، والقرطبي: ٥/ ٢٩٦، واللسان (قوت): ٢/ ٧٦، والبحر المحيط: ٣/ ٣٠٣. وينسب كذلك إلى أحيحة الأنصاري، انظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٨٠.

(٢) انظر: تفسير غريب القرآن لابن قتيبة: ١٨٠، واللسان (شرد): ٣/ ٢٣٧.

(٣) اللسان: ٣/ ٢٣٧.

(٤) رواه الإمام أحمد في المسند: ١/ ٣١٨، والطبراني كما في المجمع: ٧/ ٤٩، وحسَّن إسناده ابن كثير في التفسير: ٢/ ٦٠٤، وقال الهيثمي: «وشَهْر وثّقه أحمد وجماعة، وفيه ضعف لا يضر، وبقية رجاله ثقات».

معرفة ما فيه من غير لغة العرب[1]

اتفق الزركشي والسيوطي على عنوان هذا النوع على وجه متقارب.

وانفرد السيوطي بذكر مؤلَّفه في المعرَّب، وهو: «**المهذَّب فيما وقع في القرآن من المعرَّب**».

ذكر الزركشي - رحمه الله - أن القرآن كله عربيّ؛ لأَنَّ الله جعله معجزة شاهدة للنبيّ ﷺ، ليقع بهذا الكتاب التحدِّي والإِعجاز.

وذكر أَن هذا هو مذهب جمهور العلماء منهم: الشافعي، وأَبو عبيدة: مَعْمَر ابن المثنى، وابن جرير، وابن فارس، والباقلاني، وغيرهم، وتابعه السيوطي على هذا.

وبالنظر في أَقوال الذين منعوا وقوع المعرَّب يظهر أَنهم ينقسمون قسمين:

١ - الفريق الأَول يمثله الإمام الشافعي[2]، وأَبو عبيدة[3]، والباقلاني[4].

ومأخذهم أَن أَصول مفردات اللغة عربيّة الوضع، والقرآن يدلّ على هذا، واشتدّ الشافعي على من قال بخلافه، فقال: «وقد تكلّم في العلم مَنْ لو أَمسك عن بعض ما تكلّم فيه منه لكان الإِمساك أَولى به، وأَقرب له من

(١) البرهان: ١/ ٣٨٢-٣٨٧، والإتقان: ٢/ ١٠٥-١٢٠.

(٢) انظر: الرسالة: ٤١-٤٨.

(٣) انظر: مجاز القرآن: ١/ ١٧-١٩.

(٤) بسط كلامه في كتاب «التقريب» في أُصول الفقه، وانظر: «إعجاز القرآن» له: ٣١.

السلامة له إن شاء الله... وبالتقليد أغفل من أغفل منهم»[١].

٢- والفريق الثاني - من المانعين - ذهبوا إلى - أنَّ الألفاظ التي اختُلف في عربيّتها، واستعملتها العرب على قانونها في الكلام، فأصبحت عربيّة استعمالاً - ثلاثة اتجاهات:

(أ) الاتجاه الأوّل: يمثله أبو عبيد القاسم بن سلّام الهروي، حيث مزج بين قول المانعين، والمجوزين بقوله: «والصواب عندي - والله أعلم - مذهب فيه تصديق القولين جميعاً؛ وذلك أن هذه الحروف أصولها عجميّة - كما قال الفقهاء- إلاّ أنها سقطت إلى العرب فأعربتها بألسنتها، وحولتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها فصارت عربيَّة، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب. فمن قال: إنها عربيَّة فهو صادق، ومن قال: إنّها عجميّة فهو صادق»[٢].

وتابعه على هذا الاختيار ابن فارس[٣]، والجواليقي[٤]، وابن عطيّة[٥]، وابن الجوزي[٦].

(ب) الاتجاه الثاني: ويمثله الطبري الذي يرى أن هذه الألفاظ مما

---

(١) الرسالة: ٤١-٤٢.

(٢) الصاحبي: ٤٥-٤٦، والمزهر: ١/ ٢٦٩.

(٣) انظر: الصاحبي: ٤٦.

(٤) انظر: المعرَّب: ٥ (ط. شاكر).

(٥) انظر: المحرر الوجيز: ١/ ٣٧.

(٦) انظر: فنون الأفنان: ٣٤٣-٣٤٤، وهو متابع لشيخه الجواليقي.

تواردت عليه لغات الأُمم، فيضاف إِليها جميعاً دون تخصيص[١].

(ج) الاتجاه الثالث: وهو قول القاضي أَبي المعالي عَزِيزي بن عبدالملك المعروف بشَيْذَلَة (ت: ٤٩٤هـ)، الذي يرى أَن هذه الأَلفاظ وجدت في كلام العرب؛ لأَنها أَوسع اللغات وأَكثرها أَلفاظاً، وجوَّز أَن يكون غير العرب سبق إلى هذه الكلمات[٢].

ثم ذكر الزركشي أَن ابن عباس وعكرمة ذهبا إِلى وقوع غير العربي في القرآن، فعدَّ من ذلك (٢٣) لفظةً.

وقد ذكر السيوطي رأي المجوزين له، واستدلّ لهم بثلاثة أَدلّة واهية، ثم قال: «وأَقوى ما رأيته للوقوع - وهو اختياري - ما أَخرجه ابن جرير - بسند صحيح - عن أَبي ميسرة التابعي الجليل قال: «في القرآن من كل لسان» ».

وقد وجّه الطبري قول أَبي ميسرة بقوله: «... أَن فيه من كل لسان اتفق فيه لفظ العرب، ولفظ غيرها من الأُمم التي تنطق به، ...وإِذا كان ذلك كذلك؛ فبيِّنٌ إِذاً خطأ من زعم أَن القائل من السلف: «في القرآن من كل لسان» إِنّما عنى بقيله ذلك: أَن فيه من البيان ما ليس بعربيّ، ولا جائزة نسبته إِلى لسان العرب»[٣].

وأَيّد السيوطي القول بالجواز بكلام ابن النقيب والجويني[٤].

---

(١) انظر: تفسير الطبري: ١/ ٨-١١.

(٢) البرهان: ١/ ٣٨٧.

(٣) تفسير الطبري: ١/ ١٠.

(٤) في «الإتقان» المطبوع: «الخويِّي»، وهو تصحيف. وانظر: المهذَّب فيما وقع في القرآن من المعرَّب:٦٣.

ثم سرد الأَلفاظ الواردة في المعرَّب في القرآن على نسق حروف المعجم فبلغت (١٢٠) كلمة.

وأَتبعها بنظم للتاج السبكي سلك فيه (٢٧) كلمة، وقفّاه بنظم آخر للحافظ ابن حجر فيه (٢٤) كلمة، وذيَّل هو عليهما بعشرة أَبيات جمع فيها (٦٩) كلمة، وهي بقيّة الأَلفاظ التي أَوردها منثورة.

الملاحظات الواردة:

١ - تحرير محل النزاع في مسأَلة المعرب يخرج عنه أَمران:

(أ) أَساليب القرآن العظيم كلها عربيّة، فليس فيه كلام مركب على خلاف أُسلوب العرب.

(ب) أَسماء الأَعلام لمن لسانه غير اللسان العربي، كإِسرائيل وجبريل[(١)].

فينحصر الخلاف السابق في أَلفاظ مفردة من كلام العرب غير أَعلام.

فما ذهب إِليه الزركشي هو قول جمهور العلماء، وناهيك بأَدلة الشافعي المقنعة القوية.

وقد يقال: إِن بعض الأَلفاظ القرآنية التي يظن أَن أُصولها غير عربيّة، ولا يُعرف اشتقاقها مما فقد أَصله وبقي الحرف وحده؛ لأَن العرب أُمّة من أَقدم الأُمم، ولغتها من أَقدم لغات العالم وجوداً، كانت قبل إِبراهيم

(١) انظر: البحر المحيط للزركشي: ١/ ٤٤٩.

وإسماعيل عليهما السلام، وقبل اللغات الكلدانية والعِبْرِيَّة والسُّريانية، بل الفارسيَّة.

فتزيّد بعض العلماء المتأخيرين في ادّعاء العُجمة للألفاظ من حروف القرآن، وكلما رأى أحدهم كلمة فيها شبهةُ رأي في عجمتها، طاروا بها، وجمعوها إلى ما عندهم، حتى أُلِّفت في ذلك كتب[1].

٢- لخّص السيوطي هذا النوع من كتابه «المهذَّب»، مع اعتماده على أقوال أوردها الزركشي - رحمه الله -، فقد نقل قول ابن عطية المصرَّح بعزوه في «البرهان» بدون نسبة.

٣- زاد السيوطي - هنا - زيادتين، سيأتي بيانهما إن شاء الله في بابها.

---

(١) بتصرف من مقدمة الأُستاذ أحمد محمد شاكر للمعرَّب: ١٣-١٤. ومن آخر من أَلَّف في المعرَّب ابن عَلَّان الشافعي (ت: ١٠٥٧هـ) في كتاب سمّاه «المقرَّب في معرفة ما في القرآن من المعرَّب»، لخصه من «المهذب» للسيوطي. منه قطعة في جامعة الإمام برقم: (٣١١٨)، ويقوم الدكتور محمد يعقوب تركستاني بتحقيقه.

معـــرفـــة غريبـــــه[١]

عنوان هذا النوع متّحد في «البرهان» و«الإتقان».

وعرَّف الزركشي الغريب بقوله: «وهو معرفة المدلول»، أي: ما يقتضيه اللفظ عند إِطلاقه.

وقد اتفق الزركشي والسيوطي على تصدير هذا النوع بمن أَفرده بالتأليف، واشتركا في أَربعة مؤلَّفات ذكراها. وامتاز كل واحد منهما بأُمور، فالزركشي:

أ- سمّى كتاب أَبي عمر الزاهد: محمد بن عبدالواحد بن أَبي هاشم المعروف بغلام ثعلب (ت: ٣٤٥هـ) بـ «**ياقوتة الصراط**»[٢]، وكتاب أَبي عبيدة بـ «**المجاز**»[٣].

ب- زاد كتاب «**الغريبين**»[٤] للهرويّ.

أَما السيوطي:

أ- فأفاد أَن العُزَيْزي: محمد بن عزيز السجستاني (ت: ٣٣٠هـ) أَقام في

---

(١) البرهان: ١/ ٣٨٨-٤٠٠، والإتقان: ٢/ ٣-٨٨.

(٢) حققه الدكتور محمد يعقوب تركستاني، وصدر في طبعته الأولى سنة (١٤٢٣هـ) عن مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة.

(٣) يريد: مجاز القرآن.

(٤) حقق الجزء الأَوَّل منه الدكتور محمود محمد الطناحي عام (١٣٩٠هـ)، وصدر عن المجلس الأعلى للشؤون الإِسلامية بالقاهرة، ثم حُقِّق كاملاً، وصدر عن المكتبة العصرية بصيدا.

تأليف كتابه - «**نزهة القلوب**»[١] - خمس عشرة سنة يحرره هو وشيخه أَبو بكر بن الأَنباري.

ب- زاد كتابين: لابن دريد (ت: ٣٢١هـ) صاحب الجمهرة[٢]، ولأبي حيّان الأَندلسي (ت: ٧٤٥هـ)[٣].

وذكر الزركشي عن ابن الصلاح: «وحيث رأيت في كتب التفسير: قال أَهل المعاني، فالمراد به مصنفو الكتب في معاني القرآن، كالزجَّاج ومن قبله...».

وأَفاد أَن المتطلب لغريب الأَلفاظ محتاج إلى معرفة اللغة، فعدّد جملة من معاجم العربيّة، وبعض كتب الأَفعال، وأَجمعها - في نظره - كتاب «الأَفعال» لابن القطَّاع.

وتحدَّث عن أَهميّة غريب القرآن للمفسِّر، واستشهد لذلك بكلام ابن عباس، ومجاهد، ومالك، وابن الأَنباري، وأَن تدبّر المعاني والأَلفاظ مهم جدّاً حتى لا يحصل الزلل، وذكر بعض أَمثلة لأَخطاء صدرت عن كبار: (أَبي العالية، وأَبي عبيدة، وابن قتيبة).

وذكر الزركشي - رحمه الله - ضرورة التضلع في معاني الأَلفاظ، ولا يكفي تعلّم اليسير منها، بل لا بدّ من سعة العلم، وعلل تهيُّب أبي بكر

(١) طبع أكثر من مرّة، أجودها طبعة دار المعرفة ببيروت، بتحقيق الدكتور يوسف المرعشلي.
(٢) ذكره ابن النديم في الفهرست: ٦٧، وقال هو وحاجي خليفة - كشف الظنون: ١٢٠٧-١٢٠٨ -: إِنَّ ابن دريْدٍ لم يكمّله.
(٣) وهو كتاب «تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب»، وطبع أَكثر من مرَّة.

وعمر من تفسير «الأَبّ» في قوله تعالى ﴿ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴾[١]؛ لظنهما أنه من الأَلفاظ المشتركة في لغة قريش أو لغات العرب، فأَمسكا عن تفسيره؛ مخافة أَن يقع منهما غير المراد.

ثم أَورد احتمالين آخرين لإِمساك عمر عن تفسير «الأَبّ»:

(١) خفاء معناه عليه وإِن كان مشتهراً، كما خفي على ابن عباس معنى ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[٢].

(٢) أنه أَراد تخويف غيره من الجسارة على التفسير بغير علم، كما كان يقول - ﷺ -: «أَقلُّوا الرواية عن رسول الله ﷺ وأنا شريككم»[٣]، يريد الاحتراز؛ فإِن من احترز قلَّت روايته.

أَمّا السيوطي - رحمه الله - فقد أَورد مجمل ما تعرَّض له الزركشي - أَهمية الاعتناء بهذا العلم، التثبت والرجوع إلى كلام أَهل الفن فيه، ضرورته للمفسِّر - مع إيراد بعض النصوص من الآثار، والأَحاديث المرفوعة والموقوفة.

ثم ذكر أَنه ورد عن ابن عباس وأَصحابه الآخذين عنه ما يستوعب تفسير غريب القرآن، فساق ما ورد عنه في ذلك من طريقين - مرتَّباً على السور -:

١ - طريق عليّ بن أبي طلحة (ت: ١٤٣هـ) عنه؛ لأَنها أَصح الطرق

(١) عبس آية: ٣١.

(٢) الأَنعام آية: ١٤، وغيرها.

(٣) رواه أَبو عبيد في فضائل القرآن: ٣٢، وابن ماجه في المقدمة ١/ ١٢. وانظر: تذكرة الحفاظ ١/ ٧ (ترجمة عمر).

عنه، وعليها اعتمد البخاري في صحيحه، فذكر (٥٩٧) كلمة من هذه الطريق من تفسيري ابن جرير، وابن أَبي حاتم.

٢- طريق بِشْر بن عُمارة عن أَبي رَوْق عن الضحاك عن ابن عباس، فذكر (١٣٨) لفظة من هذه الطريق من تفسير ابن أَبي حاتم.

وقد تطرق الزركشي إِلى أهمية الاعتماد على الشعر في تفسير الأَلفاظ الغريبة، وأَشار إِلى مسائل نافع بن الأَزرق الخارجي، دون سرد مفرداتها.

أَمّا السيوطي - رحمه الله - فقد عقد «فصْلاً» لذلك، وأَورد مسائل نافع ابن الأَزرق من كتابي «إيضاح الوقف والابتداء» لابن الأَنباري، و«المعجم الكبير» للطبراني، فبلغ ما ساقه منها (١٩٠) سؤالاً، - وهي تقارب في الأَصل أكثر من (٢٥٠) موضعاً من القرآن الكريم[1]- إِلاّ أَن السيوطي حذف منها بضعة عشر سؤالاً، واعتذر عن حذفه هذا بأَن تلك السؤالات –المحذوفة - شهيرة.

الملاحظات الواردة:

١- ابتنى السيوطي هذا النوع على مادة الزركشي، مع زيادات طفيفة وبخاصة بعض الآثار التي ذكرها. كما أَنه زاد مسألتين كبيرتين هما:

- غريب القرآن المجموع عن ابن عباس من طريق علي ابن أبي طلحة، وطريق بشر بن عُمارة.

- كاد أَن يستوعب ما ورد من مسائل نافع بن الأَزرق.

---

(١) انظر: ابن عباس رضي الله عنهما مؤسس علوم العربيّة للدكتور عبدالكريم بكّار: ٦٣، ومقدمة «مسائل نافع بن الأزرق» للدكتور محمد الدالي: ٢٣.

٢- فسَّر السيوطي «إِعراب القرآن» الوارد في بعض الآثار[١]، بأَنه معرفة معاني أَلفاظه، وليس المراد به الإِعراب المصطلح عليه عند النحاة، وهو ما يقابل اللحن الجليّ عند علماء القراءة، قال: «لأَن القراءة مع فقده ليست قراءة، ولا ثواب فيها». فإطلاقه عدم الإِثابة على سقيم القراءة ومغلوطها لا يستقيم، وإِنما ينبغي التقييد بالاستطاعة والقدرة على التعلّم، وبذل الجهد فيه، حتى يتمّ النصح لكتاب الله الذي تبرأ به الذمّة، ويرتفع الإِثم إن شاء الله. والسيوطي لا أَظنه يقصد الفقد الكلي للحركات، إذ لا يمكن تصور هذا الافتراض لكل ناطق بشيء من لغة العرب سواء كان من أَهلها أَم دخيلاً عليها، وإِلاّ فأَين نذهب بحديث النبي ﷺ: «والذي يقرأ القرآن وهو يتتعتع[٢] فيه، وهو عليه شاق له أَجران»[٣]. فهذه الشدة والمشقة الحاصلة في القراءة، نتيجة عدم الإِتقان وإِحكام التلاوة للعجز المركب في بعض الناس، بعد بذل الطاقة والوسع في التعلّم.

وانظر إلى دقة الفقهاء - رحمهم الله - الذين جوَّزوا صلاة العاجز عن تصحيح الفاتحة، أَمَّا العالم المغيِّر للإِعراب فهو متلاعب بصلاته مع بطلانها[٤].

٣- أَطلق أَن ما ورد عن ابن عباس يستوعب تفسير غريب القرآن

---

(١) نحو «أعربوا القرآن» رواه ابن الأنباري في الإِيضاح: ١/ ١٥، وغيره. وهو حديث ضعيف جدّاً كما قال الألباني في ضعيف الجامع الصغير وزيادته: ١٣٣.

(٢) أَي: يشتد ويشق.

(٣) رواه البخاري - كتاب التفسير: ٨/ ٥٦٠ (الفتح)، ومسلم، برقم: (٧٩٨) ١/ ٥٥٠، واللفظ له.

(٤) انظر تفصيله في: المغني لابن قدامة: ١/ ٤٨٢-٤٨٣ (ط. مكتبة الرياض)، والمجموع شرح المهذب: ٣/ ٣٥٨-٣٦١ (ط. المطيعي)، ومجموع فتاوى ابن تيمية: ٢٢/ ٤٤٣-٤٤٤، ١٣/ ٤٢٢.

بالأَسانيد الثابتة الصحيحة، ثم أَورد عنه - أَي ابن عباس - تفسير (١٣٨) لفظة من طريق: بشر بن عُمارة عن أَبي رَوْق عن الضحاك عنه.

وهي طريق ضعيفة من طرق التفسير عن ابن عباس؛ لضعف بِشْر[١]، ولكون الضحاك بن مزاحم (ت: ١٠٢ أَو ١٠٥ أو ١٠٦هـ) لم يصح له سماع من أَحد من الصحابة مع كونه صدوقاً يرسل[٢]. والعجيب أَن السيوطي حكم عليها بالضعف والانقطاع في النوع الثمانين[٣].

٤- تقدَّم كلامي مستوفى على سؤالات نافع بن الأَزرق من حيث مصادرها، وثبوتها، وما جرى حولها من دراسات، ورأي بعض المعاصرين إِزاءَها في مبحث: «نشأَة علوم القرآن والمراحل التي مرَّت بها»[٤].

وذهبت هناك إِلى أَن الطرق المعروفة منها إِلى ابن عباس لا تثبت، وقد جمع عبد الصمد بن علي الطستيُّ (ت: ٣٤٦ هـ) مسائل نافع بن الأزرق، وما جمعه هو من طريق عيسى بن دأب، وهو وضَّاع منكر الحديث، كما تقدم كلامي عليه[٥].

وعدد المسائل في رواية الطستي (٢٤٨) مسألة، ففيها زيادة - عما جاء في الإتقان - (٥٨) مسألة، مع أن رواية السيوطي تلتقي في إسنادها عند الطستي!!

(١) انظر: تقريب التهذيب: ١٢٣.

(٢) تهذيب التهذيب: ٤/ ٤٥٣-٤٥٤.

(٣) الإِتقان: ٤/ ٢٠٩.

(٤) راجع ص: ٧٧- ٧٨.

(٥) انظر: سؤالات نافع بن الأزرق (خ): ورقة ٢١٤/ أ، وراجع ص: ٧٨.

معرفة الأَحكام من جهةِ إِفرادها وتركيبها[١]

اختلف العنوانان بين الزركشي والسيوطي، فصرَّح الأَخير بوضوح في «معرفة إِعرابه». ومراد الزركشيّ بـ «الأَحكام» أَحكام اللغة المأخوذة من علم النحو، فكأَنه قصد بعنوانه الإِشارة إلى معنى استعمال «الإِعراب» حال الإِفراد والتركيب، أَي بالتغيير الذي ينال أَواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً أَو تقديراً[٢]، أَو الإِبانة والإِفصاح عن موقع الجملة في سياق الكلام المعروف بإِعراب الجُمَل[٣].

وقد صدَّراه بذكر بعض المصنفات المفردة فيه، ووصفا بعضها، وامتاز كل منها بزيادة أَشياء:

فالزركشي:

أ- زاد كتاب المنتجب الهَمَذاني: حسين بن أَبي العز (ت: ٦٤٣هـ)، واسمه «**الفريد في إعراب القرآن المجيد**»[٤].

ب- وكتاب الزمخشري، ومراده «**الكشاف**» بتأليفيه القديم والجديد؛

---

(١) **البرهان**: ١/ ٤٠٥-٤١٨، **والإتقان**: ٢/ ٢٦٠-٢٨٠.

(٢) **التعريفات للجرجاني**: ٣١.

(٣) وإِن كان الأَصل في الإِعراب أَن يكون للمفرد؛ لأَن الجملة مركبة من كلمتين أَو أَكثر، تركيباً إِسنادياً أَو شرطيّاً؛ فإِن أَمكن تقدير الجملة بالمفرد أُعطيت إِعرابه تقديراً؛ لأَنها حلَّت مكانه. انظر: **إِعراب الجمل وأَشباه الجمل**، للدكتور فخر الدين قَبَاوة: ٢٩.

(٤) طبع بتحقيق الدكتور محمد حسن النمر، و الدكتور فؤاد على مخيمر ضمن مطبوعات دار الثقافة بالدَّوحة.

بدلالة نقله عنهما في هذا النوع[١].

ج- وكتاب ابن عطية الغَرْناطي، ويقصد «**المحرر الوجيز**».

أَمَّا السيوطي، فزاد كتاب السمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، واسمه «**الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**»، وأَفاد أَن السفاقسي (ت: ٧٤٢هـ) اختصره فحرره، واسم كتابه: «**المُجيد في إِعراب القرآن المجيد**»[٢].

وقد تحدَّث الزركشي - رحمه الله - عن أَهمية هذا العلم وفائدته، وواجب الناظر في كتاب الله تجاهه.

ثم ذكر الزركشي ست قواعد[٣] يجب على المعرب مراعاتها أَثناء الإِعراب، أَفاد السيوطي خمسة منها دون نسبة إلى الزركشي.

وقد ذكر في ثنايا هذا النوع ثلاثة تنبيهات:

١- الفرق بين تفسير المعنى، وتفسير الإِعراب.

٢- تجاذب الإِعراب والمعنى الشيء الواحد. وقد ذكرهما السيوطي بدون عزو.

٣- أَن النحوي عليه بيان مراتب الكلام من حيث صناعة الإِعراب.

---

(١) انظر: البرهان: ١/ ٤١٢-٤١٤، ومراد الزركشيّ أَنَّ كتابَي الزمخشري وابن عطيَّة ليسا من خالص ما أَلّف في الإعراب، وإِنَّما مزجا الإعراب بغيره.

(٢) طبَعَتْ كلية الدعوة الإِسلامية، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي - بليبيا - الجزء الأَوّل منه.

(٣) هي في الحقيقة سبعة، السابعة - ضمن القاعدة السادسة - وهي: البحث عمَّا تقتضيه الصناعة في التقدير.

أَمّا السيوطي فزاد سبع قواعد مأخوذة من ابن هشام تارة بتصريح، وأُخرى بسكوت[١].

ثم ذكر «تنبيهاً» يدور حول بعض الروايات عن عثمان وعائشة - رضي الله عنهما - وغيرهما تذكر: «إِن في القرآن لحناً ستقيمه العرب بألسنتها»، فردَّ هذه الآثار من ستة وجوه، ونقل أَجوبة العلماء عنها كابن أَشتة، وابن الأَنباري، وابن جُبَارة: أَبي العباس أَحمد بن محمد المقدسي الحنبلي (ت: ٧٢٨هـ).

ثم ذكر توجيه بعض القراءات نحو ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[٢]، و﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[٣] نقلاً عن أَبي البقاء العُكبَري.

ثم ذكر «تذنيباً» شحنه ببعض الروايات من كتب السنّة، وكتب «المصاحف»، وبعض التفاسير مليء بنحو الروايات المشار إليها عن عائشة وعثمان، لم يتعرض لها بنقد من حيث الإِسناد، واكتفى بنقول عن ابن أَشتة في توجيه معانيها.

وختم النوع بـ «فائدتين»:

أ- فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، فذكر (٢٦) موضعاً منها[٤]، أَفادها من كتاب «تحفة الأَقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن»

---

(١) انظر: مغني اللبيب: ٧٠٦، ٧٠٨، ٧١٠-٧١٢، ٧١٧، ٧٢١.

(٢) طه آية: ٦٣.

(٣) النساء آية: ١٦٢.

(٤) وهو عدد منتخب من كتاب الغَرْناطي المتضمِّن (٨٨) لفظة. انظر مقدمة د. البوَّاب لتحفة الأقران: ص١١.

لأَحمد بن يوسف بن مالك الرُّعيني (ت: ٧٧٩هـ).

ب- في بيان مواضع من القرآن أُعربت مفعولاً معه.

الملاحظات الواردة:

١- قعَّد الزركشي - رحمه الله - في هذا النوع تقعيداً جيّداً، ممّا يدلّ على تمكن وإحاطة بهذا العلم.

٢- أَفاد السيوطي - رحمه الله - من «البرهان» إِفادة ظاهرة، مع زيادات أَضافها بلغت ثلاثاً، سيأتي - إن شاء الله - تفصيلها في بابها.

٣- ذكر السيوطي أَن السفاقسي (ت: ٧٤٢هـ) لخص كتاب السمين الحلبي في الإِعراب فحرره.

والصواب أَنّ السفاقسيَّ لخص كتاب شيخه أَبي حيَّان «البحر المحيط»؛ لأَنه ذكر أَنَّ أَبا حيّان سلك سبيل المفسِّرين في الجمع بين التفسير والإِعراب، فتفرق فيه هذا المقصود، وصَعُب جمعه إِلاّ بعد بذل الجهد، فلخصه وأَضاف زيادات من كتاب أَبي البقاء العكبَري في الإِعراب، وضم إليه فوائد من غيره أيضاً مما لم يتضمنه «البحر المحيط»[1].

ومن جهة أُخرى فقد تأخرت وفاة السفاقسي عن السمين أربعة عشر عاماً، ومن باب أولى أن يُلخّص التلميذ كتاب الشيخ لا كتاب القرين؛

---

(١) انظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: ١/ ٣٥، وكشف الظنون: ١٦٠٧. ونقل ابن القاضي المِكْناسي (ت: ١٠٢٥هـ) في «لقط الفرائد» أن أبا حيَّان تبرّأ من مختصر الصفاقسي. انظر: موسوعة أعلام المغرب: ٢/ ٦٣٧.

لذلك - على ما قررت - فقد اتفق السفاقسي والسمين على تلخيص وتحرير الوجهة الإِعرابية من «البحر المحيط»[١].

٤- يؤخذ على السيوطي - رحمه الله - إِيراده بعض الروايات التي تطعن بوثاقة النص القرآني وسلامته دون نقد لأَسانيدها، ونقضها بتوجيهات قويّة.

٥- نقل عن «بعضهم» قوله: «ليس في القرآن على كثرة منصوباته مفعول معه».

وهذا البعض الذي يرمُز إليه هو ابن هشام - رحمه الله -، ولم ينف وقوعه في التنزيل على وجه القطع، وإِنما قال: «ولم يأت في التنزيل بيقين»[٢]، وناقش آية ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾[٣]، واحتمل النصب على المفعولية معه.

فالسيوطي - رحمه الله - لم يكن دقيقاً في هذا النقل.

---

(١) وانظر ردّ صديق حسن خان - على وهم السيوطي رحمه الله - في **أبجد العلوم**: ٢/ ٨١، ثم ناقض نفسه بأن قرّر أن السفاقسي لخص كتاب السمين فأوجزه، راجع (٢/ ٤٩١ ـ ٤٩٢).

(٢) **مغني اللبيب**: ٤٧١.

(٣) يونس آية: ٧١.

معرفة اختلاف الأَلفاظ بزيادة أَو نقص أَو تغيير حركة أَو إثبات لفظ بدل آخر[١]

عنوان هذا النوع – في «البرهان» – يشير إلى الاختلاف الواقع في القراءات، فيدخل فيه أُصول التلاوة، نحو: الفتح والإمالة، وتخفيف الهمز، والمد والقصر. وهي أَنواع عند السيوطي استطاع إفرادها باستقلال، ويدخل فيه فرش الحروف: أَي الكلمات المخصوصة في سور معينة وقع اختلاف فيها بين القراء.

وهذا العنوان لا يفيد معرفة طرق نقل القراءَة، أَو أَقسامها من حيث الورود، لكن الزركشي بحث فيه شروط قبول القراءة، وتكلم على القراءَة الشاذة وحكمها، وأَشار إلى آحاد القراءَة ومشهورها. أَمَّا التواتر فقد أَفرد له نوعاً مستقلاً، هو النوع التاسع والثلاثون.

ويقابل هذا النوع عند السيوطي المباحث المندرجة تحت جملة الأَنواع الموحَّدة من: ٢٢ – ٢٧.

صدَّر الزركشي هذا النوع بثلاثة مؤلَّفات في القراءات هي أَحسن ما وضع فيها، اثنان في القراءات السبعة:

(١) «التيسير» لأَبي عَمْرو الداني (ت:٤٤٤هـ).

(٢) و«الإِقناع» لأَبي جعفر بن الباذِش (ت:٥٤٠هـ).

والثالث في العشرة، وهو: «المصباح الزاهر في القراءات العشر

---

(١) البرهان: ١/ ٤٢٨-٤٨٧، والإتقان: ١/ ٢١٠-٢٢٩.

البواهر»[1] لأَبي الكرم الشهرَزُوري (ت: ٥٥٠هـ).

وكأَنَّ الزركشي في هذا الاستحسان مساير لأَبي حيَّان الذي نصَّ أَن كتابي «الإقناع»، و«المصباح» أَحسن كتابين في السبعة والعشرة[2].

وأَفاد الزركشي أَن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، وأَشار إلى هذا السيوطي.

ثم بحث ثمانية أُمور، وثلاث فوائد. أَمّا الأُمور، فهي:

١- أَن القراءات السبع - عند الجمهور - متواترة، وقيل: مشهورة، ولم يعتدّ بإنكار بعض النحاة لبعض القراءات. وذكر هذا السيوطي وقال: «قلت: في ذلك نظر»، أَي في الشهرة.

٢- استثنى ابن الحاجب من المتواتر ما كان من قبيل الأَداء[3]، وضعَّفه الزركشي، ومال إِلى أَن القدْر المشترك من الأُصول نحو المد والإِمالة متواتر، أَمّا تخفيف الهمز فحكم بتواتره بأَقسامه الأَربعة: النقل، والإِبدال، والتسهيل بين بين، والحذف. وأقرَّه السيوطي على هذا الشيء، وأَيَّده بكلام ابن الجزري الذي نقض كلام ابن الحاجب بالتفصيل[4].

٣- قرر أَن القراءات توقيفيّة وليست اختياريّة.

---

(١) حققه الأَخ الدكتور إبراهيم بن سعيد الدوسري، وهو في طريقه للنَّشر.

(٢) انظر: البحر المحيط: ١/ ٧.

(٣) وكذلك يرى نظام الدين النيسابوري (ت: بعد ٨٥٠ هـ) أن القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء. انظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ١/ ٢٤.

(٤) انظر: منجد المقرئين: ٥٧-٦٢.

٤- بيّن أَن القراءات السبع ليست هي ما في «التيسير» و «الشاطبية» فقط، ونقل في هذا عن أَبي حيَّان - رحمه الله -، وتابعه السيوطي فيه.

٥- ذكر أَن في اختلاف القراءات يظهر اختلاف في بعض الأَحكام الفقهية، ووافقه السيوطي عليه، ثم ذكر خلافاً غريباً عن كتاب «البستان» لأَبي الليث السمرقندي (ت: ٣٧٥هـ)، وهو: أَن الآية إِذا قرئت بقراءتين، هل حكاهما الله، أَم حكى واحدة وأَذن بالثانية[١]؟

والصواب في هذا أَن القراءَتين في الآية الواحدةِ يحكم لهما بحكم الآيتين[٢].

٦- ذكر أَن القراءات السبع لم تكن متميّزة إِلاّ في الأَربعمئة من الهجرة، ثم ترجم للقراء السبعة المشهورين.

ثم ذكر أَسباب انتشار القراءات السبع دون غيرها، وشروط قبول القراءة، وحكم القراءة بالقراءات الشاذة - وتابعه في هذين السيوطي - والقراءَة بالمعنى، وحكم قراءة الآية بالقراءَات المتعددة نقلاً عن ابن الحاجب، وأَبي شامة.

٧- أَرجع اختلاف القراء إِلى سبعة أَوجه، وهي أَوجه تفسير ابن قتيبة لحديث الأَحرف السبعة التي سبق ذكرها[٣]، فكررها هنا مع توسع وبدون نسبة.

٨- نقل عن أَبي عبيد في «فضائل القرآن» فائدة القراءَة الشاذة، وأَنها

(١) انظر: «بستان العارفين»: ٢١.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٣/ ٣٩١، وأَضواء البيان للشنقيطي: ٦/ ٢٢٦، ٦٨٠، والتحرير والتنوير: ١/ ٥٦.

(٣) انظر: البرهان: ١/ ٣٠٥.

تفسير للمشهورة، فأدنى ما يستفاد منها معرفة صحة التأويل، ولاسيَّما إِن نقلت عن الصحابة.

ثم ختم النوع بثلاث فوائد، هي:

أ- في النهي عن نسبة القراءة إلى أحد نقلاً عن الجاحظ، وكذلك نقل السيوطي عن النخعي، ثم ذكر - أَعني السيوطي - قول النووي: إِن الصحيح عدم الكراهة.

ب- في رجوع أَسانيد القراءات السبع إِلى الصحابة.

جـ- في شك القارئ في اختيار أَحد شيئين من خمسة، إذا شك في قراءَته، نقلاً عن ابن مجاهد.

الملاحظات الواردة:

١- عنوان هذا النوع - عند الزركشي - يظهر لي أَنه استقاه من أَبي حيَّان في مقدمة تفسيره - ضمن ذكره الوجوه التي ينبغي أَن يعوَّل عليها عند النظر في التفسير - قال: «الوجه السابع: اختلاف الأَلفاظ بزيادة أَو نقص أَو تغيير حركة أَو إِتيان بلفظ بدل لفظ»[1]. فكلمات هذا الوجه هي عنوان الزركشي، إِلاّ كلمة «إِتيان»، فهي في «البرهان» «إِثبات».

٢- هذا النوع يقابله عند السيوطي معرفة الشاذ، وجزء من معرفة المتواتر، وجزء من بعض الأَنواع التي سميتها في مطلع النوع، نحو الإِمالة.

٣- تابع السيوطي الزركشي في معظم المباحث، وتوسع في بعضها، نحو:

---

(١) البحر المحيط: ١/ ٧.

شرح شروط قبول القراءة، وزاد زيادتين سيأتي - إن شاء الله - تفصيلهما في بابها.

٤- ذكر الزركشي أُموراً لم يتطرق إِليها السيوطي نحو: أَسباب انتشار القراءات.

٥- أَنواع السيوطي الموحَّدة هنا من (٢٢-٢٧)، لها علقة بثلاثة أَنواع عند الزركشي، هي: القراءات، معرفة توجيه القراءات، معرفة وجوب تواتره.

٦- ينتقد على الزركشي إِيراده - في هذا النوع - ثلاثة أَشياء، هي:

(أ) قوله: «إِن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان»[1]- ووافقه عليه السيوطي[2]، والقسطلاني[3]، والبنا الدمياطي[4]- لا يسلّم له بإِطلاق، نعم هناك تغاير في إِثبات قرآنية بعض القراءات، نحو: الآحاد والشاذة، وبين المقطوع بها مثل المتواترة، فالتغاير من هذه الحيثية أَعني ثبوت القراءَة ونقلها موجود لا مِرْيَة فيه.

وهناك جانب آخر من التغاير، وهو الاختلاف الحاصل في اللفظ من قراءة إِلى أُخرى، وهو - أَيضاً - موجود ومردّه النقل.

---

(١) وأَصل هذا القول للطوفي - في «شرح مختصر الروضة»: ٢/ ٢١ - وشايعه الزركشي في هذه المقالة؛ بدلالة توافق أَلفاظهما في تعريف كلّ من القرآن والقراءَات. ووازن مع البرهان: ١/ ٤٦٥، ويجنح الذهبي لهذا الرأي كما في سير أعلام النبلاء: ١٠/ ١٧١.

(٢) الإِتقان: ١/ ٢٢٢.

(٣) لطائف الإِشارات: ١/ ١٧١-١٧٢.

(٤) إِتحاف فضلاء البشر: ٥.

لكن هناك قاسم مشترك - حتّى عند القائل بالتغاير - وهـو الكلـمات التي لا خلاف فيها بين القراء، فهل هي قرآن أَم قراءات؟ مع تسليم القائل بالتغاير بأَن القراءَات أَيضاً منزَّلة.

ثم الارتباط والتواثق بين القرآن والقـراءات في شروط قبـول القـراءَة حتى تثبت قرآنيتها، وكذلك بعض الخصائص الأُخرى تدلل على أَنَّ هنـاك وجه ارتباط بينهما.

فالصواب - في نظري - عدم إِطلاق القول بالتغـاير التـام، أو القـول بالتوافق التام، كما ذهب إِليه بعض المعـاصرين[١]، وإِنـما بيـنهما علاقـة مـن وجه، وتغاير من وجه[٢].

(ب) قال الزركشي - رحمه الله - عن القراءات السبعة: «والتحقيق أَنها متواترة عن الأَئمة السبعة، أَمّا تواترها عن النبي ﷺ ففيه نظر»[٣].

وهذا القول أَصـله لأَبي شـامة المقـدسي[٤] (ت: ٦٦٥هـ) الـذي يـرى

(١) هو: د. محمد سالم محيسن في كتابيه: **في رحاب القرآن**: ٢٠٩-٢١٠، **والقـراءات وأَثرهـا في علوم العربيّة**: ١/ ١٠-١١.

(٢) انظر: **القراءات أَحكامها ومصدرُها**: ٢١-٢٢، **وأَثر القراءات السبع في تطـوُّر التفكـير اللغوي**: ١٠-١١.

(٣) وهذا أيضاً قول الطوفي بأَلفاظه - في **شرح مختـصر الروضـة**: ٢/ ٢٣ -، فبعـد مداراتـه لابن قدامة في مسألة تواتر القراءَات عمومـاً، بـاح برأْيـه بـنفس العبـارات التـي نقلهـا الزركشي، إِذ قال: «وعندي في ذلك نظر (أَي عموم التواتر)، والتحقيـق أَن القـراءات السبع متواترة عن الأَئمة السبعة...».

(٤) في **المرشد الوجيز**: ١٧٨، وذكر أَنّه فصَّل القول فيه في كتابه «البسملة الكبير».

التواتر فيما اجتمعت الطرق في نقله عن الأئمة السبعة، واتفقت عليه الفرق من غير نكير له، مع أنه شاع واشتهر واستفاض[١].

وقد تبع هذا الرأي قاسمُ بن قطلُوبُغا (ت: ٨٧٩هـ) فمال إلى أن القراءات العشر مشهورة[٢]، وتعليله هو تعليل أبي شامة والزركشي بأن التواتر حاصل إلى الأئمة القراء، أمّا منهم إلى النبي ﷺ، فهو نقل الواحد عن الواحد قال: «ولما اتصل هذا المتواتر إلى الأئمة من الأحاديث، كانت قراءتهم مشهورة من هذه الحيثية»[٣].

فالنَّقْب الذي أحدثه أبو شامة - رحمه الله - دخل منه نجم الدين الطوفي (ت: ٧١٦هـ)، والزركشي، وابن قطلوبغا.

وقد خفي عليه أن القراءات المنسوبة إلى كلٍّ واحد من القراء، إنما هي نسبة اصطلاحاً؛ بسبب دوام هذا الإمام على القراءة ولزومه لها واختياره إياها، وإلاّ فكل أهل بلدة كانوا يقرؤونها أخذوها أُمماً عن أُممٍ وجيلاً عن جيل، ولو انفرد واحد بقراءة دون أهل بلدة لم يوافقه على ذلك أحد، بل كانوا يجتنبونها ويأمرون باجتنابها.

ثم انحصار الأسانيد في طائفة لا يمنع مجيء القرآن عن غيرهم، فتلقّي الجمّ الغفير عن مثله، يحصل بهم التواتر الدائم في كل عصر، لكن أئمة القراءة لما تصدّوا لضبط الحروف وحفظوها عن شيوخهم، جاء الإسناد

---

(١) فرأي أبي شامة في التواتر هو ما اجتمعت عليه الطرق، أي حال اجتماع القراء لا افتراقهم.

(٢، ٣) رسالة في القراءات العشر هل هي متواترة؟ (خ) - كتبتها بدمشق عن نسخة الظاهرية - لابن قطلوبغا ص: ١-٢.

من قِبَل أولئك الأَشياخ، وهذا لا يضير التواتر شيئاً[1].

فالدندنة بهذه الشنشنة - قديماً وحديثاً - لا تليق بمقام من له بصر وتأمّل واطلاع على أقوال العلماء، ومعرفة بكتب القراءات، وكثرة رواتها والناقلين لها من العلماء الأَثبات.

ولولا خشية الإِطالة لنقلت أَقوال العلماء القائلين بتواتر العشرة، ولذكرت طبقات القراء من عصر الأَئمة السبعة والعشرة إِلى النبي ﷺ؛ ليظهر صحة ما أقول[2].

(ج) قال: «وعن الإمام أَحمد بن حنبل أنه كره قراءة حمزة لما فيها من طول المدّ وغيره، فقال: لا تعجبني. ولو كانت متواترة لما كرهها».

وسبب كراهية الإمام أَحمد لقراءة حمزة[3]، هو ما بالغ بعض النقلة به عنه من إِفراط المدِّ، وتحقيق الهمز بالسكت ونحوه. وهو نفس السبب الذي جعل يزيد بن هارون، وعبدالرحمن بن مهدي، وابن دريد، وعبد الله بن إِدريس يكرهونها أيضاً[4].

أَمّا الإمام حمزة فهو بريء من ذلك، منزّه عما قاله بعض النقلة ونحلوه

(١) انظر: منجد المقرئين: ٦٧، ٧٠، وقد ردَّ على بقيّة كلام أَبي شامة: ٦٢-٧٠.

(٢) أَما قول الطوفي - شرح مختصر الروضة: ٢/ ٢٣ -: «ولولا الإطالة والخروج عما نحن فيه؛ لذكرت طرفاً من طرقهم، ولكن هي موجودة في كتب العراقيين، والحجازيين، والشاميين، وغيرهم، فإن عاودتها من مظانّها وجدتها كما وُصف لك»، فتهويل لا يصح عند المعاينة!!

(٣) نقل كراهته ابن هانئ في مسائله: ١/ ١٠٢، وابن قدامة في المغني: ١/ ٤٩٢، وغيرهما.

(٤) انظر: تهذيب التهذيب: ٣/ ٢٧-٢٨، والتحديد للداني: ٩٠.

إِيّاه، بل هو - رحمه الله - نهى عن ذلك لما بلغه التزيّد عليه، فقال: «أَما علمت أَن ما كان فوق البياض فهو برص، وما كان فوق الجعودة فهو قطط، وما كان فوق القراءة فليس بقراءَة»(١).

ويكفي حمزة ما قاله فيه سفيان الثوري - رحمه الله -: «ما قرأَ حمزة حرفاً من كتاب الله إِلاّ بأَثر»(٢).

إِذن يتبيّن أَن سبب كراهة جماعة من السلف قراءة حمزة هو إِفراط أَهل الغباوة بالنقل عنه، وصدق ابن الجزري - إِذ قال في ترجمة حمزة -: «وما آفة الأَخبار إِلاّ رواتها»(٣).

أَمّا قول الزركشي: «ولو كانت متواترة ما كرهها»، فليس بصحيح، فإِنكار من أَنكر على حمزة ليس من باب التواتر والثبوت، وإِنما من باب الإِفراط والتعمق الخارج عن منهج السلف، وقانونهم في يسر التلاوة وسهولتها.

قال الذهبي: «وقد انعقد الإِجماع بأَخرة على تلقِّي قراءة حمزة بالقبول، والإِنكار على مَنْ تكلَّم فيها»(٤).

---

(١) انظر: السبعة لابن مجاهد: ٧٦، والتحديد: ٨٩-٩٠، والمصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر: ١٤٩٥-١٤٩٦.

(٢) أَخرجه ابن مجاهد في السبعة: ٧٦، وانظر: ميزان الاعتدال: ١/ ٦٠٦، وتهذيب التهذيب: ٣/ ٢٨.

(٣) غاية النهاية: ١/ ٢٦٣.

(٤) ميزان الاعتدال: ١/ ٦٠٥، ومثله ابن حجر في التهذيب: ٣/ ٢٨، وأصل هذا الكلام عند ياقوت في معجم الأدباء: ٣/ ١٢٢٠ (ط. دار الغرب)؛ إذ قال: «وبعد فقد انعقد الإجماع على تلقي قراءة حمزة بالقبول، والإنكار على مَن تكلَّم فيها».

ثم إِن الزركشي حكم بتواتر القراءات السبع، فكيف يعود على خلاف ما بدأً، فيعلل كراهة الإمام أحمد بعدم تواترها عنده، وهو تعليل غير سـليم لـمَّا عُرِف سبب كراهة جماعة من السلف لها.

ثم هو لا يَثْبتُ له بناء على تقريره بتواتر السبعة.

ويُرَدُّ على الزركشي - أَيضاً - بقوله في «البحر المحيط» - عند كلامـه أَن القراءات ليست اختيارية -: «والصواب أَن حمزة إِمام مجمع عـلى جلالتـه، ومعقود على صحة روايته... وقراءة حمـزة متـواترة، وهـي موافقـة لكـلام العرب، وقد جاء في أَشعارهم ونوادرهم مثلها كثيراً، ولهذا اعتـدّ بهـا ابـن مالك في هذه المسألة[1]، واختار جواز العطف على المضمر المجرور، من غير إِعادة الجار وفاقاً للكوفيين»[2].

(١) أي مَنْعُ المبرِّد القراءة بخفض ﴿والأَرحامِ﴾ أَوّل النساء.

(٢) البحر المحيط: ١/ ٤٧١.

معرفة الوقف والابتداء[١]

عنوان هذا النوع - في الكتابين - لا فرق فيه بينهما يذكر.

وقد صدَّرا النوع بمن أَفرده بالتأليف، وزاد كل منهما على الآخر مؤَلَّفاً:

(أ) زاد الزركشي كتاب ابن عبَّاد: أَبي عبد الله محمد بن محمد بن عبَّاد المكي (ت:٣٣٤هـ) في «**الوقف والابتداء**»[٢].

(ب) وزاد السيوطي كتاب السجاوندي: محمد بن طيفور الغزنوي (ت: ٥٦٠هـ)، وله كتابان في الوقف والابتداء، كبير، وصغير[٣]. ولعل مراد السيوطي الكبير[٤]، وهو من مصادره.

وقبل هذا كان الزركشي قد تحدَّث عن فائدة هذا العلم في التلاوة والتفسير.

ثم تكلّم كل منهما على أَهميّة الوقف والابتداء من خلال بعض

---

(١) **البرهان**: ١/ ٤٩٣-٥٢٥، **والإِتقان**: ١/ ٢٣٠-٢٥١.

(٢) انظر: **كشف الظنون**: ١٤٧١.

(٣) انظر: **طبقات القراء** للذهبي: ٢/ ٨٣٧ (ط. مركز الملك فيصل)، وغاية **النهاية**:٢/ ١٥٧.

(٤) وبناه على كتابَي أَبي نصر منصور بن أَحمد العراقي (ت:٤٦٥هـ)، وأَبي محمد الحسن بن علي العَمَّاني (ت بعد:٥٠٠هـ) في الوقف والابتداء. ورجَّح د. محمد بن عبدالله العيدي أن اسم كتاب السجاوندي المذكور «علل الوقوف»، دون سائر الأَسماء الواردة على مخطوطاته، أو في كتب التراجم. انظر: **علل الوقوف** للسجاوندي: ١/ ٥٦.

الأَحاديث، وأَقوال العلماء.

وقد أَبدى الزركشي أَهمية للعلوم المصاحبة لمريد الوقف والابتداء، وهي أَربعة:

النحو، والتفسير واختلاف الأَوجه، والمعنى (وتوسع في أَمثلته)، والقراءات. وزاد السيوطي علماً خامساً هو: الفقه، نقلاً عن النكزاوي (ت: ٦٨٣هـ).

ثم عرض الزركشي للرأيين في الوقف على رؤوس الآي دون ترجيح أَو اختيار، وكذلك فعل السيوطي في التنبيه السابع من تنبيهاته.

وقد ذكر كل منهما أَربعة مذاهب في أَقسام الوقف المصطلح عليه عند العلماء، فاتفقا عل ثلاثة، وهي:

١ - الوقف ثلاثة أَنواع: التام، والكافي، والقبيح[١].

٢- الوقف أَربعة أَنواع: التام، والكافي، والحسن، والقبيح[٢]، ونسبه الزركشي إلى أكثر القرَّاء.

٣- الوقف ثمانية أَنواع: تام، وشبيه به، وناقص، وشبيه به، وحسن،

(١) وهو مذهب أَبي بكر بن القاسم الأَنباري في كتابه إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١٤٩، والحافظ أَبي العلاء الهمَذاني العطَّار (ت: ٥٦٩هـ) كما ذكر السمرقندي في كتابه وقوف القرآن (خ): ورقة ٦/ أ. ونسبه الأُشْمُوني - في منار الهدى: ٩ - إلى السخاوي، وهو وَهْمٌ. انظر: جمال القراء: ٥٦٣.

(٢) وهو اختيار أَبي عمرو الداني - ومن تبعه -، انظر: المكتفى: ١٣٩ (ط. مؤسسة الرسالة).

وشبيه به، وقبيح، وشبيه به. ونسبه الزركشي إلى الجمهور!!

أَمّا ما اختلفا فيه من ذكر المذاهب، فاثنين:

١- ذكر الزركشي أَن البعض يجعل الوقف قسمين: التام، والقبيح[١].

٢- ذكر السيوطي مذهب السجاوندي في الوقف، وهو خمس مراتب: لازم، ومطلق، وجائز، ومجوَّز لوجه، ومرخص ضرورة.

وقد شرح الزركشي أَقسام الوقف الأَربعة المشهورة، وذكر أَحكامها، مع إيراد أَمثله لها في التنزيل، وأَماكن كثرتها. وقد أَفاد السيوطي من هذا فذكره.

وذكر السيوطي كلام ابن الجزري في تقسيم الوقف إلى اختياري واضطراري، ومراتب تفاضل الأَنواع الأَربعة المشهورة في التمام، والكفاية، والحسن، والقبح.

ولم يختر الزركشي ولا السيوطي أَيَّ مذهب من مذاهب تقسيم العلماء لمراتب الوقف؛ لأَن المسألة تقريبيّة، وكل مَنْ ذكر مذهباً تكلَّم بما سنح له.

وقد فاتهما ذكر مذهب أَبي جعفر النحاس الذي استعمل من مصطلحات الوقوف سبعة أَنواع[٢].

ثم ذكر الزركشي عدَّة تنبيهات، وتحذيرات، وقواعد تتعلق بالوقف

---

(١) لم أَقف على من نسبه إلى أحد، انظر: المكتفى: ١٣٨، ونظام الأَداء لابن الطحان: ٢٨، وجمال القراء: ٥٦٣، والمقصد لتلخيص ما في المرشد لزكريا الأَنصاري: ٥.

(٢) انظر: مقدمة الدكتور أَحمد خطَّاب العمر للقطع والائتناف للنحاس: ١١ (ط.وزارة الأَوقاف بالعراق).

والابتداء، و«فصْلاً» جامعاً لخَّصه من كلام أَبي سعد: علي بن مسعود القاضي في كتابه «المستوفى في العربيّة».

وقد انتقد أَبوسعد القاضي التقسيمَ الاصطلاحي للوقوف من حيث الجودة والحسن والقبح والكفاية، وارتضى أَن يكون الوقف ضربين: اضطراري واختياري.

ثم قسَّم الاختياري إِلى ثلاثة أَقسام: تام، وناقص، وأَنقص، وما يحسن به كل واحد منها مع التمثيل.

وانتهى إِلى تقسيم الوقف من حيث متعلقه إِلى قسمين:

قسم بحسب الكلام نفسه، وهي: الأَتمّ، والتام، والذي يشبه التام، والناقص المطلق، والأَنقص.

وقِسْم من جهة القارئ، وهو الذي ينقطع النفس عنده.

ثم ذكر الزركشي «فصْلاً» في الوقف على ﴿كَلَّآ﴾، وقسَّمها ثلاثة أَقسام مع تعداد مواضعها وتفصيلها، وذكر تقسيم مكي بن أَبي طالب لها إِلى أَربعة أَقسام، فذكرها مفصَّلة عنه مع مواضعها.

ثم تكلّم على أَقسام ﴿بَلَىٰٓ﴾ - الثلاثة - مع ذكر مواضعها.

وأَردفه بالحديث عن مواضع ﴿نَعَمْ﴾ - الأَربعة - في القرآن الكريم.

وقد أَورد كلَّ هذه المباحث السيوطي بشيء من الاختصار - أَحياناً -، والتقديم والتأخير، وبعض الإِضافات.

الملاحظات الواردة:

١- أَفاد السيوطي من الزركشي كثيراً في هذا النوع، بل بناه على مادة الزركشي، سوى إِضافات نقلها عن النكزاوي، والسجاوندي، وابن الجزري.

٢- تكاد مصادرهما تتفق تماماً فيما نقله السيوطي عن الزركشي، سوى تخريج السيوطي لبعض الآثار من مصادر لم يذكرها الزركشي، نحو: البيهقي في «الشُّعب» وابن أَبي حاتم، وسعيد بن منصور في «سننه».

٣- زاد السيوطي ست زيادات على الزركشي في هذا النوع، سيأتي ذكرها - إن شاء الله - في بابها.

٤- ذكر الزركشي أَنَّ الزجَّاج صنَّف قديماً كتاب «القطع والاستئناف»؛ لكن النصوص التي في «البرهان» هي من كتاب أَبي جعفر النحاس (ت: ٣٣٨هـ) المعروف بـ «القطع والائتناف»، فلعل ما ذكره الزركشي أَخطأَ فيه الناسخ فنسبه إِلى الزجَّاج، أَو وهم الزركشي في هذا؛ لأَننا لم نجد للزجَّاج كتاباً بهذا الاسم المذكور، وإِن كان قد أَلَّف في علم الوقف والابتداء[1].

٥- نسب الزركشي - رحمه الله - إِلى الجمهور تقسيمهم الوقف ثمانية أَضرب في التنزيل[2]، ولا أَدري أَيَّ جمهور يريد؟ وبما أَنَّ الكلام في الوقف والابتداء، فيحمل على جمهور من صنَّف في هذا الباب، أَو جمهور علماء

---

(١) انظر مقدمة «القطع والائتناف» للدكتور أحمد خطَّاب العمر: ٦، وكشف الظنون: ١٤٧١.

(٢) وأصل هذا التقسيم أورده السخاوي عن أبي الكرم المبارك بن فاخر النحوي البغدادي (ت: ٥٠٠هـ). انظر: جمال القرّاء: ٥٥١ ـ ٥٥٢.

القراءات والتجويد؛ لأَنَّ علقة الوقف فيهما واضحة. ومع هذا فقد نسب الزركشي التقسيم الرباعي للوقف (التام، الكافي، الحسن، القبيح) إلى أكثر القراء!!، وفي هذا تناقض.

وبالنظر في مصنَّفات هذا العلم لم أَجدْ - فيما رأيته - من قسَّم مراتب الوقف إِلى ثمانية أَقسام، إِلاّ الجعبري (ت:٧٣٢هـ) من تقسيمه الوقف إلى الأقسام الثمانية التالية: الكامل، والتام، والكافي، والصالح، والمفهوم، والجائز، والناقص، والمتجاذب[١]، والسمرقندي: محمد بن محمود (ت: نحو ٧٨٠هـ) الذي مزج بين وقوف السجاوندي الخمسة ووقوف أبي العلاء الهمذاني الثلاثة[٢]، وما يوجد على عنوان كتاب «المرشد» لأَبي محمد: الحسن بن علي بن سعيد العَمَّاني (ت بعد: ٥٠٠هـ)، وهو: «... المرشد في معنى الوقف: التام، والحسن، والكافي، والصالح، والجائز، والمفهوم، والبيان، في تهذيب القراءات وتحقيقها وعللها»[٣]، وكذلك جاء في نهايته: «كمل النصف الأَخير من كتاب المرشد في معنى...»[٤].

---

(١) وصف الاهتداء في الوقف والابتداء: ص(٤٥-٥٢).

(٢) نجوم البيان في الوقف وماءات القرآن: ص(١٣٦-١٣٧، ١٣٩، ١٥٠).

(٣) المرشد (خ):١/ ب، وهي مصوَّرة جامعة إستانبول، تشتمل على مقدمة المؤَلِّف، ومن سورة الأَعراف حتى نهاية القرآن، فتنقص تسعة أَبواب قدَّمها المؤلِّف قبل الفاتحة، ثم من سورة الفاتحة إِلى نهاية الأَنعام. وحقق الكتاب كاملاً في رسالتي ماجستير في جامعة أم القرى بمكة المكرمة بالمشاركة بين السيدة هند بنت منصور العبدلي، والطالب محمد بن حمود الأزوري عام (١٤٢٣هـ).

(٤) المرشد: ٢٠٤/ ب.

ويستأنس لهذا التقسيم بما شرحه الشيخ زكريّا الأَنصاري (ت: ٩٢٦هـ)، من معاني الأَضرب الثمانية في مقدمة اختصاره لمرشد العَمَّاني[١].

ومع هذا فقد وجدت العَمَّاني صرَّح بأَنه تبع في تقسيم الوقوف أَبا حاتم السجستاني (ت: ٢٥٠ أو ٢٥٥هـ)، وهي خمس مراتب: التام، والحسن، والكافي، والصالح، والمفهوم[٢]. ثم خرّج على قياس الوقوف الصالحة والمفهومة الوقف: الجائز[٣]، فأَصبحت ستة.

ومهما يكن من شيء فإِنّ نسبة التقسيم الثماني إِلى الجمهور لا يستقيم، ولا يثبت أَمام الاستقراء والنظر الصحيح، فإِني وجدت سبعة من علماء القراءات والوقف والابتداء قسَّموا الوقوف إِلى أَربعة أَقسام، مع تفاوت بينهم في الاصطلاح، وهم:

أبو عمرو الداني[٤] (ت: ٤٤٤هـ)، والغَزَّال[٥] (ت: ٥١٦هـ)، وابن الطحَّان[٦] (ت: بعد ٥٦٠هـ)، والسخاوي[٧] (ت: ٦٤٣هـ)، والنكزاوي[٨]

---

(١) انظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد: ٥، وزاد على السبعة المذكورة الوقف القبيح.

(٢) المرشد: ٦/ ب - ٧/ أ، وهو ما ذكره ابن الجزري في ترجمته من غاية النهاية: ١/ ٢٢٣.

(٣) نفس المصدر: ١٠/ أ.

(٤) المكتفى: ١٣٨-١٣٩.

(٥) الوقف والابتداء: ١٨٩، وأنواعها عنده: الحسن، والكافي، والتام، والبيان. وعرَّف الأخير بقوله: «فإنه يومئ إِليه إِيماءً كأَنه واقف واصل...»: ١٩٠.

(٦) نظام الأَداء في الوقف والابتداء: ٢٩.

(٧) جمال القراء: ٥٦٣.

(٨) الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء: ١٩٠، وأَنواعها عنده: التام، والكافي، وجعل مكان =

(ت:٦٨٣هـ)، وابن الجزري[١] (ت: ٨٣٣هـ)، وعلي النـوري الصفاقـسي[٢] (ت: ١١١٨هـ). وقد ينضاف إليهم القسطلاني (ت: ٩٢٣هـ) إذ كلامـه لا يخرج جملة عن الأقسام الأربعة المشهورة، وإن قسَّم التام إلى: كامل وتام[٣].

٦- نقل الزركشي عن مكي بن أبي طالب في أقسام ﴿كَلَّا﴾ الأربعة، لكنه وقع تحريف في «البرهان» في القسم الثاني والثالث منها[٤].

وقد نبَّه على هذا الدكتور أحمد حسن فرحات في تحقيقه لكتاب مكـيّ: «شرح كلاَّ وبلى ونَعَم والوقف عـلى كـلّ واحـدة مـنهن في كتـاب الله عـزّ وجل»[٥].

= الحسن (المفهوم)، ومكان القبيح (ما لا ينبغي الوقف عليه حالة الاختيار).

(١) النشر: ١/ ٢٢٥-٢٢٦، وهو ما جرى عليه في منظومتيه: طيبة النشر في القراءات العشر، ص: ٩، والمقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه (الجزريّة)، ص: ١٧.

(٢) تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين: ١٣١ (ط. مؤسسات عبدالكريم بن عبد الله).

(٣) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ٢٥٠.

(٤) البرهان: ١/ ٥٢٢-٥٢٣، أمَّا نقل السيوطي فكان سليماً مـع تقـديم وتـأخير (الإتقـان: ١/ ٢٤٦).

(٥) انظر: مقدمة التحقيق منه: ٨-٩.

علم مرسوم الخطّ[1]

أَضاف السيوطي إلى عنوان الزركشي «وآداب كتابته»، فأَدخل في هذا النوع بعض الآداب المرعية في كتابة المصاحف لم ترد عند الزركشي.

وقد سكت الزركشي عن ذكر من صنّف في هذا النوع باستقلال، كالداني، وتلميذه أَبي داود: سليمان بن نجاح الأُموي (ت:٤٩٦هـ) صاحب كتاب «التنزيل»، وغيرهما.

بينما ذكر السيوطي أَنه أَفرده خلائق من المتقدمين والمتأَخرين، منهم أَبو عمرو الداني[2]، وذكر أَنّ المراكشي أَبا العباس (ت: ٧٢١هـ) المعروف بابن البناء أَلّف في توجيه ما خالف قواعد الخط منه بحسب اختلاف أَحوال معاني كلماتها بكتاب سمّاه: «**عنوان الدليل في مرسوم خطّ التنزيل**».

صدَّر الزركشي نوعه بأَهمية مرسوم المصاحف، وأَنها ذات أُصول وضوابط.

ثم ذكر أَن الخطوط تتوزع ثلاثة أَنحاء:

خطّ المصحف العثماني، والخط العَروضي الذي يكتب بحسب نطقه، والخط الإملائي المعتاد.

وجنح السيوطي للكلام عن بدءِ الكتابة ووضعها، ومراحلها الأُولى من خلال بعض النصوص من كتاب «المصاحف» لابن أَشتة.

---

(١) البرهان: ٢/ ٥-٥٤، والإتقان: ٤/ ١٤٥-١٦٦.

(٢) في كتابه المشهور: «المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأَمصار».

وذكر الزركشي رأي ابن فارس - في «فقه اللغة» - أن الخط توقيفيّ مثل علم اللغة، وتبعه السيوطي على هذا النقل.

ثم نقل نصوصاً عن الإمامين مالك وأحمد، وغيرهما في عدم جواز مخالفة رسم المصحف، وكذلك فعل السيوطي، ومادته من الزركشي.

وأثار الزركشي مسألة: هل يجوز كتابة القرآن بغير الخط العربي؟ فاحتمل الجواز، وإن كان الأقرب المنع.

ثم تكلَّم على بعض قواعد رسم المصحف مع ذكر عللها:

١- تحدَّث عن الزوائد: الألف، والواو، والياء مع ذكر مواضعها.

٢- تحدَّث عن النواقص (المحذوفات): الألف، والواو، والياء، والنون.

٣- عقد «فصْلاً» فيما كتبت الألف فيه واواً على لفظ التفخيم.

٤- ثم عقد «فصلاً» في مدّ التاء وقبضها[1].

٥- ثم عقد «فصلاً» في الوصل والفصل.

٦- ثم عقد «فصلاً» في بعض حروف الإدغام.

٧- ثم عقد «فصلاً» في حروف متقاربة تختلف في اللفظ؛ لاختلاف المعنى.

٨- ثم عقد «فصلاً» في وصل وفصل بعض فواتح السور من الحروف المقطعة.

وهذه القواعد معظمها مستفاد من المراكشي، والعلل التي أوردها هي علل المراكشي -أيضاً-، ونقول الزركشي عنه بلا نسبه في الغالب إلاّ مواضع معدودة.

---

(١) يريد: التاء المفتوحة، والتاء المربوطة.

ولم يتَّبع ترتيب المراكشي في «عنوان الدليل»[1]، بل قدّم وأخّر، وزاد بعض إِضافات من عنده، أو نقلاً عن «المقنع» للداني.

أمّا السيوطي فقد ذكر أربع قواعد مما سبق، وهي: قاعدة الحذف، والزيادة، والبدل، والوصل والفصل. وفيها إضافات كثيرة عمّا ذكر الزركشي، مع ذكر علل محدودة عن المراكشي. وزاد قاعدة الهمزة، تكلّم فيها على قواعد كتابة الهمزة بأنواعها وصورها، وقاعدة ما فيه قراءَتان، وكتب على إِحداهما.

ثم ذكر «فرعاً» فيما كتب موافقاً لقراءة شاذة.

ثم عقد «فصلاً» في آداب كتابة المصحف، وذكر فيه عدّة آداب.

وتحدَّث عن تطوُّر التحسينات والأَرباع والأَعشار على المصحف، وقصة الشكل والضبط، وما اصطلح عليه المتأَخرون فيه.

ثم تكلم على جملة وافرة من الآداب تجاه المصحف الشريف ضمن ثمانية فروع عقدها.

الملاحظات الواردة:

١ - أَخلى الزركشي كتابه من إِفراد نوع من علوم القرآن عن ضبط كلمات القرآن، والمراد به: العوارض التي تكون على الحروف من فتحة، وضمة، وكسرة، ونحوها.

وكذلك لم يتطرق إلى هذه المسألة - هنا في مرسوم الخط -، وكأنّه لما

(١) انظر منه: ٧٧-٧٨، ١٠٩، ١١٩-١٢٧، ١٢٨-١٣٧، ١٣٩-١٤٠، ووازن بالبرهان.

رأى أَن هذا العلم لا أَصل له عند جمهور الصحابة، وقد نشأ متأَخراً بسبب فساد أَلسنة العرب، ووقوع اللحن في قراءة القرآن، والخوف من تزيّد ذلك بمرور الأَيام وتطاول الأَزمان[١]، تركه. ويرى الداني أَن أَوّل من صنف في علم الضبط هو الخليل بن أَحمد الفراهيدي[٢] (ت: ١٧٠هـ).

أَمّا السيوطي فقد نثر بعض المعلومات عن هذا العلم الوليد في نوع مرسوم الخطّ، إِلاّ إِنه لم يؤَصِّل فيه، ويتطرق إلى مجموع معالمه، ولو بإِيجاز.

٢- اعتمد الزركشي في هذا النوع اعتماداً كبيراً وواضحاً على كتاب «عنوان الدليل» لأبي العباس المراكشي، ومع أَن الزركشي - رحمه الله - أَشار إلى أَن ابن البناء المراكشي في كتابه المذكور تصدَّى لبيان العلل الرسمية، وأَن الاختلاف الواقع في رسم المصحف راجع لاختلاف المعنى، إِلاّ أَنه نقل كتابه كاملاً تقريباً - هنا - مع تغاير يظهر بما يلي:

(أ) ترك الزركشي مقدمة المراكشي.

(ب) لم يراع ترتيب كتاب المراكشي، بل قدَّم وأَخّر، وزاد ونقص.

(ج) دمج كلامه مع كلام ابن البناء، بحيث أَصبح من العسير التمييز بينهما[٣].

وهذا الاتجاه الذي ارتضاه المراكشي - ووافقه عليه الزركشي - يخالف مسلك العلماء الذين صنفوا في علم رسم القرآن، سواء منهم مَنْ اقتصر

---

(١) انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: ١٨-١٩.

(٢) المصدر السابق: ٩.

(٣) انظر: مقدمة هند شلبي لعنوان الدليل: ٩-١٠.

على الناحية السرديّة الوصفية لمواضع الاختلاف، أم من حاول أَن يُظهر علّة بعض المواطن في اختلاف مرسوم المصاحف[١].

وهذه المحاولة التي انتحاها المراكشي ذات منزع صوفي باطني، فيها تكلف وتعسّف، لا تمت إلى المعاني الواضحة في التفسير بشيء، ولا يُظن أن السلف دار بأَذهانهم أَمثال هذه المعاني وهم يكتبون المصاحف، وينقلون رسمها - بأَمانة - إلى الأجيال اللاحقة.

ومع هذا فقد تابعه الزركشي - عفا الله عنه - في كثير من علله التي ساقها، بل وافقه بإِطلاق لفظ علماء الظاهر على الذين يعلمون الرسم دون علل لها ارتباط بتعظيم الله، ومراعاة الأَعمال القلبيّة[٢].

٣- نقل الزركشي رأي العزّ بن عبدالسلام (ت: ٦٦٠هـ) في عدم جواز كتابة المصحف إِلاّ على المألوف من هجاء الناس؛ لئلا يقع تحريف بقراءته من الجهال.

قال الزركشي: «قال الشيخ عزالدين بن عبدالسلام: لا يجوز كتابة المصحف - الآن[٣]- على الرسوم الأولى باصطلاح الأَئمة؛ لئلا يوقع في

(١) انظر بعض العلل عند: المهدوي في «**هجاء مصاحف الأَمصار**»: ٨٧، وابن معاذ الجهني في «**البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان**»: ٢٨٠، والداني في «**المقنع**»: ٦٥. وهي علل مبنية على تفسير الآيات، أَو الأَصل اللغوي للكلمة.

(٢) انظر: **البرهان**: ٢/ ٣٠-٣١، وغيرها.

(٣) تصحَّف في طبعة المرعشلي وزميليه إلى: «إِلاَّ»، وهو يغيِّر رأْي العز. انظر **البرهان**: ١/ ٣٧٩ (ط.أبو الفضل).

تغيير الجهال»[١].

ذكر رأيه الزركشي بعد سرده الأَقوال القاضية بتحريم مخالفة الكتبة الأُولى التي وضع عليها المصحف.

قال الزركشي - بعد ذكرها -: قلت: «: وكان هذا في الصدر الأَوَّل، والعلم حيٌّ غضّ، وأمّا الآن فقد يُخشى الإِلباس، ولهذا قال الشيخ عزالدين بن عبدالسلام... »، وذكر قوله السالف، ثم عقب عليه بقوله: «ولكن لا ينبغي إِجراء هذا على إِطلاقه؛ لئلا يؤدي إِلى دروس العلم، وشيء أَحكمته القدماء لا يترك مراعاته لجهل الجاهلين، ولن تخلو الأَرض من قائم لله بالحجّة».

يتبيَّن مما ذكرته ما يلي:

(أ) يفهم من كلام الإِمام العز بن عبدالسلام تحريمه كتابة المصحف إِلاّ بالرسم الإِملائي.

(ب) يفهم من كلام الزركشي وتعقيبه على كلام العز أَنه يذهب إِلى التفصيل في رسم المصحف، فحيث دعت الضرورة لتيسير كتابته بالرسم المعتاد كتب، وإِلاّ يُحافظ على ما أَحكمه العلماء من قواعد كتابته، ولا يعدل عنه مراعاة للجهلة[٢].

---

(١) حاول الدكتور غانم الحمد العثور على رأي العز في كتبه (الفوائد، والإشارة، وقواعد الأحكام) فلم يعثر عليه فيها. انظر: رسم المصحف للحمد: ٢٠٠.
قلت: فلعلّه في أَماليه، أَو فتاويه.

(٢) حاول د. الفرماوي (رسم المصحف: ٦١-٦٣) نفي رأي العز بحرمة الرسم العثماني، واعتبر أَن رأيه هو والزركشي سواء. وهذا مردّه إِلى عدم فهم حدود كلام العز وتعقيب =

وهو بهذا يجنح إلى المذهب القائل إِن الرسم اصطلاحي، لا يجب التزامه تماماً[١].

أمّا السيوطي فقد سرد أقوال القائلين بحرمة مخالفة معهود رسم الصحابة، وسكت عليها؛ دلالة على موافقته لها.

٤ - اعتمد السيوطي -رحمه الله- على الزركشي في هذا النوع في العديد من مباحثه، وزاد عليه أربع زيادات أصليّة، سيأتي ذكرها - إن شاء الله - في الزيادات.

٥ - أدخل السيوطي بعض المباحث نحو آداب كتابة المصحف في هذا النوع، التي هي ألصق بنوع آداب التلاوة منها هنا، وبعضها له عُلْقة بنوع جمع القرآن وترتيبه، فكان إِدراجها في ذينك النوعين أدق وأحرى.

= الزركشي عليه، فوقع الخلط بينهما. ووقع في هذا اللَّبس الشيخ طاهر الجزائري (في **التبيان**: ٢١٤)، والشيخ الزرقاني (في **مناهل العرفان**: ١/ ٣٧٨)، و د. صبحي الصالح (في **مباحث في علوم القرآن**: ٢٨٠). وقد نقل القسطلاني (في **لطائف الإشارات**: ١/ ٢٧٩)، والبنا الدمياطي (في **الإتحاف**: ٩) قول العز، وعقب الدمياطي عليه بقوله: «وهذا كما قال بعضهم لا ينبغي إجراؤه على إطلاقه...» وهذا توضيح منه لمعالم قول العز، وقول الزركشي. والله أعلم.

(١) وهو قول ينسب إلى أبي بكر الباقلاني، وعزاه الشيخ الزرقاني - في **مناهل العرفان**: ١/ ٣٧٣ - إلى كتابه «الانتصار»، وقد حاولت وِجْدانه فيه فلم أُوفّق، وكذلك في مختصره لأبي عبد الله الصيرفي المطبوع. انظر: **إرشاد القراء والكاتبين** لأبي عيد المخللاتي (خ): ٣٢، **ورسم المصحف بين المؤيدين والمعارضين** للفرماوي: ٤٢ -، وقال به ابن خلدون في **مقدمة تاريخه**: ٢/ ٥٠٥ (ط.الدار التونسية).

معـــــرفة فضائلــــه[1]

صدَّر الزركشي والسيوطي هذا النوع بالمصنَّفات فيه، فاتفقا في ثلاثة منها، وانفرد السيوطي بزيادة ابن الضُّريس: أَبي عبد الله محمد بن أَيوب البجلي[2] (ت:٢٩٤هـ)، وكتابه: «**خمائل الزَّهَر في فضائل السُّوَر**»[3]، الذي حرر فيه ما ليس بموضوع.

ذكر الزركشي أَنه صحَّت في «فضائل القرآن» أحاديث باعتبار الجملة، وفي بعض السور بالتعيين، وكذلك قال السيوطي.

وانتقد حديث أُبَيّ بن كعب الـذي يرويـه - بـل الـذي وضـعه - أَبـو عصمة نوح بن أبي مريم القرشي (ت:١٧٠هـ) في فضائل كل سورة سـورة، وعلى وتيرته السيوطي.

وعاب ما فعله الواحدي - نقلاً عن ابن الصلاح -، والثعلبي، والزمخشري من إِيداعه تفاسيرهم، واعتبر أَن خطأ الزمخشري أَشدّ؛ لكونه ذكره بلا إِسناد وجزم به، بخلاف الواحدي، والثعلبي اللذين ذكراه بالإسناد، فاللوم يقلّ عليهم.

وذكر منهجيةَ عامّة كتب التفاسير في تقديم ذكر الفضائل في أول كل سورة؛ لما فيها من الترغيب والحث على حفظها، سوى ما كان من الزمخشري الذي أَخرها

---

(١) **البرهان: ٢/ ٥٥-٦١، والإتقان: ٤/ ١٠٢-١١٦.**

(٢) الموجود من الكتاب الجزء الأول والثالث، وطبع مرَّتين بدمشق والرياض.

(٣) للسيوطي كتاب بعنوان «الدر النظيم في فضائل القرآن العظيم» - لم يذكره الـشرقاوي، والخازندار والشيباني - في مكتبة الأوقـاف ببغـداد بـرقم: (٢٤٥٦)، يحتـاج إلى اطـلاع وتفحص، ليُعْلَم هل هو «خمائل الزهر» - الذي في حكم المفقود إلى الآن - أَم لا؟

لنهاية السورة؛ لاعتباره الفضائل صفات للسور، والصفة تستدعي تقديم الموصوف.

ثم ذكر ستة أحاديث في فضل القرآن وأهله.

والسيوطي قد بنى معالم نوعه «في فضائل القرآن» على أفكار الزركشي، وتوسع في شيئين:

١ - أَورد «فصْلاً» فيما ورد في فضل القرآن جملة، أَودعه (٣٣) حديثاً.

٢ - أردفه بـ «فصْلٍ» آخر فيما ورد في فضل سور بعينها، أَو آيات مخصوصة، أَودعه (٦٦) حديثاً، قال في نهايته: «وبقيت أَحاديث - من هذا الفصل - أَخرتها إلى نوع الخواص».

ومما يجدر ذكره في هذا المبحث أن كاتب جلبي ذكر أن الإمام الشافعي - رحمه الله - هو أول من صنَّف في فضائل القرآن[1].

ولم أجد أحداً ذكر تأليفاً للشافعي في فضائل القرآن، فضلاً أن يكون له السبق والأولية.

واعتمد خليفة في إطلاق هذه الأولية للإمام الشافعي، من أن له كتاب «منافع القرآن»[2].

ومع كون نسبة هذا الكتاب إلى الشافعي تحتاج إلى مزيد توثيق، وتبيان لصحتها؛ فإن التأليف في «منافع القرآن» أعم من «فضائل القرآن».

---

(١) كشف الظنون: ٢/ ١٢٧٧، وتابعه على هذا الرأي صديق حسن خان في أبجد العلوم: ٢/ ٣٩٩، والكتاني في الرسالة المستطرفة: ٥٨.

(٢) كشف الظنون: ٢/ ١٢٧٧، ١٨٣٥.

معـرفة خواصّـه[١]

اتفق الشيخان على ذكر اثنين ممَّن أَفرد هذا النوع بالتأليف هما:

التميمي[٢]: أَبو عبد الله محمد بن أحمد (ت نحو: ٣٩٠هـ)، والغـزالي[٣]: أَبو حامد محمد بن محمد (ت:٥٠٥هـ). وزاد السيوطي اليافعيَّ[٤]: عبد الله بن أَسعد بن عليّ المكي (ت:٧٦٨هـ).

وقد شحن الزركشي هذا النوع بتجارب عـن الـسلف، مـع حكايـات ومنامات عن الشافعي، والكياهراسي، والثوري، وأَبي القاسـم القـشيري، وغيرهم.

وشايعه السيوطي على ذكر القصة التي رواها ابن الجوزي عن إِحـدى النساء البغداديات.

---

(١) **البرهان**: ٢/ ٦٢-٦٦، **والإِتقان**: ٤/ ١٣٧-١٤٤.

(٢) اسم كتابه: «كشف الـسرّ المصون والعلـم المكنـون في شرح خـواص القـرآن العظـيم ومنافعه»، ومنه نسخ كثيرة. انظر: **الفهرس الشامل – التفسير**: ٦٣. وأَفاد الحاج خليفة – **كشف الظنون**: ٧٢٧ – أن التميمي ذكر فيه أنه أَخذه من بعض الحكماء بالهند؟؟

(٣) له عدَّة كتب في خواص القرآن على العموم والخصوص، أَشهرها: «الـذهب الإِبريـز في خواص كتاب الله العزيـز»، منه نـسخة في المكتبـة الظاهريـة بـرقم: (٨٠٦٣). انظـر: **الفهرس الشامل – التفسير**:١٢٩.

(٤) واسم كتابه: «الدر النظيم في خواص القرآن العظـيم»، طبـع بمطبعـة مـصطفى البـابي الحلبي بمصر عام ١٣٧٠هـ، وذكر أنه جمع فيه بين كتابي «البَرْق اللامع والغيث الهـامع» لأبي بكر الغسَّاني، و«خواصّ القرآن وفواتح السور» للغزالي.

ثم عقد الزركشي «تنبيهاً» ضمَّنه أَربعة ضوابط للانتفاع بفضائل القرآن وخواصّه، هي:

١- إِخلاص القلب والنيّة لله تعالى.

٢- تدبُّر القرآن الكريم تعقّلاً وسماعاً.

٣- إعمار القلب به، وجعله سميراً للمرء ليلاً ونهاراً.

٤- التمسك به، وإعمال الجوارح به.

أَمَّا السيوطي - رحمه الله - فقد ذكر - هنا - (٤٥) حديثاً موقوفاً عن الصحابة والتابعين، قال في نهايتها: «فهذا ما وقفت عليه في الخواص من الأَحاديث التي لم تصل إلى حدّ الوضع». لكن فيها من الضعيف الشيء الكثير، بل حكم بعض العلماء على شيء منها بالوضع، نحو الحديث رقم (٣٣) في قراءة ابن مسعود في أُذن مُبْتلى قولَه تعالى ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا ...﴾[1]، لـمّا سأَله رسول الله ﷺ ما قرأت في أُذنه؟ فأَخبره...، فقال: «لو أَن رجلاً مؤمناً قرأ بها على جبل لزال»[2].

ثم ذكر «تنبيهاً» في أَهميَّة الرقى والمعوِّذات، رصفه بنقول عن ابن التين، والقرطبي، وابن بطَّال، وابن القيّم.

ثم أَورد مسألة في كتابة القرآن في إِناءٍ، أَو ورق ثم سقيه لمريض، وهي منقولة عن الزركشي في نوع آداب تلاوة القرآن.

(١) المؤمنون آية: ١١٥.

(٢) انظر: تنزيه الشريعة لابن عراق: ١/ ٢٩٤، والفوائد المجموعة للشوكاني: ٣٠٩.

الملاحظات الواردة:

١- أكثر الزركشي من ذكر حكايات الصالحين في هذا النوع، وكأنه يرى أن مستنده ومبناه على ما حصل من هؤلاء القوم - رحمهم الله - وتجاربهم.

وأرى لو بنى أصل هذا النوع على حديث أبي سعيد الخدْري - ﷺ - لـمَّا رقى بالفاتحة سيِّد حيّ من أحياء العرب لدغ، فلمَّا رجع للمدينة قال له النبي ﷺ: «وما يدريك أنها رقية؟»، فقال: «قلت: أُلقيَ في رُوعي»[1]، لكان أوفق.

٢- القرآن الكريم حيّ غض مجيد لم تكدره دلاء الناهلين منه، فقد يحصل للبعض بقراءة سورة، أو آية خاصيّة معينة يكرمه الله بها؛ ببركة صدقه وإخلاصه ويقينه، وحسن توكّله على الله، لا يعني أن تحصل لكل من يقرؤها.

٣- لا يُعتقد أن بعض الحوادث المذكورة هنا، أو في كتب خواص القرآن المذكورة في مطلع النوع وغيرها، لازمة لا تتخلف، فإن عَثَرَت من أحد فليلقي باللائمة على صدقه ويقينه.

٤- ينبغي للمسلم أن يتحرّى السنة ويحرص عليها فيما ثبت من الأدعية والأذكار والرقى، وبها يحصل له خير كثير، وتيسير للأُمور يغنيه عن اللجوء إلى بعض التجارب.

---

(١) رواه البخاري في كتاب الإجارة، حديث (٢٢٧٦)، وانظر تفصيل شرحه للحافظ ابن حجر في فتح الباري: ٤/ ٥٢٩-٥٣٥.

٥- وقع في بعض كتب «خواص القرآن» نوع من الخرافة، والإلغاز، والشطح، مما حدا بالدكتور فهد بن عبدالرحمن الرومي أن يُعرض عن كل الكتب المصنفة قبله بهذا العنوان، فسلك سبيلاً آخر باعتماده على مسلَّمات واضحة من خصائص القرآن الكريم، أُسسها الكتاب والسنة، فجمع (٥٤) خصيصة متناثرة في مجمل أنواع علوم القرآن المعروفة، ضمن كتابه: «خصائص القرآن الكريم»[١].

فهذا المنحى الذي اختطه الرومي، ومنهجيته التي سار عليها في كتابه، تفارق تماماً النوع الذي أودعه الزركشي والسيوطي أنواعهما؛ لأن الخواص عندهما قائمة على اعتبار ما يترتب من قراءة، أو كتابة سورة، أو آيات معينة من القرآن في حدث خاص، ينتج عن تلك القراءة والكتابة فرج، أو شفاء، أو حلّ عسير، أو حفظ لشيء، ونحو ذلك.

---

(١) انظر مقدمة المؤلِّف: ١٠-١٢.

هل في القرآن شيء أَفضل من شيء[١]؟

عنوان هذا النوع متقارب في الكتابين، إلاّ أن أُسلوب الزركشي هو الاستفهام عن وقوع التفاضل بين سور القرآن وآياته.

وقد سكتا عن تصدير من أَفرد هذا النوع بالتأليف، لكن يفهم من كلام الزركشي أَن كتاب «جواهر القرآن»[٢] للغزالي مما أُلِّف في هذا الباب.

أَورد الزركشي قول من منع تفضيل شيء على شيء من القرآن، وهم: أَبو الحسن الأَشعري، وابن حبان البستي، والباقلاني، ويروى عن الإِمام مالك.

وقابله بقول المجيزين، وذكر إِسحاق بن راهويه.

وهما قولان حكاهما السيوطي - أَيضاً - مع زيادة في القائلين بالتفضيل، كابن العربي، والغزالي، وابن المنيِّر، وإِن كانت هذه الأَسماء موجودة عند الزركشي.

ثم أَورد الزركشي توسط الشيخ عزالدّين بن عبدالسلام في هذه المسألة، وذهابه إلى أَن كلام الله في نفسه أَفضل من كلام الله في غيره. واختاره - أيضاً -أَبو بكر بن العربي.

ثم ذكر كلام الخُوَيِّي بأَنه ينبغي أَن يُنظر لكل كلام في بابه، وأن

(١) البرهان: ٢/ ٦٧-٨٠، والإتقان: ٤/ ١١٧-١٢٧.

(٢) تقدَّم -في مبحث «نشأة علوم القرآن والمراحل التي مرَّت بها»- الحديث عن هذا الكتاب، ص: ٨٨ - ٩٠.

التفضيل ينتفي بهذا القيد، وهو قيد يغفل عنه من لا يكون عنده علم البيان، وكلام الخويِّي نقله السيوطي أيضاً.

ثم ذكر أن أصل الخلاف في المسألة لعله يرجع إلى أن كلام الله هل هو شيء واحد أم لا؟ وهي مسألة كلاميَّة منطقيَّة لا يترتب عليها حكم.

ثم نقل عن الحليمي - وتبعه السيوطي - ثلاثة أوجه في التفضيل، وأردفه بـ «فصْلٍ» ذكر فيه تفضيل بعض السور والآيات على غيرها، بنقول أوردها عن ابن العربي، وابن المنيِّر، والغزالي.

وكذلك فعل السيوطي مع زيادةٍ في معنى الفاتحة وعظمها، والمعاني التي اشتملت عليها من مقاصد القرآن.

ثم ذكر عن ابن عبدالبرِّ أوجه كون سورة الإخلاص تعدل ثلث القرآن، واختار الزركشي وجهاً.

ونقل السيوطي هذه الوجوه، وزاد عليها من كلام الغزالي، والخوَيِّي.

الملاحظات الواردة:

١- أفاد السيوطي في هذا النوع من الزركشي بصورة واضحة، وزاد عليه الترتيب، وتنسيق المعلومات، والوقوف على بعض المراجع التي نقل منها الزركشي نحو: «إعجاز القرآن» للباقلاني، و«جواهر القرآن» للغزالي، وغيرهما؛ بدلالة النصوص الموسعة من هذه الكتب، والتي لم يذكرها الزركشي.

٢- كثير من معلومات هذا النوع موجودة في كتاب «التذكار»

للقرطبي (ت: ٦٧١هـ)، وبنفس الترتيب[١]. وقد صمت عنه الزركشي تماماً، بينما ذكر السيوطي اسم القرطبي - هنا - مرَّة واحدة[٢].

٣- مال الزركشي إلى القول بالتفضيل بالمعاني دون الأَلفاظ، بينما لم يرجّح السيوطي أَحد الرأيين - هنا -، وأبدى رأيه في كتاب «إِتمام الدراية» - عقب إشارته إلى وجود التفاضل - حيث قال: «وهو الصواب الذي عليه الأكثرون»[٣].

والقول بتفضيل بعض الآيات والسور على بعض نصره القرطبي[٤]، وشيخ الإسلام ابن تيمية الذي يقول: «ومعلوم أنه ليس في الكتاب والسنّة نصّ يمنع تفضيل بعض كلام الله على بعض، بل ولا يمنع تفاضل صفاته تعالى، بل ولا نُقل هذا النفي عن أَحد من الصحابة والتابعين لهم بإِحسان، ولا عن أَئمة المسلمين الذي لهم لسان صدق في الأُمّة؛ بحيث جُعلوا أَعلاماً للسنة وأَئمة للأُمّة»[٥]، وقال: «قد علم أَن تفاضل القرآن وغيره من كلام الله ليس باعتبار نسبته إلى المتكلم، فإِنه سبحانه واحد، ولكن باعتبار معانيه التي يتكلم بها، وباعتبار أَلفاظه المبيِّنة لمعانيه...»[٦].

٤- زاد السيوطي بعض النقول الجديدة في الموضوع مما لم يذكره

---

(١) انظر: التذكار: ٣٨ وما بعدها، ومقدمة الجامع لأَحكام القرآن: ١/ ١٠٩-١١١، ووازن مع «البرهان» و«الإتقان».

(٢) الإِتقان: ٤/ ١١٧.

(٣) إتمام الدراية لقرّاء النقاية: ٢٣.

(٤) التذكار: ٤٣.

(٥،٦) جواب أَهل العلم والإِيمان: ٥٧ و ٩٣.

الزركشي، مثل النقل عن: الحصار، والنسفي، وابن النقيب، والبيضاوي، والطيبي، وابن الميلق: محمد بن عبدالدائم المعروف بابن بنت الميلق، ويختصر بابن الميلق[١] (ت:٧٩٧هـ).

٥- لم يصرِّح السيوطي باسم الزركشي - هنا -، واكتفى بذكره تلميحاً بقوله - بعد أن نقل كلام الخُوَيِّي -: «وقال غيره»[٢].

٦- ختم الزركشي هذا النوع بفائدة ضمَّنها أَرجى آية في كتاب الله من خلال أَحد عشر قولاً سردها، وأَخوف آية عن أبي حنيفة رحمه الله.

وقد بنى السيوطي من هذه الفائدة نوعاً جديداً عنده سمّاه «مفردات القرآن»[٣]، أراد منه جمع آيات اختصت بمعنى غلب عليها، بحيث يمنع هذا المعنى الاختلاط مع معانٍ أُخر.

---

(١) انظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٦/ ٣٥١.

(٢) الإتقان: ٤/ ١٢٥.

(٣) وهو النوع الرابع والستون، وهو من الأَنواع التي أَضافها السيوطي وأُصولها في «البرهان».

في آداب تلاوته وتاليه وكيفيّة تلاوته ورعاية حقِّ المصحف الكريم[١]

عنوان الزركشي فيه طول، والعنصر الثالث فيه وهو: «وكيفيّة تلاوته»، جرَّد السيوطي له نوعاً مستقلاً هو «في كيفية تحمُّله»[٢]، وسأتحدث عنه - إن شاء الله - ضمن الأنواع التي أُصولها في «البرهان».

لم يذكر الزركشي من أفرد هذا النوع بالتأليف، ولكنه أفاد - هنا - من كتاب «التبيان» للنووي مرَّتين[٣]، ومن «الأذكار» له مرَّة واحدة[٤].

أمَّا السيوطي فذكر كتاب «التبيان» للنووي، وأشار إلى أنَّ في «شرح المهذب»، و«الأذكار» كلاهما له - أيضاً - جملة من آداب لخصها منها، وزاد عليها أضعافها.

و أفاد السيوطي - هنا - من كتاب «أخلاق حملة القرآن» للآجرّي ثلاث مرات[٥]، ومرَّة من كتاب «آداب تلاوة القرآن» الموجود ضمن «إحياء علوم الدين» للغزالي[٦].

---

(١) البرهان: ٢/ ٨١-١١٠، (وفي طبعة أبي الفضل - ١/ ٤٤٩ - عنوانه: في آداب تلاوته وكيفيتها)، والإتقان: ١/ ٢٩٢-٣١٤.

(٢) وهو النوع الرابع والثلاثون في «الإتقان»: ١/ ٢٧٩.

(٣) البرهان: ٢/ ١٠٦،٩٩.

(٤) نفسه: ٢/ ٩٥.

(٥) الإتقان: ١/ ٣١٣،٢٩٩،٢٩٩.

(٦) نفسه: ١/ ٣١٠.

قدم الزركشي - بين يدي هذا النوع - مقدمة من إنشائه جميلة ومفيدة، وهي أول مقدمة من نوعها يصدرها أمام أحد أنواعه، وتدور على معرفة نعمة القرآن لمن أُوتيها، وأن قلبه أصبح وعاءً لهذا الكلام الشريف.

ثم ضرب أمثلة لكمال التدبّر والتلاوة في الآيات القرآنية.

ثم ذكر عن بعض أهل العلم أن الناس ثلاثة مقامات في قراءة القرآن.

ثم ذكر تنوّع سور القرآن؛ إذ فيه بساتين، وعرائس، ورياض، وميادين - عن بعض العلماء[1] -، ثم وزّع السور على الأقسام التي ذكرها. وهي محاولة ممن له منزع سلوكيّ للتحبيب والتشويق إلى قراءة القرآن، وحسن الإقبال عليه.

وقد أورد الزركشي قرابة (٣٨) أدباً من آداب تلاوة القرآن الكريم، انفرد عن السيوطي منها - هنا - باثني عشر أدباً، وهي:

١- حكم أخذ الأجرة على تعليم القرآن.
٢- طريقة تعلّمه.
٣- حكم حفظه وتعليمه.
٤- أخذ القرآن عن أهل الحِذْق والإتقان.
٥- مسألة ترجمة القرآن وحدود الجواز فيها[2].

---

(١) لم يصرِّح باسمه، وهو السخاوي في جمال القراء (١/ ٣٥) نقلاً عن بعض الأئمة من السلف.

(٢) بحثها الزركشي - أيضاً - في البحر المحيط: ١/ ٤٤٧-٤٤٩، وقال: «وإفراد هذه المسألة بكلامي هذا لا تجده في كتاب، فاشكر الله على هذا المستطاب». أمّا كلام السيوطي فيدور على محور القراءة بالأعجمية.

٦- حكم شرب ما كُتب عليه القرآن أَو أَكله.

٧- القيام للمصحف.

٨- حكم تعطيل أَوراق المصحف إذا بليت.

٩- إِكرام المصحف.

١٠- حرمة السفر به إِلى أَرض العدوّ.

١١- حرمة كتابته بشيء نجس.

١٢- استحباب تجريده عمَّا سواه من زيادات تلحق به.

وقد بحث السيوطي من هذه الآداب أَربعة، (١، ٢، ٣) بحثها في نوع «كيفية تحمله»، وتحدّث عن رقم (٦) في «خواص القرآن».

أَمّا الآداب التي ذكرها السيوطي - هنا - فتصل إلى (٣٩) أَدباً، زاد منها على الزركشي عشرين أَدباً مفرَّعة، (١٦) زيادة محضة، و(٤) أُصولها عند الزركشي، لكن توسع بها وزاد فيها. وسيأتي سردها - إن شاء الله - في مبحث الزيادات.

الملاحظات الواردة:

١- المراد من «الآداب» في هذا النوع هو: مجموعة الأَخلاق والفضائل المحمودة قولاً وفعلاً التي ينبغي لحافظ القرآن، أَو قارئه، أَو مستمعه أَن يأخذ نفسه بها ظاهراً وباطناً، وهي جميعها تدخل في مسمّى «الأَدب»، وهو الاجتماع على الشيء المحمود، كما يقول ابن أَبي الفتح البعلي[1].

(١) المُطْلع: ٣٩٦.

وهذه الآداب المرعيّة بعضها مأخوذ من كتاب الله تعالى، أو سنة رسوله ﷺ، أو من قول الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، أو من قول أهل العلم[١].

أمّا الآداب التي يستدلّ عليها بالكتاب والسنة، فتتردد بين أحكام شرعيَّة أربعة، هي:

(أ) الوجوب: نحو وجوب تعاهد القرآن، أو المحفوظ منه؛ للأحاديث الثابتة الآمرة بتعاهده.

(ب) الحرمة: نحو حرمة المراءاة بتلاوة القرآن.

(ج) الاستحباب: نحو استحباب الإكثار من تلاوة القرآن؛ لزيادة الأجر.

(د) الكراهية: نحو كراهة التلاوة بلا تدبُّر وتفكر في المعاني.

أمّا الآداب الفعلية والقوليّة المنقولة عن الصحابة - رضي الله عنهم - فإن خرجت مخرج القربة فتدخل في مسمَّى الأحكام الشرعية[٢]، وإن لم تكن كذلك فتندرج في عموم «الأدب» - وهو فعل ما يحمد وترك ما يقبُح -، وأصول الشريعة، ومكارم الأخلاق.

أما الآداب المنقولة عن أهل العلم العاريةُ عن الدليل، فتدخل في عموم الآداب المرعيّة لنحو طبقة أهل القرآن ومجالسهم، وفي عموم محاسن

(١) وهذا التقسيم الرباعي لمصادر تشريع «آداب التلاوة» أصّله الآجرّي في «أخلاق حملة القرآن»: ٦.

(٢) مع الخلاف القائم في حجيّة فعل الصحابيّ. انظر: إعلام الموقعين: ٤/ ١١٨-١٥٦، وشرح الكوكب المنير: ٢/ ٢٠٨-٢٠٩.

الأخلاق المندوب إليها، كما أنَّ فيها تعظيماً لحرمة القرآن الكريم، ورعاية وإكراماً له تلاوة، واستماعاً، وتعاملاً مع المكتوب منه.

فمن ذلك تنبيه العلماء على عدم الاتكاء على القرآن، أو وضع أي شيء فوقه ليكون عالياً أبداً[1].

وهذا الأدب الرفيع يستأنس له بقوله تعالى ﴿...وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ...﴾[2].

يبقى الإشارة إلى أن هناك آداباً نقلت عن بعض أهل العلم، وفيها استبشاع منهم، نحو كراهة قول: سورة النحل، أو سورة البقرة، بل ينبغي القول: السورة التي يذكر فيها النحل، أو السورة التي تذكر فيها البقرة[3].

وقد جاء في صحيح السنّة ما يردّ هذا الأدب؛ لذا فلا يُؤْبه له.

ومما يجدر التنويه به أنّ ما ورد من آداب التالي والتلاوة ممّا يدخل في الأحكام الشرعيّة التكليفية، واصطلح عليه بـ«الأدب»، إنما هو اصطلاح مكتسب استفاض بالغلبة على جملة الآداب المرعيّة، سواء ما اندرج منها تحت الأحكام التكليفية، أم لا، وهو من باب تسمية الكل بالجزء الغالب عليه.

وقد أطلق حبيب بن أوس الطائي: أبو تمّام (ت:٢٣١هـ) على ديوانه

---

(١) انظر: التّذْكار للقرطبي: ١٦٨.

(٢) سورة الحج آية: ٣٠.

(٣) حكاه القرطبي عن الحكيم الترمذي. انظر: مقدمة الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٢٩.

- الذي جمعه في سَرَارة[1] أشعار الجهاد والشجاعة - «الحماسة»، مع أَنه اشتمل على جملة قصائد تغاير هذا الطراز[2]؛ للسبب الذي ذكرته.

٢- قدَّم الزركشي لهذا النوع مقدمة رصينة في معرفة نعمة القرآن على أَهله، فارق بها السيوطي الذي شرع في سرد الآداب بعد ذكر من صنَّف في هذا النوع.

٣- كان تقسيم السيوطي أَدق وأَوضح من تقسيم الزركشي، مع إِفادته منه ضمن ثلاثة محاور:

(أ) تارة يصرِّح باسم الزركشي أَو كتابه.

(ب) أو يقول: «قال بعضهم»، والمراد الزركشي.

(ج) أو ينقل عنه دون إشارة، لكن أَصل المسألة من «البرهان».

---

(١) أي: أَصْل.

(٢) إذ اشتمل أيضاً على: المراثي، والأَدب، والنسيب، والهجاء، والأَضياف، والمديح، والصفات، والسَّير والنعاس، والـمُـلَح، ومذمّة النساء.

لكن باب الحماسة فيه ضم (٢٦٤) مقطوعة، تشمل (١٣٦٩) بيتاً، وهو عدد لم يتوافر لبقيّة الأبواب المذكورة.

انظر: دراسة الدكتور عبد الله عسيلان للحماسة: ١/ ٣٧ (ط. جامعة الإمام).

معرفة الأَمثال الكائنة فيه[١]

خالف الزركشي أُسلوبه في ذكر المصنَّفات في هذا النوع، فبعد أَن روى حديث البيهقي بأَن القرآن نزل منه أَمثال، وعدّ الشافعي معرفة الأَمثال المضروبة في القرآن مما يجب على المجتهد معرفته من علوم القرآن، قال: «وقد صنَّف فيه من المتقدمين الحسين بن الفضل، وغيره»، واسم كتابه «الأَمثال الكامنة في القرآن»[٢].

أَمَّا السيوطي فذكر ممن أَفرده بالتصنيف أَبا الحسن الماوردي[٣] (ت: ٤٥٠هـ)، وكذلك ذكر أَهميَّته، وقول الشافعي الآنف.

ثم ذكر الزركشي أَنَّ الأَمثال تنقسم إلى قسمين:

أ- أَمثال ظاهرة، وهي المصرَّح بها.

ب- وكامنة، وهي التي لا ذكر للمثل فيها، وحكمها حكم الأَمثال.

---

(١) البرهان: ٢/ ١١٦-١٢٥، والإتقان: ٤/ ٣٨-٤٥.

(٢) ذكره ابن خير في فهرسة ما رواه عن شيوخه: ٧٥، ونشره الدكتور علي حسين البوَّاب في مجلة المجمع العلمي العراقي ٣٦/ ج١ سنة ١٤٠٥هـ عن نسخة مكتبة عارف حكمت، ثم نشره في مكتبة التوبة بالرياض عام ١٤١٢هـ، عن نسختين.

(٣) منه نسخة في مكتبة أُولو جامع بمدينة بورصة في تركيا، برقم (١٢٦٨) ضمن مجموع بعنوان: «أَمثال القرآن بأَسره» من أَول القرآن إِلى سورة الجمعة. **الفهرس الشامل** - التفسير: ٩٩. وهي نسبة تحتاج إلى مزيد توثق؛ لتوجّه بعض الشكوك حول هذه النسخة.

وكذلك فعل السيوطي، وضرب أَمثلة لكلا النوعين، وتوسع في أَمثلة الثاني نقلاً عن الماوردي[١]، فذكر منها ثلاثة عشر مثالاً[٢].

وذكر الزركشي تقسيماً آخر رباعياً عن أَبي عبد الله البكْراباذي (؟).

ثم ذكر إِحدى عشرة فائدة من فوائد الأَمثال القرآنية، وتبعه عليه السيوطي بلا نسبة.

وذكر وجه تسمية المثل، وبعض الحِكَم من ضرب الأَمثال، نحو: تبكيت الخصم، وتعليم البيان، وشايعه السيوطي في هذا مع التوسع قليلاً.

ثم ذكر الزركشي تعريف المثل، وكيفية ورود الأَمثال في القرآن، وتحدَّث عن التشبيه وأَن منه مفرداً ومركباً.

وانفرد السيوطي بـ «فائدة» ختم بها هذا النوع من كتاب «الآداب» لأَبي الفضل جعفر بن محمد (شمس الخلافة) (ت:٦٢٢هـ)، انتقى منه (٣٠) لفظة جارية مجرى المثل[٣].

---

(١) يبدو أَنَّ النسخة التي نقل منها السيوطي حصل بها تصحيف؛ لأَنَّ الراوي عن الحسن ابن محمد (ابن حبيب)، هو محمد بن إسماعيل الفرغاني، وهو من تلاميذه، ولا يعرف في تلاميذ الماوردي، وبدلالة نصّ السماع الموجود في المطبوع من الأمثال الكامنة، فيكون الذي روى عن إسحاق بن مضارب هو ابن حبيب، وليس الماوردي.

(٢) النسخة المطبوعة فيها (٣٦) مثلاً.

(٣) بالموازنة مع كتاب «**الآداب النافعة بالأَلفاظ المختارة الجامعة**» لابن شمس الخلافة: ٦١-٦٢، تبيَّن أن السيوطي انتقى (٣٠) لفظة جارية مجرى المثل من سبعين منه، ضمن فصل: «في أَلفاظ يُتَمثَّل بها من القرآن الكريم».

الملاحظات الواردة:

١- أَخَّر الزركشي بعض الأَبحاث التي حقها التصدير نحو: تعريف المثل، فقد أَخّره إلى نهاية النوع.

٢- هناك موضوعات تطرَّق إليها الزركشي، ولم يتكلَّم عليها السيوطي، نحو: تسمية المثل ووجهه، تعريفه، كيفية وروده في القرآن.

٣- أَفاد السيوطي إِفادة ظاهرة من «البرهان»، مع حسن التأَصيل، واتساع الأَمثلة، ونسبة بعض الأَقوال إلى أَصحابها، نحو قول الأَصبهاني[1] - الذي نقل الزركشي طرفاً منه بلا نسبة -، وإِيراد تفسيرات لبعض الأَمثال من السُّنَّة، وأَقوال الصحابة.

٤- صاحب القول بأن في القرآن أَمثالاً كامنة - وهي التي لا ذكر للمثل فيها - هو الحسين بن الفضل بن عمير البَجَلي الكوفي[2] (ت:٢٨٢هـ)؛ بدلالة وجود هذه الأمثال في كتابه «الأمثال الكامنة»، ثم حكاية الزركشي تقسيم الأَمثال عقب ذكره، ثم بدلالة رواية الماوردي أَمثلة الأَمثال الكامنة عنه التي نقلها السيوطي، ثم تابعه عليه من بعده.

وهذا الإطلاق - الأَمثال الكامنة - مع حذف المَثَل يعارض تعريف المثل[3]؛

---

(١) هذا القول الذي نسبه السيوطي إلى الأَصبهاني (؟) موجود بحروفه في الكشاف: ١/ ٣٧، فهل أَخذه الأَصبهاني (؟) عن الزمخشري أم العكس؟

(٢) إمام عصره في معاني القرآن. انظر ترجمته في: طبقات المفسرين للداودي: ١/ ١٥٦، ومعجم المفسرين: ١/ ١٥٧.

(٣) انظر: المفردات (مثل): ٧٥٩، وبصائر ذوي التمييز: ٤/ ٤٨١، وكلام ابن القيم في =

لأن المشابهة مع الحذف منفيَّة، ثم كيف يمكن تقريب المعقول من المثل المضروب إلى الذهن، وهو في هذه الحالة إلى الغموض أقرب منه للإيضاح والبيان!! وهو أَمر تنكره طبيعة المثل القرآني في جلائه ووضوحه[١].

ولو نظرنا إلى الأمثال الكامنة الثلاثة عشر التي نقلها الماوردي، نجدها سؤالات وجّهها مضاربُ بن إِبراهيم إلى الحسين بن الفضل، تدور حول إيجاد شواهد من القرآن، لأَمثال شائعة بين الناس، نحو: «مَنْ جهل شيئاً عاداه»،فاستشهد له الحسين بن الفضل بآيتين، هما: ﴿ بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِۦ... ﴾[٢]، و﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴾[٣].

وهي محاولة لإِخضاع كلام الله تعالى لما تعارف عليه الناس وأَلِفوه، فللقرآن أَمثاله الواضحة البيِّنة التي تحتاج إلى فهم وتعقّل، وللناس أَمثالهم وأَحداثهم التي يُجْرون عليها تلك الأَمثال.

ووازن بين هذه المحاولة وما دبَّجته يراعة الإمام ابن القيم - رحمه الله - في شرح قَرابة (٢٥) مثلاً، وردت في القرآن في غاية الإِيضاح، وحسن التصوير[٤].

= مقدمة أَمثال القرآن: ١٧.

(١) انظر: الصورة الفنيّة في المثل القرآني للدكتور محمد حسين الصغير: ١١٠-١١١.

(٢) يونس آية: ٣٩.

(٣) الأَحقاف آية: ١١.

(٤) ذكرها في إِعلام الموقعين - بعد كلامه عن قياس الشبه -: ١/ ١٥٠-١٩٠، ونشرها مفردة د. ناصر بن سعد الرشيد.

في معرفة جدله[1]

المراد به في علوم القرآن: هو براهين القرآن وأَدلته التي اشتمل عليها وساقها لهداية الكافرين، وإِلزام المعاندين في جميع ما هدف إِليه من المقاصد والأَهداف التي يريد تحقيقها، وترسيخها في أَذهان الناس في جميع أُصول الشريعة وفروعها[2].

وقد اتفق الزركشي والسيوطي على عنوان هذا النوع، وعلى ذكر واحدٍ ممن أَفرده بالتأليف، وهو نجم الدين الطوفي الحنبلي[3] (ت:٧١٦هـ).

وقد ذكر الزركشي أَن القرآن اشتمل على جميع أَنواع البراهين، ولكن جاء بها على عادة العرب دون دقائق طرق أهل الكلام؛ لسببين:

١- إِرسال كل رسول بلسان قومه.

٢- قوّة القرآن في إِقامة الحجّة بأَوضح أسلوب وأَعجز بيان.

---

(١) البرهان: ٢/ ١٤٧-١٥٠، والإتقان: ٤/ ٥٢-٥٧.

(٢) من مناهج الجدل في القرآن الكريم للدكتور زاهر الأَلمعي: ٢٥.

(٣) وكتابه «علم الجذَل في علم الجدَل» نشره المعهد الأَلماني للأبحاث الشرقية (نشرة أخبار التراث، العدد: ٣٤، ص: ٧)، وعدّه د. زاهر الأَلمعي في عداد المفقود من التراث في مقدمة تحقيق استخراج الجدال من القرآن الكريم لابن الحنبلي (ت:٦٣٤هـ)!! واعتبر ابنَ الحنبلي أَقدم من أَلّف في جدل القرآن. انظر: استخراج الجدال من القرآن الكريم: ٣٤-٣٥. أَمّا أَول من دوَّن في الجدل مطلقاً فهو أَبوعلي: الحسن بن قاسم الطبري (ت:٣٥٠هـ)، في كتابه «المحرر في النظر». انظر: المصباح المنير (جدل): ٣٦، وسير أعلام النبلاء: ١٦/ ٦٢-٦٣.

ونقل هذا الكلام عنه السيوطي بلا نسبة.

وأَصل هذه المقدمة من كلام الراغب الأصفهاني في مقدمة «جامع التفاسير»، ضمن فصل في انطواء القرآن على البراهين والأدلة.

ثم ذكر الزركشي - وتبعه السيوطي - أَنه قد يظهر من القرآن بدقيق الفكر، استنباط البراهين العقلية على طرق المتكلمين، فأَورد لهذا ثلاثة أَمثلة، آخرها عن المعاد الجسماني، فاستدلّ له بخمسة ضروب من خلال بعض الآيات.

ثم ذكر السيوطي سبعة أَنواع مصطلح عليها في علم الجدل، وخرَّج عليها أَمثلة من القرآن منقولة عن ابن أَبي الإِصبع في «بديع القرآن»، والخطيب القزويني في «الإيضاح» دون نسبة إليه[1].

الملاحظات الواردة:

١- اعتمد السيوطي في هذا النوع على الزركشي، ولم يشر إليه.

٢- زاد بعض النقول عن ابن أَبي الإصبع، والخطيب القزويني، ولم يشر إليه، أي إلى الثاني.

٣- نقل الزركشي عن مقدمة «جامع التفاسير» للراغب - وتابعه السيوطي عليه - ولم ينسبه إليه، وكلامه بحروفه في الكتاب المذكور[2].

٤- سيأتي في مبحث الزيادات - إن شاء الله - ذكر الأَنواع المصطلح

(١) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٢/ ٥٣٢-٥٣٣ (ط. دار الكتاب اللبناني).

(٢) انظر: مقدمة جامع التفاسير: ٧٥-٧٦، ووازن بالبرهان: ٢/ ١٤٧-١٤٨.

عليها في علم الجدل التي ذكرها السيوطي هنا.

٥- الجدل القرآني في إبطال دعوى المجادِل اشتمل على إِيراد الحجج في أُصول الدين وفروع الشريعة.

فالأَمثلة التي أَوردها الزركشي تدور على براهين أُصول الإسلام، نحو الاستدلال على حدوث العالم بتغيّر الصفات عليه، وانتقاله من حال إلى حال بمحاجة إِبراهيم أَباه وقومه في آيات سورة الأَنعام[١].

أَمّا السيوطي فذكر بعض أَدلّة في الجدال القرآني في فروع الشريعة؛ وذلك ضمن ذكره وجوه تحريم الكفار الأَنعام، ضمن نوع السَّبْر والتقسيم[٢].

٦- يلحظ على الزركشي والسيوطي أَنهما لم يوردا أَيَّ أَدب من الآداب القرآنية في البحث والمناظرة، مع انطواء الكتاب الكريم على طائفة صالحة من أُسس آداب الجدال، فمنها[٣]:

- تخلي كلّ من المتحاورين عن التعصب لوجهة نظره السابقة، وإِعلانهما الاستعداد التام للبحث عن الحقيقة، والأَخذ بها عند ظهورها، وهذا في قوله تعالى ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾[٤].

---

(١) الآيات: ٧٤-٨٢.

(٢) السبر والتقسيم: حصر الأَوصاف في الأَصل وإِلغاء البعض الباقي للعِلّيَّة، كما يقال: علّة الخمر إِمّا الإِسكار، أَو كونه ماء العنب، أَو المجموع، أَو غير ذلك. انظر: التعريفات: ١١٦-١١٧، والكليّات للكفوي: ٢٦٥.

(٣) انظرها في: مناهج الجدل في القرآن الكريم: ٤٤٥-٤٥٠، وآداب البحث والمناظرة: ٢/ ٧٦.

(٤) سبأ آية: ٢٤.

- التزام المتجادلين بالقول المهذَّب البعيد عن كل طعن، أو تجريح، أو هزءٍ، أو سخرية، وهذا يرشد إليه قوله تعالى ﴿وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ...﴾[1]، وقوله: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ...﴾[2].

- سلوك طرق الإقناع الصحيحة عند المجادلة، نحو: تقديم الأدلة المثبتة، أو المرجِّحة للأُمور المدَّعاة، وإثبات صحة النقل للأُمور المنقولة المرويَّة، وهذا ينطوي عليه قوله تعالى ﴿...قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[3]، وقوله ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[4].

---

(١) النحل آية: ١٢٥.

(٢) الأنعام آية: ١٠٨.

(٣) النمل آية: ٦٤، وغيرها.

(٤) آل عمران آية: ٩٣.

معرفة ناسخه ومنسوخه[١]

اتفق الشيخان على عنوان هذا النوع، وعلى ذكر ستة ممَّن أَلَّف في ناسخ القرآن ومنسوخه، وزاد الزركشي ثلاثة، وهم:

١- قتادة بن دِعَامة السّدوسي[٢] (ت:١١٨هـ).

٢- هبة الله بن سلامة بن نصر الضرير البغدادي[٣] (ت:٤١٠هـ).

٣- أَبو الفرج: عبدالرحمن بن علي بن الجوزي[٤] (ت:٥٩٧هـ).

وقد ذكر الزركشي - رحمه الله - عظم شأن الناسخ والمنسوخ، وأَن العلم به شرط من شروط المتصدّي لتفسير كلام الله تعالى.

ثم ذكر أَن معانيَ النسخ - في اللغة - تدور على أربعة أُصول، هي: الإزالة، والتبديل، والتحويل، والنقل من موضع إلى موضع. وحكى إِنكار مكّي ابن أبي طالب للأَصل الرابع، وأَنه لا يصح أَن يكون في القرآن، وردّه على إجازة النحاس له، واستدلال مكي بأن الناسخ فيه لا يأتي بلفظ

---

(١) **البرهان**: ٢/ ١٥١-١٧٥ (في ط. أبي الفضل «من منسوخه»)، **والإتقان**: ٣/ ٥٩-٧٧.

(٢) حقق كتابه الدكتور حاتم الضامن ضمن سلسلة كتب الناسخ والمنسوخ (١).

(٣) طبع كتابه أكثر من مرَّة، أحسنها طبعة المكتب الإسلامي.

(٤) لابن الجوزي كتابان في ناسخ القرآن ومنسوخه، هما: «نواسخ القرآن» = «عمدة الراسخ في معرفة المنسوخ والناسخ»، طبع ضمن مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة. والثاني: «المصفَّى بأَكف أهل الرسوخ من علم الناسخ والمنسوخ»، وهو مختصر لـ «نواسخ القرآن»، وقد نشره الدكتور حاتم الضامن ضمن سلسلة كتب الناسخ والمنسوخ .

المنسوخ، ثم انتصار أَبي عبد الله محمد بن بركات السعيدي (ت:٥٢٠هـ) للنحاس بقوله تعالى ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[1].

ثم ذكر بعض الأَقوال في وقوع النسخ، ورجَّح جوازه ووقوعه سمعاً وعقلاً.

ثم أَثار مسألة عدم الخلاف في نسخ الكتاب بالكتاب، والسنّة بالكتاب، وانحصار الخلاف - بين أَهل السنة - في نسخ الكتاب بالسنة.

وذكر أَن البعض نسب إلى الشافعي منعه نسخ القرآن بالسنة؛ بناء على ما اشتهر من كلامه في «الرسالة»[2]، وحرر أَن مراد الشافعي: أَن الكتاب والسنة لا يوجدان مختلفين، إلاّ ومع أَحدهما مثله ناسخ له، وهذا منه تعظيم لقدر الوجهين وإِبانةُ تعاضدهما وتوافقهما. قال الزركشي: «وكل من تكلَّم على هذه المسألة لم يفهم مرادَه»[3].

ثم ذكر أَن النسخ لا يقع إِلاّ في الأَمر والنهي، وهو رأي الجمهور. وقيل: في الأَخبار والمراد بها - أيضاً - الأَمر والنهي.

ثم عقد ثلاثة تنبيهات:

١ - انقسام سور القرآن بحسب ما دخله النسخ، وما لم يدخله إلى أَربعة أَقسام:

(أ) ما ليس فيه ناسخ ولا منسوخ، وهي (٤٣) سورة.

(ب) ما فيه ناسخ وليس فيه منسوخ، وهي ست سور.

---

(١) الجاثية آية: ٢٩.

(٢) انظر منها:١٠٦-١١٠.

(٣) وانظر تحريره رأيَ الشافعي - أيضاً - في هذه المسألة في البحر المحيط: ٤/ ١١٢-١١٦.

(ج) ما فيه منسوخ وليس فيه ناسخ، وهي (٤٠) سورة.

(د) ما اجتمع فيه الناسخ والمنسوخ، وهي (٣١) سورة.

وهذا الإحصاء على ما فيه لا يصح عدّه؛ لأن مجموع سور القرآن تصبح (١٢٠) سورة، وهو أمر لا يمكن؛ لذلك عدّ السيوطي القسم الأخير - ما اجتمع فيه الناسخ والمنسوخ - (٢٥) سورة، وبه ينضبط هذا التقسيم[١].

٢- ثم ذكر الزركشي أقسام النسخ الثلاثة في القرآن، وحكم العمل بكل واحد منها.

٣- ذكر فيه تقسيماً آخر نسبه إلى بعضهم!!، وهو:

(أ) نسخ المأمور به قبل امتثاله.

(ب) ما أوجبه الله على مَنْ قبلنا كحكم القصاص، ويسمّى نسخاً تجوّزاً.

(ج) ما أُمر به لسبب ثم يزول السبب، وهذا الأخير ليس بنسخ في الحقيقة، وإنما هو تدرّج في التشريع.

ثم ختم هذا النوع بـ «فائدة» في قوله تعالى ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ...﴾[٢]، فلم يقل الله «من القرآن»؛ لأن القرآن ناسخ مهيمن على كل الكتب، وليس يأتي بعده ناسخ.

---

(١) وأصل التقسيم المنصرم لهبة الله الضرير في الناسخ والمنسوخ: ٢٢-٢٥، والأرقام عنده في عدّ الأقسام: ٤٣+٦+٤١+٢٤= ١١٤، وقال في نهايتها: «فهذه مئة وأربع عشرة سورة». أمّا عَدُّ السيوطي فقد جاء في طبعة الناسخ والمنسوخ لهبة الله المطبوعة على حاشية «أسباب النزول للواحدي»، وهو: ٤٣+٦+٤٠+٢٥= ١١٤.

(٢) البقرة آية: ١٠٦.

أمّا السيوطي - رحمه الله - فيكاد يكون استبطن هذا النوع برُمّته من «البرهان»، إلاّ مواضع معدودة أضافها.

فممّا أضافه تقسيم النسخ - تقسيماً رباعيّاً - من حيث الحكم الشرعي الدائر بين الفرضيّة والندْب، نقلاً عن مكي بن أبي طالب[1].

كما حرَّر القول في إكثار بعض المؤلِّفين من ذكر الناسخ والمنسوخ، وردّ معظم ما قيل بدخوله في النسخ إلى ثلاثة أقسام، سيأتي - إن شاء الله - ذكرها في مبحث تحريرات السيوطي.

وأضاف بعض النقول التي لم ترد في «البرهان»، نحو نقله عن ابن الحصَّار، وابن أبي حاتم، وابن حجر في «فتح الباري».

الملاحظات الواردة:

١ - يرى الزركشي أن النسخ في القرآن آياته قليلة، ومن تحقق علمه به علم أن غالب ذلك يرجع إلى المُنسأ (أي تدرج التشريع)، أو مجمل أُخر بيانه لوقت الحاجة، أو خطاب حال بينه وبين أوّله خطاب آخر، أو مخصوص من عموم، أو حكم عام لخاص، أو لمداخلة معنى في معنى.

وبهذا يتبيّن ضعف ما لهج به كثير من المفسرين في الآيات الآمرة بالتخفيف أنها منسوخة بآية السيف[2].

---

(١) انظر: الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه لمكي: ٧٢ (ط. دار المنارة).

(٢) قيل بأنها ناسخة (١١٤) آية، أو (١٤٠) آية، وقد ناقش د. مصطفى زيد دعوى النسخ بها لثلاث وستين آية. انظر النسخ في القرآن الكريم: ٢/ ٥٠٧-٥٠٨. وناقش الباحث =

وأَشار السيوطي إلى نحو من هذا المعنى، وأثنى على ابن العربي في هذا الصدد، وأنّه بيَّن هذا الجانب فحرره وأتقنه[١].

وذكر السيوطي أَن له تأليفاً لطيفاً حصر فيه الآيات التي قيل بدخول النسخ فيها، ودعوى النسخ لا تصح في غيرها، فتمّ له منها عشرون آية أَوردها - هنا - محررة، ثم ختمها بنظمها في عشرة أَبيات استوعَبَتها.

وهذا الأَمر يشير إلى حقيقة مصطلح النسخ، فقد كان عند السلف له مفهوم واسع يدخل فيه تخصيص العام، والاستثناء، وتقييد المطلق، وبيان المجمل. قال الشاطبي - رحمه الله -: «وذلك أن الذي يظهر من كلام المتقدمين أَن النسخ عندهم في الإطلاق أَعمّ منه في كلام الأُصوليين، فقد يطلقون على تقييد المطلق نسخاً...، كما يطلقون على رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر نسخاً؛ لأَن جميع ذلك مشترك في معنى واحد، وهو أَن النسخ في

= عثمان معلّم - في رسالته **الآيات المدعى نسخها بآية السيف** - (١٥٧) آية، وترجّح عنده أن المنسوخ منها خمس آيات، وتوقف في اثنتين أو ثلاث.

(١) أمّا قول الزركشي إن ابن العربي قال في آية السيف، ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ أَرْبَعَةَ .. ﴾ التوبة آية: ٥ - ناسخة لمئة وأربع عشرة آية، فإنما ذكره ابن العربي حاكياً له لا مقرراً؛ بدلالة ما شنَّع به على من حطب ليلاً، وجرّ على العلم ذيلاً في هذه المسألة. (انظر: **الناسخ والمنسوخ له: ٢/ ٢٤٠-٢٤٨**).

وقد تابع الدكتور مصطفى زيد الزركشيَّ -دون وقوف على كلام ابن العربي- فنسب القول السابق إليه على وجه التقرير. (**النسخ في القرآن الكريم: ٢/ ٥٠٧-٥٠٨**).

وكأنّ ابن العربي ينقل كلام ابن سلامة - في **الناسخ والمنسوخ من كتاب الله عز وجل: ٩٩** - الذي يقول: «... وهي آية السيف نسخت من القرآن مئة وأربعاً وعشرين آية، ثم صار آخرها ناسخاً لأَوّلها...»، ووازن مع **البرهان: ٢/ ١٧١**.

الاصطلاح المتأخر اقتضى أن الأَمر المتقدم غير مراد في التكليف، وإنما المراد ما جيء به آخراً، فالأوّل غير معمول به، والثاني هو المعمول به»[١].

وهذا الاصطلاح الفضفاض يُستثنى منه الشافعي - رحمه الله - الذي قرر في «الرسالة»، أن النسخ رفع لحكم وإثبات حكم آخر مكانه[٢].

لكنّ الأمر لم يستقر على هذه الوتيرة التي أبدعها الشافعي، بل انحدر مرّة ثانية إلى المصطلح الأول في مؤلفات تالية انتهجته، مثل ما فعل النحاس، وهبة الله بن سلامة الضرير (ت:٤١٠هـ)، حتى الشيخ مرعي بن يوسف الكرمي (ت:١٠٣١هـ) في «قلائد المرجان في الناسخ والمنسوخ من القرآن»[٣] - الذي لخص فيه كتاب ابن سلامة -، مع تأخره بقيت آثار المفهوم القديم واضحة في كتابه.

٢- اعتمد الزركشي - رحمه الله - على كتاب «الناسخ والمنسوخ من كتاب الله عزّ وجل» لهبة الله بن سلامة الضرير كثيراً، كما نقل عن كتب «الناسخ والمنسوخ» لابن المنادي، والنحاس، ومكي، وابن العربي، والسعيدي.

٣- زاد السيوطي أربع زيادات سيأتي - إن شاء الله - ذكرها في مبحث الزيادات.

---

(١) **الموافقات**: ٣/ ١٠٨، وانظر نحو كلامه في **مجموع الفتاوى** لابن تيمية: ١٤/ ١٠١.

(٢) انظر: **الرسالة**: ١٠٩-١١٠، ١٢٢، وانظر كلام الدكتور مصطفى زيد في: **النسخ في القرآن الكريم**: ١/ ٧٥.

(٣) طبع ضمن منشورات دار القرآن الكريم بالكويت بتحقيق سامي عطا حسن، وحققه - أيضاً - الباحث عبد الله بن علي الحجّي في جامعة الإمام بالرياض؛ لنيل درجة الماجستير في علوم القرآن عام ١٤٠٣هـ.

معرفة موهم المختلف[١]

أضاف السيوطي إلى عنوان هذا النوع: الإشكال، والتناقض، فقال في عنوانه: «في مشكله وموهم الاختلاف والتناقض»، وهي زيادة يستوعبها معنى الاختلاف؛ لكونه أعمّ من الإِشكال والتناقض والتضاد[٢].

وهذا العلم في «علوم القرآن» رديف لعلم «مختلَف الحديث» ، أو «مشكل الآثار» في علوم الحديث.

وقد ذكر الزركشي أنّه رأى لقطرب: محمد بن المستنير (ت:٢٠٦هـ) كتاباً حسناً، رتبه على السور في هذا الباب، وذكره السيوطي[٣].

وذكر الزركشي - رحمه الله - أن هذا العلم مراد منه تناول ما يوهم

---

(١) البرهان: ٢/ ١٧٦-١٩٦، والإتقان: ٣/ ٧٩-٨٩.

(٢) انظر: المفردات (خلف): ٢٩٤.

(٣) ولعل كتابه هذا هو ما أورده ابن النديم - في الفِهْرست: ٤١ - باسم «الرد على الملحدين في متشابه القرآن»، ضمن الكتب المؤلَّفة في معانٍ شتى من القرآن، وياقوت - في معجم الأدباء: ٦/ ٢٦٤٧ (ط. دار الغرب) - بالاسم نفسه. وقد سمَّى الإمام أحمد - رحمه الله - القائلين بتناقض القرآن «زنادقة»، فردّ عليهم في (١٧) مسألة من الآيات القرآنية، ممَّا يزعمون فيه التعارض والتناقض. انظر: الردّ على الزنادقة والجهمية: ٧-٢٢. وأفرد ابن قتيبة باباً في «تأويل مشكل القرآن» - من ٢٥-٨٥- للتناقض والاختلاف أورد فيه (٢٤) إشكالاً يُظن فيها التعارض والإيهام، وردّ عليها. كما أورد العز بن عبدالسلام طرفاً من هذا في أماليه - والمنشور منها بعنوان «فوائد في مشكل القرآن» -، وإن كانت معظم مادة إشكاله - التي اعتمد فيها السؤال والجواب- تدور في مجال اللغويات، وبخاصة الناحية الإعرابيّة، ممّا جعل الدكتور اللبدي يعتبره من كتب «إعراب القرآن». انظر: أَثر القرآن والقراءات في النحو العربي: ٢٩٦-٢٩٧.

التعارض بين آيات الكتاب العزيز، وهذا التعارض بالنسبة للبشر، أمّا كلام الله فمنزه عن الاختلاف[١].

وعلم «إيهام الاختلاف» مطاويه قديمة؛ إذ تكلم فيه الصدْر الأول، كابن عباس - رضي الله عنهما - وغيره من الصحابة، والتابعين، كالحسن البصري - رحمه الله -، وغيرهم؛ لذلك ساق السيوطي ما ورد مِنْ إجابة ابن عباس مَنْ رأى بعض أشياء تختلف عليه في القرآن، وجملتها أربعة مواضع. وكذلك أورد ما توقَّف فيه - رضي الله عنهما - وهو معنى اليوم المقدّر مرَّة بخمسين ألف سنة، وبألف سنة من قوله تعالى ﴿...فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[٢]، وقوله: ﴿...أَلْفَ سَنَةٍ...﴾[٣].

ثم ذكر الزركشي - نقلاً عن الغزالي - «فائدة» في أن القرآن لا اختلاف فيه بذاته، وإنما الاختلاف حاصل من المخلوق الذي تختلف أحواله ومداركه.

ثم ذكر - عن أبي إسحاق الإسفراييني (ت:٤١٨هـ) - وجوه الجمع بين الآيتين أو الآي، وهي:

١- يلجأ إلى الجمع بوجه من وجوه الجمع.

٢- إن تعذّر الجمع، ينظر في التاريخ، فيكون المتأخر ناسخاً.

٣- فإن جُهل التاريخ وكان الإجماع على استعمال إحدى الآيتين، علم بإجماعهم أن الناسخ ما أجمعوا على العمل به.

---

(١) لذا وُفِّق الشيخ محمد الأمين في اختيار عنوان كتابه: «دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب».

(٢) المعارج آية: ٤.

(٣) السجدة آية: ٥.

وما يقوله الإسفراييني متعيِّن في آيات الأحكام، أَمَّا الأَخبار فلا يدخلها النسخ. وإن كان بعض العلماء قدَّم في وجوه الجمع بين الدليلين الترجيح على النسخ، كابن جزيّ الكلبي[1]، وبعض المعاصرين[2].

ثم ذكر الزركشيّ ستة مرجحات يصار إليها عند التعارض بين الآيات.

وأَلحق تعارض القراءاتين في آية واحدة بتعارض الآيتين.

ونقل عن الباقلاني في «التقريب»: أن آي القرآن لا تعارض بينها، وكذلك الآثار، وأَورد لكلٍّ أَمثلة وما تُحمل عليه، ونحوه عن الصيرفي في «شرح الرسالة» للشافعي.

ثم عقد «فصلاً» في أَسباب الاختلاف، فذكر خمسة أَسباب للتعارض مع أَمثلة تجلّي المراد. ونقَلَه عنه السيوطي باختصار وتصرُّف.

وختم هذا النوع بـ «فصل» مفاده أَن التعارض قد يقع - أَيضاً - بين الآية والحديث، وذكر ثلاثة أَمثلة بإجاباتها.

أَمَّا السيوطي - رحمه الله - فقد ذكر معظم ما تقدَّم، ثم أَورد مثالاً - مما يُستشكل - لم يذكره الزركشي، وهو قوله تعالى ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ...﴾[3]، وما ورد على نحيزتها من الآيات الاستفهامية المراد منها النفي، فإن أُخذت على ظاهر الخبر فيها أَدّى إلى التناقض.

---

(١) تقريب الوصول: ١٦٢ (ط. دار التراث بالجزائر).

(٢) انظر: أُصول الفقه لخلاّف: ٢٣١، والزحيلي: ٢/ ١١٨٤.

(٣) انظر - مثلاً -: الأنعام آية: ٢١، والزمر: ٣٢، والكهف: ٥٧، والبقرة: ١١٤.

فأجاب بثلاثة أَجوبة منقولة من البحر المحيط لأَبي حيَّان - لم يصرِّح به ابتداءً -، وباح باسمه في الجواب الثالث[١].

كما نقل نصوصاً عن الخطابي، والصيرفي، والإِسفراييني، والباقلاني، والعزّ ابن عبدالسلام، موجودة في «البرهان»، ولكنه قدَّم وأَخر، واختصر من بعضها.

الملاحظات الواردة:

١- افترع السيوطي هذا النوع من الزركشي من غير مراعاة نسق ترتيبه.

٢- زاد نصوصاً عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في تفسيره لموهم الاختلاف، أو توقّفه من «تفسير عبدالرزاق»، و«المستدرك» للحاكم، ثم التعليق المطوَّل الذي نقله عن الحافظ ابن حجر في «فتح الباري».

- كما زاد نصوصاً عن أبي حيَّان في توجيه الاستفهام المنفي.
- ونقل عن الكرماني أَن معنى الاختلاف في القرآن قسمان:

أ- اختلاف تناقض، وهو ممتنع في القرآن.

ب- اختلاف تلازم، وهو ما يوافق الجانبين كاختلاف مقادير السور، واختلاف الأَحكام من الناسخ والمنسوخ، وغيره[٢].

٣- لم يذكر السيوطي المرجحات الستة التي يصار إليها عند التعارض، ولم ينقل النصَّ المطوَّل - عن الغزالي - في معنى الاختلاف الذي نقله الزركشي.

---

(١) انظر: **البحر المحيط**: ١/ ٣٥٧، ووازن مع **الإتقان**: ٣/ ٨٧-٨٨.

(٢) انظر: **غرائب التفسير للكرماني**: ١/ ٣٠١.

في معرفة المحكم من المتشابه[1]

لم يصدِّر الزركشي والسيوطي هذا النوع بذكر من أَلَّف فيه.

وقد ذكر الزركشي - وتبعه السيوطي - عن ابن حبيب النيسابوري (ت:٤٠٦هـ) - في مسألة وجود المحكم والمتشابه في القرآن - ثلاثة أقوال:

هل القرآن كله محكم، أم متشابه، أم فيه الضربان؟

ورجّحا احتواءه على المحكم والمتشابه؛ لقوله تعالى ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ... ﴾[2].

ثم ذكر الزركشي معنى المحكم لغةً، وذكر ثمانية أقوال في معناه الاصطلاحي، ومعنى المتشابه لغةً - ونقله عن ابن قتيبة دون نسبة[3]-، وأورد تسعة أقوال في معناه الاصطلاحيّ.

وكذلك فعل السيوطي، إلاّ أنه أنقص قولاً من معاني المتشابه والمحكم.

ويلحظ عليهما في هذه المسألة أنهما لم يختارا أيَّ قول مما سَرَداه.

ثم ذكر الزركشي تفريعات خمساً:

١- ذكر ثمانية أُمور من الأَشياء التي يجب ردّها عند الإشكال إلى أُصولها.

---

(١) البرهان: ٢/ ١٩٧-٢٠٦ (وفي طبعة أبي الفضل: معرفة المحكم من المتشابه)، والإتقان: ٣/ ٣-١٢، ٣٠-٣٢.

(٢) آل عمران آية: ٧.

(٣) انظر: تأويل مشكل القرآن: ١٠١-١٠٢، ووازن بالبرهان: ٢/ ٢٠٠.

٢- في تردد الوقف على لفظ الجلالة - في آية آل عمران السالفة - أو على ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ﴾، وتردد الواو في ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ بين العطف والاستئناف. ولم يرجّح في محل الوقف، ومعنى الواو واحداً من الرأيين.

٣- هل في القرآن شيء لا تعلم الأُمّة تأويله ؟ فكثير من المتكلمين على أنه مفهوم، وكثير من المفسرين على أنه يصح أَن يكون في القرآن بعض ما لا يُعلم تأويله.

٤- الحكمة من إِنزال المتشابه متحققة لفريقين:

مَنْ يحصل منهم العلم به - وهم العلماء -؛ فلذلك فوائد ذكر منها اثنتين. ومَنْ لم يحصل لهم العلم - وهم رعاع الناس -؛ فلذلك فوائد، وذكر - أَيضاً - منها اثنتين.

٥- هل للمحكم مزيّة على المتشابه أو هما سواء ؟ ونقل الإِجابة عن البكراباذي (؟)، ونقل السيوطي له دون نسبة بقوله: «أورد بعضهم سؤالاً...»، مع زيادة كلام للفخر الرازي.

أَمّا السيوطي - زيادة على ما ذكرته عنه - فقد عقد «فصلاً» في المتشابه هل يمكن معرفته أو لا ؟ بناه على معنى «التأويل» في آية آل عمران، وموضع الوقف فيها، وإِعراب ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾.

ودبَّج هذا الفصل ببعض الآثار عن السلف، ونقولاً عن الطيبي، والخطَّابي، وابن الحصار، والراغب في «المفردات» في تقسيم المتشابه.

الملاحظات الواردة:

١- تقدم القول إن الشيخين لم يرجِّحا رأياً في معنى «المحكم والمتشابه»، وأُراني ميَّال إلى تعريف ابن جرير الطبري - ومن تبعه[١]-، وهو: أَن **المحكم**: ما عرف العلماء تأويله، وفهموا معناه وتفسيره.

والمتشابه: ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل مما استأثر الله بعلمه دون خلقه، وذلك نحو: وقت خروج عيسى بن مريم عليه السلام، وقيام الساعة، وأَشراطها[٢].

٢- لفظ «التأويل» بتعدد الاصطلاحات له ثلاثة معانٍ:

(أ) التفسير: وهو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن، كما يقول ابن جرير، وأَمثاله من المصنفين في التفسير.

(ب) الحقيقة التي يؤول الكلام إليها، كقوله تعالى ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ...﴾[٣].

(ج) صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح؛ لدليل يقترن به. وهو اصطلاح كثير من المتأخرين الذين تكلموا في العقائد والفقه وأُصوله.

وهذا المصطلح الأَخير هو الذي عناه أَكثر من تكلَّم من المتأخرين في تأويل نصوص صفات الله تعالى[٤].

---

(١) كابن تيمية، انظر: **مجموع الفتاوى**: ١٣/ ٢٧٥.

(٢) **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**: ٣/ ١٧٤-١٧٥.

(٣) الأَعراف آية: ٥٣.

(٤) انظر: **الرسالة التدمريّة**: ٢٩، **ومجموع الفتاوى**: ١٣/ ٢٨٨-٢٨٩.

وبهذا تعلم أن معنى التأويل في آية آل عمران ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ...﴾ يحتمل التفسير، وحقيقة الشيء، وعلى استصحاب أحد هذين المعنيين يترتب الوقف على لفظ الجلالة.

لذلك رأت لجنة مصحف المدينة النبويّة أن تحذف علامة الوقف اللازم: «مـ»، وتضعَ علامة أولويّة الوقف: «قلى»؛ لأن اختيار أحد المعنيين - مع ورودهما عن السلف - فيه تحكّم بلا دليل[1].

ورجَّح الشيخ محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله - أنّ معنى التأويل في آية آل عمران هو حقيقة الأمر؛ لأنه الغالب في إطلاق القرآن، والحمل على الغالب أولى من الحمل على غيره[2].

٣- ويتفرّع على مسألة معنى التأويل في آية آل عمران، والوقف على لفظ الجلالة التي فيها نزاعٌ يدور على أنه هل يوجد في القرآن ما لا سبيل إلى معرفة معناه؟ وأشار إليه الزركشي في التنبيه الثالث المتقدم.

وقد ذهب عامّة المتكلمين، - ومنهم القاضي عبدالجبار المعتزلي، والرازي[3]-، وابن قتيبة[4]، وابن تيمية[5] إلى أن الله لم يُنزل شيئاً من القرآن

---

(١) انظر: التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبويّة بتحرير د. عبدالعزيز قارئ: ٥٤-٥٥.

(٢) أضواء البيان: ١/ ٣٢٨.

(٣) انظر: المحصول: ١/ ق١/ ٥٣٩ ـ ٥٤١، ومتشابه القرآن دراسة موضوعية، للدكتور عدنان زرزور: ٨٤.

(٤) تأويل مشكل القرآن: ١٠٠.

(٥) مجموع الفتاوى: ١٣/ ٢٨٣-٢٨٨، ومقدمة في أصول التفسير: ٣٥-٣٧.

إلّا لينفع به عباده، ويدل به على معنى أَراده.

وأَدلتهم واضحة وقويّة، ولا تُقاوم بأدلة الفريق الثاني - وهم كثير من الفقهاء، والمحدثين، والصوفية كما يقول الفخر الرازي - الذين يقولون: يصح أَن يكون في القرآن بعض ما لا يَعْلم تأويله إِلّا الله[1].

٤- زاد السيوطي بعض الآثار التي تدعم معاني المحكم والمتشابه، ليست عند الزركشي.

(١) انظر: التفسير الكبير: ٢/ ٥ ـ ٦، وأساس التقديس: ٢١١، نقلاً عن متشابه القرآن دراسة موضوعية: ٨٥.

معرفة إعجازه[١]

اتفق الشيخان على عنوان هذا النوع، فلا فروق تذكر بينهما.

كما اتفقا - أيضاً - على تسمية ثلاثة ممّن أفرد «إِعجاز القرآن» بالتأليف، وانفرد كل منهما ببعض المصنَّفات.

فذكر الزركشي كتاب «البرهان» لأَبي المعالي: عزيزي بن عبدالملك المعروف بشَيْذلة (ت:٤٩٤هـ).

أَمّا السيوطي فزاد ثلاثة ممَّن أَلَّف في الإعجاز، وهم:

١- ابن سراقة: أبو الحسن محمد بن يحيى العامريّ (ت:٤١٠هـ).

٢- والرازيّ: أَبو عبد الله (فخر الدين) محمد بن عمر (ت:٦٠٦هـ)، واسم كتابه: «**نهاية الإِيجاز في دراية الإِعجاز**»، وهو اختصار لكتابَيْ عبدالقاهر الجرجاني «الدلائل» و«الأَسرار» مع تنظيم وترتيب[٢].

٣- الزَّمْلَكاني: أَبو المكارم عبدالواحد بن عبدالكريم (ت:٦٥١هـ)، وقد ذكر السيوطي له في مصادره ثلاثة كتب في الإِعجاز[٣]، هي:

أ- «**البرهان الكاشف عن إِعجاز القرآن**».

---

(١) البرهان: ٢/ ٢١٨-٢٥١، والإِتقان: ٤/ ٣-٢٣.

(٢) انظر: نهاية الإِيجاز: ٧٥ (ط. دار العلم للملايين).

(٣) انظر مقدمة الإِتقان: ١/ ١٩، وإِن كان قد اعتمد على كتابين آخرين للزَّمْلَكاني هما: «نهاية التأميل في أَسرار التنزيل»، و«المنهج المفيد في أَحكام التوكيد».

ب- مختصره المسمَّى: «المجيد»[١].

جـ- «**التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن**»[٢].

ابتدأ الزركشي هذا النوع بذكر أهمية هذا العلم وجلالة قدْره، ثم ذكر مراحل التحدّي التي بارز القرآن بها العرب قاطبة، فتحيَّروا وانقطعوا.

ثم ذكر عن مكيٍّ بن أَبي طالب في كتابه «اختصار نظم القرآن» للجرجاني، أَن الإِعجاز حصل للعرب من قِبَل أَنهم أَعرضوا عن قبوله، فردّ قولَه، وأَتبع ذلك بردّ الأَقوال الحاكية إِن الإِعجاز في القرآن الكريم راجع إِلى ذاته، أو عوارضه من الحركات والتأليف، أَو مدلوله، أو مجموع ما ذُكر.

ورجَّح أَن يكون الإِعجاز متعيّناً في أَمرٍ خارج غير ذلك.

ثم أَخذ يسرد أَقوال من تكلّم في الإِعجاز، فذكر اثني عشر قولاً:

١ - قول النَّظَّام المعروف بالصَّرْفة، وهو: أَن الله صرف العرب عن معارضته وسلب عقولهم، وكان مقدوراً لهم، لكن عاقهم أَمر خارجي فصار كسائر المعجزات.

وقد بيَّن الزركشي فساد هذا القول ولازمه: وهو زوال الإِعجاز بزوال

---

(١) ورد في **الفهرس الشامل ـ التفسير**: ١/ ٢٥٣، أن «المجيد» هو مختصر لكتاب «التبيان في علم البيان»، وليس مختصراً لكتاب «البرهان الكاشف» كما ذكر السيوطي !! والمعروف أن ابن الزملكاني اختصر «البرهان» كما في **كشف الظنون**: ١/ ٢٤١.

(٢) وهذا الكتاب يغلب عليه الاتجاه النحوي، لكن لترديده آراء عبدالقاهر الجرجاني يمكن اعتباره من كتب الإِعجاز من هذا الوجه. وقد حققَّه د. أحمد مطلوب وزوجه الدكتورة خديجة الحديثي في بغداد، وصدر عن مطبعة العاني عام (١٣٨٣هـ).

زمان التحدّي.

٢- اختيار ابن الزَّمْلَكاني في كتابه «البرهان»، وهو: أَن وجه الإِعجاز راجع إلى التأليف الخاص به، لا مطلق التأليف[1].

٣- ما فيه من الإِخبار عن الغيوب المستقبلية، ولم يكن ذلك من شأن العرب.

وردَّه الزركشي؛ لاستلزامه أن الآيات التي لا خبر فيها بذلك لا إِعجاز فيها، مع أَن الله جعل كل سورة معجزة بنفسها، وقد سلَّم أَنه من أَنواع الإِعجاز، لا أَنه منحصر فيه.

٤- ما تضمَّن من إِخبار القرآن عن قِصص الأولين، وردّه بمثل الردّ السابق.

٥- إِخباره عن مكنونات النفوس والضمائر قبل ظهورها.

٦- الإِعجاز حصل من جهة النظم، وصحة المعنى، وتوالي فصاحة الأَلفاظ، وصحَّح هذا القول ابنُ عطيّة الغَرْناطي[2].

٧- اختيار الرازي: أَن وجه الإِعجاز في الفصاحة، وغرابة الأُسلوب، والسلامة من جميع العيوب، وغير ذلك مقترناً بالتحدّي[3].

---

(١) انظر: البرهان الكاشف عن إِعجاز القرآن: ٥٤.

(٢) في المحرر الوجيز: ١/ ٣٨.

(٣) في كتابيه: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ٧٨-٨٢، والتفسير الكبير: ٢/ ١٠٧-١٠٩ (ط. دار الكتب العلمية).

٨- اختيار الباقلاني: أَن الإِعجاز وقع بما في القرآن من النظم والتأليف والترصيف، وأَنه خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد في كلام العرب، ومباين لأَساليب خطاباتهم[١].

٩- اختيار السكاكي: بأنه شيءٌ يُدْرك، ولا يمكن التعبير عنه.

١٠- اختيار حازم القرطاجنّي في «منهاج البلغاء»: وهو أَن الإِعجاز في القرآن من حيث استمرت الفصاحة والبلاغة فيه من جميع أَنحائها...[٢].

١١- مقالة الخطابي: إِن الإِعجاز في القرآن من جهة البلاغة[٣].

١٢- قول أَهل التحقيق: إِن الإِعجاز وقع بجميع ما سبق من الأَقوال، لا بكل واحد على انفرداه، فإِنه جمعها كلَّها، فلا معنى لنسبته إلى واحد منها بمفرده مع اشتماله على الجميع، بل وغير ذلك مما لم يَسْبق.

وبدهيّ أَن الزركشي - رحمه الله - لا يُدخل في هذا الرأي القول بالصَّرفة التي نادى بها بعضُ المعتزلة كالنَّظّام وغيره؛ لأَنّه ردّه وبيّن فساده وفساد لازمه.

أَمّا السيوطي فقد ذكر كلَّ هذه الوجوه وزاد عليها خمسة أَقوال لـ:

- المراكشي: أَبي عبد الله محمد بن عبدالرحمن (ت:٨٠٧هـ) في «شرح المصباح»[٤].

---

(١) إِعجاز القرآن: ٣٥-٤٧.

(٢) قول حازم هذا من النصوص الضائعة فيما تبقّى من «منهاج البلغاء»، وانظر: ملحق المحقق محمد الحبيب الخوجه: ٣٨٩-٣٩٠، إِذْ نقل قول حازم من «البرهان».

(٣) انظر تفصيل رأي الخطابي في: بيان إِعجاز القرآن، له: ٢٣-٢٤.

(٤) قام المراكشي بنظم كتاب «المصباح» لبدر الدين بن مالك الأندلسي، الذي هو تلخيص =

- الراغب الأَصفهاني (ت: نحو ٤٢٥هـ) في «تفسيره»[١].
- وابن سراقة العامري (ت:٤١٠هـ) في كتابه الذي أَلَّفه في الإِعجاز (؟).
- والرمّاني: علي بن عيسى (ت:٣٨٤هـ)[٢].
- والقاضي عياض بن موسى اليحصُبي (ت:٥٤٤هـ) في «الشفا»[٣].

ثم ذكر الزركشي «فصلاً» في مرحليّة التحدّي، وأن آية ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ ... ﴾[٤]، هي لتعظيم شأن القرآن، وأن التحدّي وقع للإِنس دون الجن[٥]؛ لأَنهم ليسوا من أَهل اللسان العربي الذي جاء القرآن على أَساليبه !!

أَمّا السيوطي فذكر هذا القول غير منسوب - وهو للزركشي -، وقابله برأيٍ أَن الجن منويّون في الآية، وذكر توجيه الكرماني، وهو: أن الآية إِنما اقتُصر فيها على ذكر الإنس والجن؛ لأَنه ﷺ كان مبعوثاً إِلى الثقلين دون الملائكة[٦]. ولم يرجِّح أَحد الرأيين على الآخر.

= لمفتاح العلوم للسكاكي، ثم شرح نظمه بـ«ضوء الصباح على ترجيز المصباح». انظر: كشف الظنون: ٢/ ١٧٠٧، ١٧٦٤. ولم أقف على أنه له شرحاً لمصباح بدر الدين بن مالك.

(١) انظر قوله في: مقدمة «جامع التفاسير»: ١٠٤-١٠٩.

(٢) انظر: النكت في إِعجاز القرآن: ٦٩، وفصّله في: ١٠٣-١٠٤.

(٣) انظر منه: ١/ ٢٥٨-٢٧٥.

(٤) الإِسراء آية: ٨٨.

(٥) انظر قريباً من هذا الرأي عند ابن عاشور في التحرير والتنوير: ١٥/ ٢٠٣ (فيما أفهمه).

(٦) انظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني: ١/ ٦٤، ومعاضدته عند أبي السعود في إِرشاد العقل السليم: ٥/ ١٩٣.

ثم ذكر الزركشي - وتبعه السيوطي في التنبيه الثاني عنده - «فصلاً» هل يُعلم إِعجاز القرآن ضرورة؟ ففصَّل فيه بين العربي المحيط بمذاهب العرب، وبين العجمي الذي لا يمكنه أن يعلم الإِعجاز إِلاّ استدلالاً، وهو في هذا كله ناقل عن الباقلاني.

ثم ذكر الزركشي «مسألة» - نقلها السيوطي - في إِيراد وجهين من الحكمة في تنزيه الله تعالى نبيَّه عن الشعر.

ثم ذكر الزركشي «فصلاً» - أَورده السيوطي في التنبيه الرابع عنده - في تنزيه القرآن عن أَن يكون شعراً. وقد أَكثر من النقل فيه عن القاضي أَبي بكر الباقلاني أيضاً.

ثم ذكر «فصلاً» في اختلاف المقامات، وذكر كلّ لفظ في الموضع الذي يلائمه؛ مما يبعث على معرفة الإِعجاز، وضرب أَمثلة لبعض الأَلفاظ، والمقامات، كمقام الترغيب والترهيب.

ثم ذكر «فصلاً» على اشتمال القرآن على أَنواع الإِعجاز.

وختم بـ«تنبيه» ذكر فيه عن ابن أَبي الحديد، أَن تمايز الكلام لا يعرفه إِلاّ من كان له ذوق، وعين صحيحة.

أَمّا السيوطي - زيادة على ما تقدم عنه - فقد تحدَّث عن معنى المعجزة، ونوعيها الحسّي والعقلي، وحال القرآن من ذلك.

ونقل كلام الجاحظ في أَن القرآن نزل، والعرب أَوفر ما يكونون بلاغة، وأَفصح لساناً.

وذكر كلاماً للغزالي - أورده الزركشي في معرفة موهم الاختلاف ضمن «فائدة»[1] - مفاده أن القرآن لا اختلاف فيه بذاته، وإنَّما الاختلاف حاصل من المخلوق الذي تختلف أحواله ومداركه.

ثم نقل عن القاضي عياض أَنَّ غير القرآن من كلام الله كالتوراة والإنجيل، ليس بمعجز في النظم والتأليف؛ لأنه لم يقع به التحدي، وإن كان معجزاً من جهة إِخباره بالغيوب.

ثم ذكر عن الرمّاني في أن معارضة القرآن لا تمكن، حتى بسوره القصيرة التي قد يظن فيها ذلك[2].

الملاحظات الواردة:

١- هذا النوع أخذه السيوطي من «البرهان» مع تقديم وتأخير، وزيادات خفيفة، ولم يسمّ الزركشيّ فيه إلاّ مرّة واحدة.

٢- زاد السيوطي خمسة أقوال جديدة في الإعجاز، لم ترد عند الزركشي - سيأتي ذكرها إن شاء الله في الزيادات -، وزاد ثلاثة ممن صنف في الإِعجاز، والكلام عن معنى المعجزة ونوعيها، وأضاف - أيضاً - بعض المصادر نحو «أنوار التحصيل في أسرار التنزيل»[3] لشرف الدين: هبة الله بن عبدالرحيم البارزي (ت:٧٣٨هـ).

---

(١) البرهان: ٢/ ١٧٧-١٧٨.

(٢) انظر: النكت في إِعجاز القرآن: ١٠٣-١٠٤.

(٣) سماه في مقدمة الإتقان - اختصاراً -: ١/ ١٩ «أسرار التنزيل»، ولا أعرف عنه شيئاً.

٣- التنبيهات التسعة التي سردها السيوطي - هنا -، موجودة في «البرهان» بنصها، أو معناها.

٤- أورد الزركشي - رحمه الله - كتاب «البرهان» لشَيْذلة من ضمن الكتب المصنفة في إعجاز القرآن، فقَصَره على هذا العلم دون غيره من علوم القرآن[1]، وهو أمر تردُّه الدلائل الآتية:

أ- هذا الكتاب يحتوي على طائفة يسيرة من أنواع علوم القرآن كما صرَّح السيوطي في مقدمة: «الإتقان»، فهو مقارب لـ «فنون الأفنان»، و«جمال القراء»، و«المرشد الوجيز»[2].

ب- نقل الزركشي عن أبي المعالي عزيزي بن عبدالملك المعروف بشيذلة في سبعة مواضع، ضمن المباحث التالية:

مقاصد القرآن (ضمن مقدمة «البرهان»)، الأحرف السبعة، معرفة أسمائه واشتقاقاتها، إذ نقل عنه (٥٥) اسماً من أسماء القرآن، المعرَّب، الناسخ والمنسوخ، في معرفة تفسير القرآن وتأويله، أساليب القرآن[3].

فهذا تدليل عمليّ بيِّن من الزركشي أن كتاب «البرهان» لشيذلة ليس في الإعجاز، بل في عدّة علوم من علوم القرآن.

---

(١) والمثير للعجب أن الدكتور علي شواخ - في معجم مصنفات القرآن: ٤/ ١٩٦ - عدَّ هذا الكتاب من كتب المحكم والمتشابه !!

(٢) الإتقان: ١/ ١٨.

(٣) انظر هذه المواضع - على الترتيب - في البرهان: ١/ ١١٢، ٣١٧، ٣٧٠-٣٧٣، ٣٨٧، ٢/ ١٦٩، ٢٨٧-٢٨٨، ٣/ ٤٣٤.

والعجيب في الأَمر، أَن الزركشي لم ينقل عنه أَيَّ نص في نوع إِعجاز القرآن!!

٥- بعد أَن عرض الزركشي الأَقوال المحكية في الإِعجاز - فيما ذكر - ارتضى القول الثاني عشر، وهو: أَن الإِعجاز وقع بجميع ما سبق من الأَقوال، لا بكل واحد على انفراده؛ فلا معنى لنسبة الإعجاز إلى واحد منها، بل ولا إلى غيرها.

وقد تكلّم في الإعجاز أربع طوائف:

- المعتزلة: ومنهم من يرى الصَّرْفة كالنَّظَّام (ت:٢٢٠هـ)، ومنهم من لا يؤيّدها، كأَقضى القضاة عندهم[١].
- المتكلِّمون: كالباقلاني، وغيره.
- الأُدباء: كالجرجاني، والمراكشي، وغيرهما.
- المفسّرون: كابن عطية، والرازي، وغيرهما.

فلم يمل الزركشي إلى قول مما قالته هذه الطوائف، كما لم يتأَثر بنظرية النظم التي وضع قواعدها الأُولى الجاحظ (ت:٢٥٥هـ) بكتابه «نظم القرآن»[٢]، ثم أرسى دعائمها وبنيانها عبدالقاهر الجرجاني (ت:٤٧١ أو ٤٧٤هـ) في كتابيه «دلائل الإِعجاز»، و«الرسالة الشافية»، مع أَن رهطاً كثيراً ممن أَدلى برأيه في هذا المضمار - استماله هذا القول من قريب أَو بعيد - الذي أَلقى

---

(١) وهو القاضي عبدالجبّار الهمَذاني (ت:٤١٥هـ). انظر المغني له: ١٦/ ٣٢٣-٣٢٨ بواسطة مقدمة الأستاذ محمود شاكر لـ «دلائل الإِعجاز»: ص: و.

(٢) انظر: مع البلاغة العربية في تاريخها، للدكتور محمَّد علي سلطاني: ١/ ١٢٦.

بذوره الأولى الجاحظ - كمحمد بن يزيد الواسطي[1] (ت:٣٠٦هـ)، والرمّاني (ت:٣٨٤هـ)، والخطابي (ت:٣٨٨هـ)، والباقلاني (ت:٤٠٣هـ)، ثم الرازي (ت:٦٠٦هـ) في كتابه «نهاية الإيجاز» الذي اختصر به كتابي عبدالقاهر «الدلائل»، و«أسرار البلاغة»، كما تقدم.

فعدم اختيار الزركشي أيّ رأي منها، وإبقاؤه باب الإعجاز مفتوحاً، أضاف فكرة جديدة في عصره، وهي: إمكانُ وجود وجوه جديدة للإعجاز، لم تُقل من قبل. وقد حاول أن يضيف بعضاً منها في «البرهان» تمثلت في خمسة وجوه، هي:

- الروعة التي له في قلوب السامعين وأسماعهم، سواء المقرُّون، أم الجاحدون .
- أنّ القرآن لم يزل، ولا يزال غضّاً طريّاً في أسماع السامعين، وعلى ألسنة المقرئين.
- ما ينتشر فيه عند تلاوته من إنزال الله إيّاه في صورة كلام هو مخاطبةٌ من الله لرسوله ﷺ تارة، ومخاطبة أُخرى لخلقه بجميع أَصنافهم، دون اختلالٍ في الأُسلوب.
- جمع القرآن بين صفتي الجزالة والعذوبة، وهما كالمتضادين، لا يجتمعان غالباً في كلام البشر.
- جعله آخر الكتب غنياً عن غيره، وجعل غيره من الكتب المتقدمة قد يحتاج إلى بيان يرجع فيه إليه، كما قال تعالى ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ

---

(١) انظر: إعجاز القرآن للرافعي: ١٥٢ (وهو رأي تخمينيّ لا يصل إلى اليقين).

بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَكۡثَرَ ٱلَّذِي هُمۡ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ ﴾[١].

لقد فتح الزركشي برأيه الواسع آفاقاً جديدة للإعجاز؛ مما جعل خيوط هذا الامتداد تأخذ ألواناً متعددة، نحو: الإعجاز النفسي للقرآن الكريم[٢]، أو الإعجاز التشريعي[٣]، أو الإعجاز العلمي[٤] عند المتأخرين.

أمّا السيوطي - رحمه الله - فلم يبدِ أي رأي في «الإتقان»، لجملة الآراء السبعة عشر التي ردّدها.

ونجده قد اختار رأي السكاكي في كتابه «معترك الأقران»، إذ قال: «والصواب أنه لا نهاية لوجوه إعجازه كما قال السكاكي في «المفتاح»: اعلم أن إعجاز القرآن يدرك، ولا يمكن وصفه...»[٥].

٦- لم يراع كلٌّ من الزركشي والسيوطي المسرد التاريخيَّ لآراء العلماء في قضيّة الإعجاز؛ ليظهر الأول فالثاني في الرأي الواحد، أو ضمّ الآراء المتقاربة بعضها من بعض.

---

(١) النمل آية: ٧٦.

(٢) انظر: **فكرة إعجاز القرآن**: ٣١، وإن كان قد قال بها قديماً الخطابي. انظر نفس المرجع: ٦٤-٦٥.

(٣) وكنت -مذ أزيد من عشر سنوات- قرأت مقالة للدكتور شكري فيصل - رحمه الله - كشف فيها عن معاني الإعجاز التشريعي في القرآن الكريم.

(٤) أمّا الإعجاز العددي في القرآن القائم على عدد (١٩)، فهو فِرْية بهائية حاول المدعو رشاد خليفة أن يخدع بها طائفة من المسلمين زمناً، وتصدّى للرد عليه مجموعة منهم: المستشار حسين ناجي في كتابه: «تسعة عشر ملكاً بيان أنّ فرية الإعجاز العددي للقرآن خدعة بهائية».

(٥) **معترك الأقران**: ١/ ٣-٤.

٧- ذهب الزركشي أن التحدي في آية ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ ...﴾[1] إنما وقع للإنس دون الجن؛لكونهم ليسوا من أهل اللسان العربي الذي جاء القرآن على أساليبه.

وهذا رأي في غاية الغرابة إذا علمنا أن الجن أُرسل لهم رسول الله ﷺ مثل الإنس، وأنهم استمعوا لكتاب الله بوادي نخلة، والرسول يقرأ القرآن في صلاة الفجر بأَصحابه، فقالوا: هذا والله الذي حال بيننا وبين خبر السماء، فلمّا رجعوا إلى قومهم قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا * يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ ...﴾[2].

وكيف لا يكونون من أهل اللسان العربي، والله يقول ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓا۟ أَنصِتُوا۟ ۖ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْا۟ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ...﴾[3]؟ فَهُم فهموا القرآن ووعوه، ثم عادوا دعاة رشد وهداية إلى أقوامهم.

ثم إنّ الرسول عليه الصلاة والسلام يقول: «إنه أتاني داعي الجن، فأَجبتهم أُقرئُهم القرآن، وأَراني آثارهم وآثار نيرانهم»[4].

والقرآن الذي قرأه عليهم هو سورة الرحمن، وكانوا يقولون كلما قرأ

---

(١) الإسراء آية: ٨٨.

(٢) رواه البخاري في الأذان برقم: (٧٧٣)، ومسلم في الصلاة برقم: (٤٤٩)، وغيرهما.

(٣) الآيات في سورة الأحقاف: ٢٩-٣٢.

(٤) رواه مسلم في الصلاة برقم: (٤٥٠)، والنسائي في الكبرى (التفسير: ٢/ ٤٦٦) واللفظ له، وغيرهما.

عليهم قوله تعالى ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾: «لا بشيء من نعمتك ربَّنا نكذِّب، فلك الحمد»[١].

ويقول ابن كثير - بعد أن ساق طرق أحاديث سماع الجن القرآن -: «فهذه الطرق كلها تدلّ على أنه ﷺ ذهب إلى الجن قصداً، فتلا عليهم القرآن ودعاهم إلى الله عز وجل، وشرع الله تعالى لهم على لسانه ما هم محتاجون إليه في ذلك الوقت»[٢].

قال ابن حزم: «وكذلك قوله ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ ﴾ عموم كلّ إنس وجن أبداً، لا يجوز تخصيص شيء من ذلك بغير نصّ ولا إجماع»[٣].

٨- لقد كان لهذا الحشد من الآراء في مسألة إعجاز القرآن مزيّة، إذ جمعت بعض الآراء لأشخاص كتبهم لا يُعرف عنها شيء، نحو: بُندار الفارسي (ت:٣٥٣هـ).

ومن جانب آخر فقد اعتمدت الدراسات الحديثة المبكرة في إعجاز القرآن، على جمع السيوطي على وجه الخصوص - لكونه مطبوعاً قبل «البرهان» - في كثير من آراء العلماء في هذا الصدد، الذين تأخرت كتبهم عن الصدور، مثل ما فعل عبدالعليم الهندي في مقالة له في الإعجاز، نشرها

(١) رواه الترمذي، والحاكم وصححه، ووافقه الذهبي وابن الملقن. تحفة الأحوذي: ٩/ ١٧٧-١٧٨، والمستدرك: ٢/ ٥١٥.

(٢) تفسير ابن كثير: ٤/ ١٧٩.

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنِّحل: ٣/ ٢٦ (ط. عكاظ).

في مجلة الثقافة الإِسلامية التي تصدر بالهند[١].

ومثل الأُستاذ نعيم الحمصي في كتابه «فكرة إِعجاز القرآن منذ البعثة النبويّة حتى عصرنا الحاضر مع نقد وتعليق»[٢].

---

(١) وهي باللغة الإِنجليزية، وقد نقل عنها الأُستاذ نعيم الحمصي في «فكرة إِعجاز القرآن»: ٤١، ٦٤، وغيرهما.

(٢) انظر منه: ٦٣، ٦٤، ١٥٣ (إذ نقل رأي الزركشي بواسطة «الإتقان» قبل طبع «البرهان»).

معرفـة وجوب تواتره[1]

هذا النوع يقابل أَحد الأَنواع السِتَّة المتحـدة في «الإتقـان»، وهـي مـن (٢٢-٢٧)، ومنها «معرفة المتواتر».

وهو مبحث لا أَعرف من أَفرده بالتأليف، وغالب الظن أَنه لا يوجد فيه كتاب مستقل، وإنما يبحثه بعض القرَّاء - في كتبهم الجامعة -، والأُصوليون.

ذكر الزركشي أَنه لا خلاف في تـواتر القـرآن في أَصـله وأَجزائـه، أَمـا تواتره في وضعه وترتيبه، فهو كذلك عند المحققين من علـماء أَهـل الـسنّة؛ لأَنه أصل الدين، ومستحيل من كانت هذه صفته أَلاّ يكون متواتراً في ذلك كلّه.

وذكر أَن كثيراً من الأَصوليين ذهب إلى أَن التـواتر شرط في ثبـوت مـا هو من القرآن بحسب أصله، وليس بشرط في وضعه وترتيبه، مثل ما فعـل الشافعي - رحمه الله - في إِثبات قرآنية البسملة، وهي آية عنده في مطلع كل سورة سوى براءة[2].

ثم نقل كلام أبي بكر الباقلاني - في «الانتصار» - في ردّ كلام قوم مـن الفقهاء، والمتكلمين بإثبات القرآن بخبر الواحد، دون الاستفاضة.

---

(١) البرهان: ٢/ ٢٥٢-٢٥٥، والإتقان: ١/ ٢١٧-٢٢٢.

(٢) انظر: أَقوال الفقهاء في البسملة في: مجموع الفتاوى: ١٣/ ٤١٨، والإنصاف فيما جـاء في البسملة من الاختلاف لأَحمد شاكر: ٢١٣-٢١٦ (ضمن كتابه «كلمة الحق»).

ثم ردّ الزركشي - رحمه الله - ما نُقل عن ابن مسعود من إسقاطه المعوّذتين من مصحفه، بنقول عن الباقلاني، والنووي، وابن حزم، وابن حبان[١].

أمّا السيوطي - رحمه الله - فقد بحث هذه القضية في التنبيه الأول من الأَنواع (٢٢-٢٧)، واستوعب كل ما ذكره الزركشي، وكان قد بحث شروط قبول القراءة في صدر الأَنواع الموحَّدة المشار إليها، وهو أَمر تطرَّق إليه الزركشي - باقتضاب - في نوع: القراءات.

الملاحظات الواردة:

١- لم يتكلّم الزركشي على مسألة تواتر القراءات - هنا -؛ لأنه يرى رأي الطوفي[٢] (ت:٧١٦هـ): أَن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، وأَن القراءات السبع متواترة عن الأئمة السبعة فقط[٣].

ثم إنه سبق أَن بحث هذه المسألة - أيضاً - في «القراءات».

٢- ذهب ابن الجزري إلى تعليل صنيع الشافعي في إِثباته البسملة بما يلي؛ إذ قال: «ومما يحقق لك أَن قراءة أَهل كل بلد متواترة بالنسبة إِليهم، أَن الإمام الشافعي - ﷺ - جعل البسملة من القرآن، مع أَن روايته عن شيخه مالك تقتضي عدم كونها من القرآن؛ لأَنه من أَهل مكة، وهم يثبتون

---

(١) انظر: كلام البقاعي - أيضاً - الذي سلك سبيلاً في الردّ خلاف الزركشي، كما قال في مصاعد النظر: ٣/ ٣١٣-٣١٥.

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة: ٢/ ٢١-٢٣.

(٣) مع أَن كلامه في البحر المحيط - ١/ ٤٦٦ - يناقض ما قرره تبعاً للطوفي.

البسملة بين السورتين، ويعدّونها من أوّل الفاتحة آية. وهو قرأ قراءَة ابن كثير على إِسماعيل القُسْط عن ابن كثير، فلم يعتمد على روايته عن مالك في عدم البسملة؛ لأَنها آحاد، واعتمد على قراءة ابن كثير؛ لأَنها متواترة.

وهذا لطيف فتأمَّله، فإِني كنت أَجد في كتب أَصحابنا يقولون: إِن الشافعي - ﷺ- روى حديث عدم البسملة عن مالك ولم يعوِّل عليه؛ فدلّ على أَنه ظهرت له علّة فيه، وإِلاّ لما ترك العمل به.

قلت: ولم أَر أَحداً من أَصحابنا بيَّن العلة، فبينا أَنا ليلةً مفكر إِذ فتح الله بما تقدم، والله تعالى أَعلم أَنها هي العلة»[1].

فهذه العلة التي ذكرها في اعتماد الشافعي البسملة آية من القرآن في أَول السور، تغاير ما حكاه الزركشي عن الأُصوليين في أَنّه اعتمد أَحاديث الآحاد.

٣- ذكر السيوطي - رحمه الله- عن ابن الجزري انتقاده لشرط التواتر في قبول القراءَة.

قال ابن الجزري: «وإِذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف، انتفى كثير من أَحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأَئمة السبعة وغيرهم، ولقد كنت قبلُ أَجنح إِلى هذا القول، ثم ظهر فساده وموافقة أَئمة السلف والخلف»[2].

---

(١) منجد المقرئين: ٦٩.

(٢) النشر: ١/ ١٣.

وردّ قوله أَبو القاسم النويري (ت:٨٥٧هـ) بأَنه قول شاذ وحادث، وأَن حصول التواتر لا بدَّ منه عند أَئمة المذاهب الأربعة، قال: «ولم يخالف منهم أَحد بعد الفحص الزائد، وصرَّح به جماعة لا يحصون، كابن عبدالبر، وابن عطية، وابن تيمية، والتونسيّ في تفسيره (؟)، والنووي، والسبكي، والإِسنوي، والإِذرَعي، والزركشي، والدَّميري، والشيخ خليل، وابن الحاجب، وابن عرفة، وغيرهم...»[1].

وردَّه - أيضاً - الصفاقسي بأنه قول محدَث لا يعوَّل عليه، ويؤدي إِلى تسوية غير القرآن بالقرآن، والتواتر مذهب الأُصوليين، وفقهاء المذاهب الأربعة، والمحدِّثين، والقراء[2].

والعجب من ابن الجزري - رحمه الله - أَنه ناقض نفسه مرَّتين:

أ - أَنه بعد صفحة من إِبدائه رأيه السالف قال -فيما نقله عن مكيٍّ وارتضاه-: «ولا يثبت قرآن يقرأُ به بخبر الواحد»[3].

ب- عقد فصلاً كاملاً في كتابه «منجد المقرئين» دعَّمه بالأَدلة والنقول عن العلماء، في أَن القراءات العشر متواترة فرشاً وأُصولاً، حال اجتماع القرَّاء وافتراقهم، وردَّ فيه على ابن الحاجب - الذي يرى أَن القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأَداء، كالمد والإِمالة -، وعلى أَبي شامة

(١) شرح طيبة النشر (خ): ٤٣، ٤٧ (مصوَّرة الشيخ المرصفي رحمه الله).

(٢) انظر: غيث النفع في القراءات السبع: ١٧.

(٣) النشر: ١/ ١٤.

المقدسي، الذي ذهب إلى تواتر القراءة حال اجتماع القراء لا حال افتراقهم[1].

٤- زاد السيوطي - رحمه الله - في هذا النوع زيادتين سيأتي - إن شاء الله - ذكرهما في الزيادات.

---

(١) انظر: **منجد المقرئين**: ٥٧-٧٠، وكتاب «النشر» ألّفه عام (٧٩٩هـ) في بورصة بتركيا، بعد «منجد المقرئين» الذي ألّفه بدمشق قبل خروجه منها إلى مصر، ثم إلى تركيا، ثم إن رأيه قاله في «طيبة النشر» التي هي نظم «للنشر»، إذ قال في معرِض تَعْداده شروط قَبول القراءة:

وصحَّ إسناداً هو القرآنُ .... (**طيبة النشر**: ٣).

فقوله في «النشر»، ونظمه يمثل الرأي الأخير له. وقد تبع ابن الجزري على هذا الرأي الشيخ لطف الله بن محمد الكوكسي الأرضرومي (ت: ١٢٠٢هـ)، فقال: «قلت: والتحقيق كما في نشر ابن الجزري - رحمه الله تعالى - عدم اشتراط التواتر، بل صحة السند؛ إذ لو كان التواتر شرطاً، لكان ذكر الشرطين الآخرين لغواً؛ لأن إفادة التواتر اليقين مشهور مسلَّم، لم يُسمع فيه منازع من السلف والخلف». **رسالة موجزة في قواعد التفسير** (خ): ٢٣/ ب.

معرفة تفسيره وتأويله ومعناه[1]

هذا النوع يقابله مباحث ثلاثة أنواع عند السيوطي، هي:

- في معرفة تفسيره وتأويله، وبيان شرفه والحاجة إليه.
- في معرفة شروط المفسِّر وآدابه.
- في غرائب التفسير.

وعنوان النوع الأول فيه زيادة على الزركشي، لكنّ مضمونها أوفاه الزركشي شرحاً في مقدمة «البرهان»[2]، وما ذكره السيوطي سلخه منه.

أمّا النوعان الثاني والثالث، فأصل مادتهما موجودة في هذا النوع عند الزركشي، وشيءٍ من مقدمة «البرهان»[3]. وآثرت أن أتكلم عليهما مع نوع: معرفة تفسيره وتأويله؛ لشدّة ارتباط مباحثهما بمباحث نوع الزركشي، ثم لئلا يتكرر سرد المادة العلمية عند الكلام عليهما في أنواع السيوطي التي أصلها في «البرهان». وأظن أن الجداول التوضيحية في مقدمة هذه الأنواع، كافية بإعطاء صورة موجزة عن هذه الفكرة[4].

وقد ذكر السيوطي في مطلع «شروط المفسِّر» أن ابن الجوزي أَلّف كتاباً

---

(١) البرهان: ٢/ ٢٧٦-٣٤٨، (كلمة «ومعناه»، ليست في طبعة أبي الفضل: ٢/ ١٤٦)، والإتقان: ٤/ ١٦٧-٢٠٣.

(٢) انظر منه: ١/ ٩٨-١٠٠.

(٣) المصدر السابق: ١/ ١٠٨-١٠٩.

(٤) انظر ص: ١٢٨، ١٤٢.

فيما أُجمل في القرآن في موضع، وفُسِّر في موضع آخر منه. وقد رجعت لعدَّة دراسات تناولت مؤلفات ابن الجوزي بالتفصيل العام، أو الخاص، فلم أَتهدَّ إِلى هذا الكتاب.

وذكر - أيضاً - في مطلع «غرائب التفسير» أَن الكرمانيّ: محمود بن حمزة (ت بعد: ٥٠٠هـ) أَلَّف كتاباً في مجلدين سمَّاه «**العجائب والغرائب**»[١]، ضمَّنه أقوالاً ذُكرت في معانٍ منكرةٍ لآيات لا يحلُّ الاعتماد عليها، ولا ذكرها إِلاَّ للتحذير منها.

وهذا لا يعني أَن كل ما في هذا التفسير غريب لا يعتمد عليه، وإِنما يذكر الكرماني ضمن تفسيره بعض الآراء الغريبة في التفسير وينصص عليها، والذي دعاه إلى ذلك أَن أكثر العلماء والمتعلمين في زمانه (القرن الخامس)، كانوا يرغبون في غرائب التفسير وعجائب التأويل، فجمع في كتابه ما فيه مقنعاً لهم، وكفاية لِطِلْبتهم[٢].

كيف؟ وتفسيره هذا فيما استظهره الدكتور شمران العجلي - محقِّقُه - ضمَّنه خلاصة آرائه في التفسير، وهو آخر مؤلفاته في علوم القرآن[٣].

ثم إِن السيوطي نفسَه نقل منه في مواضع عدَّة بعض الأَقوال، مرتضياً لها ومقرراً[٤].

(١) عناوين مخطوطاته مختلفة، وطُبع بعنوان «غرائب التفسير وعجائب التأويل».

(٢) انظر: **غرائب التفسير وعجائب التأويل**: ١/ ٨٧-٨٨.

(٣) المصدر السابق: ١/ ٥٢.

(٤) انظر: **الإِتقان** - مثلاً -: ٢/ ١٩٩، ٢٨٠، ٣/ ١٦٥، ١٨٣، ١٨٩، ٤/ ٢٠، ١٥١.

تحدَّث الزركشي - رحمه الله - في هذا النوع عن المعنى لغة، والتفسير والتأويل لغة واصطلاحاً، ثم ذكر أَربعة فروق بين التفسير والتأويل عن الراغب، والقشيري، وابن حبيب النيسابوري، والبغوي، والكوَاشي.

وكذلك فعل السيوطي، إِلاّ أَنه زاد خمسة أَقوال أُخرى في الفرق بين التفسير والتأويل.

ثم عقد الزركشي «فصلاً» - نقله السيوطي - في أَنه لا بدَّ لمن أَراد فهم القرآن الكريم من معاملة الله بالتقوى سرَّاً وعلانية، كما لا بدَّ من إِحكام العلوم التي تؤَهل لفهم التفسير أَوّلاً، وأَشار إلى ما سمَّاه «أَسرار القرآن»، وهو فوق الفهم الظاهريّ للآية، ويشير فيه إلى التفسير الإِشاري المنضبط.

وقد ذكر - بعد ذلك[1] - أن كلام الصوفية في القرآن ليس تفسيراً، وإِنما هي معانٍ ومواجيد يجدونها عند التلاوة، ونقد كتاب «حقائق التفسير» لأَبي عبدالرحمن: محمد بن الحسين السُّلمي (ت:٤١٢هـ)، نقلاً عن فتاوى ابن الصلاح[2].

ثم ذكر ما يجب على المفسِّر أَخذ نفسه به، وهي أَربعة أُمور كليّة نقلها - أيضاً - عنه السيوطي، وهي:

١- التفسير النبوي: وهو الطراز الأَوّل، مع الحذر من الضعيف والموضوع.

---

(١) البرهان: ٢/ ٣١١-٣١٢.

(٢) انظر تقسيم ابن تيمية لمحتويات «حقائق التفسير» ثلاثة أقسام في مجموع الفتاوى: ١٣/ ٢٤٢-٢٤٣.

٢- الأَخذ بقول الصحابي، فإن تفسيره بمنزلة المرفوع إلى النبي ﷺ كما قال الحاكم[1].

وذكر - استطراداً - صدور المفسرين من الصحابة، ومسألة الرجوع إلى قول التابعي، وأَن المفسّرين جَرَوْا على ذكرها، فعدّ من قدمائهم (١٨) تابعاً، ثم ذكر التفاسير التي تجمع أقوال الصحابة والتابعين، فسمّى منها (٢٢) تفسيراً، ثم تكلّم على بعض التفاسير كتفسير النقَّاش، والنحاس، ومكي، والمهدوي، وابن عطيّة.

ثم تكلم ضمن «تنبيه» عقده على التعارض والاختلاف في التفسير، وكيفيّة الجمع فيه.

٣- الأَخذ بمطلق اللغة؛ لأَن القرآن نزل بلسان العرب، وعلى قانونهم في الكلام.

٤- التفسير بالمقتضى من معنى الكلام، والمتقتضب من قوِّة الشرع.

ثم ذكر أُموراً -نقل بعضها السيوطي تارة باقتضاب وأُخرى بتوسع-، هي:

أ- لا يجوز تفسير القرآن بمجرد الرأي والاجتهاد من غير أَصْل، وتكلّم على معنى حديث: «من قال في القرآن بغير

---

(١) عبارة الحاكم - المستدرك: ٢/ ٢٨٤ -: «ليعلم طالب هذا العلم أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل - عند الشيخين - حديث مسند»، ومراد المتقدمين بالمسند أي المرفوع، كما وضّحه الحافظ ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح: ١/ ٥٠٥، وانظر تفصيل تفسير الصحابي في: فصول في أُصول التفسير: ٣٣-٣٤.

علم فليتبوّأ مقعده من النار»[١]، وحديث: «من تكلّم في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ»[٢].

ب- شرح أقسام التفسير الأربعة التي ذكرها ابن عباس رضي الله عنهما.

ج- اللفظ إذا احتمل معنيين فهو قسمان، وأصّل وجوه التفسير في اللفظ المحتمل.

د- فسَّر حديث «لكلّ آية ظهر وبطن، ولكل حرفٍ حدّ، ولكل حد مطلع»[٣].

ثم عقد «فصلاً» نقل فيه عن أبي حيَّان، رَدّه على من زعم من معاصريه أن طالب التفسير بحاجة إلى النقل بالإسناد عن مجاهد وعكرمة، حتى يفهم كلام الله.

وتوسط الزركشي في ذلك بأن التفسير منه ما يحتاج إلى نقل، ومنه ما يستنبط، ونقله عنه السيوطي.

ثم ذكر الزركشي قاعدة كلية في معرفة التفسير - ذكرها عنه السيوطي -،

---

(١) رواه أحمد في المسند: ١/ ٢٣٣و٢٦٩، والترمذي: ٨/ ٢٧٧-٢٧٨ (تحفة الأحوذي)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وضعَّفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير: ٨٢٧، وفي تخريج مشكاة المصابيح: ١/ ٧٩.

(٢) رواه أبو داود: ٤/ ٦٣-٦٤، والترمذي: ٨/ ٢٧٩ (تحفة الأحوذي)، وقال: هذا حديث غريب، وضعَّفه الألباني في المصدرين السابقين.

(٣) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن عن الحسن مرسلاً: ٤٢-٤٣، وأبو يعلى الموصلي عن ابن مسعود مرفوعاً في مسنده: ٩/ ٨٠-٨١، وابن حبَّان في صحيحه: ١/ ٢٤٣ (الشطر الأول منه)، وحسَّنه شعيب الأرناؤوط.

فيها تنخيل لما سبق، وتدور على محورين:

١- ما ورد من التفسير بالنقل عمن يعتبر تفسيره، وذلك:

- عن النبي ﷺ، فيبحث فيه عن صحة السند.
- وعن الصحابة، وفيه تفصيل.
- وعن رؤوس التابعين إِذا لم يرفعوه إلى النبي ﷺ، أو إلى أَحد من الصحابة، فالواقف عليه بخير النظرين فيه.

٢- ما لم يرد فيه نقل - وهو قليل -، فطريق التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات اللغة ومدلولاتها، وأَملأُ الناس في هذا الضرب الراغب الأَصفهاني.

ثم ذكر «فصلاً» ذكر فيه بعض شروط المفسِّر، وهي:

إِتقان علوم اللغة من حيث النحو، والتصريف، والاشتقاق، والمعاني، والبيان، والبديع.

وقد ذكر السيوطي خمسة عشر شرطاً زاد فيها على المذكور:

علم القراءات، وأُصول الدين، وأُصول الفقه، وأَسباب النزول، والقَصص، والناسخ والمنسوخ، والفقه، والأَحاديث المبيِّنة لتفسير المجمل، وعلم الموهبة[1].

وكان قد ذكر في مطلع نوع: معرفة شروط المفسِّر خمسة شروط عن أَبي طالب الطبري أو الطَّنْزي (؟) فيها زيادة على ما ذُكر: صحة الاعتقاد، وصحة

---

(١) وهو بمعنى العطيّة كما في القاموس (وهب): ١٨٣، قال السيوطي: «ولعلك تستشكل علم الموهبة وتقول: هذا شيء ليس في قدرة الإنسان. وليس كما ظننت من الإشكال، والطريق في تحصيله ارتكاب الأَسباب الموجبة له من العمل والزهد». **الإتقان**: ٤/ ١٨٨.

المقصد والنيّة، انتهاج التوفيق إذا تعارضت أَقوال الصحابة وغيرهم.

وهذه الزيادات على الشروط التي ذكرها الزركشي، لا يعدّ منها زيادة معتبرة سوى شرطٍ، هو: علم الموهبة. أَمّا بقيّة الشروط فقد بعثرها الزركشي في مواضع مختلفة من هذا النوع، أو أَنواع أُخرى تصريحاً أو تلميحاً[١].

ثم تحدَّث الزركشي عن أَحسن طرق التفسير، وعن مطابقة التفسير للمفسَّر، وتجنب ذكر لفظ «حكى الله تعالى»، وتجنب إِطلاق الزائد على بعض حروف القرآن الكريم.

ثم تكلَّم على التأويل المنقاد، وهو ما لا بشاعة فيه أَو استقباح، والتأويل المستكره، وهو ما يستبشع إذا عرض على الحُجّة، وقسمه أَربعة أَقسام.

ثم ذكر قاعدة في أَسباب الانتفاع بتدبّر القرآن، وذكر أَن القرآن حوى علم الأَوّلين والآخرين.

ثم ذكر استنباط الحكم من السكوت عن الشيء، نحو السكوت عن ذكر الأَخوال، والأَعمام في آية الزينة من سورة النور[٢].

ثم تكلّم على أَقسام القرآن، إذ منه ما هو بيِّن بنفسه، أَو بغيره من آية أُخرى، أَو من السنّة، وقد يكون البيان مضمراً، أَو واضحاً بحيث يكون عقبه في الآية، أَو منفصلاً في السورة نفسها، أَو غيرها.

ثم ذكر أَن اللفظ قد يقتضي أَمراً ثم يحمل على غيره؛ لأَنه أَولى بذلك

---

(١) انظر: البرهان - مثلاً -: ٢/ ١٥٨، ١١٧.

(٢) آية: ٣١.

الاسم منه، وضرب ثلاثة أَمثلة.

أَو قد يكون اللفظ محتملاً لمعنيين، وفي موضع آخر ما يعيّنه لأَحدهما، وذكر عدّة أمثلة لذلك.

ثم عقد «فصلاً» فيما يعين على فهم المعنى عند الإِشكال، وهي أُمور سبعة:

ردّ الكلمة لضدها، أَو لنظيرها، أَو إلى ما يتصل بها من خبر أَو شرط أَو إِيضاح في معنى آخر، أو دلالة السياق، أَو ملاحظة النقل عن المعنى الأَصلي، أَو معرفة النزول، أَو السلامة من التدافع، وأَورد لها جميعاً أَمثلة توضحها.

ثم تحدّث عن اللفظ المحتمل لمعنيين، وهو في أَحدهما أَظهر، فيسمّى الراجح ظاهراً، والمرجوح مؤولاً.

وعن اللفظ المشترك بين حقيقتين أو حقيقة ومجاز، ويصح حمله عليهما، ومثَّل لذلك بأَمثلة وافية.

ثم عقد «فصلاً» في أَسباب الإِجمال الظاهر، فذكر تسعة أَسباب، هي: أَن يكون من أَلفاظ مختلفة مشتركة وقعت في التركيب، أَو من حذف في الكلام، أو من تعيين الضمير، أَو من مواقع الوقف والابتداء، أَو من جهة غرابة اللفظ، أَو من جهة كثرة استعماله في الزمن المتأخر دون وقت النزول، أَو من جهة التقديم والتأخير، أَو من جهة المنقول المنقلب، أَو من المكرر القاطع لوصل الكلام في الظاهر، وأَورد لجميع هذه الأَسباب أَمثلة مجليّة.

ثم عقد «فصلاً» - ختم به النوع - فيما ورد مبيناً للإشكال في القرآن الكريم من القرائن اللفظية والمعنويّة، المتصلة والمنفصلة.

أَمّا السيوطي - رحمه الله - فقد نثر مسائل هذا النوع ضمن الأَنواع الثلاثة التي سبق ذكرها في مطلع النوع، وقد حكيت ما وافق فيه الزركشي أَثناء عرضي لمادة الزركشي.

وقد نقل السيوطي عن ابن تيمية - رحمه الله - تارة بتصريح، وأخرى بدونه من كتابه «مقدمة في أُصول التفسير»[١]، مباحث: تفسير النبي ﷺ القرآن للصحابة، وأَسباب الاختلاف في التفسير ومردّ ذلك، وطرق تفسير القرآن[٢].

وقد تضمنت هذه النقول من معرفة شروط المفسِّر ثلاثة شروط - لم ترد في الشروط المعتبرة الخمسة عشر التي عدَّها السيوطي -، هي:
أسباب الاختلاف في التفسير، ومعرفة المفسِّرين وطبقاتهم، ومعرفة كتب التفسير.

ونقل كذلك عن أَبي حيَّان فيما ينبغي للمفسِّر اجتنابه في التفسير[٣].

وختم - نوع معرفة شروط المفسِّر - بـ«فائدة» من قول عليٍّ رضي الله عنه:

---

(١) ذكر الأُستاذ مساعد الطيّار - فصول في أُصول التفسير: ١٢ - أَن هذا العنوان وضعه للكتاب مُفتي الحنابلة بدمشق الشيخ: محمد جميل الشطي (ت:١٣٧٨هـ) ؟! ولم أَجد في ترجمته - تكملة «النَّعت الأَكمل»، و «تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر» - أنه نشر الكتاب المذكور، والأستاذ الطيار معتمد على معلومات ذكرها د. الصباغ في: بحوث في أصول التفسير: ٧٩.

(٢) انظر: مقدمة في أُصول التفسير: ٣٥-٣٨، ٣٩، ٤٩، ٥٥-٥٨، ٧٩-٨٠، ٨٢-٨٦، ٩٠-٩٣، ووازن مع الإتقان: ٤/ ١٧٥-١٨٠.

(٣) البحر المحيط: ١/ ٥.

«لو شئت أن أُوقِر سبعين بعيراً من تفسير أُم القرآن لفعلت»، وشرحه من كلام ابن أَبي جَمْرة: عبدالله بن سعد (ت:٦٩٥هـ).

أَما نوع: غرائب التفسير فأَورد فيه بعض النماذج من غريب المعنى والتفسير، الذي حُمِلت عليه بعض الآيات نقلاً عن الكرماني، وابن فُورك، والكوَاشي، وأبي معاذ النحوي (؟).

الملاحظات الواردة:

١- هذا النوع عند الزركشي روح التأسيس والتأصيل ظاهرة في كثير من مباحثه، وقد برزت فيه ملكته الأُصوليّة بجلاء.

٢- هو - أَيضاً - من أَكبر أَنواع «البرهان» بعد أَنواع «أَساليب القرآن»، و«معرفة أَقسام الكلام»، و «المفردات من الأَدوات».

٣- نقل الزركشي - رحمه الله - عن الراغب الأَصفهاني أَنه يجب على المفسِّر البداءَة بالعلوم اللفظية[١]، وعن ابن تيمية في أَحسن طرق التفسير[٢]، ولم يشر إِليهما.

٤- حديث: «من تكلم في القرآن برأيه فأَصاب فقد أَخطأ» ذكر الزركشي أَنه عن ابن جندب[٣]، والصواب عن: جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه، وسبق تخريجه والحكم عليه.

---

(١) انظر: مقدمة المفردات: ٥٤، ووازن مع البرهان: ٢/ ٣١٣-٣١٤.

(٢) انظر: مقدمة في أُصول التفسير: ٩٣، ووازن بالبرهان: ٢/ ٣١٥-٣١٦.

(٣) البرهان: ٢/ ٣٠٣.

٥- هذا النوع «معرفة تفسيره وتأويله» صنع منه السيوطي سبعة أنواع، هي:

- معرفة تفسيره.
- شروط المفسِّر.
- غرائب التفسير.
- طبقات المفسِّرين.
- جزء من نوع «العلوم المستنبطة من القرآن».
- منطوقه ومفهومه.
- مجمله ومبيّنه.

وهو من أَكثر الأَنواع التي توسع السيوطي فيها بالنقل عن الزركشي، وقد أَكثر من التصريح باسمه، ولا أُبالغ إِن قلت إِن نوع شروط المفسِّر أَكثر نوع يصرِّح فيه باسم الزركشي.

ومن جانب آخر لم يكتف السيوطي بالنقل من هذا النوع فحسب، بل نقل من مقدمة «البرهان»، وأَسباب النزول، وفضائل القرآن، وإِعجاز القرآن.

٦- زاد السيوطي - رحمه الله - على مباحث «البرهان» ست زيادات سيأتي - إن شاء الله - ذكرها في الزيادات.

٧- شروط المفسِّر الخمسة عشر التي ذكرها السيوطي، لا تعدو الشروط العشرة التي حكاها الراغب الأَصفهاني في مقدمة تفسيره[1]، وأَن من تكاملت

(١) وقد أفاد من الراغب شمس الدين الأصفهاني: محمود بن عبدالرحمن بن أحمد (ت:٧٤٩هـ) =

فيه واستعملها خرج عن كونه مفسِّراً للقرآن برأيه، وهي:
علم اللغة، والاشتقاق، والنحو، والقراءات، والسير، والحديث، وأُصول الفقه، وعلم الأَحكام، وعلم الكلام، وعلم الموهبة[١].

ويمكن إِضافة ثمانية أُخرى إليها، وهي:

- ثلاثة ذكرها أبو طالب الطبري أو الطَّنْزي (؟) في مقدمة تفسيره، وهي:
صحة الاعتقاد، وصحة المقصد والنيّة، انتهاج التوفيق إذا تعارضت أَقوال الصحابة وغيرهم.

- ثلاثة تفهم من كلام ابن تيمية في «مقدمة في أُصول التفسير»، وهي:
معرفة أَسباب الاختلاف في التفسير[٢]، ومعرفة المفسِّرين وطبقاتهم، ومعرفة كتب التفسير.

- أَن يعرف جملة من علوم القرآن على ما ذكره القرطبي[٣].

- أن يعرف أَحوال العرب وعاداتها عند نزول القرآن، كما ذكر ابن

= في مقدمات تفسيره «أنوار الحقائق الربانية في تفسير اللطائف القرآنية» (خ)، ونقل عن شمس الدين الأصفهاني الكافيجي في «التيسير في قواعد علم التفسير»، ثم جاء السيوطي ونقل عن شيخه الكافيجي. انظر: التيسير: ص(١٤٨) حاشية (٧)، ووازن مع مقدمة جامع التفاسير: ٩٣ ـ ٩٧، والإتقان: ٤/ ١٨٥ ـ ١٨٨.

(١) مقدمة جامع التفاسير: ٩٣-٩٧.

(٢) وقد ذكر الزركشي - كما تقدم - جملة من أَسباب اختلاف التفسير.

(٣) الجامع لأَحكام القرآن: ١/ ٢١.

تيمية[١]، والشاطبي[٢].

وقال يحيى بن سلَّام: «ولا يعرف تفسير القرآن إلا من عرف اثنتي عشرة خصلة[٣]»، ثم سردها، وهي في جملتها لا تعدو ما ذُكِر.

وهذه الشروط شروط استحسانية، لا تعنى الإحاطة التامّة بسائر هذه العلوم المذكورة، وإنما يكفي معرفة معاقد أُصولها، وأُمهات مسائلها، حتى لا يخرج طالب التفسير أو المفسِّر على أصل مؤَصّل، أَو قاعدة مقررة، أَو أمر مجمع عليه[٤]، ولو أُخذ بهذه الشروط وطُبِّقت على متأخري المفسّرين، لما شملت إلا أَفذاذاً معدودين.

---

(١) الإيمان: ١٠١.

(٢) الموافقات: ٣/ ٣٥١.

(٣) تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين: ١/ ١١٤.

(٤) انظر: مدخل إلى علوم القرآن والتفسير: ٢٣٠.

معرفة وجوه المخاطبات والخطاب في القرآن[1]

المراد بالخطاب: الكلام الذي يُقصد به الإفهام، أو هو: اللفظ المتواضَع عليه المقصود به إِفهام من هو متهيِّئٌ لفهمه[2].

لم يذكر الزركشي والسيوطي أَحداً أَلَّف في هذا النوع كتاباً مفرداً، وكذلك أَظنّ.

ذكر الزركشي - رحمه الله - أَن أَنواع الخطاب تقارب أَربعين وجهاً، فعدَّ منها ثلاثة وثلاثين مع أَمثلتها، وهي:

(١) خطاب العام المراد به العموم، (٢) خطاب الخاص المراد به الخصوص، (٣) خطاب الخاص والمراد به العموم، (٤) خطاب العام والمراد به الخصوص، (٥) خطاب الجنس، (٦) خطاب النوع، (٧) خطاب العين، (٨) خطاب المدح، (٩) خطاب الذمّ، (١٠) خطاب الكرامة، (١١) خطاب الإِهانة، (١٢) خطاب التهكم، (١٣) خطاب الجمع بلفظ واحد، (١٤) خطاب الواحد بلفظ الجمع، (١٥) خطاب الواحد والجمع بلفظ الاثنين، (١٦) خطاب الاثنين بلفظ الواحد، (١٧) خطاب الجمع بعد الواحد، (١٨) خطاب عين والمراد غيره، (١٩) خطاب الاعتبار، (٢٠) خطاب الشخص ثم العدول إلى غيره، (٢١) خطاب التلوين، (٢٢) خطاب الجمادات خطاب من يعقل، (٢٣) خطاب التهييج، (٢٤)

---

(١) البرهان: ٢/ ٣٤٩-٣٧٤، والإتقان: ٣/ ٩٩-١٠٧.

(٢) الكليّات للكفوي: ٤١٩.

خطاب الإِغضاب، (٢٥) خطاب التشجيع والتحريض، (٢٦) خطاب التنفير، (٢٧) خطاب التحنن والاستعطاف، (٢٨) خطاب التحبب، (٢٩) خطاب التعجيز، (٣٠) خطاب التحسير والتلهف، (٣١) خطاب التكذيب، (٣٢) خطاب التشريف، (٣٣) خطاب المعدوم.

وقد توسع الزركشي في: خطاب العام المراد به الخصوص، وذكر أَن بعضهم أَنكره، ورجَّح وقوعه في القرآن الكريم، وأَفاض في إِيراد أَمثلته، وأَورد بعض الفوائد عن ابن فارس.

أَما السيوطي فقد أَورد معظم ما ساقه في «البرهان» من أَنواع الخطاب، لكنه فارقه في أُمور، هي:

- جعل خطاب الواحد والجمع بلفظ الاثنين وجهين من أَوجه الخطاب، وهو عند الزركشي الوجه الخامس عشر.
- لم يورد خمسة أَنواع من وجوه الخطاب، هي: التكذيب، والإِغضاب، والتشجيع، والتنفير، والتحسير.
- زاد نوعين لم يذكرهما الزركشي استقلالاً، وإنما نبَّه عليهما في ثنايا النوع الثامن عشر من أنواع الخطاب[1]، سيأتي إِيرادهما في الزيادات إن شاء الله.
- لم يلتزم سائر ترتيب الزركشي في عدّ أَنواع الخطاب، بل قدّم وأَخّر في بعضها.

---

(١) انظر: البرهان: ٢/ ٣٦٨.

ثم نقل السيوطي عن ابن القيّم فائدة في أَسرار الخطاب في القرآن الكريم[١].

وذكر عن بعض الأَقدمين (؟) أَن القرآن أُنزل على ثلاثين نحواً، كل نحو منه غير صاحبه، فمن عرف وجوهها ثم تكلَّم في الدين أَصاب وَوُفِّق، ومن لم يعرفها فالخطأ إليه أَقرب، فعدّ منها سبعة عشر نحواً، مثل: المكي، والمدني، والناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، ثم أَورد أَمثلة.

وحَقُّ هذا النقل أَن يكون في مقدمة الكتاب، أَو في نوع: نزول القرآن.

الملاحظات الواردة:

١ - هذا النوع عُلْقته بأُصول الفقه بادية في غاية الوضوح؛ لذلك برزت ملكة الزركشي الأُصولية، كما أَفاد السيوطي من هذا النوع في نوع: العام والخاص.

٢- يوجد خمسةَ عشر نوعاً من أَنواع الخطاب التي وردت عند الشيخين في كتاب ابن حبيب النيسابوري[٢] (ت:٤٠٦هـ)، وفي المجتبى لابن الجوزي[٣].

٣ - اعتمد الزركشي في أَماكن من هذا النوع على ابن فارس[٤].

---

(١) انظر: **الفوائد** لابن القيم: ٤١-٤٣ (ط. دار النفائس).

(٢) **التنبيه على فضل علوم القرآن**: ٣١٤-٣١٥ (مجلة المورد العراقيّة).

(٣) ص: ١٧-١٨، وقد ذكر السيوطي في مطلع النوع أَن ابن الجوزي ذكر في كتاب «النفيس»، أَن الخطاب في القرآن على خمسة عشر وجهاً، وهي التي في «المجتبى من المجتنى»، وفي **المدهش**: ٢-٣.

(٤) انظر: **الصاحبي**: ٣٤٤-٣٥٦، ووازن مع البرهان.

في بيان حقيقته ومجازه[١]

اتفق الشيخان على عنوان هذا النوع، كما اتفقا على ذكر من أفرده بالتصنيف، وهو عزالدين بن عبدالسلام (ت: ٦٦٠هـ)، واسم كتابه: «**الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز**»[٢]، وذكر السيوطي أنه لخصه بكتاب سمَّاه: «مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن»[٣]، وزاد عليه زيادات كثيرة.

والحقيقة مراد بها: دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له في أَصل اللغة، أَمّا المجاز: فهو تعدّي المعنى الأَصلي اللغوي إلى معنى غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب؛ لعلاقة بين الأَول والثاني[٤].

وجمهور العلماء من المفسرين، والمحدّثين، والفقهاء، والأُصوليين، واللغويين، والأُدباء، والبلاغيين، على وقوعه في اللغة، والقرآن الكريم؛ لذلك قال الزركشي: «ولو وجب خلوّ القرآن من المجاز، لوجب خلوّه من التوكيد والحذف، وتثنية القصص وغيره، ولو سقط المجاز من القرآن سقط شطر الحسن».

وأَنكره جماعة ذكر منهم الزركشي، داود بن علي الظاهري (ت: ٢٧٠هـ)،

---

(١) **البرهان**: ٢/ ٣٧٥-٤٠٩، **والإتقان**: ٣/ ١٠٩-١٢٧.

(٢) طبع أَكثر من مرة، وأَخيراً صورته دار البشائر الإِسلامية عن طبعة المطبعة العامرة بإستنبول.

(٣) لم يُتمَّه، قال في «**فهرست مؤلفاته**» (خ): ٦٩ «كُتب منه يسير»، ولا يُعلم عن وجوده.
انظر: **مكتبة الجلال السيوطي**: ٣٠٥، **ودليل مخطوطات السيوطي**: ٤١.

(٤) انظر: **معجم المصطلحات البلاغية**: ١/ ٤٥٣، **والمعجم المفصل في علوم البلاغة**: ٦٣٨-٦٣٩.

وابنه محمداً (ت:٢٩٧هـ)، وأبا مسلم الأصفهاني المعتزلي (ت:٣٢٢هـ)، وابن القاص الطبري الشافعي (ت:٣٣٥هـ)، وابن خويزمنداد المالكي (ت نحو: ٣٩٠هـ).

ومنعه - أيضاً - المنذر بن سعيد البلوطي (ت:٣٥٥هـ)، وله فيه مصنف[١]، وأبو علي الفارسي[٢] (ت:٣٧٧هـ)، وأبو عبد الله الحسن بن حامد البغدادي (ت:٤٠٣هـ)، وأبو الفضل: عبدالواحد بن عبدالعزيز التميمي (ت:٤١٠هـ)، وأبو الحسن الجزري البغدادي[٣]، وأبو إسحاق: إبراهيم بن محمد الإسفراييني[٤] (ت:٤١٨هـ)، وابن تيمية[٥] (ت:٧٢٨هـ)، وتلميذه ابن القيم[٦] (ت:٧٥١هـ)، ومن المتأخرين الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن قاسم النجدي[٧] (ت:١٣٩٢هـ)، والشيخ محمد الأمين الشنقيطي (ت:١٣٩٣هـ) في كتابه «منع جواز المجاز في المنزل للتعبّد والإعجاز»[٨].

(١) الإيمان لابن تيمية: ٨٥.

(٢) المزهر: ١/ ٣٦٦.

(٣) الإيمان لابن تيمية: ٨٥ (وثلاثتهم من الحنابلة)، والجزري لم تُؤَرَّخ وفاته كما ذكر العُلَيمي -المنهج الأحمد: ٢/ ٩٣ - ضمن طبقة ذكرها كذلك، ونصَّ أَنَّ من اختياراته لا مجاز في القرآن.

(٤) الإيمان: ٨٥، والمزهر: ١/ ٣٦٤.

(٥) في كتابه «الإيمان»، ورسالة «الحقيقة والمجاز».

(٦) في «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة».

(٧) انظر: حاشية مقدمة التفسير له: ٨١-٨٧.

(٨) وفي مذكرة أُصول الفقه - أيضاً -: ٥٨-٦٢.

وهؤلاء الرهط يمثلون اتجاهين في رفض المجاز:

أ- قسم أنكره في اللغة والقرآن، وهم الإسفراييني، وابن تيمية، وابن القيم، والنَّجدي، والشنقيطي.

ب- وقسم أنكره في القرآن دون اللغة، وهم: داود وابنه، وأبو مسلم، وابن القاص، والمنذر بن سعيد، وابن خويزمنداد، وابن حامد، وأبو الفضل التميمي، وأبو الحسن الجزري.

أمّا أبوعلي الفارسي فالنقل عنه مضطرب[1].

والمنكرون للمجاز كانت قضيتهم آراءً تنسب إليهم مع ذكر شبهتهم والرد عليها، سوى ما يذكر من أدلة لأبي إسحاق الإسفراييني في منعه[2]، حتى جاء شيخ الإسلام ابن تيمية وذكر أدلة قويّة تقوم على عدّة محاور في كتابه «الإيمان»[3]، وعضد وجهته تلميذه العلامة ابن القيم، وسمّاه طاغوتاً ضمن فصل عقده في «صواعقه»؛ لكسره من واحدٍ وخمسين وجهاً[4].

ولعلّ ما ذهب إليه ابن حزم - في نظري - أمثل الأقوال في هذه المسألة

---

(١) انظر: المزهر: ١/ ٣٦٦، ومنع جواز المجاز: ٦، والمجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع: ١١١٧-١١١٩.

(٢) انظر: المزهر: ١/ ٣٦٤-٣٦٦.

(٣) انظر منه: ٨٣-١١٣، وفي رسالة «الحقيقة والمجاز» - ضمن مجموع الفتاوى: ٢٠/ ٤٠٠ ـ ٤٩٧ -، وهي في الأصل ردّ على ما ذكره الآمدي في «أحكامه»، وراجع مجموع الفتاوى: ٦/ ٣٦٠-٣٦١، ٧/ ٩٦ ـ ١٠٩.

(٤) مختصر الصواعق المرسلة: ٢/ ٢-٧٦.

المشتبكة الآراء، إذ قال - رحمه الله -: «والذي نقول به وبالله التوفيق: إن الاسم إذا تيقّنّا بدليل نصّ، أو إجماع، أو طبيعة أنه منقول عن موضوعه في اللغة إلى معنى آخر وجب الوقوف عنده، فإن الله تعالى هو الذي علّم آدم الأسماء كلّها، وله تعالى أن يسمي ما شاء بما شاء. وأمّا ما دمنا لا نجد دليلاً على نقل الاسم عن موضوعه في اللغة؛ فلا يحلّ لمسلم أن يقول إنه منقول؛ لأن الله تعالى قال: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ...﴾[1]، فكل خطاب خاطبنا الله تعالى به، أو رسوله ﷺ فهو على موضوعه في اللغة ومعهوده فيها، إلاّ بنص، أو إجماع، أو ضرورة حسّ، نشهد بأن الاسم قد نقله الله تعالى، أو رسوله ﷺ عن موضوعه إلى معنى آخر، فإن وُجد ذلك أخذناه على ما نُقل إليه. وهذا لا يجوز غيره، ومن ضبط هذا الفصل وجعله نصب عينيه ولم ينسه، عَظُمت منفعته جدّاً، وسلم من عظائم وقع فيها كثير من الناس»[2].

وابن حزم في عرضه هذا يميل إلى وقوع المجاز في القرآن الكريم والحديث الشريف، وتخطى أمر وقوعه في اللغة، وإن كان قد أومأ إليه في مقدمات كتابه وأقرّه بقوله: «(والمجاز)... ثم استعمل فيما نقل عن موضعه في اللغة إلى معنى آخر، ولا يُعلم ذلك إلا بدليل من اتفاق أو مشاهدة»[3].

فهو إذن مقرّ بالوضع اللغوي، وتحوّل الكلام عنه إلى دلالات أُخر مشروطة - عنده - بالنقل، أو الاستعمال، أو ضرورة الحسّ.

---

(١) إبراهيم آية: ٤.

(٢) الإحكام في أُصول الأحكام: ١/ ٥٣١.

(٣) الإحكام في أُصول الأحكام: ١/ ٥٤.

ثم طبق مذهبه على بعض الكلمات الشرعية كالصلاة والزكاة، وبعض الآيات الكريمة، وناقش أدلّة المانعين[١].

وقد أبدى العلامة موفق الدين بن قدامة (ت:٦٢٠هـ) - رحمه الله - رأيه في المجاز، ولخص الخلاف فيه بعبارة وجيزة محكمة، فقال: «ومن منع فقد كابر، ومن سلّم وقال لا أُسميه مجازاً، فهو نزاع في عبارة لا فائدة في المشاحّة فيه، والله أعلم»[٢].

تكلّم الزركشي - رحمه الله - على تعريف الحقيقة كالآيات التي تذكر وجود الله ووحدانيته، والآيات المحكمات، ومعظم آي القرآن على ذلك.

وعرّف السيوطي الحقيقة بقوله: «وهي كل لفظ بقي على موضوعه، ولا تقديم فيه ولا تأخير، وهذا أكثر الكلام».

وتعريفه هذا يكاد يكون تعريف ابن فارس له مع زيادة طفيفة[٣].

ثم تحدّث الزركشي عن وقوع المجاز في القرآن، وأن الجمهور على وقوعه، وذكر جماعة ممن أنكره سمَّيتهم في مطلع النوع.

ثم عرَّفه لغوياً، وذكر سببيه، وهما: الشَّبه، ويسمّى المجاز اللغوي المفرد، والملابسة (أي العلاقة)، ويسمّى المجاز العقلي المركب، وضرب لذلك أمثلة.

---

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام: ١/ ٥٣٢-٥٤١.

(٢) روضة الناظر وجُنّة المناظر: ٦٣.

(٣) انظر: الصاحبي: ٣٢١، ووازن مع الإتقان: ٣/ ١٠٩.

وذكر للمجاز العقلي ثلاثة أنواع؛ نظراً لطرفيه:

أ- ما طرفاه حقيقيان.

ب- ما طرفاه مجازيان.

جـ- ما كان أحد طرفيه مجازاً دون الآخر.

وقد جعلها السيوطي أربعة أنواع، باعتبار أن مختلف الطرفين يتولّد منه نوعان، وهي ما عند الزركشي.

ثم ذكر الزركشي أنواعاً من المجاز المفرد في القرآن، وقال: «وأنواع الإفراديِّ في القرآن كثير يعجز العدّ عن إحصائها»، فسمّى منها ستة وعشرين نوعاً، نحو:

إيقاع المسبِّب موقع السبب، وتوسع في أمثلته، وإطلاق اسم الكل على الجزء، وقد ذكر للنوع (٢١) - وهو: إقامة صيغة مُقام أُخرى - تسع صور، وللنوع (٢٦) - وهو: إطلاق اسم البشرى على المبشَّر به ونحوه - خمس صور.

أما السيوطي فاجتزأ منها عشرين نوعاً موجودة في «البرهان»، ولكنه أدرج تحت النوع العشرين - وهو: إقامة صيغة مُقام أُخرى - واحداً وثلاثين فرعاً من أقسام المجاز المفرد، لم يذكر كثيراً منها الزركشي في هذا النوع، وإنّما فرَّقها في الأنواع التالية: الكنايات والتعريض، وأقسام معنى الكلام، وأساليب القرآن وفنونه.

ثم تحدّث الزركشي عن التجوّز عن المجاز بالمجاز - وجعله السيوطي خاتمة - وهو: أن تجعل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى

مجاز آخر، فتتجوز بالمجاز الأَول عن الثاني لعلاقة بينهما[١].

وهذا يسميه ابن السِّيْد البطَلْيَوْسي (ت:٥٢١هـ) مجاز المراتب[٢].

وقد عقد السيوطي «فصلاً» في أنواع اختلف في عدّها من المجاز، فذكر ستة أَنواع، خمسة منها ذكرها الزركشي ضمن ما اختلف فيه بين الحقيقة والمجاز في مواضع متفرقة من «البرهان»، وهي:

الحذف، والتشبيه، والتأكيد، والكناية، والتقديم والتأخير.

ورجح في التشبيه، والتأكيد، والتقديم والتأخير أَنها حقائق[٣]، وفي الحذف أَنه مجاز[٤]، ولم يرجح شيئاً في الكناية[٥]. وكلام السيوطي في ذلك كلّه مجتزأ من الزركشي مع إِضافة يسيرة.

أَما الالتفات فلم يبحث فيه ما إذا كان حقيقة أَو مجازاً[٦]. واكتفى السيوطي بكلام البهاء السبكي وترجيحه أَنه حقيقة حيث كان معه تجريد[٧]، وحيث لم يكن[٨].

---

(١) وهو كلام العزّ في **الإِشارة إلى الإيجاز**: ١١٢.

(٢) انظر: **الإنصاف في التنبيه على المعاني والأَسباب التي أَوجبت اختلاف المسلمين في آرائهم**، لابن السِّيْد: ٨٠.

(٣) **البرهان** - على الترتيب -: ٣/ ٤٦٨، ٢/ ٤٨٥، ٣/ ٣٠٣.

(٤) **البرهان**: ٣/ ١٧٥.

(٥) نفس المصدر: ٢/ ٤١٢، والذي يظهر لي أَنَّه يميل إلى كونها حقيقة.

(٦) نفس المصدر: ٣/ ٣٨٠.

(٧) وهو: أن تأتي بخطاب هو لغيرك وأَنت تريد به نفسك (وهو التجريد المحض)، أو تجرِّد نفسك فتخاطبها. انظر: **معجم المصطلحات البلاغية**: ٢/ ٤٢-٤٥.

(٨) عبارة «الإتقان»: «حيث لم يكن معه تجريد»، وهو خطأ، والتصحيح من **عروس الأَفراح** للبهاء السبكي: ٤/ ٣٤٨.

ثم ذكر السيوطي «فصلاً» قصيراً جدّاً فيما يوصف بأنه حقيقة ومجاز باعتبارين، وهو الموضوعات الشرعية كالصلاة والزكاة....

ثم ذكر «فصلاً» في الواسطة بين الحقيقة والمجاز.

الملاحظات الواردة:

١- اختصر الزركشي - رحمه الله - أنواع المجاز المفرد من كتاب «الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنوع المجاز» للعزّ بن عبدالسلام بتصرف، مع تقديم وتأخير في الترتيب[١].

٢- توسع كلّ من الزركشي والسيوطي في أمثلة المجاز توسعاً ملحوظاً يوصلهما إلى حدّ الإسراف والتجاوز، وبخاصة الزركشي، نحو اعتباره قوله تعالى: ﴿تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ...﴾[٢]، وقوله: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ...﴾[٣]، وغيرهما مجازاً.

٣- افترع السيوطي هذا النوع من الزركشي في «البرهان» من أربعة أنواع، هي: حقيقته ومجازه، الكنايات والتعريض، أقسام معنى الكلام، أساليب القرآن وفنونه البليغة، فلخص مادتها ورتبها بانضباط.

٤- زاد السيوطي - رحمه الله - «فصلاً» في الواسطة بين الحقيقة والمجاز، سيأتي - إن شاء الله - ذكره في الزيادات.

---

(١) انظر: الإشارة إلى الإيجاز: ٣٧ وما بعدها، ووازن مع البرهان: ٢/ ٣٨٠ وما بعدها.

(٢) المنافقون آية: ٤.

(٣) هود آية: ٤٥.

٥- ذكر السيوطي أن ممن أنكر المجاز الظاهرية، وكذلك نَسَب هذا الإطلاق إليهم في «التحبير»[١]، وهو تعميم لا يصح؛ لأَن مَنْ نُسب إليهم الإنكار من الظاهرية هما: داود بن علي وابنه أبو بكر، كما تقدم في صدر النوع، وكذلك سبقت إشارتي إلى مذهب ابن حزم الظاهري - وهو من أكبر أعمدة المذهب الظاهري، ومؤصِّل أُصوله، وحافظ فروعه فيما بقي من كتبه - الذي أَجاز المجاز بشروط فصَّلها، وقد ردّ على ابن خويزمنداد من المالكية العراقيين، وأمطره ببعض العبارات المقذعة بسبب إنكاره المجاز[٢].

لذلك نجد دقة العلماء في نسبة إنكار المجاز إلى الظاهريّة بقولهم: «بعض أَهل الظاهر»[٣]، ومرادهم داود وابنه محمد.

(١) انظر منه: ٢٠٣.
(٢) انظر: الإِحكام في أُصول الأَحكام: ١/ ٥٣٧.
(٣) التمهيد لأَبي الخطاب: ١/ ٨٠، وانظر: المحصول: ١/ ق١/ ٤٦٢، والبحر المحيط للزركشي: ١/ ٤٤٩.

في الكنايات والتعريض في القرآن[1]

عنوان هذا النوع متوافق في «البرهان» و «الإِتقان»، ولم يذكر الزركشي والسيوطي من أَفرد هذا العلم بالتأليف، واكتفى الزركشي بالقول بأَن أبا عبيد القاسم بن سلّام الهروي (ت: ٢٢٤هـ)، أَلَّف هو وغيره في «الأَمثال»[2].

ووجه ذكر الأَمثال؛ لأَن العرب أَكثر أَمثالهم الفصيحة جارية مجرى الكنايات.

ومما يجدر ذكره أَن السيوطي ذكر في مقدمة «الإتقان»، أَنه اعتمد على كتاب لتقي الدين السبكي (ت:٧٥٦هـ) اسمه: «الإِغريض[3] في الفرق بين الكناية والتعريض»، ونقل عنه هنا.

ذكر الزركشي - رحمه الله - أَن الكناية مستعملة عند العرب، ويعدُّونها من البراعة والبلاغة، وهي عندهم أَبلغ من التصريح، وهي كثيرة في القرآن.

وعرَّفها لغة، واصطلاحاً بأَنها الدلالة على الشيء من غير تصريح باسمه.

وذكر الخلاف بين كونها حقيقة أَو مجازاً، ولم يرجِّح أَحد الرأيين، والذي

---

(١) البرهان: ٢/ ٤١٠-٤٢٤، والإتقان: ٣/ ١٤٣-١٤٨.

(٢) كتاب أبي عبيد اسمه «الأمثال» حققه الدكتور عبدالمجيد قطامش، وصدر ضمن مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة.

(٣) الإِغريض بمعنى: ماء المطر، أو كل أَبيض طريّ، أَو الطَّلْع. انظر: القاموس (غرض): ٨٣٦. ونُشِر الكتاب في مجلة كلية الآداب - جامعة الملك سعود المجلد (١١)، العدد (٢) سنة ١٩٨٤م.

يظهر لي أنه يميل إلى كونها حقيقة؛ وذلك لسببين، هما:

- عدم ذكره إيّاها في مبحث الحقيقة والمجاز المتقدم.
- ولسكوته عن كلام العز بن عبدالسلام الذي استظهر أنها ليست بمجاز[1]، مع تأخيره له.

وقد أغفل السيوطي تعريف الكناية لغة، فلم يذكره.

ثم ذكر الزركشي أسباب ورود الكناية في القرآن الكريم، فذكر منها عشرة أسباب، وهي:

التنبيه على عظم القدرة، فطنة المخاطَب، ترك اللفظ إلى ما هو أجمل منه، أن يفحش ذكره في السمع فيُكْنى عنه بما لا ينبو عنه الطبع، تحسين اللفظ، قصد البلاغة، قصد المبالغة في التشنيع، التنبيه على مصير المذكور، قصد الاختصار، أن يعمد إلى جملة ورد معناها على خلاف الظاهر، فيأخذ الخلاصة منها من غير اعتبار مفرداتها بالحقيقة أو المجاز، فتعبِّر بها عن مقصودك. وهذا الأخير استنبطه الزمخشري[2].

وقد مثل لكل سبب منها بأمثلة موضحة، وتوسع في أمثلة السبب الرابع.

وأورد السيوطي هذه الأسباب خلا: فطنة المخاطَب، وتحسين اللفظ، فيكون قد عدّ ثمانية أسباب فقط.

ثم عقد الزركشي تنبيهين:

١- في أنه هل يشترط للكناية قرينة كالمجاز أو لا؟ فذكر قول

---

(١) انظر: الإشارة إلى الإيجاز: ٦٣.

(٢) الكشاف: ٢/ ٤٢٧.

الزمخشري الذي صرَّح بأَنها مجاز، ونقل قول عبدالقاهر الجرجاني في كتابه «دلائل الإِعجاز» بأَن الكناية لابدّ لها من قرينة.

٢- ردّ القول القائل إِن من عادة العرب أنها لا تكني عن الشيء بغيره، إلاّ إذا كان يقبح ذكره.

ثم تكلّم على التعريض، وهو: الدلالة على المعنى من طريق المفهوم، ويسمَّى - أَيضاً - التلويح، وعدَّد له أمثلة.

وقد ذكر السيوطي عدَّة تعاريف اصطلاحية للتعريض عن الزمخشري، وابن الأَثير، والسبكي، والسكاكي.

ثم تحدَّث الزركشي عن التوجيه، وهو: ما احتمل معنيين، ويُؤْتى به عند فطنة المخاطب، وأَورد له مثالاً واحداً، هو قوله تعالى ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰٓ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُۥ لَكُمْ وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ﴾[1].

وقد تكلّم السيوطي على الإِرداف[2]، وأَسباب التعريض في القرآن الكريم نقلاً عن الطيبي.

الملاحظات الواردة:

١- الجانب التأسيسي عند الزركشي في هذا النوع ظاهر بجلاء، إِذ استنبط عشرة أَسباب لورود الكناية في القرآن الكريم، مع استئناسه بأَقوال

---

(١) القصص آية: ١٢.

(٢) وهو: أَن يريد المتكلم معنى فلا يعبِّر عنه بلفظه الموضوع له، بل يعبِّر عنه بلفظ هو رديفه وتابعه. انظر: معجم المصطلحات البلاغية: ١/ ٨٩.

بعض أَهل العلم كالجرجاني، والزمخشري، والسهيلي، والرازي.

أَمّا السبب العاشر الذي نصص الزركشي أَنه من استنباط الزمخشري، ففيه إِلغاءٌ لأَصل الوضع اللغوي في مفردات الكلمات، فالزمخشري صدَر في هذا الاستنباط عن مشربه المكدّر بالاعتزال، الذي من منهجه نفي صفات الله تعالى؛ إِذ فسّر الاستواء بالمُلْك، ويمين الله بالعظمة والجلال، قال: «من غير ذهاب بالقبضة ولا باليمين إلى جهة حقيقة، أَو جهة مجاز...»[1] أي في قوله تعالى ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ...﴾[2].

وقد أَحسن الفخر الرازي صنعاً حين ردّ عليه فقال: «وأَقول: إِنّا لو فتحنا هذا الباب، لانفتحت تأويلات الباطنية، فإِنهم - أَيضاً - يقولون المراد من قوله ﴿فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ ...﴾[3] الاستغراق في خدمة الله تعالى من غير تصور فعل، وقوله ﴿يَٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾[4] المراد منه تخليص إِبراهيم عليه السلام من يد ذلك الظالم، من غير أَن يكون هناك نار وخطاب البتة، وكذا القول في كل ما ورد في كتاب الله تعالى، بل القانون: أَنه يجب حمل كل لفظ ورد في القرآن على حقيقته، إِلا إذا قامت دلالة عقلية قطعية توجب الانصراف عنه، وليت مَنْ لم يعرف شيئاً لم يخض فيه !!»[5].

---

(١) الكشاف: ٣/ ٣٥٥.

(٢) الزمر آية: ٦٧.

(٣) طه آية: ١٢.

(٤) الأَنبياء آية: ٦٩.

(٥) التفسير الكبير: ٢٢/ ٧-٨.

٢- ترتيب السيوطي لهذا النوع فيه جودة، وتعريفاته للكناية والتعريض أخصر من تعريفي الزركشي، وإن كان لم يذكر تعريفيهما اللغويين، كما أهمل ذكر التوجيه.

٣- جانب النقل غلب على السيوطي، إذ اعتمد نصوصاً عن الطيبي، وبدر الدين بن مالك في «المصباح»، وابن الإثير، والتقي السبكي في «الإغريض».

٤- زاد السيوطي مبحثي الإرداف - الذي اعتمد فيه على «بديع القرآن» لابن أبي الإصبع دون تصريح [1]-، وأسباب التعريض في القرآن، وسيأتي - إن شاء الله - سردهما في الزيادات.

---

(١) انظر: **بديع القرآن** لابن أبي الإصبع: ٨٣، ٨٤، ٨٥، ووازن مع **الإتقان**: ٣/ ١٤٦-١٤٧.

في أَقسام معنى الكلام[1]

يقابل هذا النوع عند السيوطي نوع «الخبر والإِنشاء»؛ لأَن الكلام - عند أَهل البيان - منحصر في هذين القسمين، وكلام الزركشي الذي بسطه في هذا النوع لا يعدو - أَيضاً - هذين القسمين.

ولم يذكرا من أَفرد هذا العلم بمصنّف، إِلاّ ما ذكره السيوطي - أَثناء حديثه عن الاستفهام - من أَنّ شمس الدين: محمد بن عبدالرحمن بن الصائغ الحنفي (ت: ٧٧٦هـ) أَلّف كتاباً سماه: «روض الأَفهام في أَقسام الاستفهام»[2]، ونقل منه هنا.

ذكر الزركشي - رحمه الله - اختلاف الناس في حصر معاني القرآن، فحكى مسلكين:

- مسلك حكاه ابن السيد البطَلْيَوْسي (ت:٥٢١هـ) عن أَكثر البصريين في زمانه بأَنها غير منحصرة، ولم يتعرّضوا لحصرها.
- ومسلك مَنْ حاول تعدادها، فعدد سبعة مذاهب حَصَرتْها بين: ٢، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠ من الأَقسام، وكلّها تدور في فروع الخبر والإنشاء.

ولم يرجّح الزركشي أَياً من الاتجاهين، بينما مال السيوطي إِلى انحصار

---

(١) البرهان: ٢/ ٤٢٥-٤٧٩، والإتقان: ٣/ ٢٢٥-٢٤٨.

(٢) ذكره في بغية الوعاة: ١/ ١٥٥، وكشف الظنون: ١/ ٩١٧ (وذكر أَنه حنبلي، والصواب أنه حنفي).

الكلام عموماً - ومنه كلام الله المنزل على رسوله محمد ﷺ - في الخبر والإنشاء، وأنه لا ثالث لهما، ثم سرد ثمانية مذاهبَ ذكرت أقسام الكلام بين: ٣ - ١٠.

وقد تحدَّث الزركشي في هذا النوع حول ستة مباحث، هي:
الخبر، والاستفهام، والشرط، والقَسَم[١]، والأَمر، والنفي، وكلها من أَقسام الإِنشاء سوى الأَوّل.

أَمّا السيوطي - رحمه الله - فتحدّث كذلك عن أَربعة من الستة المذكورة، وأَرجأَ الحديث عن القَسَم إلى - النوع السابع والستين - أَقسام القرآن، والقِسْم المتروك هو: الشرط؛ وخُتِم النوع بـ«فصل: ومن أَقسامه الشرط...».

وإِلى هنا توقّف الكلام، وهذا النقص يوجد في طبعة أَبي الفضل[٢]، وطبعة الحلبي[٣]، وثلاث نسخ مخطوطة من «الإِتقان»[٤].

ويبدو أَن السيوطي - رحمه الله - بيَّض هذا الموضع ليكمله فيما بعد، ثم لم يُتح له ما أَضمره؛ لأن نسخة المكتبة الآصفيّة بالهند - التي اعتمدها

---

(١) ولم يفصّل القول فيه، ووعد بالحديث عنه في أَساليب القرآن -باب التأكيد-، انظر: البرهان: ٢/ ٤٨٥.

(٢) الإِتقان: ٣/ ٢٤٨، وكذا الطبعات الأُخرى التي اعتمدتها نحو (ط. البُغا): ٢/ ٨٩٧.

(٣) المصدر السابق: ٢/ ٨٣ (واعتمدت مصورة المكتبة الثقافية ببيروت).

(٤) وهي: مصورة المسجد الإبراهيمي بمدينة الخليل عليه السلام، مكتوبة في حياة السيوطي عام (٨٨٥هـ)، محفوظة في مركز المخطوطات والوثائق في الجامعة الأُردنية بعمّان، برقم: ٤٨، ومصورة جستربيتي مكتوبة عام (٩٥٣هـ)، محفوظة بالمركز المذكور، برقم: ٤٥٢٠، ومصورة المكتبة البُدَيْريّة في المسجد الأَقصى المبارك، مكتوبة عام (٩٧٧هـ)، محفوظة بالمركز المذكور، برقم: ١٦٣.

الأُستاذ أبو الفضل رحمه الله - هي بخط تلميذ السيوطي وراوي كتبه: جرامرد الناصري الحنفي، وكتبت سنة (٨٨٣هـ)[١]، وقرأها على السيوطي، وأَجازه بها، وكتب إِجازته بخطه. وكذلك نسخة المسجد الإِبراهيمي بالخليل المكتوبة في حياة السيوطي سنة (٨٨٥هـ)، خَلَتا من فصل «الشرط»، مما يدل على أنه لم يُضف ما كان أَضمره، وإِلاّ لوُجدَ في مثل هذه النسخ الموَثَّقة.

تكلّم الزركشي - رحمه الله - على «الخبر»، وأَن القصد منه إِفادة المخاطب، قال: «وقد يشرب مع ذلك معانيَ أُخر»، وذكر أَحد عشر معنى، وهي:
التعجب، وذكر تعريفه وأَمثلة له، وأَورد قولين في مسألة هل يجوز إِطلاق التعجب في حق الله؟، والأَمر، والنهي، والوعد، والوعيد، والإِنكار والتبكيت، والدعاء، وإِتيان اللفظ خبراً والمعنى شرطاً وجزاءً، والتمني، والترجي، والنداء: وذكر له ثلاثة معانٍ على غير بابها، وهي: الإِغراء والتحذير، والاختصاص، والتنبيه.

وقد ذكر السيوطي الخبر والخلاف في تعريفه ضمن اتجاهين:

- الاتجاه الأول بأَنه لا يُحدُّ لعسره، أَو لأَنه ضروري، ورجحه الرازي في «المحصول»[٢].
- الاتجاه الثاني على تعريفه، فذكر لهم ستة تعاريف، ولم يرجِّح واحداً منها.

---

(١) انظر مقدمة تحقيق «الإِتقان» لأبي الفضل: ١/ ١٠.
(٢) انظر منه: ٢/ ق١/ ٣١٤-٣١٥.

والمشهور في تعريفه: أنه ما احتمل الصدق والكذب لذاته[١]، أي: بقطع النظر عن قائله، لذلك يخرج من هذا التعريف كلام الله، وما صحّ عن النبي ﷺ، وكل كلام نجزم نحن بصدق قائله لا يحتمل كذباً.

وقد اقتصر السيوطي على ثمانية معانٍ مما أُشربه الخبر، فرَّقها في هذا النوع، هي:

التعجب، والأَمر، والنهي، والوعد، والوعيد، والدعاء، والتمني، والنداء.

ثم تحدّث الزركشي عن الاستخبار وهو بمعنى الاستفهام، أي: طلب ما ليس عندك ضمن ثماني فوائد، فذكر خروج الاستفهام عن حقيقته، وهو قسمان:

* استفهام بمعنى الخبر، وهو ضربان:

(أ) استفهام إنكاري، وقد يجيء لتعريف المخاطَب أَن المدَّعي ممتنع عليه، أو يصحبه التكذيب للتعريض بأَن المخاطَب ادّعاه وقصد تكذيبه.

والحاصل أَن الإِنكاري مرتبتان: إِبطاليّ، وهو: أَن يكون ما بعده غير واقع، ومدّعيه كاذب.

وحقيقي، وهو: أَن يكون ما بعده واقعاً، وفاعله ملوم.

(ب) استفهام تقريري، وهو: حمل المخاطَب على الإِقرار والاعتراف بأَمر

---

(١) انظر: معجم المصطلحات البلاغية: ٢/ ٤٦٤-٤٦٥، والبلاغة فنونها وأَفنانها للدكتور فضل حسن عباس: ١/ ٦٠-٦٢.

قد استقرّ عنده[١]. وقد أورد الزركشي اثني عشر قسماً منه[٢].

* القسم الثاني من أقسام الاستفهام، وهو المراد به الإنشاء، فسمّى منه ثمانية عشر ضرباً[٣].

ثم تكلّم على اجتماع الاستفهام الواحد للإنكار والتقرير، وخروج الاستفهام عن حقيقته، فإن أُريد التقرير ونحوه لم يحتج إلى معادل، واستفهام الإنكار لا يكون إلا على ماضٍ، خلافاً للتنوخي (ت:٧٤٨هـ) صاحب «الأَقصى القريب» في علم البيان، وخروج الاستفهام عن حقيقته في النفي، فهل يبقى الاستفهام وينضم إليه معنى آخر، أَم يتجرّد عن الاستفهام بالكليّة؟ واختار بأَنه لا ينبغي إِطلاق أَحد الأَمرين؛ لأَن منه ما يبقى، ومنه ما يتجرّد.

وتحدَّث أَن الحروف الموضوعة للاستفهام ثلاثة، هي: الهمزة، وهل، وأَم. أَمّا غيرها نحو: مَنْ، وما، ومتى...، فأَسماء استفهم بها نيابة عن الهمزة. ولكون الهمزة أُمّ الباب اختصت بأَحكامٍ لفظيّة ومعنويّة، فذكر منها تسعة أَحكام مجمّعة من كلام أَبي حيَّان، وابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ)، وابن الطراوة المالَقي (ت:٥٢٨هـ)، والزّمْلَكاني (ت:٦٥١هـ)، وابن سِيْدَه (ت:٤٥٨هـ).

ومعظم مباحث السيوطي في «الاستفهام» مأَخوذة من «البرهان»، سوى زيادات يسيرة عن ابن الصائغ الحنفي في خروج الاستفهام عن

(١) معجم المصطلحات البلاغية: ١/ ١٩٠.

(٢) البرهان: ٢/ ٤٤٠-٤٤٢.

(٣) البرهان: ٢/ ٤٤٢-٤٤٦.

حقيقته، ونقول عن السبكي في «عروس الأفراح».

ثم تحدّث الزركشي عن الشرط ضمن إحدى عشرة قاعدة، فصّل القول فيها[١]، وقد ناقش في القاعدة الأخيرة اعتراض الشرط على الشرط من خلال سبع آيات، وردّ دخول بعضها في القاعدة المذكورة، واعتبر آية ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ ...﴾[٢] هي العمدة في هذا الباب؛ لأن الشرطين، وهما: ﴿وَلَوْلَا﴾ و﴿لَوْ﴾، قد اعترضا وليس معهما إلاّ جواب واحد، وهو متأخّر عنهما، وهو ﴿لَعَذَّبْنَا﴾[٣].

ثم تكلّم على الأمر، وقرّر أن غالب وقوعه في القرآن من غير اقتران فعله بحرفٍ، نحو ﴿ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ...﴾[٤]، وجاء الاقتران في مواضع يسيرة نحو قراءة رويس عن يعقوب ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ ...﴾[٥] بالتاء، و﴿وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ ...﴾[٦]، و﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ...﴾[٧].

ثم تحدّث عن النفي، قال: «وهو شطر الكلام كله؛ لأن الكلام إمّا إثبات أو نفي».

---

(١) البرهان: ٢/ ٤٥٣-٤٧٣.

(٢) الفتح آية: ٢٥.

(٣) وأنكر أبو حيّان هذا الرأي، واستبعده السمين، وفي جوابها قولان آخران. انظر: البحر المحيط: ٨/ ٩٨، والدر المصون: ٩/ ٧١٧.

(٤) النمل آية: ١٨.

(٥) يونس آية: ٥٨، وانظر: النشر: ٢/ ٢٨٥.

(٦) الحشر آية: ١٨.

(٧) الزخرف آية: ٧٧.

وذكر خمس قواعد فيه:

في الفرق بينه وبين الجحد - وأوردها السيوطي -، وهل من شرط صحة النفي عن الشيء صحة اتصاف المنفي عنه بذلك الشيء؟ ورجّح أَن الصواب انتفاء الشيء عن الشيء قد يكون لكونه لا يمكن منه عقلاً، وقد يكون لكونه لا يقع منه مع إِمكانه، ونقل هذا الترجيح السيوطي.

أَن المنفي ما ولي حرف النفي، في تقدم أداة النفي على الكلام العام، أو تقدّم العام عليها. في أَدوات النفي، وهي كثيرة، وأُصولها أَربعة: لم، وما، ولن، ولا.

وتكلّم - أَيضاً - السيوطي على أَدوات النفي.

الملاحظات الواردة:

١- تكلّم في «الخبر والإِنشاء» الأُصوليون، والبلاغيون، وبعض مَنْ كتب في علوم القرآن، وقد غلب على بعض التعاريف المذكورة في حدّ الخبر المبحث الفلسفي على منهج المتكلمين[١]، وأَدخلوا فيه مطابقته للواقع بحيث يعتبر خبراً صادقاً، وعكسه فيكون كاذباً[٢].

وهذا إِقحام من المتكلمين في مباحث البلاغة لا يُجنى منه فوائد بيانية، أَو تذوّق أَدبي؛ لأَنه مبحث عقلي صرف.

٢- امتاز السيوطي في هذا النوع بحسن الترتيب والتنسيق والاختصار، وزيادة في التعريف والمصطلحات، ونقول إِضافية من «عروس الأَفراح»،

---

(١) انظر بعض تعاريف «الإِتقان»: ٣/ ٢٢٦.

(٢) انظر: الإِيضاح للقزويني: ١٠ (ط. صبيح)، ومعجم المصطلحات البلاغيّة: ٢/ ٤٦٥.

و«روض الأَفهام»، و«مفتاح العلوم» للسكاكي.

بينما تحدّث الزركشي عن القَسَم بكلمات معدودة، ثم فصَّل القول فيه في نوع أَساليب القرآن، وكذلك فرَّق الكلام عن «الخبر»، و«الشرط» - هنا - وفي نوع أَساليب القرآن أَيضاً.

٣- زاد السيوطي خمس زيادات، سيأتي - إِن شاء الله - ذكرها في الزيادات.

في ذكر ما تيسَّر من أَساليب القرآن وفنونه البليغة[1]

هذا النوع أَكبر أَنواع «البرهـان»؛ إِذ استغرق المجلَّد الثالث بتمامه، وشطراً من الثاني والرابع، وقد أَوفى الزركشي فيه واستولى على غايته، وأَسال قريحته، وأَظهر مكنون مواهبه الأَدبيّة، والذوقيّة، والبلاغيّة، والنقديّة، واعتبره المقصود الأَعظم من كتابه، وبيتَ القصيدة.

وقد ذكر في هذا النوع (٤٥) أُسلوباً على وجه الإِجمال، و(٢٢) قاعدة، نثر خلالها أُسساً كثيرةً مما يحتاج إليه المفسِّر لكتاب الله تعالى، مع فوائدَ وتنبيهات.

وقد قابل السيوطي هذا النوع بسبعة أَنواع في «الإِتقان»، هي:
في قواعد مهمة يحتاج المفسِّر إِلى معرفتها، في مقدَّمه ومؤَخره، في تشبيهه واستعاراته، في الحصر والاختصاص، في الإِيجاز والإِطناب، في بدائع القرآن، في أَقسام القرآن.

ولم يصدِّر الزركشي أَحداً ممن أَلّف بانفراد في أَساليب القرآن، إِلاّ أَنه أَثناء حديثه عن «التشبيه»[2]، ذكر أَن أَبا القاسم البغداديّ المعروف بابن نَاقيا (ت:٤٨٥هـ)، أَلّف فيه كتاب «**الجمان في تشبيهات القرآن**»[3]، وأَثناء

(١) البرهان: ٢/ ٤٨٠-٥١٨، ٣/ ٥-٥١٩، ٤/ ٥-١٥٣، والإتقان: ٢/ ٢٨١-٣٢٣، ٣/ ٣٣-٤١، ٣/ ١٢٨-١٤٢، ٣/ ١٤٩-١٦٠، ٣/ ١٦١-٢٢٤، ٣/ ٢٤٩-٢٨٩، ٤/ ٤٦-٥١.

(٢) البرهان: ٣/ ٤٦٧.

(٣) طبع ثلاث مرَّات بالكويت، وبغداد، والقاهرة.

حديثه عن الضمائر[١] ذكر أَن ابن الأَنباري: محمد بن القاسم (ت:٣٢٨هـ)، صنّف في بيان الضمائر الواقعة في القرآن مجلدين[٢].
وهذا الأَخير سبق أَن ذكره في نوع: معرفة تفسير القرآن[٣].

وقد ذكر هذين الكتابين السيوطي - أَيضاً - في مقدمة نوع: تشبيهه واستعاراته[٤]، وفي قواعد مهمّة يحتاج المفسِّر إِلى معرفتها[٥].

وزاد كتابين، هما:

- «**بديع القرآن**»[٦] لابن أَبي الإِصبع[٧]: عبدالعظيم بن عبدالواحد المصري (ت:٦٥٤هـ)، الذي ضمّنه مئة نوع من أَنواع البديع اشتمل عليها القرآن.
- و«**التبيان في أَقسام القرآن**»[٨] لابن قيم الجوزيّة (ت:٧٥١هـ).

---

(١) **البرهان**: ٤/ ٢٣.
(٢) وهو كتاب «الهاءات في كتاب الله عز وجل»، منه قطعة من أَربع ورقات في مكتبة جستربيتي برقم: (٢/ ٣١٦٥)، وأُخرى من ثلاث ورقات في المكتبة الوطنية بباريس برقم: (٢-٦٥١). انظر: **الفهرس الشامل** - التفسير: ٤٢، وقد نشر نوار محمد حسن آل ياسين مقالة - **مجلة البلاغ العراقيّة**، العددان: ٤، ٥، عام ١٩٧٦هـ - بعنوان: جزء مستخرج من كتاب الهاءات لابن الأَنباري.
(٣) **البرهان**: ٢/ ٣٤٥.
(٤) **الإِتقان**: ٣/ ١٢٨.
(٥) نفسه: ٢/ ٢٨١.
(٦) مطبوع بتحقيق د. حفني شرف في مكتبة نهضة مصر بالقاهرة.
(٧) **الإِتقان**: ٣/ ٢٤٩.
(٨) مطبوع أكثر من طبعة، منها بتحقيق الشيخ طه يوسف شاهين، وانظر: **الإِتقان**: ٤/ ٤٦.

وقد أَورد السيوطي خلال نوع «الحصر والاختصاص»، كتاب «الاقتناص في الفرق بين الحصر والاختصاص»[1] للتقي السبكي: علي بن عبدالكافي (ت:٧٥٦هـ)، ونقل عنه نصًّاً مطوّلاً، فيمكن اعتبار هذا الكتاب مما أُفرد في بابه.

وسوف أَعرض للمادة العلميّة في هذا النوع بإِيجاز، وإِشارة إلى أُمَّهات المسائل دون التفريع والتجزئة، إِذ لا يتصور عرض محتويات (٧٠٢) صفحة عرضاً مفصلاً وافياً في مثل هذه الدراسة، ولو فعلت لم يكف أَقل من مئة صفحة لذلك الاستعراض.

ذكر الزركشي - رحمه الله - في طليعة هذا النوع أَن البلاغة القرآنية تتناول لفظ القرآن ومعناه، لا كما شذّ قوم وزعموا أَنها في المعنى فقط.

ثم شرع يتكلّم على أَساليب القرآن، فمنها:

(١) **التأكيد**، والقصد منه تمكين الشيء في النفس وتقوية أَمره، ومحله الاستقبال.

ثم بحث خمس مسائل تدور على أَن جمهور الأُمّة على وقوعه في القرآن والسنة، وأَنه حقيقة وهو خلاف الأَصل، وأَنه قسمان: صناعيّ ومعنويّ.

فالصناعي: ما يتعلق باصطلاح النحاة، ولا يتعلَّق بمقاصد البلاغة، وسمّاه العَلَوي العام[2].

---

(١) ذكره الداودي في طبقات المفسرين: ١/ ٤١٥، وكاتب جلبي في كشف الظنون: ١/ ١٣٦.

(٢) انظر: معجم المصطلحات البلاغية: ٢/ ٦. والعَلَوي، هو: يحيى بن حمزة من أَكابر علماء الزيديّة باليمن، له عدّة مصنفات منها: «الطراز المتضمن لأَسرار البلاغة وعلوم حقائق الإِعجاز» مطبوع في ثلاثة أَجزاء. توفي عام (٧٤٥هـ). انظر: الأَعلام للزِّركلي: ٨/ ١٤٣.

والمعنوي: ما يهم البلاغيين، وسماه العَلَوي - أيضاً - الخاص، ويقال له التكرير[١].

وتكلّم على وجود الصناعي، وأنه لفظي ومعنوي، وعن بعض مباحثه.

ثم ذكر خمس فوائد للتأكيد، وتنبيهين، من أَن التأكيد يؤتى به للحاجة، وعن مراتب التوكيد في الاستعمال نقلاً عن التنوخي صاحب «الأَقصى القريب».

ثم ذكر أَن مما يلتحق بالتأكيد الصناعي شيئين:

أ- توكيد الفعل بالمصدر، وهو كثير جدّاً، وذكر فيه عدَّة مسائل وبعض التنبيهات.

ب- الحال المؤكِّدة، وهي: الآتية على حال واحدة، أي هي التي يستفاد معناها بدونها، ومهمتها توكيد عاملها فقط[٢]، وأَورد لها أَمثلة وناقش بعضها، وذكر فائدة عن الزمخشري.

ثم ذكر «فصلاً» فيه (١٧) مؤكِّداً نحو: إِنَّ، وأَنَّ للجملة الاسمية، وقد أَفادها من «المفصَّل»، و«الكشافين» - القديم والجديد - للزمخشري، ومن سيبويه، وابن الحاجب، وابن عصفور، وغيرهم.

ثم ذكر أَربعة مؤكِّدات فعلية، هي: قد، وسين التنفيس، والنون الشديدة، ولن التي لتأكيد النفي.

وخلال هذا الأُسلوب - التأكيد - عدّ سبعة وعشرين قسماً - تارة

---

(١) معجم المصطلحات البلاغيّة: ٢/ ٦.

(٢) معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة: ٧٠.

بتوسع وأُخرى باقتضاب -، هي:

١- الصفة: وذكر ثلاثة أسباب لمجيئها، ثم اثنتي عشرة فائدة تتعلق بها.

٢- البدل: واستوعب فيه أنواعه الأَربعة: المطابق، وبدل البعض، والاشتمال، وبدل المفرد من الجملة، مع إِيراد الأَمثلة والمناقشات والردود، كما ذكر بعض فوائده.

٣- عطف البيان.

٤- ذكر الخاص بعد العام، وذكر شرطيه عن ابن مالك.

٥- ذكر العام بعد الخاص.

٦- عطف أَحد المترادفين على الآخر.

٧- الإِيضاح بعد الإِبهام.

٨- وضع الظاهر موضع المضمر، وذكر سبعة عشر سبباً للخروج على خلاف الأَصل، نحو: قصد التعظيم، قصد الإِهانة والتحقير....

٩- مجيء اللفظة الدّالة على التكثير والمبالغة بصيغ من صيغ المبالغة.

١٠- إِطلاق المثنى وإِرادة الواحد.

١١- إِطلاق الجمع وإِرادة الواحد.

١٢- إِطلاق لفظ التثنية والمراد الجمع.

١٣- التَّكْرار على وجه التأكيد، وذكر له سبع فوائد.

١٤- الزيادة في بُـنية[1] الكلمة.

---

(١) جعلوها بالكسر في المحسوسات، وبالضم في المعاني والمجد، مع جوازهما في كلٍّ. انظر حاشية القاموس: ١٦٣٢.

١٥- التفسير: وهو الإِيضاح والتبيين[1]، وتفعله العرب في مواضع التعظيم، وقد يجيء لبيان العلّة والسبب.

١٦- خروج اللفظ مخرج الغالب.

١٧- القَسَم، وهو: - عند النحويين - جملة يُؤَكَّد بها الخبر، وتطرق فيه إلى بعض المباحث، كمعنى القسم من الله تعالى، وكيف أَقسم بالمخلوقات، وأَكثر الأَقسام المحذوفة الفعل في القرآن لا تكون إِلاّ بالواو، وبعض الفوائد الأُخرى.

١٨- إبراز الكلام في صورة المستحيل على طريق المبالغة؛ ليدل على بقية جمله.

١٩- الاستثناء والاستدراك، ووجه التأكيد فيه التثنية مرّتين، مرّة في الجملة، ومرّة في التفصيل.

٢٠- المبالغة، وهي: أَن يكون للشيء صفة ثابتة، فتزيد في التعريف بمقدار شدّته أو ضعفه، وذكر لها أَمثلة، وبعض التنبيهات والفوائد.

٢١- الاعتراض، وهو: أَن يُؤتى في أَثناء كلام أَو كلامين متصلين معنى، بشيءٍ يَتم الغرض الأَصلي بدونه، ولا يفوت بفواته، فيكون فاصلاً بين الكلام لنكتة، وذكر له ثمانية أَسبابٍ، وبعض فوائد.

٢٢- الاحتراس، وهو: أَن يكون الكلام محتملاً لشيءٍ بعيد، فيُؤتى بما يدفع ذلك الاحتمال.

٢٣- التذييل، وهو: أَن يُؤتى بعد تمام الكلام بكلام مستقلٍّ في معنى الأَوّل؛ تحقيقاً لدلالة منطوق الأَول أَو مفهومه، ليكون معه كالدليل

---

(١) معجم المصطلحات البلاغية: ٢/ ٣١٤.

ليظهر المعنى عند من لا يَفْهم، ويَكْمُل عند من فهمه.

٢٤- التتميم، وهو: أن يتمّ الكلام فيُلحَق به ما يكمّله، إمّا مبالغة، أَو احترازاً، أَو احتياطاً.

٢٥- الزيادة، قال الزركشي: «والأَكثرون ينكرون إِطلاق هذه العبارة في كتاب الله، ويسمونه التأكيد، ومنهم من يسمّيه الصلة، ومنهم من يسمّيه المقحم»[1].

وهذا الإِطلاق من عبارات البصريين، أَمّا الكوفيُّون فيسمونه صِلة أَو حشواً.

قال الزركشي: «والأَولى اجتناب مثل هذه العبارة في كتاب الله تعالى؛ فإِن مراد النحويين بالزائد من جهة الإِعراب، لا من جهة المعنى»[2].

ويؤيّد كلامه ما قاله ابن يعيش (ت:٦٤٣هـ): «لأَن قولنا زائد، ليس المراد أَنه قد دخل لغير معنى البتة، بل يزيد لضربٍ من التأكيد، والتأكيد معنى صحيح»[3].

وقد ذكر الزركشي الاختلاف في وقوع الزائد وعدمه، وبعض التنبيهات والفوائد، وتكلّم عن حروف الزيادة ومواقعها في الآيات القرآنية.

٢٦- باب الاشتغال، ولم يُرِدْ به ما عناه النحويون - وهو: «أَن يسبق اسمٌ

(١) البرهان: ٣/ ١٤٧.

(٢) نفس المصدر: ٣/ ١٤٩.

(٣) شرح المفصل: ٨/ ١٢٨-١٢٩. وانظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ١٦/ ٥٣٧.

عاملاً مشتغلاً عنه بضميره، أَو ملابسه، لو تفرغ له هو، أَو مناسبه لنصبه لفظاً، أَو محلاً، فيُضْمَر للاسم السابق عند نصبه عامل مناسب للعامل الظاهر مفسَّرٍ به»[1]- وإنّما نظر إليه من حيث المعنى، فقال الزركشي: «إِن الشيء إِذا أُضمر ثم فُسِّر كان أَفخم مما إِذا لم يتقدم إِضمار، أَلا ترى أَنّك تجد اهتزازاً في قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ...﴾[2]، وفي قوله ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ...﴾[3]، ونظائره، فهذه فائدة اشتغال الفعل عن المفعول بضميره»[4].

٢٧- التعليل، وهو: ذكر الشيء معللاً؛ فإِنّه أَبلغ من ذكره بلا علّة، والعلّة المنصوصة قاضية بعموم المعلول، والنفوس تنبعث إِلى نقل الأَحكام المعللة.

وذكر اثني عشر طريقاً تدلُّ على العلّة.

(٢) الأسلوب الثاني: الحذف، وهو: إِسقاط جزء الكلام أو كلِّه لدليل، وذكر الفرق بينه وبين الإِيجاز والإِضمار.

وهل الحذف مجاز أم لا؟ حقق أنه إِن أُريد بالمجاز استعمال اللفظ في غير موضعه، فالمحذوف ليس كذلك، وإِن أُريد بالمجاز استعمال إِسناد الفعل إِلى غيره - وهو المجاز العقلي - فالحذف كذلك.

---

(١) شرح الأُشموني ١/ ١٨٧.

(٢) التوبة آية: ٦.

(٣) الإسراء آية: ١٠٠.

(٤) البرهان: ٣/ ١٦٥.

وقرَّر أن الحذف خلاف الأَصل، فإذا دار الأمر بين الحذف وعدمه، كان الحمل على عدمه أولى، وإذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته، كان الحمل على قلته أولى. وأدار الحديث عن الحذف من خمسة أوجه:

- في فائدته، فذكر له ست فوائد.
- وفي أسبابه، فذكر عشرة أسباب.
- وفي أدلّته، فذكر تسعة أدلة.
- وفي شروطه، فأورد أربعة شروط.
- وفي أقسام الحذف، فذكر ثمانية أقسام، آخرها:

الاختزال، وهو: افتعال من الخَزْل، أي قطع الوسط. ثم نُقِل في الاصطلاح إلى حذف كلمة أو أكثر، وهي: اسم، أو فعل، أو حرف.

فذكر أربعة وعشرين نوعاً من أنواع حذف الاسم، نحو حذف الخبر، وحذف المفعول الذي توسع فيه، وذكر خمسة أغراض لحذفه.

ثم تحدث عن حذف الفعل، ومنه خاص، وهو: ما نصب على المدح أو الذم، وعام، وهو: كلّ منصوب دل عليه الفعل لفظاً، أو معنى، أو تقديراً، ولحذفه أَسباب، فذكر ثمانية منها.

ثم تحدّث عن حذف الحرف - وهو حذف لا ينقاس -، فذكر (١١) حرفاً، مثّل لها بمواضع حذفت منها.

ثم تحدَّث عن النصب بنزع الخافض، وعن نوعي حذف الحرف في آية، وإِثباته في آية أُخرى.

ثم تحدّث عن الإِيجاز - وهو نوع من الحذف -، وهو: قلّة عدد اللفظ مع كثرة المعاني، ويسمّى إيجاز القِصَر، وسبب حسنه أَنه يدلّ على التمكن في الفصاحة؛ لذلك كان العرب لا يميلون إلى الإِطالة والإِسهاب، ويعدّون الإِيجاز هو البلاغة.

وتحدّث - أيضاً - عن الإِيجاز المقدّر، وهو: ما ساوى لفظه معناه، ويُسمّى إِيجاز التقدير، أو التضييق[1].

وذكر من أَقسام الإِيجاز الاقتصار على السبب الظاهر للشيء؛ اكتفاءً بذلك عن جميع الأَسباب، كما يُقال: فلان لا يخاف الشجعان، والمراد: لا يخاف أَحداً.

(٣) التقديم والتأخير:

ذكر سبعة أَسباب له، وأَربعة أَنواع منه، وهي:

أ- ما قُدِّم والمعنى عليه، وقد يسّر الله له خمسة وعشرين قسماً ذكرها.

ب- ما قُدِّم والنية به التأخير.

ج، د- ما قُدِّم في آية وأُخّر في أُخرى، والعكس.

(٤) **القلب**، وهو: أَن يكون الكلام بحيث إِذا قُلبت حروفه لم تتغير قراءته، ولا بد مع ذلك أَن يكون جيّد السبك منسجم المعاني[2].

وذكر ثلاثة مذاهب: بين رفضه مطلقاً، وهو مذهب حازم في «منهاج

---

(١) **معجم المصطلحات البلاغية**: ١/ ٣٤٧، وهي تسمية بدر الدين بن مالك في «المصباح».

(٢) **المعجم المفصَّل في علوم البلاغة**: ٦٢٣.

البلغاء»، وقبوله مطلقاً بشرط عدم اللَّبْس، وهو رأي المبرَّد في «ما اتفق لفظه واختلف معناه»، وفصَّل آخرون: بحيث إذا تضمَّن اعتباراً لطيفاً فيكون بليغاً، وإلاّ فلا.

ثم ذكر له خمسة أنواع.

(٥) **المدرج**، وهي تسمية ابتكرها الزركشي - رحمه الله - إلحاقاً بمدرج الحديث[١]، قال: «وحقيقته في أُسلوب القرآن أن تجيء الكلمة إلى جنب أخرى كأنها في الظاهر معها، وهي في الحقيقة غير متعلقة بها»[٢]، ومثَّل له بسبع آيات كريمات، منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾[٣]؛ لأن قوله ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ هو من قول الله، لا من قول بلقيس ملكة سبأ.

(٦) **الترقي**، عرّفه البهاء السبكي بقوله: «هو أن يُذكر معنى ثم يردف بأَبلغ منه، كقوله: عالم نحرير، وشجاع باسل»[٤]. ومثل له الزركشي بآيتين هما: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[٥]، و﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً ...﴾[٦]. وسبق

---

(١) وهو: ما أُدرج في حديث رسول الله ﷺ من كلام بعض رواته. وانظر أَقسامه، ومواضعه، ومراتبه في: **النكت على كتاب ابن الصلاح**: ٢/ ٨١١ وما بعدها.

(٢) **البرهان**: ٣/ ٣٦٤-٣٦٥.

(٣) **النمل** آية: ٣٤.

(٤) **عروس الأفراح**: ٤/ ٤٧٣.

(٥) **البقرة** آية: ٢٥٥.

(٦) **الكهف** آية: ٤٩.

أَن ذكر بعض أَمثلة له في السبب الثالث من أَسباب التقديم[١].

(٧) **الاقتصاص**، عرّفه ابن فارس بقوله: «وهو: أَن يكون كلام في سورة مقتصّاً من كلام في سورة أُخرى، أَو في السورة معها، كقوله جلّ ثناؤه ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ أَجْرَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[٢]، والآخرة دار ثواب لا عمل، وهو مقتص من[٣] قوله ﴿وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ﴾[٤]»[٥]. وقد ذكر له الزركشي أَمثلة ابن فارس كاملة.

(٨) **الإِلغاز**، وهو: «أَن يريد المتكلم شيئاً فيعبّر عنه بعبارات يدلُّ ظاهرها على غيره، وباطنها عليه...»[٦].

وذكر الزركشي أَن بعضهم جعل منه ما جاء في أَوائل السور من الحروف المقطَّعة، ومنه قوله تعالى ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ...﴾[٧].

(٩) **الاستطراد**، وهو: التعريض بعيب إِنسان بذكر عيب غيره، وذكر له الزركشي ثلاثة أَمثلة فقط.

---

(١) البرهان: ٣/ ٣٠٤-٣٠٥.

(٢) العنكبوت آية: ٢٧.

(٣) في «الصاحبي» عن، ولعل ما أَثبته هو الصواب، ويوافق نقل الزركشي أَيضاً.

(٤) طه آية ٧٥.

(٥) الصاحبي: ٣٩٨.

(٦) معجم المصطلحات البلاغية: ١/ ٣٠٧.

(٧) الأَنبياء آية: ٦٣.

(١٠) **الترديد**، وهو: أَن يُعلِّق المتكلم لفظة من الكلام بمعنى ثم يردّها[1] بعينها، ويعلِّقها بمعنى آخر.

(١١) **التغليب**، وحقيقته: إِعطاء الشيء حكم غيره، وهو باب واسع يجري في فنون كثيرة، كما قال الخطيب القزويني[2]. وقد ذكر منه الزركشي عشرة أَنواع.

(١٢) **الالتفات**، وهو: نقل الكلام من أُسلوب إِلى أُسلوب آخر؛ تطرية واستدراراً للسامع، وتجديداً لنشاطه، وصيانة خاطره من المَلال والضجر، بدوام الأُسلوب الواحد على سمعه، كما قيل[3]:

لا يُصلحُ النَّفْسَ إِن كانت مصرَّفةً ... إِلاّ التنقُّلُ من حالٍ إِلى حالِ

وقد أَدار الكلام فيه ضمن أَربعة وجوه:

- في أَقسام الالتفات، فذكر سبعة أَنواع.
- في أَسبابه، فذكر سبعة.
- في شرطه، فأَورد شرطين.
- ممّا يقرب من الالتفات، وهو نقل الكلام إِلى غيره، فذكر منه (١١) نوعاً.

(١٣) **التضمين**، وهو إِعطاء الشيء معنى الشيء، وتارة يكون في الأَسماء، وفي الأَفعال، وفي الحروف.

---

(١) أي: يرددها ويعيدها.

(٢) الإِيضاح: ٩١.

(٣) البرهان: ٣/ ٣٨٠.

وما يشير إليه الزركشي هو التضمين اللغوي الذي يحمل معنى الإيداع[١]، أمّا التضمين البلاغي، فهو استعارة كلام وإدخاله في كلام جديد، فقد بدا اتضاحه في الكتب البلاغية منذ عهد مبكر، كما في كتاب «الصناعتين» لأبي هلال العسكري (ت:٣٩٥هـ)، وغيره[٢].

وقد خصَّ القزويني التضمين البلاغي بالشعر، فقال: «وأمّا التضمين، فهو: أن يضمَّن الشعر شيئاً من شعر الغير مع التنبيه عليه إن لم يكن مشهوراً عند البلغاء»[٣].

وجعل السيوطي النوع البديعي من التضمين هو: إدراج كلام الغير في أثناء الكلام لقصد تأكيد المعنى، أو ترتيب النظم[٤]. مع ذكره ثلاثة أنواع أُخر، هي:

- إيقاع لفظ موقع لفظ لتضمنه معناه.
- حصول معنى فيه من غير ذكر له باسم هو عبارة عنه، وهذا نوع من الإيجاز.
- تعلّق ما بعد الفاصلة بها[٥]. والنوع الأَوّل من الثلاثة ذكره الزركشي[٦].

(١٤) وضع الخبر موضع الطلب في الأَمر والنهي.

(١) انظر القاموس (ودع): ٩٩٤.

(٢) انظر: معجم المصطلحات البلاغية: ٢/ ٢٦٣.

(٣) الإيضاح: ٢٣٦ (ط. صبيح).

(٤، ٥) انظر: الإتقان: ٣/ ٢٧٠.

(٦) البرهان: ٣/ ٤٠٧، كما ذكر معنى إدراج كلام الغير، وسمّاه إبداعاً (٣/ ٤٠٦).

(١٥) وضع الطلب موضع الخبر.

(١٦) وضع النداء موضع التعجب.

(١٧) وضع جمع القلّة موضع الكثرة؛ لأَن الجموع يقع بعضها موقع بعض؛ لاشتراكها في مطلق الجمعيّة.

(١٨) تذكير المؤنَّث.

(١٩) تأنيث المذكر.

(٢٠) التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي: ويغلب إذا كان مدلول الفعل من الأُمور الهائلة المهدِّدة المتوعَّد بها، نحو ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ ...﴾[1].

(٢١) التعبير عن الماضي بلفظ المستقبل، نحو ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَآءَ ٱللَّهِ ...﴾[2]، أي: فلم قتلتم.

(٢٢) مشاكلة[3] اللفظ للفظ، وهي قسمان:

مشاكلة الثاني بالأَول، وهي الأَكثر، ومشاكلة الأَول بالثاني.

(٢٣) مشاكلة اللفظ للمعنى، وذكر ضمنه قاعدة في حمل اللفظ على المعنى، وعكسه.

(٢٤) النَّحت، قال ابن فارس: «العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة،

---

(١) الزمر آية: ٦٨.

(٢) البقرة آية: ٩١.

(٣) المشاكلة: ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته. المعجم المفصَّل في علوم البلاغة: ٦٤٩.

وهو جنس من الاختصار»[١]، وهو من إدخال الزَّمْلَكاني في أَساليب القرآن[٢].

(٢٥) **الإِبدال**، وهو: إِقامة بعض الحروف مقام بعض، وهو من سنن العرب، نحو: مدحه ومدهه، وفَلَق الصُّبح وفَرَقه[٣].

(٢٦) **المحاذاة**، وحقيقته أَن يُؤتى باللفظ على وزن الآخر؛ لأَجل انضمامه إِليه، وإِن كان لا يجوز فيه ذلك لو استعمل منفرداً، كقوله تعالى ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾[٤]، بالياء، وهو من ذوات الواو، لما قرن بغيره مما يكتب بالياء.

ثم شرع الزركشي - رحمه الله - يتحدّث عن النفي استكمالاً لما بدأه عنه في النوع الخامس والأَربعين - أَقسام الكلام -، فذكر قَرابة سبع قواعد تتعلق بالنَّفي، وشرحها بتفصيل.

(٢٧) **إِخراج الكلام مخرج الشك في اللفظ دون الحقيقة؛ لضرب من المسامحة وحسم العناد.**

(٢٨) **الإِعراض عن صريح الحكم.**

(٢٩) **الهدم، وهو أَن يأتي الغير بكلام يتضمَّن معنى، فتأتي بضدّه، فتكون قد هدمت ما بناه.**

---

(١) الصاحبي: ٤٦١.

(٢) البرهان: ٣/ ٤٤٥.

(٣) انظر: الصاحبي: ٣٣٣.

(٤) الضحى آية: ٢.

(٣٠) **التوسع**[١]، وهو ضد الضيق، وجعل منه الزركشي ثلاثة أُمور:

- الاستدلال بالنظر في الملكوت، كقوله ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ..... لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[٢].
- التوسع في ترادف الصفات، كقوله تعالى ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ ...﴾[٣].
- التوسع في الذم، كقوله تعالى ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ... عَلَى ٱلْخُرْطُومِ﴾[٤].

(٣١) **التشبيه**، وله تعاريف كثيرة، ذكر الزركشي منها ثلاثة، وزاد عليها السيوطي ثلاثة - أيضاً - عن ابن أَبي الإِصبع، والسكاكي، وغيرهما[٥]، لكن مؤدّى ما ذكروه مع غيره يَصُبّ في أَن التشبيه: ربط شيئين أَو أَكثر، في صفة من الصفات، أَو أكثر[٦].

وقد تحدّث الزركشي عن التشبيه في خمسة مباحث، هي:

في الغرض منه، في أَنه حقيقة أَو مجاز، ورجّح أَنه حقيقة، في أَدواته، وهي: أَسماء، وأَفعال، وحروف، في أَقسامه، فذكر ثلاثة أَقسام عامّة، هي:

---

(١) انظر تعريف الجاحظ والبهاء السبكي له في: معجم المصطلحات البلاغيّة: ٢/ ٣٩١.

(٢) البقرة آية: ١٦٤.

(٣) النور آية: ٤٠.

(٤) القلم آية: ١٠-١٦.

(٥) الإتقان: ٣/ ١٢٨.

(٦) انظر: معجم المصطلحات البلاغية: ٢/ ١٧٠.

إِمَّا أَن يشبَّه بحرف أَو لا، وباعتبار طرفيه، ومفرد ومركب.

وتفصيل هذه الأَقسام يتفرّع إِلى أَربعة عشر نوعاً.

ثم ذكر الزركشي سبع قواعد في التشبيه.

(٣٢) الاستعارة، وهي: أَن تُستعار الكلمة من شيء معروف بها، إِلى شيء لم يعرف بها، أَو اللفظ المستعمل فيما شُبِّه بمعناه الأَصلي[١].

ومنع القاضي عبدالوهاب بن علي المالكي (ت:٤٦٢هـ) إِطلاق لفظ الاستعارة في القرآن؛ لأَن فيه إيهاماً.

وقد بحث الزركشي في الحكمة منها، وهل هي مجاز أَم لا؟ وفي أَركانها، وأَقسامها، فذكر لها خمسة أَقسام.

وقد قسّمها السيوطي باعتبارات ستة، وزاد تسعة أَنواع لها لم ترد في«البرهان»[٢]، سيأتي ذكرها - إن شاء الله - في الزيادات.

(٣٣) التورية، وتسمَّى - أَيضاً - الإِيهام، والتخييل، والمغالطة، والتوجيه، وهي: أَن يتكلّم المتكلّم بلفظ مشترك بين معنيين: قريبٍ وبعيد، ويريد المعنى البعيد، ويوهم السامع أَنه أَراد القريب[٣].

---

(١) **الإِتقان**: ٣/ ١٣٤.

(٢) وقد أَوصلها الدكتور مطلوب - في **معجم المصطلحات البلاغية**: ١/ ١٤٣-١٧٤ - إلى (٣٢) قسماً.

(٣) كتب الدكتور محمد جابر فيَّاض كتاباً بعنوان: «التورية وخلوّ القرآن الكريم منها»، مع إِقراره بأَنها أُسلوب مستخدم عند العرب له مجالاته وإِبداعه!!

(٣٤) **التجريد**، وهو أَن يُنتزع من أَمر ذي صفة آخر مثله، مبالغة في كمالها[1].

(٣٥) **التجنيس أَو الجناس**، وهو: أَن يتشابه اللفظان في النطق، ويختلفا في المعنى، وقد ذكر الزركشي له خمسة أَنواع، بينما زاد عليها السيوطي سبعة أُخرى، سيأتي ذكرها - إِن شاء الله - في الزيادات.

(٣٦) **الطباق**، وهو: أَن يُجْمَع بين متضادين مع مراعاة التقابل.

وذكر له الزركشي ثلاثة أَقسام - ذكرها السيوطي ضمناً -، وهي:

الطباق اللفظي، والمعنوي، والخفيّ.

(٣٧) **المقابلة**، وهي: ذكر الشيء مع ما يوازيه في بعض صفاته، ويخالفه في بعضها.

وجعل الزركشي أَنواعها ثلاثة: نظيريّ، ونقيضي، وخلافي.

ولم يذكرها السيوطي أَلبتة في «الإِتقان»، وإنما ذكرها في «المعترك»[2].

(٣٨) **رد العَجُز على الصدر**.

(٣٩) **رد الصدر على العَجُز**.

(٤٠) **إِلجام الخصم بالحُجَّة**، وهو: الاحتجاج على المعنى المقصود بحجّة عقلية، تقطع المعاند له فيه.

وتعجّب الزركشي من ابن المعتز: عبد الله بن المعتز الهاشمي (ت:٢٩٦هـ) صاحب «البديع»، حيث أَنكر وجود هذا النوع في القرآن، وهو من أَساليبه.

---

(١) وهو نوعان: تجريد محض، وغير محض. انظر: معجم المصطلحات البلاغية: ٢/ ٤٢-٤٤.

(٢) انظر: معترك الأَقران: ١/ ٤١٦-٤١٧.

(٤١) **التقسيم**، وهو: استيفاء أقسام الكلام الموجودة، مما يقتضيه المعنى، لا الممكنة عقلاً[١].

(٤٢) **التعديد**، وهو: إيقاع الألفاظ المفردة على سياق واحد، وأكثر ما يوجد في الصفات، كقوله تعالى ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ...﴾[٢].

(٤٣) **مقابلة الجمع بالجمع**، وذكر له الزركشي أربعة فروع، هي:

- تارة يقتضي مقابلة كل فرد من هذا، بكل فرد من هذا.
- أو يقتضي مقابلة ثبوت الجمع، لكلّ واحد من آحاد المحكوم عليه.
- وتارة يحتمل الأمرين، فيفتقر ذلك إلى دليل يعيّن أحدهما، ولم يمثّل له.
- أو مقابلة الجمع بالمفرد.

ولم يورد السيوطي هذا الأسلوب في «الإتقان» بصورة مفردة - وإنما تحدَّث عنه ضمن قاعدة مفرَّعة على «الإفراد والجمع»، وقد استوعب ما أورده الزركشي باختصار متقن[٣] - ولا في «معترك الأقران»، واكتفى بتلخيص القاعدة الآتية في نوع قواعد مهمة يحتاج المفسِّر إلى معرفتها[٤].

ثم ذكر الزركشي قاعدة جامعة فيما ورد في القرآن مجموعاً ومفرداً، والحكم عليه من حيث العربيّة، أو السياق، أو المعنى، ونحو ذلك.

---

(١) الإتقان: ٣/ ٢٦٧.

(٢) التوبة آية: ١١٢.

(٣) الإتقان: ٢/ ٣٠٥-٣٠٦.

(٤) نفس المصدر: ٢/ ٢٩٩-٣٠٢.

فذكر فيها (١٩) لفظة وردت إمّا بالإفراد، أو بالجمع، أو تارة وتارة، وهي: «الأرض، والسموات، والرياح، والظلمات، واليمين، والشمال، والنور، والآيات، والمشرق، والمغرب، (الأخ والإخوة والإخوان)، والأبرار، والعم، والخال[١]، والسمع، والبصر، والكأس، والصديق، والشافعين».

وتكلّم على اختلاف الجمعين، بحيث يرد مرّة جمع قلة، وأخرى كثرةً.

ثم ذكر قاعدة جامعة في «الضمائر» بحث فيها أحد عشر مبحثاً، جعلها السيوطي عدّة قواعد في نوع قواعد مهمّة يحتاج المفسِّر إلى معرفتها[٢].

ثم ذكر قاعدة فيما يتعلق بالسؤال والجواب، بحث خلالها أسلوب الحكيم، وهو: إجابة المخاطب بغير ما يرتقب، أو تلقّي السائل بغير ما يتطلب، كآية ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ...﴾[٣][٤].

وقد لخّص السيوطي هذه القاعدة، في نهاية نوع قواعد مهمة يحتاج المفسِّر إلى معرفتها[٥].

(٤٤) الخطاب بالشيء عن اعتقاد المخاطب دون ما في نفس الأمر، كقوله تعالى - في قصة شعيب عليه السلام - ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ

---

(١) ورد «العم و الخال» في القرآن مفردين ومجموعين، ولم يتكلم الزركشي عليهما شيئاً.

(٢) الإتقان: ٢/ ٢٨١-٢٨٩.

(٣) البقرة آية: ١٨٩.

(٤) انظر: معجم المصطلحات البلاغية: ١/ ٢٠٠.

(٥) الإتقان: ٢/ ٣١٠-٣١٦.

ٱلرَّشِيدُ ﴾[١]، أي: بزعمك واعتقادك.

(٤٥) التأدب في الخطاب بإضافة الخير إلى الله، وهذا الأُسلوب لم أَر السيوطي تعرّض له.

ثم شرع الزركشي - رحمه الله - يتحدَّث عن بعض القواعد والفوائد، فذكر قاعدة في ذكر الرحمة والعذاب في القرآن الكريم، وفائدة في الفرق بين الخطاب بالاسم والفعل، وقاعدة في أَلفاظ يُظنّ بها الترادف[٢]، وليست منه، فذكر (٢٤) لفظة من ذلك، نحو: «الخوف والخشية».

والزركشي مقرّ بالترادف اللغوي في القرآن الكريم كما صرَّح في نوع الإِعجاز[٣]، وليس من طائفة المعارضة كالجاحظ، وأبي هلال العسكري، وابن فارس، وأَبي علي الفارسي، والراغب الأَصفهاني، وغيرهم[٤].

وقد أَشار السيوطي إلى هذه القاعدة في نوع معرفة شروط المفسِّر[٥]، ولخص المفردات التي ساقها الزركشي في نوع قواعد مهمة يحتاج المفسِّر إلى معرفتها[٦].

ثم تحدّث الزركشي -رحمه الله - عن قاعدة في التعريف والتنكير، وقاعدة في ذكر الاسم مرّتين، وجعله على أَربعة أَحوال، ثم ذكر ست

---

(١) هود آية: ٨٧.

(٢) وهو: الأَلفاظ المفردة الدالَّة على شيء واحد باعتبار واحد. المزهر: ١/ ٤٠٢.

(٣) البرهان: ٢/ ٢٤٥.

(٤) انظر: الفروق اللغوية للعسكري: ٧، ١١، ومقدمة المفردات: ٥٥، والمزهر: ١/ ٤٠٣-٤٠٥، وهل يقع الترادف اللغوي في القرآن الكريم؟ لمحمد أكرم شودري: ٣١.

(٥) الإتقان: ٤/ ٢٠٠.

(٦) نفس المصدر: ٢/ ٣٠٦-٣١٠.

قواعد تتعلق بالعطف، ثم ثلاث قواعد في العدد.

ولخّص السيوطي مضامين هذه القواعد في نوع قواعد مهمة يحتاج المفسر إلى معرفتها.

ثم أَخذ يتكلم الزركشي على استعمالات بعض الأَفعال، فذكر ستة عشر فعلاً - و(أَفْعَل) التفضيل، ولفظ «سواء» -، وهي:

فَعَل، وكان، وجعل، وحسب، وكاد، ورأى (البصرية والعلميّة)، وعَلِم «العرفانيّة»، وظنّ، وشَعَر، وعسى، ولعل، واتخذ، وأَخذ، وسأل، وعدّ، وودّ.

وهذه الأَفعال أَدخلها السيوطي في الأَدوات التي ينبغي للمفسِّر معرفة معانيها، وهو النوع الأَربعون في «الإِتقان».

وقد ذكرت أَثناء عرضي لتسلسل نوع الزركشي ما وافقه فيه السيوطي أَو ما تركه ولم يذكره.

والآن أُشير إلى بعض الأُمور التي لم يسبق ذكرها، فيما يتعلق بالأنواع السبعة التي قابل بها السيوطي نوع أَساليب القرآن في «البرهان».

١ - ففي نوع: قواعد مهمّة يحتاج المفسِّر إلى معرفتها، أَورد السيوطي عشر قواعد، استوعب فيها على وجه التقريب الاثنتين والعشرين قاعدة التي ذكرها الزركشي في «البرهان».

وقد اختصر مادة الزركشي ورتّبها ترتيباً آخر، وأَضاف نقولاً عن أَمالي ابن الحاجب، وكتاب «ليس» لابن خالويه لم يوردها الزركشي في قاعدة الضمائر، كما أَضاف نقولاً عن «عروس الأَفراح» للبهاء السبكي، و«غرائب

التفسير» للكرماني، وكتاب «الواحد والجمع» للأَخفش: سعيد بن مسعدة، وعن ابن هشام الأَنصاري، وأَبي حيّان الغَرْناطي.

٢- أَمّا نوع مقدمه ومؤخره، فقد سلك السيوطي فيه طريق الإِيجاز، بينما بسط الزركشي الكلام فيه من حيث أَنواعه وأَمثلته.

وأَورد آثاراً - عزاها إلى الطبري وابن أَبي حاتم - عن بعض السلف تدل على التقديم والتأخير في آيات قرآنية.

وقد ترك من أَسباب التقديم والتأخير - التي وردت في «البرهان» -: رعاية الفواصل، وإِفادة الحصر والاختصاص[1]؛ لأَنه تكلّم عليهما في نوعيهما.

٣- أَمّا نوع تشبيهه واستعاراته، فمحور مباحثه مأخوذة من «البرهان» باختصار وتصرّف، ويوجد إِضافات من كتاب «التبيان» للطيبي، و«التلخيص» للقزويني، و«عروس الأَفراح» للسبكي، وبعض أَمثلة من «بديع القرآن» لابن أَبي الإِصبع.

٤- أَمّا نوع الحصر والاختصاص، فلم يتحدّث عنه الزركشي بالترتيب وحسن العرض الذي في «الإِتقان»، إذ أَورد فيه تعريفاً للحصر، و(١٤) طريقاً له، بعضها عند الزركشي - هنا -، أَو في المفردات من الأَدوات، وقد اعتمد فيه السيوطي على «تلخيص المفتاح» وشروحه، وبخاصة «عروس الأَفراح».

٥- أَمّا نوع الإِيجاز والإِطناب، فقد أَخذه السيوطي برمّته من «البرهان»، لكنه أَحسن تنسيقه وترتيبه، واتبع طريقة علماء البيان في الكلام على

---

(١) الإِتقان: ٣/ ٤١.

الإِيجاز، ثم الإِطناب، واستيعاب فروعهما.

بينما تحدّث الزركشي عن الإِيجاز ضمن الأُسلوب الثاني من أساليب القرآن - وهو الحذف -، وتحدّث عن الإِطناب ضمن الأُسلوب الأوّل - وهو التأكيد -، وذكر فيه - أَعني التأكيد - أَقساماً عديدة، وامتاز بعمق البحث، ووفرة المصادر المتنوعة.

وقد اختزل السيوطي بعض المباحث والأَمثلة والأَقسام، فلم يوردها، فأَقسام الحذف في «البرهان» ثمانية، وفي «الإِتقان» أربعة فقط، وحذْف الاسم أقسامه في «البرهان» (٢٤)، وفي «الإتقان» (١٨)، واختصر - أيضاً - في أَسباب حذف الفعل الثمانية التي ذكرها الزركشي.

ومما يلفت النظر في هذا النوع النقول الكثيرة من «مغني اللبيب» لابن هشام، و«عروس الأَفراح» للسبكي، و«التبيان» للطيبي.

وزاد زيادتين في أَنواع الإِطناب، والجناس، سيأتي - إن شاء الله - ذكرهما في الزيادات.

٦- أَمّا بدائع القرآن، فهو نوع لخّص فيه كتاب «بديع القرآن» لابن أَبي الإِصبع المصري، فقد صدّر النوع بأَنّ ابن أَبي الإِصبع أَورد في كتابه نحو مئة نوع من البديع، فذكرها، ثم شرع في تفصيل ما لم يذكره فيما تقدم من المباحث.

والتقاسيم البديعية التي ذكرها السيوطي يوجد كثير منها في أَساليب القرآن التي في «البرهان» بصوّرة مفرّقة، مع زيادة السيوطي (٢٤) نوعاً من بديع القرآن أَفادها من ابن أَبي الإِصبع، سيأتي ذكرها - إن شاء الله - في الزيادات.

وقد مثّل للمواربة، - وهي: أن يقول المتكلم قولاً يتضمن ما ينكر عليه، فإذا حصل الإنكار استحضر بحذقه وجهاً من الوجوه يتخلص به، إما بتحريف كلمة، أو تصحيفها، أو زيادة، أو نقص - بما قرئ في قصة يوسف: «إن ابنك سُرِّق[١] ولم يسرق»، فأتى بالكلام على الصحة بإبدال ضمة من فتحة، وتشديد الرّاء وكسرتها[٢].

كما مثّل لنوع حسن النسق[٣]، والإبداع[٤]، بقوله تعالى ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ... ﴾[٥].

وعلى كلّ كان ترتيب السيوطي أدق، وتعاريفه التي أخذها من ابن أبي الإصبع أوفى من «البرهان».

٧- أمّا أقسام القرآن، فقد استوعب ما أورده الزركشي عن القَسَم في الأُسلوب الأوّل من أساليب القرآن، مع ترتيب وتنسيق.

وأتاح له اطلاعه على كتاب «أسرار الفواتح» = «الخواطر والسوانح» لابن أبي الإصبع، و«التبيان في أقسام القرآن» لابن القيِّم أن يضيف بعض

---

(١) هي قراءة شاذة تنسب إلى الكسائي من طريق سَوْرة بن المبارك والنهشلي، وإلى ابن عباس، وأبي رزين، وأبي حَيْوَة، والناقط (؟). انظر: **الكامل** للهذلي (خ): ٤٠٦، **والبحر المحيط**: ٥/ ٣٣٧.

(٢) **الإتقان**: ٣/ ٢٨٧ (وهو ناقل عن **بديع القرآن**: ٩٥).

(٣) وهو: أن يأتي المتكلّم بكلمات متتاليات معطوفات متلاحمات، تلاحماً سليماً مستحسناً، بحيث إذا أُفردت كل جملة منها قامت بنفسها، واستقل معناها بلفظها. **بديع القرآن**: ١٦٤.

(٤) وهو: أن يشتمل الكلام على عدّة ضروب من البديع، بحسب عدد كلماته وجمله. انظر: **بديع القرآن**: ٣٤٠، **والإتقان**: ٣/ ٢٨٨.

(٥) هود آية: ٤٤، وانظر: **الإتقان**: ٣/ ٢٧٦، ٢٨٨.

النقول، وهو ما لم يحصل للزركشي.

الملاحظات الواردة:

١- أَطال الزركشي - رحمه الله - في بعض الأَساليب القرآنية، نحو: التأكيد، والحذف، والالتفات، والتشبيه، وابتسر الكلام في بعضها الآخر.

٢- روح التأسيس بادية في «البرهان» في بعض الأَساليب، والقواعد، والفوائد.

فقد ابتكر أُسلوب المدرج من أَساليب القرآن، ومثل له بسبع آيات، قال: «هذا النوع سمَّيته بهذه التسمية بنظير المُدْرَج في الحديث...»[١].

٣- اعتمد الزركشي على ابن فارس في جملة من الأَساليب، نحو: الإِبدال، والمحاذاة، والاقتصاص، ونقل بعض التعاريف، نحو: التقسيم، والتشبيه عن ابن الأَثير الجزري (ت:٦٣٧هـ)، صاحب كتابي: «المثل السائر»، و«الجامع الكبير».

كما نقل كثيراً من الأَقوال والأَمثلة والتفريعات عن الزمخشري، والسكاكي، والقزويني، وبدر الدين ابن مالك، وحازم القرطاجنّي، والفارسي، والرازي، والتنوخي، وابن جنّي، وغيرهم كثير.

وقد نيَّفت مصادره على (٢٣٠) مصدراً في هذا النوع من سائر الفنون، وبلغت فوائده (٢٨) فائدة، وتسعة تنبيهات.

٤- استخدم الزركشي والسيوطي مصطلح التذييل[٢] لما تُخْتم به الآية بكلام مستقل؛ تحقيقاً لدلالة شطرها الأَوّل.

---

(١) البرهان: ٣/ ٣٦٤.

(٢) البرهان: ٣/ ١٤٦، والإتقان: ٣/ ٢٢١.

وهذا الإطلاق وإن استخدمه جمهرة من العلماء كأبي هلال العسكري[١]، والباقلاني[٢]، وابن سنان[٣]، وابن أبي الإصبع[٤]، وبدر الدين بن مالك[٥]، وغيرهم، كان الأولى تجنّبه في حق كلام الله؛ إجلالاً له وتعظيماً عن هذا اللفظ الموحي بالحقارة والدناءة، واستخدام مصطلح «التكميل» أو نحوه.

ومع استعمال الزركشي لهذا المصطلح، فقد نقد مصطلح الزيادة، ودعا إلى اجتنابه في كلام الله تعالى[٦].

أمّا السيوطي فقد استخدمها، ولم يُبْدِ أيَّة غضاضة مِن ذكرها[٧].

ومما يُنقد عليهما كذلك إدراجهما «الإبدال» ضمن أنواع البديع[٨]، وليس الأمر كذلك، إذ هو من الدراسات اللغويَّة، وقد كان عمدتهما فيه على كتاب «الصاحبي» لابن فارس؛ لخلوّ كتب البلاغة كـ «مفتاح العلوم» للسكاكي وتلخيصاته وشروحه، و «بديع القرآن» لابن أبي الإصبع، وغيرها منه.

٥- كان الأولى - في نظري - لو تكلّم السيوطي على الأنواع السالفة ضمن نوع واحد عنوانه: «من أساليب القرآن الكريم»، ورتّب الموضوعات

---

(١) الصناعتين: ٢٧٣.

(٢) إعجاز القرآن: ١٠٢-١٠٣.

(٣) سرّ الفصاحة: ٢٤٣، ٢٥٦.

(٤) بديع القرآن: ١٥٥.

(٥) المصباح في المعاني والبيان والبديع: ٩٨.

(٦) البرهان: ٣/ ١٤٩.

(٧) الإتقان: ٣/ ١٩٦.

(٨) البرهان: ٣/ ٤٤٥، والإتقان: ٣/ ٢٦٥.

ونسقها وضبَطها، بدلاً من هذا التفريع والتشقيق.

٦- ترك الزركشي ذكر «الاقتباس»؛ لأَنه أَفرده بنوع مستقل هو: النوع الثلاثون، وتحدّث عنه السيوطي في نهاية آداب تلاوة القرآن[١].

وقد ترك ثلاثة أَساليب ذكرها الزركشي، هي:

المقابلة، وتَرْك الخطاب بالشيء عن اعتقاد المخاطب دون ما في نفس الأَمر، والتأَدّب في الخطاب بإِضافة الخير إلى الله.

٧- لم يكن الزركشي - فيما ظهر لي - منضبطاً في نهاية نوع أَساليب القرآن من حيث الربط والتنسيق، إِذ بدت بعض الأَفعال التي تكلّم على استعمالاتها كأَنها متصلة بما سبقها[٢].

٨- بلغت زيادات السيوطي (١٥) زيادة - في الأَنواع السبعة - سيأتي - إن شاء الله - ذكرها في الزيادات.

وفي نهاية هذه الملاحظات أُنوّه بأَنَّ السيوطي ذكر تعريف بعض الأَساليب، نحو: «الاستخدام»[٣]، الذي لم يعرِّفه الزركشي، مع كونه أَورده عند كلامه عن الفرق بينه وبين التورية[٤]، ولعلَّه اكتفى بالفرق عن التعريف، والله أَعلم.

---

(١) الإِتقان: ١/ ٣١٤.

(٢) انظر - مثلاً - البرهان: ٤/ ١٠٥-١٠٦ (نهاية القاعدة الثالثة في العدد، مع فَعَل).

(٣) الإِتقان: ٣/ ٢٥٢.

(٤) البرهان: ٣/ ٤٩٤.

في الكلام على المفردات من الأَدوات والبحث عن معاني الحروف؛ ممّا يحتاج إليه المفسِّر لاختلاف مدلولها[١]

استخدم الزركشي لفظ «المفردات من الأَدوات»، فكأَنه يريد به الأَسماء والظروف، ثم استعمل في العنوان - أَيضاً - «حروف المعاني»، وكأَنه يريد به الحروف غير العاملة[٢].

بينما عبَّر السيوطي بـ «معاني الأَدوات»، وكأَنه يرى أَن مصطلح «أَدوات» أَوفى بالحاجة من «حروف»، على اعتبار أَن كلّ حرف أَداة، وليست كلّ أَداة حرفاً.

وإِطلاق لفظ «الأَدوات» مصطلح كوفيّ قديم[٣].

لم يذكر الزركشي أَحداً ممن أَفرد هذا العلم بتأليف مفرد، بينما مثَّل السيوطي بمتقدم، وهو: أَبوالحسن علي بن محمد الهروي (ت:٤١٥هـ)، صاحب كتاب «**الأُزهيَّة في علم الحروف**»[٤]، وبمتأَخّر، وهو: الحسن بن قاسم المشهور بابن أُم قاسم الـمُرادي (ت:٧٤٩هـ) صاحب «**الجنى الداني**

(١) البرهان: ٤/ ١٥٤-٣٨١، والإِتقان: ٢/ ١٤٠-٢٥٩.

(٢) انظر: مغني اللبيب: ١٧، ومعجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة: ١٠.

(٣) انظر: معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة: ١٠، ومقدمة معجم الأَدوات والضمائر في القرآن الكريم: م١٠.

(٤) طبع ضمن منشورات مجمع اللغة العربيّة بدمشق عام (١٣٩١هـ)، بتحقيق: عبدالمعين الملُّوحي.

في حروف المعاني»[١].

وقد نقل الزركشي عن الهروي في موضعين، وسمّاه في الأول بـ «صاحب الأُزهيَّة»[٢]، وفي الثاني: «الهروي في الأُزهيَّة»[١]، ونقل - أيضاً - عن كتاب آخر في حروف المعاني هو «رصف المباني»[٣] لأحمد بن عبدالنور المالَقي (ت:٧٠٢هـ).

قدّم الزركشي لهذا النوع بمقدمة تبيِّن أهمية معرفة حروف المعاني ودلالاتها للمفسِّر، ومثَّل بعدّة آيات توضح هذا المقصد.

وقد لخّص السيوطي هذه الطليعة باقتضاب في صدر هذا النوع.

ثم شرع كلّ منهما في ذكر مهمَّات مطالب أشهر حروف المعاني، فذكر الزركشي (٨٣) أداة مشروحة على وجه الاختصار غير المخلّ.

وقد أبدع في إيراده لمعانيها، وإن كان قد اعتمد - قليلاً - على ابن هشام في مغني اللبيب؛ إذ نقل أحوال الفاء مع الصفات - وهي ثلاث - من كلام الزمخشري، الذي ساقه ابن هشام دون إشارة إلى أصله[٤].

ولا غضاضة في هذا الصنيع، فابن هشام من شيوخه كما صرَّح في «البحر المحيط» بقوله: «شيخنا ابن هشام»[٥].

---

(١) حُقق أكثر من مرَّة، منها بتحقيق الدكتور فخر الدين قَبَاوة، ومحمد نديم فاضل.

(٢) البرهان: ٤/ ٢١٦، ٣٢٥. وهناك أربعة أُخرى - ٤/ ٢٩٨، ٣٢٤، ٣٤٦، ٣٩٤ - نقل فيها عنه دون ذكر كتابه.

(٣) البرهان: ٤/ ٣٢٢.

(٤) انظر: مغني اللبيب: ٢١٦، ووازن بالبرهان: ٤/ ٢٥٩.

(٥) البحر المحيط: ٢/ ٢٩٥. عقد الزركشي فيه فصلةً ذكر فيها «أدوات المعاني» بإيجاز =

ولم يراع الزركشي ترتيب حروف المعاني على نسق حروف المعجم، فذكر (أَو)، ثم (إِنْ)، وغيرهما على هذه الشاكلة، بينما راعى السيوطي - غالباً -الترتيب من حيث الأَوائل فالثواني.

وبسط في «البرهان» الحديث عن بعض الأَدوات، نحو (ما) وأَقسامها الاثني عشر بين حرفيّة واسمية، بينما أَوجز السيوطي الكلام عليها.

وكان له زيادات في معاني الحرف الواحد، نحو: زيادة أَربعة معانٍ في (ثُمَّ)، وهي: التبايُن في الصفات، والتعجّب، والزيادة، والاستئناف، لم ترد في «الإِتقان».

واختصار السيوطي في شرحه لمعاني الحروف التي ذكرها ظاهر جدّاً، وقد اعتذر في نهاية هذا النوع عن البسط؛ لأَنه أَوفى الكلام عليها في بعض تصانيفه اللغويّة والنحويّة، ولأَن مقصوده ذكر القواعد والأُصول، لا استيعاب الفروع والجزئيّات[1].

= واختصار من حيث عددها ومحتواها، فمثلاً تكلّم على (في)، فذكر لها معنيين. (البحر المحيط: ٢/ ٢٩٦-٢٩٧)، بينما ذكر لها في «البرهان» - ٤/ ٢٦٣-٢٦٤ - أَحد عشر معنىً.

(١) من مظاهر اختصار السيوطي:

١- لم يورد من اللام غير العاملة سوى أَربع لامات (الإِتقان:٢/ ٢٢٧)، التي ذكر لها الزركشي - «البرهان»: ٤/ ٢٨٦ - عشر لامات.

٢- ومثلها (كيف)، انظر: الإِتقان: ٢/ ٢٢٣-٢٢٤، والبرهان: ٤/ ٢٨٣-٢٨٥. وانظر: (على)، و(عن)، و(في) - على الترتيب -: الإِتقان: ٢/ ٢٠١-٢٠٢، ٢٠٣، ٢١١-٢١٢، والبرهان: ٤/ ٢٤٨، ٢٥٠-٢٥١، ٢٦٣-٢٦٤.

وقد عقد الزركشي - رحمه الله - موازنة بين بعض الأدوات، نحو الموازنة بين: (إذا)، و (إنْ) في الأشياء المتفقة والمفترقة[١]، وبين (لَمْ) و(لَمَّا)[٢].

كما أحال على نوع «أساليب القرآن» في بعض الأدوات، نحو: (إنَّ)، و(أَلْ)، و (كان)، و(كاد)[٣].

أمّا عدد الأدوات التي ذكرها السيوطي في «الإتقان»، فهي: (١١٢) أداةً، يوجد منها خَمْس في «البرهان» على شكلين:

- ثلاث منها في نوع «أساليب القرآن»، وهي: «جَعَل، سواء، ظنَّ»[٤].
- وثنتان دمجهما الزركشي ضمن (عِند)، وهما: «لدى، ولدن»[٥].
- وأهمل السيوطي أداتين - في «البرهان» -، هما: «إنّما، ولمَا».

وبذلك تصبح زيادته على الزركشي في عدد الأدوات: (٢٦) أداةً.

وقد بدا احتراف السيوطي - رحمه الله - بتلخيص كلام الزركشي مع إضافاتٍ - أحياناً - من «مغني اللبيب» لابن هشام، و«عروس الأفراح» للبهاء السبكي، و«ارتشاف الضَّرَب»، و«البحر المحيط» كليهما لأبي حيّان، و«الجنى الداني» للمرادي[٦].

---

(١) البرهان: ٤/ ١٧٧-١٨٢.

(٢) نفس المصدر: ٤/ ٣٢٦-٣٢٨.

(٣) نفس المصدر: ٤/ ٢٠٢، ٢١٨، ٢٧٠.

(٤) البرهان: ٤/ ١١٣، ١٥٢-١٥٣، ١٣٨.

(٥) نفس المصدر: ٤/ ٢٥٣.

(٦) انظر - مثلاً - (رُويدَ) في الإتقان: ٢/ ١٩٦، والبرهان: ٤/ ٢٤٥.

وتارة يركِّب كلام الزركشي وابن هشام من «مغني اللبيب» في محلّ واحد.

وهناك أقوال لا يعزوها الزركشي، فينقل عزوها من ابن هشام[١].

وجلُّ مصادر السيوطي - هنا والتي بلغت قَرابة المئة - بواسطة «البرهان»، و«مغني اللبيب»، وظهرت كتب وقف عليها مباشرة، نحو: «الشامل»[٢]، و«الأَضداد» لابن الأنباري، و«رصف المباني» للمالَقي، و«شرح اللب»[٣]، و«اختصار القول في كلاً وبلى ونعم» لمكي القيسيّ، ونقول عن شيخه محيي الدين الكافِيَجي.

وكان السيوطي في عرض معاني الحروف أَتقن ترتيباً، وأَسلس عرضاً.

وقد فصَل بين بعض الأَدوات التي تحدَّث عنها الزركشي في موضع واحد، نحو: (لكنّ) المشددة، و (لكنْ) المخففة[٤].

ومن مزايا السيوطي في هذا النوع، أَنه يورد بعض الفوائد المرويّة عن

(١) انظر - مثلاً - (إلاّ: بمنزلة الواو) في **الإتقان**: ٢/ ١٦٠.

(٢) يظهر أَنه كتاب: «الشامل في علم الحرف» لأَبي يعقوب السكاكي (ت:٦٢٦هـ). انظر: **كشف الظنون**: ١٠٢٤.

(٣) لعلّ «اللب» هو مختصر الكافيَة للبيضاوي المعروف بـ«لب الأَلباب في علم الإعراب» قال في **كشف الظنون**: - ١٥٤٦ - «وهو منطوٍ على فوائد جليلة جليّة، ومتكفل لغرائب النحو بوجازة أَلفاظ عبقريّة...». وله شروح كثيرة ذكر بعضها كاتب جلبي. ونَقْلُ السيوطي عنه في معنى حرف الباء. (**الإتقان**: ٢/ ١٨٢).

(٤) انظر: **الإتقان**: ٢/ ٢٣١-٢٣٢.

الصحابة، وغيرهم في معاني الأَدوات، نحو:
«لو»، و«أو»، و«ويل»[١].

وخلاصة القول في شرح السيوطي للأَدوات أَنه ينحو ثلاثة مذاهب:

- تارة يقتصر على ما في «البرهان»، نحو: (لا جرم)[٢].
- وتارة يختصر ما أَورده الزركشي، وسبقت له أَمثلة عديدة.
- وأُخرى يزيد عليه في معنى الأَداة الواحدة عدّة معانٍ، وسيأتي تفصيل زيادات السيوطي العامّة في هذا النوع - إِن شاء الله - التي بلغت (١٦) زيادة في الزيادات، ومنها المذهب الثالث.

---

(١) انظر: المصدر السابق - على الترتيب -: ٢/ ٢٣٧، ١٧٨، ٢٥٩.

(٢) الإتقان: ٢/ ٢٣١.

المبحث الثاني

ما انفرد به الزركشي

(١١)[١]- معرفة على كم لغة نزل

(١٩) - معرفة التصريف

(٢١) - بلاغة القرآن: معرفة كون اللفظ والتركيب أَحسن وأَفصح

(٢٣) - معرفة توجيه القراءات وتبيينُ وجه ما ذهب إليه كل قارئ

(٣٠) - في أَنه هل يجوز في التصانيف والرسائل والخطب استعمال بعض آيات القرآن...؟

(٣٢) - معرفة أَحكامه

(٣٧) - في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات

(٤٠) - في بيان معاضدة السُّنَّة للقرآن

---

(١) هذه الأَرقام تعني أَرقام الأَنواع حسب تسلسلها في «البرهان».



معرفة على كم لغة نزل[1]

هذا النوع المراد منه «نزول القرآن على سبعة أَحرف»، وقد ارتضى الزركشي له هذه العنونة، وكأَنه في هذا متابع لابن سيده، الذي يرى أَن من معاني الحرف: اللغة[2].

ولم يفرد السيوطي له نوعاً مقابلاً في «الإتقان»، وإنما بحثه في «المسألة الثالثة» من النوع السادس عشر: في كيفيّة إنزاله.

واتفقا على ترك إيراد من أفرد هذا البحث بالتصنيف. وقد أَفرده - ممن سبقهما - أَبو بكر بن العربي (ت:٥٤٣هـ) في جزء مفرد على غاية الإيضاح[3]، وأبو شامة المقدسي (ت:٦٦٥هـ) في «المرشد الوجيز»، وابن الجزري (ت:٨٣٣هـ) في جزء مفرد تتبع فيه طرق حديث «أُنزل القرآن على سبعة أحرف» عن تسعة عشر صحابياً[4].

أمّا ما نسب إلى أَبي الفضل: عبدالرحمن بن أحمد الرازي (ت:٤٥٤هـ)، من أَن له شرحاً على الحديث المذكور بتصنيف مفرد، فليس صحيحاً، بل هو قطعة من كتابه الواسع في القراءات المسمّى بـ«اللوامح»؛ بدلالة أَن الأَوجه السبعة المنقولة عن الرازي في تفسير الحديث، نسبها السيوطي إلى

(١) البرهان: ١/ ٣٠١-٣١٩، والإتقان: ١/ ١٣١-١٤٢.

(٢) انظر: اللسان (حرف): ٩/ ٤١.

(٣) كما قال في عارضة الأحوذي: ١١/ ٦٠، وانظر: القبس في شرح موطأ مالك بن أنس: ١/ ٤٠٠.

(٤) انظر: النشر: ١/ ٢١.

كتابه «اللوامح»، وهي في القطعة الباقية منه، المتضمنة شرح حديث الأَحرف السبعة[١].

وهذه عادة في كتب القراءات الموسوعيّة، أَن مؤلفيها يصدّرون كتبهم بمقدمة فيها معنى حديث نزول القرآن على سبعة أحرف، وطرقه، مثل ما فعل الداني (ت:٤٤٤هـ) في مقدمة «جامع البيان في القراءات السبع»[٢]، وأبو عليّ: الحسن بن علي بن إبراهيم الأَهوازي (ت:٤٤٦هـ) في مقدمة «الإِيضاح»[٣]، والهذلي (ت:٤٦٥هـ) في مقدمة «الكامل»[٤]، والأَندرابي: أحمد بن أَبي عمر (ت بعد: ٥٠٠هـ) في مقدمة «الإيضاح في القراءات العشر»[٥]، وغيرهم.

وكذلك ما نسب إلى شيخ الإسلام بن تيمية (ت:٧٢٨هـ) من أَن له شرحاً لحديث «أُنزل القرآن على سبعة أَحرف»[٦]، ليس كتاباً مستقلاً له

---

(١) انظر: شرح حديث «أُنزل القرآن على سبعة أَحرف» لأَبي الفضل الرازي (خ): ٢٣/ أ-ب.

(٢) وقد استلّ الدكتور عبدالمهيمن الطحان كلام الداني على الأحرف السبعة منه، ونشره بعنوان: «الأحرف السبعة للقرآن» !! وصدر عن مكتبة المنارة بمكة عام (١٤٠٨هـ) ط(١).

(٣) انظر النصوص التي نقلها أبوشامة عنه في المرشد الوجيز: ١٠٨-١٠٩، ١١٦-١١٨.

(٤) انظر منه ص: ٣٦-٤١ (مصوَّرة الشيخ عامر السيّد عثمان - رحمه الله -).

(٥) وأَضاف إليه اختيار أبي عبيد وأبي حاتم السجستاني في القراءة. انظر: الباب الثاني منه: «في نزول القرآن على سبعة أَحرف واختلاف العلماء في تفسير ذلك» الإِيضاح: (٨/ أ - ١٨/ أ)، وانظر مقالة الدكتور الجنابي عنه في **مجلة معهد المخطوطات العربية** (الكويت) مجلد: ٢٩، ص: ٢١٩-٢٥٢.

(٦) منه نسخة في مكتبة جستربيتي ضمن مجموع برقم: «(٣)٣٦٥٣» من (٥٦ب-٥٩) كتبت سنة (٨٥٩هـ)، وعنها صورة بالجامعة الإسلامية بالمدينة ضمن مجموع - أيضاً - برقم (١٦١٦/ ف).

أَنشأه كشرحه لحديث النزول، بل هو إجابة عن سؤال وُجّه إليه، وقد جمعه ابن قاسم ضمن مجموع الفتاوى[١]، والجليند ضمن دقائق التفسير[٢].

افتتح أَبو عبد الله الزركشي هذا النوع بذكر بعض طرق حديث: «أُنزل القرآن على سبعة أَحرف»، ونصَّ على تواتره - وتبعه السيوطي - نقلاً عن أَبي عبيد القاسم بن سلاّم.

ثم وجّه حديث الحاكم: «أُنزل القرآن على ثلاثة أحرف» بكلام أبي شامة المقدسي.

ثم أَورد اختلاف العلماء في معنى نزول القرآن على سبعة أَحرف المنحصر في اتجاهين - وعلل الاختلاف بقول ابن العربي إِنه «لم يأت في معنى السبع نصّ ولا أثر»[٣]-:

أ- **الاتجاه الأول**: يرى أَن حقيقة العدد غير مرادة، وإنما المراد بالحديث التوسعة على القارئ من دون حصر. ونسبه السيوطي إلى القاضي عياض[٤]، ومال إليه من المعاصرين علامة الشام جمال الدين القاسمي[٥].

ب- **الاتجاه الثاني**: القائلون بمفهوم العدد، وأنه سبع على الحقيقة،

(١) انظر منه: ١٣/ ٣٨٩-٤٠٣.

(٢) انظر منه: ١/ ٣-١٩.

(٣) انظر: القبس في شرح موطأ مالك بن أنس: ١/ ٤٠٠.

(٤) انظر: شرح النووي على مسلم: ٦/ ٩٩.

(٥) محاسن التأويل: ١/ ٢٨٧.

فذكر الزركشي لهم أربعة عشر قولاً:

١ - أَنه مشكل لا يُدْرى معناه، ونسبه إلى ابن سعدان النحوي (ت:٢٣١هـ)، وهو الذي ترجّح لدى العلاّمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي[١].

٢ - المراد به سبع قراءات، ونسبه إلى الخليل بن أَحمد الفراهيدي (ت:١٧٠هـ)، وهو أضعفها، وذكره السمرقندي، ولم ينسبه إلى أحد[٢].

وأورد تحت هذا القول رأي ابن قتيبة - من دون تصريح باسمه - نقلاً عن ابن عبدالبر.

٣- المراد به سبعة أَنواع، كل نوع منها جزء من أجزاء القرآن بخلاف غيره من أنحائه، نحو: الوعد والوعيد، والأمر والنهي، والقصص، والحلال والحرام، ونسبه البيهقي في «المدخل» إلى أبي سلمة بن عبدالرحمن. وردّه الزركشي بقول ابن عبدالبر، والماوردي، وابن عطية.

٤ - أنه سبع لغات لسبع قبائل من العرب (مع اختلاف في تعيينها)، ونسبه إلى أبي عبيد القاسم بن سلّام، وثعلب، وأبي حاتم السجستاني، واختاره الأزهري في«تهذيب اللغة»، وصحَّحه البيهقي في «شعب الإيمان». ونسب السيوطي إلى ابن عطية أنه اختاره.

وكذلك اختاره مكي[٣]، وابن الجوزي[٤]، وأبو السعادات بن

(١) انظر: حديث الأحرف السبعة للدكتور القارئ: ٥.

(٢) انظر: بستان العارفين: ٢٠.

(٣) الإبانة عن معاني القراءات: ٥٣.

(٤) فنون الأفنان : ٢١٤.

الأثير[١].

ورجّحه من المتأخرين الشيخ مناع القطان[٢]، والدكتور العتر[٣]، والشيخ البنوري[٤]، وذكر الزركشي أن ابن قتيبة رده.

قلت: وكذلك أبو بكر الباقلاني[٥].

٥- المراد به سبعة أوجه من المعاني المتفقة بألفاظ مختلفة، نحو: أَقبل، وهلمَّ، وتعال، وعجِّل، وأسرع، وأَنظر، وأَخِّر. ونسبه ابن عبدالبر إلى أكثر أهل العلم[٦].

٦- أن ذلك راجع إلى بعض الآيات التي تُقرأ بسبعة أوجه، أو تزيد، أو تقل.

٧- قال الزركشي: «اختاره القاضي أبو بكر، وقال: الصحيح أن هذه الأَحرف السبعة ظهرت واستفاضت عن رسول الله ﷺ، وضبطها الأئمة، وأثبتها عثمان والصحابة في المصحف، وأخبروا بصحتها، وإنما حذفوا منها ما لم يثبت متواتراً، وأن هذه الأحرف تختلف معانيها تارة، وألفاظها أخرى، وليست متضادة ولا منافية».

---

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: (حرف): ١/ ٣٦٩.

(٢) نزول القرآن على سبعة أحرف له: ٧٢، ومباحث في علوم القرآن: ١٦٢.

(٣) الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها: ١٧٧ وما بعدها.

(٤) يتيمة البيان في شيء من علوم القرآن: ١٤٥، ورأيه مركب من قول أبي عبيد وابن قتيبة.

(٥) انظر: نكت الانتصار: ١١٩.

(٦) انظر: التمهيد: ٨/ ٢٨١. وقال به من المتأخرين الدكتور أبو شهبة في المدخل لدراسة القرآن الكريم: ١٦٢، والدكتور الصبَّاغ (لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير: ١١٣).

٨- قول الطحاوي: أن نزول القرآن على سبعة أحرف كان لوقت خاص، دعت إليه الضرورة؛ لأن كل ذي لغة يشق عليه التحول عن لغته التي درج عليها، فلما كثر الناس والكُتّاب، ارتفعت تلك الضرورة، فارتفع حكم الأحرف السبعة، وعاد ما يُقرأ به إلى حرف واحد[١].

وبه قال الطبري[٢]، وابن عبدالبر[٣].

٩- أنّ عِلم القرآن يشتمل على سبعة أشياء تدور حول مسائل عقدية مَثَّل بها، ولم ينسبه إلى أحد.

١٠- المراد سبعة أشياء عن أئمة الفقهاء ذكرها.

١١- المراد سبعة أشياء عن أهل اللغة ذكرها.

١٢- المراد سبعة أشياء عن النحاة ذكرها.

١٣- المراد سبعة أشياء عن القرّاء ذكرها.

١٤- المراد سبعة أشياء عن الصوفيّة ذكرها، وهذه الأقوال الخمسة الأخيرة، حكاها عن هذه الطوائف أبو المعالي شيذلة (ت:٤٩٤هـ).

وهذه الأقوال جميعاً ذكرها السيوطي بتوسع في بعضها وتفصيل، أو اقتضاب وإيجاز، وزاد عليها قولين:

(١) قول أبي الفضل الرازي في كتابه «اللوامح»، وهو قريب من قول

---

(١) انظر: مشكل الآثار: ٤/ ١٩١-١٩٢.

(٢) في مقدمة تفسيره: ١/ ٢٥-٢٨ (ط.الحلبي)، وفي كتاب «البيان» له كما ذكر مكي في الإبانة: ٣٢، والزركشي في البرهان: ١/ ٣٠٥، وابن الجزري في المنجد: ٥٥.

(٣) التمهيد: ٨/ ٢٩٣ و ٢٩٩.

ابن قتيبة الذي ذكره الزركشي أثناء القول الثاني؛ لذلك قال الحافظ - عن أوجهه السبعة -: «قلت: وقد أخذ كلام ابن قتيبة ونقحه»[١]. ومال إلى هذا الرأي من المتأخرين: الشيخ الخضري الدمياطي، والشيخ عبدالعظيم الزرقاني[٢]، والدكتور الزرزور[٣].

(٢) قول ابن الجزري القائل: «ولا زلت أستشكل هذا الحديث وأُفكر فيه، وأُمعن النظر من نيّف وثلاثين سنة، حتى فتح الله عليّ بما يمكن أن يكون صواباً إن شاء الله، وذلك أني تتبعت القراءات صحيحها، وشاذها، وضعيفها، ومنكرها، فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه من الاختلاف، لا يخرج عنها...»[٤]، ثم سردها.

واختار هذا الرأي من المتأخرين الشيخ محمد بخيت المطيعي[٥] (ت:١٣٥٤هـ).

والأوجه التي ذكرها قريبة كذلك من المحاولة التي أنشأها ابن قتيبة لتفسير حديث الأحرف السبعة؛ لذلك قال الدكتور عبدالعزيز القارئ: «بل أكاد أجزم أن الجزري - عفا الله عنه - نقل عن ابن قتيبة ولم يزد»[٦].

ثم ذكر أقوال ابن حبّان الخمسة والثلاثين في معنى الأحرف السبعة،

---

(١) فتح الباري: ٨/ ٦٤٦.
(٢) مناهل العرفان: ١/ ١٤٨، ١٥١.
(٣) علوم القرآن له: ١١٤.
(٤) النشر: ١/ ٢٦-٢٧.
(٥) الكلمات الحسان في الحروف السبعة وجمع القرآن: ١٠٩.
(٦) حديث الأحرف السبعة: ٨١.

نقلاً عن مقدمة تفسير ابن النقيب، الذي نقلها - أيضاً - عن أبي عبدالله شرف الدين المرسي (ت:٦٥٥هـ).

وهذه الأقوال قال عنها الحافظ بن حجر: «ولم أقف على كلام ابن حِبّان في هذا بعد تتبعي مظانه من صحيحه»[1].

وقد وجّه لها شرف الدين المرسي خمسة انتقادات:

١- هذه الوجوه أكثرها متداخلة.

٢- لا يُدْرى مستندها، ولا عمَّن نقلت.

٣- لماذا خصّ كل واحد منهم هذه الأحرف السبعة بما ذَكَر، مع أن كلها موجودة في القرآن، فما معنى التخصيص؟!

٤- فيها أشياء لم يفهم المرسي معناها على الحقيقة.

٥- أكثر هذه الوجوه يعارضه حديث عمر مع هشام بن حكيم الذي في الصحيح؛ فإنهما لم يختلفا في تفسيره ولا أحكامه، وإنما اختلفا في قراءة حروفه.

وأزيد نقداً سادساً:

وهو أن الأقوال: (٤، ٩، ١١، ١٥، ١٦)، مُثِّل فيها بستة أوجه، لا سبعة.

ثم ذكر السيوطي تنبيهاً يتضمن هل اشتملت المصاحف على الأَحرف السبعة أو لا؟ وسيأتي تفصيل هذا عند الكلام على زيادات السيوطي إن شاء الله تعالى.

---

(١) فتح الباري: ٨/ ٦٤٠.

ويلاحظ على هذا النوع عدَّة أُمور:

١ - كان دور الزركشي والسيوطي جمع الأَقوال وحشدها دون موازنة واختيار رأي راجح منها، أو الإدلاء برأي جديد في القضيّة.

وقد اعتمد الزركشي على نقول كثيرة، وبخاصة عن ابن عبدالبر الذي لم يسمِّ كتابه، وهو «التمهيد»، وعن أَبي شامة في «المرشد الوجيز»، وعن القرطبي في مقدمة «تفسيره».

واعتمد السيوطي على الحافظ ابن حجر في «الفتح»، وابن عبدالبر في «التمهيد»، والزركشي في «البرهان»، ولم يسمِّ الأَول إِلاّ نادراً، وسكت عن الآخرين.

والذي يظهر لي أَن أَبا عبد الله الزركشي - رحمه الله - يميل إلى أَنَّ الأَحرف السبعة هي سبع لغات، وهو قول أَبي عبيد ومن معه؛ بدلالة عنوان هذا النوع الذي رمز فيه إلى هذا الاختيار، وبدلالة النقلين اللذين ختم بهما النوع، الأول: عن ابن حِبَّان: «قيل أَقرب الأَقوال إلى الصحة أَن المراد به سبع لغات...».

والثاني: «وقال بعض المتأخرين[1]: الأَشبه بظواهر الأَحاديث أَنَّ المراد بهذه الأَحرف اللغات...».

أَمّا السيوطي فقد أَبدى رأيه في الأَحرف السبعة في شرحه على سنن

(١) للقرطبي المفسّر كلام مشابه لبقيّة الكلام المنقول، انظر: الجامع لأَحكام القرآن: ١/ ٤٦- ٤٧، ووازن بالبرهان: ١/ ٣١٩.

النسائي - الذي أَلّفه بعد «الإتقان» - فقال: «والمختار عندي أَنه من المتشابه الذي لا يدرى تأويله»[١]، وكان حظّه هنا الجمع والنقل، وقد تبع في هذا رأي ابن سعدان النحوي المتقدم.

٢- ظهر منهما نقد أَو تضعيف لبعض الآراء المذكورة.

٣- لم يذكرا الحكمة من نزول القرآن على سبعة أَحرف.

٤- ذكر الزركشي قول ابن قتيبة - دون تصريح باسمه - نقلاً عن ابن عبدالبرّ عقب القول الثاني الذي نسبه إلى الخليل بن أَحمد، الذي يرى أَن الأَحرف السبعة، هي سبع قراءات.

ومحاولة ابن قتيبة تفسير الأَحرف بسبعة أَوجه، أَوردها في كتابه «تأويل مشكل القرآن»[٢]، هي منهجيّة سبقه بها أَبو حاتم: سهل بن محمد السجستاني (ت:٢٥٠ أو ٢٥٥هـ)[٣]، وتبعه فيها قاسم بن ثابت السرقسطي صاحب «الدلائل في غريب الحديث» (ت:٣٠٢هـ) - فيما حكاه عنه القرطبي[٤]-، والباقلاني (ت:٤٠٣هـ)، وأَبو الفضل الرازي (ت:٤٥٤هـ)، وابن الجزري (ت:٨٣٣هـ).

فكان ينبغي من الشيخين - الزركشي والسيوطي - إِيراد هذه الأَقوال

(١) زهر الرُّبى على المجتبى: ٢/ ١٥٢.

(٢) قال: «وقد تدبَّرت وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أَوجه» ص: ٣٦-٣٨.

(٣) ذكر تاريخ وفاته بالتردد هكذا الحفاظ: الذهبي - معرفة القراء: ١/ ٢٢٠ -، وابن الجزري - غاية النهاية: ١/ ٣٢١ -، وابن حجر - تهذيب التهذيب: ٤/ ٢٥٨ -، وعليه وردت ترجمته في «تاريخ الإسلام» للذهبي مرَّتين.

(٤) مقدمة الجامع لأَحكام القرآن: ١/ ٤٥-٤٦.

حيال بعضها مع الموازنة بينها.

أَمّا الزركشي فلا يرد عليه ذكر رأي ابن الجزري؛ لأَن وفاته بعده.

٥- ذكر الزركشي أَن ابن دريد حكى أَن أَبا حاتم السجستاني يرى أَن الأَحرف السبعة، هي سبع لغات من لغات العرب.

وهذا الرأي لأَبي حاتم نقله أَبوعلي الأَهوازي عن شيخه ابن المعلّى عن ابن دريد عن أبي حاتم[1]. ونقل الأَهوازي - أَيضاً - عن شيخه أَبي الحسن القطّان عن ولد ابن قتيبة عن أَبيه قال: «وهذا القول عظيم من قائله؛ لأَنه غير جائز أَن يكون في القرآن لغة تخالف لغة قريش، لقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ ...﴾[2]، إِلاّ أَن يكون القائل لهذا أراد ما وافق هذه اللغات لغةَ قريش»[3].

ويقابل هذا القول لأَبي حاتم السجستاني، قول آخر حكاه أَبومحمد: حامد بن أَحمد بن جعفر بن بسطام[4] (ت بعد:٤٢٥هـ) - في مقدمة تفسيره «المباني لنظم المعاني» - عن أَبي حاتم أَيضاً يدور في فلك مدرسة تفسير

(١) **المرشد الوجيز**: ٩٣-٩٤.

(٢) إبراهيم آية: ٤.

(٣) **المرشد الوجيز**: ٩٣-٩٤.

(٤) انظر ترجمته الموجزة في **غاية النهاية**: ١/ ٢٠٢. وتوصل الدكتور غانم الحمد - في مقالة له بعنوان: «مؤلِّف التفسير المسمّى: كتاب المباني لنظم المعاني» نشرها في **مجلة الرسالة الإسلامية** ببغداد، العددان: ١٦٤-١٦٥، عام ١٤٠٥هـ، من ص: ٢٤٣-٢٥٥- إلى أنه مؤلِّف التفسير بواسطة محاور ثلاثة بسطها في مقالته.

الأَحرف السبعة، بوجوه سبعة.

فقال أَبو حاتم: «ثم إِني تدبَّرت الوجوه التي تتخالف بها لغات العرب، فوجدتها على سبعة أَنحاء لا تزيد ولا تنقص، وبجميع ذلك نزل القرآن...»، ثم سردها[١].

وأنا هنا لست بصدد موازنة قول أَبي حاتم هذا مع غيره من الأَقوال التي نحت الاتجاه التفسيري للأَحرف السبعة، ولكن ينبغي تحرير الكلام في رأي السجستاني، هل له رأيان في معنى السبعة الأَحرف، أو أَحدهما متأخر استقر رأيه عليه؟ وهي مسألة لا أَملك إِجابة عنها الآن، وإِنما هو اعتراض وتساؤل على إِيراد الزركشي قول أَبي حاتم الأَول، دون الإشارة إلى قوله الثاني، وهذه مسألة جديرة بالدراسة والمناقشة.

٦- ذكر الزركشي أَن البعض - ولم يصرِّح بهم - نسب إِلى أَبي بكر الباقلاني، أَنه يرى رأي أَبي عبيد في أَن الأَحرف السبعة هي لغات سبع.

وهي نسبة لا تصح؛ لردّ الباقلاني هذا القول، إِذ قال: «وقد زعم قوم أَن معنى قوله عليه السلام: «أُنزل القرآن على سبعة أَحرف»، أَنه أُنزل على سبع لغات مختلفات، فهذا باطل...»[٢].

وقد قرر الزركشي قول الباقلاني في القول السابع، ومضمونه: أَنها أَحرف مستفيضة، أَثبتها عثمان ﷺ في المصحف، وحذف ما ليس بمتواتر،

---

(١) انظرها مفصّلة في: مقدمتان في علوم القرآن: ٢٢١-٢٢٧.

(٢) نكت الانتصار: ١١٩ (بإملاء الصيرفي).

وهي أَحرف تختلف معانيها وأَلفاظها من غير تضاد ولا تنافر.

وذكر السيوطي - ضمن القول التاسع عنده - أَن الباقلاني يرى أَن الأَحرف السبعة كانت رخصة مؤقتة، فلما زال العذر نُسخت، وبقي منها حرف واحد.

وهو رأي الطحاوي، وابن عبدالبر، كما تقدم معنا.

وهذا القول المنسوب إلى الباقلاني يفهم من سياق نصّ أَورده أَبو شامة عنه[1].

لكن رأيه الواضح الذي صرَّح فيه في «الانتصار»، واختاره بعد عرضه الأَقوال المحكية في معنى الأَحرف السبعة - وهي قرابة عشرة أَقوال ذكرها[2] -، يغاير ما ذكره الزركشي، ونسبه إِليه السيوطي، وفُهِمَ من نصّ أَبي شامة المشار إِليه.

وذلك أَنه يرى تفسير الأَحرف السبعة بأَوجه سبعة أَوردها، بعد تقريره أَنّ القرآن منزَّل على سبعة أَحرف في اللغة، والإِعراب، وتغيير الأَسماء، والصور، وأَنه متفرق في كتاب الله، وليس موجوداً في حرف واحد، أَو سورة واحدة يُقْطع على إِجماع ذلك فيها[3].

وتحرير قول الباقلاني كما يلي:

أ- يرى في معنى الأَحرف السبعة مذهب التفسير بوجوه سبعة، وهو

---

(١) المرشد الوجيز: ١٤٤.

(٢) نكت الانتصار: ١١٨-١١٩.

(٣) الانتصار لصحة نقل القرآن (خ): ٢٥٢-٢٥٥، ونكت الانتصار: ١٢٠-١٢٢.

في هذا متابع لقاسم بن ثابت السرقسطي (ت:٣٠٢هـ)، كما صرَّح به القرطبي[١].

ب- لم أَجد أَنه يرى مذهب الطحاوي ومن معه في نسخ الأَحرف إلى حرف واحد.

جـ- يرى أَن المصحف الذي بين أَيدي الناس مشتمل على الأَحرف السبعة، وليس على حرف واحد كما ذهب الطبري، وهذا واضح من كلامه السابق، وكذلك نسب الحافظ ابن حجر هذا المذهب إِليه[٢].

٧- لم يحرر الزركشي والسيوطي مقالة الطبري في الأَحرف السبعة، إذ ذكر الزركشي قول الطبري - عقب القول الثاني عنده، وهو: أَنّ المراد سبع قراءات - من كتاب «البيان» له، من أَنّ اختلاف القراء راجع إلى حرف واحد من الأَحرف السبعة التي نزل القرآن عليها، وهو الحرف الذي كتب عثمان عليه المصاحف.

وذكر السيوطي الطبريَّ ضمن القائلين بأَنّ الأَحرف السبعة مراد بها سبعةُ أَوجه من المعاني المتفقة بأَلفاظ مختلفة، نحو: أَقبل، وتعال، وهلمَّ...

وأَنت ترى أَنّ كلاًّ منهما اجتزأ بشق واحد من قول الإمام الطبري المكوّن منهما معاً.

وقد أَوضح - رحمه الله - قوله هذا في مقدمة تفسيره إِيضاحاً وافياً، مع

(١) مقدمة الجامع لأَحكام القرآن: ١/ ٤٥.

(٢) فتح الباري: ٨/ ٦٤٦، وانظر: المرشد الوجيز: ١٣٨.

التدليل عليه بالروايات المختلفة لحديث الأَحرف السبعة، وبمناقشات عقليّة برهن فيها لصحة ما يرى[١].

ونقل مكي بن أَبي طالب[٢]، وابن الجزري[٣]، الشق الأَول من قوله - وهو أَن اختلاف القراء راجع إلى حرف واحد من الأَحرف السبعة التي نزل عليها القرآن - عنه من كتابه «البيان». وبيَّن أَبو العباس المهدوي أَنّ الحرف الذي يرجع إليه اختلاف القراء فيما يقوله الطبري، هو حرف زيد بن ثابت[٤].

٨- في هذا النوع بعض الأَقوال، والردود الضعيفة لا يسمح المجال بمناقشتها، ونسبتها إلى أَصحابها، ولكن أُنوّه بأَن العرض الذي ساقه الزركشي، والسيوطي يحتاج إلى مزيد تدقيق، وحسن ترتيب ونسبة.

وفي نهاية كلامي أَرى أَنّ حديث نزول القرآن على سبعة أَحرف له منزلة عظيمة عند العلماء؛ ولم تتعيَّن هذه السبعة بنصّ عن رسول الله ﷺ، أو إِجماع من الصدر الأَول، فلذلك تشعَّبت أَقوال العلماء فيها تشعَّباً بيّناً لكل من اطلع على شيء منها.

والقطع برأي مما قيل فيها ليس بالأَمر السهل الميسّر، فقد وقف أَمامه جماعة من أهل العلم حيارى لا يدرون ما معناه. حتى إِن بعض المحققين من أَعلام الإِسلام لم يكن لهم رأي واضح فاصل في معنى هذا الحديث،

(١) مقدمة تفسير الطبري: ١/ ١١-٢٩ (ط. الحلبي).

(٢) الإبانة عن معاني القراءات: ٣٢.

(٣) منجد المقرئين: ٥٥.

(٤) شرح الهداية: ١/ ٧.

نحو ابن تيمية، وابن حجر.

فاكتفى ابن تيمية بذكر نكت جامعة تنبّه على المقصود من سؤال وُجِّـهَ إليه عن معنى الأَحرف السبعة(١).

واقتصر ابن حجر على إِيراد ما انتهى إِليه من أَقوال العلماء في ذلك، مع بيان المقبول منها والمردود، دون اختيار رأي له(٢).

وإن كان لي أَن أُبـدي شـيئاً مـن الـرأي، فـإني وجـدت رأي الأُسـتاذ الدكتور عبدالعزيز القارئ مـن أَدق الآراء وأَصـوبها، وفيـه منهجيّـة تـدلي بالتحقيق والاستقراء - وبخاصة في طرق الحديث مع فَوْتٍ يسير - يظهـر لي أَنّه تلمسها من مسالك العلماء الذين تكلموا على معاني هذا الحديث، كـابن تيمية، وابن الجزري، وابن حجر، وعلى وجه الخصوص أَبو الفضل الرازي.

وقد بنى رأيه من مجموعة آراءٍ لعلماء سبقوه في هذا الخط، بعد أَن اختط طريقة للخروج به تركّزت بما يلي:

أ- الموازنة بين روايات الحديث وأَلفاظه المختلفة الثابتة.

ب- استعراض جميع أَقوال العلماء المحققين في هـذا الخـبر، وعرضـها على رواياته وأَلفاظه، والموازنة بينها.

جـ- عرض الجميع على واقع القراءات المتواترة الموجـودة بـين أَيـدينا كاملة غير منقوصة، والموازنة بين تلك الراويات والأَقوال، وبين

(١) مجموع الفتاوى: ١٣/ ٣٨٩، ودقائق التفسير: ١/ ٤-٥.

(٢) فتح الباري: ٨/ ٦٤٠.

هذه القراءات.

د- محاولة الكشف عن المراد بالأَحرف السبعة من خلال تلك الموازنات، وما يترتب عليها من مناقشات، وما ينتج عنها من نتائج[١].

فتوصّل بعد تحكيم هذه العناصر إلى ما يلي:

«الأَحرف السبعة: هي وجوهٌ متعددة متغايرة مُنزَّلة من وجوه القراءة، يمكنك أَن تقرأ بأَيّ منها فتكون قد قرأت قرآناً منزلاً، والعدد هنا مراد، بمعنى أَن أَقصى حدٍّ يمكن أَن تبلغه الوجوه القرآنية المنزَّلة هو سبعة أَوجه، وذلك في الكلمة القرآنية الواحدة، ضمن نوع واحد من أَنواع الاختلاف والتغاير، ولا يلزم أَن تبلغ الأَوجه هذا الحدَّ في كل موضع من القرآن»[٢].

ثم شرح هذا التعريف بكلّ أَجزائه على ضوء روايات الحديث، والقراءات الثابتة المتواترة. وهو تعريف مطوَّل يمكن أَن يُختصر بعبارات أَجمع وأَقل؛ - لأَن الحدود هكذا تكون - مع المحافظة على سائر عناصره.

فأَقـــول:

«١ - هي وجوه سبعة متغايرة، منزَّلة من وجوه القراءة في القرآن،

٢ - وأَقصى حدٍّ يمكن أَن تبلغه هذه الوجوه في الكلمة الواحدة سبعةُ أَوجه، - وقد تَقِلّ -،

٣ - ضمن نوع واحد من أَنواع الاختلاف والتغاير».

---

(١) حديث الأَحرف السبعة للدكتور القاري: ٥٤.

(٢) حديث الأَحرف السبعة: ٨٨.

معرفة التصريف[1]

انفرد الزركشي بعنوان هذا النوع، فلم يورده السيوطي ضمن أَنواعه الثمانين.

واعتبر الزركشي التصريف - وهو: علم يبحث في اللفظ المفرد من حيث بناؤُه ووزنه، وما طرأَ عليه من زيادة أَو نقصان[2]- من العلوم التي يحتاج المفسر إليها، والعلم به أَهمّ من معرفة النحو في تعرُّف اللغة.

وجعله قسمين:

١- جعل الكلمة على صيغ مختلفة، وحصره في تسعة أَمور، نحو: التصغير، والمصدر....

٢- تغيير الكلمة لمعنى طارئ عليها، وحصره في ستة أُمور كالزيادة، والحذف...

ثم عدّ نماذج لأَخطاء وقعت من بعض أَهل العلم، والأُدباء أَدّى إليها الجهل بالتصريف، ونقل في هذا عن الأَزهري، وابن فارس، والتاج الكندي: زيد بن الحسن، أَبي اليُمْن (ت:٦١٣هـ)، والزمخشري، والراغب الأَصفهاني، وابن جنّي.

وقد تكلّم السيوطي على هذا النوع في ثلاثة مواضع من «الإِتقان»:

أ- في النوع الحادي والثلاثين - في الإِدغام -، فذكر القسم الثاني من

---

(١) البرهان:١/ ٤٠١-٤٠٤.

(٢) معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة: ١٢٥.

قسمي التصريف اللذين عقدهما الزركشي، وذِكْرُ السيوطي للإِدغام ذكر مخصوص، عَنَى به إِدغام القراء الحاصل في القراءة، لا مطلق الإِدغام في العربيّة[١].

ب- في النوع الثامن والخمسين - في بدائع القرآن - ضمن فصل في الإِبدال[٢].

جـ- في النوع الثامن والسبعين - «في معرفة شروط المفسِّر وآدابه» - عند حديثه عن الشرط الثالث: معرفة التصريف، فنقل كلام ابن فارس، والزمخشري الذي أورده الزركشي[٣].

أَمّا كلام الزركشي - هنا - فذو تقعيد في أَساس علم الصرف، وأَهميته، وأَقسامه، وفائدته.

---

(١) انظر: الإِتقان: ١/ ٢٦٣-٢٦٩.

(٢) انظر: الإتقان: ٣/ ٢٦٥.

(٣) انظر: الإتقان: ٤/ ١٨٦.

بلاغة القرآن: معرفة كون اللفظ والتركيب أَحسن وأَفصح[1]

هذا النوع من الأَنواع التي انفرد بعنونتها الزركشي دون السيوطي[2].

وذكر أَنَّ أَجمع ما صُنِّف في هذا العلم ما قدمه ابن النقيب المقدسي (ت:٦٩٨هـ) في أَول تفسيره «**التحرير والتحبير لأَقوال أَئمة التفسير**»[3]، وكتاب «**منهاج البلغاء وسراج الأُدباء**»[4] للأَديب الأَندلسي حازم القرطاجنّي (ت:٦٨٤هـ).

وهو في هذا الاختيار متابع لأَبي حيّان الأَندلسي في مقدمة تفسيره[5].

وجنح الزركشي إِلى أَن هذا العلم أَعظم أَركان المفسِّر، وأَنَّ معرفة أَوضاعه هي عمدة التفسير. وهو في هذا التقعيد مغترف من مشرب الزمخشري، منتح للوجهة البلاغية في تفسير القرآن في أَوسع مراميها.

---

(١) **البرهان**: ١/ ٤١٩-٤٢٧.

(٢) بثَّ السيوطي المباحث البلاغية في عدّة أَنواع من «الإِتقان».

(٣) وهذا التفسير كبير جدّاً، وقد اعتمد عليه تلميذه أَبو حيّان في أَكثر نقوله في «البحر المحيط»، وقال عنه: «إِذ هو أَكبر كتاب رأيناه صُنِّف في علم التفسير، يبلغ في العدد مئة سفر أَو يكاد...». **البحر المحيط**: ١/ ١١. ومن مقدمته المشار إليها قطعة في المكتبة المحمودية بالمدينة، برقم (٢٢٠/ ٢٢٨)، فيها خروم من الأَرَضة.

(٤) طُبع الموجود منه في دار الغرب الإِسلامي بتحقيق الشيخ محمد الحبيب الخوجة.

(٥) انظر: **البحر المحيط**: ١/ ٦.

وتفريعاً من هذا المنحى ردّ اعتراض مَنْ يعترض عليه عدَّه هذا النوع من أَنواع علوم القرآن، مع أَن سلف المفسرين من الصحابة والتابعين لم يتكلموا فيه؟!

فعلل إمساكهم عن الكلام في أَساليب البلاغة؛ لأَن القصد من إِنزال القرآن تعليم الحلال والحرام، وتعريف شرائع الإِسلام، وقواعد الإِيمان، ولم يُقْصَد منه تعليم طرق الفصاحة؛ فلهذا لم يتكلم السلف فيه، وكانت معرفتهم بأَساليب البلاغة مما لا يحتاج إِلى بيان، بخلاف استنباط الأَحكام، فلهذا تكلموا فيها دون البلاغة.

ثم تكلّم على أَربعة معانٍ خادمة لعلم البلاغة القرآنية، هي:

١- تحقيق العقائد الإلهية.

٢- بيان الحق فيما يشكل من الأُمور غير العقائد.

٣- تمكين الانفعالات النفسيّة من النفوس مثل الاستعطاف، والإِرضاء، ونحوها.

٤- استدعاء المخاطب إلى فضل تأَمّل، وزيادة تفهّم.

ومثَّل لها، ولما بعدها بأَمثلة كثيرة من القرآن، ومن الحديث، والأَشعار فيما يدلّ على فهم الكلام.

وكلام الزركشي في هذا النوع مجمل، ويعدّ مقدمة لعلوم البيان والبديع والبلاغة، التي بسط الكلام فيها في -النوع السادس والأَربعين- أَساليب القرآن وفنونه البليغة.

معرفةُ توجيه القراءَات وتبيينُ وجه ما ذهب إليه كلُّ قارئ[١]

لم يفرد السيوطي هذا العلم بنوع مستقل في «إِتقانه»، وإِنما بحثه ضمن «التنبيه السادس»، في نهاية الأَنواع الموحّدة من (٢٢-٢٧).

ولعلّ الزركشي من أَوائل من استخدم مصطلح «توجيه القراءات» بعد أَبي الحسن شريح بن محمّد الرُّعيني (ت:٥٣٩هـ) في كتابه: «الجمع والتوجيه لما انفرد به الإِمام يعقوب بن إسحاق الحضرمي»[٢]؛ لأَن المتقدمين كانوا يطلقون عليه «علل القراءات»، أو «وجوه القراءات»، أو «معاني القراءات»، أو «إعراب القراءات»[٣].

وقد ذكر الزركشي أَنّ هذا الفنّ جليل، وبه تعرف جلالة المعاني وجزالتها.

ثم ذكر ثلاثة مصنفات في توجيه القراءات السبعة، لكلّ من أَبي علي الفارسيّ، ومكي القيسي، والمهدوي. ومصنَّفَيْن في توجيه القراءات الشاذة، وهما: «المحتسَب» لابن جنّي، وكتاب أَبي البقاء العكبَري، ويقصد «إِعراب القراءات الشواذ»[٤].

---

(١) البرهان: ١/ ٤٨٨-٤٩٢، والإِتقان: ١/ ٢٢٨-٢٢٩.

(٢) حققه الدكتور غانم الحمد، ونشره في مجلة المورد (مجلد: ١٧ - العدد ٤، من ص: ٢٥١-٢٩١).

(٣) انظر مقدمة تحقيق «شرح الهداية» للمهدوي: ١/ ٢١.

(٤) طبع بدراسة وتحقيق محمد السيِّد عزُّوز، وصدر عن عالم الكتب ببيروت عام ١٤١٧هـ ط (١).

ثم ذكر فائدة «توجيه القراءات» عن الكَوَاشي (ت: ٦٨٠هـ).

ثم نقل عن الكوَاشي، وأَبي عمر الزاهد، والنحاس، وأَبي شامة، وابن النقيب، أَنه لا يجوز ترجيح قراءة على أُخرى.

ثم ختم هذا النوع بـ «فصْل» ذكر فيه أَمرين:

أ- أَن توجيه القراءة الشاذة أَقوى في الصناعة اللغوية من توجيه المشهورة، وأَن كتاب ابن جنّي أَحسن ما وضع في هذا الشأن، إلاّ أَنه لم يستوف، وأوسع منه كتاب العكبري.

ب- قد يُستبشع ظاهر القراءَة الشاذة، فيدفعه التأويل، وذكر عدَّة أَمثلة.

الملاحظات الواردة:

١- لخص السيوطي هذا النوع بشيء من الاختصار في «التنبيه السادس» آخر النوع السابع العشرين من «الإِتقان»، وحاول أَن يُخفي اسم الزركشي بقوله: «وقال بعضهم»، والكلام للزركشي.

٢- الخاتمة التي ذكرها السيوطي في نهاية التنبيه السادس معظمها منقول عن الزركشي في نوع القراءات، تحت فائدة[1].

٣- لم يذكر الزركشي تعريفاً لعلم «توجيه القراءات»، لكن لعلَّ عنوانه يفصح عن حدود هذا الفن.

٤- في النصوص التي أَوردها الزركشي عن جملة العلماء - الذين

(١) انظر البرهان: ١/ ٤٨٧.

سمَّيتهم - في عدم تفضيل، أَو ترجيح قراءة على أُخرى، وضع للمنهج الصحيح في جعل القراءات المتواترة حاكمة، لا محكومة للنزعات المذهبية، أَو الآراء الفرديّة.

٥- وهم الزركشي - رحمه الله، وتابعه السيوطي عليه - في جعل كتاب أَبي العباس أَحمد بن عمّار المهدوي (ت نحو: ٤٤٠هـ) هو «الهداية»، والصواب أَنه «شرح الهداية»؛ لأَن «الهداية» كتاب مختصر في القراءات السبع، ليس فيه وجوه القراءات وعللها.

في أَنَّه هل يجوز في التصانيف والرسائل والخطب استعمال بعض آيات القرآن[١]...؟

عنوان هذا النوع أطول عنوان يرد في «البرهان»، وتمامه «وهل يقتبس منه في شعر، ويغيَّر نظمه بتقديم وتأخير، وحركةِ إِعراب؟»، وأُسلوبه استفهاميّ كما ترى.

ولم يفرد السيوطي له نوعاً مستقلاً، وإِنما تحدَّث عنه ضمن «فصل: في الاقتباس وما جرى مجراه» في نهاية نوع «آداب تلاوته وتاليه».

ولم يذكر الزركشي مَنْ أفرد هذا النوع بتصنيف مستقل، ولعلّ الثعالبي: عبدالملك بن محمد (ت:٤٢٩هـ) صاحب «فقه اللغة»، و «يتيمة الدهر»، مِنْ أَوّل من صنَّف في هذا النوع كتاباً سمّاه: «الاقتباس من القرآن الكريم»[٢].

ذكر الزركشي أَن البعض جوّز الاقتباس للمتمكّن من العربية، ثم أورد أَمثلة له من فِعْل النبي ﷺ، وأَقوال بعض الصحابة، وغيرهم.

ثم ذكر تجويز النووي وإِمام الحرمين للجنب حكاية القرآن بقصد غير التلاوة.

ثم حكى قول الباقلاني كراهية تضمين القرآن في الشعر، وأَن أئمة البيان أَجازوه. وذكر الباقلاني - أيضاً - مأخذ التسمية التأريخية للتضمين

(١) البرهان: ٢/ ١١١-١١٥، والإتقان: ١/ ٣١٤-٣١٨.

(٢) وطبع ضمن إِصدارات دار الوفاء بالمنصورة.

والاقتباس، وأَن الاقتباس متأَخر الرتبة في الإِطلاق.

ونقل الزركشي - عن رحلة ابن الصلاح بخطه - كراهية ضرب الأَمثال بالقرآن، وذكر كراهة استعمال القرآن في الكلام العادي، أَو التمثل بالآية للأَمر يعرض للمرء.

وختم هذا النوع بـ «تنبيه» مفاده كراهية تعدّي أَمثلة القرآن، نحو قول من يقول: إنّ هذا البيت أَوهن من بيت العنكبوت.

أَمّا السيوطي فقد ذكر خمسة أَقوال في الاقتباس، واختار قول ابن حجَّة الحموي (ت:٨٣٧هـ) في شرح «بديعيته» أَنه ثلاثة أَقسام:

أ - مقبول: وهو ما كان في الخطب والمواعظ والعهود.

ب- مباح: وهو ما كان في القول والرسائل والقصص.

جـ - مردود: وهو قسمان:

- اقتباس شيء نسبه الله إلى نفسه، نحو ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾[1].

- أَو تضمين آية في معنى هزل.

قال السيوطي: «قلت: وهذا التقسيم حسن جدّاً، وبه أَقول».

وذكر أَمرين مما يقرب من الاقتباس:

أ- قراءَة القرآن يراد بها الكلام، وقد بحثه الزركشي فيما سلف التنويه به، وزاد السيوطي حكاية الاختلاف في المسألة دون ترجيح.

---

(١) الغاشية آية: ٢٥، ٢٦.

ب- التوجيه بالألفاظ القرآنية في الشعر وغيره، ومثَّل ببيتين للشريف تقيّ الدين الحسيني، هما:

مجـــازٌ حقيقتها فاعبُروا ... ولا تعمروها هوِّنوها تهُنْ

وما حسن بيتٍ له زخرفٌ ... تراه إذا زلزلت لم يكُـنْ

قال عنه: «وهو جائز بلا شك».

الملاحظات الواردة:

١- لم يُعَرِّف الزركشي الاقتباس هنا، وقد عرَّف التضمين - في نوع «أساليب القرآن» - بأنه: «إعطاء الشيء معنى الشيء»[1]، وهو تعريف يقارب تعريف ابن النقيب الذي سمى الاقتباس تضميناً[2]، فكأن الزركشي

---

(١) البرهان: ٣/ ٤٠١.

(٢) في مقدمة تفسيره، وقد طبعت قطعة منه نسبت إلى ابن قيِّم الجوزيّة بعنوان: «الفوائد المشوِّق لعلوم القرآن» انظر قوله فيها: ١٣٤، ونسب هذا القول إلى ابن القيم الدكتور أحمد مطلوب في **معجم المصطلحات البلاغية**: ١/ ٢٧١، والدكتورة إنعام عكاوي في: **المعجم المفصّل في علوم البلاغة**: ١٩٥، وهو وهم نشأ من نسبة الكتاب.

وقد كتب الدكتور زكريّا سعيد علي ثلاث مقالات - في «ملحق تراث» جريدة المدينة، الأعداد: ٢٢، ٢٣، ٢٤ للسنة الثامنة عشرة - ينفي فيها نسبة الكتاب إلى ابن القيِّم، ويؤكد أنه مقدمة تفسير ابن النقيب المقدسي، بأدلّة قويّة وواضحة ومقنعة. وطبعها في مكتبة الخانجي بمصر عام ١٤١٥هـ[ط(١)]، ثم صدَّرها في مقدمة طبعته التي بعنوان «مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان والمعاني والبديع وإعجاز القرآن» من ص: ١١ ـ ٣١.

وانظر تشكيك الدكتور بكر أبو زيد في صحة نسبته إلى ابن القيم في: ابن قيِّم الجوزية: ٢٩١-٢٩٢.

يميل إِلى ترادف الاسمين معاً.

وقد أَشار هنا - نقلاً عن الباقلاني - إلى هذا الملمح في أَن القدماء سمّوا ما يعرف بالاقتباس تضميناً، والمتأخرين سمّوه اقتباساً، وما كان في الشعر تضميناً.

بينما عرَّف السيوطي «الاقتباس» تعريف الخطيب القزويني، فقال: «الاقتباس تضمين الشعر، أَو النثر بعض القرآن، لا على أَنّه منه»[١].

فهو يُخرج التضمين الذي هو: تضمين الشعر شيئاً من شعر الغير، مع التنبيه عليه إِن لم يكن مشهوراً[٢].

٢- اختار السيوطي رأياً في الاقتباس، وهو قول ابن حجة الحموي، بينما لم يُدْلِ الزركشي برأي في المسأَلة.

٣- أَضاف السيوطي إِضافة يسيرة على مباحث الزركشي، مع نقول لم توجد عنده عن القاضي عياض، والبهاء السبكي، وأَخيه التاج، وابن حَجَّة الحموي، والرافعي في «أَماليه»، وغيرهم.

---

(١) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٢٣٤.

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢٣٦، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها للدكتور أحمد مطلوب: ٢/ ٢٦٢.

معرفة أَحكامه[١]

لم يفرد السيوطي نوعاً مقابلاً بهذا العنوان، وإنما تحدَّث عن بعض مسائله في نهاية - النوع الخامس والستين - «العلوم المستنبطة من القرآن».

وقد ذكر كلٌّ منهما من أَلَّف في هذا العلم بصورة موضوعيّة، فاتفقا على تسمية ستة مؤلِّفين، واستقلاَّ بغيرها:

- فالزركشي زاد أَمرين:

أ- ذكر أَن الشافعي - رحمه الله - أَول من صنّف في «أَحكام القرآن»، ولعلّه ما أشار إليه في الرسالة بقوله: «وفي القُرَان ناسخ ومنسوخ غير هذا، مفرَّق في مواضعه، في كتاب «أَحكام القُرَان» »[٢].

أَمّا الكتاب المطبوع باسم «أَحكام القرآن» للشافعي، فهو من جمع الإِمام البيهقي - صاحب «السنن» (ت:٤٥٨هـ) - الذي تتبع نصوص الإِمام الشافعي المبثوثة في ثنايا كتبه، فأَودعها الكتاب المشار إليه. ولا يصحُّ أَن يكون هو الذي يريده الزركشي، كيف؟ وقد تقدَّمه كتب «أَحكام القرآن»: لإِسماعيل القاضي البغدادي[٣] (ت:٢٨٢هـ)، ولأبي جعفر الطحاوي[٤]

(١) البرهان: ٢/ ١٢٦-١٤٦، والإتقان: ٤/ ٣٤-٣٧.

(٢) الرسالة: ١٤٥.

(٣) منه قطعة في القيروان كتبت عام (٤٠٢هـ)، حقَّقها الدكتور عامر حسن صبري، وصدرت في طبعتها الأولى عن دار ابن حزم - بيروت (١٤٢٦هـ).

(٤) طبع منه مجلدان بتحقيق الدكتور سعد الدين أونال، ضمن منشورات مركز البحوث =

(ت:٣٢١هـ)، ولبكر بن العلاء القشيري[1] (ت:٣٤٤هـ)، وللمنذر بن سعيد البلُّوطي (ت:٣٥٥هـ)، ولأَبي بكر الرازي المعروف بالجصاص (ت:٣٧٠هـ)، وغيرهم!!

ب- زاد ممَّن أَلَّف في هذا العلم: ابن بكير المالكي (ت:٣٠٥هـ)، ومكي بن أَبي طالب (ت:٤٣٧هـ)، والقاضي أبا يعلي: محمد بن الحسين شيخ الحنابلة (ت:٤٥٨هـ).

أَمّا السيوطي فزاد كتابين:

أ- «**أَحكام القرآن**» لابن خُوَيزِمَنداد، من فقهاء المالكية العراقيين (ت نحو: ٣٩٠هـ).

ب- كتابه «**الإِكليل في استنباط التنزيل**»، وفيه فقه، وأُصول، وعقيدة، وغيرها[2].

وذكر الزركشي - رحمه الله - أَن آيات الأَحكام (٥٠٠) آية فيما ذكره الغزالي وتبعه الرازي.

وممن ذهب إلى هذا التحديد - أَيضاً - الماوردي[3]، وابن قدامة[4]،

= الإسلامية بإسطنبول، الطبعة الأولى، عام (١٤١٦هـ)، ويمثلان نصف الكتاب.

(١) ذكره ابن خير في فهرسة ما رواه عن شيوخه: ٥٢، وهو مختصر «أَحكام القرآن» لإسماعيل القاضي، وهو قيد الطبع في الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة.

(٢) انظر: **الإِكليل**: ٢٠.

(٣) **أَدب القاضي** - (قطعة من الحاوي) - ١/ ٢٨٢ (ط. وزارة الأَوقاف العراقية).

(٤) انظر: **روضة الناظر**: ٣١٩.

وتبعه الطوفي في «مختصر الروضة»[١]، وابن جزيّ الكلبي[٢] (ت:٧٤١هـ).

وقال السيوطي: «وقال بعضهم: مئة وخمسون»، وينسب هذا القول إلى ابن القيّم[٣].

وحصرها العلامة محمد بن إبراهيم بن الوزير اليماني (ت:٨٤٠هـ) بـ(٢٣٦) آيةً، في رسالة خاصة جمع فيها آيات الأَحكام[٤].

وعلل الزركشي أَن مراد من حصر آيات الأحكام بعدد هو الآيات المصرَّح بها، وإِلاّ فإن في آيات القصص والأَمثال وغيرها مما يستنبط منها كثير من الأحكام.

لذلك نجد أَن أبا الحسن: علي بن محمد الطبري المشهور بالكِياالهراسي (ت:٥٠٤هـ) تناول في كتابه «أَحكام القرآن» ما يقارب (٥٢٧) آية ضمن

---

(١) انظر: البلبل في أُصول الفقه: ١٧٣-١٧٤.

(٢) التسهيل: ١/ ٧، وقال «وقد تنتهي إلى أَكثر من ذلك، إِذا استُقصي تتبعها في مواضعها».

(٣) عزاه الدكتور شعبان محمد إسماعيل - في التشريع الإسلامي مصادره وأَطواره: ٤٦ - إلى كتاب «إعلام الموقعين»، وحاولت الحصول عليه فيه، فلم أُوفق.

(٤) ونسبتها إلى صدّيق حسن خان القِنَّوجي لا تصح؛ لأن هذا العدد من آيات الأَحكام يوجد في نسخة توجد في الجامع الكبير بصنعاء كتبت سنة (٩٥٧هـ)، وصديق حسن ولد سنة (١٢٤٨هـ)، ثم ابن الوزير صرَّح - في مقدمته: ٨٦/ أ - بأنه أَفرد كتاباً في «فضائل القرآن»، وصديق حسن ذكر عنه هذا في مقدمة نيل المرام: ١٤، وتقسيم آيات الأحكام إلى قسمين موجود في مخطوطة ابن الوزير، واعتمده صديق حسن في نيل المرام: ١٣، وقد بنى كتابه هذا على آيات ابن الوزير التي جمعها فلم يزد في شرحه: نيل المرام أَيّ آية جديدة.

أَربع وسبعين سورة.

أَما أبو بكر بن العربي (ت:٥٤٣هـ) فبلغت الآيات التي أَوردها في كتابه (٨٣٠) آيةً من خلال مئة وست سور، وهما يذكران آيات الأَحكام، والقصص، والمواعظ، والعقائد، وغيرها.

والآية الشرعية – عند ابن العربي في «أَحكام القرآن» – هي: المستنبطُ منها الحكم، سواء كانت آية عرفية، أم شطراً منها، أَم أَكثر من ذلك[1].

ثم ذكر الزركشي أَن آيات الأَحكام تنقسم إلى قسمين:

١- ما صُرِّح به في الأَحكام، وهو كثير وبخاصة في البقرة، والنساء، والمائدة، والأَنعام.

٢- المستنبط، وهو نوعان:

أ- ما يستنبط من غير ضميمة آية أُخرى.

ب - وما يحتاج في استنباطه إلى ضم آية لأُخرى.

ثم ذكر «فائدة» في ضرورة معرفة المفسِّر لقواعد أُصول الفقه؛ لأَنه من أَعظم الطرق في استثمار الأَحكام من الآيات.

فذكر أَمثلة يستفاد منها العموم، والأَمر المطلق، وأَن النهي للتحريم، والأَمر للوجوب، ومآخذ الإِباحة، والتعليل.

ثم عقد ثلاثة «فصول» استقاها من كتاب «الإِمام في بيان أَدلة الأَحكام» للعزّ بن عبدالسلام – رحمه الله – دون عزو إليه، ومدارها على

(١) انظر: أَحكام القرآن: ١/ ٢٣٢، ٢٦٧، ٤٢١، ٢/ ٥٨٨.

تقريب الأَدلة الشرعية، وهي:

١- في المشروع المشترك بين الوجوب والندب.

٢- في الأَلفاظ الدالّة على منع الفعل تحريماً، أَو كراهة.

٣- في استفادة الإِباحة من بعض الأَلفاظ[١].

ثم ذكر أَربع فوائد:

١- في آية ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ...﴾[٢].

٢- في تقديم العتاب على الفعل من الله تعالى يدلُّ على تحريمه، وخالف فيها العزّ الذي جعل العتب من أَدلة النهي.

٣- عدم صحة الامتنان بممنوع عنه.

٤- العجب كما يدلّ على محبة الله للفعل، قد يدل على امتناع الحكم، أو حُسْن المنع.

والفائدتان الأُولى والرابعة مأخوذتان عن سلطان العلماء[٣].

ثم أَورد قاعدة في الإِطلاق والتقييد، والعموم والخصوص، أَفادها من القفَّال الشاشي.

ثم عقد «فصلاً» في تنبيه الخطاب بالطلب، والخبر، والخفاء، وقياس الأَولى.

---

(١) انظر: الإِمام في بيان أَدلة الأَحكام: ٨٧، ١٠٥-١٠٦، ٨٦، ووازن مع «البرهان»: ٢/ ١٣٥-١٣٨.

(٢) الأَعراف آية: ٣١.

(٣) انظر: الإمام: ٨٥، ١٣٣-١٣٤.

و«فصلاً» في الشيء المقيّد بصفة، أَو الشيء المسكوت عنه بخلافه، أَو قد يكون مثله، وضرب لكلّ ما ذكر أَمثلة تجلّي المقصود، وتوضح المراد.

واكتفى السيوطي بالنقل عن كتاب «الإمام» للعزّ في تقسيم آيات الأَحكام إلى قسمين - وهما اللذان ذكرهما الزركشي -، ثم فصول في تقريب الأَدلة إِلى أَحكامها التكليفية.

ثم نقل عن الزركشي - بدون تصريح - أَن السكوت قد يستنبط منه حكم، وذكر له مثالاً.

هذا ما ذكره السيوطي في مقابلة النوع هنا فيما بحثه الزركشي.

الملاحظات الورادة:

١ - اجتزأ السيوطي على ذكر أَمرين من مباحث هذا النوع، هما:

أ- المصنفات، ويلحظ أَنه لم يذكر أيّ كتاب للحنابلة. ولعل هذا الإِغفال منه يرجع إلى قلّة مصنفات الحنابلة في: «أَحكام القرآن»، أَو قلة وجودهم في مصر، كما صرَّح هو بذلك في «حسن المحاضرة»[1].

ب- تقريب الأَدلّة فيما نقله عن العز والزركشي، أَمّا سائر المسائل التي تناولها الزركشي فلم يتطرق إليها - هنا -، لكنه بحث معظمها في عدَّة أَنوع، مثل:

- معرفة المفسِّر لقواعد أُصول الفقه، بحثه في: معرفة تفسيره وتأويله....

---

(١) انظر منه: ١/ ٤٨٠.

- الإِطلاق والتقييد، بحثه في نوع: مطلقه ومقيَّده.
- العموم والخصوص، بحثه في نوع عامّه وخاصه.

٢- أَفاد الزركشي - رحمه الله - فائدة موسعة من «الإمام في بيان أَدلة الأَحكام» للعز بن عبدالسلام، كما تبيّن من خلال عرض المسائل، ولم يعزُ إِليه.

ولا أَظن أَن قولَه - تعقيباً على عدد آيات الأَحكام -: «ومن أَراد الوقوف على ذلك (أي: استنباط الأَحكام من آيات القصص والأَمثال ونحوها) فليطالع كتاب «الإمام» للشيخ عز الدين بن عبدالسلام»، كافٍ في إِعفائه من نسبة معظم مادة هذا النوع إِلى الشيخ عزالدين رحمه الله.

٣- ذكر الزركشي أَن الإِمام الشافعي - رحمه الله - أَوّل من أَفرد «أَحكام القرآن» بالتصنيف، وهو سبْق لا يصحّ مع وجود من أَلّف قبله، نحو:

أ- «أَحكام القرآن» لمحمد بن السائب الكلبي (ت:١٤٦هـ) فيما رواه عن ابن عباس رضي الله عنهما[1].

ب- «تفسير الخمسمئة آية من القرآن في الأَمر والنهي والحلال والحرام» لمقاتل بن سليمان الخراساني[2] (ت:١٥٠هـ). ويتعرض لذكر الناسخ والمنسوخ، ويفسّر بعض الأَلفاظ القرآنية. وقد رتَّب كتابه ترتيباً موضوعياً على الأَبواب لا على السور، فهو يعدّ نَواة ما عرف بالتفسير الموضوعي للقرآن.

---

(١) ذكره ابن النديم في الفهرست: ٤١.

(٢) حققه الدكتور عبيد العلي لنيل درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عن نسخة المتحف البريطاني، ونشره المستشرق اليهودي يشعياهو غولد فيلد من جامعة بار إيلان في حيفا.

جـ- «أَحكام القرآن» ليحيى بن آدم الكوفي[١] (ت:٢٠٣هـ).

٤- ذكر الزركشي أَن آيات الأَحكام قسمان: المصرَّح بها، والمأخوذة بطريق الاستنباط. ويفهم أَن هذا التقسيم من مبتكراته، لكني وجدت السيوطي - هنا - يذكر هذا التقسيم منسوباً إلى كتاب «الإمام» للعز بن عبدالسلام، وكذلك نسبه إليه في «الإِكليل»[٢]، وفي «معترك الأَقران»[٣].

وقد طالعت مظان الكلام في الكتاب المذكور فلم أَعثر على هذا التقسيم، إِلاّ أَن مطلع نقل السيوطي عن العز، وهو «معظم آي القرآن لا يخلو عن أَحكام مشتملة على آداب حسنة...»[٤] موجود في كتاب «الإمام». فلا أَدري هل تصرَّف السيوطي بالعبارة فأَدخل فيها ما ليس منها في هذا الموضع، أَم أَنّ الكتاب الذي بين يديَّ فيه نقص[٥]؟!

---

(١) ذكره الداودي في طبقات المفسرين: ٢/ ٣٦١.

(٢) انظر منه: ٢١، ووازن بالإمام: ١٤٣، ٢٨٤.

(٣) انظر منه: ١/ ٢٤، ووازن بالإمام: ٢٨٤.

(٤) الإمام: ٢٨٤، ووازن مع «الإتقان»: ٤/ ٣٥.

(٥) وقد نشره: رضوان محمد غربيّة معتمداً على ثلاث نسخ، وهي أَول طبعة للكتاب الذي قُدِّم لنيل درجة الماجستير من جامعة أُمّ القرى بمكة.

في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات[١]

لم يفرد السيوطي هذا النوع بنوع مقابل له، وإنما تحدّث عن مسألة آيات الصفات ضمن «المحكم والمتشابه».

وذكر أن ابن اللبان: أبا عبد الله محمد بن أحمد الإسعردي الدمشقي (ت:٧٤٩هـ) له تصنيف مفرد في آيات الصفات، وهو: «ردّ معاني الآيات المتشابهات إلى معاني الآيات المحكمات»[٢].

ذكر الزركشي أنه وقع اختلاف في صفات الله تعالى الواردة في الآيات والأحاديث، وحصره في ثلاث فرق:

١- أنه لا مدخل للتأويل فيها، بل تجرى على ظاهرها، ولا يُؤوّل شيء منها. ونسب هذا المذهب إلى المشبهة!!، ووصفه بأنّه «باطل».

٢- أن لها تأويلاً، ولكن يُمسك عنه - مع تنزيه الله عن الشبه والتعطيل -، ونقول: لا يعلمه إلاّ الله، ونسبه إلى السَّلف.

وهو مذهب تفويض المعنى إلى الله تعالى، ونسبه السيوطي إلى الجمهور أهل

---

(١) البرهان: ٢/ ٢٠٧-٢١٧، والإتقان: ٣/ ١٢-٣٠.

(٢) نشر في بيروت عام (١٣١٨هـ = ١٩٠٠م)، منسوباً إلى محيي الدين بن عربي الصوفي (ت:٦٣٨هـ). (معجم الدراسات القرآنية: ٦٠٢)، وأعيد طبعه منسوباً إلى ابن اللبان بعنوان: «إزالة الشبهات عن الآيات والأحاديث المتشابهات» بتحقيق الدكتور مصطفى فريد سلمان، وصدر عن دار طويق ط (١)، (١٤١٦هـ). وانظر ترجمة ابن اللبان في معجم المفسِّرين: ٤٨٢.

السنّة منهم السلف وأهل الحديث.

٣- أنها مؤوَّلة على ما يليق بجلال الله تعالى، وذكر أنه منقول عن الصحابة، ونسبه السيوطي إلى الخلف.

ويلحظ أن السيوطي اقتصر على ذكر مذهبين (٢، ٣)، ولم يتعرض لذكر الأوّل.

وقد اختارا أن مذهب السلف وجمهور أهل السنة في آيات الصفات هو: ترك تفسيرها وتفويض معانيها إلى الله تعالى، وأيّداه ببعض النصوص، كإجابة أُمّ سلمة، ومالك عن معنى الاستواء. وذكر الزركشي أن هذا المذهب مثَّله الغزالي في آخر تصانيفه مطلقاً، أو في أُصول الدين، وهو «إلجام العوام عن علم الكلام».

وذكر السيوطي أن ابن دقيق العيد (ت:٧٠٢هـ) توسط في مسألة التأويل، بحيث إذا كان قريباً من لسان العرب لم يُنْكَر، وإذا كان بعيداً توقَّفنا عنه، مع تفويض معناه إلى الله على وجه يليق به سبحانه وتعالى.

ثم جرى الزركشي - رحمه الله - في هذا الباب على طريق المؤولين حاكياً كلامهم، فذكر اثنتي عشرة صفة من صفات الله تعالى، صرفها عن حقيقتها بالمعاني المجازيّة التي ذكرها، أو نقلها عن بعض أهل العلم.

وقد نقل عن البغوي - رحمه الله - في صفة «اليد» أنها صفة من صفات الله تعالى[1]، لكنه نقضه باختياره أنها - اليد - قريبة من معنى القدرة، إلّا

(١) انظر: معالم التنزيل: ٣/ ٧٦-٧٧ (ط. دار طيبة).

أَنها أَخص، والقدرة أعمّ.

وكذلك فعل السيوطي إِذ أَورد - زيادة على الزركشي - سبع صفات لله تعالى، هي: الوجه، والقرب، والحب، والغضب، والرضا، والعنديّة، والمعيّة. وصرفها عن لفظها الظاهر إلى معان مؤولة، وقد أَكثر النقل في هذا الفصل عن ابن اللبَّان الإِسْعردي.

ثم عقد السيوطي «فصْلاً» في فواتح السور أَورد فيه عشرة أَقوال في معانيها، واختار أَنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه - بينما لم يختر الزركشي أَي وجهٍ من الثلاثة عشر قولاً التي ذكرها في معانيها[1]-، ثم أَورد أَقوالاً أُخر منفردة في معان مخصوصة لبعض الحروف.

أَمّا الخاتمة التي ذكرها السيوطي في مزايا المحكم على المتشابه، فقد ذكرت في نوع «المحكم والمتشابه» أَنه نقل ما عند الزركشي دون نسبة، مع زيادات من قول الرازي.

الملاحظات الواردة:

١- هذا النوع ضمَّنه السيوطي مسائل من ثلاثة أَنواع في «البرهان»، هي:

أ- معرفة المحكم والمتشابه.

ب- حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات.

جـ- أسرار الفواتح.

(١) أَوردها في النوع السابع «أسرار الفواتح في السور»: ١/ ٢٦٢-٢٦٦، واكتفى بقوله: «فمنها البعيد، ومنها القريب».

٢- زاد الزركشي في معاني فواتح السور المبتدأة بحروف الهجاء ثلاثة أقوال لم يوردها السيوطي.

٣- زاد السيوطي زيادتين - هنا - سيأتي ذكرهما في الزيادات إن شاء الله تعالى.

٤- اعتمد السيوطي - رحمه الله - اعتماداً واضحاً على مادة الزركشي في هذا النوع مع حذف وإدماج، وعدم عزو، بينما زاد آثاراً في بعض المسائل لم يتعرض لها الزركشي، مع وفرة مصادر.

٥- حصر الزركشي - رحمه الله - خلاف «الناس» - على تعبيره - في آيات الصفات بالمذاهب الثلاثة السالفة، وهو حصر لا يصح إن قصد مقالات الإسلاميين، فهناك مذاهب منتسبة إلى الإسلام ولها آراء في هذا الباب فوق ما ذكر، كأقوال المعتزلة، والجهميّة، وأهل الكلام[١].

٦- ذهب الزركشي والسيوطي إلى أن مذهب السلف في آيات الصفات هو تفويض معانيها إلى الله تعالى، مع ذكرهما قول أُمّ سلمة، ومالك في الاستواء، وهو: «الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول...»[٢].

ولعلّ أول من قال إن مذهب السلف هو تفويض المعاني إلى الله في الصفات هو الإمام البيهقي[٣] - رحمه الله -، وتلاه أبو المعالي

---

(١) انظر بعض تلك المقالات في **مجموع الفتاوى** لابن تيمية: ٦/ ٣٣-٣٦.

(٢) رواه عنهما اللالكائي في **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**: ٣/ ٣٩٧-٣٩٨، ورواه - أيضاً - عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن شيخ مالك. وهذا هو اللفظ الثابت عنهم، أمّا ما ذكره الزركشي: «(الاستواء معلوم، والكيف مجهول...)»، فليس مشهوراً.

(٣) انظر: **البيهقي وموقفه من الإلهيات**: ٢٧٨. (حيث ذكر التفويض مذهباً للبيهقي، أما توقع الأَوَّليَّة فهو استنتاج منّي بناء على وفيات العلماء الذين وقفت على آرائهم).

الجويني[١]، وغيرهما كالغزالي، والشَّهْرَسْتاني، والرازي[٢].

والصواب أَن مذهب السلف هو تفويض الكيفيّة في الصفات لا تفويض المعاني، إِذ إِن قول السلف: «أَمرّوها كما جاءت بلا كيف»[٣] يعني نفي الكيفيّة، لا تعطيل معاني تلك الصفات الشريفة.

قال ابن تيمية: «ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرَّد من غير فهم لمعناه – على ما يليق بالله – لما قالوا: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول»، ولما قالوا: «أَمرّوها كما جاءت بلا كيف»؛ فإِن الاستواء حينئذ لا يكون معلوماً، بل مجهولاً بمنزلة حروف المعجم»[٤].

وقال: «وأَيضاً فقولهم: «أَمروها كما جاءت» يقتضي إِبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإِنها جاءت أَلفاظاً[٥] دالة على معانٍ، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أَن يقال: أَمروا لفظها مع اعتقاد أَن المفهوم منها غير مراد، أو أمروا لفظها مع اعتقاد أَن الله لا يوصف بما دلّت عليه حقيقة، وحينئذ فلا تكون قد أُمرّت كما جاءت، ولا يقال حينئذ بلا كيف؛ إِذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول»[٦].

---

(١) انظر: الرسالة النظامية له: ٣٢ (ط.محمد حجازي السقا)، بواسطة تحقيق أَقاويل الثقات، للشيخ مرعي الكرمي: ٦٦.

(٢) انظر: علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين لرضا نعسان معطي: ٧٥.

(٣) تحفة الأحوذي: ٣/ ٣٣١، ومجموع الفتاوى: ٥/ ٤١.

(٤) مجموع الفتاوى: ٥/ ٤١.

(٥) في الكتاب: «ألفاظ»، والصواب ما أثبته.

(٦) مجموع الفتاوى: ٥/ ٤١-٤٢.

ولا يعكّر علينا ما ورد عن بعض السلف أن آيات الصفات لا تفسَّر، كما قال الترمذي - عن أَحاديث الرؤية والقدم -: «والمذهب في هذا عند أَهل العلم من الأَئمّة مثل سفيان الثوري، ومالك بن أَنس، وسفيان بن عيينة، وابن المبارك، ووكيع، وغيرهم أَنَّهم روَوْا هذه الأَشياء وقالوا: تُرْوى هذه الأَحاديث، ونؤمن بها ولا يقال: كيف.

وهذا الذي اختاره أهل الحديث أَن يرووا هذه الأَشياء كما جاءت ويؤمن بها، ولا تُفسَّر، ولا يتوهم، ولا يقال: كيف؟»[١].

فإن مرادَهم بعدم تفسيرها أَمران:

(١) أنها لا تفسَّر كتفسير الجهمية كما ذكر ذلك - أَيضاً - الترمذي بعد نقله مذهب السلف - قال: «... فتأَوَّلت الجهمية هذه الآيات ففسروها على غير ما فسَّر أهل العلم، وقالوا: إِن الله لم يخلق آدم بيده، وقالوا: إِن معنى اليد ها هنا القوَّة»[٢].

(٢) أو لا تُفسَّر تفسير كيفيّة وماهيّة، كما ذكر الدارقطني عن أَبي عبيد القاسم بن سلّام - لـمّا ذكر بعض أحاديث الصفات - قال: «هذه الأحاديث صحاح حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن[٣] بعض، وهي عندنا حق لا نشك فيها، ولكن إِذا قيل: كيف وضع قدمه؟ وكيف ضحك؟ قلنا: لا يُفسَّر هذا، ولا سمعنا أحداً يفسِّره»[٤].

---

(١) تحفة الأحوذي: ٧/ ٢٧٩.

(٢) تحفة الأحوذي: ٣/ ٣٣٢.

(٣) في الكتاب: على، وهو خطأ، والصواب ما أَثبته.

(٤) كتاب الصفات: ٦٩.

وبهذا يظهر أن آيات الصفات وأحاديثها لها ارتباطان:

- ارتباط من حيث الدلالة، فهي من هذه الناحية من المحكم الذي يُعلم معناه ويفهم تأويله.

- وارتباط من حيث كيفيَّة الصفة، وهي من هذا الوجه من المتشابه الذي يوقف عنده، ويوكل المراد منه إلى عالمه سبحانه وتعالى؛ لأَن «الكلام في الصفات يحذو حذو القول في الذات»[١]، فالله تعالى ليس كمثله شيء في ذاته، ولا صفاته، ولا فعاله، فإذا ثبتت هذه المغايرة، فصفات الجلال والكمال المنعوتة بها تلك الذات المقدسة، لا تماثل سائر صفات المخلوقين.

٧- ذكر الزركشي - رحمه الله - أَن ممن نُقِل عنه التأويل من الصحابة عليّاً، وابن مسعود، وابن عباس رضي الله عنهم.

ومراد الزركشي بالتأويل هو صرف اللفظ عن معناه ومفهومه المعروف.

والواقع أَن كثيراً ممن ادعى التأويل عن السلف جعلوا اللفظ على ما ليس مدلولاً له، ثم أرادوا صرفه عنه، وجعلوا هذا من باب التأويل.

فمن ذلك صفة «الجنب» عند من يقول بها[٢]، فقد ذكرها كل من الزركشي والسيوطي على أنها من الصفات وأَوَّلاها.

والصواب أَنها لا تدخل في آيات الصفات بمجرّد قوله تعالى: ﴿...يَٰحَسْرَتَىٰ

---

(١) انظر تفصيل هذه القاعدة عند ابن تيمية في: «الرسالة التدمرية»: ١٥.

(٢) انظر: قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر لصديق حسن خان: ٦٧.

عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ ٱللَّهِ ...﴾[١]. وقد اعتبر الذهبي تبويب أبي عمر الطلمنكي (ت:٤٢٩هـ) – في كتابه «السنة»[٢] –: باب الجنب لله زلّة عالِم[٣].

وقال الإمام الدارمي – عن الجنب –:

«إنما تفسيرها عندهم تحسُّر الكفار على ما فرَّطوا في الإيمان والفضائل التي تدعو إلى ذات الله تعالى، واختاروا عليها الكفر والسخرية بأولياء الله، فهذا تفسير الجنب عندهم، فمَن أنبأَك أنهم قالوا: جنب من الجنوب؛ فإنه يجهل هذا المعنى كثير من العوام فضلاً عن علمائهم، وقد قال أبو بكر رضي الله عنه: «الكذب مجانب للإيمان»»[٤].

وقال ابن تيمية – عن مسألة تأويل الصحابة –: «وأمّا الذي أقوله الآن وأكتبه – وإن كنت لم أكتبه فيما تقدم من أجوبتي وإنما أقوله في كثير من المجالس – إن جميع ما في القرآن من آيات الصفات فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها.

وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة، وما رووه من الحديث، ووقفت من ذلك على ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغار أكثر من مئة

(١) الزمر آية: ٥٦.

(٢) المراد بكتب «السنة» المؤلفة في العقائد: تلك الكتب التي تضم جملة آثار مرفوعة، وموقوفة، وأقوال لعلماء السلف في أبواب العقائد، أو هي الكتب الحاضّة على اتباع السنّة والعمل بها، وترك ما حدث بعد الصدْر الأول من البدع والأهواء. (الرسالة المستطرفة: ٣٧)، ومنها كتاب الطلمنكي، ولعله: «الوصول إلى معرفة الأصول».

(٣) سير أعلام النبلاء: ١٧/ ٥٦٩.

(٤) الرد على بشر المريسي: ٥٤٠ (ضمن عقائد السلف).

تفسير، فلم أَجد - إلى ساعتي هذه - عن أحد من الصحابة أنه تـأوّل شـيئاً من آيات الصفات، أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف، بل عنهم من تقرير ذلك وتثبيته، وبيان أَن ذلك من صـفات الله مـا يخـالف كلام المتأولين ما لا يحصيه إلا الله...»[١].

ويتبين من هذا الكلام المحرر الـضافي أَن كـل مـن ذكـر التأويـل عـن الصحابة مطالب بأمرين:

(أ) إثبات صحة سند ما يقوله من التأويل.

(ب) أن اللفظ المؤول مطابق في الدلالـة للمعنـى المـصروف لـه، وليس خارجاً عنه.

٨- اختار السيوطي - رحمه الله - أن فواتح السور المبـدوءة بحـروف الهجاء من المتشابه، قال: «والمختار فيها -أيضاً- أنهـا مـن الأسرار التـي لا يعلمها إلا الله تعالى».

واختياره هذا مواطئ لترجيح الشاطبي، إِذ قال: «كما أنه نُقـل أَن هـذه الفواتح أسرار لا يعلم تأويلها إلا الله، وهو أظهر الأقوال، فهـي مـن قبيـل المتشابهات»[٢]. وهذا مروي عن جماعة من السلف من الصحابة والتابعين، كما نقل السيوطي.

وهذه الفواتح داخلة في جملة ما ندب الله تدبره وفهمه من كتابـه، والله

(١) مجموع الفتاوى: ٦/ ٣٩٤.

(٢) الموافقات: ٣/ ٣٩٦.

ما تعبّدنا بتلاوة حروفه بلا فهم، وما أنزل آية إلا وهو يحب أن يُعلَم فيمَ أُنزلت، وماذا عنى بها، كما قال الحسن البصري رحمه الله[١].

ويقابل مذهب من أوكَلَ علم تلك الفواتح إلى مُنْزِلها، مذهب من حاول تفسيرها. وأدق قول من تيك المحاولات وأخلقه بالاعتبار هو: أن الحروف المقطعة ذكرت في أوائل السور التي وردت فيها؛ بياناً لإعجاز القرآن، وأن الخلق عاجزون عن معارضته بمثله، مع أنه مركب من هذه الحروف التي يتخاطبون بها، وهي في متناول المخاطبين به من العرب، وغيرهم.

وأوّل من نُسب إليه هذا القول قُطْرب: محمد بن المستنير[٢] (ت:٢٠٦هـ)، ثم أبو زكريّا: يحيى بن زياد الفرّاء[٣] (ت:٢٠٧هـ)، ثم المبرِّد[٤] (ت:٢٨٥هـ)، واختاره أبو بكر الباقلاني[٥] (ت:٤٠٣هـ)، ونصره الزمخشري أتمّ نصر[٦]، ومال إليه الشيخان أبو العباس بن تيمية، وأبو الحجاج المِزِّي[٧] (ت:٧٤٢هـ)، واختاره جمع عظيم من المحققين، كما يقول الفخر الرازي[٨].

---

(١) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٤٢، ومجموع الفتاوى: ١٣/ ٢٨٤.

(٢، ٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ١/ ١٥٥.

(٤) انظر: التفسير الكبير للرازي: ٢/ ٦.

(٥) إعجاز القرآن: ٤٤.

(٦) الكشاف: ١/ ١٦ ـ ١٨.

(٧) ذكره عنهما ابن كثير في تفسيره: ١/ ٤٠.

(٨) التفسير الكبير: ٢/ ٦.

واختاره من متأخري المفسرين الأُستاذ سيد قطب[١] (ت:١٣٨٧هـ)، والعلامة ابن عاشور[٢] (ت:١٣٩٣هـ)، والعلامة محمد الأَمين الشنقيطي (ت:١٣٩٣هـ)، وذكر أَن استقراء القرآن يدل على رجحانه؛ بدلالة أن السور التي افتتحت بالحروف المقطعة يذكر فيها دائماً[٣] عقب الحروف المقطعة الانتصار للقرآن، وبيان إِعجازه، وأَنه الحق الذي لا شك فيه. ثم ذكر مطالع خمس وعشرين سورة، ذُكر القرآن بعد تلك الحروف المقطعة[٤].

---

(١) في ظلال القرآن: ١/ ٣٢.

(٢) التحرير والتنوير: ١/ ٢١٢.

(٣) الصواب التعبير بـ «غالباً»؛ لأن القرآن الكريم افتتح بـ (٢٩) سورة فيها حروف هجاء، وكلّها عُقّب بعدها بالكتاب، أو القرآن، سوى أربع سور، هي: مريم، والروم، والعنكبوت، والقلم.

(٤) انظر: أَضواء البيان: ٣/ ٥-٧.

في بيان معاضدة السنّة للقرآن(١)

هذا النوع لم يفرده السيوطي بنوع مقابل لهذا العنوان الذي اختاره الزركشي، وإنما أدرج كلام ابن بَرَّجان - الذي نقله الزركشي في أول هذا النوع - ضمن نقول ساقها في النوع الخامس والستين - في العلوم المستنبطة من القرآن -، كما أعدَّ الفصل الذي عقده - في نهاية النوع الثمانين: في طبقات المفسرين - في التفاسير المصرَّح برفعها إلى النبي ﷺ، إذ أورد فيه (٢٥٣) حديثاً. وكأن الزركشي - هنا - يُلْمح إلى قوله تعالى ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ...﴾(٢)، وأن السنة موضحة للقرآن الحكيم، ومعينة على فهمه.

قال الشافعي - رحمه الله -: «جميع ما تقوله الأُمّة شرح للسنّة، وجميع السنّة شرح للقرآن»(٣).

وقد بنى الزركشي - هذا النوع - على ما أورده أبو الحكم: عبدالسلام بن عبدالرحمن بن بَرَّجان الإِشبيلي (ت:٥٣٦هـ) في تفسيره المسمّى «الإِرشاد»(٤)،

---

(١) البرهان: ٢/ ٢٥٦-٢٧٥، والإتقان: ٤/ ٢٦، ٢١٤-٢٥٧.

(٢) النحل آية: ٤٤.

(٣) البرهان للزركشي: ١/ ٩٨، والإتقان: ٤/ ٢٤.

(٤) وصفه ابن خَلِّكان بأنه على طريقة المتصوفة (وفيات الأعيان: ٤/ ٢٣٧)، وفي كشف الظنون - ١/ ٦٩ - «وهو تفسير كبير في مجلدات، ذكر فيه من الأسرار والخواص ما هو مشهور فيما بين أهل هذا الشأن، وقد استنبطوا من رموزاته أُموراً فأَخبروا بها قبل الوقوع». وانظر نسخه في الفهرس الشامل - التفسير: ١٥١ .

الذي أفرده لهذا العلم بهذه المنهجيّة، وإن لم يتمّه كما قال الذهبي[١].

وقد ذكر الزركشي أن النبي ﷺ نبّه على مطلب تفسير القرآن بالسنة في مواضع من خطاباته، فذكر ثلاثة أحاديث - متفق على صحتها - قال النبي بعدها: «اقرؤوا إن شئتم...» أو «ثم قرأ...»، وهي:

١- «فيها ما لاعين رأت ولا أُذن سمعت...»، ثم قال: «اقرؤوا إن شئتم ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾[٢]».

٢- «قالوا: يا رسول الله، أَلا نتّكل وندع العمل؟ فقال: اعملوا فكلّ ميسَّر لما خلق له، ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ... فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾[٣]».

٣- ووصف الجنة فقال: «فيها شجرة يسير الراكب في ظلّها مئة عام، ولا يقطعها، ثم قال: اقرؤوا إن شئتم: ﴿وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾[٤]».

ثم شرع الزركشي بإيراد ما ذكره ابن برّجان من الأَحاديث، وما يناسبها من آيات، فأورد (٤٢) حديثاً كلّها مما في الصحيحين أو أَحدهما، إلاّ حديث سعد بن عبادة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «من قال لا إِله إلاّ الله

(١) سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٧٣، لكن وصل فيه إلى سورة الروم يقيناً كما وقف عليه ابن خَلِّكان (وفيات الأَعيان: ٤/ ٢٣٠). وفي الفهرس الشامل: ١٥١، أن نسخة مكتبة يوسف آغا (قونية - تركيا) من أول سورة مريم إلى آخر القرآن، ونسخة مكتبة الدولة - ميونخ من الإسراء إلى آخر القرآن !!! فيحتاج إلى توثق لما ذكرته الفهارس.

(٢) السجدة آية: ١٧.

(٣) الليل آية: ٥-١٠.

(٤) الواقعة آية: ٣٠.

وحده لا شريك له... حرّمه الله عز وجل على النار»، فرواه الطبراني في الأوسط، قال الهيثمي: «وفيه عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، والأكثر على تضعيفه»[١].

لكنّ بعض الآيات التي يذكرها عقب تلك الأحاديث معاضدة ومقوية لمعانيها، قد لا تواطئُه على مراده؛ لأنها - أي الأحاديث - مسوقة في قوم مخصوصين، نحو: حديث حنظلة التيمي - ﷺ - عن النبي ﷺ قال: «لو أنكم تدومون على ما تكونون عندي، لصافحتكم الملائكة، ولكن ساعة وساعة»[٢].

فذكر ابن برَّجان أن معنى هذا الحديث في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا ...﴾[٣]، وقوله: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ۞ ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ ...﴾[٤]، وهذه مطابقة لا تستقيم له.

والوجهة التي نحاها ابن برَّجان في تفسيره «الإرشاد» يصدق عليها ما يسمّى «التفسير النبوي للقرآن الكريم»، وهو مسلك وُجد في كتب التفسير الأثريّة، نحو: تفسير عبدالرزاق بن همّام الصنعاني (ت:٢١١هـ)، و«تفسير القرآن العظيم» لابن أبي حاتم الرازي (ت:٣٢٧هـ)، وغيرهما من التفاسير

(١) مجمع الزوائد: ١/ ٢١، وفيه: «أطاع بها قلبه، وذلَّ بها لسانه، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله»، ولم ترد هذه الزيادة في «البرهان».

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي: ١٧/ ٦٦-٦٧.

(٣) يونس آية: ١٢.

(٤) النحل آية: ٥٣، ٥٤.

الخالية من الدراية.

لكن امتاز ابن برَّجان بأمرين:

- إِيراد أَحاديث مشهورة ومرفوعة إلى النبي عليه الصلاة والسلام.
- توجيهه لمطابقة الحديث من الآية، أَو الآيات المعضدة له.

ولا أدري هل انتقى الزركشي بعض هذه الأحاديث وأعرض عما سواها، أو سردها كما جاءت في قطعة من الكتاب[١]؟ ولاسيَّما أَن الداودي ذكر معابة العلماء لابن برَّجان الإِمعان في علم الحروف حتى استعمله في تفسير القرآن[٢]!!

(١) اطلعت على مصوَّرة من «الإرشاد» رديئة للغاية، فلم أَستطع أَن أَتبيَّن منهج الكتاب؛ لسوء التصوير، وهي محفوظة بالجامعة الإسلامية بالمدينة، برقم (٧٢٩٢/ فلم)، وأصلها من مكتبة فيض الله بتركيا، برقم: ٣٥.

(٢) **طبقات المفسرين**: ١/ ٣٠٠. وذكر ابن خلكان - في **وفيات الأعيان** ٤/ ٢٢٩ - والذهبي - في **السير**: ٢١/ ٣٦٠ - وغيرهما أن القاضي ابن الزكيّ الدمشقي (ت:٥٩٨هـ)، مدح صلاح الدين الأَيوبي بقصيدة لما فتح حلب، منها:

وفتحُكَ القلعةَ الشَّهباءَ في صَفَرٍ   مُبشِّرٌ بفتوح القُدْس في رَجَبِ

فاتفق فتح القدس في رجب عام (٥٨٣هـ)، أي بعد أَربع سنين من مقالته، وذكر أَنه أَخذ هذا التأريخ من تفسير ابن برَّجان من قوله تعالى ﴿الٓمٓ ۝ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ...﴾، قال ابن خَلِّكان: «ولما وقفت أَنا على هذا البيت وهذه الحكاية، لم أَزل أَتطلب تفسير ابن برَّجان حتى وجدته على هذه الصورة، لكن كان هذا الفصل مكتوباً في الحاشية بخط غير الأَصل، ولا أدري هل كان من أَصل الكتاب أَم هو ملحق به؟ وذكر له حساباً طويلاً وطريقاً في استخراج ذلك حتى حرَّره من قوله ﴿بِضْعِ سِنِينَ﴾». **وفيات الأعيان**: ٤/ ٢٣٠. وذكر أبو شامة عن شيخه أبي الحسن السخاوي أنه قال: «وقد وقع في تفسير =

....

= أبي الحكم الأندلسي في أول سورة الروم إخبار عن فتح البيت المقدَّس، وأنه ينـزع من أيدي النصارى سنة ثلاث وثمانين وخمسمئة. قال: وقال لي بعض الفقهاء: إنه استخرج ذلك من فاتحة السورة. قال: فأخذت السورة، وكشفت عن ذلك، فلم أره أخذ ذلك من الحروف، وإنما أخذه – فيما زعم – من قوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ * فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِى بِضْعِ سِنِينَ﴾ فبنى الأمر على التاريخ كما يفعل المنجمون، ثم ذكر أنهم يَغلبون في سنة كذا، ويُغْلَبون في سنة كذا على ما تقتضيه دوائر التقدير.

قال: وهذه نجامة وافقت إصابة إن صحَّ أنه قال ذلك قبل وقوعه، وكان في كتابه قبل حدوثه». **كتاب الروضتين: ٣/ ٣٩٥-٣٩٦.**

المبحث الثالث

ما انفرد به السيوطي

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أَنواع (علوم القرآن) التي أَصلها في (البرهان)

المطلب الثاني: أَنواع (علوم القرآن) الجديدة التي أَضافها السيوطي على (البرهان) مع كونه مسبوقاً بها

المطلب الثالث: الأَنواع المبتكرة في (الإتقان)



المطلب الأول: أنواع «علوم القرآن» التي أَصلها في «البرهان»

تمهيـــــــد:

فرَّع السيوطي - رحمه الله - على أَنواع علوم القرآن التي في «البرهـان» تسعة وعشرين نوعاً في كتابه، وذلك أَنه ربَّما أَخذ «فقرة»، أو «فائدة» مما ذكـره الزركشي فبسطها وتوسع في مراميها، فنتج منها نوع من أنواع علوم القرآن.

وقد أَفاد السيوطي من ثلاثة عشر نوعـاً في «البرهـان»، يـضاف إليهـا المقدِّمة الرَّصينة التي صدَّر بها الزركشي كتابه.

والأَنواع الثلاثة عشر، هي:

أَسباب النزول، المكي والمدني، معرفة المناسبات بين الآيات، القـراءَات، آداب تلاوة القرآن، معرفة وجـوه الخطـاب والمخاطبـات، معرفـة تفـسيره وتأويله، أَساليب القـرآن وفنونـه البليغـة، معرفـة أَحكامـه، أَقـسام معنـى الكلام، أَفضل القرآن وفاضله، في الكلام على المفردات من الأَدوات.

وقد سبق التفصيل الجزئي لموضع الإفـادة مـن كـل نـوع في الجـداول التوضيحية التي في مدخل هذا الفصل.

وتركت في هذا المطلب أَحد عـشر نوعـاً ممـا ورد عنوانـه في الجـداول المذكورة، وعرضْتُ لها ضمن حديثي عن الأَنواع المتفق عليها بين الكتابين؛ لأَن عُلْقتها بالمتفق عليه أَوضح، فآثرت سَبْقها لهذه الحيثية.

وجملة هذه الأَنواع الأَحد عشر، هي:

معرفة الشاذ، في قواعد مهمة يحتاج المفسِّر إلى معرفتها، في مقدَّمه ومُؤَخّره، في تشبيهه واستعاراته، في الحصر والاختصاص، في الإِيجاز والإطناب، في الخبر والإنشاء، في بدائع القرآن، في أَقسام القرآن، في معرفة شروط المفسِّر وآدابه، في غرائب التفسير.

النوع (٢)

في معرفة الحضري والسفري[١]

أَصل هذا النوع عند الزركشي في «المكي والمدني»[٢]، وهو تفريع عنه في الحقيقة؛ لأَن المرويات التي أَوردها السيوطي، لا تعدو أَن تكون مكيّة، أَو مدنيّة على الاصطلاح المشهور.

وقد اكتفى بإيراد أَمثلة للسفري؛ لأَن أمثلة الحضري كثيرة.

فأورد (٤٤) مثالاً لما نزل على النبي ﷺ سفراً، ويفهم من كلامه أَنَّ عدد مرويات السفري جزء مما تَتَبَّعه، لا كلّه في هذا الصدد.

ولم يحدد مصطلح السفر الذي يضبط كلَّ ما يندرج في هذا النوع من روايات، ويبدو أَنه أراد مطلق السفر دون اعتبار معيَّن؛ لأَنه أَورد حديث نزول أَوائل سورة العلق[٣]، وعدّه من السفري، وهي آيات نزلت بغار حراء، وهو لا يبعد عن مكة سوى ثلاثة أَميال[٤].

والأَمثلة التي أَوردها تعتبر زيادة - بهذا الجمع - على الزركشي، لكنها تنتقد من وجهين:

---

(١) الإتقان: ١/ ٥١-٥٧.

(٢) البرهان: ١/ ٢٨٤-٢٨٥، ٢٩٠-٢٩٢، بغير العنوان الذي عند السيوطي، تبع الزركشي بذلك ابن حبيب.

(٣) رواه البخاري في كتاب التفسير: ٤/ ١٨٩٤، برقم (٤٦٧٠)، وغيره.

(٤) معجم البلدان: ٢/ ٢٣٣.

أ- فيها بعض الراويات التي لا تصحّ سنداً ولا معنىً، نحو:

(١) أورد أنَّ قوله تعالى ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ ...﴾[١] نزل بتبوك، وهذه الرواية في إسنادها نظر، قال ابن كثير: «والأظهر أن هذا (أي نزولها بتبوك) ليس بصحيح؛ فإن النبي ﷺ لم يغزُ تبوك عن قول اليهود...»[٢].

(٢) ذكر أن سورة العصر نزلت أواسط أيام التشريق، وهي رواية أخرجها البزار في «مسنده»[٣]، والبيهقي في «دلائل النبوة»[٤]، وفيها موسى بن عُبيدة الربذي، وهو ضعيف[٥].

ثم إن الثابت فيها أنها نزلت يوم النحر في حجَّة الوداع، وهي آخر السور نزولاً[٦].

---

(١) الإسراء آية: ٧٦.

(٢) تفسير ابن كثير: ٣/ ٥٧.

(٣) انظر: كشف الأستار: ٢/ ٣٣.

(٤) دلائل النبوّة: ٥/ ٤٤٧ (ط. قلعجي).

(٥) وهو موجود في إسناد البزار، ويزدادُ ضعفه في إسناد البزار؛ لأنه يروي عن عبد الله بن دينار، وقد نصّ ابن معين أنه يروي عنه أحاديث مناكير، وقال الساجي: حدَّث عن عبد الله بن دينار أحاديث لم يتابع عليها. ولعلّ حديثنا هذا واحد منها. وقال الإمام أحمد - رحمه الله -: «لا تحلُّ الرواية عنه» ديوان الضعفاء والمتروكين للذهبي: ٢/ ٣٨٧، وانظر: مجمع الزوائد: ٣/ ٢٦٨، وتهذيب التهذيب: ١٠/ ٣٥٦-٣٦٠، والتقريب: ٥٥٢.

(٦) انظر: صحيح مسلم: كتاب التفسير: ٤/ ٥٤، وفتح الباري: ٨/ ٦٠٥-٦٠٦.

أمّا ما ثبت عند البخاري (٨/ ١٦٧ الفتح) وغيره من أن سورة براءة آخر سورة نزلت، =

ب- اعتماده في بعض الروايات على أقوال غير مسندة، وهذه المسألة لا يصح فيها سوى المنقول الثابت، فتعويله على أقوال ابن الفرس، والنسفي، والبلقيني، لا يصمد أمام البحث، وما ذكره عنهم ما هو إلاّ استنباطات لهم.

= فموجَّهٌ بأن سورة النصر آخر سورة نزلت كاملة، أما براءة فمعظمها نزل في غزوة تبوك، وهي آخر غزوات النبي ﷺ؛ لأن براءة فيها آيات كثيرة نزلت قبل الوفاة النبوية بقليل، بل إن أوّلها نزل عقب فتح مكة في سنة تسع، عام حجَّ أبو بكر أميراً على الناس، قبل حجة الوداع.

النوع (٣)

معرفة النهاري والليلي[1]

أَصل هذا النوع عند الزركشي، تحت عنوان «ما نزل ليلاً»[2]، وهو أَصالة مأَخوذ من ابن حبيب النيسابوري (ت:٤٠٦هـ)، نقله عنه الزركشي، وقد أَورد ابن حبيب فيه - وتبعه الزركشي - ثلاث آيات:

أ- ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ ...﴾[3].

ب- ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ ...﴾ أَوَّل سورة الحج.

جـ- ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ ...﴾[4].

وسكت السيوطي عن الشق الأَوّل من عنوان هذا النوع؛ لأَنَّ أَكثر القرآن نزولاً كان في النهار.

وتتبع أَمثلة الليلي فأَورد منها - زيادة على ما ذكر الزركشي - عشر مرويَّات.

ويُتساءَل عن تركه آية القصص ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ ...﴾، وقول عائشة رضي الله عنها - المعضد معنى الليليَّة فيما جنح إليه الزركشي -: «وأَنا معه في اللحاف»، اللذين ذكرهما الزركشي فيما نزل

(١) الإتقان: ١/ ٥٨-٦٢.

(٢) في نوع «معرفة المكي والمدني»، انظر: البرهان: ١/ ٢٨٥-٢٨٦.

(٣) سورة المائدة آية: ٦٧.

(٤) سورة القصص آية: ٥٦.

من القرآن ليلاً؟

ويظهر لي أنّ هذا الحذفَ يرجع إلى أمرين:

١- إمّا أنه لم يفهم من قول عائشة: «وأنا معه في اللحاف» النصَّ على الليلية.

٢- أو أنه يجنح إلى أن الآية نزلت في أبي طالب عمِّ النبي ﷺ - لثبوته في الصحيحين[١] -، وكذلك أورده في أسباب نزول سورة القصص من كتابه «لباب النقول»[٢]، وكما ساق عشر روايات في «الدر المنثور» تدور حول هذا السبب[٣].

ينضاف إلى ذلك أن عائشة رضي الله عنها لم يَبْنِ بها النبي ﷺ إلاّ في المدينة، أي بعد وفاة أبي طالب.

وينتقد على السيوطي - رحمه الله - في هذا النوع أمران:

١- ذكر آية تحويل القبلة ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ...﴾[٤]، في عداد ما نزل ليلاً؛ استناداً إلى رواية ابن عمر في الصحيحين، واستئناساً بقول جلال الدين البُلقيني[٥].

---

(١) انظر: البخاري: كتاب التفسير: ٤/ ١٧٨٨-١٧٨٩ برقم (٤٤٩٤)، ومسلم: ١/ ٥٤ برقم (٢٤).

(٢) لباب النقول: ١٦٥.

(٣) الدر المنثور: ٦/ ٤٢٨-٤٢٩.

(٤) البقرة آية: ١٤٤.

(٥) وقوله هذا يظهر أنه من كتابه «مواقع العلوم من مواقع النجوم»؛ لأنه تضمن هذا النوع كما في التحبير في علم التفسير: ٧٤.

ثم أَورد قول الحافظ ابن حجر في أَنّ نزولها كان نهاراً أَقوى، ثـم أَيـده برواية النسائي في الكبرى عن أبي سعيد بن المعلَّى[1].

وهذا تناقض؛ إذ جعل الآية فيما نزل ليلاً، ثم قوَّى قول ابـن حجـر في نزولها نهاراً، ولم يرجِّح، فأَبقى الآية محيَّرة بين القولين.

ولعلّ القول الأَوّل - في نزولهـا نهـاراً - أَرجـح؛ لأَن روايـة النـسائي ضعيفة[2].

٢- الفرع الذي أَورده فيما نزل وقـت الـصبح، واعتـبره نـزولاً بـين الليـل والنهار، ينبغي أَن يُعدّ مما نزل نهاراً؛ لأَن الصبح من النهار، ولا يُعدّ من الليل بحال.

وقد ذكر مما نزل فيـه آيـة التـيمم في المائـدة، وآيـة ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ ...﴾[3].

والروايتان اللتان ساقهما - وهما في الصحيح - يُفهم من الأُولى دخول وقت الصبح، وصرَّحت الثانية بنزول الآية وهو ﷺ في الركعـة الثانيـة مـن صلاة الصبح.

---

(١) وأَخرجها في الصغرى مختصرةً: ٢/ ٥٥، برقم:(٧٣٢) (ترقيم أَبي غدّة).

(٢) لضعف مروان بن عثمان بن أَبي سعيد بن المعلَّى (التقريب: ٥٢٦). انظر: تفسير النسائي: ١/ ١٩٣-١٩٤. وأَخرجها البزار والطبراني في الكبير عن طريق عبد الله بن صالح كاتـب الليث (مجمع الزوائد: ٢/ ١٢-١٣)، ويبقى ضعفها؛ لضعف مروان.

(٣) آل عمران آية: ١٢٨.

النوع (١١)

ما تكرر نزوله[١]

أَصل هذا النوع فصل في نوع «أَسباب النزول» عند الزركشي[٢]، ولخصه السيوطي منه هنا، لكنه زاد أَمرين:

١- اعتبر ما يقرأ من الأَحرف على وجهين فأكثر مما تكرر نزوله، وهو في هذا متابع لعلم الدين السخاوي[٣].

٢- ذكر أَن صاحب «الكفيل بمعاني التنزيل»، وهو: أَبو الحسين بن أَبي بكر الكندي المالكي (ت:٧٤١هـ)، أَنكر تكرر نزول شيء من القرآن، واعتمد على ثلاث علل:

أ- بأَنه تحصيل حاصل لا فائدة فيه.

ب- يلزم منه أَن يكون كل ما نزل بمكة نزل بالمدينة.

جـ- لا معنى للإنزال إِلاّ أَن يكون جبريل كان ينزل على رسول الله ﷺ بقرآن لم يكن نزل به من قبل.

وحاول السيوطي ردَّ هذه العلل بردود واهية.

ثم نقل عن الكندي السالف قوله: «ولعلهم يعنون بنزولها مرَّتين: أَن

(١) الإتقان: ١/ ١٠٢-١٠٣.

(٢) البرهان: ١/ ١٢٣-١٢٦.

(٣) انظر: جمال القراء: ١/ ٣٤.

جبريل نزل حين حوّلت القبلة، فأَخبر رسول الله ﷺ أَن الفاتحة ركن في الصلاة كما كانت بمكة، وظُن ذلك نزولها مرَّة أُخرى، أَو أَقرأَهُ فيها قراءةً لم يقرئها له بمكة، فظُنّ ذلك إِنزالاً».

ومسألة تكرر نزول شيء من القرآن أَثبتها جماعة من أَهل العلم، منهم:

ابن الحصَّار (ت:٦١١هـ)[١]، وعلم الدين السخاوي[٢]، وابن تيمية[٣]، وابن كثير المفسّر المؤرخ الفقيه المحدّث[٤]، والزركشي[٥]، والحافظ ابن حجر[٦]، وبرهان الدين البقاعي[٧]، والسيوطي[٨].

ومن المتأَخّرين: محمد رشيد رضا[٩]، والزرقاني[١٠].

وفي المقابل أَنكرها الكندي المتقدم، ومن المتأخرين: الآلوسي:

(١) انظر: الإتقان: ١/ ١٠٢، والتحبير في علم التفسير: ١١١.

(٢) انظر: جمال القراء: ١/ ٣٤.

(٣) مقدمة في أُصول التفسير: ٤٩.

(٤) تفسير القرآن العظيم: ٣/ ٦٤.

(٥) البرهان: ١/ ١٢٣.

(٦) فتح الباري: ٨/ ٩.

(٧) مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور: ١/ ١٦٠، وذكر أَن الأَصفهاني (؟) حكى نزول الفاتحة مرَّتين عن بعض العلماء.

(٨) في هذا النوع، وفي التحبير: ١١١.

(٩) تفسير المنار: ١٠/ ٥٥٣ (وهو ما يفهم من عبارته).

(١٠) مناهل العرفان: ١/ ١١٤.

أبو الثناء شهاب الدين (ت: ١٢٧٠هـ)[١]، وطاهر الجزائري[٢].

وهذه القضية تحتاج إلى عرض دقيق موعِب لأَقوال الفريقين، ثم دراستها والموازنة بينها، وترجيح ما يظهره الإِنصاف والعدل، دون حيف، وهذا ما لا يسعه المجال هنا، وإنما قصدي الإشارة إلى هذه المسألة الجديرة بالدرس.

---

(١) روح المعاني: ١/ ٣٣-٣٤.

(٢) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن: ٥٦ (ط. مكتب المطبوعات الإسلامية).

النوع (١٢)
ما تأَخّر حكمه عن نزوله، وما تأَخّر نزوله عن حكمه[١]

هذا النوع أَصله عند الزركشي فقرة في نوع «معرفة أَسباب النزول»[٢]، وصرّح الزركشي بأَن صاحب عبارة: «يجوز أَن يكون النزول سابقاً على الحكم» هو البغوي في تفسيره[٣].

فيتضح من هذا أَن الشق الأَول من هذا النوع من بناء البغوي - رحمه الله -، وأَخذه منه الزركشي، ثم اعتمد السيوطي عليه في عنوان هذا النوع.

والآيات الثلاث - آية الأَعلى، والبلد، والقمر[٤] - التي أَوردها في «البرهان» هي كذلك - أَيضاً - من تفسير البغوي.

زاد السيوطي على الآيات - الثلاث - التي ذكرها البغوي ست آيات أُخر.

وكان من زكانة[٥] السيوطي وحسن تأَتّيه في هذا النوع، أَن قابل الشق الأَول منه بقسيم آخر على العكس منه، وساق له ثلاثة أَمثلة:

أ- آية الوضوء في سورة المائدة.

---

(١) الإتقان: ١/ ١٠٤-١٠٦.

(٢) البرهان: ١/ ١٢٧-١٢٨.

(٣) انظر: معالم التنزيل: ٨/ ٤٠٢ (ط. دار طيبة).

(٤) سورة الأَعلى آية: ١٤-١٥، والبلد آية: ١-٢، والقمر آية: ٤٥.

(٥) الزكانة: الفهم والتفرس والعلم. انظر: (زكن) في القاموس: ١٥٥٣.

ب- آية صلاة الجمعة في سورتها.

جـ- آية ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ ...﴾[1].

فهذا النوع مركّب من جزأين، الأَول منهما أَصله في «البرهان» فيما أَخذه من «معالم التنزيل»، والثاني من زيادات السيوطي، فهو محيَّر بين قسمين، وأَلحقته هنا؛ لكثرة أَمثلة الأول.

(١) سورة التوبة آية: ٦٠.

النوع (١٤)
ما نزل مشيّعاً وما نزل مفرداً[١]

١ - أصل هذا النوع عند الزركشي تحت عنوان «ما نزل مشيّعاً»، نقله عن ابن حبيب النيسابوري مع تعليق من «فتاوى ابن الصلاح»، في نوع المكي والمدني[٢].

وغالب القرآن نزل مفرداً لا تشييع فيه، وهو الشق الثاني من العنوان.

أمّا ما نزل مشيَّعاً فيعني ما نزل ومعه ملائكة متكاثرون حين نزوله؛ لأنّ مادة (شيع) تدور على معاني: الانتشار والتقوية والتكثير، ومنه الشيعة: من يتقوّى بهم الإنسان، وينتشرون عنه[٣].

فيكون المشيَّع من القرآن أخص ممّا نزل جمعاً؛ لأن المشيع نزل معه ملائكة يحتفون به عند النزول؛ تكثيراً وتقويةً وتعظيماً.

وهذا فرق لم يوضّحه السيوطي رحمه الله.

٢ - أورد السيوطي السور والآيات التي أوردها الزركشي، وهي: الأنعام، الفاتحة، آية الكرسي، سورة يس[٤]، قوله تعالى ﴿وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا

---

(١) الإتقان: ١/ ١٠٩-١١١.

(٢) البرهان: ١/ ٢٨٦-٢٨٧.

(٣) انظر المفردات (شيع): ٤٧٠.

(٤) في البرهان: ١/ ٢٨٧ (سورة يونس)، وهو خطأ يوضحه ما في «التنبيه لابن حبيب» «وسورة يس». التنبيه ص: ٣١١ (مجلّة المورد).

﴿مِن قَبۡلِكَ مِن رُّسُلِنَآ ...﴾[١]، واستدل لها من مجاميع السنة.

ثم زاد سورة الكهف فيما رواه ابن الضريس في «فضائل القرآن».

٣- ثم أورد تنبيهاً مفاده أن الملك إذا جاء إلى النبي ﷺ بالقرآن، كان معه أربعة ملائكة (كما في رواية ابن أبي حاتم بسند صحيح)، أو ملائكة يحرسونه، وطلب التوفيق بينها وبين روايات التشييع في نزول القرآن!

وظاهر أن المراد هو الكلاءة حين نزول القرآن العظيم، وقد صرَّحت رواية الطبري: «أن يتشبّه الشيطان على صورة الملك»[٢]؛ أي كيلا يحصل هذا التلبيس من الشيطان، فتكون ملائكة الحراسة غير ملائكة التشييع؛ لأن الأُولى للحفظ، والثانية للتشريف والتعظيم والاحتفاء.

٤- ثم أورد «فائدة» في نزول آيات من كنز تحت العرش، وهي:

(أ) الفاتحة.

(ب) آية الكرسي.

(ج) خاتمة البقرة.

(د) سورة الكوثر.

واستدلّ لها من كتب السنن، وبعض التفاسير المأثورة، نحو: تفسير ابن مردويه، ومن «فضائل القرآن» لأبي عبيد.

---

(١) الزخرف آية: ٤٥.

(٢) جامع البيان: ٢٩/ ١٢٢.

النوع (٢٩)
في بيان الموصول لفظاً المفصول معنى[١]

١- هذا النوع أَصله عند الزركشي تحت «فصل» في نوع معرفة المناسبات بين الآيات، قال الزركشي: «وقد يكون اللفظ متصلاً بالآخر، والمعنى على خلافه...»[٢].

ثم ساق آيات تدل على ذلك.

وكأن السيوطي أخذ عنوان هذا النوع - بعد أن فتح أفقه الزركشي - من قول السدي في آيات سورة الأعراف: «هذا من الموصول المفصول»[٣].

وقد اقترح السيوطي بداية هذا النوع أن يُفْرَد بالتصنيف؛ لأنه مهم جدير بذلك.

وقد أعرض السيوطي عن جميع ما ذكره الزركشي فلم يورد منه شيئاً، وإنما ساق ثلاث آيات أَيَّدها ببعض الأَحاديث والآثار التي تدل على انفصال المعنى بالسياق التي هي فيه.

٢- نقل عن ابن الجوزي في «النفيس»[٤] أَربع آيات أُخرى تدل على

(١) الإتقان: ١/ ٢٥٢-٢٥٤.

(٢) البرهان: ١/ ١٤٦-١٤٨.

(٣) رواه عبدالرزاق في تفسيره: ١/ ٢٤٦، والطبري ٩/ ١٤٩.

(٤) الصحيح أنه «النفيس»، وليس «التفسير» كما في الإتقان: ١/ ٢٥٤؛ لأَن النسخ الخطية فيها ذلك، ولأَنه من مصادر السيوطي التي نص عليها في المقدمة.

الانقطاع.

٣- هذا النوع أَورده عقب نوع «الوقف والابتداء»؛ لأَنه أَصل كبير فيه، فرتّب أَمثلته على مواضع القطع والائتناف في الآيات.

أَما الزركشي فعدّه من مناسبات الآيات بعضها مع بعض.

النوع (٣٠)
في الإِمالة والفتح وما بينهما[1]

هذا النوع أصله عند الزركشي بصورة مختصرة في بيان أَقسام الإِمالة فقط، وأَنها متواترة[2].

١- ثم نقل السيوطي عن الداني[3] (بواسطة النشر لابن الجزري)، أَنّ الفتح لغة قريش، والإِمالة لغة عامَّة نجدٍ وتميم وأَسد وقيْس، ولا شك أَنهما من الأَحرف السبعة، ومن لحون العرب وأَصواتها.

٢- ثم بحث معنى الفتح والإِمالة وأَيهما أَصل، أَم كلاهما أَصل؟

٣- ثم تناول خمسة أَبحاث، وهي: أَسباب الإِمالة، ووجوهها، وفائدتها، المميلون من القراء، ما الذي يمال.

وهذه الأَبحاث نقلها بحروفها من «النشر» لابن الجزري، مع اختصار وتصرُّف في التقديم والتأخير.

وعليه ففي هذا التلخيص ملاحظتان:

أ- اقتصر في نقله على القراء السبعة، مع أَن المصدر الذي ينقل

---

(١) الإتقان: ١/ ٢٥٥-٢٦٢.

(٢) البرهان: ١/ ٤٦٨.

(٣) وكل ما نقله عن الداني فهو من كتاب «الموضح» له بواسطة ابن الجزري في «النشر» تارة، والسخاوي في «جمال القراء» تارة أُخرى. انظر: النشر:٢/ ٣٠-٣١، وجمال القراء:٢/ ٥٠٣-٥٠٥.

منه في القراءات العشر.

ب- لم يستوف ما للقراء فيها ذكره من قواعد منضبطة، نحو: تركه ما لابن ذكوان في «زاد»[١]، وما للكسائي وشعبة في ﴿رَانَ﴾[٢]، و«النشر» قد وفَّى بذلك[٣].

٤- ذكر خاتمة في كراهة جماعةٍ الإمالة؛ لحديث: «نزل القرآن بالتفخيم»[٤]، وأَجاب عنه بخمسة أَوجه، بعضها مأخوذ من الداني في «الموضح» بواسطة «جمال القراء» للسخاوي، وبعضها من الحليمي في «المنهاج».

---

(١) كيفما وقع، وحيث وقع.

(٢) المطففين آية: ١٤.

(٣) انظر منه: ٢/ ٥٩-٦٠.

(٤) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن: ٢١٠، وابن الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١٤، وغيرهما، وهو حديث منكر. وانظر: سلسلة الأَحاديث الضعيفة: ٣/ ٥٢٠.

النوع (٣٢)
في المدّ والقصر[١]

هذا النوع أَصله عند الزركشي، وبحث فيه شيئين:

(أ) إِثبات تواتر المدّ من حيث هو مدّ، وردّ على ابن الحاجب الذي يرى التواتر فيها ليس من قبيل الأَداء.

(ب) مراتب القرّاء في مقادير المدّ وتفاوتهم فيه، نقلاً عن «التيسير» للداني[٢].

أَمّا السيوطي فمادته في هذا النوع ملخصة من «النشر» لابن الجزري، ومن «جمال القراء» للسخاوي.

١- ذكر أَن الأَصل في باب «المد» حديث ابن مسعود الذي رواه سعيد بن منصور في سننه، والطبراني في «المعجم الكبير».

٢- عرَّف المدّ مع ذكر حروفه.

٣- ذكر سببيه: وهما لفظي، ومعنوي.

٤- تكلّم على مراتب القراء في المدود.

٥- ذكر أَربع قواعد ضابطة لاجتماع المدَّين معاً.

٦- ذكر عشرة أَلقاب لأَنواع المدود عن ابن مهران.

---

(١) الإِتقان: ١/ ٢٧١-٢٧٦.

(٢) البرهان: ١/ ٤٦٦-٤٦٧.

وأَقدم من نقل هذه الأَلقاب العشرة - فيما وقفت عليه - السخاوي دون نسبة[١]، وكذلك ابن القاصح[٢]، ونقلها عنه زكريّا الأَنصاري[٣].

وها هنا أُمور:

١- إِن هذه الفائدة - في ألقاب المدِّ - لا قيمة علمية في ذكرها؛ لذلك عقَّب السخاوي بعد ذكرها بقوله: «فهذه عشرة أَسماء ما أَرى لها كبير فائدة»[٤]، وقريباً منه قال الفَضَالي[٥]، والمرعشي[٦].

٢- إِن هذه الأَلقاب منظور إِليها بمجموع القراءات القرآنية، لا بمجرد رواية واحدة، فمثلاً مد الحَجْز: وهو إِدخال أَلف بين همزتين نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[٧]، ومدّ الرَّوْم: وهو إِضعاف الهمزة بعد حرف مدّ وإِذهابها، نحو: ﴿هَـٰٓأَنتُمْ﴾[٨] على مذهب من لا يهمزها[٩].

٣- هذه الأَلقاب ليست ثابتة بالنظر إلى العامل الزمني، واصطلاح

---

(١) جمال القراء: ٥٢٣. ونقل ابن الجزري (النشر ١/ ٣٥٣) عن ابن حسنويه الجاجاني في كتابه «حلية القراء» عن ابن مهران الوجه الأول من وجوه ألقاب المد.

(٢) سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي: ٤٨.

(٣) تحفة نجباء العصر في أَحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر: ٦٧-٦٨.

(٤) جمال القراء: ٥٢٣.

(٥) الجواهر المضيَّة على المقدمة الجزرية: ٣٤٤.

(٦) انظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد للدكتور غانم الحمد: ٥٣٤.

(٧) البقرة آية: ٦، وغيرها.

(٨) آل عمران آية: ٦٦، وغيرها.

(٩) وهي قراءة أَبي عمرو وأَبي جعفر ونافع مع اختلاف عن ورش. انظر: النشر: ١/ ٤٠٠-٤٠١.

المصنِّف، فالألقاب العشرة التي نقلها السيوطي منسوبة إلى ابن مهران، وأوردها السخاوي، وابن القاصح، والأنصاري، منها مدّ يسمّى بالتمكين: وهو ما كانت الهمزة وحرف المد فيه في كلمة، نحو ﴿شَعَآئِرِ﴾[١] ونحوها؛ لأَن المدّ جُلِب ليُتمكن به من النطق بالهمزة وتحقيقها وإِخراجها من مخرجها.

لكن مصطلح التمكين عند القراء مختَلِف من حيث مقدار المد، والسبب الذي يتوقف عليه، فتارة يراد به الإِشباع أَو دونه، وقد يراد به القصر، والذي يوضح المراد قرينة السياق[٢].

وقد مثَّلت بعض كتب التجويد المتأخرة لمدّ التمكين بـ ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[٣]، وهو أَن تكون ياءان أُولاهما مشدَّدة مكسورة، والثانية ساكنة[٤].

---

(١) البقرة آية: ١٥٨، وغيرها.

(٢) انظر في تردد اصطلاح «التمكين» النشر: ١/ ٣١٨، ٣٢٢، ٣٣١، ٣٣٢، والتبصرة لمكي: ٦٠.

(٣) البقرة آية: ٦١، وغيرها.

(٤) انظر: حق التلاوة لحسني شيخ عثمان: ١٣٦.

النوع (٣٣)
في تخفيف الهمز[١]

هذا النوع أَصله عند الزركشي، وقد نصَّ أَن التخفيف مراد به مطلق تغيير الهمز، فيشمل أَربعة أنواع - كلها متواتر بلا شك[٢] -، وهي: النقل، وإبدال الهمزة، وتسهيلها بين بين، والإسقاط[٣].

وجاء السيوطي فتوسع في أَمثلة هذه الأَنواع، وزاد في نسبة القراءات إلى أَصحابها أَكثر من الزركشي.

وصدَّر هذا النوع بأَن تخفيف الهمز من لغة العرب.

ثم أَورد حديث ابن عدي «ما همز رسول الله ﷺ...»، وحديث الحاكم «جاء أَعرابي إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا نبيءَ الله، فقال: لست بنبيء الله، ولكني نبيّ الله»، وهما حديثان منكران كما بيّن السيوطي.

لأَن الحديث الأَوَّل فيه موسى بن عُبَيْدة الرَّبذي، وهو ضعيف عند أَئمة الحديث، والحديث الثاني قال عنه الذهبي: منكر، وفيه حُمْران بن أَعين رافضي ليس بثقة[٤].

---

(١) الإتقان: ١/ ٢٧٧-٢٧٨.

(٢) انظر كلام ابن الجزري حول هذه المسألة في منجد المقرئين: ٥٧-٦٠.

(٣) البرهان: ١/ ٤٦٨-٤٦٩.

(٤) انظر بقيّة كلام الذهبي في تلخيصه على المستدرك: ٢/ ٢٥١ (ط. مصطفى عطا).

النوع (٣٤)
في كيفيّة تحمّله[1]

أَصل هذا النوع عند الزركشي في «فصل في تعلم القرآن» ضمن نوع «آداب تلاوة القرآن»، وبحث الزركشي أَربعة أُمور:

أ- فضل تعلم القرآن وتعليمه، (وأشار السيوطي إلى ذلك).

ب- طريقة التعلم؛ بأَن تكون خمساً خمساً من الآيات.

جـ- حكم تعليم القرآن وحفظه، (ونقله السيوطي عنه باختصار).

د- مراعاة ترتيب القرآن المعهود أَثناء التعلم، إلاّ ما رُخّص فيه للصبيان[2].

أَما السيوطي فقد تطرق إلى قرابة تسع عشرة مسألة، ومادته فيها مأخوذة من «النَّشر» لابن الجزري - ومعظم النقول منه دون تصريح أَو نسبة -، و«جمال القراء» للسخاوي، و«البرهان» للزركشي، و«فتاوى موهوب الجزري - ت:٦٧٥هـ -»، و«فتاوى ابن الصلاح».

أَما المسائل فهي:

١- أَوجه تحمُّل القرآن، وهي: القراءة على الشيخ، أَو السماع من لفظ الشيخ، واستظهر المنع في السماع، بخلاف الحديث.

٢- جواز القراءة على الشيخ، ولو كان غيره يقرأ عليه في تلك الحالة.

---

(١) الإتقان: ١/ ٢٧٩-٢٩١.

(٢) البرهان: ٢/ ٨٨-٨٩.

٣- المقصود من القراءَة على الشيخ العرض وتصحيح الحروف، فلا يشترط الحفظ فيه، فيصح من المصحف.

٤- كيفيّات القراءَة هي: التحقيق، والحَدْر، والتدوير.

٥- تجويد القرآن ومعناه.

٦- اللحن الجلي، واللحن الخفيّ.

٧- كيفيّة بلوغ النهاية في التجويد.

٨- مخارج الحروف، ومذاهب العلماء في عددها، وضابط معرفة المخرج.

٩- مسرد المخارج السبعة عشر.

١٠- ما اشتركت فيه الحروف من الصفات.

١١- ستة أنواع مبتدعة في قراءة القرآن.

١٢- أَخذ القراءَة بالإِفراد والجمع، ومذاهب الناس في ذلك، وشروط جمع القراءات.

١٣- عدم الإِخلال بشيء من القراءات والروايات والطرق؛ لأَنه خلل في كمال الرواية.

١٤- مقدار العرض على الشيوخ.

١٥- هل نَقْلُ القرآن - ولو آية - يشترط فيه العرض على شيخ أَم لا؟ رجَّح عدم الاشتراط.

١٦- الإِجازة في القراءة ليست شرطاً للتصدّي للإقراء والإِفادة.

١٧- لا يجوز الامتناع عن إِعطاء الإِجازة إِلا بأَخذ مال.

١٨- بحث مسألة الأُجرة على تعليم القرآن.

١٩- فائدتان في جمع القراءات.

ولي تعليق على ما ذَكر من القراءة في المصحف:

لم يشترط السيوطي في عرض القرآن الحفظ[١]، وحَمَلتُ مقصوده في المسألة الثالثة على تصحيح الحروف وإِقامتها، أمّا إِن أَراد أنّ نَقْلَ المصحف يكفي فيه القراءة بمجرد النظر فهذا غير مقبول؛ لأن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ الصدور والقلوب، لا على حفظ المصاحف والكتب، وهذه خصيصة شريفة من الله تعالى لهذه الأُمة، كما ثبت في صحيح مسلم «...وأَنزلت عليك كتاباً لا يغسله الماء، تقرؤه نائماً ويقظانَ...»[٢]، ومن جانب آخر فيه مخالفة لأَهل الكتاب الذين لا يحفظون كتبهم بل يقرؤونها نظراً، وقد جاء في وصف الأُمّة المحمّدية «أَناجيلهم في صدروهم»[٣].

أَما المسائل التي أَضافها السيوطي - ولم أَر أَحداً بحثها فيما أَعلم - فهي:

١- لا يشترط في عرض القرآن الحفظ، وسبق التعليق عليه.

٢- لا يشترط في نقل القرآن - ولو آية - العرض على شيخ، وهي مسألة فرّعها على نقل ابن خير اتفاق العلماء على أَنه لا يحل لأَحد نقل حديث النبي ﷺ ما لم يكن له به رواية ولو إجازة[٤].

٣- لا تبطل إِجازة الشيخ للطالب إذا تبيَّن أَن المجاز غير دَيِّن، وهي مسألة نقلها من فتاوى صدرالدين موهوب الجزري (ت:٦٧٥هـ)[٥].

---

(١) انظر: الإتقان: ١/ ٢٨٠.

(٢) صحيح مسلم: ٤/ ٢١٩٧، برقم: (٢٨٦٥)، ومسند الإمام أَحمد: ٤/ ١٦٢، ومعنى: «لا يغسله الماء» أَي محفوظ في الصدور، لا يتطرق إِليه الذهاب.

(٣) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإِسلام بن تيمية: ١٣/ ٤٠٠، والنشر: ١/ ٦.

(٤) انظر: فهرسة ابن خير: ١٦-١٧، والإِتقان: ١/ ٢٨٩.

(٥) الإتقان: ١/ ٢٩٠.

النوع (٤٥)

في عامّــــه وخاصــــه[١]

أَصل هذا النوع عند الزركشي ضمن نوع: «معرفة وجوه المخاطبات والخطاب في القرآن»، فذكر الزركشي من أنواع العام الذي ساقه السيوطي نوعين:

أ- العام الباقي على عمومه.

ب- العام المراد به الخصوص[٢].

أَما السيوطي فقد عرَّف العام، وذكر مِنْ صيغ العموم قَرابة أَربع عشرة صيغة، ثم ساق أَنواع العام الثلاثة، ثالثها: العام المخصوص.

وذكر ستة فروق بينه وبين العام المراد به الخصوص.

ثم أَورد مخصص العام، وهو قسمان: متصل، وهي خمسة أَشياء وقعت في القرآن: الاستثناء، والوصف، والشرط، والغاية، وبدل البعض من الكل.

ومخصص منفصل، وهو أَربعة أَشياء: آية أُخرى في محل آخر، حديث، إِجماع، قياس.

وضرب لكل ذلك أَمثلة.

---

(١) الإتقان: ٣/ ٤٣-٥١.

(٢) البرهان: ٢/ ٣٥١، وقارن بالإتقان: ٣/ ٤٥.

ثم عقد فصلاً في تخصيص القرآن للسنة، واعتبره عزيزاً، وذكر له خمسة أمثلة.

ثم ذكر خمسة فروع منثورة تتعلق بالعموم والخصوص.

وهذا النوع بحث له ارتباط وثيق بأصول الفقه؛ لذلك قلّ كتاب من كتب الأُصول يخلو منه، ولذا فقد نقل السيوطي فيه عن «البرهان في أُصول الفقه» لإمام الحرمين، وعن «المستصفى» للغزالي، و «الإِبهاج في شرح المنهاج» للسبكي، دون أن يُسمّيها[1]، لكنه سمَّى أصحابها.

والسيوطي في هذا النوع أَجاد العرض، وأَتقن الترتيب، وامتاز بالأَمانة في نسبة الأَقوال إلى أَصحابها، سوى ما نقله عن الفارسي، فهو بواسطة «البرهان»[2].

---

(١) انظر: البرهان في أُصول الفقه: ١/ ٤١١، والمستصفى: ٢/ ٥٤، والإِبهاج في شرح المنهاج: ٢/ ١٣٢، ووازن مع «الإِتقان»: ٣/ ٤٥.

(٢) البرهان: ٢/ ٣٤٩، ٣٥١، كما أوردها السيوطي في نوع «في وجوه مخاطباته»، سرداً دون تفصيل. وانظر: الإتقان: ٣/ ٩٩.

النوع (٤٦)
في مجمله ومبيّنه[1]

أصل هذا النوع عند الزركشي في نوع «معرفة تفسيره وتأويله»، ضمن ثلاثة فصول منه[2].

وقد أبان الزركشي -فيها- أن القرآن من حيث الإجمال والبيان ينقسم قسمين:

أ- قسم بيّن بنفسه (وقد يكون البيان مضمراً فيه، أو يومئ إلى المحذوف منه متقدم أو متأخر).

ب- وقسم يحتاج إلى بيان إمّا بآية أو بالسنة (وقد يكون البيان واضحاً فيكون عقبه، أو منفصلاً عنه في السورة الواحدة، أو في غيرها).

- ثم ذكر أسباب الإجمال في الظاهر (وهي تسعة أسباب).

وهذه البحوث نقلها السيوطي عنه في هذا النوع بتقديم وتأخير واختصار، أو تغيير لبعض الألفاظ، نحو جعل الزركشي من أسباب الإجمال: الوقف والابتداء، بينما عبّر السيوطي عن السبب نفسه بـ «احتمال العطف والاستئناف»، ومثالهما فيه واحد[3].

---

(١) الإتقان: ٣/ ٥٣-٥٨.

(٢) البرهان: ٢/ ٣٢١، ٣٤٣-٣٤٧، ٣٤٧-٣٤٨.

(٣) البرهان: ٢/ ٣٤٥، ووازن بالإتقان: ٣/ ٥٣.

ثم عقد السيوطي تنبيهين:

١- ذكر في الأول آيات اختُلف فيها هل هي من قبيل المجمل أو لا؟ (وجملتها سبع آيات).

٢- والتنبيه الآخر نقل فيه عن ابن الحصار الفرق بين المجمل والمحتَمل.

وهذا النوع من المباحث المتعلقة بأصول الفقه، فقد اعتنت بهذه المباحث كتب الأصول.

وقد لخص السيوطي فيه ما في «البرهان»، وزاد التنبيهين اللذين ذكرتهما آنفاً.

النوع (٤٩)

في مطلقه ومقيّـــده[1]

أصل هذا النوع عند الزركشي في نوع «معرفة أَحكامه»، ضمن قاعدة: في الإِطلاق والتقييد.

وملخص ما ذكره تحتها: أَن المطلق إِن وجد دليل على تقييده صير إليه، وإلّا بقي على إِطلاقه؛ لأَن الله خاطبنا بلغة العرب.

وهذا الأَمر إذا كان الحكمان بمعنى واحد، والاختلاف بينهما منحصر في الإطلاق والتقييد.

مثال حمل المطلق على المقيّد: اشتراط الله العدالة في الشهود على الرجعة، والفراق، والوصيّة، وإِطلاقه الشهادة في البيوع وغيرها، فيحمل المطلق في شهادة البيوع على المقيّد من اشتراط العدالة في الجميع.

ومثال بقاء المطلق على ما هو عليه: إِطلاق صوم الأَيَّام في كفارة اليمين، وقيّدت بالتتابع في كفارة الظهار والقتل، فلما تجاذَب الأَصل ترك على إِطلاقه[2].

أَمّا السيوطي فقد نقل كل ما عند الزركشي برُمّته دون إشارة إلى أَصل الكلام، وإِنما صدَّر النوع - بعد تعريفه - بقال العلماء.

---

(١) الإتقان: ٣/ ٩١-٩٣.

(٢) البرهان: ٢/ ١٤٠-١٤٢.

ومما يلحظ على هذا النوع خلوّه من أيّ مصدر للسبب المذكور.

وما ذكره من حمل المطلق على المقيّد إنما هو صورتان من صور أربع، يذكرها علماء أُصول الفقه في هذا الباب.

فالصورة الأولى: حمل المطلق على المقيّد إذا اتّحدا في الحكم والسبب، ولم يخالف في هذا سوى أبي حنيفة، وحجته أَنَّ الزيادة على النص نسخ، فلا يحمل أَحدهما على الآخر.

والصورة الثانية: حمل المطلق على المقيّد إذا اتّحدا في الحكم، واختلفا في السبب، فعدم حمل المطلق على المقيّد مذهب جلّ العلماء الحنفيّة، وأصح القولين عند الشافعيّة - كما حكاه الزركشي في «البحر» - ومذهب أَحمد.

والحمل قول المالكية وبعض الشافعية، واختيار القاضي أبي يعلى من الحنابلة[1].

---

(١) انظر: تفصيل الأَقسام والأَقوال في: التمهيد لأَبي الخطاب: ٢/ ١٧٧-١٨٨، والمحصول للرازي: ١/ ق٣/ ٢١٤-٢٢٣، وروضة الناظر: ٢٣٠-٢٣٢، والبحر المحيط للزركشي: ٣/ ٤٢٥ وما بعدها.

النوع (٥٠)

في منطوقه ومفهومه[1]

أَصل هذا النوع عند الزركشي في نوع «معرفة تفسيره وتأويله»، ضمن فصلين منه.

وكلام الزركشي فيه عن الظاهر والمؤول مع التمثيل لهما، وعن اللفظ المشترك بين حقيقتين، أَو حقيقة ومجاز، ويصحّ حمله عليهما جميعاً[2].

وقد نقل السيوطي خلاصة ما في هذين الفصلين بأَمثلتهما.

ثم عرّف المنطوق والنصّ، ونقل عن الجويني الردّ على من قال بندور النصّ، وهذا قبل نقله كلام الزركشي المشار إليه.

ثم تكلّم على دلالتي الاقتضاء والإشارة[3].

ثم عقد «فصلاً» عرَّف فيه المفهوم، وذكر قسميه: مفهوم الموافقة، ومفهوم المخالفة، وذكر أنواعهما.

ثم ذكر شرطين للعمل بهذه المفاهيم، ثم فائدةً عن ابن الحصار في

(١) الإتقان: ٣/ ٩٥-٩٨.

(٢) البرهان: ٢/ ٣٤٠-٣٤٢.

(٣) انظر تعريفهما في: مذكرة أُصول الفقه للشيخ محمد الأَمين: ٢٣٥-٢٣٦. وإن كان بينهما ارتباط من حيث دلالة اللفظ؛ ففي الاقتضاء على مسكوت عنه، وفي الإشارة على حكم غير متبادر منه، ويفترقان في محل النطق والفحوى. وانظر أيضاً: أصول التفسير وقواعده للشيخ خالد العك: ٣٦٥، ٣٧١.

تقسيم دلالة الألفاظ.

ويلحظ على المذكور:

١ - عنونة السيوطي للمنطوق والمفهوم ثم ذكره خلاف ما عَنْوَن.

٢ - دمج في كلامه بين مبحثين مستقلين لكل منهما تعاريف وحدود، وأَقسام، وشروط، وهما: المنطوق والمفهوم، والظاهر المؤول، وبعض علماء الأُصول يبحثونهما باستقلال[1].

٣ - أَخذه كلام الزركشي - على عادته - من غير إشارة إلى ذلك.

٤ - اقتصر من أَنواع «مفهوم المخالفة» على أَربعة مفاهيم، وهي: مفهوم الصفة، والشرط، والغاية، والحصر، بينما كتب الأُصول تذكر أَكثر من ذلك[2].

---

(١) انظر: **البحر المحيط** للزركشي: ٣/ ٤٣٦، ٤/ ٧، وشرح **الكوكب المنير**: ٣/ ٤٥٩، ٤٧٣.

(٢) ذكر الزركشي في **البحر المحيط** أَحد عشر نوعاً، ومثَّل لمعظمها بآيات، انظرها فيه: ٤/ ٢٤-٥٥.

النوع (٦٥)

في العلوم المستنبطة من القرآن[1]

أَصل هذا النوع عند الزركشي مفرق في أَربعة مواطن من كتابه، إذ نقل في مقدمته عن الحَرَالِّي (ت:٦٣٨هـ) أن القرآن فيه كل العلوم، ونقل عن الشافعي - رحمه الله - قوله: «جميع ما تقوله الأَمّة شرح للسنة، وجميع السنة شرح للقرآن...»، ونقل عن ابن العربي المالكي (ت:٥٤٣هـ) أَنّ عدد علوم القرآن (٧٧٤٥٠) علماً، وأُمّها ثلاثة: التوحيد، والتذكير، والأَحكام، ثم فصَّلها.

ونقل عن ابن جرير الطبري أَن القرآن يشتمل على ثلاثة أَشياء: توحيد، وأَخبار، وديانات. واستدرك عليه القاضي أَبو المعالي عزيزي بن عبدالملك المعروف بـ «شَيْذَلة» (ت:٤٩٤هـ) باشتمال القرآن على أَضعاف ما قال.

ثم نقل كلام الرُّمّاني باشتمال القرآن على ثلاثين شيئاً، وعدّ منها تسعة وعشرين.

وقال الزركشي: «وكل علم منتزع من القرآن، وإِلاّ فليس له برهان»[2].

وهذه النقول والأَقوال ذكرها السيوطي في هذا النوع سوى كلام الحَرَالِّي.

- وذكر الزركشي في نوع «معرفة تفسيره وتأويله» فصلاً أَشار فيه إلى أَن القرآن حوى علم الأَوّلين والآخرين، وما من شيء إِلاّ ويمكن استخراجه منه لمن فهَّمه الله تعالى.

---

(١) الإتقان: ٤/ ٢٤-٣٧.

(٢) البرهان: ١/ ٩٨-١٠٢، ١٠٩-١١٢.

وذكر أَمثلة لبعض الاستنباطات كاستنباط عُمُر النَّبي، وعيسى عليهما الصلاة والسلام[١].

- وذكر في نوع «معرفة أَحكامه» عدد آيات الأَحكام، وأَنها خمسمئة آية، ومرادهم غير المصرَّح بها، وإِلّا ففي آيات القصص، والأَمثال، وغيرها ما يستنبط منه كثير من الأَحكام.

ثم نقل عن العز بن عبدالسلام في كتاب «الإمام» أَن آيات الأَحكام قسمان:

١- آيات صريحة.

٢- وما يؤخذ بطريق الاستنباط، وهي نوعان:

أ- ما يستنبط من غير ضميمة آية إلى أُخرى.

ب- وما يحتاج إلى الضم مع غيره.

ثم عقد ثلاثة فصول - منقولة عن العزّ - في معرفة دلالة الأَحكام الشرعيّة المشتركة بين الوجوب والندب، والتحريم، والكراهة، والإِباحة[٢].

- ثم نقل في نوع «بيان معاضدة السنة للقرآن» كلام أَبي الحكم بن برَّجان (ت:٥٣٦هـ) من تفسيره «الإرشاد»، قوله: «ما قال النبيّ ﷺ من شيء فهو في القرآن، أو فيه أَصله، قرب أَو بَعُد، فهمه من فهمه، وعَمِهَ عنه من عَمِهَ، قال الله تعالى ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ...﴾[٣]»[٤].

---

(١) البرهان: ٢/ ٣٢٠.

(٢) البرهان: ٢/ ١٣٠-١٣٨.

(٣) الأنعام الآية: ٣٨.

(٤) البرهان: ٢/ ٢٥٦.

وكل هذه النصوص والأَقوال نقلها السيوطي كذلك في هذا النوع، وزاد لتدعيم هذا المعنى بعض الأَحاديث، وأَقاويل للصحابة، والسلف، كالشافعي - زيادة على ما في «البرهان» - وابن مجاهد.

ثم لخص من «تفسير» المرسيّ (ت:٦٥٥هـ) اشتمال القرآن على علوم الأَولين والآخرين، ولا يحيط علماً بها إلا الله تعالى، ثم رسوله ﷺ، ثم ورث عنه معظم ذلك سادات الصحابة والتابعين[1].

ثم ظهر التخصص عند أَقوام في كتاب الله كالقراء، والنّحاة، والمفسّرين، وعلماء أُصول الدين، وأُصول الفقه، والفقهاء، والمؤرخين، والخطباء، والوعَّاظ، وعلماء تعبير الرؤى، والفرضيين، والفلكيين، والبيانيين، والمتصوّفة.

واحتوى من العلوم: علم الطب، والجدل، والهيئة، والهندسة، والجبر، والمقابلة، والنِّجامة، وغير ذلك. وفيه أُصول الصنائع، وأَسماء الآلات التي تدعو الضرورة إِليها، وسمّى مما ورد في القرآن (٢٤) صناعةً.

ثم ذكر عن ابن سراقة (ت:٤١٠هـ) أَنّ من وجوه إعجاز القرآن أَعداد الحساب، والجمع، والقسمة، والضرب، ونحوها.

ونقل عن الراغب - في مقدمة «المفردات» - اشتمال القرآن على المعاني الجمّة في اللفظ القليل. ثم أَبدى رأيه في هذا المضمار باشتمال كتاب الله على كل شيء من أَنواع العلوم، وعجائب المخلوقات، وملكوت السمٰوات

---

(١) عطف إِحاطة الصحابة والتابعين لمعرفة علوم الأَولين والآخرين فيه تجوّز في الإطلاق، إِذْ كلٌّ منهم عَلِمَ بقدر ما فتح الله عليه من هذا الكتاب العزيز.

والأَرض، وما في الأُفق الأَعلى وتحت الثَّرى....

وذكر أنّه أَلَّف كتاب «الإكليل في استنباط التنزيل» لهذا الغرض، فذكر فيه كل ما استنبط من القرآن من مسألة فقهيّة، أَو أَصليّة، أَو اعتقادية، وبعضاً مما سوى ذلك.

وظاهر من هذا العرض أَنّ الزركشي والسيوطيّ يذهبان إلى اشتمال القرآن على كل شيء من العلوم وغيرها، وبهذا يَدْخلان في سلسلة العلماء القائلين بأَن القرآن أَصْل لجميع العلوم الشرعيّة، والعقليّة، والتطبيقيّة، ونحوها.

وقد ذكر السيوطي منهم اثنين: ابن سراقة (ت٤١٠هـ)، وأَبان عن رأيه في كتابه «الإعجاز»، وابن أَبي الفضل المرسي (ت:٦٥٥هـ) في تفسيره «رِيّ الظمآن في تفسير القرآن».

وقد سبق الزركشي والسيوطي بالقول في هذه المسألة أَبوحامد الغزالي (ت:٥٠٥هـ) في كتابيه «إِحياء علوم الدين»[1]، و«جواهر القرآن»[2]، وفخرالدين الرازي (ت:٦٠٦هـ) في «تفسيره» أثناء سورتي البقرة والأَعراف[3].

ويبدو أن رأي الغزالي أَوْغلُ في إيضاح هذا الاتجاه من الرازي، بحيث كان تكأَة لمن جاء خَلَفاً، وقال بالتفسير العلمي، أو الإعجاز العلمي للقرآن الكريم.

---

(١) انظر منه: الباب الرابع من كتاب آداب تلاوة القرآن: ١/ ٢٩٦.

(٢) انظر منه: ٢٥-٢٨.

(٣) انظر على الترتيب: البقرة آية: ٢٤، التفسير الكبير: ١/ ١٠٧، والأعراف آية: ٥٤، التفسير الكبير: ١٤/ ٩٩.

ورأيُهما -الغزالي والرازي- فيه توسط واعتدال، وقابل لوضع ضوابط وشروط تُحكمه؛ ليستفاد منه منهجيّة في التفسير، بخلاف رأي ابن سراقة، والمرسي، والسيوطي، الذي فيه شطط ومبالغات، بل مغالطات في تحميل النصوص فوق ما تحتمل.

وفي الجانب المقابل يبدو رأي أَبي إسحاق الشاطبي (ت:٧٩٠هـ) المخالف تماماً لرأي مَنْ تقدم ذكرهم، في أن كثيراً من النَّاس تجاوزوا في الدعوى على القرآن الحدَّ، فأَضافوا إليه كلّ علم يذكر للمتقدمين أَو المتأخرين: من علوم الطبيعيات، والتعاليم[١]، والمنطق، وعلم الحروف، وجميع ما نظر فيه الناظرون من هذه الفنون وأشباهها، وهذا إِذا عرض على ما كان منتشراً عند العرب من علوم وقت نزول القرآن، وموقف الشرع منها، وذلك بتصحيح ما هو صحيح والزيادة عليه، وإِبطال ما هو باطل، وتبيين منافع ما ينفع من ذلك ومضار ما يضر، لم يصحّ، وأَن السلف الصالح - من الصحابة والتابعين ومن يليهم - كانوا أَعرف بالقرآن وعلومه وما أُودع فيه، ولم يبلغنا أَنه تكلّم أَحدٌ في شيء من هذا المدَّعى، سوى كلامهم في أَحكام التكاليف، وأَحكام الآخرة، وما يلي ذلك؛ وذلك دليل على أن القرآن لم يُقْصَد فيه تقرير لشيء مما زعموا.

ثم أَخذ يردّ أَدلتهم وما تعلّقوا به[٢].

وتحرير القول في هذه المسألة أَن الأَمر يحتاج إلى توسط ونَصَفة، وحسن نظر وتأمل، فما صحّ أَن القرآن صرّح به، أو فُهم منه بما يوافق أُصول الدين،

---

(١) قال الشيخ عبد الله دراز: أي الرياضيات من الهندسة وغيرها.

(٢) انظر: الموافقات في أصول الشريعة: ٢/ ٧٩-٨٠، ٧١-٧٦.

وقواعد التشريع، وأُصول التفسير، ومنحى كلام العرب أُخذ به، وقيل: إنه مما يستنبط من كلام الله، من غير جناية، أَو تحريف، أَو تأويل فاسد للنص القرآني الكريم، ولا تكلّف، أو شطط ومبالغة في تتبع كل ما أَفرزته عقول الناس؛ لإِثبات شمولية القرآن لكل شيء، ومِنْ ثَمَّ إِخراجه عن أَصل ما نزل به، من أَنه كتاب هداية وتشريع، وإِرشاد وآداب، وأَخلاق سامية.

ومن خيوط هذا الخلاف وآثاره، ظهر ما يسمّى أَخيراً بـ«التفسير العلمي» للقرآن الكريم، وهي نسبة مخصوصة لما تظاهر عليه الناس في العصر الحديث، من نسبة العلوم التطبيقية، كالطب، والهندسة، والفلك، ونحوها إلى العلم دون سواها من سائر العلوم الإنسانية.

وهذا الاتجاه من التفسير - العلمي - أَضيق مما تكلّم عليه الزركشي والسيوطي ومن شايع مسلكهما؛ إِذ مقصودٌ منه تفسير الآيات القرآنية وَفق ما ثبت من قضايا أَو مكتشفات علمية موافقة لها.

وهذا الاتجاه من مناهج التفسير تكلّم فيه المعاصرون بما فيه الكفاية[1]، والله أعلم.

---

(١) انظر: اتجاهات التفسير في العصر الراهن للدكتور عبدالمجيد المحتسب: ٢٤٥-٣٢٣، واتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر للدكتور فهد الرومي: ٥٤٥-٧٠٢، ومقدمة في التفسير للإمام حسن البنا: ١٨-٢٣.

النوع (٧١)
في أَسماء من نزل فيهم القرآن[١]

أصل هذا النوع عند الزركشي في نوع «معرفة أسباب النزول»، ضمن «فائدة» أورد فيها حديث البخاري في «الأَدب المفرد» عن سعد بن أبي وقاص -رضي الله عنه- أنه نزلت فيه أربع آيات من كتاب الله[٢].

وقد أَورد السيوطي هذا الحديث، وزاد عزوه إلى أَحمد - وهو كذلك[٣]-، وزاد في أَمثلة هذا النوع ثلاثة أَحاديث:

أ- حديثان في «تفسير ابن أَبي حاتم» عن عليّ، ورفاعة القرظيّ رضي الله عنهما.

ب- حديث في معجم الطبراني الكبير عن حَبيب بن سَبُع أَو سِبَاع[٤].

وهذا النوع يُغنِي عنه كتب أَسباب النزول، والمبهمات، كما قال السيوطي، وهو أقرب لعدّه في مناقب الصحابة من اعتباره نوعاً من أَنواع «علوم القرآن».

ثم إن الكتابة فيه تحتاج إلى تحرير، وعزو إلى الأَحاديث والآثار، وإن تيسّر الحكم عليها ونقد الضعيف منها، فذلك خير.

---

(١) الإتقان: ٤/ ١٠١.

(٢) البرهان: ١/ ١٢٨.

(٣) انظر: مسند الإمام أحمد: ١/ ١٨١.

(٤) انظر: المعجم الكبير: ٢/ ٢٩٠، ٤/ ٢٩.

لذلك قال السيوطي في مقدمة هذا النوع: «رأيت فيهم تأليفاً مفرداً لبعض القدماء؛ لكنه غير محرر».

ولعله يقصد كتاب «أسماء من نزل فيهم القرآن»[1] لإسماعيل الضرير الحيري (ت: ٤٣٠هـ)، صاحب «الكفاية» في التفسير، و«وجوه القرآن» في الأشباه النظائر، وقد ذكره في مصادره التي سمّاها في مقدمة «الإتقان»[2].

---

(١) مخطوط في النّجف. انظر: **الفهرس الشامل** – التفسير: ٨٦٦-٨٦٧.

(٢) ١/ ٢٠.

النوع (٧٤)
في مفـردات القـرآن[1]

هذا النوع من الأنواع التي لم يُبيِّن السيوطي مراده منها، ولا صدّره بتعريف لمعنى المفردات.

وللمفردات إطلاقات كثيرة[2]، لكن الذي ظهر لي أن مقصود الجلال - رحمه الله -: ما يقابل المجموع أو المزدوج، ويعني بها آيات اختصت بمعنى غلب عليها؛ بحيث يمنع هذا المعنى الاختلاط مع معانٍ أُخر.
أي أن غلبة المعنى الذي فيها كأنه غدا فَرْداً لا يشاركه فيها معنى سواه.

وأما ما ذهب إليه طاشكبري زاده - وتابعه عليه صدِّيق حسن خان - من أن مفردات القرآن: «علم يبحث فيه عن أحوال آية آية من جهة أحكامها ومعانيها»[3]، فهو تعريف بعيد النُّجْعة، لا يأتلف مع مضمون المادة التي أوردها السيوطي، بل هو أقرب إلى تفسير القرآن في بعض مناهجه.

والسيوطي بهذا الصنيع من إهماله التعريف شابه الراغب الأَصفهاني في كتابه «المفردات»، بحيث لم يبيّن على وجه التحديد معنى ما يريد من عنوان كتابه، لكن الراغب يفارق السيوطي مما يُفهم من سياق مقدمته

---

(١) الإتقان: ٤/ ١٢٨-١٣٦.

(٢) انظرها في: التعريفات للجرجاني: ٢٢٣، والكليّات للكفوي: ٨٢٩ (ط. مؤسسة الرسالة).

(٣) مفتاح السعادة: ٢/ ٥٢٠، وأبجد العلوم: ٢/ ٥١١.

لكتابه أنه يريد بالمفردات: جمع مفرد، وهو: ما يقابل الجمع من ألفاظ القرآن الكريم(١).

وهذا النوع أصله عند الزركشي في نوع «أفضل القرآن وفاضله»، ضمن «فائدة» ذكر فيها الزركشي أرجى آية في القرآن - من خلال اثني عشر قولاً سردها -، وأخوف آية(٢).

وهذه الأقوال أوردها السيوطي وزاد عليها في أرجى آية قولين، وفي أخوف آية بعض الأقوال.

وهذا النوع أورده السيوطي في «التحبير»، وجعله عقب «أفضل القرآن وفاضله ومفضوله»، وقال عنه - أي المفردات -: «وهو نوع لطيف قريب مما قبله»(٣)، وهو كذلك فعَل في «الإتقان».

ومما يلاحظ على هذا النوع:

١ - أن معظم الأحاديث والآثار التي وردت فيه موقوفة على ابن مسعود، وابن عباس رضي الله عنهم، مع إيراد شيء عن عمر، وعليّ، وبعض التابعين، وغيرهم.

٢ - أن الآيات التي قيل فيها: أرجى آية، أو أعدل آية، أو أحكم آية، تجد الأقوال في تعيين آية محددة غير متفقة، وهذا يرجع إلى اختلاف الفهم

---

(١) انظر: المفردات: ٥٤ (ط. دار القلم).

(٢) البرهان: ٢/ ٧٨-٨٠.

(٣) التحبير: ٣١٠.

والتدبر لكتاب الله، ممن تكلم في مثل هذه الآيات، بـل هـو أَمـر اجتهـادي يدركه كلُّ متدبر ببصيرته.

٣- جمع السيوطي الواسع في هذا النوع بحيث اعتمد على كتب نـادرة الوجود، أو الاستعمال مثل: «المختار من الطيوريات» للسِّلفي، و «فـضائل القرآن» لأبي ذرّ الهروي، و «التوبة» لابن أبي الدنيا.

٤- أورد بعض أُمور هي من قبيل الأَلغـاز والمعايـاة، ونـسبها إلى ابـن خالويه، نحو: في القرآن آيتان جمعت كـل واحـدة مـنهما حـروف المعجـم، وليس في القرآن حاء بعد حاءٍ بلا حاجز إلاّ في موضعين....

وهو في ذكر هذه الأَشياء مشابه لابن الجوزي لـمّا عقـد بابـاً في «فنـون الأَفنان»، ذكر فيه مسائل مما يعايا بها في المتشابه اللفظي[١].

وكان الأَولى بالجلال - رحمه الله - أَلّا يـورد مثـل ذلـك هنـا، ويحـرر كتابه منها، ولاسيّما أنه صرّح بأَن كتابه موضوع للمهمّات[٢].

(١) انظر: فنون الأَفنان: ٤٧٨-٤٨٠.

(٢) انظر: الإتقان: ١/ ١٩٧.

النوع (٨٠)
في طبقات المفسِّرين[١]

أَصل هذا النوع عند الزركشي في نوع «معرفة تفسيره وتأويله»، فذكر من صدور المفسرين من الصحابة: عليّاً، وابن عباس، وعبدالله بن عمرو بن العاص.

ثم سمّى ثمانية عشر من قدماء التابعين المشهورين بالتفسير، ومن مبرِّزيهم ثمانية.

وذكر أنه أُلِّفت كتبٌ بعد طبقة التابعين تجمع أَقوالهم بالإضافة إلى أَقوال الصحابة، فعدّ عشرين تفسيراً، وذكر أَن الطبريّ جمع على الناس أشتات التفاسير، وقرّب البعيد.

وذكر تفسير ابن أبي حاتم الرازي، ثم قال: «وأَمّا أبو بكر النقّاش، وأبو جعفر النحّاس فكثيراً ما استدرك الناس عليهما، وعلى سننهما مكيّ»[٢].

وذكر أَن المهدويّ حسن التأليف، وكذلك ابن عطيّة.

وفي مقدّمة «البرهان» تكلّم على اختصاص ابن عباس بالتفسير وعلم التأويل، ولعليّ اليد السابقة فيه قبل ابن عباس، وتكلّم على الزجاج، والواحدي في «البسيط»، والثعلبي، والزمخشري، والرازي، وما يغلب على

---

(١) الإتقان: ٤/ ٢٠٤-٢٥٨.

(٢) البرهان: ٢/ ٣٠٠-٣٠١.

كلّ واحدٍ منهم[١].

وهذه المعلومات بثّها السيوطي باتساق خلال هذا النوع، وفيها إشارة منهما إلى الكلام على مناهج المفسرين.

أَما السيوطي فتحدّث عن تفسير الصحابة للقرآن، واشتهار عشرة منهم فيه، وسبب إكثار عليّ من الرواية، وإِقلال الآخرين من الخلفاء الراشدين، وذكر أَن ابن مسعود رُوي عنه أكثر من عليّ.

وتكلّم على ابن عباس رضي الله عنهما - ترجمان القرآن - وذكر فضائله في علم القرآن، ومواقف دعاء النبي ﷺ له، وإرشاد بعض الصحابة الناسَ لسؤاله، ورفع عُمَر ﷺ لشأنه.

ثم تحدّث عن طرق التفسير عن ابن عباس فذكر منها ثمانية طرق مع ما نقله من كتاب «الإرشاد» للخليلي، إِذ ذكر اثني عشر طريقاً، وقد حكم السيوطيّ على الطرق التي أَوردها من حيث الصحة، والحسن، والضعف.

ثم تكلّم على رواية أُبيّ بن كعب التفسير وطريقه، وهي: أبوجعفر الرازيّ، عن الربيع بن أَنس، عن أبي العالية - رُفَيع بن مِهْران - عنه.

ثم تكلّم على ورود التفسير عن غيرهم كأَنسٍ، وأَبي هريرة، وابن عمر، وجابر....

وتكلّم على طبقة التابعين كمجاهد، وسعيد بن جبير، والحسن، وثناء العلماء عليهم.

---

(١) البرهان: ١/ ١٠١، ١٠٥-١٠٦، ٢/ ٢٩٣-٣٠١.

ثم أُلِّفت تفاسير تجمع أَقوال الصحابة والتابعين، وتفاسير اختصرت الأَسانيد، ونقلت الأَقوال بُتْراً، ثم أُلِّفت تفاسير بحسب العلم الذي يغلب على المفسِّر.

ثم خَتم هذا النوع - بل الكتاب - بما ورد عن النبي ﷺ من التفاسير المصرّح برفعها إليه، سوى ما ورد في أَسباب النزول.

فساق على ترتيب سور القرآن الكريم (٢٥٣) حديثاً من مجاميع كتب التفاسير، والسنّة، والتواريخ، وغيرها، سوى الشواهد والمتابعات التي أَشار إِليها.

ثم تكلّم على استيعاب التفسير النبويّ للقرآن أَم لا؟، وذكر قولين. وسبق أَن ذكر قول ابن تيمية في نوع «معرفة شروط المفسِّر وآدابه»[١]، وأَشار إلى هذه المسأَلة الزركشي في مقدمة كتابه[٢].

ويلاحظ على هذا النوع أُمور:

١ - أنه من الأَنواع التي أَبدع فيها السيوطي، وأَتى فيه بالجديد، كذكره عدد آثار أَبي بكر ﷺ في التفسير، وسرده طرق التفسير عن ابن عباس، وحكمه عليها، وإن كان قد اعتمد في ذلك على أَبي يعلى الخليلي (ت:٤٤٦هـ) في كتابه «الإرشاد»[٣]، وعلى الحافظ ابن حجر في كتابه «العجاب في أَسباب النزول»

(١) الإتقان: ٤/ ١٧٥-١٧٦.

(٢) انظر: البرهان: ١/ ١٠٨-١٠٩.

(٣) انظر منه: ١/ ٣٩١ - ٣٩٤، ٣٩٧ - ٣٩٨. ونَقْل السيوطي منه فيه تقديم وتأخير.

الذي لم يصرِّح باسمه[1].

٢- دقة الترتيب، وأمانة العزو -غالباً- وبركته، بخلاف مواضع من هذا الكتاب.

٣- بروز ملكة نقد الحديث، أو صناعته في الفصل الأَخير من هذا النوع، إِذ حكم، ونقل حكم بعض المحدّثين، أَو أَقوالهم في نقد الرجال في سبعةٍ وسبعين (٧٧) حديثاً، وتفصيلها:

أ- حكم السيوطي على أَربعين (٤٠) حديثاً.

ب - نقل تصحيح الحاكم لعشرة (١٠) أَحاديث.

جـ- نقل تصحيح الترمذي لثلاثة (٣) أَحاديث، وتحسينه لتسعة (٩)، وتضعيفه لحديث واحد.

د- نقل تصحيح النَّسائي لحديث واحد.

هـ- نقل أَقوال النقّاد في بعض الأَحاديث والرجال، وهم: أَبو حاتم الرازي، والمزيّ كلّ منهما في حديث واحد، وابن كثير في أَحد عشر (١١) حديثاً.

وقد بدا لي أن السيوطي تابع ابن كثير في كثير من أَحكامه التي حكم بها على الأَحاديث الأَربعين التي أَظهر فيها درجة الحديث، وقد وازنت

---

(١) ونقل السيوطي أَحكام الحافظ - في «العجاب» - على طرق ابن عباس، وتفاسير التابعين، وضعفاء التابعين، والتفاسير الواهية لوَهْي رواتها، في نهاية الدر المنثور: ٨/ ٦٩٩-٧٠٢ (ط. دار الفكر).

«الإتقان» بتفسير ابن كثير في خمسة مواضع فظهرت لي هذه البادية[١]، ويعزّز ما أَميل إليه كثرة نقوله عن ابن كثير في نقد الرجال والأَحاديث دون غيره، وهي موجودة في «تفسيره»[٢].

وهي مسألة تحتاج إلى مطابقة تامّة بين كل موضع صرَّح بالحكم فيه السيوطي، مع آراء ابن كثير النقديّة في «تفسيره»، وهي جديرة ببحث مصغّر.

٤- وَصَفَ بعض التفاسير - وأوصى بتفسير الطبريّ - وذَكَر منهجه في تفسيره «مجمع البحرين ومطلع البدرين»، الذي جعل «الإتقان» مقدمة له.

٥- في إيراده الفصل الأَخير من هذا النوع، الذي سرد فيه (٢٥٣) حديثاً مرفوعاً من التفسير النبوي، لآيات عديدة من القرآن، ردٌّ على من قال: إِنَّه لم يُنقل عن النبي ﷺ إلاّ تفسير آيات قلائل[٣].

---

(١) انظر: حديث تفسير ﴿مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ في **تفسير ابن كثير**: ٣/ ١٧٧، **والإتقان**: ٤/ ٢٣٨، وحديث الطبراني وابن جرير في سورة الدخان/ **تفسير ابن كثير**: ٤/ ١٥٠، **والإتقان**: ٤/ ٢٤٥، وحديث ابن جرير وابن أبي حاتم في سورة النجم/ **تفسير ابن كثير**: ٤/ ٢٧٦، **والإتقان**: ٤/ ٢٤٦-٢٤٧، وحديث ابن جرير والطبراني في سورة الانفطار/ **تفسير ابن كثير**: ٤/ ٥١٤، **والإتقان**: ٤/ ٢٥٢، وحديث سورة العاديات/ **تفسير ابن كثير**: ٤/ ٥٧٩، **والإتقان**: ٤/ ٢٥٥.

(٢) انظر: **تفسير القرآن العظيم**: ٤/ ٤٢٨، **والإتقان**: ٤/ ٢٥٠ «مرسل غريب»، **وابن كثير**: ٤/ ٤٦٨، **والإتقان**: ٤/ ٢٥١ «وهذا حديث غريب جدّاً»، **وابن كثير**: ٤/ ٥٤٠، **والإتقان**: ٤/ ٢٥٤ «وهذا إسناد رجاله لا بأس بهم، وعندي أَنّ المتن في رفعه نكارة والله أعلم».

(٣) انظر ما نقله الزركشي عن القاضي شمس الدين الخُوَيِّي (ت:٦٣٧هـ) في **البرهان**: ١/ ١٠٩.

المطلب الثاني

أنواع (علوم القرآن) الجديدة التي أَضافها السيوطي على (البرهان) مع كونه مسبوقاً بها

١ - الصيفي والشتائي

٢ - الفراشي والنومي

٣ - ما نزل مفرّقاً وما نزل جمعاً

٤ - معرفة العالي والنازل من أَسانيده

٥ - ٨ - معرفة المشهور والآحاد والموضوع والمدرج

٩ - في الإدغام والإِظهار والإِخفاء والإِقلاب

١٠ - فيما وقع في القرآن من الأسماء والكنى والألقاب



النوع (٤)

الصيفي والشتائي[١]

هذا النوع أَعتبره تفريعاً على نوع «المكي والمدني»؛ إذ الآيات الواردة هنا لا تخلو من نزولها قبل الهجرة النبويّة، أَو بعدها على الاصطلاح المشهور في تعريف المكي والمدني. لكنّ السيوطي راعى ظروفها الزمنيّة التي نزلت فيها، وتصريح تلك الراويات بـ«الصيف، أو الحرّ، أو يوم شاتٍ، أَو البرد» يساعده على ذلك.

وكأَنّ فكرة هذا النوع نبتت عنده لـمّا رأى تقاسيم ابن حبيب النيسابوري (ت:٤٠٦هـ) في نزول القرآن وجهاتها، إلى خمسة وعشرين وجهاً[٢]، ونَقْلَ الزركشي لثمانية عشر منها[٣].

أَما الآيات التي أَوردها السيوطي في «الصيفي»، فقد عدّ سبعة مواضع من آيات في سور متفرقة، مع سورة النصر.

وأَما «الشتائي» فمثّل له بقصّة الإفك؛ إذْ نزلت في يوم شاتٍ، وبآيات غزوة الأَحزاب في سورتها.

والناظر إلى تقسيم السيوطي الثنائي لفصول العام يتساءَلُ: لماذا لم

---

(١) الإتقان: ١/ ٦٣-٦٤.

(٢) انظر: «التنبيه على فضل علوم القرآن» (منشور بمجلة المورد العراقية): ٣٠٧-٣١٤، ولم يرد فيه إلاّ واحداً وعشرين وجهاً.

(٣) انظر: البرهان:١/ ٢٨٠-٢٩٢.

يجعل نوعاً في «الخريفيّ والربيعيّ»؟

والجواب: لعله لم يجد في الروايات ما يصرِّح بـذلك، فلـم يـستطع أَن يكوِّن نوعاً عنوانه: «الخريفي والربيعيّ»، ينضاف إلى ذلك أَن مـن العـرب من يرى تقسيم العام إلى نصفين، فيبدأ بالشتاء ثم الصيف[1]، فـإذا تكلّمـوا جبروا وقتي الربيع والخريف لأَقـرب فـصلين مـن شـتاء أَو صـيف، فقـلّ تعبيرهم بالربيع والخريف وإِن عرفوهما[2].

(١) انظر: بلوغ الأَرب في معرفة أَحوال العرب للآلوسي: ٣/ ٢٤٤.

(٢) انظر: المصدر السابق: ٣/ ٢٤٣، والمصباح المنير (خرف): ٦٤، و(ربع): ٨٢.

النوع (٥)

الفراشي والنومي[١]

ذكر من أَمثلة الفـراشيّ: آيـة ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ ...﴾[٢]، وآيـة الثلاثة الذين خُلِّفوا عن غزوة تبوك.

واستشكل الجمع بين نزول آية المخلَّفين وهو ﷺ عند أُمّ سـلمة، وبـين قوله- في حق عائشة -: «مـا نـزل عـليّ الـوحيُ في فـراش امـرأة غيرهـا»، وكلاهما في الصحيح[٣].

وَوَجَّهَهُ بتوجيهين:

أ- أَن قوله ﷺ في حق عائشة كـان قبـل نـزول الـوحي في فـراش أُمّ سلمة، وهو قولُ جلال الدين البُلقيني.

ب- أَن الوحي لما كان ينزل وهو ﷺ في فراش أَهلـه فينـصرفون عنـه، دون عائشة التي تبقى معـه في لحافـه، وهـو معنـى حـديث رواه أَبو يعلى في «مسنده».

وذكر مثالاً للنومي: سورة الكوثر؛ لحديث مسلم عن أَنس ﵁، قال: «بينـا رسول الله ﷺ بين أَظهرنا، إذ أَغفى إِغفـاءة، ثـم رفـع رأسـه متبسّماً، فقلنـا: مـا

---

(١) الإتقان: ١/ ٦٥-٦٦.

(٢) سورة المائدة آيـة: ٦٧، والحـديث رواه الترمـذي (تحفـة الأَحـوذي: ٨/ ٤١١)، وفيـه: «فأَخرج رسول الله ﷺ رأسه من القُبَّة، فقال لهم: «يا أَيها الناس انصرفوا فقد عصمني الله».

(٣) انظر: فتح الباري: ٨/ ١٩٣، برقم (٤٦٧٧)، ٧/ ١٣٤، برقم (٣٧٧٥).

أَضحكك يا رسول الله؟ فقال: أُنزل عليّ آنفاً سورة، فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ * إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ﴾».

وَوَجَّهَهُ بقول الرافعي (ت:٦٢٣هـ) من «أَماليه على الفاتحة» بأَقوال:

أ- نزول السورة في تلك الإِغفاءة، وأَن الوحي جاءه مناماً؛ لأَنَّ رؤيا الأَنبياء حق.

ب- بل القرآن كلّه نزل في اليقظة، لكن خطر له ﷺ في النَّوم سورة الكوثر المنزلة في اليقظة.

جـ- أَو عُرض عليه - أَثناء إِغفاءته - الكوثر الذي نزلت فيه السورة، فقرأها على الصحابة، وفسَّرها لهم.

د- يُحْمل حديث مسلم على الحالة التي كانت تعتريه ﷺ عند نزول الوحي، ويقال لها «بُرحاء الوحي».

ورجّح السيوطي نزول هذه السورة يقظة، وأَنها لم تنزل من قبل، كما يفهم من القولين الثاني والثالث للرافعي.

ويلحظ على هذا النوع أُمور:

١- عنوان النوع ليس فيه تقابل بين شِقَّيه، كبقيَّة الأَنواع المتقابلة التي ذكرها، وهي: الحضري والسفري، والنهاري والليلي، والصيفي والشتائي، والأَرضي والسمائي.

فهل يقصد بالفراشي نسبة إلى الزوجة؛ لأَنها تسمّى فراشاً، أو نسبة إلى بسط الثياب، أي فراش زوجات النبي ﷺ المعدّ للجلوس أو النوم؟ وهذا أقرب؛

لأنه جاء في بعض روايات البخاري: «لحاف امرأة»، وفي أخرى: «ثوب امرأة». والمراد نزول الوحي عليه ﷺ وهو عند أهله.[١] وكلا المعنين لا يقابل النومي.

٢- ترجيحه معنى حديث مسلم السابق، بأن المراد بالإغفاءة التي اعترت النبي ﷺ، هي «بُرَحاء الوحي»، وأنه كان يُؤخذ عن الدنيا، وليس النوم، يطعن في الشق الثاني من عنوان هذا النوع، وهو: النومي؛ إذ المثال الوحيد الذي أَورده إِنما هو يقظة. وعلى كلٍّ فالتقابل غير متجه في هذا النوع.

وقد تابع السيوطي في التقابل بين الفراشي والنومي جلال الدين البُلقيني في كتابه «مواقع العلوم»، ولو أنه أبقى كلًّا من هذين القسمين مفرداً كما فعل في «التحبير»، لكان أنسب.

٣- وترجيحه أَيضاً يدفع تكرر نزول سورة الكوثر - كما يُفهم من كلام الرافعي -، وبه يَرَى أَنها مدنيّة، وهو ما رجّحه تبعاً للإمام النووي في نوع «المكي والمدني»[٢]، ويفهم من جمهرة الروايات التي ساقها في «لباب النقول»[٣].

٤- آيتا الفراشي اللتان مثَّل بهما سبق تمثيله بهما - أَيضاً - في الليلي[٤].

ولا تعارض بين الأَمرين؛ لأَن الآيتين اجتمع فيهما كلا الوصفين.

---

(١) انظر: النهاية لابن الأَثير (فرش): ٣/ ٤٣٠، والمفردات للراغب (فرش): ٦٢٩.

(٢) انظر: الإتقان: ١/ ٣٧.

(٣) انظر منه: ٢٣٥-٢٣٦ سوى روايتي ابن أَبي حاتم والبيهقي في «دلائل النبوَّة» أَنها نزلت في العاصي بن وائل، وعليه فهي مكيّة، وهو ما رجّحه الرازي في تفسيره (٣٢/ ١٢٣) وقال: «السورة مكيّة في أَصح الأَقوال...».

(٤) انظر: الإتقان: ١/ ٥٩-٦٠.

النوع (١٣)
ما نزل مفرّقاً وما نزل جمعاً[١]

هذا النوع من الأَنواع التي أَضافها السيوطي على «البرهان»، لكنّ مادَّته مسبوق بها، فشيء منها في «جمال القراءِ» للسخاوي[٢].

وقد قدَّمت في نوع «المشيَّع والمفرد» الفرق بين ما نزل مجموعاً، وما نزل مشيَّعاً[٣].

وذكر السيوطيّ هنا أَنّ غالب القرآن نزل مفرّقاً، ومثَّل له بسورتي: العلق والضحى.

ومثَّل لما نزل جمعاً بإِحدى عشرة سورة، هي: الفاتحة، والإخلاص، والكوثر، وتبَّت، ولم يكن، والنصر، والمعوّذتان، والمرسلات، والصف، والأَنعام.

وكتابته في هذا النوع غير محررة؛ للأسباب التالية:

١- لم يبيِّن ما هو مشترك من السور بين ما نزل جمعاً، وبين ما نزل مشيَّعاً، وما انفرد بالجمع فقط.

٢- لم يحقق القول في سورة «الأَنعام» من كون نزولها جمعاً، أو يستثنى منها بعض الآيات، كما صرَّح بصحة النقل عن ابن عباس باستثناء ثلاث آيات منها في نوع «المكي والمدني»[٤].

(١) الإِتقان: ١/ ١٠٧-١٠٨.

(٢) انظر منه: ١/ ٧.

(٣) ص: ٤٧٢.

(٤) انظر: الإتقان: ١/ ٣٨-٣٩.

٣- ما معنى إِيراده لكلام ابن الصلاح في نقد حديث أُبيّ بن كعب الوارد في نزول سورة الأَنعام جملة واحدة، يشيعها سبعون أَلف ملك، وقوله قبله - عن مجموع أَحاديث وآثار نزول سورة الأَنعام جملة واحدة -: «فهذه شواهد يقوِّي بعضها بعضاً»؟

ولم يعلّق على ما أَورده ابن الصلاح بشيء، وحقُّه أن يورده في نوع «ما نزل مشيَّعاً وما نزل مفرداً»؛ لأَن الزركشي - رحمه الله - ساقه تعليقاً على كلام ابن حبيب النيسابوري في نزول سورة الأَنعام مشيَّعة[١].

وظاهر كلام السيوطيّ في هذا النوع، وذكره بعض الآثار عن نزول سورة الأَنعام جملة واحدة يرجِّح ميله إلى هذا الرأي.

ومال الآلوسي - رحمه الله - إلى القول بضعف ما ورد في نزول سورة الأَنعام جملة واحدة[٢].

ولعلّ الصواب في هذه المسألة ما ذكره السيد محمد رشيد رضا ردّاً على كلام ابن الصلاح المتقدم، بقوله: «... فكثرة الروايات في مسألة لا مجال فيها للرأي - فتكون اجتهاديّة -، ولا للهوى - فتكون موضوعة -، ولا لغلط الرواة - فتكون معلولة -، لا بدَّ أن يكون لها أَصْل صحيح.

ونقول: إِنه لم يرو أَحد أَنها لم تنزل جملة واحدة بهذا اللفظ المناقض لتلك الروايات المصرّحة بنزولها جملة واحدة، كحديث ابن عمر «نزلت عليَّ

---

(١) انظر: البرهان: ١/ ٢٨٦-٢٨٧.

(٢) انظر: روح المعاني: ٧/ ٧٦، قال: «ولعلَّ الأَخبار بنزول هذه السورة جملة أيضاً كذلك» يعني ضعيفةً، أو موضوعة لمن نقَّب عنها.

سورة الأَنعام جملة واحدة يشيِّعها سبعون ألف ملك»»، وإنما مراد ابن الصلاح بذلك ما رُوي من استثناء بعض الآيات، وقد علمت أنّه ليس فيه نص صحيح صريح يدلّ على ذلك، فرواية نزولها جملة واحدة أَرجح بموافقتها للأصل، وبكونها مُثبِتة، وروايات الاستثناء نافية، والمثبِت مقدم على النافي... وإِذا كان ما صحَّحه السيوطي من استثناء ثلاث آيات عن ابن عباس، هو ما رواه ابن النّحاس عنه في «ناسخه» فقد انحلّ الإِشكال، فإِن نصَّ عبارته: «سورة الأَنعام نزلت بمكة جملة واحدة، فهي مكيّة إِلاّ ثلاث آيات منها نزلن بالمدينة ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ ...﴾ إلى تمام الآيات الثلاث» أ.هـ.

فقد صحّ بهذه الرواية إذاً أَنَّ هذه السورة الطويلة نزلت جملة واحدة، وهذا نصّ توقيفيّ عرف أصله المرفوع، فهو لا يحتمل التأويل، على أَنّ استثناء الآيات الثلاث يحتمل التأويل كما تقدم، وابن عباس لم يكن بمكة ممن يحفظ القرآن ويروي الحديث، فإنه ولد قبل الهجرة بثلاث سنين أَو خمس، وإنما روى ذلك عن غيره، فيحتمل أَن يكون الاستثناء من رأيه، أو رأي من روى هو عنه، وأن يكون مروياً عنه بالمعنى، ويكون بعض الرواة هو الذي عبَّر بالاستثناء. وإذا كان هذا الاستثناء صحيحاً فقصاراه أَنّ السورة بعد أَن أُنزلت جملة واحدة، أُلحق بها ثلاث آيات مما نزل بالمدينة، فبطل بذلك ما قد يتوهم من كلام ابن الصلاح، وما يظنه كثير من الناس من أَنه لم ينزل شيء من السور الطوال ولا المئين جملة واحدة؛ لأَن ما اشتهر نزوله جملة واحدة غير هذه السورة، كلُّه من المفصَّل»[1].

---

(١) تفسير المنار: ٧/ ٢٨٥-٢٨٦.

النوع (٢١)

معرفة العالي والنازل من أَسانيده[١]

كنت أَحسب أَنّ هذا النوع من ابتكارات السيوطي التي لم يسبق إليها، وليس له ذكر في كتب القراءات؛ لأَن عُلْقته بها من حيثُ علو أَسانيد روايات القراء المعروفين ونزولها.

لكنّ معظم أَمثلة الأَنواع التي ذكرها مستقاة من «النشر» لابن الجزري[٢].

وأَنواع العلو الخمسة التي ذكرها أَشار إليها - أيضاً - ابن الجزري رحمه الله[٣].

فهذا النوع محور مادته من ابن الجزري مع تنزيل قواعد علماء الحديث عليها[٤]، وإضافة شيء من تراجم القراء في القسم الرابع من أَنواع العلوّ.

وأيضاً جاء في ترجمة أبي عبد الله: محمد بن سليمان بن أبي الربيع الشاطبيّ (ت:٦٧٢هـ)، أن له كتاباً اسمه «شرف المراتب والمنازل في معرفة العالي في القراءات والنازل»[٥].

---

(١) **الإتقان**: ١/ ٢٠٧-٢٠٩.

(٢) انظر منه: ١/ ١٠١، ١١٥-١١٦، ١٩٣، ١٩٤، ١٢٣-١٢٥.

(٣) انظر المصدر السابق: ١/ ١٩٨، و**جامع الأَسانيد** له (خ): ١٢/ ب.

(٤) انظر أَقسام العلوّ عند المحدّثين في: **التقييد والإِيضاح** للعراقي: ٢١٧-٢٢٢.

(٥) **طبقات المفسرين** للداودي: ٢/ ١٤٦، وانظر في ترجمته: **غاية النهاية**: ٢/ ١٤٩.

والعجيب أن السيوطي ترجمه في «حسن المحاضرة» ضمن طبقة من كان بمصر من الصلحاء والزّهاد والصوفيّة، ولم يذكر له هذا الكتاب[١]، ولا أعلم أيّ شيء عن محتواه أو وجوده.

وبهذا يُعلم أن قوله في نهاية هذا النوع: «فهذا ما حررته من قواعد الحديث، وخرَّجت عليه قواعد القراءات، ولم أُسبق إليه ولله الحمد والمنّة»، قول لا يصح عند البرهان.

ورأيت القسطلاني ذكر ما ذكره السيوطي هنا بتمام أقسام العلو الخمسة، وبنفس الأمثلة التي ذكرها السيوطي، سوى ثلاثة أُمور:

أ- ذكر أنّ بينه وبين النبي ﷺ خمسة عشر رجلاً في قراءة ابن عامر من رواية ابن ذكوان، وستة عشر في رواية حفص عن عاصم، ورويس عن يعقوب، بينما السيوطي ذكر: أربعة عشر، وخمسة عشر.

والاختلاف راجع إلى اعتبار السيوطي طبقة تلاميذ ابن الجزري كالعُقْبي والأُميوطي ونحوهما، أَما القسطلاني فاعتبر ما بينه وبين النبي ﷺ، وهو من طبقة تلاميذ تلاميذ ابن الجزري.

ب- ذكر أن بينه وبين الإمام نافع - أَحد القراء السبعة - ثلاثة عشر رجلاً، بينما السيوطي قال إن أعلى ما يقع في زمانه للشيوخ بالإسناد المتصل بالتلاوة إلى نافع اثنا عشر رجلاً، والخلاف راجع إلى الاعتبار السابق.

(١) انظر: حسن المحاضرة: ١/ ٥٢١.

جـ- مثَّل السيوطي - في نوع تقدّم وفاة الشيخ على قرينه الذي أَخذ عن شيخه، وهو النوع الرابع من أقسام العلوّ - بشيوخ ابن الجزري الآخذين عن أبي حيّان الأَندلسي المفسّر المعروف (ت:٧٤٥هـ)، بينما مثَّل القسطلاني بشيخيه الآخذَيْن عن ابن الجزري[١].

وصرَّح في ثنايا هذه الأَقسام أَنه استمد معلوماته ولخصها من «النشر»، وجزء ابن الجزري في «المسلسلات»[٢].

فلا أَدري إِذا كان أَحدهما أَخذ من الآخر؟ ولا سيَّما أَنه كان بينهما خصومة واتهامات بالسرقة، فقد اتهم السيوطي القسطلاني بالسرقة من كتبه أَمام الشيخ زكريّا الأَنصاري[٣]، وقيل: إِنّه أَلّف كتابه «الفارق بين المصنِّف والسارق»؛ ردّاً على القسطلاني، ولم يصرِّح باسمه فيه[٤].

ومهما يكن في الأَمر فإن القسطلاني حرر كتابه «لطائف الإشارات» خلال أربعة عشر عاماً، كما يدل على ذلك تاريخ نسخة دار الكتب المصريّة، ونسخة قولَه، وهذه السنوات بين عام (٩٠٠-٩١٤هـ)[٥].

والسيوطي أَلّف «الإتقان» قبل عام (٨٧٩هـ)، وهو العام الذي توفي

(١) انظر: **لطائف الإشارات لفنون القراءات**: ١/ ١٧٤-١٨١.

(٢) المصدر السابق: ١/ ١٧٧.

(٣) انظر: **شذرات الذهب** لابن العماد: ٨/ ١٢٢، و**كشف الظنون**: ١٨٩٧.

(٤) ويردّه قوله: «وهذا الرَّجل لست أَعرفه في سرٍّ ولا جهرٍ، وإِنما قيل لي عند السؤال - وأَنا بالروضة - رجل من أَهل ما وراء النهر، فما أَجدر هذا السارق الأَعجم...». **الفارق**: ٥٥. والقسطلاني ولد ومات بالقاهرة، ثم هو عربيُّ اللسان والبيان.

(٥) انظر: مقدمة **لطائف الإشارات** للشيخ عامر عثمان، ود. عبدالصبور شاهين: ٢٠-٢١.

فيه شيخه الكافيَجي؛ لأَنه يقول في مقدمته: «مدَّ الله في أَجله، وأَسبغ عليه ظله»[1]، وهو دعاء لمن هو على قيد الحياة.

بل أَلّفه عام (٨٧٨هـ)؛ فيما نص عليه تلميذه الداودي كما ورد في نهاية نسخة «الإتقان» المحفوظة وزارة الأوقاف الكويتية[2].

فتأليف «الإتقان» سابق على تأليف «لطائف الإشارات»، وللسابق الفضل، واليد التي تذكر فتشكر.

يبقى أَن أُشير إلى أَنّ السيوطي شبَّه النوع الثالث من أَقسام علوّ السند، وهو العلوّ بالنسبة إلى رواية أَحد كتب القراءات بأَقسامه الأَربعة عند المحدّثين، وهي: الموافقة، والبدل، والمساواة، والمصافحة[3]، بتقسيم القراء المحتوى الإقرائي إلى: قراءة، ورواية، وطريق، ووجهٍ[4]، وهو ما يصطلحون عليه بالخلاف الواجب والجائز.

وهذا تشبيه مع الفارق؛ لأَن المحدّثين ينظرون بهذا التقسيم إلى صفة العلوّ في السند - وهي قلة الواسطة -، بينما القرّاءُ تقسيمهم منظورٌ فيه إلى نسبة القراءة ومخرجها، دون اعتبار للمنسوبة إليه، بعدد قَلّ أو كَثُر.

وفي نهاية هذا النوع أُذكّر بسنّة قديمة عند القراء هجرها المتأَخّرون منهم إلاّ قليلاً، وهي تصدير كتبهم بأَسانيدهم إلى النبي ﷺ كما تجده في

(١) الإتقان: ١/ ٤.

(٢) سوى أشياء ألحقها بعد ذلك. انظر: «الإتقان» (خ) نسخة وزارة الأوقاف الكويتية: ٢٨٤.

(٣) انظر تعاريفها عند المحدثين في: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: ١٣٦-١٣٨.

(٤) انظر تعاريفها عند القرّاء في: غيث النفع في القراءات السبع: ٣٤.

طليعة «السبعة» لابن مجاهد، و«الغاية» و«المبسوط» لابن مهران، و«التذكرة» لابن غَلْبون، و«التلخيص» لأبي معشر الطبري، و«الإرشاد» لأبي العزّ، و«الإقناع» لابن الباذش، و«غاية الاختصار» لأبي العلاء الهَمَذاني، وغيرها من مطبوع ومخطوط، لكن دون التعرض لمباحث وأَقسام علوّ السند أو نزوله، بقدر العناية بضبط أَسماء رجاله، وبعض تراجمهم، ومقدار المعروض على الشيخ، ومكانه، وأَحياناً تاريخه.

الأَنواع (٢٣، ٢٤، ٢٦، ٢٧)

معرفة المشهور والآحاد والموضوع والمدرج[١]

هذه الأَنواع الأَربعة أَفادها السيوطي مما تحرر له من كلام ابن الجزري، وقد صرَّح بذلك.

وقد بحثها ابن الجزري في مقدمة «النشر» بحثاً متقناً جيّداً[٢].

أَما قول السيوطي: «وظهر لي سادس يشبهه من أَنواع الحديث المدرَج؛ وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير...»، فهو أيضاً في «النشر» من قوله: «نعم كانوا ربَّما يدخلون التفسير في القراءة إِيضاحاً وبياناً؛ لأَنهم محققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرآناً، فهم آمنون من الالتباس، وربّما كان بعضهم يكتبه معه...»[٣].

ومثَّل بقراءة سعد بن أبي وقاص: (وله أَخ أَو أُخت من أُمّ)[٤].

فهذا النوع الذي اصطلح عليه السيوطي بالمدرج تشبيهاً بمدرجات الحديث المتصلة به من بعض أَلفاظ الرواة، أصله عند ابن الجزري، ويسمّى أَيضاً بالقراءة التفسيريّة، وهذا الاسم يفهم من كلام المهدوي[٥]، وأبي

(١) الإتقان: ١/ ٢١٥-٢١٦.

(٢) انظر منه: ١/ ١٣-١٧.

(٣) النشر: ١/ ٣٢.

(٤) المصدر السابق: ١/ ٢٨.

(٥) انظر: شرح الهداية: ١/ ٥.

حيَّان[١]، وابن حجر[٢].

فهي إما أن يقال لها: تفسيريَّة أو مُدْرَجَة.

وتفارق القراءة الشاذة بأُمور:

١- أنها مما أُلحق باللفظ القرآني على وجه التفسير والشرح من بعض الصحابة، أو التابعين.

٢- أنّ نقلها محتمل للصحة، ومنها كثير في «جامع الترمذي»، و«مستدرك الحاكم».

٣- أنها مخالفة للرسم العثماني المجمع عليه.

أمّا القراءة الشاذة: فهي ما وافقت رسم المصحف ولو احتمالاً، ولم يصحّ سندها.

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٢/ ٩٤.

(٢) انظر: فتح الباري: ٣/ ٦٩٦.

النوع (٣١)

في الإِدغام والإِظهار والإِخفاء و الإِقلاب[١]

هذا النوع بِرُمَّته مأْخوذ من كتابي ابن الجزري «النشر»، و «تقريب النشر». فتعريف السيوطي للإدغام الكبير، وسبب تسميته، ووجهه، ومَنْ لم يذكره من المصنفين أَخذه من «النشر»[٢].

وبقيّة الكلام من إدغام المثلين، والمتجانسين، والمتقاربين، وحروفها، وما ذكره من الإِدغام الصغير، وكلامه فيه عن الجائز، وحصره في قسمين، وحتى أَمثلته مأَخوذ من «تقريب النشر»[٣].

ومما يلحظ على السيوطي في هذا النوع أُمور:

١- لا يُنبِّه أَنّ في بعض الكلمات خلافاً بين القراء في الإِدغام والإِظهار، مما يفهم من كلامه الاتفاق على إدغامها، نحو ﴿إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾، ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾، و﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾[٤]، مع أَن المصدر المنقول منه نبَّه على ذلك[٥].

(١) الإتقان: ١/ ٢٦٣-٢٧٠.

(٢) انظر منه: ١/ ٢٧٤-٢٧٥.

(٣) انظر منه: ٩-١٤، ٤٧-٥٤.

(٤) الكلمات - على الترتيب -: الإسراء آية: ٤٢، ومريم آية: ٤، والنور آية: ٦٢.

(٥) انظر: تقريب النشر: ١١، وذكره للخلاف في ﴿ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ﴾ في البقرة آية: ٨٣، و﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ﴾ في الجمعة آية: ٥، وغيرهما ص: ١٠.

٢- يفهم من كلامه أن اللام والراء يدغمان في النون الساكنة والتنوين بلا غنّة اتفاقاً، وهو خلاف ما نصّ عليه ابن الجزري[١].

٣- لم تقع الراء بعد «هل» في القرآن الكريم، وتمثيله بـ «هل رأيتم» تابع فيه صاحب النَّشر؛ إذ قال: «كلُّ حرفين التقيا أولهما ساكن، وكانا مثلين أو جنسين وجب إدغام الأول منهما لغة وقراءة...، والجنسان نحو: هل رأيتم...»[٢]. فلعلَّه يريد بهذا المثال الإدغام لغة لا قراءة، والله أعلم.

٤- قال: «وبعضهم يخفي عند الخاء والغين»، فلو وضَّح أنَه أَبو جعفر سوى ما استُثني له[٣]، لكان أَولى وأَحرى.

(١) قال: «وقد وردت الغنّة مع اللام والراء عن كل القراء، وصحت من طريق كتابنا نصّاً وأداءً عن أهل الحجاز، والشام، والبصرة، وحفص». النشر: ٢/ ٢٤، وانظر: تقريب النشر: ٥٣.

(٢) النشر: ٢/ ١٩.

(٣) وذلك في ثلاثة مواضع على المشهور، وهي: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا﴾ النساء آية: ١٣٥، و﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾ المائدة آية: ٣، و﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ الإسراء آية: ٥١، فيقرؤُها بالإِظهار. انظر: النشر: ٢/ ٢٢-٢٣.

النوع (٦٩)
فيما وقع في القرآن من الأَسماء والكنى والأَلقاب[١]

هذا النوع ضمّنه السيوطيّ ما ورد في القرآن من أَسماء الإِنسان، والحيوان والجماد، فذكر خمسة عشر نوعاً منها، ثم ذكر الكنى والأَلقاب.

أَمّا الأَسماء:

١- فبدأ بذكر الأَنبياء والمرسلين المسمَّيين في القرآن - وهم المشاهير - فبلغوا خمسة وعشرين. وطريقته أَنه يذكر الاسم ونسبه، واشتقاقه ومعناه، وعربيّاً أم أَعجمياً، وترتيبه في سلسلة النبوّة الكريمة، وعمره، وأَوصافه الخَلْقيّة إن وجدت، وبعض الأَحداث الخاصّة في حياته، كختان إبراهيم عليه السلام، ثم ما بالاسم من لغات.

٢- أسماء الملائكة، فعدّ اثني عشر مَلَكاً.

٣- أسماء الصحابة، فعدّ اثنين.

٤- أسماء المتقدمين من غير الأَنبياء والرسل، فعدّ سبعة.

٥- أسماء النساء، فعدَّ اثنتين.

٦- أسماء الكفار، فعدّ ستة.

٧- أسماء الجن، فذكر أباهم إبليس.

٨- أسماء القبائل، فعدّ سبعة.

---

(١) الإتقان: ٤/ ٥٨-٧٨.

٩- أسماء الأَقوام بالإضافة، فعدَّ ستة.

١٠- أسماء الأَصنام التي كانت لأُناس، فعدّ أَربعة عشر صنماً.

١١- أسماء البلاد والبقاع والأَمكنة والجبال، فعدّ أربعة وعشرين.

١٢- أسماء الأَماكن الأُخرويّة، فعدّ خمسة عشر.

١٣- المنسوب إلى مكان، فعدّ أربعة.

١٤- أسماء الكواكب، فعدّ أَربعة.

١٥- أسماء الطير، فعدّ عَشْرة.

ثم ذكر كُنْيَةً واحدة، وهي (أبو لهب)، ثم عدّ ثمانية ألقاب.

وهذا النوع - في نظري - محلّه كتب التواريخ، والسيرة، والحيوان، والنوادر، وعرضه بالصورة التي أَوردها السيوطي لا يعدّ من أَنواع «علوم القرآن»، بل هو من التَّقوّل على أَنبياء كرام بلا دليل يعتمد، وفيه حمل لنصوص من القرآن على غير مرادها من اللغة، أو السياق. فإيراد بعض الأُمور التي لم تصح بسند شرعيّ، أو تاريخيّ يَشين كتابه وينقصه، ولاسيَّما أَن جملة منها منقولة عن كعب الأَحبار، ووهب بن منبِّه، وعن الثعلبي صاحب الغرائب والعجائب في «عرائس المجالس»، و«الكشف والبيان»[١].

وقد اعتمد السيوطي في مواضع عديدة من هذا النوع على الكرماني في «غرائب التفسير وعجائب التأويل»[٢]، وعلى ابن عَسْكر في «التكميل والإِتمام

(١) قال ابن تيمية: «فقد أجمع أَهل العلم بالحديث أَن الثعلبي يروي طائفة من الأَحاديث الموضوعات... ولهذا يقولون: «هو كحاطب ليل» ». منهاج السنة النبوية: ٧/ ١٢.

(٢) انظر: الإتقان: ٤/ ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٨، ٧٠، ٧٠، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٧٤.

لكتاب التعريف والإِعلام»[١]، اللذان ينقلان - كما ظهر لي بالمراجعة - عن النَّقاش صاحب تفسير «شفاء الصدور»[٢]، وقد قال ابن تيمية: «وقد أَجمع أهل العلم بالحديث، أنه لا يجوز الاستدلال بمجرد خبر يرويه الواحد من جنس الثعلبي والنَّقاش والواحدي، وأَمثال هؤلاء المفسرين؛ لكثرة ما يروونه من الحديث ويكون ضعيفاً، بل موضوعاً»[٣].

وقد نقل السيوطي (٤١) رواية عن ابن أَبي حاتم، و (١٤) رواية عن الطبري في تفسيره، وتاريخه، و(١٥) رواية من مستدرك الحاكم، كلّها تحتاج إلى تثبت ومعرفة أَسانيدها صحة وضعفاً.

كما نقل كثيراً من «تهذيب الأَسماء واللغات» للنووي، ومن «فتح الباري» لابن حجر من كتاب «أَحاديث الأَنبياء» في صحيح البخاري، وقد نقل الحافظ أَشياء غريبة عن وهب، والثعلبي، وابن إسحاق، وغيرهم، وسكت عنها[٤].

وهذا النقل من المصادر المذكورة ونحوها على الصفة الموجودة في هذا النوع من غير انتقاء، أو اعتماد على صحيح، أو توفيق بين متعارضين، أو ردّ

(١) الإتقان: ٤/ ٦١، ٦٥، ٦٦، ٧٠، ٧٠، ٧٧.

(٢) قال عنه الذهبي في تذكرة الحفاظ (ص:٩٠٨): «كنت قد أهملته لوهنه، ثم رأيت أن أذكره، وأَذكر عُجَره وبُجَره». وقال اللالكائي: «تفسير النقَّاش إِشفى الصدور (بمعنى المِثْقب) لا شفاء الصدور» سير أعلام النبلاء: ١٥/ ٥٧٥.

(٣) منهاج السنّة النبويّة: ٧/ ١٣.

(٤) نحو ذكره عن ابن إسحاق في «المبتدأ» عن وهب أَنّ إلياس عُمِّر كما عُمِّر الخضر، وأَنه يبقى إلى آخر الدنيا. انظر: فتح الباري: ٦/ ٤٣٢.

لبعض الغرائب لا يجدي، وكان الأَوفق في هذا الباب - وأراد السيوطي رحمه الله - أن يتناول هذا النوع ويدخله ضمن أَنواعه الثمانين - أَن يذكر أُموراً في حياة الأَنبياء عليهم السلام ثابتة في صحيح السنة، نحو:

أ- تعويذ إبراهيم إسماعيل وإسحاق بـ «أعوذ بكلمات الله التامَّة من كل شيطان وهامّة، ومن كلّ عين لامّة»[١].

ب- «كان داود عليه السلام لا يأكل إلاّ من عمل يده»[٢].

جـ- «كان زكريا عليه السلام نجَّاراً»[٣].

أَمّا ما يُلحظ على هذا النوع فأُمور:

١- ذكره أُموراً منقوضة شرعاً، نحو ما نقله عن وهب: أَن إِلياس عليه السلام عُمِّر كما عُمِّر الخضر، وأَنه يبقى إلى آخر الدنيا، ونحو نقله أنّ ذا الكفل لم يكن نبياً.

٢- إِيراده لمسائل غير صحيحة بناء على آثار لا تثبت، نحو:

أ- أَن عيسى عليه السلام - عندما ينزل من السماء ويقوم بما أُمر به - يدفن عند النبي ﷺ. رواه الترمذي وابن عساكر. وقد بيّن البخاريّ ضعف رواية الترمذي، وبيّن ابن كثير أَن إسناد ابن عساكر لا يصحّ[٤].

---

(١) رواه البخاري في كتاب الأَنبياء: ٣/ ١٢٣٣، برقم: (٣١٩١) وغيره.

(٢) رواه البخاري في كتاب البيوع: ٢/ ٧٣٠، برقم: (١٩٩٧).

(٣) رواه مسلم في كتاب الفضائل: ٤/ ١٨٤٧، برقم: (٢٣٧٩)، وأَحمد في المسند: ٢/ ٢٩٦.

(٤) انظر: البداية والنهاية لابن كثير: ٢/ ٩٢، وانظر: تحفة الأَحوذي: ١٠/ ٨٦.

ب- ذكر رواية ابن أبي حاتم أن «هاروت وماروت» مَلَكان من الملائكة، وقد بيَّن ابن كثير أنه لا يثبت من رواية ابن أبي حاتم، وابن مردويه[1].

جـ- ذكر أن «السِّجلّ» في قوله تعالى ﴿يَوْمَ نَطْوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ...﴾[2] هو: مَلَك، وإسناده ضعيف فيه غرابة ونكارة[3]، أو هو: صحابيّ كان يكتب للنبي ﷺ، وقد صرَّح المزيّ بوضعه[4].

٣- نقله لأمور فيها تعسّف، وتكلّف في الاستدلال، نحو:

أ- اعتباره «تقيّاً» من قوله تعالى ﴿إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا﴾[5]، رجلاً من أمثل الناس.

ب- واعتباره «النسيء» من قوله تعالى ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ...﴾[6]، رجلاً من كنانة.

جـ- واعتباره «الرَّشاد» من قوله تعالى ﴿وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾[7]، صنماً من أصنام فرعون، وغيرها.

---

(١) تفسير ابن كثير: ١/ ١٤٣.

(٢) الأنبياء آية: ١٠٤.

(٣) انظر: تفسير ابن أبي حاتم: ١/ ١١٢، وفيه انقطاع أيضاً: ١/ ٣٠٤ برقم (١٠١١).

(٤) انظر: تفسير ابن كثير: ٣/ ٢٠٩.

(٥) مريم آية: ١٨.

(٦) التوبة آية: ٣٧.

(٧) غافر آية: ٢٩.

٤- نقله لأُمور لا تصح تاريخياً، ولا يقبلها عقل، نحو:

أن ذا القرنين لُقِّب بذلك؛ لأَنه كانت صفحتا رأسه من نحاس، أو كان على رأسه قرنان تواريهما العِمامة.

٥- عدم الاستقراء في إِيراد القضيّة، نحو ذكره أَن في القرآن من أسماء الأَقوام بالإضافة ستة أَقوام، وهم: قوم نوح، وقوم لوط، وقوم تُبّع، وقوم إبراهيم، وأصحاب الأَيكة، وأصحاب الرسّ.

فترك: قوم فرعون، وقوم موسى، وقوم هود، وقوم صالح، وأصحاب السبت، وأَصحاب الحجر، وأَصحاب الكهف، وأَصحاب القرية، وأَصحاب الجنّة[1]، وأصحاب الفيل، وأصحاب الجنة، والنار والسعير والجحيم، وأصحاب الأَعراف، واليمين، والشمال، والقبور.

٦- التجوّز في الاستعمال، نحو ذكره من أَسماء القبائل الواردة في القرآن «الروم»؛ لأن الروم شَعْب وليسوا قبيلة؛ لأنَّ القبيلة بنو أب واحد، وهم جماعة مجتمعة يُقْبل بعضهم على بعض، وهي أَصغر من الشَّعْب[2].

٧- التناقض في المسائل المطروحة:

استغرب القول القائل إن يوسف المذكور في قوله ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ ...﴾[3] ليس هو يوسف بن يعقوب، بل هو: يوسف

(١) في قوله تعالى ﴿إِنَّا بَلَوْنَٰهُمْ كَمَا بَلَوْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ...﴾ القلم آية: ١٧، والمراد بالجنّة هنا: البُستان.

(٢) انظر: المفردات للراغب (قبل): ٦٥٤، والمصباح المنير (شعب): ١١٩، والقاموس (قبل): ١٣٥١.

(٣) غافر آية: ٣٤.

ابن إِفرائيم بن يوسف بن يعقوب.

وقولَ الكرماني في «غرائب التفسير» أَن يعقوب المذكور في قوله ﴿وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ...﴾[1] على قول الجمهور - في زعم الكرماني - هو: يعقوب بن ماثان، والقول بأنه يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم غريبٌ.

ثم عاد فذكر يوسف الذي في غافر، ويعقوب الذي في سورة مريم من أَسماء المتقدمين من غير الأَنبياء والمرسلين[2].

٨- إيراده لأُمور مغلوطة، نحو عدّه «العنكبوت» من أسماء الطير الواردة في القرآن الكريم.

وخلاصة القول: أَن هذا النوع امتداد لنوع «المبهمات»، واستطراد حول مسائله؛ لذلك جعله السيوطي أَوّلاً ثم أَردفه بالمبهمات؛ لوضوحه، ولخفاء الثاني.

وإذا أردنا اعتباره من «علوم القرآن»، لا بدّ من كتابته كتابة محررة، قائمة على انتخاب الصحيح الثابت، واستبعاد الضعيف المنكر، وذكرِ ما يستحق الذكر، دون المعلومات الباردة التي يتجنّبها العلماء، والسيوطي أَولى بذلك.

---

(١) مريم آية: ٦.

(٢) انظر: الإتقان: ٤/ ٦١ و٧٠.

المطلب الثالث

الأَنواع المبتكرة في (الإِتقان)

١ - الأَرضي والسمائي

٢- فيما أُنزل من القرآن على لسان بعض الصحابة

٣- ما أُنزل منه على بعض الأَنبياء وما لم يُنْزَل منه على أَحد قبل النبي ﷺ



النوع (٦)
الأَرضي والسَّمائي[١]

استقى السيوطي عنوان هذا النوع من ابن العربي أثناء كلامه على بعض السور التي يَدْخلها النسخ، فقال: «والذي علمناه على الجملة من القرآن في هذه الطريق[٢]، أَن منه مكياً ومدنياً، وسفرياً وحضريّاً، وليلياً ونهارياً، وسمائياً وأَرضياً، وما نزل بين السماء والأَرض، وما نزل تحت الأَرض في الغار»[٣].

ثم ساق ابن العربيّ رواية ضَمَّنها ست آيات نزلت بين السماء والأَرض، أَي في الفضاء بين السماء والأَرض، وحديثَ ابن مسعود في نزول سورة المرسلات في غار على النبي ﷺ الثابت في الصحيح.

وكل هذا نقله السيوطي.

ويلحظ عليه أُمور:

١- لم يُمثّل للشق الأَوّل من عنوان هذا النوع وهو «الأَرضي»، وسكت عنه؛ لكونه الغالب في نزول القرآن العظيم.

٢- صرَّح أَنّه لم يقف على مستند إلى ما ذكره ابن العربي، إذن لا داعي لذكر ما لم يثبت، وهذه الأُمور مبناها على صحة الرواية.

---

(١) **الإتقان:** ١/ ٦٧.

(٢) أي: طريق نزول القرآن وأَقسامه.

(٣) **الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم:** ٢/ ١٦.

٣- عدَّ ابنُ العربي خواتيمَ سورة البقرة مما نزل بين السماء والأَرض، وحديث مسلم في معراج النبي ﷺ يخالف هذا؛ لأَنّ فيه إِعطاء النبي ﷺ خواتيم سورة البقرة عند سدْرة المنتهى في السماء السادسة أَو السابعة، التي ينتهي إِليها ما يُعْرَجُ به من الأَرض[1].

٤- عدّ ابن العربي نزول سورة المرسلات مما نزل على النبي ﷺ تحت الأَرض، وقد ثبت نزولها جملة عليه في غار بمنى - كما في بعض روايات البخاري - أَو في غار حراء - في رواية الطبراني في «المعجم الأَوسط»[2]-، والغار: ما ينحت في الجبل شبه المغارة، وقد يكون شبه البيت، كما قال اللِّحياني[3].

فعلى هذا المعنى لا دليل على نزول سورة المرسلات تحت الأَرض، إلاّ إذا نُظر للأَصل اللغوي، وهو الانخفاض.

٥- ورد ذكر آية ﴿وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ ...﴾[4] مما نزل بين السماء والأَرض، وسبق ذكرها فيما نزل مشيَّعاً[5]، وذَكَر سورة المرسلات هنا، وسبق ذِكْرها فيما نزل من القرآن جمعاً[6].

---

(١) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي: ٣/ ٢-٣، وكلامه عن مكان سدرة المنتهى، وجمعه بين روايات الحديث.

(٢) انظر: فتح الباري: ٨/ ٥٥٤-٥٥٧، وقال: إن رواية غار مِنى، أَصحّ من رواية حراء التي في أَوسط الطبراني.

(٣) انظر: (غور) في اللسان: ٥/ ٣٥، والمصباح المنير: ١٧٤.

(٤) الزخرف آية: ٤٥.

(٥) الإتقان: ١/ ١٠٩.

(٦) نفسه: ١/ ١٠٧.

النوع (١٠)
فيما أُنزل من القرآن على لسان بعض الصحابة[1]

قال عنه: «هو في الحقيقة نوع من أَسباب النزول، والأَصل فيه موافقات عمر»، وقدْ ذكر هنا من موافقاته سبعة[2]، بينما ذكر في رسالته «قطف الثمر في موافقات عمر» - وهي منظومة تقع في تسعة عشر بيتاً - واحدة وعشرين موافقة[3].

ثم عدّ موافقة القرآن لسعد بن معاذ، وزيد بن حارثة، وأَبي أَيّوب الأَنصاري - رضي الله عنهم - في آية ﴿...سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾[4].

---

(١) **الإتقان**: ١/ ٩٩-١٠١.

(٢) إذا تأخر العدد جاز الوجهان.

(٣) انظر: **الحاوي للفتاوي**: ١/ ٣٧٧-٣٧٨، وقال الحافظ في **فتح الباري**: (١/ ٦٠٢) «وأكثر ما وقفنا منها بالتعيين على خمسة عشر، لكن ذلك بحسب المنقول»، وشرح «قطف الثمر» محمد بدر الدين البيساني (؟) بكتاب سمّاه: «فتح الوهاب من موافقات سيدنا عمر بن الخطاب». **الفهرس الشامل ـ التفسير**: ٨٤٥.

وقد صنَّف ابن الشِّحنة: أبو الوليد محمد بن محمد الحلبي (ت: ٨١٥هـ) «الموافقات العمرية» وشرحها، وألَّف ابن النقيب: أبو العباس أحمد بن علي بن محمد المقدسي (ت: ٨١٦هـ) رسالة في موافقات عمر رضي الله عنه.

وكذلك العمادي: حامد بن علي بن إبراهيم الدمشقي الحنفي (ت: ١١٧١هـ) رسالة سمّاها: «الدر المستطاب في موافقات سيدنا عمر بن الخطاب».

انظر: **الفهرس الشامل ـ التفسير**: ٤٤٣، ٤٤٧، ٧٦٧.

(٤) سورة النور آية: ١٦.

وموافقة امرأة عقب غزوة أُحد بقوله تعالى ﴿وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ﴾[1].

وموافقة مصعب بن عمير رضي الله عنه بقوله تعالى ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ...﴾[2].

ثم عقد «تذنيباً» يَقْرب من المذكور، مما ورد في القرآن على لسان المخلوقين كالنبي ﷺ، والملائكة، غير مصرَّح بإضافته إليهم، ولا محكيّ بالقول عنهم، فذكر خمسة مواضع منه، وبعضها محتمل لما أَورده، والآخر قد يصحّ فيه التقدير، فيخرج مثاله.

---

(١) سورة آل عمران آية: ١٤٠.

(٢) سورة آل عمران آية: ١٤٤.

النوع (١٥)
ما أُنزل منه على بعض الأنبياء، وما لم يُنْزَل منه على أَحد قبل النبي ﷺ[١]

هذا النوع تفريع على نوع «كيفيّة إِنزاله»، وهو مركب من شقّين:

الأَوَّل: ما نزل من القرآن على بعض الأَنبياء، فذكر السيوطي منه سورتي النجم والأَعلى، وآية ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلْعَـٰبِدُونَ ...﴾[٢]، والآيات من ١-١١ في سورة المؤمنون، وآية ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَـٰتِ ...﴾[٣]، والآيات ٢٣-٣٣ في سورة المعارج، وفاتحة سورة الأَنعام هي فاتحة التوراة، وخاتمة سورتي الإِسراء وهود هي خاتمة التوراة، وعشر آيات في الأَنعام من قوله تعالى ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ ...﴾[٤] هي أول ما نزل من التوراة، وأَوّل الجمعة، والبسملة.

وها هنا أَمور:

١- مع أَن بعض روايات هذا التوافق بين النبي ﷺ ومن قبله من الأَنبياء ثبت بسند صحيح، كسورة الأَعلى؛ إذ لـمّا نزلت قال عليه السلام: «كلّها في صحف إِبراهيم»[٥]، إِلاّ أَنه يخالف تعريف القرآن الكريم المخصوص

(١) الإتقان: ١/ ١١٢-١١٥.

(٢) التوبة آية: ١١٢.

(٣) الأَحزاب آية: ٣٥.

(٤) الأَنعام آية: ١٥١-١٦١.

(٥) رواه الحاكم في المستدرك: ٢/ ٥١١ (ط. مصطفى عطا) وصححه ووافقه الذهبي وابن =

بنزوله على محمد ﷺ، دون ما نزل على إبراهيم، أَو موسى، أو عيسى، عليهم الصلاة والسلام.

فيحمل هذا التضمن والإِنزال على مَنْ سبق، على ما قاله القرطبي: «ولم يُرد (أي الله تعالى في قوله ﴿إِنَّ هَٰذَا ...﴾) أَنَّ هذه الأَلفاظ بعينها في تلك الصحف، وإِنما هو المعنى، أي إن معنى هذا الكلام وارد في تلك الصحف»[١].

٢- بعض ما أَورده كروايات ابن الضُّريس الثلاث[٢]، ورواية أبي عبيد[٣] فيما يتعلق بفاتحة التوراة، وخاتمتها، وأَول ما نزل منها، مدارها على كعب الأَحبار، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد أَجمع المسلمون على أَن ما ينقله هؤلاء (يعني وهب ابن مُنَبِّه، وكعب الأَحبار، ونحوهما) عن الأَنبياء المتقدمين، لا يجوز أَن يجعل عمدة في دين المسلمين، إِلاّ إذا ثبت ذلك بنقل متواتر، أَو يكون منقولاً عن خاتم النبيّين»[٤].

والذي أَراه أَنّ ما صح وثبت مرفوعاً من الشق الأَوّل في هذا النوع، يراد به التوافق والتشابه في المعاني، لا أَن أَلفاظ القرآن الكريم نزلت بأَعيانها على الأَنبياء السابقين، وهذا يؤكد ترابط الكتب السماوية، وأَن مصدرها واحد.

= الملقن في مختصر استدراكات الذهبي، ويفهم من رواية المستدرك أَن القول المذكور لابن عباس، خلاف ما في «الإتقان».

(١) الجامع لأَحكام القرآن: ٢٠/ ٢٤.

(٢) انظر: فضائل القرآن: ٩٤-٩٥ بالأرقام (١٩٧، ١٩٨، ١٩٩) (ط. غزوة بدير).

(٣) انظر: فضائل القرآن: ١١٤، وفيها أيضاً ابن لهيعة.

(٤) مجموع الفتاوى: ١٢/ ٥٧.

وترجيحي هذا لا يلزم منه مذهب من قال: إن الكتب السماوية تختلف باختلاف العبارات، لا باختلاف المعاني، فيجعل معنى التوراة والإنجيل والقرآن واحداً، وهو مذهب مرذول تصدّى لردّه أهل العلم(١).

٣- إذا صحّ حديث أبي ذرّ الذي فيه: «قلت يا رسول الله: هل أُنزل عليك شيء ممّا كان في صحف إبراهيم وموسى؟ قال: يا أبا ذرّ نعم [اقرأ] ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ * وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ * بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا * وَٱلْـَٔاخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ * إِنَّ هَـٰذَا لَفِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ * صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾»(٢)، يكون فيه مستندٌ إلى عنوان السيوطي للتنصيص على لفظ النزول، ولطلب النبي ﷺ قراءة آيات سورة الأعلى بألفاظها القرآنية، وهي التي في صحف النبيَّين الكريمين إبراهيم وموسى.

أمّا الشق الثاني من عنوان هذا النوع: وهو ما لم ينزل من القرآن على أحد من الأنبياء قبل النبي ﷺ، فذكر منه السيوطي سورة الفاتحة، وآية الكرسي، وخواتيم سورة البقرة، والسبع الطوال (خلا سورتين بلا تعيين)، وقوله تعالى ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾(٣).

وروايات هذه المواضع الخمسة تدور بين لفظين: الإيتاء والإعطاء، أي

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى: ١٢/ ٢٩٥، ومذكرة أصول الفقه للشيخ محمد الأمين: ٥٤.

(٢) رواه عبد بن حميد وابن مردويه وابن عساكر (الدر المنثور: ٨/ ٤٨٩)، والآجريّ (الجامع لأحكام القرآن: ٢٠/ ٢٤-٢٥)، ولم أقف عليه في «الشريعة» له.

(٣) البقرة آية: ١٥٦، وروايتها ضعيفة فيها: محمد بن خالد الطحّان، وهو ضعيف. انظر: مجمع الزوائد: ٢/ ٣٣٠.

أَن النبي ﷺ أوتيها وأعطيها دون غيره من الأَنبياء، وهو لا يدل على نزولها بإنزال الوحي بها عليهم، وهو المعنى المعروف من استعمال القرآن، كقوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾، وقوله ﴿تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وقوله ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ...﴾[1].

ولو أَخذنا بمفهوم المخالفة لقلنا: إِن سائر القرآن الكريم نزل على الأَنبياء الذين قبل محمد ﷺ، بحصر السيوطي ما لم ينزل عليهم بهذه الخمسة المواضع.

والذي يترجح عندي - والله أَعلم - من مفهوم الروايات التي أَوردها أُمور:

١- المراد بـ «لم يؤتهن نبي قبله عليه السلام» أي في عظم قدرها وجلالة معانيها.

٢- أَو في عظم أَجر قراءتها، على ما أُعطيته الأُمم السابقة من الأَجر والثواب.

٣- أَو خُصَّ بها النبي ﷺ تكريماً له، وإعلاء لمكانته، ويدل عليه رواية الطبراني مِنْ قول عقبة بن عامر رضي الله عنه معللاً كثرة ترداد قوله تعالى ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ... ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[2]، قال: «فإن الله اصطفى بها محمداً ﷺ»[3].

---

(١) الآيات على الترتيب: الشعراء: ١٩٣، فصّلت: ٢، الدخان: ٣.

(٢) البقرة - الآيتان: ٢٨٥، ٢٨٦.

(٣) **المعجم الكبير**: ١٧/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤. قال الهيثمي: «وفيه عمرو بن الحارث بن سويد الحاسب المهري، ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح» **مجمع الزوائد**: ٦/ ٣١٢.

٤- أو إثبات معنى المفاضلة والتمايز بين ما نزل على النبي ﷺ وما نزل على غيره، ويدل عليه حديث أُبيّ بي كعب في الفاتحة مرفوعاً: «والذي نفسي بيده ما أُنزلت في التوارة، ولا في الإِنجيل، ولا في الزبور، ولا في الفرقان مثلها...»[1].

ثم أَورد السيوطي - رحمه الله - «فائدة» مما يدخل تحت هذا النوع، وهي روايتان من تفسير ابن أَبي حاتم في معنى البرهان الذي رآه يوسف عليه السلام، لما تعرَّضت له امرأة عزيز مصر، وراودته عن نفسه.

الرواية الأَولى مفادها أَنه أُرِيَ ثلاث آيات من كتاب الله، والثانية أَنه رأى آية من كتاب الله، مُثّلت له في جدار الحائط.

والغريب من السيوطي كيف يسوق مثل هذه الروايات دون بيان أَسانيدها، أَو معانيها؛ وذلك لتعلقها بآيات من القرآن تمثلت لنبيٍّ قبل بعثة النبي محمد ﷺ بزمان.

وقد ساق الشيخ محمد الأمين - رحمه الله - حشداً من الروايات التي أَوردها السيوطي في «الدر المنثور»، - ومنها روايتا كتابنا - ثم عقب بقوله:

«هذه الأَقوال التي رأيت نسبتها إلى هؤلاء العلماء منقسمة إلى قسمين: قسم لم يثبت نقله عمن نقل عنه بسند صحيح، وهذا لا إشكال في سقوطه.

وقسم ثبت عن بعض من ذُكر، ومن ثبت عنه منهم شيء من ذلك،

---

(١) رواه الترمذي (٨/ ١٧٨-١٧٩/ تحفة الأَحوذي) وقال: حديث حسن صحيح، وغيره عن أَبي هريرة. انظر: المسند: ٥/ ١١٤.

فالظاهر الغالب على الظن المزاحم لليقين: أَنه تلقاه عن الإسرائيليات؛ لأَنه لا مجال للرأي فيه، ولم يُرْفع منه قليل ولا كثير إليه ﷺ»[1].

والخلاصة: أَنّ هذا النوع يحتاج إلى تحرير وتثبت في إيراده، وشقه الأَول وهو: ما أُنزل من القرآن على بعض الأَنبياء، إن ثبتت فيه نصوص قلنا به - ولم نتيقّن من ذلك حتى الآن -، وإلاّ فلا داعي للتكلّف والتكثر من التفريعات والتقسيمات.

---

(١) أضواء البيان: ٣/ ٦٨.

الفصل الثاني: دور الزَّرْكشي في تأسيس بعض أَنواع «علوم القرآن»

تناول أَبو عبد الله الزركشي - رحمه الله - في «البرهان» بحث سبعة وأَربعين نوعاً من أَنواع «علوم القرآن»، وبالنظر فيها من حيث ما أُفرد منها بتصنيف أو لا، وجدتها تنقسم قسمين:

١- قسم أُلِّف فيه تصانيف مفردة تحدّثت عن مفردات العلم المكتوبة فيه، تارة بإِيجاز أَو بتفصيل، وجملته من أَنواع «البرهان» (٤١) نوعاً.

لكن الزركشي ذكر من أَلَّف في (٢٢) نوعاً، وسكت عن (١٩) نوعاً الباقية من عدَّة هذا القسم، وهي:

معرفة الفواصل، أَسرار الفواتح، المكي والمدني، بيان جمعه ومن حفظه من الصحابة، تقسيمه بحسب سوره وترتيب السور والآيات وعددها، معرفة ما وقع فيه من غير لغة أَهل الحجاز من قبائل العرب، المعرَّب، علم مرسوم الخط، أَفضل القرآن وفاضله، آداب التلاوة، المحكم والمتشابه، معرفة تفسيره وتأويله، الكنايات والتعريض، أَقسام معنى الكلام، أَساليب القرآن، المفردات من الأَدوات، الأَحرف السبعة، الاقتباس، حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات.

٢- قسم لم يُؤَلَّف فيه تصانيف مفردة - في حدود اطلاعي -، لكن محتواه مبثوث في بعض كتب التفاسير، وعلوم القرآن مجموعة، أو كتب السنة وشروحها، أَو الأُصول، أَو القراءات، أَو إِعراب القرآن، أَو الفنون عامّة.

وعدَّة هذا القسم ستة أَنواع، كان دور الزركشي فيها الضم وإِلحاق النظير بمثله، والتنسيق، وإِضافة القواعد، والفوائد، والفرائد.

وهذه الأَنواع الستة يعدّ الزركشي مؤسساً لها؛ لأَسباب ثلاثة:

- لأَنه ليس فيها تصانيف مستقلة.
- ولكون كتب «علوم القرآن» التي سبقت الزركشي، لم تتناول هذه المباحث، سوى ما كان من السخاوي، وتلميذه أَبي شامة من ذكرهما أَوّل ما نزل من القرآن وآخره[١]، وما كان من الطوفي في ذكره طرفاً من التصريف، وبعض وجوه الخطاب في القرآن[٢].
- ولأَنّ معنى التأسيس يصدق على صنيعه؛ إِذْ أَصَّل البناء، وبيَّن حدوده، ورفع قواعده، وهي معان لغوية للتأسيس[٣].

ومن جانب آخر يعتبر الزركشي مؤسساً عُرْفياً لها؛ لكونها لم تُطْرق كأَنواع مستقلة في «علوم القرآن»، ومن تحدّث عن بعضها كالسخاوي، وأَبي شامة، والطوفي، ذكروها في ثنايا مباحث أُخرى، دون استقلالية في المعالجة.

وبيان الأَنواع الستة المشار إِليها، ما يلي:

١ - خواتم السور:

روح التأَصيل فيه واضحة جدّاً، ولم يسبق الزركشيَّ أَحد في أُسلوب

(١) انظر: جمال القراء: ١/ ٥-١٠، والمرشد الوجيز: ٣١-٣٣.

(٢) انظر: الإِكسير في قواعد التفسير: ١٩، ٢٨٢-٢٨٣.

(٣) القاموس (أسس): ٦٨٢.

عرضه في هذا النوع، ومادته فيها إِبداع واستقلالية، وحسن نظر، إِذْ لم يسمِّ أَحداً سوى الزمخشري، والكَوَاشي، اللذين نقل عنهما من تفسيريهما.

وأَودّ الإِشارة إلى أَن تفسير الفخر الرازي ضمّ بعض اللفتات التي تتعلق بخواتم السور[١].

أَما من جاء بعد الزركشي، فنجد هذا الاتجاه عند البقاعي (ت:٨٨٥هـ) في «نظم الدرر»، وعند السيوطي في «تناسق الدرر في تناسب السور»[٢]، وفي «مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع»، وغيرهما.

٢- أَوّل ما نزل وآخر ما نزل:

لم يُبْرز هذا النوع أَحد ممن تكلّم في «علوم القرآن» بصورة مستقلة، ومن تكلّم عليه ممن تقدم الزركشي، كان حديثه فيه تبعاً أَو تفريعاً على المكي والمدني، أَو تقدمة له، مثل ما فعل السخاوي، وأَبو شامة كما أَشرت آنفاً، ومثل ما صنع الباقلاني، إِذْ قال: «باب الكلام في بيان الحكم في أَوّل ما نزل وآخره، ومكيّه ومدنيّه، وهل نصَّ الرسول عليه السلام على ذلك أَم لا؟»[٣].

ونجد مباحث في هذا النوع - أيضاً - في كتب السنّة وشروحها، للخطابيّ، والبغوي، وابن العربي، والنووي، وغيرهم.

(١) انظر: التفسير الكبير - مثلاً -: ٩/ ١٢٨.

(٢) انظر منه: ٧٠، ٧٤، ٧٥، وغيرها.

(٣) الانتصار (خ): ١٣٤.

٣ - معرفة وجوب تواتره:

بنى الزركشيّ هذا النوع على حقيقة قرّرها في «نوع القراءات»، وهي: «أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان»[١]، وهو في هذا مظاهر للطوفي[٢].

فحديثه في هذا النوع تركّز على أَصل القرآن - في نظره -، دون اختلاف أداء أَلفاظ القرآن الكريم، أَي القراءات.

ومباحث هذا النوع موجودة عند الباقلاني في «الانتصار»[٣]، ومكي[٤]، وأَبي شامة[٥].

وتطرّق إلى هذه المسألة الأُصوليون في مباحث أَدلة الكتاب[٦].

٤ - المخاطبات والخطاب في القرآن:

عدّ الزركشي في هذا النوع (٣٣) وجهاً من تصاريف المخاطبات القرآنية، وقد توفّر منها (١٥) وجهاً عند ابن حبيب النيسابوري[٧]، وابن الجوزي[٨]، وذكر طرفاً منها الطوفي[٩].

---

(١) البرهان: ١/ ٤٦٥.
(٢) انظر: شرح مختصر الروضة: ٢/ ٢١.
(٣) انظر: نكت الانتصار: ٥٩ (بإملاء الصيرفي).
(٤) الإبانة عن معاني القراءات: ٣٩.
(٥) المرشد الوجيز: ١٧٣.
(٦) انظر - مثلاً - روضة الناظر: ٦٠-٦١.
(٧) التنبيه على فضل علوم القرآن: ٣١٤-٣١٥.
(٨) في المجتبى: ١٧-١٨، والمدهش: ٢-٣.
(٩) انظر: الإكسير: ٢٨٢-٢٨٣.

وفي كتب الأُصول ضمن مباحث الخاص والعام طائفة منها.

٥- معرفة التصريف:

لا يُظنّ أَن كتاب «التصاريف» ليحيى بن سلاَّم المغربي (ت:٢٠٠هـ) يبحث في تقلّبات الكلمة، وما طرأ عليها من زيادة أَو نقص، بل هو في الوجوه والنظائر القرآنية.

لكنّ مادة هذا النوع توجد في كتب إِعراب القرآن المتعددة، نحو «الطارقيات» لابن خالويه[1]، و«الدر المصون» للسمين الحلبي[2]، وغيرهما.

٦- بيان معاضدة السنّة للقرآن:

استعار الزركشي لفظ «التعضيد» المراد منه التقوية والإِعانة، لمعنى الإِيضاح؛ إِذْ أَورد في هذا النوع (٤٢) حديثاً مجلِّية لمعاني الآيات التي ذكرها.

وسبق في عرض النوع أَنه بناه على كتاب «الإرشاد» لأبي الحكم بن بَرَّجان (ت:٥٣٦هـ)، ومادته توجد في كتب التفاسير الأَثريّة، كتفسير عبدالرزاق بن هَمَّام الصنعاني (ت:٢١١هـ)، و«تفسير القرآن العظيم» لابن أبي حاتم (ت:٣٢٧هـ)، وغيرهما من التفاسير الخالية من الدراية.

---

(١) انظر: إِعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ١١، ٢٧، ٢٩، ٥٣، وغيرها.

(٢) انظر: فهرس المفردات الصرفيّة: ١١/ ٤٤٩-٤٥٤، وفهرس مباحث الصرف: ١١/ ٤٥٥-٤٦١.

وفوق تأسيس أَبي عبد الله الأَنواع الستة السالفة، بدت منه وقفات تأصيليّة في جملة من مسائل الأَنواع، تقارب (٣٥) مسألة.

وقد اعتبرت هذه المسائل تأسيسية في بابها؛ لأَني لم أَقف على أَحد سبقه أَوردها مجموعةً، أَو عرضها مثله، كما أَنه - رحمه الله - لم يَعْزُها لأَحد، بل في نهايات بعضها كانت تصدر منه عبارات تفيد سبقه وإبداعه فيها.

وسأعرض لهذه المسائل حسب ورودها في «البرهان»، دون توسّع:

١ - ردَّ الزركشي على من زعم أن سبب النزول لا طائل تحته؛ لجريانه مجرى التاريخ، فأورد ست فوائد لمعرفة سبب النزول[1].

٢ - أَصَّل في قسمي ارتباط الآيات بعضها ببعض، وذلك من حيث ظهور الارتباط بين الآية الأُولى والثانية؛ لتعلّق الكلام بعضه ببعض، وعدم تمامه في الآية الأُولى، ويلتحق بهذا القسم ما إذا كانت الآية الثانية جاءت مؤَكِّدة، أَو مفسِّرة للأُولى.

والقسم الثاني: من حيث عدم ظهور الارتباط بين الآيتين، بل يظهر أَن كل جملة مستقلة عن الأُخرى، وهو على ضربين:

- أَن تكون الآية الثانية معطوفة على الأُولى بحرف من حروف العطف المشترك في الحكم.

فأَورد لهذا الضرب أَمثلة توضّح العلاقة بين الآيات.

---

(١) البرهان: ١/ ١١٦-١٢١، ونقلها عنه السيوطي في «الإتقان»: ١/ ٨٢-٨٤، ونقل بعضها في «لباب النقول»: ١٣، دون نسبة.

- ألاّ تكون معطوفة، فلا بدّ حينئذ من دعامة تُؤْذن باتصال الكلام، وهي قرائن معنويّة، تُنزَّل الآية الثانية من الأُولى منزلة جزئها الثاني.

وأَطلق على هذا الاقتران بين الآيتين: المزج المعنوي، وذكر له أَربعة أَسباب مقرونة بالأَمثلة، هي:

التنظير، المضادَّة، الاستطراد، الانتقال من حديث لآخر تنشيطاً للسامع(١).

٣- ذكر في نوع «معرفة الفواصل ورؤوس الآي» ست تفريعات، تعتبر قواعدَ وأُصولاً في معرفة مقاطع الآيات، أَبدع فيها بصورة جليّة، وإِن كان قد نقل عن الزمخشري في «كشّافه القديم»، والسكاكي، وابن المنيِّر (ت:٦٨٣هـ) في «تفسيره الكبير = البحر الكبير»، وابن الجوزي، وعلماء البديع(٢).

٤- من خلال اطلاعي على كتب المتشابه اللفظي المتاحة بين مطبوع ومخطوط، لم أَرَ أَحداً وضع حدّاً له، فيعتبر الزركشي من أَوّل من وضع تعريفاً له(٣).

٥- حصر الزركشي - رحمه الله - أَسباب الإِبهام [والمبهمات: هي الأَلفاظ المذكورة في القرآن الكريم على وجه الإشارة دون تصريح بأسماء أَعيانها] في القرآن في سبعة أَسباب، ولم أَرَ أَحداً - ممن وقفت عليه - ذكرها(٤).

٦- ذكر في نوع معرفة تقسيم القرآن بحسب السور... تنبيهاً: أَن لترتيب

(١) البرهان: ١/ ١٣٦-١٤٦.
(٢) نفس المصدر: ١/ ١٦٣-١٨٧.
(٣) نفس المصدر: ١/ ٢٠٧.
(٤) نفس المصدر: ١/ ٢٤٤-٢٤٩.

وضع السور في المصحف أَسباباً تُطلع على أنه توقيفي، فعدّ أَربعة أَسباب استنبطها من وضع السور[١].

٧- دعا في خاتمة نوع معرفة تقسيم القرآن، وترتيب السور والآيات إلى النظر في وجه اختصاص كل سورة بما سمّيت به؛ لأَن العرب تراعي في الكثير من المسمّيات، أَخذ أَسمائها من نادرٍ أَو مستغرب يكون في الشيء من خَلْقٍ أو صفة تخصّه.

وهذه القضيّة التي ينادي بها الزركشي فيها تقعيد واضح، وفهم سديد، وتدبّر لروح القرآن وسياقاته[٢].

٨- قعّد في نوع «إِعراب القرآن» سبع[٣] قواعد ينبغي للمعرِب مراعاتها عند تصدِّيه لإِعراب أَلفاظ القرآن، وإن كان قد أَفاد خمسة منها من شيخه ابن هشام[٤].

٩- ذكر تنبيهين مهمّين في الإِعراب:

- يقع في كلام المعرِبين اصطلاح: «تفسير المعنى»، و«تفسير الإِعراب»؛ والفرق بينهما أَن تفسير الإِعراب لا بد فيه من ملاحظة الصناعة النحويّة، وتفسير المعنى لا يضرّ فيه مخالفتها.

- بيّن قاعدة «مجاوبة الإِعراب»، وهو أَن يتجاذب الإِعراب والمعنى

---

(١) البرهان: ١/ ٣٥٨.

(٢) نفس المصدر: ١/ ٣٦٨-٣٦٩.

(٣) هي في «البرهان» عَدّاً ست قواعد، وعلى جهة التفريع سبعة.

(٤) البرهان: ١/ ٤١٠-٤١٨، ووازن بمغني اللبيب: ٦٨٤، ٦٩٨، ٧١٠، ٧٢٢، ٧٨٢.

الشيء الواحد، وذلك أنه يوجد في الكلام أن المعنى يدعو إلى أمر، والإِعراب يمنع منه، فالتمسّك بصحة المعنى يؤول لصحة الإِعراب، وأورد لكلا التنبيهين أمثلة[١].

١٠ - تعدُّ النصوص التي نقلها الزركشي في «توجيه القراءات» عن أبي عمرو الزاهد، والنحّاس، وأبي شامة، والكَوَاشي، وابن النقيب في «التحرير والتحبير»، تأصيلاً للوضع الصحيح، والمنهج السديد في جعل القراءات المتواترة حاكمة، لا محكومة، وفيه تنبيه على أنه يجب الفَكاك من النزعات المذهبيَّة، والآراء الشخصيّة التي أثَّرت في أطوار تاريخيّة على فنّ الاحتجاج للقراءات، وإِخضاعها لقياس النحاة الناقص المبتور، وتحكّمات توجهاتهم المدرسيّة من بصريّة، أو كوفيّة، أو غيرهما[٢].

١١ - وضع - رحمه الله - أربع قواعد لطريقة الانتفاع بفضائل القرآن

---

(١) **البرهان**: ١/ ٤١٢، ٤١٧، ٤/ ١٧٧. واصطلاح «مجاوبة الإعراب» لم أر أحداً استخدمه. أمّا مضمون قاعدته فهو أمر فاشٍ ومشهور بين العلماء، قد يطلقون عليه معنى: المعارضة، أو التدافع، أو الخلاف. وأشار الزركشي (**البرهان**: ٤/ ١٧٧) إلى أن أبا عليّ الفارسي (ت:٣٧٧هـ) كان يُلمّ به كثيراً. وها هو تلميذه ابن جنّي يعقد باباً بعنوان: «باب في الفرق بين تقدير الإِعراب وتفسير المعنى»، ويسوق أمثلة يشرح بها معنى الباب، ثم يقول: «ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإِعراب وتفسير المعنى؛ فإذا مرَّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإِعراب على سَمْت تفسير المعنى، فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى، تقبَّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحَّحت طريق تقدير الإِعراب، حتى لا يَشِذّ شيء منها عليك، وإيّاك أن تسترسل فتفسد ما تُؤثر إصلاحه». **الخصائص**: ١/ ٢٨٣-٢٨٤.

(٢) **البرهان**: ١/ ٤٩٠-٤٩١.

الكريم، وخواصّه، تعدّ هامّة في بابها[١].

١٢- أسَّس أَسباب الاختلاف بين الآيات فيما ظاهره التعارض، فذكر خمسة منها. وقد نقل أَثناء تَعدادها وشرحها عن ابن الزَّمْلَكاني، وابن المنيِّر، وابن مالك، والزمخشري، والطبري، وأَبي عليّ الفارسي[٢].

١٣- تحدَّث عن وجوه التفسير وأَقسامه في اللفظ المحتمل لمعنيين، فقسَّمه إلى قسمين:

- كون أَحد اللفظين أَظهر من الآخر.
- أَن يكونا جليَّين، والاستعمال فيهما على الحقيقة.

ثم فرّع على القسم الثاني فروعاً. فهذا التقسيم منه يُعدّ أَصلاً في هذا الباب؛ لذلك قال في نهاية حديثه: «فهذا أَصل نافع معتبر في وجوه التفسير في اللفظ المحتمل، والله أَعلم»[٣].

١٤- ذكر قاعدة نافعة في «أُصول التفسير» تقوم على ركيزتين:

- أَن التفسير إِما أَن يأتي عمَّن يعتبر تفسيره، كالوارد عن النبي ﷺ، والصحابة رضي الله عنهم، أَو رؤوس التابعين، فذكر حكم كلٍّ.

- وإِمّا أَن لا يرد فيه نقل - وهو قليل -، وطريق التوصل إلى فهمه النظرُ إلى مفردات الأَلفاظ من لغة العرب، ومدلولاتها بحسب

(١) البرهان: ٢/ ٦٦.
(٢) البرهان: ٢/ ١٨٣-١٩٢.
(٣) نفس المصدر: ٢/ ٣٠٨-٣٠٩.

السياق[١].

١٥- قرَّر - رحمه الله - قاعدة في التأويل، وهي أَن التأويل ينقسم إلى قسمين:

أ- تأويل منقاد، وهو ما لا بشاعة فيه ولا استقباح، وقد يقع فيه الخلاف بين الأَئمة لأَسباب: إما لاشتراك في اللفظ، أَو لأَمر راجع إلى النَّظم، أَو لغموض المعنى ووجازة النَّظم، أَو لغير ذلك.

ب- تأويل مستكره، وهو ما يُستبشع إِذا عُرِض على الحجَّة. وقسَّمه إلى أَربعة أَوجه[٢].

١٦- أَصَّل قاعدة في أَفضل طرق التفسير، وهي تفسير القرآن بالقرآن، وعمادها أَساسان:

أ- أَن من القرآن ما هو واضح بنفسه، بلفظٍ لا يحتاج إِلى بيان، قال: «وهو كثير».

ب- وقسم يحتاج إلى تبيين، وبيانه إِمّا في القرآن، أَو في السُّنَّة؛ لأَنها موضوعة للبيان.

وقسَّم بيانَ القرآن إلى فرعين: ما بيانُه مضمر، وما بيانه واضح، والثاني قسمان: أَن يكون عقبه في الآية، أَو منفصلاً في السورة، أَو في غيرها[٣].

١٧- ردَّ إِشكال تفسير بعض الآيات إلى سبعة أُمور تعين على إِيضاح

(١) البرهان: ٢/ ٣١٢-٣١٣.

(٢) البرهان: ٢/ ٣١٨-٣١٩.

(٣) نفس المصدر: ٢/ ٣٢١-٣٣١.

المعنى، وهي قاعدة ضافية محرَّرة[١].

١٨- ذكر أَربع قواعد ضروريّة للمفسِّر، وهي:

- في اللفظ المحتمل لمعنيين، وهو في أَحدهما أَظهر، فيسمَّى الراجح ظاهراً، والمرجوح مؤَوَّلاً.
- في اللفظ المشترك بين حقيقتين، أَو حقيقة ومجاز، ويصح حمله عليهما.
- أَرجعَ أَسباب الإِجمال في ظاهر النصّ القرآني إلى تسعة أَسباب.
- فيما ورد فيه بيان الإِجمال من القرآن الكريم نصّاً، أَو بقرينة متصلة، أَو منفصلة لفظيّة، أَو معنويّة[٢].

١٩- أَصَّل الزركشي - رحمه الله - في أَسباب ورود الكناية في القرآن، إِذ عدَّ منها عشرة أَسباب، تسعة تعتبر تأسيساً منه[٣]، أَما العاشر (وهو الأَخير في ترتيبه) فقد صرَّح أَن الزمخشري استنبطه[٤].

وقد ناقشت سبب الزمخشري في نوع «الكنايات والتعريض»، وأَبديت ما فيه من مغالطات[٥].

٢٠- تحدَّث في نوع «أَقسام معنى الكلام» من خلال ستة أَقسام، هي: الخبر، والاستخبار، والشرط، والقسم وجوابه، والأَمر، والنفي. وهي فروع

---

(١) نفس المصدر: ٢/ ٣٣٤-٣٤٠.

(٢) البرهان: ٢/ ٣٤٠-٣٤٨.

(٣) البرهان: ٢/ ٤١٢-٤١٩.

(٤) انظر: الكشاف: ٢/ ٤٢٧.

(٥) راجع ص: ٣٥٨.

معروفة لدى علماء البيان، لكنَّ الزركشي نثر تحت بعض هذه الأَقسام قواعد في جزئياتها ومسائلها، برزت فيها روح التأسيس والتطبيق على آيات الذكر الحكيم.

لذلك قال في نهاية النوع المذكور: «فاستمسك بما ذكرنا واجعله أَصلاً، فإِنه من المواهب الربّانيّة»[١].

* استولى نوع «أَساليب القرآن» على الغايات عند الزركشي، فاعتبره درّة التاج، وواسطة القلادة لكتابه. فأَورد فيه من أَفانين البلاغة وأَساليبها (٤٥) أسلوباً، جُلُّها فيه تأسيس وإِبداع، وإِن كانت مادته قد سُبق فيها، لكنَّ تناول أَبي عبد الله تلك المباحث امتاز بالإِحكام والجودة، وقوَّة عارضته في علم البلاغة، كيف؟ وهو قد أَلَّف شرحاً لتلخيص القزويني سمَّاه «مُجْلي الأَفراح شرح تلخيص المفتاح».

ومما يدلّ على تأصيل الزركشي في هذا النوع، أَنه أُلِّفت مؤلفات متأَخّرة تحدَّثت عن بعض الأَساليب القرآنية التي في «البرهان»، اعتَمَدت على ما ذكره الزركشي بشكل رئيس. ومن أَبرز من اعتمد عليه في بيان بعض معاني المصطلحات البلاغية، ودلالاتها، الدكتور أَحمد مطلوب في «معجم المصطلحات البلاغيّة وتطورها». وبنظرة فاحصة في هذا المعجم القيِّم، يبدو لك الزركشي واحداً من أَلمع علماء البيان من حيث تقسيماته، ومصطلحاته ودلالاتها، وإِضافاته القيّمة التي ضاهى فيها ابن الأَثير الجزري، وحازم القرطاجني، والسكاكي، والخطيب القزيني، وغيرهم، أَو فاقهم في بعض تلك الجوانب.

---

(١) البرهان: ٢/ ٤٧٩.

كما أنه قد اتكأ كثير - من الباحثين في البلاغة - ممن كتبوا رسائل جامعيّة على تقسيمات الزركشي، وأَمثلته القرآنية الغزيرة.

فمن أمثلة التأسيس المشار إليه في هذا النوع:

٢١- (١): ذكر خمس فوائد للتأكيد الذي يُقْصد منه تمكين الشيء في النفس[١].

٢٢- (٢): ذكر اثنتي عشرة فائدة تتعلق بالصفة[٢].

٢٣- (٣): أَجاب إِجابة شافية عن إِشكال أَورده على قاعدة: «إذا ما اجتمع التابع والمتبوع - في الصفات - فإنهم يقدمون المتبوع»، فيقولون: أَبيض ناصع، وأَصفر فاقع، وأَحمر قانٍ، وأَسود غِرْبيب[٣]، وهو أَن قوله تعالى ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾[٤] جاء على خلاف القاعدة المذكورة.

قال عن الآية: «وهي من الآيات التي صَدِئت فيها الأَذهان الصقيلة، وعادت بها أَسنّة الأَلسنة مفلولة»[٥].

فأَجاب عنها إِجابة فيها حسن الردّ، وجمال الإِبداع، وبراعة الفهم.

٢٤- (٤): قرّر قاعدة في تكرر النعوت لواحد من حيث العطف

(١) البرهان: ٢/ ٤٩٠.

(٢) نفس المصدر: ٣/ ١١-٣٢.

(٣) الغِرْبيب: هو المُشْبه للغراب في السواد. (المفردات «غرب»: ٦٠٥).

(٤) فاطر آية: ٢٧.

(٥) البرهان: ٣/ ٢٤-٢٦.

وتركه[١].

٢٥- (٥): ذكر أَن زيادة الحروف تفيد زيـادة المعنـى، وكـذلك كثـرة الأَلفاظ[٢].

٢٦- (٦): أوصل فوائد التَّكرار في القرآن العظيم إِلى سبع فوائد[٣].

٢٧- (٧): أَوصل فوائد التَّكرار في القصة القرآنية إلى ثـماني فوائـد[٤]، وذكر جُملاً من الفوائد في القصة الواحدة، وفي قـصص بنـي إسرائيـل عـلى وجه الخصوص[٥]، وبيَّن الحكمة بإِسـهاب مـن ذكـر قـصة يوسـف عليـه السلام في موضع واحد من القرآن[٦]، والحكمة من عدم ذكر قصة إبـراهيم عليه السلام مع بعض الأَقوام المكذِّبة بكلام رصين جيّد[٧].

٢٨- (٨): قرّر قاعدة مهمَّة في الحذف، (الذي بمعنـى إسـقاط جـزء الكلام أَو كلِّه) تدور على ثلاثة أُسس:

- أَن الحذف خلاف الأَصل.

- إِذا دار الأَمر بين الحذف وعدمه، كان الحمل عـلى عدمـه أَولى؛ لأَن

(١) البرهان: ٣/ ٢٦.
(٢) نفس المصدر: ٣/ ٥٥.
(٣) نفس المصدر: ٣/ ٩٨-١٠٨.
(٤) نفس المصدر: ٣/ ١٠٩-١١٠.
(٥) نفس المصدر: ٣/ ١١١-١١٢.
(٦) نفس المصدر: ٣/ ١١٢-١١٣.
(٧) نفس المصدر: ٣/ ١١٣-١١٥.

الأَصل عدم التغيير.

- إذا دار الأَمر بين قلّة المحذوف وكثرته، كان الحمل على قلّته أَولى[١].

٢٩- (٩): ذكر من أَسباب التقديم والتأخير الذي يدلّ على التمكن في الفصاحة، وامتلاك الكلام وانقياده، سبعة أَسباب[٢].

٣٠- (١٠): أَسس في أُسلوب التغليب (وهو: إِعطاء الشيء حكم غيره) عشرة أَنواع، يعدُّ الزركشي مُؤَصِّلاً فيها[٣].

٣١- (١١): ابتكر اسم المدرَج من أَساليب القرآن، قال: «هذا النوع سمَّيته بهذه التسمية، بنظير المدرج في الحديث». وهو نوع لم تسمح به قرائح علماء البيان قبل أَبي عبد الله، ولا حام حوله منهم أَحد. وطبَّقه - رحمه الله - على سبع آيات قرآنية كريمة[٤].

٣٢- (١٢): قعَّد أَن للالتفات فوائد عامّة وخاصة، فمن فوائده العامّة: التفنن والانتقال من أُسلوب إلى آخر لما في ذلك من تنشيط السامع، واستجلاب صَفائه، واتساع مجاري الكلام، وتسهيل الوزن والقافية. . .

ثم استنبط سبع فوائد خاصَّة له، تعتبر تأسيساً في أَسباب الالتفات[٥].

٣٣- (١٣): أَثناء حديثه عن المشاكلة، قرَّر قاعدة مفيدة، هي: «إِذا اجتمع

---

(١) البرهان: ٣/ ١٧٦.

(٢) نفس المصدر: ٣/ ٣٠٣-٣٠٧.

(٣) نفس المصدر: ٣/ ٣٦٩-٣٧٩.

(٤) نفس المصدر: ٣/ ٣٦٤-٣٦٥.

(٥) نفس المصدر: ٣/ ٣٩٠-٣٩٥.

الحمل على اللفظ والمعنى، بُدئ باللفظ ثم المعنى، هذا هو الجادَّة في القرآن، كقوله تعالى ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾[١]، أَفرد أَوّلاً باعتبار اللفظ، ثم جمع ثانياً باعتبار المعنى، فقال: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾، فعاد الضمير مجموعاً»[٢].

٣٤- (١٤): ذكر ضابطين في الفرق بين «ظنّ» التي لليقين أَو للشك، وعقَّب عليهما بقوله: «فتمسَّك بهذا الضابط، فإِنه من أَسرار القرآن»[٣].

٣٥- (١٥): ذكر الزركشي - رحمه الله - من أَنواع الحذف الثمانية نوعاً يسمّى: الحذف المقابلي، وهو أَن يجتمع في الكلام متقابلان، فيُحذف من كل واحد منهما مقابله؛ لدلالة الآخر عليه.

قال عنه السيوطي: «وهو من أَلطف الأَنواع وأَبدعها، وقلَّ من تنبَّه له أَو نبَّه عليه من أَهل فنّ البلاغة»[٤].

وتحدَّث عنه السيوطي تحت اسم: الاحتباك، وقال: «وذكره الزركشي في «البرهان»، ولم يسمّه هذا الاسم، بل سمَّاه الحذف المقابلي»[٥].

نعم هكذا سمَّاه الزركشي، فهو مبدع في هذا الاصطلاح، لكنّه لا يُنكر اسم الاحتباك؛ لأَنه استخدمه أَثناء كلامه[٦].

---

(١) البقرة آية: ٨.

(٢) البرهان: ٣/ ٤٤٠.

(٣) نفس المصدر: ٤/ ١٣٨.

(٤) الإِتقان: ٣/ ١٨٢.

(٥) نفس المصدر.

(٦) البرهان: ٣/ ٢٠٠-٢٠٥.

وفي نهاية ذكري للمسائل السالفة أُنبِّه على أُمور:

١- المسائل الخمسُ والثلاثون التي ذكرتها، يمكن تصنيفها ثلاثة أَقسام:

أ- جزء منها يُعَدُّ قواعد كليّة عامّة في علوم القرآن والتفسير.

ب- وبعضها قواعد ترجيحيّة يُلجأُ إِليها عند اختلاف التفسير.

ج- ومنها ما هو سوى فوائد، أو تنبيهات.

٢- الأُصول والقواعد المذكورة في هذا الفصل جمعتها بحسب ما سنح به خاطري أَثناء جرد كتاب الزركشي، ويمكن للمتتبع هذا المقصد بانفراد أَن يخرج بأَكثر ممّا ذكرت.

٣- سلكت في عرض المسائل المشار إِليها سبيل الوجازة والاختصار؛ لأَن بحثها يحتاج إلى مزيد تعنٍّ واستقراء.

وهذا الفصل جدير بأَن يكون وحدَه رسالة جامعيَّة بكل متطلباتها.

٤- بعض المسائل التي ذكرتُها وعددتها من تأسيس الزركشي، إِنما هي باعتبار ما بدا لي من سَبْقه إِليها. وإِلا فهناك قواعد شهيرة ردَّدها في «البرهان»، وغيره من أَهل العلم ذكرها، نحو: «زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى»[1]، و«الحذف خلاف الأَصْل».

لكن لكون السبق الزمني لأَحد معيَّن قالها لم يظهر لي، اعتبرتها من تأسيس الزركشي في علوم القرآن والتفسير.

---

(١) ذكرها الزركشي بلفظ «كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى، فكذلك كثرة الأَلفاظ». البرهان: ٣/ ٥٥.

الفصـــل الثالث: زيادات السيوطي على «البرهان»

تعتبر زيادات جـلال الـدين الـسيوطي - رحمـه الله - في «الإتقـان» - ذات قيمة علميّة من جانبين:

- أَنها تبرز نوعيَّة تلك الزيادات، ومقدارها؛ مما يعطي صورة واضحة عن الدور التأصيلي الذي مارسه السيوطي وهو يضيفها.
- أَنها يمكن إِفرادها عن «الإتقان» بحيث تكون تتمة لكتاب «البرهان».

وتنقسم هذه الزيادات إلى خمسة أَقسام:

القسم الأَوّل - الزيادات في الأَنواع، وهي ثلاثة فروع:

١ - ابتكار السيوطي لأَنواع في «علوم القرآن» لم يُسبَق إِليها مطلقاً، وهي ثلاثة أنواع: الأرضي والسمائي، وفيما أنزل من القرآن على لسان بعض الـصحابة، وما أُنزل منه على بعض الأَنبياء وما لم يُنزل منه على أَحد قبل النبي ﷺ.

ويلتحق بهذه الأنواع الثلاثة، الشق الثاني من النوع الثاني عشر، وهـو: «ما تأَخّر حكمه عن نزوله، وما تأَخّر نزوله عن حكمه»؛ لأَن الشطر الثـاني من هذا العنوان، لم يبحثه أَحد ممن تكلَّم في «علوم القرآن» في حدود علمي.

ولكني أَلحقتُ النوع المذكور بتمامه في مطلب الأَنواع التـي أُصـولها في «البرهان»؛ لكون شطره الأَوّل مما بحثه الزركـشي، وتكـاثرت أَمثلتـه عنـد السيوطي، فأَدرجته ثَمَّ لهذا الاعتبار.

٢- إِضافته أَنواعاً جديدة لا توجد في «البرهان»، لكنَّ أُصول مفرداتها منثورة عند من أَلَّف في «علوم القرآن» بصورة مفردة، أَو مجموعة، وجملتها عشرة أَنواع، وهي: الصيفي والشتائي، والفراشي والنومي، وما نزل مفرّقاً وما نزل جمعاً، ومعرفة العالي والنازل من أَسانيده، ومعرفة المشهور، والآحاد، والموضوع، والمدرَج، وفي الإِدغام والإِظهار والإِخفاء والإِقلاب، وفيما وقع في القرآن من الأَسماء والكنى والأَلقاب.

وهذان الفرعان سبق تفصيل عرضهما، ومناقشة مباحثهما في المطلبين الثاني والثالث، من مبحث «ما انفرد به السيوطي».

٣- إِضافته أَنواعاً جديدة في «علوم القرآن» أُصولها في «البرهان»، وجملتها (٢٩) نوعاً، عرضت لثمانية عشر منها في المطلب الأَوّل من انفرادات السيوطي. وتناولت الأَحد عشر نوعاً الباقية بصورة تقابليّة مع الأَنواع المتفق عليها.

القسم الثاني - زيادات الكتب التي ذكرها السيوطي في صدر الأَنواع مما أُفرد في علم معيَّن من «علوم القرآن»، وقد سبق بسط الكلام عليها في أَوَّل كل نوع.

القسم الثالث - زيادات المصادر، وسيأتي الحديث عنها في الفصل الخامس إن شاء الله.

القسم الرابع - زيادات السيوطي على الزركشي في المسائل التي وردت ضمن الأَنواع الثمانية عشر المشار إليها في مبحث «ما انفرد به السيوطي».

وقد بلغت زيادات هذه المسائل (٢٤) زيادة، وسبق ذكرها خلال

عرض تلك الأَنواع بوضوح، فلا داعي لذكرها مرَّة أُخرى؛ دفعاً للتَّكرار.

القسم الخامس - زيادات السيوطي على الزركشي في المسائل التي وردت ضمن الأَنواع المتفق عليها، وقد بلغت زيادات هذا القسم (١٢٦) زيادة، وسأنتهج في سردها القواعد التالية:

- أَسردها مرتَّبة حسب تسلسل ترتيب الأَنواع المتفق عليها، أَي على نسق ترتيب أَنواع «علوم القرآن» التي في «البرهان».
- أُصدِّر كل مجموعة من الزيادات بعنوان النوع المندرجة تحته، حسب عَنْونة السيوطي، وبإِزاء العنوان أَضع علامة [=]، وبعدها الرقم الذي يدلّ على عدد زيادات النوع المذكور.
- أُوثق موضع الزيادة من «الإتقان» ابتداءً وانتهاءً بالحاشية، مشيراً إِلى رقم الجزء والصفحة.
- قد أُومئُ إلى موضع بعض الزيادات دون تفصيل؛ اكتفاء بتوسعي في ذكرها أَثناء عرض الأَنواع المتفق عليها.
- أُرقّم جميع الزيادات المذكورة في هذا القسم برقم متسلسل من البداية حتى النهاية.

معرفة سبب النزول = ٤

١ - من فوائد معرفة سبب النزول: معرفة اسم النازل فيه الآية، وتعيين المبهم فيها[١].

---

(١) الإِتقان: ١/ ٨٤-٨٥.

٢- سبب النزول إذا جاء عن تابعيّ له حكم الرفع -لكنّه مرسل- بشروط ثلاثة:

صحة السند، كون التابعي من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة، كمجاهد وعكرمة، أن يعتضد بمرسل آخر[(١)].

٣- ذكر ستَّة طرق للترجيح بين أسباب النزول حين اختلافها، وأفاض في ذكرها والتمثيل لها، وقال في نهايتها: «تأمَّل ما ذكرته لك في هذه المسألة، واشدد به يديك، فإني حرَّرته واستخرجته بفكري من استقراء صنيع الأئمَّة، ومتفرقات كلامهم، ولم أُسبق إليه»[(٢)].

٤- أفاد أن الراوي قد يَهِمُ في ذكر سبب النزول، فيقول: «فنزل»؛ لأن السبب ورد في قصتين في إحداهما: «فتلا»[(٣)]، وفرق بين العبارتين.

في فواصل الآي = ١

٥- ذكر من أنواع فواصل الآيات قسم المرصَّع، وهو: أن تتفق الفاصلتان في آيتين وزناً وتقفية، ويكون ما في الأُولى مقابلاً لما في الثانية، كقوله تعالى ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾[(٤)].

بينما قال الزركشي عن هذا القسم: «ولم يجئ هذا القسم في القرآن

---

(١) الإتقان: ١/ ٩١.

(٢) نفس المصدر: ١/ ٩١-٩٨.

(٣) الإتقان: ١/ ٩٦-٩٧.

(٤) الغاشية آية: ٢٥، ٢٦، وانظر: الإتقان: ٣/ ٣١١.

العظيم لما فيه من التكلُّف»[١].

في معرفة الوجوه والنظائر = ٣

٦- عزا حديث أَبي الدرداء موقوفاً: «لا يفقه الرجل كل الفقه، حتى يرى للقرآن وجوهاً» لابن سعد[٢]، وابن عساكر في «تاريخه»، وذكر له بعض معان[٣].

٧- زاد تسعة عيون من الوجوه القرآنية، وهي: «السوء» ورد على (١١) وجهاً، «الصلاة» ورد على (٩) أَوجه، «الرحمة» ورد على (١٢) وجهاً، «الفتنة» ورد على (١٥) وجهاً، «الروح» ورد على (٩) أَوجه، «القضاء» ورد على (١٥) وجهاً، «الذكر» ورد على (١٩) وجهاً، «الدعاء» ورد على (٦) أَوجه، «الإِحصان» ورد على (٣) أَوجه[٤]. وقد نقل بعض الوجوه من «الوجوه والنظائر» للدامغاني: أبي عبدالله محمد بن علي بن محمد (ت:٤٧٨هـ)، و«نزهة الأَعين النواظر» لابن الجوزي، دون إِشارة إِليهما.

٨- أَورد (٣٢) لفظة من الأَفراد القرآنية الآتية على معان معينة، إستخلصها من أَحاديث عن النبي ﷺ، وآثار عن بعض الصحابة والتابعين، رواها الإِمام أَحمد في «مسنده»، والبخاري في «صحيحه»، وابن جرير في «تفسيره»، وابن أَبي حاتم كذلك، وابن الأَنباري في «إِيضاح الوقف

(١) البرهان: ١/ ١٦٨. ويظهر أن رأي الزركشي أدق من رأي السيوطي؛ لانتفاء التقابل في الآيتين الممثل بهما.

(٢) الطبقات الكبرى: ٢/ ٣٥٧.

(٣) الإِتقان: ٢/ ١٢١-١٢٢.

(٤) الإِتقان: ٢/ ١٢٤-١٣١.

والابتداء»، والفريابي، وابن المنذر، وأَبو الشيخ، وسعيد بن منصور في «سننه»[١].

في المبهمات = ١

٩- ذكر «فصلاً» في الآيات المبهمات ملخَّصاً من كتابه «مفحمات الأَقران في مبهمات القرآن»، دون عزو أَو تخريج غالباً، أَو إِحالة على الكتاب المذكور، ورتَّبه على قسمين:

القسم الأَول: فيما أُبهم من رجل، أَو امرأَة، أَو مَلَك، أَو جِنِّي، أَو مثنى، أَو مجموع عُرِف أَسماء كلهم، أَو مَنْ، أَو الذي إِذا لم يُرَدْ به العموم.

وجملة ما أَورده في هذا القسم (١٥٤) لفظة.

القسم الثاني: في مبهمات الجموع الذين عُرِفت أَسماء بعضهم، وجملة ما أَورده فيه (٨٢) لفظةً[٢].

في فواتح السور = ٢

١٠- ذكر أَن حسن الابتداء، وهو أَن يُتأَنَّق في أَول الكلام، مما ورد في كثير من فواتح سور القرآن على أَحسن الوجوه وأَبلغها وأَكملها، كالتحميدات، وحروف الهجاء، والنداء، وغير ذلك[٣].

١١- ذكر أَن براعة الاستهلال - وهو: أَن يشتمل أَول الكلام على ما يناسب

---

(١) الإِتقان: ٢/ ١٣٥-١٣٩.

(٢) نفس المصدر: ٤/ ٨١-١٠٠.

(٣) الإتقان: ٣/ ٣١٧-٣١٨.

الحال المتكلَّم فيه - من أَخصّ أنواع حسن ابتداء الكلام، ومثَّل له بسورتي الفاتحة، والعلق[١].

في معرفة المكي والمدني = ٣

١٢- أَورد ما يستوعب السور المكيَّة النزول، وهي (٨٥) سورة، والمدنية النزول، وهي (٢٩) سورة، من سبعة كتب:

«الطبقات الكبرى» لابن سعد، و«الناسخ والمنسوخ» لابن النحاس، وللحصار، و«دلائل النبوَّة» للبيهقي، و«فضائل القرآن» لأبي عبيد القاسم بن سلَّام، وابن الضُّرَيْس، ونصٌّ عن محمد بن القاسم الأَنباري[٢].

١٣- عقد «فصلاً» في المستثنى من المكي والمدني، استوعب فيه ما رآه من كلا النوعين على الاصطلاح المشهور، وبلغ ما ساقه فيه (٥١) سورة، مع إِشارة إِلى أَدلة الاستثناء باختصار؛ لأَجل قول ابن الحصار: «إن من الناس من اعتمد في الاستثناء على الاجتهاد دون النقل».

وامتاز هذا الفصل بمزايا، منها:

- استوعب كل ما قيل فيه إنه مستثنى من المكي أَو المدني بحسب ما وقع له، وكأَنه بهذا الجمع يَرُدُّ على كلام الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: «وقد اعتنى بعض الأَئمة ببيان ما نزل من الآيات بالمدينة في السور المكيّة...، وأَمّا عكس ذلك، وهو نزول شيء من سورة بمكة تأَخّر

(١) الإتقان: ٣/ ٣١٨-٣١٩.

(٢) الإتقان: ١/ ١٤-٢٩.

نزول تلك السورة إلى المدينة، فلم أره إلاّ نادراً»[١].

- أشار إلى الدليل على الاستثناء من غير ذكر لفظه، واكتفاء بالإحالة إلى كتابه «لباب النقول».
- كان له ترجيحات بارزة، ومناقشات ورفض لبعض الآراء.
- حكم على بعض الأحاديث من حيث الصحة والضعف[٢].

١٤- زاد وجهاً جديداً من جهات نزول القرآن، وهو ما حمل من المدينة إلى الروم، وذلك في قوله تعالى ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ...﴾[٣].

وأضاف ثلاث إضافات لآيات نزلت ضمن الأوجه التي سمَّاها ابن حبيب النيسابوري في كتابه «التنبيه على فضل علوم القرآن»، وهي:

- ما نزل بمكة وحكمه مدني، ومثَّل له بقوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا...﴾[٤].
- وبسورة الأعلى فيما حُمل من مكة إلى المدنية.
- وبسورة مريم لما حُمِل من مكة إلى الحبشة[٥].

معرفة آخر ما نزل = ١

١٥- زاد سبع آيات في آخر ما نزل على ما ذكره

(١) فتح الباري: ٨/ ٦٥٧-٦٥٨.

(٢) الإتقان: ١/ ٣٨-٤٧.

(٣) آل عمران آية: ٦٤.

(٤) النساء آية: ٥٨.

(٥) الإتقان: ١/ ٤٩-٥٠.

الزركشي[١]، ذكرتها في نوع «معرفة أوَّل ما نزل من القرآن وآخر ما نزل».

في كيفيَّة إِنزاله = ٩

١٦- عضد ابتداء نزول القرآن إلى السماء الدنيا ليلة القدر جملة واحدة، ثم نزوله على النبي ﷺ منجّماً، بأَربعة أَحاديث أُخر، سوى الحديثين اللذين ذكرهما الزركشي، كلها عن ابن عباس رضي الله عنهما، وحكم على بعضها بالصحة[٢].

١٧- ذكر من حِكَمِ نزول القرآن مفرقاً: أَن ذلك أَدعى إلى قبوله إِذا نزل على التدريج[٣].

١٨- أَورد أَن الذي استقرئ من الأَحاديث الصحيحة وغيرها، أَن القرآن الكريم كان ينزل حسب الحاجة، خمس آيات وعشراً، أَو أَكثر أَو أَقلّ[٤].

١٩- ردَّ على بعض فضلاء عصره - وهو البقاعي - الذي يرى أَن الكتب السماوية، كالتوراة والإِنجيل نزلت مفرقة كالقرآن، بجملة آثار - أَخرجها النسائي وابن أَبي حاتم - وصفها بالصحة، وصريح الدلالة على نزول التوراة، وغيرها جملةً[٥].

٢٠- ذكر «فصلاً» أَورد فيه خمس كيفيات لعموم الوحي[٦].

---

(١) الإتقان: ١/ ٧٩-٨١.

(٢) الإتقان: ١/ ١١٦-١١٧.

(٣) نفس المصدر: ١/ ١٢٣.

(٤) نفس المصدر: ١/ ١٢٤-١٢٥.

(٥) الإتقان: ١/ ١٢٢-١٢٤.

(٦) نفس المصدر: ١/ ١٢٨-١٢٩.

٢١- أَحصى واحداً وعشرين صحابيّاً رَوَوْا حديث «الأَحرف السبعة»[١]، بينما ذكر في شرحه لتقريب النووي أنهم بلغوا سبعة وعشرين[٢]، وأربى على العدَّيْنِ في شرحه أَلفيَّة العراقي في المصطلح، فذكر أنه رواه نحو الثلاثين[٣].

٢٢- زاد في معنى «الأَحرف السبعة» قولين، هما: رأي أَبي الفضل عبدالرحمن ابن أَحمد الرازي (ت:٤٥٤هـ) في كتابه «اللوامح»، وقول ابن الجزري في «النشر»[٤].

٢٣- ذكر أَقوال ابن حِبَّان البستي في معنى «الأَحرف السبعة»، وهي خمسة وثلاثون قولاً، نقلاً عن مقدمة «تفسير ابن النقيب المقدسي» الذي نقلها -أيضاً- عن أَبي عبدالله شرف الدين المُرْسي (ت:٦٥٥هـ)[٥].

٢٤- توسع السيوطي في مبحث هل اشتمل القرآن على جميع الأَحرف السبعة أَم على ما يحتمله رسمه منها؟ فذكر القولين، وذكر ترجيح ابن الجزري للثاني منهما.

وسكوته عن ترجيح ابن الجزري مشعر بموافقته له، ثم ذكر ردوداً على القول الأَول مستخلصة من كتاب «النشر»، وبعض آثار من

---

(١) الإتقان: ١/ ١٣١.

(٢) تدريب الراوي: ٢/ ١٨٠.

(٣) شرح أَلفيّة العراقي في الحديث (خ): ٤٤/ ب - ٤٥/ أ.

(٤) الإِتقان: ١/ ١٣٣.

(٥) نفس المصدر: ١/ ١٣٨-١٤١.

«المصاحف» لابن أَشتة[١].

وأَصل المسألة ذكرها الزركشي ضمن القول السادس في نوع «الأَحرف السبعة» نقلاً عن أَبي شامة[٢].

وهي مسأَلة فيها أَربعة أَقوال لأَهل العلم، ليس هنا مقام بسطها[٣].

في جمعه وترتيبه = ٣

٢٥- توسع في بيان الفرق بين جمع أَبي بكر وعثمان - رضي الله عنهما - للقرآن[٤]، وإِن كان الزركشي قد ذكر أَصل التفرقة نقلاً عن الحارث المحاسبي، والباقلاني[٥].

٢٦- أَضاف قرابة (١٤) نصّاً من السنَّة، دلَّل بها على أَن ترتيب آيات القرآن توقيفي من النبي ﷺ، قال: «وما كان الصحابة ليرتبوا ترتيباً سمعوا النبي ﷺ يقرأ على خلافه، فبلغ ذلك مبلغ التواتر»[٦].

---

(١) **الإتقان:** ١/ ١٤١-١٤٢.

(٢) **البرهان:** ١/ ٣١٦.

(٣) **انظر تفصيلها في: تفسير الطبري:** ١/ ٢٥-٢٨، **والانتصار للباقلاني** (خ): ٢٠٧ وما بعدها، **وجامع البيان لأَبي عمرو الداني** (قطعة منه استلَّها الدكتور عبدالمهيمن الطحان، ونشرها بعنوان «الأَحرف السبعة للقرآن»)، ص: ٦٠-٦١)، **وبيان السبب الموجب لاختلاف القراءات للمهدوي:** ١٤٦-١٤٧، **والمرشد الوجيز:** ١٣٨، **ومجموع الفتاوى لابن تيمية:** ١٣/ ٤٠١، **والنشر:** ١/ ٣١-٣٢.

(٤) **الإِتقان:** ١/ ١٧١.

(٥) **البرهان:** ١/ ٣٣٠، ٣٣٣.

(٦) **الإِتقان:** ١/ ١٧٢-١٧٤.

٢٧- أَورد نسق ترتيب سور القرآن في مصحفي أُبيّ بن كعب، وعبدالله بن مسعود - رضي الله عنهما - من كتاب «المصاحف» لابن أَشتة[١].

في معرفة حفَّاظه ورواته = ٢

٢٨- أورد ثلاثة نصوص تفيد أن الذين جمعوا القرآن حفظاً في العهد النبوي أكثر من أربعة[٢].

٢٩- ذكر أَنه ظفر بامرأة من الصحابيات حفظت القرآن لم يعدَّها أَحد ممن تكلم في هذا الشأن، يقال لها أُم ورقة[٣].

وقد بيَّنت ما في هذا السبق الادعائي، في عرضي للأنواع المتفق عليها.

في عدد سوره وآياته وكلماته وحروفه = ٤

٣٠- ذكر مدار أَسانيد علماء عدد آي القرآن في الأمصار، وهي ستة أعداد[٤]: المدني الأَول، والمدني الثاني، والمكي، والشامي، والبصري،

(١) الإتقان: ١/ ١٨١-١٨٣.

(٢) نفس المصدر: ١/ ٢٠٢.

(٣) نفس المصدر: ١/ ٢٠٣-٢٠٤.

(٤) وتحديدها بستة هو ما درج عليه المصنفون في علم العدد، كالداني، والشاطبي، وشعلة.

وأدخل جماعة من متأخري القراء «العدد الحمصي»، كما فعل الشيخ محمد بن أَحمد المتولّي (ت:١٣١٣هـ) في كتابه «تحقيق البيان»، ومنظومته الرَّجزيَّة في علم الفواصل، والشيخ عبدالفتاح القاضي (ت:١٤٠٣هـ) في منظومته «الفرائد الحسان في عدّ آي القرآن».

والكوفي، نقلاً عن شعلة الموصلي الحنبلي[١] (ت:٦٥٦هـ).

٣١- سمّى أقسام سور القرآن من حيث اختلاف العد فيها -وهي ثلاثة أقسام-، نقلاً عن شعلة[٢].

٣٢- ذكر خمسة أحكام فقهيّة مترتِّبة على معرفة عدد الآي، وهي:

- اعتبارها فيمن جهل الفاتحة، فإنه يجب عليه بدلها سبع آيات.
- اعتبارها في خطبة الجمعة؛ فإنه يجب فيها قراءة آية كاملة، ولا يكفي شطرها إن لم تكن طويلة، وكذا الطويلة على ما أطلقه الجمهور.
- اعتبارها في السورة التي تقرأ في الصلاة، أو ما يقوم مقامها؛ لثبوت العدد عن النبي ﷺ في القراءة أثناء الصلاة.
- اعتبارها في قراءة قيام الليل؛ لورود أحاديث تفيد فضيلة القيام بعدد معين من الآيات.
- اعتبارها في الوقف عند تلاوة القرآن الكريم[٣].

٣٣- أومأ إلى بعض الأحاديث التي ورد فيها تحديد عدد معين من الآيات لغرض ما، وحديثين عن ابن عباس، والمِسْوَر بن مخرمة في ذلك أيضاً[٤].

في معرفة أسمائه وأسماء سوره = ٤

٣٤- أضاف اسمين من أسماء القرآن وردا في الأثر:

(١) الإتقان: ١/ ١٨٩-١٩٠.

(٢) نفس المصدر: ١/ ١٩٠-١٩٥.

(٣) الإتقان: ١/ ١٩٦.

(٤) نفس المصدر: ١/ ١٩٦- ١٩٧.

الأَول: «التوراة الحديثة»، أَخرجه ابن الضُّرَيْس عن كعب.

والثاني: «الإِنجيل»، أَخرجه ابن أَبي حاتم عن قتادة. قال السيوطي: «ففي هذين الأَثرين تسمية القرآن توراة وإِنجيلاً، ومع هذا لا يجوز الآن أَن يُطلَق عليه ذلك»[١].

٣٥- ذكر «فصلاً» في أَسماء السور المتعددة الأَسماء، ضمَّنه أَسماء أَربعين سورة، تتراوح أَسماء السورة الواحدة بين (٢٥-٢) من الأَسماء[٢].

وهو فصل يحتاج إِلى تحرير وتشذيب؛ لأَن كثيراً من الأَسماء الواردة فيه استنباطيّة لا دليل عليها من الأَثر. وهو - رحمه الله - قد قرر أَن جميع أَسماء السور ثبتت بالتوقيف من الأَحاديث والآثار[٣].

٣٦- أَورد التفاتة جيِّدة فتح منها باب التأمل في الحكمة من عدم تسمية أَي سورة من سور القرآن بسورة موسى، مع كثرة ذكره في القرآن، وكان أَوْلى سورة أَن تُسَمى به سورة طه، أَو القصص، أَو الأَعراف؛ لبسط قصته عليه السلام في الثلاثة ما لم يُبْسط في غيرها، وكذلك آدم عليه السلام[٤]؟

٣٧- لخص من «شرح التسهيل» لأَبي حيَّان فوائد في إِعراب أَسماء السور، واختلافه[٥].

---

(١) الإتقان: ١/ ١٤٩.

(٢) نفس المصدر: ١/ ١٥١-١٥٩.

(٣) نفس المصدر: ١/ ١٥٠.

(٤) الإتقان: ١/ ١٦١.

(٥) نفس المصدر: ١/ ١٦٢-١٦٣.

فيما وقع فيه بغير لغة الحجاز = ٤

٣٨- أورد قَرابة (٢٣) أثراً تدلّ أَن في القرآن لغات غير لغة قريش، من كتب «أَبي القاسم، وابن أَبي حاتم، وابن الأَنباري، وسعيد بن منصور في «السنن»، وجويبر في «تفسيره» »[١].

٣٩- نقل عن كتاب «لغات القبائل» المنسوب لأَبي عبيد القاسم بن سلَّام -رحمه الله- لغات تسع وعشرين قبيلة سوى قريش، هي: كِنانة، وهُذَيل، وحِمْيَر، وأَزد شَنُوءَة، وجُرْهم، ومَذْحِج، وخَثْعَم، وقيس عَيْلان، وسعد العَشِيرة، وكِنْدة، وعُذْرة، وحضْرَموت، وغسَّان، ومُزَيْنَة، ولخْم، وجُذام، وبنو حنيفة، واليمامة، وسبأ، وسُلَيم، وعُمارة، وطيِّء، وخُزاعة، وتميم، وأَنمار[٢]، والأَشعريُّون، والأَوس، والخزرج، ومَدْين[٣].

وهذا الجمع استخلاص تقريباً لسائر القبائل التي ذكرها أَبو القاسم، وكان جهد السيوطي هو ضم النظير لمثله؛ لأَن أبا القاسم لم يرتِّبه على مسرد القبائل[٤].

٤٠- نقل عن أَبي بكر الواسطي في كتابه «الإرشاد في القراءات العشر» أَن في القرآن من اللغات خمسين لغة، وهي - سوى ما ذُكر -:

قريش، ونُمَيْر، واليمن، وسَدُوس، والعمالقة، وغَطفان، وعُمان،

---

(١) الإتقان: ٢/ ٨٩-٩١.

(٢) في «الإتقان»، «أَنحار»، وهو خطأ مطبعي.

(٣) الإتقان: ٢/ ٩١-١٠٢.

(٤) انظر: لغات العرب الواردة في القرآن الكريم - مثلاً -: ٤٥، ٥٠، ووازن مع الإتقان: ٢/ ٩٢، ٩١.

وثعلبة، وعامر بن صَعْصعة، وثقيف، وبَلِـيٍّ، وهوازن، والنَّمِر[١]، والفُرْس، والروم، والنِّبط، والحبشة، والبربر، والسُّريانية، والعِبْرانية، والقبط. والذي أَورده السيوطي من هذه اللغات هو (٤٨) فقط[٢].

٤١- نقل عن الواسطي المذكور أنه لـيس في القـرآن مـن لغـة قـريش حرف غريب سوى ثلاثـة أَحـرف، هـي ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾[٣]، و﴿مُّقِيتًا﴾[٤]، و﴿فَشَرِّدْ بِهِم﴾[٥].

فيما وقع فيه بغير لغة العرب = ٢

٤٢- استدلّ لرأي المجوزين على وقوع المعرَّب في القرآن بثلاثة أَدلِّة، هي:

- الكلمات اليسيرة في القرآن من غير العربيَّة، لا تخرجه عن كونه عربياً.

- باتفاق النحاة على أَن مَنْعَ صرف نحو ﴿إِبْرَٰهِيمُ﴾ للعلميَّة والعُجْمة.

- وأَن قوله تعالى ﴿ءَاْعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾[٦]، مراد به: أَكلام أَعجمي ومخاطب عربي!!

وهي أَدلّة واهية كما ترى، ثم دعَّمه بالنقل عـن ابـن النقيـب، وبنقـل

---

(١) نسبة إِلى النَّمِر بن قاسط، والنسبة إِليهم نَمَري بفتح الميم؛ استيحاشاً من توالي الكسرتين. انظر: **نهاية الأَرب** للقلقشندي: ٣٨٥، **والصحاح** (نمر): ٢/ ٨٣٧.

(٢) **الإتقان**: ٢/ ١٠٢.

(٣) الإِسراء آية: ٥١.

(٤) النساء آية: ٨٥.

(٥) الأَنفال آية: ٥٧، وانظر: **الإتقان**: ٢/ ١٠٤.

(٦) فصلت آية: ٤٤.

مستفيض ومعلل عن الجويني[1].

٤٣- أَورد «فصلاً» في الأَلفاظ المعرَّبة الواقعة في القرآن، أَوصلها إلى (١٢٠) لفظة، هي تلخيص لما في كتابه «المهذَّب»[2]، رتّبها على نسق حروف المعجم، قال في نهايتها: «فهذا ما وقفت عليه من الأَلفاظ المعرَّبة في القرآن بعد الفحص الشديد سنين، ولم تجتمع قبل في كتاب قبل هذا»[3]، وزاد في «المهذَّب»: «...بعد الفحص الشديد سنين، وسَعَة النظر والمطالعة...»[4]، بينما اكتفى الزركشي بنماذج منه دون حصر[5].

في معرفة غريبه = ٢

٤٤- أَورد سرداً لأَلفاظ غريبة في القرآن الكريم عن ابن عباس - رضي الله عنهما -؛ لأَنه ورد عنه وعن أَصحابه الآخذين عنه ما يستوعب تفسير غريب القرآن، فساق ما ورد عنه في ذلك - مرتّباً على السور - من طريقين:

- طريق عليّ بن أَبي طلحة (ت:١٤٣هـ) عنه، فذكر منها (٥٩٧) كلمة، وهي طريق صحيحة من طرق التفسير عن ابن عباس.
- طريق بِشْر بن عُمارة عن أَبي رَوْق عن الضحاك عنه، وفيها (١٣٨)

(١) الإتقان: ٢/ ١٠٦-١٠٨.

(٢) انظر منه - مثلاً -: ٦٦، ٦٧، ووازن بالإتقان: ٢/ ١٠٨.

(٣) الإتقان: ٢/ ١١٩.

(٤) المهذَّب: ١٦٨.

(٥) بلغت (٢٣) لفظة. انظر: البرهان: ١/ ٣٨٤-٣٨٦.

كلمة، وهي طريق ضعيفة[١].

٤٥- ذكر سؤالات نافع بن الأزرق الخارجي، فأورد (١٩٠) سؤالاً منها، واعتذر بأنه حذف بضعة عشر سؤالاً؛ لشهرتها[٢]. وقد أشار الزركشي إلى أصل سؤالات نافع دون سرد شيء منها[٣].

في معرفة إعرابه = ٣

٤٦- أضاف سبع قواعد ينبغي مراعاتها عند إعراب القرآن الكريم، لخصها من كلام ابن هشام في «مغني اللبيب»، وهي:

أن يكون ملياً بالعربية لئلا يخرج على ما لم يثبت، أن يستوفي جميع ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة، أن يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب، أن يراعي في كل ترتيب ما يشاكله، أن يراعي الرسم، أن يتأمل عند ورود المشتبهات، ألا يخرج على خلاف الأصل، أو خلاف الظاهر لغير مقتض[٤].

٤٧- ردَّ ما جاء في بعض الآثار أن في القرآن لحناً، وأن العرب ستقيمه بألسنتها من ستّة وجوه، ونقل فيها أجوبة من كتاب «المصاحف» لابن أشتة، و «الرد على من خالف مصحف عثمان» لابن الأنباري،

---

(١) الإتقان: ٢/ ٥-٥٤.

(٢) الإتقان: ٢/ ٥٥-٨٨.

(٣) البرهان: ١/ ٣٩٧.

(٤) الإتقان: ٢/ ٢٦٠-٢٦٨، ووازن مع «مغني اللبيب»: ٦٩٨، ٧٠٦، ٧٠٨، ٧١٠-٧١٢، ٧١٧، ٧٢٠، ٧٢١.

و«شرح عقيلة أتراب القصائد» لأبي العباس أحمد بن محمد المقدسي الحنبلي (ت:٧٢٨هـ)، المعروف بابن جُبَارة[١].

وذكر التوجيه الإعرابي لقوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[٢]، و﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[٣]، و﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[٤]، نقلاً عن أبي البقاء العُكبَراوي؛ تدعيماً لخلوّ القرآن من اللحن[٥].

٤٨- ذكر (٢٦) موضعاً في القرآن الكريم قرئ بالتثليث[٦] استخرجها من كتاب «تحفة الأَقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن» لأَحمد بن يوسف بن مالك الرعيني (ت:٧٧٩هـ).

والقراءات المذكورة في مثلث الكلمات، فيها المتواتر والشاذ[٧].

معرفة... والمشهور والآحاد والشاذ والموضوع والمدرج = ٢

٤٩- قسّم القراءات اعتماداً على ابن الجزري إلى ستة أنواع، الخمسة الموجودة في العنوان مع المتواتر، وادّعى زيادة السادس، وهو: المُدْرَج. قال: «وظهر

(١) **الإتقان**: ٢/ ٢٦٩-٢٧٢.

(٢) طه آية: ٦٣.

(٣) النساء آية:١٦٢.

(٤) المائدة آية:٦٩.

(٥) **الإتقان**: ٢/ ٢٧٣- ٢٧٤.

(٦) وهو: الأَلفاظ الواردة على ثلاث حركات بمعانٍ متفقة أو مختلفة، والتثليث فيها يكون في فاء الكلمة، أو عينها، أو لامها. انظر: **إكمال الإعلام بتثليث الكلام** لابن مالك: ١/ ٤-٥.

(٧) **الإتقان**: ٢/ ٢٧٧-٢٨٠.

لي سادس يشبهه من أنواع الحديث المدرَج، وهو ما زيد في القـراءات على وجه التفسير»[١]، وهو موجود عند ابن الجزري كذلك[٢].

٥٠- أَفاد حكم العمل بالقراءَة الشاذة في الأَحكام التكليفيَّة، وذكره للخلاف منحصر بين الشافعيَّة والمالكيَّة[٣].

في معرفة الوقف والابتداء = ٦

٥١- ذكر أَقسام الوقف الخمسة التي اختارها ابـن طيفـور الـسجاوندي[٤] (ت: ٥٦٠هـ).

٥٢- ذكر تنبيهـاً فـيما يتعـسّفه بعـض المعـربين، أَو يتكلفـه بعـض القـراء، وضرب لذلك أَمثلة، وهو فيه ناقل عن ابن الجزري[٥].

٥٣- ذكر وقف المراقبة، وهو جواز الوقف على أَحد الموضعين دون الآخر، ونقل عن ابن الجزري أَن أَوّل من نبّه عليه أَبو الفضل الرازي[٦].

وهذا الوقف هو المعروف عند المتأَخرين بوقف التعانق، واصطلح عليه في وقوف المصاحف بوضع ثلاث نقاط مركبة على موضعي الوقف [∴ ∴].

٥٤- نقل عن كتـاب «الاقتـداء في معرفـة الوقـف والابتـداء» للنكـزاوي

(١) الإِتقان: ١/ ٢١٥.
(٢) النشر: ١/ ٢٨، ٣٢.
(٣) الإِتقان: ١/ ٢٢٨.
(٤) الإتقان: ١/ ٢٣٤.
(٥) نفس المصدر: ١/ ٢٣٩.
(٦) نفس المصدر: ١/ ٢٤١.

(ت:٦٨٣هـ)، أن علم الفقه مما يحتاج إليه دارس الوقف والابتداء[١].

٥٥- فرّق بين مصطلحات: الوقف، والسكت، والقطع، نقلاً عن ابن الجزري بدون تصريح، إلاّ في الأخير[٢].

٥٦- أورد «فصلاً» ضمَّنه تسعة أنواع من الوقوف على أواخر الكلم، ومادته من «النَّشْر» لابن الجزري بدون عزو، وهي:

السكون، والرَّوم، والإِشمام، والإِبدال، والنقل، والإدغام، والحذف، والإِثبات، والإِلحاق، ثم شرحها[٣].

في مرسوم الخط وآداب كتابته = ٤

٥٧- أضاف قاعدتين من قواعد رسم المصحف، وهما: قاعدة كتابة الهمزة بأنواعها، وصورها، وقاعدة ما فيه قراءتان، وكتب على إحداهما[٤].

٥٨- أشار إلى ما اختلفت مصاحف الأمصار في كتابته، وأنه موجود في المصحف الإمام، وكتابته تكون بحسب قراءته[٥].

٥٩- ذكر «فصْلاً» ضمَّنه جملة من آداب كتابة المصحف، والآداب المرعيَّة فيه[٦].

---

(١) الإتقان: ١/ ٢٤٢.

(٢) نفس المصدر: ١/ ٢٤٤، وانظر: النشر: ١/ ٢٤٠-٢٤٣.

(٣) نفس المصدر: ١/ ٢٤٨-٢٥١، وانظر: النشر: ٢/ ١٢٠-١٢١.

(٤) الإتقان: ٤/ ١٥٢-١٥٣، ١٥٦-١٥٧.

(٥) نفس المصدر: ٤/ ١٥٨.

(٦) نفس المصدر: ٤/ ١٥٨-١٦٢.

٦٠- ذكر تطوُّر اصطلاح «ضبط القرآن»[١] في الصدر الأَوَّل، ثم ما انتهى إليه العمل لدى المتأَخرين[٢].

في فضائل القرآن = ١

٦١- توسع في إِيراد ما ورد في فضل القرآن على الجملة، وما ورد في فضل سور أَو آيات بعينها. فذكر فصلين ضمَّن الأَول منهما (٣٣) حديثاً، والثاني (٦٦) حديثاً[٣].

في خواص القرآن = ١

٦٢- ذكر في خواص القرآن (٤٥) حديثاً تدور حول الاستشفاء والرُّقية بآيات، أَو سور مخصوصة من القرآن[٤].

في آداب تلاوته وتاليه = ٣

٦٣- ذكر من آداب تلاوة القرآن عشرين أَدباً، تنقسم إلى قسمين:

أ- ما أَصله في «البرهان»، لكنَّه توسع فيه، وهي أَربعة آداب:

صيغ الاستعاذة والجهر أَو الإِسرار بها، جملة من الآثار الحاثَّة على التدبّر

---

(١) المراد منه: العوارض التي ترسم فوق الحروف من حيث الإِعجام، أَو الإِعراب، أَو الحذف والزيادة، أَو صفة القراءَة من تسهيل أَو إِشمام أَو إِمالة.... وأَطلق عليه المتقدمون اسم: النقط، أَو الشكل.

(٢) الإِتقان: ٤/ ١٦٢.

(٣) نفس المصدر: ٤/ ١٠٢-١١٥.

(٤) الإتقان: ٤/ ١٣٧-١٤٣.

والفهم، التوسع في مسألة التلفيق بالقراءة[١]، الأوقات المختارة لقراءة القرآن الكريم.

ب- ما هو زيادة محضة لم يتطرق إليها الزركشي، وجملتها (١٦) أدباً، هي: نسيان القرآن كبيرة من الكبائر، سُنِّيَّة المكان النظيف للقراءَة، استقبال القبلة أثناء القراءَة، عدم افتقار قراءَة القرآن إلى نيّة، سنيَّة الترتيل، استحباب تكرير قراءَة الآية لغرض مقصود، استحباب البكاء عند القراءَة أو التباكي، استحباب تحسين الصوت بالقراءة، حكم القراءَة بالألحان، طلب القراءَة من حسن الصوت، الاجتماع على القراءَة، الارتجاج على القارئ أو الشك في الآية، سجود التلاوة واستحبابه، صوم يوم الختم والاجتماع له، كراهية قول نَسِيت آية كذا، وصول ثواب القراءَة للميت[٢].

٦٤- أورد أنه اشتُهر عن المالكية تحريم الاقتباس من القرآن، وتشديد النكير على فاعله[٣].

٦٥- ذكر التوجيه بالألفاظ القرآنية في الشعر وغيره، وأنه جائز، ومثل له ببيتين[٤].

في أَمثال القرآن = ٢

٦٦- أورد (١٣) مثالاً للأَمثلة الكامنة في القرآن، نقلاً عن الماوردي[٥].

---

(١) وهي: خلط القراءات بعضها ببعض، أو تركيب قراءَة على أُخرى.

(٢) الإتقان: ١/ ٢٩٢-٣١٤.

(٣) نفس المصدر: ١/ ٣١٥.

(٤) الإتقان: ١/ ٣١٧.

(٥) نفس المصدر: ٤/ ٤١-٤٣.

٦٧- انتقى ثلاثين لفظة من القرآن جارية مجرى المثل، نقلاً عن كتاب «الآداب» لابن شمس الخلافة[(١)] (ت:٦٢٢هـ).

في جدل القرآن = ١

٦٨- أورد سبعة أنواع مصطلح عليها في علم الجدل، وخرَّج عليها أمثلة من القرآن الكريم، وهي:

السَّبْر والتقسيم، القول بالموجِب (وحقيقته ردّ كلام الخصم من فحوى كلامه)، التسليم (وهو: أن يُفرض المحال إما منفياً، أو مشروطاً بحرف الامتناع؛ لكون المذكور ممتنع الوقوع؛ لامتناع وقوع شرطه، ثم يُسلِّم وقوع ذلك تسليماً جدليًّا)، الإسجال (وهو: الإتيان بألفاظ تُسجِّل على المخاطب وقوعَ ما خُوطب به)، الانتقال (وهو أن ينتقل المستدل إلى استدلال غير الذي كان آخذاً فيه؛ لكون الخصم لم يفهم وجه الدلالة من الأوَّل)، المناقضة (وهي: تعليق أمر على مستحيل، إشارة إلى استحالة وقوعه)، مجاراة الخصم ليعثر، بأن يُسلِّم بعض مقدماته، حيث يراد تبكيته وإلزامه[(٢)].

في ناسخه ومنسوخه = ٤

٦٩- حصر الآيات التي تصح دعوى النسخ فيها، وهي إحدى وعشرون آية، لكنه أخرج منها آية الاستئذان[(٣)]، والقسمة[(٤)]، وأضاف إليها

---

(١) الإتقان: ٤/ ٤٣-٤٥.

(٢) الإتقان: ٤/ ٥٥-٥٧.

(٣) وهي قوله تعالى ﴿...لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ النور: ٥٨.

(٤) وهي قوله تعالى ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ ...﴾ النساء: ٨.

قوله تعالى ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ...﴾[١] على رأي ابن عباس، فتمَّت له عشرون آية[٢].

٧٠- ذكر أَن المكيَّ وقع فيه ناسخ، ومثَّل له[٣].

٧١- أَورد كيفيّة إِثبات الناسخ، أَو طرق معرفته نقلاً عن ابن الحصار[٤].

٧٢- ساق (١٤) حديثاً فيها ذكر ما نسخ تلاوة، وبقي حكماً[٥].

في مشكله وموهم الاختلاف والتناقض = ١

٧٣- ذكر نصوصاً عن ابن عباس - رضي الله عنهما - تدلّ على أنه تكلّم أَو توقَّف في نوع الموهم أَو المشكل - ظاهراً - من تفسير عبدالرزاق، ومستدرك الحاكم، وغيرهما[٦].

وأَشار الزركشي إلى أَن ابن عباس تكلّم في هذا الباب[٧].

في المحكم والمتشابه = ٣

٧٤- أَورد تسعة آثار تدعم معنى أَو معاني الأَقوال الثمانية التي ذكرها في

(١) البقرة آية: ١١٥.
(٢) الإتقان: ٣/ ٦٥-٦٨.
(٣) نفس المصدر: ٣/ ٧١.
(٤) نفس المصدر: ٣/ ٧١-٧٢.
(٥) نفس المصدر: ٣/ ٧٢-٧٥.
(٦) الإتقان: ٣/ ٧٩-٨٠.
(٧) البرهان: ٢/ ١٧٦.

المحكم والمتشابه[١].

٧٥- ذكر سبع صفات من آيات صفات الله تعالى زيادة على ما ذكره الزركشي في باب عقده لذلك، وهي: الوَجْه، والقرب، والحُب، والغضب، والرضا، والعنديَّة، والمعيَّة[٢].

٧٦- زاد أَربعة أَقوال في معاني هجاء فواتح السور، وهي:
أَسماء للقرآن، حساب أَبي جاد لتدل على مدّة هذه الأُمّة، تنبيهات كما في النداء، أَن الله جعلها أَمارة لأَهل الكتاب بأَنه سَيُنزِل على محمد ﷺ كتاباً في أَول سور منه حروف مقطعة[٣].

في إِعجاز القرآن = ٢

٧٧- تكلّم على معنى المعجزة، ونوعيها الحسّي والعقلي، وحال القرآن من ذلك[٤].

٧٨- أَورد أَقوالاً خمسة في وجوه الإِعجاز، وهي:

- قول المراكشي (ت:٨٠٧هـ) في «شرح المصباح»: الجهة المعجزة في القرآن تُعرف بالتفكر في علم البيان، وهو ما يُحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى، وعن تعقيده، وتُعْرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه لمقتضى الحال.

---

(١) الإتقان: ٣/ ٤-٥.

(٢) الإتقان: ٣/ ١٦-٢١.

(٣) نفس المصدر: ٣/ ٢٥، ٢٧، ٢٨.

(٤) نفس المصدر: ٤/ ٣.

- وقول الراغب الأَصفهاني (ت: نحو ٤٢٥هـ) في مقدمة «تفسيره»: أَن إِعجاز القرآن ذكر من وجهين: إِعجاز يتعلق بنفسه، وهو ما يتعلَّق بفصاحته وبلاغته، أَو بمعناه، وإِعجاز يتعلَّق بصرف الناس عن معارضته.
- وقول ابن سراقة العامري (ت: ٤١٠هـ)، ويتضمن ثمانية وجوه عن أَهل العلم.
- وقول الرمَّاني: علي بن عيسى (ت: ٣٨٤هـ) أَن الإِعجاز حاصل من عدَّة وجوه: من جهة ترك المعارضة مع توفّر الدواعي وشدَّة الحاجة، والتحدّي للكافَّة، والصَّرْفة، والبلاغة، والإِخبار عن الأُمور المستقبلة، ونقض العادة، وقياسه لكل معجزة.
- وقول القاضي عياض اليحصبي (ت: ٥٤٤هـ) في «الشِّفا»: أَن تحصيل الإِعجاز واقع من أَربعة وجوه:
  * حسن تأليفه، والتئام كلمه وفصاحته، وبلاغته الخارقة.
  * صورة نظمه العجيب، والأُسلوب الغريب المخالف لأَساليب كلام العرب.
  * ما انطوى عليه من الإِخبار بالمغيَّبات.
  * ما أَنبأَ به من أَخبار القرون السالفة، والأُمم البائدة[١]... .

معرفة المتواتـــر = ٢

٧٩- ذكر مسأَلة تواتر البسملة، وردَّ قول من أَنكرها من المالكيّة، وأَورد

---

(١) الإتقان: ٤/ ٩-١٢، ١٤-١٧.

جمعاً من الأحاديث والآثار تفيد تواترها ولو معنويّاً[١].

٨٠- توسع في بحث إسقاط الفاتحة والمعوِّذتين من مصحف عبدالله بن مسعود ﷺ، مع نقول عن الرازي، وابن حجر، وابن قتيبة[٢].

في معرفة تفسيره وتأويله وبيان شرفه والحاجة إليه = ٦

٨١- زاد خمسة أقوال في الفرق بين التفسير والتأويل[٣].

٨٢- أورد تعريف التفسير عن أبي حيّان مع شرح أبي حيّان لمحترزات التعريف[٤].

٨٣- ذكر حكم تفسير القرآن، ونقل الإجماع أنّه من فروض الكفايات[٥].

٨٤- زاد بعض شروط المفسِّر، نقلاً عن أبي طالب الطبري أو الطَّنْزي (؟)، وشيخ الإسلام بن تيمية[٦].

٨٥- ذكر تنبيهاً في معرفة التفاسير الواردة عن الصحابة، بحسب قراءة مخصوصة، وأورد أمثلة لها[٧].

٨٦- ذكر خمسة أقوال من كلام ابن النقيب المقدسي في معنى حديث «لكل

(١) الإتقان: ١/ ٢١٧-٢٢٠.

(٢) الإتقان: ١/ ٢٢٠-٢٢٢.

(٣) نفس المصدر: ٤/ ١٦٧-١٦٩.

(٤) الإتقان: ٤/ ١٦٩.

(٥) نفس المصدر: ٤/ ١٧٣.

(٦) نفس المصدر: ٤/ ١٧٥-١٨٠، ١٨٧-١٨٨.

(٧) نفس المصدر: ٤/ ١٩٣-١٩٤.

آية ظهر وبطن...»، وبعض النقول في تفسير الصوفية للقرآن[١].

في وجوه مخاطباته = ١

٨٧- ذكر خطابين من أنواع الخطاب في القرآن لم يَرِدا في «البرهان» استقلالاً، هما:

أ- خطاب الغير، والمراد به العين.

ب- الخطاب العام الذي لم يُقصد به مخاطب معيَّن[٢].

في حقيقته ومجازه = ١

٨٨- ذكر «فصْلاً» في الواسطة بين الحقيقة والمجاز، أَورد فيه ثلاثة أَشياء:

- اللفظ قبل الاستعمال، وهو نوع مفقود من القرآن.
- الأَعلام[٣].
- اللفظ المستعمل في المشاكلة[٤].

في كناياته وتعريضه = ٢

٨٩- ذكر مبحثاً عن الإِرداف، وأَنه من أَنواع البديع التي تشبه الكناية، وعرَّفه وذكر له أَمثلة[٥].

---

(١) الإتقان: ٤/ ١٩١-١٩٢.

(٢) نفس المصدر: ٣/ ١٠٣.

(٣) والمراد الأَعلام المتجدِّدة دون الموضوعة بوضع أَهل اللغة؛ لأَن مستعملها لم يستعملها فيما وضعت له أولاً. انظر: المزهر: ١/ ٣٦٧.

(٤) الإتقان: ٣/ ١٢٦-١٢٧.

(٥) نفس المصدر: ٣/ ١٤٦.

٩٠- ذكر للتعريض خمسة أسباب - نقلاً عن الطيبي -، وهي:
لتنويه جانب الموصوف، لتلطف به واحتراز عن المخاشنة، لاستدراج الخصم إلى الإذعان والتسليم، للذمّ، للإهانة والتوبيخ[١].

في الخبر والإنشاء = ٥

٩١- زاد قولين من الأقوال الحاصرة لأقسام الكلام، وهما:
- أنَّ أقسام الكلام أربعة: خبر، واستخبار، وطلب، ونداء.
- أنَّ أقسام الكلام ثلاثة: خبر، وطلب، وإنشاء[٢].

٩٢- ذكر أربعة معانٍ للاستفهام خرجت عن معناها الأصلي، وهو طلب الفهم، وهي: التفخيم، الاكتفاء، التأكيد، الإخبار[٣].

٩٣- ذكر عن السكاكي في «مفتاح العلوم» عشرين نوعاً من خروج الأمر عن أصْله، وهي:
الندْب، والإباحة، والدعاء، والتهديد، والإهانة، والتسخير، والتعجيز، والامتنان، والعجب، والتسوية، والإرشاد، والاحتقار، والإنذار، والإكرام، والتكوين، والإنعام، والتكذيب، والمشورة، والاعتبار، والتعجب[٤].

وبعض هذه المعاني تندرج تحت بعضها، نحو: الإرشاد = الندْب،

---

(١) الإتقان: ٣/ ١٤٨.
(٢) نفس المصدر: ٣/ ٢٢٥.
(٣) نفس المصدر: ٣/ ٢٣٧، ٢٣٩-٢٤٠.
(٤) نفس المصدر: ٣/ ٢٤٢-٢٤٣.

والإِنذار = التهديد؛ لذلك قال السبكي: «وغالب هذه المعاني فيها نظر»[١].

٩٤- أَضاف ثمانية معان للنهي في خروجه عن حقيقته، وهي:
الكراهة، والدعاء، والإِرشاد، والتسوية، والاحتقار والتقليل، وبيان العاقبة، واليأس، والإِهانة[٢].

٩٥- ذكر أَربعة فروق بين التمنّي والترجي، نقلاً عن القرافي في «الفروق»[٣].

الأَنواع [٤٢، ٤٤، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٦٧] = ١٥

٩٦- ذكر «فائدة» من أَربعة أَوجه في الحكمة من تنكير ﴿أَحَدٌ﴾ في سورة الإِخلاص[٤].

٩٧- أَورد (٣٧) لفظة من خفيّ الأَلفاظ المفردة والمجموعة في كتاب الله من كتاب الأَخفش: سعيد بن مسعدة «الإِفراد والجمع»، نحو: المنّ، والعَوَان، والأَزلام، وأَساطير، والمثاني...[٥].

٩٨- زاد عزو ما نقل عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في سؤالات الصحابة للنبي ﷺ الاثنتي عشرة مسألة، إلى البزار[٦].

---

(١) عروس الأَفراح: ٢/ ٣٢٢.
(٢) الإِتقان: ٣/ ٢٤٣-٢٤٤.
(٣) نفس المصدر: ٣/ ٢٤٥.
(٤) نفس المصدر: ٢/ ٢٩٥.
(٥) الإتقان: ٢/ ٣٠٣-٣٠٤.
(٦) الإتقان: ٢/ ٣١٥.

٩٩- ذكر «قاعدة» في المصدر (وهي فيما يحتاج إليه المفسِّر)، مفادها أن سبيل الواجبات الإتيان بالمصدر مرفوعاً، وسبيل المندوبات الإِتيان به منصوباً، نقلاً عن ابن عطيّة، وأبي حيّان[١].

١٠٠- أَورد عشرة أَسباب من أَسباب التقديم والتأخير من كتاب ابن الصائغ الحنفي «المقدمة في سرِّ الأَلفاظ المقدَّمة»[٢]. ووجه الزيادة في النصّ المنقول من الكتاب المذكور - الذي هو في حكم المفقود - دون المحتوى والمضمون؛ لأَن هذه الأَسباب قد أَوردها الزركشي في «البرهان» في مبحثي: أَسباب التقديم، وأَنواع التقديم.

لكن إِيراد الزركشي لها كان على وجه الإِجمال والإِدماج، دون تنسيق وترتيب.

١٠١- ذكر «فائدة» عن ابن أَبي الإِصبع في أَنه لم يقع تشبيه شيئين بشيئين، ولا أَكثر من ذلك في القرآن الكريم[٣].

١٠٢- ذكر نوعين من أَنواع التضمين، أَوردتها في نوع أَساليب القرآن[٤].

١٠٣- زاد ثلاثة أَقسام في الاستعارة ليست في «البرهان»، هي:

أ- باعتبار اللفظ: أَصليَّة، وتبعيَّة.

ب- باعتبار إِمكانيّة اجتماع الطرفين: وفاقيَّة، وعناديَّة.

---

(١) الإتقان: ٢/ ٣١٩.

(٢) نفس المصدر: ٣/ ٣٥-٤٠.

(٣) الإِتقان: ٣/ ١٣٣، أمّا تشبيه مفرد بمتعدد فقد وقع في القرآن في قوله تعالى ﴿كَأَنَّهُنَّ ٱلْيَاقُوتُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ الرحمٰن آية: ٥٨.

(٤) الإِتقان: ٣/ ٢٧٠.

جـ- باعتبار وجه الشبه: تمثيليّة وغير تمثيليّة.

كما زاد ثلاثة أنواع منها ضمن قسمين هما في «البرهان»:

أ- باعتبار الملائم، وهي ثلاثة أنواع: مرشحة، ومجرَّدة (وهما في «البرهان»)، ومطلقة (وهي الزيادة).

ب- باعتبار آخر، وهي أربعة أنواع: تخييلية، ومكْنية (وهما في «البرهان»)، وتحقيقيّة، وتصريحيّة[١] (وهما الزيادة).

١٠٤- أورد خاتمة مهمَّة في الفرق بين الاستعارة، والتشبيه محذوف الأداة[٢].

١٠٥- أورد مأخذ تسمية أحد أنواع الحذف، وهو الاحتباك؛ بأنه مأخوذ من الحَبْك، الذي معناه الشدّ والإحكام، وتحسين أثر الصنعة في الثوب[٣].

١٠٦- توسع في أمثلة حذف الحرف في أساليب الحذف[٤].

١٠٧- زاد في أدوات التوكيد ست أدوات، وهي: لام الابتداء، وليت، ولعلّ، ولا، ولمَّا في تأكيد النفي، وإنَّما[٥].

١٠٨- زاد من أنواع الإطناب: الإيغال، وهو الإمعان (أي: ختم الكلام بما يفيد نكتة يتمّ المعنى بدونها)، لم يوردْه الزركشي[٦].

---

(١) الإتقان: ٣/ ١٣٧-١٤٠.

(٢) نفس المصدر: ٣/ ١٤١-١٤٢.

(٣) نفس المصدر: ٣/ ١٨٣.

(٤) نفس المصدر: ٣/ ١٨٨-١٩٠.

(٥) نفس المصدر: ٣/ ١٩٣.

(٦) نفس المصدر: ٣/ ٢٢٠.

كما زاد نوعي: الطرد والعكس[١] (وهو: أَن يُؤتى بكلامين، يقرِّر الأَوّلُ بمنطوقه مفهوم الثاني، وبالعكس).

والاستقصاء[٢] (وهو: أَن يتناول المتكلم معنى فيستقصيه، فيأتي بجميع عوارضه ولوازمه بعد أَن يستقصي جميع أَوصافه الذاتية، بحيث لا يترك لمن يتناوله بعده فيه مقالاً).

١٠٩- زاد سبعة أَنواع من أَنواع الجناس، سوى الخمسة الورادة في «البرهان»، والسبعة هي:

المحرَّف، والمذيَّل، والمضارع، والمرفوّ، وتجنيس القلب، والاشتقاق، والإِطلاق[٣]. وانظر تعاريفها في الصفحات المشار إِليها.

١١٠- زاد أَربعة وعشرين نوعاً من أَنواع البديع مع أَمثلتها من الآيات القرآنية، وهي:

الاطراد، والانسجام، والإِدماج، والافتنان، والاقتدار، والتفويض، والتدبيج، والتنكيت، والترتيب، والجمع، والجمع والتفريق، والجمع والتقسيم، وجمع المؤتلف والمختلف، وحسن النسق، وعتاب المرء نفسه، والعنوان، والجمع والتفريق والتقسيم، والفرائد، واللف والنَّشر، والمزاوجة، والمواربة، والمراجعة، والنزاهة، والإِبداع[٤]. وانظر تعاريفها ثَمَّ.

---

(١) **الإتقان**: ٣/ ٢٢١.

(٢) نفس المصدر: ٣/ ٢٢٢-٢٢٣.

(٣) نفس المصدر: ٣/ ٢٧١-٢٧٣.

(٤) نفس المصدر: ٣/ ٢٥٩-٢٨٩.

في معرفة معاني الأَدوات التي يحتاج إِليها المفسِّر = ١٦

١١١- زاد النقل عن البهاء السبكي في «إِذا ما»، وقال: «ولم أَر من تعرض لكونها باقية على الظرفيَّة، أَو محوَّلة إِلى الحرفيّة»[١].

١١٢- زاد من معاني «أَوْ» التقريب، نقلاً عن الحريري وأَبي البقاء العكبَراوي[٢].

١١٣- زاد من معاني «إِلى» المعيَّة والتعلُّق، نقلاً عن ابن مالك في «التسهيل»[٣].

١١٤- زاد شرطين من شروط (إِيْ)، وهما: لا تقع إِلاّ بعد القسم، وقال ابن الحاجب: وإِلاَّ بعد الاستفهام[٤].

١١٥- زاد معنيين من معاني «الباء»، هما: المقابلة والغاية[٥].

١١٦- زاد ثمانية معان لـ «رُبَّ»، وهي: للتقليل غالباً، للتكثير دائماً، أَنها لهما على السواء، للتقليل غالباً والتكثير نادراً، عكسه، لم توضع لواحد منهما، بل هي حرف إِثبات لا تدلُّ على تكثير ولا تقليل، للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عداه، لمبهم العدد تكون تقليلاً وتكثيراً[٦].

١١٧- زاد ستة فروق بين «عند ولدى»، وبين «لدن» أَفادها من «مغني

(١) الإتقان: ٢/ ١٥٠.

(٢) نفس المصدر: ٢/ ١٧٧.

(٣) نفس المصدر: ٢/ ١٦٢.

(٤) نفس المصدر: ٢/ ١٨٠، والفائدة بواسطة مغني اللبيب: ١٠٦.

(٥) نفس المصدر: ٢/ ١٨٤، وهما من مغني اللبيب: ١٤١، ١٤٣.

(٦) نفس المصدر: ٢/ ١٩٦-١٩٧، وأَفادها من الجني الداني للمرادي: ٤٣٩-٤٤٠.

اللبيب» لابن هشام[١].

١١٨- زاد أَربعة أَوجه لـ «غير» أَفادها من «المفـردات» للراغـب، ونـسبها إِليه[٢].

١١٩- زاد من معاني «الفاء» الاستئناف[٣].

١٢٠- زاد في «اللام الجازمة» التي هي للطلب - وهي مكسورة - أَن قبيلة سُلَيْم تفتحها[٤].

١٢١- زاد في «النون» نون الوقاية التي تدخل الفعل والحرف[٥].

١٢٢- زاد أَن أَلف «ها» الداخلة نعتاً لـ «أَيّ» يجوز حذفها، وضمُّها إِتْباعـاً على لغة أَسد[٦].

١٢٣- زاد لغات الفتح والضم والكسر مع التنوين وعدمه في «هيهات»[٧].

١٢٤- زاد في «واو العطف» أَنها تفارق سائر حروف العطف في تسعة أَشياء، هي: اقترانها بـ «إِمَّا»، وبـ «لا» بعد نَفْي، وبـ «لكن»، وبعطف العقـد على النيّف، والعام على الخاص، وعكسه، والشيء على مرادفه، والمجرور

(١) الإتقان: ٢/ ٢٠٧، وقارن مع مغني اللبيب: ٢٠٨-٢٠٩ ،

(٢) نفس المصدر: ١/ ٢٠٨.

(٣) نفس المصدر: ٢/ ٢١١، وقد أَفاده من مغني اللبيب: ٢٢٢-٢٢٣، وحقَّق ابن هشام أَنه للعطف.

(٤) الإتقان: ٢/ ٢٢٦، ووازن بمغني اللبيب: ٢٩٤.

(٥) نفس المصدر: ٢/ ٢٥١.

(٦) نفس المصدر: ٢/ ٢٥٣، ووازن بمغني اللبيب: ٤٥٦.

(٧) نفس المصدر: ٢/ ٢٥٥.

على الجوار، وللتعليل[١].

١٢٥- زاد ثلاثة معانٍ للواو غير العاملة، وهي: واو ضمير الذكور، وواو علامة المذكَّرين في لغة طيّء، والواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها[٢].

١٢٦- أضاف ستّاً وعشرين أَداة لم يوردها الزركشي، وهي:
(أَحد [ومادته فيها من كتابي: «الزينة» لأبي حاتم: أحمد بن حمدان الليثي (ت:٣٢٢هـ) من زعماء الإسماعيليّة وكتّابهم، و«أسرار التنزيل» للبارزي (ت:٧٣٨هـ)، و«المفردات» للراغب]، اللهمَّ، أَوْلَى، أَيّ، إِيَّا، أَين، بِئْس، بَيْن، التاء، تبارك، تعالى، ساءَ، سُبْحان، كذا، كيْ، ليت، ماذا، متى، مهما، التنوين، نَعَمْ، نِعْمَ، هات، هَلُمَّ، هنا، هيْت)[٣].

ويلاحظ على جملة هذه الزيادات عدَّة أُمور:

١- أَن بعضها ورد على سبيل «قاعدة»، أو «فائدة»، أو «تنبيه».

٢- جزء منها ساقه السيوطي تلخيصاً لكتاب من كتبه، مثل: «فصل المبهمات القرآنية»، و«المعرَّب».

٣- بعضها فيه تأصيل، وجملة ليست قليلة تعتبر زيادته فيها مجرد

---

(١) الإتقان: ٢/ ٢٥٦-٢٥٧، وقد أَفادها من ابن هشام في مغني اللبيب: ٤٦٤-٤٦٧، ضمن ذكره خمسة عشر حكماً لهذه الواو تنفرد به عن سائر أَحرف العطف.

(٢) نفس المصدر: ٢/ ٢٥٨، وهي من مغني اللبيب: ٤٧٨، ٤٨٢.

(٣) الإتقان: ٢/ ١٦٣، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٩، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٤١، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤.

ترديد لما قاله آخرون صنَّفوا في الباب، وكان حظ السيوطي - رحمه الله - فيها الجمع والترتيب.

٤- توسع في التدليل لبعض المسائل، وبخاصة من الأَحاديث والآثار الواردة في كتب السنّة، والتفسير الأَثري، والتواريخ، وتراجم الرجال، والأَجزاء الحديثيّة.

٥- اعتمد في نوع «معرفة معاني الأَدوات التي يحتاج المفسِّر إِليها»، كثيراً على كتاب «مغني اللبيب» لابن هشام الأَنصاري.

الفصل الرابع: تحريرات السيوطي

بدت من الإمام السيوطي - رحمه الله - وقفات في تقويم بعض القضايا، أو المسائل المذكورة في «الإتقان»، وجملتها (١٧) تحريراً.

وغالب التحريرات التي تناولها السيوطي انفرد فيها عن الزركشي، سوى التحريرين الآتيين برقم (١٠، ١٥)؛ فإن أصل الكلام عليهما موجود في «البرهان».

وسأعرض لهذه التحريرات حسب ترتيب الأنواع المتفق عليها بين الكتابين.

(١) حرَّر أن سبب النزول ما نزلت الآية أيَّام وقوعه، مبينة لحكمه، أو مجيبة عنه. فأخرج بهذا الضابط، ما ذكره الواحدي من أن سبب نزول سورة الفيل هو قصة قدوم الحبشة؛ لهدم الكعبة.

قال الواحدي: «نزلت في قصة أَصحاب الفيل، وقصدهم تخريب الكعبة...»[(١)].

لأَن هذا المذكور ليس من أَسباب النزول في شيء، بل هو من باب الإِخبار عن الوقائع الماضية، كذكر أَخبار قوم نوح، وعاد، وثمود، وبناء إِبراهيم وإِسماعيل عليهما السلام البيت العتيق.

(١) أَسباب النزول: ٤٦٤.

وكذلك سبب اتخاذ الله تعالى إبراهيم خليلاً من قوله تعالى ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾[١]، ليس من أسباب النزول[٢].

(٢) حرَّر أن أصل مسألة: «العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب» في لفظ له عموم. أمّا إذا كانت الآية نزلت في معيَّن ولا عموم للفظها، فإنها تقصر عليه قطعاً نحو قوله تعالى ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى * ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ﴾[٣]، فإنها نزلت في أبي بكر الصديق ﷺ بالإجماع[٤]؛ لذلك استدلَّ بها الرازي مع ضميمة قوله تعالى ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ...﴾[٥]، على أنه أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ[٦].

قال السيوطي: «ووهم مَنْ ظنّ أن الآية عامَّة في كلّ من عمل عمله؛ إجراءً له على القاعدة، وهذا غَلَط؛ فإن هذه الآية ليس فيها صيغة عموم، إذ الألف واللام إنما تفيد العموم إذا كانت موصولة، أو معرَّفة في جمع، زاد قوم: أو مفرد، بشرط ألاّ يكون هناك عهد، واللام في ﴿ٱلْأَتْقَى﴾ ليست موصولة؛ لأنها لا توصل بأفعل التفضيل إجماعاً، و﴿ٱلْأَتْقَى﴾ ليس جمعاً بل هو مفرد، والعهد موجود، خصوصاً مع ما تفيد[٧] صيغة «أفعل» من التمييز وقطع المشاركة. فبطل

---

(١) النساء آية: ١٢٥.

(٢) الإتقان: ١/ ٩٠.

(٣) الليل آية: ١٧، ١٨.

(٤) أي إجماع المفسِّرين، وانظر كلام ابن كثير حول المسألة في تفسيره: ٤/ ٥٥٦-٥٥٧.

(٥) الحجرات آية: ١٣.

(٦) التفسير الكبير: ٣١/ ١٨٥. وانظر: منهاج السنة: ٧/ ٣٧٦-٣٨٥، ٨/ ٥٥٥.

(٧) في «الإتقان» «يفيده»، والمثبت هو الصواب.

القول بالعموم، وتعيَّن القطع بالخصوص، والقصر على من نزلت فيه ﷺ»[١].

(٣) قوَّم رأي الزركشي - رحمه الله - في قوله تعالى ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ...﴾[٢]، حيث تعجَّب ممن تجرّأ وقال: إنهم قريظة، أو من الجن[٣].

قال السيوطي: «ليس في الآية ما يدلُّ على أن جنسهم لا يُعْلم، وإنّما المنفي علم أَعيانهم، ولا ينافيه العلم بكونهم من قريظة، أو من الجن، وهو نظير قوله في المنافقين ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴾[٤]، فإن المنفيَّ علم أَعيانهم. ثم القول في أُولئك بأَنهم بنو قريظة، أَخرجه ابن أَبي حاتم عن مجاهد، والقول بأَنهم من الجن أَخرجه ابن أبي حاتم من حديث عبدالله بن عَريب[٥] عن أَبيه مرفوعاً عن النبي ﷺ، فلا جُرأَة»[٦].

(٤) أَورد السيوطي «فصلاً» في معرفة المكي والمدني يدور حول القول

---

(١) **الإتقان**: ١/ ٨٧.

(٢) الأنفال آية: ٦٠.

(٣) انظر: **البرهان**: ١/ ٢٤٤.

(٤) التوبة آية: ١٠١.

(٥) بالمهملة على وزن «عظيم»، وجاء في «**الإتقان**» منقوطاً «غريب»، وهو: عريب المليكي أبو عبد الله، له صحبة. انظر: **الإصابة**: ٢/ ٣٧٢.

(٦) **الإتقان**: ٤/ ٨٠-٨١. وانظر هذا التحرير في مقدمة «**مفحمات الأَقران**»: ٣٥، والرأي الثاني قال ابن كثير في حديثه: «وهذا الحديث منكر لا يصح إسناده، ولا متنه». **التفسير**: ٢/ ٣٣٥، وقال الهيثمي: «رواه الطبراني وفيه مجاهيل» **مجمع الزوائد**: ٧/ ٢٧.

في السور المختلف فيها بين المكيَّة والمدنيّة، وجملتها (٣٢) سورة[١].

وقد حاول استخلاص نتائج وآراء مدعومة بالأَدلّة من جوامع السنة، والروايات التفسيريّة، أو الاستئناس بترجيحات بعض العلماء، كابن الفرس الغَرْناطي، وابن كثير، والنووي، والجعبري، وغيرهم.

وردَّ في هذا الفصل على بعض الآراء التي حكاها أَبو جعفر النحـاس، وغيره.

ومع كون هذا الفصل محوره التحرير والنقد، ثم الخروج برأي راجـح من حيث مكية السورة المختلف فيها، أو مدنيتها، عليه مأخذ، وهو:
أنه لم يحرر القول في بعض السور، واكتفـى بـإِيراده أَن فيهـا قـولين، نحـو: سورة التغابن، والماعون[٢].

وسبب الاختلاف في تلك السور هو أن التنصيص من النبـي ﷺ عـلى المكي والمدني ليس صريحاً، وإِن كان في المسأَلة شيء من النقل، وهذا الأَمـر كان متوفراً لدى الصحابة - رضي الله عنهم -، معلوماً لديهم، فلم ينقلوه؛ لذلك وقع في هذا الباب ضرب من الاجتهاد، واختلاف الأَقوال[٣].

(٥) ذكر عن ابن النقيب المقدسي في مقدمـة «تفسيره» أَن ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ أَوَّل ما نزل من القرآن، ثمّ عقَّب عليه بقوله: «وعندي أَن هذا

---

(١) الإتقان: ١/ ٣٠-٣٧.

(٢) الإتقان: ١/ ٣٤، ٣٧.

(٣) انظر: «الانتصار لصحة نقل القرآن» للباقلاني (خ): ١٤١-١٤٢.

لا يُعدُّ قولاً برأسه، فإنه من ضرورة نزول السورة نزول البسملة معها، فهي أَوَّل آية نزلت على الإطلاق»[١].

(٦) ورد في «جزء» أَبي بكر محمد بن الحارث بن أَبيض (ت:٣٤٣هـ) ست وثمانون سورة مما نزل بمكة، وست عشرة مما نزل بالمدينة من طريق التابعي جابر بن زيد. فقال السيوطي عن هذا الترتيب: «هذا سياق غريب، وفي هذا الترتيب نظر»[٢].

وابن أَبيض في ذكره كلا القسمين جارٍ على مصطلح اعتبار المكان من حيث المكي والمدني، لا على ضابط ما قبل الهجرة النبويّة وما بعدها.

(٧) قوَّم رأي بعض فضلاء عصره القائل: إن نزول الكتب السابقة كان مفرّقاً كالقرآن، ولا دليل على نزولها جملة[٣].

فردّ عليه بآية الفرقان ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ...﴾[٤]، فترك سبحانه الرد عليهم في هذا، وعدل إلى بيان حكمة التفريق، ولو كانت الكتب السابقة نزلت مفرَّقة، لكان يكفي في الرد عليهم أن يقول: إن ذلك سنة الله في الكتب التي أَنزلها على الرسل السابقة، كما أَجاب بمثل ذلك قولهم ﴿وَقَالُوا۟ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ ...﴾[٥]،

---

(١) الإتقان: ١/ ٧١.

(٢) الإتقان: ١/ ٧٣.

(٣) وهو البقاعي، كما تقدم ص: ١٩٧.

(٤) الفرقان آية: ٣٢.

(٥) الفرقان آية: ٧.

وقولهم: ﴿أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا﴾[١]، وقولهم: كيف يكون رسولاً، ولا همّ له إلا النساء! فقال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَٰجًا وَذُرِّيَّةً ...﴾[٢].

واستدل - أيضاً - ببعض آيات سورة الأعراف كقوله ﴿وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ﴾[٣]، وغيرها[٤].

وبحديث ابن عباس قال: قالت اليهود: يا أَبا القاسم، لولا أُنزل هذا القرآن جملة واحدة، كما أُنزلت التوراة على موسى، فنزلت آية الفرقان السابقة[٥]. وساق أَربعة آثار أُخر من تفسير ابن أبي حاتم، وسنن النسائي تدلّ على معنى نزول التوراة جملة، ثم قال عقبها: «فهذه آثار صحيحة صريحة في إِنزال التوراة جملة»[٦].

(٨) نقل في سورة الملك في سياق سرده أعداد آيات السور المختلف فيها بين علماء العدد، أنها ثلاثون آية، وقيل: إِحدى وثلاثون. ونقل عن شعلة الموصلي ترجيح الأول؛ لحديث أبي هريرة أَن النبي ﷺ قال: «إِنَّ سورة في القرآن ثلاثين آية شفعت لصاحبها، حتى غُفر له، تبارك الذي بيده الملك»[٧]،

---

(١) الإسراء آية: ٩٤.

(٢) الرعد آية: ٣٨.

(٣) الأعراف آية: ١٥٠.

(٤) وانظر في الأعراف الآيات: ١٤٤، ١٤٥، ١٥٤، ١٧١.

(٥) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (خ): ٨٢ / أ (مصوَّرة دار الكتب المصرية).

(٦) الإتقان: ١/ ١٢٢-١٢٤.

(٧) رواه الإمام أحمد في المسند: ٢/ ٢٩٩ و٣٢١، والترمذي: ٨/ ٢٠٠-٢٠١ (تحفة الأحوذي)، وحسّنه، وابن ماجه في السنن: ٢/ ١٢٤٤، والحاكم في المستدرك: ١/ ٧٥٣، =

وحديث أَنس قال: قال رسول الله ﷺ: «سورة في القرآن ما هي إِلاّ ثلاثون آية، خاصمت عن صاحبها حتى أَدخلته الجنّة، وهي سورة تبارك»[١].

والخلاف الذي يشير إِليه السيوطي[٢] هو اختلافهم في عدِّ أو ترك قوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ﴾[٣]، فعلماء العدد الشامي، والبصري، والكوفي، وأَبو جعفر من المدنيين لا يعدونه آية، وتمام الآية عندهم على ﴿كَبِيرٍ﴾، وعلماء العدد المكي والمدني الأَخير، وشيبة بن نِصَاح من المدنيين يعدُّون ﴿نَذِيرٌ﴾ و﴿كَبِيرٍ﴾ آيتين، فعدد سورة الملك عندهم إِحدى وثلاثون آية[٤].

وفي نظري أَنه لا وجه للترجيح بين العدَّين، ما دام كلاهما منقول، ومعتبر عند أَهل العلم[٥]. ويحمل الحديثان الآنفان على قصد أَن النبي ﷺ اعتبر العدد الأَشهر، وهو ثلاثون آية، أو أنه أراد التقريب، دون نظر للكسر.

(٩) نقل عن المرسي في صدد ذكره أَسماء سورة الفاتحة قولَه: «وقد روي حديث لا يصحّ: «لا يقولَنّ أَحدُكم أُمّ الكتاب، وليقل فاتحة الكتاب»». قال

= وصحّحه ووافقه الذهبي وابن الملقن، وابن حبان: ٣/ ٦٧ برقم (٧٨٧/ **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**)، وحسَّن إسناده الشيخ شعيب الأرناؤوط.

(١) رواه الطبراني في **المعجم الصغير**: ١/ ١٧٦ (ط. السلفية بالمدينة)، وقال الهيثمي: «رجاله رجال الصحيح» **مجمع الزوائد**: ٧/ ١٢٧، وصححه السيوطي هنا.

(٢) **الإتقان**: ١/ ١٩٤.

(٣) الملك آية: ٩.

(٤) انظر: **القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز** للمخللاتي: ٣٢١.

(٥) انظر: ما أورده الداني من الآثار والسنن الواردة في عدِّ الآي، وفيه دليل واضح على نقلها: **البيان في عد آي القرآن**: ٣٩ ـ ٤٠.

السيوطي: «قلت: هذا لا أصل له في شيء من كتب الحديث، وإنما أخرجه ابن الضُّريس بهذا اللفظ عن ابن سيرين، فالتبس على المرسي، وقد ثبت في الأَحاديث الصحيحة تسميتها بذلك، فأَخرج الدارقطني وصححه من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إذا قرأتم الحمد فاقرؤوا بسم الله الرحمن الرحيم؛ إنها أُمّ القرآن، وأُم الكتاب، والسبع المثاني»»[1].

(١٠) حرَّر في قسم المنسوخ حكمه دون تلاوته[2] أَنَّ الذي أَورده المكثرون فيه من الآيات المنسوخة وهو ليس منها، ينحصر في ثلاثة أقسام:

أ- قسم ليس من النسخ في شيء ولا من التخصيص، ولا له بهما علاقة بوجه من الوجوه، نحو قوله تعالى ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾[3]، و﴿أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم ...﴾[4]، وغيرهما مما قالوا إِنه منسوخ بآية الزكاة.

ب- وقسم هو من المخصوص، لا من المنسوخ، وقد اعتنى ابن العربي بتحريره فأَجاد، كقوله ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾... إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ...﴾[5]، و﴿فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ

---

(١) الإتقان: ١/ ١٥٢، والحديث أخرجه الدارقطني في سننه - ١/ ٣١٢ - كما ذكر، والبيهقي في السنن الكبرى: ٢/ ٤٥، وغيرهما، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٣/ ١٧٩، وفي صحيح الجامع الصغير: ١/ ١٨٧.

(٢) وهذا القسم هو الذي فيه مؤلَّفات الناسخ والمنسوخ، ومدح السيوطي ابن العربي؛ لكونه بيَّن هذا الضرب، وأَتقن إيراده في كتابه «الناسخ والمنسوخ» (الإتقان: ٣/ ٦٣).

(٣) البقرة آية: ٣، وغيرها.

(٤) البقرة آية: ٢٥٤.

(٥) الشعراء آية: ٢٢٤-٢٢٧.

ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ ...﴾[١]، وغير ذلك من الآيات التي خُصَّت باستثناء أَو غاية، وقد أَخطأَ من أَدخلها في المنسوخ.

جـ- وقسم رفع ما كان عليه الأَمر في الجاهليّة، أَو في شرائع من قبلنا، أَو في أَول الإسلام ولم ينزل في القرآن، كإِبطال نكاح نساء الآباء، ومشروعيَّة القصاص والدية، وحَصْر الطلاق في الثلاث، وهذا إِدخاله في قسم الناسخ قريب، ولكن عدم إِدخاله أَقرب، وهو الذي رجَّحه مكي[٢]، وغيره.

لأَن هذا لو عُدَّ من الناسخ لعُدّ جميع القرآن منه؛ إِذ أَكثره رافع لما كان عليه الكفار وأَهل الكتاب، وضابط الناسخ أَن يكون رافعاً لحكم آية سبقته، وهذا ليس منه[٣].

وأصل هذا التحرير موجود عند الزركشي بصورة وجيزة[٤].

(١١) قوَّم رأي بهاء الدين السبكي في «عروس الأَفراح»، الذي وجَّهَ لقاعدة التعريف والتنكير في الأسماء بأَقسامها الأَربعة، وهي: إِما أن يكون الاسمان معرفتين، أو نكرتين، أو الأول نكرة والثاني معرفة، أَو العكس، انتقاده، فقال: «إِن الظاهر أَن هذه القاعدة غير محررة؛ فإنها منتقضة بآيات كثيرة». فذكر خمس آيات تعارض القسم الأَول، وثلاثاً في الثاني، وستاً في

(١) البقرة آية: ١٠٩.

(٢) انظر: الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه: ١٠٧.

(٣) الإتقان: ٣/ ٦٣-٦٤.

(٤) انظر: البرهان: ٢/ ١٧٤-١٧٥.

الثالث. فتصدَّى له السيوطي مبيِّناً وجه الخطأ في قوله، مدللاً على ما يقول[1].

(١٢) ذكر ضمن «قاعدة» في السؤَال والجواب، أَن الأَصل في الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال، وقد يُعْدل في الجواب عمّا يقتضيه السؤَال؛ تنبيهاً على أنه كان من حق السؤال أَن يكون كذلك، وهو الذي اصطلح عليه السكاكي بـ«الأُسلوب الحكيم».

ومثّل السكاكي له بقوله تعالى ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ...﴾[2]، فإنهم سألوا عن الهلال: لِمَ يبدو دقيقاً مثل الخيط، ثم يتزايد قليلاً قليلاً حتى يمتلئ، ثم لا يزال يَنْقص حتى يعود كما بدأ ؟ فأُجيبوا ببيان حكمة ذلك، تنبيهاً على أن الأَهمَّ السؤالُ عن ذلك لا ما سألوا عنه.

وأَضاف التفتازانيّ: لأَنهم ليسوا ممن يطَّلع على دقائق الهيئة بسهولة.

وقد استرسل السيوطي في تقويم هذا الرأي، وقال: «وأَقول: ليت شعري، من أَين لهم أَن السؤال وقع عن غير ما حصل به الجواب به! وما المانع من أن يكون إنما وقع عن حكمة ذلك ليعلموها، فإن نظم الآية محتمل لذلك، كما أَنه محتمل لما قالوه...»، ثم قال: «ولا يظن ذُو دين بالصحابة الذين هم أَدق فهماً، وأَغزر علماً، أَنهم ليسوا ممن يطلع على دقائق الهيئة بسهولة، وقد اطلع عليها آحاد العجم الذين أَطبق الناس على أَنهم أَبلد أَذهاناً من العرب بكثير...»[3].

---

(١) انظر: **الإتقان**: ٢/ ٢٩٨-٢٩٩.

(٢) البقرة آية: ١٨٩.

(٣) هذا الكلام غير دقيق، بل إنَّ كثيراً من العجم أفهم وأذكى من جملة من العرب، والذكاء والبلادة أمر نسبي في الناس.

ثم قال: «نَعَم المثال الصحيح لهذا القِسْم، جواب موسى لفرعون حيث قال ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ * قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ...﴾[1] ...»[2].

فمحور تقويمه لرأي السكاكي والتفتازاني ينبني على أن الأَصل في الجواب مطابقة السؤال، والخروج عن الأَصل يحتاج إلى دليل، ولم يَرِدْ بإسناد صحيح، ولا غيره أَن السؤال وقع على ما ذكروه، قال: «بل ورد ما يُؤَيّد ما قلناه؛ فأَخرج ابن جرير عن أبي العالية قال: «بلغنا أَنهم قالوا: يا رسول الله، لِمَ خُلقت الأهلّة، فأَنزل الله ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ﴾»[3]. فهذا صريح في أَنهم سألوا عن حكمة ذلك، لا عن كيفيته من جهة الهيئة»[4].

ومصطلح «الأُسلوب الحكيم» يشمل تلقي المخاطب بغير ما يترقَّب، وتلقي السائل بغير ما يتطلب[5]. وهو يشتمل على ما قاله السكاكي.

يبقى أَن أُشير إلى أَن هذا المصطلح سمَّاه عبدالقاهر الجرجاني بـ «المغالطة»[6].

(١٣) حرَّر أَن السائلين في قوله تعالى ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾[7]،

---

(١) الشعراء آية: ٢٣، ٢٤.

(٢) الإتقان: ٢/ ٣١١-٣١٢.

(٣) الذي في تفسير الطبري (٢/ ١٨٥) عن الربيع وعن ابن جريج، وليس عن أبي العالية، ولم أجد في تاريخه رواية في ذلك.

(٤) الإتقان: ٢/ ٣١١.

(٥) انظر: معجم المصطلحات البلاغية: ١/ ٢٠٠.

(٦) نفس المصدر: ١/ ٢٠١ (ولم أعثر عليه في «الدلائل» و «الأسرار»).

(٧) الإسراء آية: ٨٥.

وقوله ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ﴾[١] هم مشركو مكة، أو اليهود[٢]، لا الصحابة كما جاء عن الرازي[٣].

(١٤) ذكر أن الاستخدام، وهو: أن يُؤْتى بلفظ له معنيان فأكثر مراداً به أحد معانيه، ثم يُؤتى بضميره مراداً به المعنى الآخر. وهذه طريقة السكاكي وأتباعه[٤].

قال: «وقيل: ولم يقع في القرآن على طريقة السكاكي، قلت: وقد استخرجت بفكري آيات على طريقته...»، فذكر ثلاث آيات مشروحة[٥].

(١٥) حرَّر أن (أَلَّا) حرف تحضيض لم يقع في القرآن لهذا المعنى فيما يعلم، ومنع أن يكون قوله تعالى ﴿أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ...﴾[٦] منها، وأجاز تخريج قوله تعالى ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ...﴾[٧] عليه.

وهو بهذا خالف الزركشي[٨]، ووافق ابن هشام في المثالين اللذين

(١) الكهف آية: ٨٣.

(٢) انظر: أسباب النزول للواحدي: ٢٩١-٢٩٢، ولباب النقول: ١٣٩-١٤٠.

(٣) الإتقان: ٢/ ٣١٦.

(٤) ذكر الدكتور أحمد مطلوب أن «مفتاح العلوم» للسكاكي لا يحوي فنّ «الاستخدام»؛ فلعلّ السيوطي يريد به طريقة القزويني، وشرَّاح تلخيصه. انظر: معجم المصطلحات البلاغية: ١/ ١١٩.

وتابعت الدكتورة إنعام عكّاوي السيوطي في هذا العزو دون تنبيه (المعجم المفصَّل في علوم البلاغة: ٨١).

(٥) انظر: الإتقان: ٣/ ٢٥٢-٢٥٣.

(٦) النمل آية: ٣١.

(٧) النمل آية: ٢٥.

(٨) انظر: البرهان: ٤/ ٢٠٨.

أوردهما، لكنه انفرد بجواز تخريج آية السجود على المذكور[١].

(١٦) ذكر أنه نُقل عن الخليل بن أحمد أن جميع ما في القرآن من ﴿لَوْلَآ﴾ فهي بمعنى «هَلَّا»، إلَّا قوله تعالى ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾[٢] قال: «وفيه نظر لما تقدم من الآيات»، نحو: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ ...﴾[٣]، و﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[٤].

وأصل هذا الاعتراض على كلام الخليل (الذي نقله ابن بَرَّجان في «تفسيره» في أواخر سورة هود) أبداه الزركشي[٥].

لكن محلَّ تحرير السيوطي هو أنه ذكر أثراً عن أبي حاتم أسنده عن أبي مالك[٦]، قال: «كل ما في القرآن ﴿فَلَوْلَآ﴾ فهو «فهَلَّا»، إلَّا حرفين في يونس[٧]: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ﴾[٨]، يقول: فما كانت قرية، وقوله ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾[٩]».

قال السيوطي: «وبهذا يتضح مراد الخليل، وهو أن مراده ﴿لَوْلَآ﴾

---

(١) انظر: الإتقان: ٢/ ١٥٩، ومغني اللبيب: ١٠٢-١٠٣.

(٢) الصافات آية: ١٤٣.

(٣) النور آية: ٢١.

(٤) سبأ آية: ٣١.

(٥) البرهان: ٤/ ٣٢٥.

(٦) غَزْوان الغِفاري الكوفي. انظر: تهذيب الكمال: ٢٣/ ١٠٠.

(٧) أي النبي الكريم عليه الصلاة والسلام، وليس السورة.

(٨) يونس آية: ٩٨.

(٩) الصافات آية: ١٤٣.

المقترنة بالفاء»[١].

(١٧) حرَّر أن آية ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ... جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[٢] من الموصول لفظاً، المفصول معنى في قصة آدم وحوَّاء، كما يُفهمه السياق.

وقد صرَّح حديث رواه أحمد[٣]، والترمذي وحسنه[٤]، والحاكم وصححه[٥]، من طريق الحسن عن سمُرة مرفوعاً نسبة الشرك إِلى الأَبوين الكريمين في التسمية[٦].

واستشكل السيوطي آخر الآية؛ لأَن فيها نسبة الإشراك إلى آدم وحوّاء، وآدم نبيّ مكلَّم، والأَنبياء معصومون من الشرك قبل النبوَّة وبعدها إِجماعاً.

فما زال في وقفة من أَمره حتى رأى في بعض الآثار - في تفسير ابن أَبي حاتم، وعبدالرزاق - التي تصرِّح بأَن هذه الآية من المفصول الموصول.

---

(١) الإتقان: ٢/ ٢٤١.

(٢) الأعراف آية: ١٨٩، ١٩٠.

(٣) المسند: ٥/ ١١.

(٤) تحفة الأَحوذي: ٨/ ٤٥٩-٤٦٠.

(٥) المستدرك: ٢/ ٥٩٤، ووافقه الذهبي، ورواه الطبري في التفسير: ٩/ ١٤٦.

(٦) وقد أَعلّه ابن كثير بثلاث علل، الأُولى: أَن فيه عمر بن إبراهيم البصري، لا يُحتجّ به. والثانية: أَنه رُوي من قول سمرة موقوفاً. الثالثة: أَن الحسن فسَّر الآية بغير هذا، فلو كان هذا عنده عن سمرة لما عدل عنه. قال ابن كثير: «وهذا يدلّك على أَنه موقوف على الصحابي، ويحتمل أَنه تلقَّاه من بعض أَهل الكتاب من آمن منهم، مثل كعب، أَو وهب بن منبّه، أَو غيرهما»، واستظهر أَيضاً أَن أَصله مأخوذ من أَهل الكتاب. تفسير ابن كثير: ٢/ ٢٨٦-٢٨٧.

قال: «فانحلت عني هذه العقدة، وانجلت لي هذه المعضلة، واتضح بذلك أن آخر قصة آدم وحوّاء ﴿فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ ...﴾، وأن ما بعده تخلُّص إلى قصة العرب، وإشراكهم الأصنام. ويوضح ذلك تغيير الضمير إلى الجمع بعد التثنية، ولو كانت القصّة واحدة لقال: «عمَّا يشركان» كقوله ﴿دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا ...فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ ...﴾[1]، وكذلك الضمائر في قوله بعده ﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ ﴾[2]، وما بعده إلى آخر الآيات، وحسن التخلص والاستطراد من أساليب القرآن»[3].

والقرآن الكريم يشهد لهذا الترجيح، وقد ذهب إليه الحسن البصري - رحمه الله - وهو راوي حديث سمرة السابق، واختاره ابن كثير، وقال: «وأما نحن فعلى مذهب الحسن البصري - رحمه الله - في هذا، وأنه ليس المراد من هذا السياق آدم وحوَّاء، وإنما المراد من ذلك المشركون من ذرِّيَّته»[4].

---

(١) الأعراف آية: ١٨٩، ١٩٠.

(٢) الأعراف آية: ١٩١.

(٣) الإتقان: ١/ ٢٥٢-٢٥٣.

(٤) تفسير ابن كثير: ٢/ ٢٨٧، وانظر: أضواء البيان: ٢/ ٣٤٠-٣٤١.

الفصل الخامس

القيمة العلمية «للبرهان» و«الإتقان»

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول : منهج الكتابين

المبحث الثاني : قيمة مصادرهما

المبحث الثالث : مميِّزات الكتابين

المبحث الرابع : مكانتهما بين كتب علوم القرآن

المبحث الخامس: المآخذ عليهما



المبحث الأول: منهج الكتابين

يعتبر كتاب «البرهان» للزركشي جمهرة في «علوم القرآن» جمعت في مطاويها عدداً من المباحث، لم تتوافر في ظني في أي كتاب مضى.

وقد أشار الزركشي في مقدمته إلى أنه اعتنى بعلوم القرآن بالقدر الممكن، واقتصر في كل نوع على أُصوله، والرمز إِلى فصوله؛ لأَنه ما من نوع من هذه الأنواع التي أَوردها إِلاّ ولو أَراد الإنسان استقصاءَه لاستفرغ عمره، ثم لم يُحكم أَمره[1].

ويفهم من كلامه أَنه سلك سبيل الإِيجاز والاختصار في عموم كتابه، ويستثنى من هذه المنهجيَّة نوع «أساليب القرآن» الذي اعتبره عمدة كتابه، فقد غاير الوجازة، وانتحى الإِطناب والتطويل.

أَمّا السيوطي فلم يُؤَلِّف «الإتقان» إلا بعد أن وقف على «البرهان»، ونهل منه ورَوِيَ، ووافقه في كثير من مباحثه ومنهجيته، ولكنه اختط طريقة في إنشائه تمثَّلت فيما يلي:

١- رتَّب بعض أَنواع «البرهان» ترتيباً أَنسب من ترتيب الزركشي.

٢- أَدمج بعض الأَنواع في بعض، مثل نوعي: «معرفة على كم لغة نزل»، و«كيفية إِنزاله»، فجعلهما نوعاً واحداً، هو الثاني.

---

(١) البرهان: ١/ ١٠٢، ١٠٤.

٣- فصَّل بعض المسائل التي حَقُّها أن تبان.

٤- زاد عليه بعض الأَنواع، والمسائل، والفوائد، والقواعد، والشوارد(١).

ومن مظاهر الموافقة المنهجيّة بينهما: تصدير عديد من الأنواع بمن أفردها بالتأليف، واستعمال بعض التقسيمات في ثنايا النوع الواحد، نحو: «فائدة»، و«تنبيه»، و«تذنيب»، و«تنبيهات»، و«خاتمة»، وهي عناوين جانبيّة.

وقد يقدّم الزركشي للنوع المتحدَّث عنه مقدمة، ثم يقول: «ثم هاهنا أُمور»، ويبحث المسائل ضمن عدد معيَّن من الترقيم(٢)، وقد تبعه السيوطي في هذه الطريقة(٣).

وسأَتحدّث عن منهج الزركشي الذي تلمَّسته في النقاط التالية، ثم أُردف الكلام على منهج السيوطي.

منهج الزركشي

١- الأسلوب:

يمتلك الزركشي أُسلوباً علمياً ممزوجاً بالأَدب، ويغلب عليه النقل عن الغير، وقد يكون لطبيعة العلوم التي كتب فيها، دور في إِضفاء هذه الصبغة على كثير من مصنفاته، دون حرّ الكلام الذي يبدعه من تلقاء نفسه.

---

(١) الإِتقان: ١/ ١٤.

(٢) البرهان: ١/ ٤٦٥.

(٣) الإتقان: ١/ ٨٢-٩٨.

ومن مفردات أُسلوبه أنه - أَحياناً - يحصر الكلام الذي يريد أن يفصِّله بفقرات محدّدة، ثم يزيد عليها، نحو حديثه عمَّا يقرب من «الالتفات»، وهو نقل الكلام إلى غيره، فقال: «وهو ستة أَقسام»، ثم أَوصلها إلى أَحد عشر نوعاً[١].

وقد يخلُّ بما وعد به، نحو جوابه عن الاستشكال في قوله تعالى ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[٢]، فذكر أَنه سيجيب باثني عشر جواباً، ثم أَجاب بأَحد عشر[٣].

وقد أَوفى بعض المباحث وأَطال فيها في «أساليب القرآن»، وجعل لها أَقساماً، مثل: الحذف، والتقديم والتأخير، والالتفات، والتغليب، بينما في الصورة المقابلة أوجز إِيجازاً مخلاًّ في بعضها، نحو: النحت.

وسلك سبيل الإِحالة على مباحث تقدمت[٤]، أَو سيأتي الحديث عنها[٥].

وانتهج طريقاً في بعض المباحث تتمثَّل في إِيراده إِشارات حولها، ثم يفصِّل الكلام عليها في أَنواع أُخر، نحو: نوع بلاغة القرآن، وكما فعل في القَسَم والنفي اللذين تحدَّث عنهما في «أقسام معنى الكلام» بصورة يسيرة، ثم استكمل الحديث عنهما بتوسع في نوع «أَساليب القرآن».

وكان في أَحايين يثير بعض القضايا إِذا لم يجد نصوصاً عمَّن سبقه،

---

(١) البرهان: ٣/ ٣٩٨-٤٠١.

(٢) فصِّلت آية: ٤٦.

(٣) البرهان: ٣/ ٨٥-٨٨.

(٤) انظر - مثلاً -: ٢/ ٣٣٧، ٣٥٧.

(٥) انظر - مثلاً -: ٢/ ٤٧٣.

كمسألة تسمية السور هل هو توقيفي أم يظهر في المناسبات؟ استبعد الثاني[١]، ومسألة هل يجوز كتابة القرآن بغير الخط العربي؟ قال: «والأقرب المنع»[٢].

ومن أُسلوبه أنه يورد بعض الأَسئلة على مسائل فيجيب عنها بنقول عن أَهل العلم[٣]، وقد يوردها ولا يجيب، نحو إِثارته تساؤلاً في وجه الحكمة من دخول الواو في قوله تعالى ﴿صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾[٤]، وعدم دخولها من قوله ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾[٥]؟

وقد استعمل الفنقلة - أَحياناً -، وهي: فإن قلتَ: قلتُ[٦].

واستعمل بعض المصطلحات المنطقيَّة، نحو: الأَمر الوجودي والعدمي، وتقابل العدم والتضاد، والموجبة الكليَّة لا تنعكس، وغيرها[٧].

ورأيته أورد شيئاً من الأَلغاز، كقوله: «أَيّ شيء إذا عددته زاد على المئة، وإِذا عددت نصفه كان دون العشرين»[٨]، وهو لُغز في عدد سور القرآن.

---

(١) البرهان: ١/ ٣٦٧.
(٢) نفس المصدر: ٢/ ١٥.
(٣) نفس المصدر: ٢/ ١٦٦-١٦٧، ١٦٨.
(٤) الأنعام آية: ٣٩.
(٥) البقرة آية: ١٨. انظر: البرهان: ٢/ ٣٨٨، ٤٩٩.
(٦) البرهان: ٣/ ٣١٤-٣١٥.
(٧) البرهان: ٢/ ٤٥٤، ٣/ ١٩٠، ٣١٣-٣١٤، ٢٤٠.
(٨) نفس المصدر: ١/ ٢٥٤.

٢- التعاريف:

ترك الزركشي - رحمه الله - كثيراً من تعاريف الأَنواع التي تحدَّث عنها، ولعلَّ بعضها من الوضوح بمكان، نحو: «أول ما نزل من القرآن وآخره»، و«خواتم السور» ممّا يعذر في تركه.

لكن هناك بعض الأَنواع التي تحتاج - في نظري - إلى ذكر تعاريف لها، نحو «المبهمات»، و«جدل القرآن».

ومع هذا فقد كان له قصب السبق في وضع تعريف «المتشابه اللفظي»، كما تقدم في الفصل الثاني.

وقد ضمَّ «البرهان» طائفة كبيرة من المصطلحات البلاغية، فكان موقف الزركشي يرتسم في خمسة مناحٍ:

(١) يذكر التعريف البلاغي في غالب الأَحيان.

(٢) ترك التعريف بالكليَّة، نحو «النَّحت»[1].

(٣) ذكره للتعريف اللغوي دون البلاغي، نحو «الإِبدال»[2].

(٤) ذكره للتعريف اللغوي ثم البلاغي لبعض المصطلحات، نحو «التذييل، والاختزال»[3].

(٥) ذكره للتعريف البلاغي، ثم يعقبه بالتعريف النحوي، نحو

---

(١) البرهان: ٣/ ٤٤٥.

(٢) نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر: ٣/ ١٤٦، ٢٠٦.

«الاعتراض»[١].

٣- التفسير:

أشرت أثناء ترجمتي للزركشي إلى بعض العناصر التفسيريّة الموجودة في «البرهان»، وأزيد عليها هنا ما يلي:

- فسّر بعض الألفاظ القرآنية الغريبة، نحو ﴿ضَرِيعٍ﴾، ﴿لَمُغْرَمُونَ﴾، ﴿تَفَكَّهُونَ﴾، ﴿كَالْقَصْرِ﴾[٢].
- يرى أن الإشكال يزول في بعض الآيات إذا قُدِّر فيها حذف حرف، نحو ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ ...﴾[٣]، أي: لا تبوءَ[٤]، وغيرها.
- أجاز ترجمة القرآن الكريم؛ لأجل العمل به للضرورة، قال: «وينبغي أن يُقتصر من ذلك على بيان المحكم منه، والغريب المعنى بمقدار الضرورة من التوحيد، وأركان العبادات، ولا يتعرض لما سوى ذلك، ويؤمر من أراد الزيادة على ذلك بتعلّم اللسان العربي، وهذا هو الذي يقتضيه الدليل»[٥].

وهو رأي منضبط كما ترى له شروطه، وواضح في مراميه، ومقداره.

---

(١) البرهان: ٣/ ١٣٤-١٣٥.

(٢) نفس المصدر: ٣/ ١٣٠، ٢٦٧، ٤/ ٥.

(٣) المائدة آية: ٢٩.

(٤) البرهان: ٣/ ٢٨٥.

(٥) البرهان: ٢/ ٩٧.

٤- موقفه من القراءات:

وثقت بعض المواضع - أثناء ترجمتي للزركشي - التي تدلُّ على معرفته بعلم القراءات ودقة عزوه إليها غالباً، إلاّ أنه نسب إلى بعض القراء السبعة وغيرهم قراءات ليست مشهورة عنهم، نحو نسبته إلى ابن عامر «بعد أَمَهٍ»، وإلى عاصم «يـٰأَسفاهُ على يوسف»، وإلى أبي عمرو «ولكنَّ رسولَ الله» بتقدير حذف الخبر[١].

ونسب قراءَة «الحمدِ لله» بكسر الدال، إلى إبراهيم بن أَبي عبلة[٢]، والصواب أَنَّ إبراهيم يقرأ بضم الدال واللام[٣].

وأَحياناً لا يعزو القراءة إلى من قرأ بها؛ اكتفاءً بذكره وجهها[٤].

وكان له موقف دفاعي عن القراءات أَمام ابن جنّي الذي زعم أَن بعض القرَّاء يتخيَّر بلا رواية، فقال ردّاً عليه: «وهذا الذي قاله ابن جني غير مستقيم، ولا يحلُّ لأَحد أَن يقرأَ إِلا بالرواية»[٥].

وقال: «وهذا يدلُّ على أَنهم لم يأخذوا قراءَتهم من نحوهم، وإِنما أَخذوها نقلاً، وإن خالف مذهبهم في النحو»[٦].

---

(١) البرهان: ٣/ ٣٥، ٤١٥، ٤/ ٣٣٦.

(٢) نفس المصدر: ٣/ ٤٣٦.

(٣) انظر: حواشي «البديع» لابن خالويه: ١، والكشّاف: ١/ ٥١، والمحرر الوجيز: ١/ ١٠٢، والبحر المحيط: ١/ ١٨.

(٤) البرهان: ٤/ ٨٤، وغيره.

(٥) نفس المصدر: ٣/ ٤٤٦.

(٦) البرهان: ٤/ ٣٨٠.

وقد أكثر من ذكر القراءات الشاذة أَحياناً معزوة، وأُخرى بلا عزو[١].

وسبق حديثي عن رأيه في محل تواتر القراءات السبع، وتفريقه بينها وبين القرآن. وسيأتي - إن شاء الله - في مبحث المآخذ ذكر بعض الهفوات في القراءات.

٥- موقفه من الحديث:

الزركشي من العلماء الذين لهم دراية بعلم الحديث، وقد بدت هذه المعرفة في عزوه جملة أَحاديث إلى مصادرها[٢]، وقد يوردها بأَسانيدها أَحياناً[٣]، أَو يعزوها بدقة لمخرجها بذكر الكتاب، نحو «وروى البخاري - رحمه الله - في كتاب الجهاد في صحيحه عن عليّ: «هل خصَّكم رسول الله ﷺ...»»[٤].

وصدرت منه عبارات تدل على التمكّن من الصناعة الحديثيّة، كقوله: «وفي الحديث الصحيح»، و «كما أَخبر النبيّ ﷺ»، و«وصحَّ»[٥].

وتتبعت نقده للأَحاديث والحكم عليها في «البرهان»، فوجدته قد أَصدر أَحكاماً على عشرة أَحاديث[٦].

---

(١) البرهان: ١/ ٥٠٤، ٢/ ٣٤٦، ٣٦٣، ٣/ ٢٩، ٣٠، ١٥٤، ٢٠٥، ٤/ ٧٦، ١٢٢، ٢٠٧.

(٢) نفس المصدر: ٣/ ٣١٢، ٣٢٩، ٣٤٢، وقد لا يعزو كما في: ٣/ ١٠، ١٣، ١٤، ٤/ ١٧٣، ١٧٤.

(٣) البرهان: ١/ ٣٤٤.

(٤) نفس المصدر: ٢/ ٣٠٢.

(٥) نفس المصدر: ٢/ ١٢٤، ١٧٣، ١٧٤، ١٩٣.

(٦) البرهان: ١/ ٣٢١، ٣٤١، ٢/ ٥٦-٥٩، ٧٨، ٩٤، ١٠٣، ١١٠، ١٦٦، ١٨٦، ٢٩٦.

٦- موقفه من اللغة:

يذكر المذاهب اللغويّة كالمذهب البصري، والكوفي[١]، أو يورد بعض المصطلحات من المدرستين[٢].

ويسوق بعض القواعد النحويّة والصرفيَّة[٣]، نحو: «وأكثر النحاة على أن الإِعراب إِذا لم يَظْهر في واحد من الاسمين، تعيَّن كون الأوّل فاعلاً»[٤].

وكان له آراء لغويَّة صرَّح بها، من أَبرزها عدم إِنكاره للترادف اللغوي[٥].

والزركشي ممتلئ بالوجهة الإِعرابيّة، وقد وضع بعض القواعد المهمة للمتصدّي لإعراب كلام الله، كما تقدم في نوع «الإعراب». ويظهر منهجه في الإعراب بأَنه يورد أكثر من وجه فيه[٦]، وقد يرجِّح بعض الوجوه[٧]، أَو يردُّها[٨].

ويستشهد بالشعر قديمه وحديثه، مما يدل على سعة اطلاعه على آداب العرب[٩]، وله معرفة بدواوين الشعراء وشروحها، وبالانتقادات الموجهة

(١) البرهان: ٢/ ٤٦٧، ٤٧٠-٤٧١، ٤٨٧، ٣/ ١٧٠-١٧١، ٢٦٩، ٤/ ١٠٠-١٠٢، ١٤٢، ١٤٨، ١٧٤، ١٩٥، ٢١٧.

(٢) البرهان: ٣/ ١٤٨، وغيرها.

(٣) نفس المصدر: ٣/ ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٨٤، ٤/ ٧٤.

(٤) نفس المصدر: ٤/ ٨٥.

(٥) نفس المصدر: ٣/ ٥٣.

(٦) البرهان: ٣/ ٢٧٧، ٤/ ١٩٨، وغيرها.

(٧) نفس المصدر: ٣/ ٢٧، ٢٧٨، ٤/ ٣٧٢، وغيرها.

(٨) نفس المصدر: ٣/ ٢٧٨، وغيرها.

(٩) نفس المصدر: ١/ ٤٢٤-٤٢٥، ٢/ ٢٤٣، ٤٢٧، ٤٨٤، ٤٩٦، ٣/ ٥، ١٩، ٢٥.

لها[١]، وقد يجمع - أحياناً - بعض المسائل العلميّة في شعر تعليمي منقول، نحو: تعداد مرَّات ورود حروف الهجاء في فواتح السور وأنواعها، وغيرها[٢].

وله معرفة بالأمثال العربيَّة، فقد أورد قرابة خمسة أمثال في كتابه[٣].

ويذكر - أحياناً - بعض المناظرات الأدبيّة بين العلماء، نحو ما جرى بين الفارسي وابن خالويه في واو ﴿وَفُتِحَتْ﴾[٤]، في حضرة سيف الدولة الحمَداني[٥].

وكان له آراء بلاغيَّة وفيرة، وإِضافات واستدراكات، وانتقادات لأَقوال سبقته، وهي مسألة جديرة بإِفرادها بالدراسة[٦].

وهناك بعض المواقف من منهج الزركشي، نحو تصحيحه لأَقوال بعض أَهل العلم، كتصحيحه رجوع أَبي حنيفة - رحمه الله - عن جواز القراءة بالفارسية[٧]، وغير ذلك[٨].

---

(١) البرهان: ٤/ ٢٨٢.

(٢) نفس المصدر: ١/ ٢٥٦، ٢٦٩، ٥٢٠.

(٣) نفس المصدر: ٢/ ٢٢٤، ٣/ ٢٩٢، ٢٣٩، ٤/ ٣٠١، ٤/ ٣١٩.

(٤) الزمر آية: ٧٣.

(٥) البرهان: ٣/ ٢٥٩، وانظر ما جرى بين المازني وقوم من النحاة، منهم ابن السِّكِّيت، وابن قادم بحضرة المتوكل: ٣/ ٤٢٣.

(٦) نفس المصدر: ٢/ ٤٠٣، ٣٩٤، ٣/ ٥٩، ١٣٤، ١٤٩، ٣٠٣، ٣٦٤، ٣٩٦، ٤٨٢، ٤٩٧.

(٧) البرهان: ١/ ٣٨٣، ونقله - أيضاً - عن علاء الدين البخاري (٢/ ٩٦) في شرح البزدوي.

(٨) نحو عنايته «بكشَّاف» الزمخشري من حيث المتابعة، والنقد، وإِيراده لكثير من أَقواله في التأليفين: «الكشاف القديم» والجديد، كما سيأتي في المصادر، ونحو إيراد الزركشي لمساءَلات علميّة كمساءَلة ابن جنّي شيخه الفارسي (البرهان: ٤/ ١٧٠).

منهج السيوطي

اتسم أُسلوب السيوطي في «الإتقان» بظاهرة التلخيص والاختصار في معظم المباحث، فكتابه بالجملة استحلاب «للبرهان»، كما لخَّص بعض الأنواع من كتبه، كما فعل في «المعرَّب»[١]، و «المبهمات»[٢]، أَو بعض المسائل، نحو الآيات المدَّعى نسخها[٣].

ولخص بعض الأنواع من غيره، كما فعل في «آداب التلاوة»؛ إِذ لخصه من «التبيان»، و «شرح المهذَّب» للنووي مع زيادات كثيرة[٤]، ولخص نوع «بدائع القرآن» من كتاب «بديع القرآن» لابن أبي الإِصبع المصري[٥].

واعتذر عن تفصيل أدلة أسماء سور القرآن الكريم - التي ثبتت بالأَحاديث والآثار -، فقال: «ولولا خشية الإِطالة لبيَّنت ذلك»[٦]، وأَوجز في حديثه عن المذاهب في آيات الصفات[٧].

ويقابل هذه الظاهرة أُسلوب النقل وحشد الأَقوال دون نقد، أَو إِبداء رأي، كما فعل في «إِعجاز القرآن»؛ إِذ سرد سبعة عشر قولاً، وأَورد في مدَّة

(١) الإتقان: ٢/ ١٠٥.

(٢) نفس المصدر: ٤/ ٨٠-١٠٠.

(٣) نفس المصدر: ٣/ ٦٥-٦٨.

(٤) نفس المصدر: ١/ ٢٩٢.

(٥) نفس المصدر: ٣/ ٣١٦.

(٦) نفس المصدر: ١/ ١٥٠.

(٧) نفس المصدر: ٣/ ١٢-١٤، ووازن مع البرهان: ٢/ ٢٠٧.

حمل عيسى عليه السلام في بطن أمّه سبعة أقوال متناقضة[١]، وانظر كلامه عن أسماء الفاتحة التي أبلغها خمسة وعشرين اسماً، والألفاظ المعرَّبة[٢].

ويلحظ على السيوطي كثرة تكرار المباحث في مؤلفاته - وهي صفة توجد عند المكثرين في التأليف -، فعلى مستوى علوم القرآن كرَّر كثيراً من مباحث «الإتقان» في «معترك الأقران»، وكرّر ما في «المهذَّب فيما وقع في القرآن من المعرَّب» في نوع «ما نزل بغير لغة العرب»، وكذلك ما في «مفحمات الأقران» أعاده في «المبهمات»، وما ذكره في مقدمة «الإكليل» سرده في ثنايا نوع «العلوم المستنبطة من القرآن»، وذكر بعض فوائد أسباب النزول التي في مقدمة «لباب النقول» في نوع «معرفة سبب النزول»، وظهرت منه مواقف تدل على تروّيه وتأنّيه؛ إذ لم يسارع في تخطئة ابن الفرس في تسمية سورة براءَة بـ«المبعثرة»[٣]، وتوقَّف في قيام ما اختلف فيه علماء العدد، كنحو نصف الآية مقام قراءَة الآية في خطبة الجمعة، فقال: «محل نظر، ولم أر من ذكره»[٤].

واستخدم طريقة الإحالة على مسائل تقدمت[٥]، أو سيأتي بحثها[٦]. وقد

(١) الإتقان: ٤/ ٦٧.

(٢) الإتقان: ١/ ١٥٥، ٢/ ١١٩، وانظر الأقوال في سور المفصَّل: ١/ ١٨٠، والفرق بين التفسير والتأويل: ٤/ ١٦٧-١٦٩، فلم يرجِّح أيّ قول.

(٣) المصدر السابق: ١/ ١٥٦.

(٤) المصدر السابق: ١/ ١٩٦.

(٥) المصدر السابق: ٣/ ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ٢٢٩.

(٦) المصدر السابق: ٣/ ١١١، وغيرها.

يلجأ إلى توزيع البحث، نحو كلامه عن فواتح السور المبدوءة بالحروف المقطعة في «المحكم والمتشابه»[١]، بينما تحدّث عنها الزركشي في «أسرار فواتح السور».

وظاهر في منهج السيوطي - أحياناً - عدم وفاء المسألة حقّها، كما في مسألة دخول الغاية بعد «إلى وحتّى»[٢].

ومن مفردات منهج السيوطي في «الإتقان» أنه يسوق كلام بعض المصنفين بأسانيدهم[٣]. ويذكر أقوال غير الشافعيّة في المسائل التكليفيّة التي ينبني عليها عمل[٤].

ويستشهد ببعض الأبيات الشعرية التي فيها شاهد لقوله، من الشعر القديم وغيره[٥]، وأحياناً من نظمه[٦]، ويذكر شيئاً من المقارضات الشعريّة بين العلماء[٧].

ومن مظاهر منهجيّة السيوطي أنه يوافق الزركشي في مسألة معيّنة، نحو ذكره أن المشهور في المصاحف المرسلة إلى الأمصار أنها خمسة، لكنه

---

(١) الإتقان: ٣/ ٢١-٣٠، وانظر مسائل: ترتيب السور، والآيات، وأقسام السور في نوع «جمعه وترتيبه» ١/ ١٦٤، بينما بحثها الزركشي في نوع «معرفة تقسيمه بحسب سوره وترتيب السور...» البرهان: ١/ ٣٣٨.

(٢) الإتقان: ٢/ ١٩٣.

(٣) نفس المصدر: ١/ ٦١، ١١٠، ٢٥٢، ٢٠٣-٢٠٤، ٢٣٠، ٤/ ١٣٢.

(٤) كالأحناف: ١/ ٢٩٦، ٤/ ١٦٥، والمالكية: ١/ ٣١٤، والحنابلة: ٤/ ١٦٤.

(٥) الإتقان: ١/ ١١٩-١٢٠، ١٥٠، وغيرها.

(٦) نفس المصدر: ٣/ ٦٨.

(٧) نفس المصدر: ٣/ ٢١٩ (في سؤال الصفدي للتقي السبكي في مساءلة شعريّة من تسعة أبيات).

يخالفه في المصدر، فنَقْل الزركشي كان من «المقنع» للداني، والسيوطي من «المصاحف» لابن أبي داود[١].

وقد بيَّن في مواضع أَصل كلام الزركشي من أَين هو، نحو ذكره أَن فوائد وضع الظاهر موضع المضمر السبع عشرة، إِنما هي من كتاب «نشر العبير في إِقامة الظاهر مقام الضمير» لابن الصائغ الحنفي[٢].

والسيوطي هُمَام في عزوه إلى الآثار والأَحاديث التي ينقلها من دواوين السنَّة، والأَجزاء الحديثيَّة وغيرها، لكنه أَحياناً لا يعزو[٣].

وتصدَّى لنقد (١٧٩) حديثاً وأَثراً في كتابه، وحكم على أَسانيدها بالصحة، والحسن، والضعف، والجودة، والنكارة، والغرابة، والانقطاع، والإرسال، والوقف، والوضع، وبثقة الرجال - أي رجاله ثقات -، ولا بأس بإسناده، وبسند صالح، وتكلّم على الرجال بألفاظ الجرح والتعديل[٤]. ونقد أثراً واحداً - وهو عدم جواز قراءَة القرآن بعد العصر - رواية ومعنى[٥].

---

(١) **الإتقان**: ١/ ١٧٢، ووازن مع **البرهان**: ١/ ٣٣٤.

(٢) **الإتقان**: ٣/ ٢١٦-٢١٩، وانظر - أيضاً -: ٣/ ٢٠٤-٢٠٦ (في فوائد تكرار القصص القرآني، وذكر قصة يوسف في موضع واحد، وأَن هذه الفوائد من «المقتنص في فوائد تكرار القصص» لابن جماعة).

(٣) **الإتقان**: ١/ ٢٩٥، وغيره.

(٤) انظر - مثلاً -:١/ ٣٠، ٣٤، ٣٦، ٦٨، ٧١، ٧٣، ٧٨، ١٣١، ١٣٤، ١١٧، ١٢٣، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ٢٧٧، ٢/ ١٠٦، ٢٦٩، ٣/ ٢٤، ٢٦، ٤/ ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٧.

(٥) نفس المصدر: ١/ ٣١٠.

المبحث الثاني

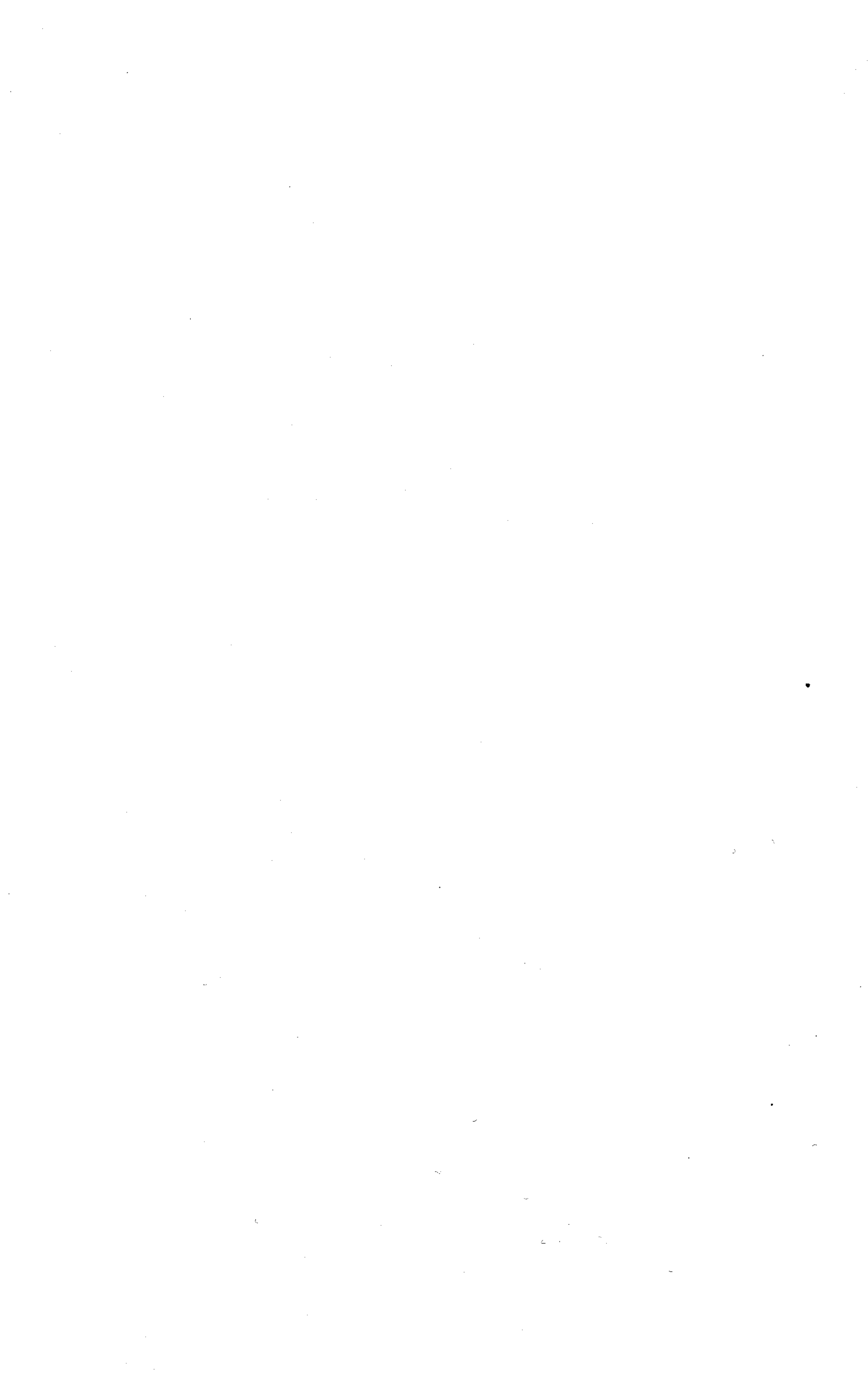
قيمة مصادرهما

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : فوائد دراسة المصادر

المطلب الثاني : ميِّزات مصادر الكتابين

المطلب الثالث : طريقة تعامل الزركشي والسيوطي مع المصادر



المطلب الأول: فوائد دراسة المصادر

تعتبر دراسة موارد الكتب المصنّفة في باب معيَّن من ضروب المعرفة مهمَّة في كشف ثقافة الكاتب، ومدى اطلاعه على فنون العلم، ويجنى منها فوائد عدّة، وتتفاوت هذه الفوائد من كتاب لآخر، ومن مؤَلِّف لآخر.

وقد ظهرت لي فوائد جليلة من جرَّاء دراسة مصادر كتابَيْ «البرهان»، و«الإتقان» أُجملها في العناصر التالية:

١- التعريف ببعض كتب التفسير وعلوم القرآن المخطوطة، أَو المفقودة:

نقل الزركشي في «البرهان» عن (٥٣) تفسيراً و (٧٥) كتاباً من كتب علوم القرآن التي تكلَّمتْ عليها مجموعة، أَو تناولت موضوعاً مفرداً.

ونقل السيوطي في «الإتقان» عن (٤٧) تفسيراً[١] و(١٠١) كتاب في علوم القرآن.

وهذه الزمرة من الكتب منها المطبوع، والمخطوط، والمفقود.

فمن ذلك «تفسير القرآن الكريم» لأَبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني (ت:٤٣٨هـ) والد إِمام الحرمين، فقد نقل عنه الزركشي في موضعين[٢]، وهو

---

(١) وهي التي سمَّاها وسمَّى مؤلِّفيها، أَو استطعت معرفة مؤلِّفيها، دون ما سمَّاه في مقدمة «الإِتقان»، ثم سكت عنه في تضاعيفه.

(٢) البرهان: ١/ ١٤١، ٥١٣.

تفسير كبير فسَّر فيه كل آية بعشرة أوجه، قال الداودي: «يشتمل على عشرة أَنواع من العلوم في كل آية»[١].

وقد تبقَّى منه قطعة في (٢٣٤) ورقة، كُتبت عام (٥٤٨هـ)[٢].

- وكتاب «الكفيل بمعاني التنزيل» لعماد الدين أَبي الحسين بن أَبي بكر (ت:٧٤١هـ) من علماء المالكية بالإِسكندريَّة، وقد نقل السيوطي عنه إِنكاره القول بتكرر نزول الآية أَو السورة[٣]، وكتابه هذا مخطوط بخطه في دار الكتب المصريَّة في (٢١) مجلداً[٤]، واطلعت على مصوَّراته في مركز البحث العلمي في جامعة أُم القرى بمكة[٥]، وكنت أَظنه تفسيراً حرّاً؛ بدلالة النَّقل الجيِّد الذي ذكره السيوطي، فرأيته يذكر الزمخشري كثيراً ويناقشه، فتبيَّن أَنه حاشية عليه، وعضد هذا قول الحاج خليفة عنه: «وهو تفسير ضخم في ثلاث وعشرين مجلَّدة كبيرة، وطريقته فيه أَن يتلو الآية أَو الآيات، فإِذا فرغ منها قال: «قال الزمخشري»، ويسوق كلامه، فإِذا انتهى اتبعه بما عليه من مناقشة، وما يحتاج إِليه من توجيه، وما يكون هناك من الزيادات الواقعة في غير «الكشَّاف» من

(١) طبقات المفسرين: ١/ ٢٥٤، وانظر: معجم المفسرين: ٣٢٩.

(٢) وهي محفوظة في جامعة إستنبول برقم: (A١٨١٠-٣٥٧). الفهرس الشامل - التفسير: ٩٧.

(٣) الإِتقان: ١/ ١٠٣.

(٤) انظر: الفهرس الشامل - التفسير: ٣٨٧.

(٥) وهي مأخوذة عن دار الكتب، ولكنها ناقصة الأوّل والآخر، وتبدأ من قوله تعالى ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ...﴾ البقرة:٦٣. انظر: فهرس علوم القرآن (مركز البحث العلمي):٢/ ٢٤٧-٢٥٦.

التفاسير، وأكثر نظره فيه في النحو، فإنه كان متقدِّماً في معرفته»[١].

٢- الوقوف على نصوص لكتب مفقودة:

- نحو كتاب «الإِفراد والجمع» لأَبي الحسن سعيد بن مسعدة الأَخفش (ت:٢١٥هـ)، ذكر فيه جَمْع ما وقع في القرآن مفرداً، ومفرد ما وقع جمعاً. نقل عنه السيوطي في موضعين[٢].

- وكتاب «الكشَّاف القديم» لأَبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت:٥٣٨هـ)، وهو غير «الكشَّاف» المشهور الذي بين الأَيدي الآن، الذي أَلَّفه بمكة عام (٥٢٨هـ)، وقد ناهز العَشْر التي تسمّيها العرب دَقَّاقة الرِّقاب - أَي بعد الستين -، وفرغ منه في مقدار مدَّة خلافة أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - أي في سنتين وثلاثة أشهر[٣].

ويفهم من قوله في مقدمة «الجديد»: «فأَخذت طريقة أَخصر من الأُولى مع ضمان التكثير من الفوائد، والفحص عن السرائر»[٤]، أَنَّه أَلَّف تفسيراً قبل المشار إِليه، وهو «الكشَّاف القديم»، فيكون تأليفه له قبل عام (٥٢٨هـ) في خوارزم.

وقد نقل الزركشي عن «الكشّاف القديم» تسعة نصوص لا توجد في الجديد[٥].

(١) كشف الظنون: ١٠٥٢. وأَخطأ في وفاته ص:٤٢٢، فجعلها عام (٧٢٠هـ).
(٢) الإتقان: ٢/ ٣٠٢-٣٠٥، ٤/ ٧٢.
(٣) انظر: الكشاف: ١/ ٤، ٤/ ٢٤٦.
(٤) الكشَّاف: ١/ ٤.
(٥) البرهان: ١/ ١٦٤، ٤١٢، ٥٠٣، ٢/ ٥١٤، ٣/ ٢١٦، ٢١٧، ٣٥٨، ٤/ ١٧٦، ٣٣١.

أما «الجديد» فقد نقل عنه مئة وواحداً وخمسين مرَّة[١].

أمّا السيوطي فنقل عن «الكشّاف القديم» مرتين[٢]، وأَظن أنه أَخذهما من «البرهان»؟

٣- إِمكان أَخذ تصوّر ما عن كتاب مفقود من حيث محتواه وترتيبه:

- نحو كتاب «المصاحف» لأَبي بكر محمد بن عبد الله بن أَشْتة الأَصبهاني (ت:٣٦٠هـ)، فقد نقل السيوطي عنه عدَّة نصوص بلغت اثنين وأربعين نصّاً[٣].

- وكتاب «البرهان في مشكلات القرآن» لأَبي المعالي عَزيزي بن عبدالملك المعروف بشَيْذَلة (ت:٤٩٤هـ)، وهو من الكتب التي ضمَّت طائفة يسيرة من أنواع علوم القرآن مجموعة. فقد نقل عنه الزركشي سبعة نصوص[٤]، ونقل السيوطي منه اثنين وعشرين نصّاً[٥].

- وكتاب «الردّ على من خالف مصحف عثمان» لأَبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت:٣٢٨هـ)، فقد نقل السيوطي عنه سبع مرَّات[٦].

---

(١) البرهان- مثلاً -:١/ ١٤٥، ١٥٨، ٢١٦، ٢/ ١١٩، ١٢١، ٤٥١، ٣/ ٢٣٦، ٣٧٧، ٤/ ١٩، ٢٧، ٨١، ٩٥.

(٢) الإتقان: ٣/ ١٩٦، ٣١٣.

(٣) الإتقان - مثلاً -: ١/ ١٤٢، ١٦٦، ١٦٧، ١٨٢، ٢/ ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٧٧، ٤/ ١٤٥، ١٥٩.

(٤) البرهان: ١/ ١١٢، ٣١٧، ٣٧٠-٣٧٣، ٣٨٧، ٢/ ١٦٩، ٢٨٧-٢٨٨، ٣/ ٤٣٤.

(٥) الإتقان - مثلاً -: ١/ ١٣٧، ١٣٨، ١٤٣-١٤٦، ٢/ ١٠٦، ١١٢، ١١٩، ٣/ ٢٧٠، ٤/ ٣٣.

(٦) المصدر السابق: ٢/ ٩٠، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٥ (هذا الموضع موافق لما في الدر المنثور: ٤/ ٦٥٣)، ٢٧٦.

٤- إِضافة نصوص ناقصة إلى كتب تراثيّة مطبوعة:

- نحو نقل السيوطي أربعة أَقوال للشافعي في قوله تعالى ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾[1] عن الماوردي، والذي في «تفسيره» ثلاثة أَقوال، بل نقص جزء من القول الثالث[2]. وهي عند السيوطي أَربعة وافية[3]، فيمكن تكميل هذا النقص منها، إِذا لم يتوافر في نسخ أُخرى من الكتاب.

- نقل السيوطي نصّاً عن ابن العربي في «الناسخ والمنسوخ»[4]، وزاد: «قال ابن العربي: ولعلّه أَراد في الفضاء بين السماء والأَرض. قال: وأَما ما نزل تحت الأَرض فسورة المرسلات، كما في الصحيح عن ابن مسعود»[5].

وهذه الزيادة التي أَضافها السيوطي عن ابن العربي ليست في النسختين اللتين اعتمد عليهما الدكتور المدغري في تحقيقه.

- احتوى كتاب «البرهان» على تسعة نصوص مفقودة من «منهاج البلغاء وسراج الأُدباء» للأَديب حازم القرطاجنّي (ت:٦٨٤هـ)، مما أَلجأ محققه الشيخ محمد الحبيب الخوجة، إِلى استدراك النقص الموجود في القطعة المتبقّية منه من كتابي «عروس الأَفراح» للبهاء السبكي، و«البرهان»

---

(١) البقرة آية: ٢٧٥.

(٢) انظر: النكت والعيون: ١/ ٢٨٩-٢٩٠ (ط. وزارة الأوقاف الكويتية)، ١/ ٣٤٩-٣٥٠ (ط. دار الكتب العلمية، ومؤسسة الكتب الثقافية).

(٣) الإتقان: ٣/ ٥٧-٥٨.

(٤) انظر منه: ٢/ ١٦.

(٥) الإتقان: ١/ ٦٧.

للزركشي[١].

٥- تصحيح بعض المطبوعات بناء على نقول اعتمدها الزركشي أو السيوطي:

نحو نقل السيوطي من كتاب «قواعد في التفسير»[٢] لابن تيمية في نوعي الاختلاف في التفسير، فذكر أَمثلة لما لا يفيد ولا حاجة إلى معرفته، فقال: «وذلك كاختلافهم في لون كلب أَصحاب الكهف واسمه، وفي البعض الذي ضُرب به القتيل من البقرة»[٣].

والذي في طبعة الدكتور عدنان زرزور، ومجموع الفتاوى: «وفي البعض الذي ضُرب به موسى من البقرة»[٤].

وواضح خطأ هذا النص في المرجعين السابقين، وهو مخالف لصريح الآية ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ...﴾[٥]، أي المقتول، وليس موسى عليه السلام.

لكن المنهج الدقيق في تحقيق النصوص يقضي بإثبات النصّ كما في نسخة الأَصل، أو بتلفيق الصواب من النسخ، فيكون تصحيح خطأ العبارة المنسوبة لشيخ الإسلام ابن تيمية من النسخة التي نقل منها السيوطي في «الإتقان».

---

(١) انظر: ملحق «منهاج البلغاء»: ٣٨٣-٣٩٢، ووازن مع البرهان: ١/ ١٥٥-١٥٦، ٢/ ١٢٢، ٢٣٢، ٥٠٥، ٣/ ١٤٨، ١٧٧، ٣٨٠، ٤٦٢، ٤٧١.

(٢) هكذا سمّاه السيوطي في مقدمة «الإتقان»: ١/ ١٩.

(٣) الإتقان: ٤/ ١٧٨.

(٤) مقدمة في أُصول التفسير: ٥٦، ومجموع الفتاوى: ١٣/ ٣٤٥.

(٥) البقرة آية: ٧٣.

٦- إضافة كتب لِعَلَم ما قد لا تذكرها مصادر ترجمته:

سمَّى الزركشي للإمام أَبي الحسين أَحمد بن فارس الشافعي ثم المالكي صاحب «معجم المقاييس»، و«متخيَّر الأَلفاظ»، وغيرهما (ت:٣٩٥هـ) كتاباً بعنوان: «المسائل الخمس»، ونقل عنه مرتين[1].

وهذان النقلان يتحدَّثان عن جمع القرآن، فلعلّ إِحدى تلك المسائل حول جمع القرآن.

وقد رشَّحْتُ هذا الكتاب ضمن كتب علوم القرآن؛ اعتماداً على هذين النصَّين اللذين ذكرهما الزركشي، وإِن كنت لا أدري على وجه القطع انتماء هذا الكتاب لأَيّ علم!!

ولا أَحسب أنَّ ما ذكره السيوطي في ترجمته بعنوان «مسائل في اللغة يغالي بها الفقهاء»[2] هو كتابنا المشار إِليه؛ لتغاير النقل المذكور مع عنوان هذا الكتاب.

وقد راجعت عدَّة مصادر ترجمت ابن فارس، فلم أَعثر على من نصَّ على كتاب «المسائل الخمس»، ولم يذكره من درس ابن فارس دراسة خاصّة مثل الأُستاذ عبدالسلام محمد هارون في مقدمة «معجم مقاييس اللغة»، والأُستاذ هلال ناجي في كتابه «أَحمد بن فارس، حياته - شعره - آثاره»، والأُستاذ هادي حسن حمودي في كتابه «أَحمد بن فارس وريادته في البحث اللغوي والتفسير القرآني والميدان الأَدبي».

---

(١) البرهان: ١/ ٣٣١، ٣٥٦.

(٢) بغية الوعاة: ١/ ٣٥٢.

٧- سبيل للكشف عن صحَّة بعض الكتب لأَصحابها:

نحو «أَمثال القرآن» لأَبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوَرْديِّ (ت:٤٥٠هـ)، نسبه إِليه السيوطي في ثلاثة من كتبه[١]، ولم أَعثر على أَحد ممن ترجم الماوردي - فيما وقفت عليه - نصّ على أَن له كتاباً في «أَمثال القرآن»، إِلاّ ما ذكره خليفة، والأُستاذ محمد نعيم العرقسوسي في تحقيقه للجزء الثامن عشر من «السير»[٢]. أَمّا كتاب «الأَمثال والحكم» له فهو كتاب في الأَمثال والحكم الواردة في السنة، والحكمة، والشعر، وغيرها، وجعله على عشرة فصول[٣]. ومن «أَمثال القرآن» نسخة منسوبة إلى الماوردي في مكتبة أُولو جامع بمدينة بورصة[٤]، وتنتهي بآخر سورة الجمعة.

وقد تطابقت عبارة نسبها السيوطي إلى الماوردي وجدتها فيها، وهي: «قال الماوردي: من أعظم[٥] علم القرآن علم أَمثاله، والناس في غفلة عنه؛ لاشتغالهم بالأَمثال، وإِغفالهم الممثَّلات، والمثل بلا ممثَّل كالفرس بلا لجام، والناقة بلا زمام»[٦].

---

(١) انظر: التحبير: ٣١٤، والإِتقان: ١/ ٢٠، ٤/ ٣٨، ومعترك الأَقران: ١/ ٤٦٤.

(٢) انظر: كشف الظنون: ١/ ١٦٨، وسير أعلام النبلاء: ١٨/ ٦٦، وذكر ذلك -أيضاً- الدكتور البوَّاب في مقدمة تحقيقه كتاب «الأمثال الكامنة في القرآن» ص: ١٠.

(٣) منه نسخة في ليدن برقم: (٣٨٢). انظر: الإمام أَبو الحسن الماوردي: ٣٠.

(٤) وعنوانها «أَمثال القرآن بأسره» برقم: (١٢٦٨)، وتقع في (٥٢) ورقة.

(٥) في مخطوط «أَمثال القرآن»: «أَغمض».

(٦) الإتقان: ٤/ ٣٨، ومعترك الأَقران: ١/ ٤٦٤، ووازن بـ«أَمثال القرآن بأسره» المنسوب للماوردي: ٢/ ب.

لكن هذه النسخة يتوجّه إليها النقد من عدّة وجوه:

(١) جاء على صفحة الغلاف أن هذا الكتاب من «تأليف أبي القاسم الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري المعروف بالماوردي رحمه الله».

فهذه الكنية والاسم والنِّسبة ليست للماوردي الشافعي صاحب «الحاوي» وغيره، وإنما اسمه: علي بن محمد بن حبيب، وكنيته: أبو الحسن، ونسبته البصريّ، ولا ينسب إلى نيسابور[1].

والمثبت على الغلاف إنما هو ابن حبيب النيسابوري (ت:٤٠٦هـ)، لكنه أيضاً لم يُعرف بالماوردي، وهي نسبة لبيع ماء الورد[2].

(٢) كنية أبي القاسم ترددت كثيراً في المخطوط بـ«قال أبو القاسم»، وهي كنية لابن حبيب، وليست لأبي الحسن الماوردي.

ثم وجدت له أربعة شيوخ سمّاهم، وهم: أبو الحسن عيسى بن زيد العقيلي، وأبو نصر منصور بن عبد الله، وأبو علي زاهر بن أحمد، وأبو سعيد أحمد بن محمد ابن رُميح الزيدي[3].

وهؤلاء لا يعرفون في شيوخ الماوردي، بل هم شيوخ لابن حبيب النيسابوري[4].

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٨/ ٦٤.

(٢) انظر: اللباب لابن الأثير: ٣/ ١٥٦، ونَسَب الماوردي أبا الحسن إليها.

(٣) أمثال القرآن: ١٥/ ب - ١٦/ أ.

(٤) وتتبعت أسانيد كتابه «عقلاء المجانين»، فظهر لي أنهم جميعاً شيوخه. انظر: «عقلاء المجانين» - على الترتيب -: ١١٥، ١٠٩، ٦٨، ٨٠، ١٥٢، ١٦٤ (ط. دار النفائس).

(٣) ذكر في «أمثال القرآن» أنه أورد أمثال القرآن في تفسيره المترجم: بـ «مختصر علوم القرآن» من غير تقصّ، ثم فصَّلها في هذا الكتاب[1].

ومعظم من ترجم للماوردي سمَّى تفسيره بـ «النكت»، بل نصُّوا أنه سمّاه بذلك[2].

ولعلّ هذه التسمية «مختصر علوم القرآن» تصرُّف في العبارة، على عادة بعض العلماء في الإحالة إلى كتبه.

أَما ابن حبيب النيسابوري فيُعرف أَن له تفسيراً مشهوراً[3]، ووجدت النِّظام النيسابوري القمِّي (ت بعد: ٨٥٠هـ) قد سمَّى تفسير ابن حبيب بـ «المدخل في تفسير القرآن»[4].

(٤) وجدت في هذا المخطوط بعض الترجيحات لأَقوال في التفسير محاكية في الترجيح أُسلوب ابن جرير، نحو: «وأَوْلى الأَقوال بالصواب قول من قال...»[5]، لم أَجدها في تفسير الماوردي[6].

---

(١) أَمثال القرآن: ٢/ ب.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٨/ ٦٥، وطبقات المفسرين للسيوطي: ٨٣، وطبقات الداودي: ١/ ٤٢٤، ومعجم المفسرين: ٣٧٥.

(٣) طبقات الداودي: ١/ ١٤١، ويوجد منه قطعة مخطوطة، وأَفاد منه الثعلبي - الذي هو أَخصّ تلاميذه (بغية الوعاة: ١/ ٥١٩) - والحيري في تفسيريهما.

(٤) غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ٢٢/ ٦٣.

(٥) أَمثال القرآن: ٤٢/ ب.

(٦) انظر: النكت والعيون: ٣/ ١٢٩-١٣٢ عند قوله تعالى ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ...﴾ النور: ٣٥.

وعلى كلّ حال يبقى هذا المخطوط في طوق الشك من نسبته إلى أَبي الحسن الماوردي.

- وكذلك سمّى السيوطي في مقدمة «الإتقان» كتاب «كنز الفوائد» ونسبه إلى الشيخ عزالدين بن عبدالسلام[١] (ت: ٦٦٠هـ)، ولم ينقل عنه في ثنايا «الإتقان» باسمه. ونسب إليه إسماعيل البغدادي كتاب «فرائد الفوائد وتعارض القولين لمجتهد واحد»[٢]، وهذا الأَخير محفوظ في برلين والقاهرة، وقد اطلع عليه الدكتور عبدالله الوهيبي، فتبيَّن له أَنه من تأليف شمس الدين بن محمد السلمي الشافعي الشهير بالمناوي[٣]؛ لأن كلا العنوانين لم يذكر أَحد من أَهل التراجم أَن عزالدين بن عبدالسلام له كتاب بهذه العنونة.

---

(١) الإتقان: ١/ ٢٠.

(٢) هدية العارفين: ١/ ٥٨٠.

(٣) انظر: العزّ حياته وآثاره ومنهجه في التفسير: ١٦١.

المطلب الثاني: ميِّزات مصادر الكتابين

ظهرت لي بعض الميزات لمصادر كتابي «البرهان» و«الإِتقان»، أُجملها بما يلي:

١ - تنوُّعها:

فمنها مصادر بشريَّة (لفظيَّة) تمثَّلت بشيوخ الزركشي والسيوطي[1]، وهي ضئيلة في هذا المقام موازنة مع المصادر النقلية المكتوبة.

أَمَّا المصادر النقليَّة فشملت أَحد عشر علماً، هي: التفسير وعلوم القرآن، الحديث، العقيدة، الفقه، الأُصول، السيرة النبويّة، الزهد والسلوك، اللغة وعلومها، التراجم العامّة، التراجم الخاصّة، الفنون العامّة.

٢ - وَفْرة عددها:

بلغت مصادر الزركشي (٣٣٢) مصدراً، وأَعني بها التي صرَّح بأَسمائها وأَسماء مؤَلِّفيها، أَو التي سمَّاها دون تسمية أَصحابها، أَو التي استطعت أَن أَهتدي إِليها بواسطة نقوله عن أَصحابها دون أَن يسمِّيها.

وبلغت مصادر السيوطي (٥٥٠) مصدراً على الإِجمال، أَقصد ما ذكره في تضاعيف «الإِتقان»، مع ما سمَّاه في المقدمة.

---

(١) سبق في مدخل الكتاب أَن الزركشي لم يصرّح بأَحد منهم باسمه، وأَن السيوطي نقل عن شيخه الكافيَجي ثلاث مرات.

فوصلت مصادره التي سمّاها، أو استطعت معرفتها بواسطة نقوله عن أصحابها (٣٩٣) مصدراً، يضاف إليها (١٥٧) أُخرى سردها في مقدمة «الإتقان»[١].

ولكن مصادره التي سمَّاها في مطلع كتابه ذكر منها في ثناياه (١٢٨) كتاباً، وصمت عن (٢٩) منها.

ثم إن التسعة والعشرين المسكوت عنها تنقسم إلى قسمين:

- قسم أهمل ذكره ولم يسمّ مؤلِّفه في أي موضع من كتابه، وعدَّة هذا القسم (١٨) كتاباً، وهي:

الشواذ لابن غَلْبون[٢]، قرَّة العين لابن القاصح[٣]، الوجوه والنظائر للنيسابوري الحيري (ت:٤٣٠هـ)، الوجوه والنظائر لابن عبدالصمد المصري، إعراب القرآن للسفاقسي، والسمين، والهمَذاني، أحكام القرآن لإسماعيل القاضي، ولبكر بن العلاء، وللرازي (الجصَّاص)، وللكِيَا الهرَّاسي، فواصل الآيات للطوفي[٤]، الدر النظيم لليافعي، الصناعتين للعسكري، جامع الفنون لابن شبيب الحنبلي[٥]،

---

(١) ١/ ١٨-٢١، واعتبرتها (١٥٧) على أن «ذات الرشد وشرحها» لشعلة الموصلي كتابان.

(٢) هل هو الأب أبو الطيب عبدالمنعم بن غَلْبون (ت:٣٨٩هـ)، أو الابن أبو الحسن طاهر (ت:٣٩٩هـ)؟، لم أجد أحداً سمَّى لهما هذا الكتاب.

(٣) مطبوع طبعة قديمة تشبه المخطوط عام (١٢٩٩هـ)، وأعيد طبعه بدار عَمَّار في الأردن.

(٤) منه نسخة في مكتبة الدولة / برلين برقم: [٥/ Lbg.٧٥٢ ٤٣٦] في أربع ورقات ضمن مجموع. **الفهرس الشامل** - التفسير: ٣٦٠.

(٥) نجم الدين أحمد بن حمدان (ت:٦٩٥هـ)، ويسمَّى كتابه - أيضاً - «جامع العلوم»، وهو مخطوط. انظر: **كشف الظنون**: ٥٦٥، ٥٦٧، **والأعلام**: ١/ ١١٩.

تفسير ابن عقيل[1]، وابن رَزين: محمد بن الحسين العامري (ت: ٦٨٠هـ)، وابن بَزِيْزَة: عبدالعزيز بن إبراهيم[2] (ت: ٦٦٢هـ).

- وقسم نقل عن مؤلِّفه ولم يسمِّ كتابه، وعدَّة هذا القسم أحد عشر كتاباً، وهي:

أحكام القرآن لابن خويزمنداد، الناسخ والمنسوخ للتميمي أبي منصور عبدالقاهر بن طاهر[3] (ت:٤٢٩هـ)، الإيجاز في المجاز لابن القيِّم[4]، المجيد للزَّمْلَكاني (وهو مختصر لكتابه «البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن»)، المنهج المفيد في أحكام التوكيد له، التحبير لابن أبي الإصبع، الكنايات للجرجاني، بدائع الفوائد لابن القيِّم، كنز الفوائد للعز بن عبدالسلام، التذكرة للبدر بن الصاحب[5]: أحمد بن محمد بن محمد المصري (ت:٧٨٨هـ)، تفسير الحَوْفي.

---

(١) هو عبد الله بن عبدالرحمن النحْوي المشهور شارح الألفيَّة (ت:٧٦٩هـ)، وله تفسير مطوَّل وصل فيه إلى آخر سورة آل عمران، وآخر مختصر لم يكمِّله أيضاً. انظر: معجم المفسرين: ٢١٣.

(٢) اسم تفسيره: «البيان والتحصيل المطلع على علوم التنزيل» منه قطعة في (١٤٤) ورقة محفوظة في خزانة القرويين بفاس/ المغرب برقم: (٢٨). الفهرس الشامل - التفسير: ٢٥٦.

(٣) حققه الباحث حلمي كامل أسعد؛ لنيل درجة الماجستير من جامعة أُم القرى بمكة.

(٤) ذكره في كشف الظنون: ٢٠٦، والبغدادي في هدية العارفين: ٢/ ١٥٨، وليس فيهما زيادة «في المجاز»، وفي نسبته إلى ابن القيِّم نظر؛ لما عرف من موقفه الواضح في إنكاره المجاز من اللغة والقرآن الكريم.

(٥) ذكره في كشف الظنون: ٣٨٥، وانظر ترجمة ابن الصاحب في الدرر الكامنة: ١/ ٢٦٣، وشذرات الذهب: ٦/ ٣٠١.

أَمَّا إِحصائيات مصادر الكتابين بحسب العلوم المندرجة تحتها، فهي كما يلي:

١ - (أ) التفاسير وأَحكام القرآن: في «البرهان» (٥٢)، وفي «الإِتقان» (٤٧) تفسيراً.

ومن جملة ما نقل عنه الزركشي «تفسير البخاري» الإِمام أَبي عبد الله محمد بن إِسماعيل (ت:٢٥٦هـ) في موضع واحد، حاكياً أَن كل ما جاء في القرآن ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ﴾ فقد أخبرنا الله به، وما فيه ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ﴾ فلم يخبرنا به[1]. وهو قول حكاه البخاري عن ابن عيينة في كتاب: فضل ليلة القدر من «صحيحه». وقال الحافظ: «وعَزاه مُغْلَطاي - فيما قرأت بخطه - لتفسير ابن عيينة رواية سعيد ابن عبدالرحمن عنه، وقد راجعت منه نسخة بخط الحافظ الضياء، فلم أَجده فيه»[2].

ونقل الزركشي - أيضاً - عن «تفسير النسائي» في موضع واحد[3]، وهو قطعة من سننه الكبرى[4].

ونقل السيوطي عن جملة تفاسير أثريَّة كتفسير الإمام مالك[5] (ت:١٧٩هـ)، وابن ماجَهْ القَزْويني[6](ت:٢٧٥هـ)، وجويبير بن سعيد

(١) البرهان: ١/ ٢٠١.

(٢) فتح الباري: ٤/ ٣٠١.

(٣) البرهان: ١/ ٣٢١، ووازن مع تحفة الأشراف للمزي: ٥/ ١٣٣.

(٤) انظر: تفسير النسائي: ١/ ٨٠.

(٥) الإتقان: ١/ ٥٧، مرّة واحدة.

(٦) الإتقان: ٣/ ٢٤، مرة واحدة.

الأَزدي[١] (ت بعد: ١٤٠هـ)، وغيرهم كالفريابي[٢]، وأَبي الشيخ[٣]، وابن مردويه[٤].

وقد نقل من «تفسير سُنَيْد» - واسمه الحسين بن داود المصِّيصي (ت:٢٢٦هـ) من طبقة شيوخ الأئمة الستة - مرَّتين[٥]، وهو من التفاسير التي لم يرها السيوطي، ونقله عنه بواسطة تفسير الطبري، كما صرَّح بذلك في مقدمة «الدرّ المنثور»[٦].

ونقل - أيضاً - عن أَوائل «تفسير أبي طالب الطبري أو الطَّنْزي» في بعض شروط المفسِّر[٧]، ولم أتمكن مِنْ معرفة مَنْ هو أَبو طالب هذا.

(ب) علوم القرآن: في «البرهان» (٧٥)، وفي «الإتقان» (١٠٢) كتاب منها. ويدخل فيها كتب: معاني القرآن، والغريب؛ لأن كتب «معاني القرآن»

(١) الإتقان: ١/ ٤٦، ٢/ ٩١، ١١٥، ثلاث مرّات.

(٢) الإتقان: ١/ ٣٠، ٧٧ (صرَّح بالتفسير)، وفي أربعة عشر موضعاً لم يصرِّح، وهي: ١/ ٣٩، ٧٥ (مرتين)، ١١٣، ٢/ ٤، ١١٠، ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١٣٦، ٣/ ٤، ٤/ ١٩٥، ٢٢٢.

(٣) الإتقان: ١/ ٧٩ (صرّح بالتفسير)، وفي تسعة وثلاثين موضعاً لم يصرّح، وهي: ١/ ٣١، ٣٩، ٤٠، ٤١ (مرتين)، ٤٩، ٥٤، ٩٣، ١٠٨(ثلاث مرات)، ١١١، ١٥٥، ١٥٦ (أربع مرات)، ١٨٤(مرّتين)، ٢/ ١٠٨، ١٠٩، ١١٤، ١١٧، ١١٨، ١٣٨، ٣/ ٢١، ٢٢ (مرتين)، ٢٥، ٤/ ٦٣، ٢١٥، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥ (مرتين)، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩.

(٤) نقل عنه في (٧٥) موضعاً، انظر: الإتقان - مثلاً -: ١/ ٧٧، ٨٠، ٢/ ١١٢، ١١٨، ٣/ ٧، ٢٢، ٤/ ٤٨، ٢١٤.

(٥) الإتقان: ١/ ٥٢، ١٠٠.

(٦) النسخة المخطوطة، ص: ١.

(٧) الإتقان: ٤/ ١٧٤.

أَقرب إلى الشرح اللغوي الإِعرابي للآيات منها إلى المعنى العام، وكتب «غريب القرآن» لها باب في موسوعات علوم القرآن.

وقد نقل الزركشي عن كتاب «الغريبين» لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت:٤٠١هـ) في موضع واحد[١]، والسيوطي عن كتاب «المجموع المغيث» لأبي موسى محمد بن عمر المديني (ت:٥٨١هـ) في موضع واحد أيضاً[٢]، وكلاهما مما جمع بين غريبي القرآن والحديث.

ونقل الزركشي - رحمه الله - عن «أمالي العز بن عبدالسلام» مصرِّحاً بها في موضعين[٣]، ونقل في موضع ثالث عن العز[٤]، وما نقله عنه - أيضاً - في «أماليه»؛ بدلالة أنه موجود فيما نشره الدكتور سيِّد رضوان علي النَّدْوي بعنوان «فوائد في مشكل القرآن»[٥]، وهو يمثِّل القسم الأول من «أمالي» العزّ التي تشتمل على التفسير، والحديث، والفقه، وبعض القواعد والفوائد، وإِن كان الأَغلب عليها أمالي القرآن[٦].

ونقل الزركشي - أيضاً - عن كتاب «القول الوجيز في استنباط علم

---

(١) البرهان: ٢/ ٣٩٩.

(٢) الإتقان: ٢/ ١٣٥، وسمّاه «المغيث»، وهو مطبوع ضمن منشورات مركز البحث العلمي بمكة، بالعنوان الذي ذكرته.

(٣) البرهان: ٢/ ٩٥، ٣/ ١٣٥.

(٤) المصدر السابق: ٢/ ١٩٣.

(٥) انظر منه: ١٧٤-١٧٥.

(٦) انظر: العز بن عبدالسلام حياته وآثاره ومنهجه في التفسير، للدكتور عبد الله الوهيبي: ١١٩-١٢١.

البيان من الكتاب العزيز» ونسبه إلى أبي العباس الحلبي، في مسألة حذف المفعول في ثلاث آيات[(١)]، هي: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ ...﴾[(٢)]، و﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ...﴾[(٣)]، و﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[(٤)].

وهذه الكنية والنسبة مشهور بها أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت:٧٥٦هـ)، وله كتاب اسمه «القول الوجيز»، لكنه في أحكام القرآن، وتمام عنوانه: «... في أحكام الكتاب العزيز». وقد اطلعت على مصوَّرة النسخة الأزهريَّة[(٥)] - وهي من أول الكتاب إلى قوله تعالى ﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ...﴾ - فوجدته اعتمد على الطبري، وعلى كتب أحكام القرآن، نحو: الكيا الهرَّاسي، وابن العربي، وبعض التفاسير، وكتب الفقه الشافعي، ولعلّه أوسع كتب أحكام القرآن المؤلّفة على مذهب الإمام الشافعي، ولكن السمين - رحمه الله - ينقل ما اتفق له، فكتابه غير محرر.

وكتاب السمين يخالف مضمونه ومحتواه الكتاب الذي نقل عنه الزركشي، فلا يمكن أن يكون هو، ثم إن السمين مثّل بحذف مفعول

---

(١) البرهان: ٣/ ٢٤١.

(٢) الأنفال آية: ٣١.

(٣) الشورى آية: ٢٤.

(٤) الأنعام آية: ٣٩.

(٥) المحفوظة بالجامعة الإسلامية بالمدينة، برقم: (٩٩٥)، وتقع في (٢٤٥) ورقة، وله نسخة في دار الكتب المصريّة برقم (٢٦١) من المجلد: ٢-٩، وهي بخط المؤلِّف. انظر: **الفهرس الشامل - التفسير**: ٤١٥.

﴿يَشَأْ﴾ في سورة الأنعام[١] - على أحد القولين -، دون سورتي الأنفال والشورى اللتين مثَّل بهما أبو العباس الحلبي السالف.

فيبقى كتابه «القول الوجيز» في طيِّ الجهالة عندي، حتى يأذن الله بمعرفته.

ونقل السيوطي - رحمه الله - ستة أبيات من قصيدة الإمام أبي الحسن السخاوي (ت:٦٤٣هـ) في التجويد[٢]، وهي المعروفة بنونية السخاوي المسمَّاة: «عُمْدة المُفيد وعُدَّة المُجيد في معرفة التجويد»، وتقع في (٦٤) بيتاً، وهي في حقيقتها جزء من كتابه «جمال القراء وكمال الإقراء»[٣]، وليست مصنَّفاً مفرداً، وإن رُويت مستقلة، أو شُرحت، كما فعل ابن أم قاسم المرادي في كتابه «المفيد في شرح عمدة المجيد»[٤].

ونقل السيوطي نصَّاً عن «جامع» الحُلواني: أحمد بن يزيد (ت بعد: ٢٥٠هـ) في مسألة الزيادة أو النقص على الاستعاذة[٥].

والكتاب المذكور نقل عنه ابن الباذش بواسطة أبي عمرو الداني[٦]، وذكره ابن الجزري، والنقل الذي حكاه السيوطي هو عند ابن الجزري[٧]،

---

(١) الدر المصون: ٤/ ٦١٤.

(٢) الإتقان: ١/ ٢٨٥.

(٣) ضمن الكتاب التاسع منه - منهاج التوفيق إلى معرفة التجويد والتحقيق -: ٢/ ٥٤٤-٥٤٦.

(٤) حققه الدكتور علي حسين البوَّاب، وصدر عن مكتبة المنار في الزَّرقاء - الأُردنّ.

(٥) الإتقان: ١/ ٢٩٧.

(٦) انظر: الإقناع في القراءات السبع: ٦٠٤.

(٧) النشر: ١/ ٢٥١.

وواضح من نصِّ ابن الباذش أن هذا الكتاب في القراءات.

٢- الحديث وعلومه: في «البرهان» (٤٢)، وفي «الإتقان» (٨٠) كتاباً.

وقد نقل الزركشي عن كتب نوادر، نحو «جامع ابن عُيينة»[١]، و«مسند» أَبي بكر بن أَبي شيبة[٢] (ت:٢٣٥هـ)، وهو غير «مصنَّفه» الذي جمع فيه الأَحاديث على طريقة المحدِّثين بالأَسانيد، وفتاوى التابعين، وأَقوال الصحابة مرتباً على الكتب والأَبواب على ترتيب الفقه[٣].

ونقل عن «أَمالي الموطأ» لابن السِّيْد البَطَلْيوسي (ت:٥٢١هـ) في موضع واحد[٤]، وتابعه السيوطي عليه[٥]، وهو من كتبه المفقودة.

ونقل الزركشي عن كتاب «فهم السنن» للحارث بن أسد المحاسبي[٦]، وتابعه السيوطي على هذا النقل[٧]، ومضمون النقل المشار إليه يدور حول كتابة القرآن وجمعه، ونَسْخ عثمان - رضي الله عنه - المصاحف وبعثها للأمصار، وما

---

(١) البرهان: ٢/ ٧١.

(٢) البرهان: ٢/ ٢٥٩، ويوجد منه قطعة مخطوطة بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة.

(٣) انظر: الرسالة المستطرفة: ٤٠، ونقل عنه الزركشي مرَّتين (البرهان: ١/ ٢٧٦، ٢/ ١٠٩). وقد حقق قطعة منه الشيخ حبيب الرحمن الأَعظمي، وحققه عبدالخالق الأَفغاني ومختار الندْوي، وصدر عن الدار السلفيّة بالهند في (١٥) مجلداً.

(٤) البرهان: ١/ ٣٤٣.

(٥) الإتقان: ١/ ١٨٠.

(٦) البرهان: ١/ ٣٣٢ - ٣٣٤.

(٧) الإتقان: ١/ ١٦٨ (صرَّح باسم الكتاب)، وفي ١/ ١٧١ لم يصرِّح، والكلام في البرهان: ١/ ٣٣٣ منسوب إلى «فهم السنن».

أثر بشأن أمره بإحراق المصاحف الخاصة من قِبَل الروافض، وهي مباحث عُلْقتها بادية الوضوح بالقرآن.

وكنت أحسب أن الكتاب في «علوم القرآن» بسبب هذا النقل، وأنه وقع تصحيف في اسمه من «فهم القرآن» - ولاسيما أن للحارث كتاباً بهذا الاسم - إلى «فهم السنن». وعزَّز هذا التوجّه عندي، أني لم أجد أحداً ممن ترجم للحارث - على كثرة تتبعي ترجمته في كتب الرجال - ذكر له هذا الكتاب.

ثم وقفت على كلام للحافظ ابن حجر - رحمه الله - نصَّ فيه أن للحارث كتاباً اسمه «فهم السنن»، ونقل منه في اختلاف أهل العلم فيما يثبت به الحديث[1].

وهذا التصريح والنقل من الحافظ ابن حجر، رجّح لديَّ أن كتاب «فهم السنن» من كتب السنة، ولا يمنع من تطرّق الحارث المحاسبي فيه إلى شيء من «علوم القرآن» على جهة الاستطراد، أو غيرها.

ونقل السيوطي عن نوادر المسانيد، نحو: «مسند» إِسحاق بن راهويه (ت: ٢٣٨هـ) في موضعين[2]، و«مسند» عبد بن حُميد الكَشِّي (ت:٢٤٩هـ) كذلك[3].

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح: ٥٨٤.

(٢) الإتقان: ١/ ١١١، ٤/ ١٣٢. وحقق المتبقي منه الدكتور عبدالغفور البلوشي وهو يمثل سدسه، وصدر عن مكتبة الإيمان بالمدينة، ط(١) / ١٤١٠هـ.

(٣) الإتقان: ١/ ١٥٨ (وفيه «عبيد» وهو خطأ)، ٤/ ١٠٧. وحقق مصطفى بن العدوي «المنتخب من مسند عبد بن حميد» في ثلاثة أجزاء، وصدر عن دار الأَرقم بالكويت.

ونقل رواية عن الإمام أحمد - رحمه الله - في «تاريخه»[١].

ونقل عن عدد من الأَجزاء، والفوائد، والأَمالي الحديثيَّة، نحو: «جزء» أَبي بكر محمد بن الحارث بن أَبيض[٢]، و «المائتين» للصَّابوني[٣]، و «المجالسة» للدِّينَوَري[٤]، و «الطيُّوريات»[٥]، و «المختار منها»[٦] للحافظ أَبي طاهر السِّلَفيّ، و «فوائد» الحربي[٧]، والخِلَعيّ[٨]، والدَّيْرعاقولي[٩]، والـمَحامِلي[١٠]، وابن أَخي ميمي[١١]، و«أَمالي» الـمَحامِلي[١٢]، وغيرها.

٣ - العقيدة والفِرَق: في «البرهان» (١١)، وفي «الإتقان» (١٢) كتاباً منها.

ونقل الزركشي في القسم الرابع من ضمير الغيبة - وهو: أَن يدل عليه

(١) الإتقان: ١/ ١٢٩، والمراد به كتابه «العلل ومعرفة الرجال» انظر الرواية فيه: ٢/ ٣٣٧.
(٢) المصدر السابق: ١/ ٧٢.
(٣) المصدر السابق: ٤/ ١٤١.
(٤) المصدر السابق: ٤/ ١٣٩.
(٥) المصدر السابق: ٤/ ١٧٣.
(٦) المصدر السابق: ٤/ ١٢٨.
(٧) المصدر السابق: ٢/ ٢٥٩.
(٨) المصدر السابق: ٤/ ١٣٧.
(٩) المصدر السابق: ٤/ ١٦٤.
(١٠) المصدر السابق: ٤/ ١٣٩، ونسبته إِلى الـمَحامل التي تُحمل في السفر. الرسالة المستطرفة: ١٦١.
(١١) المصدر السابق: ١/ ١١١.
(١٢) المصدر السابق: ٤/ ١٤٢.

بالالتزام - في قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾[(١)]، أي الشمس، قولين[(٢)]:

- أنه سبق ما يدل على الشمس، وهو ﴿بِٱلْعَشِيِّ﴾؛ لأن العشيَّ ما بين زوال الشمس وغروبها[(٣)].

- وقيل إن فاعل ﴿تَوَارَتْ﴾ ضمير ﴿ٱلصَّـٰفِنَـٰتُ﴾، ونسبه إلى ابن مالك، وابن عربي في «الفتوحات»!!

وقد راجعت «الفتوحات المكيّة» للحاتمي فلم أعثر فيها - على كثرة تفريعاتها وتبويبها - على ما نسبه الزركشي إليه، ووجدته ينحو وِجْهَةً أُخرى في «تفسيره»، فقال: «﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ﴾ شمس الروح بحجب النفس»[(٤)]، وهو معنى تحريفي للآية.

وكتاب «الفتوحات» خَلِيٌّ من التقديرات الإِعرابيّة، وقد زعم أن الله تعالى أَملاه عليه على لسان ملك الإِلهام؛ لذلك نقل برهان الدين البقاعي (ت:٨٨٥هـ) عن المحققين أنهم يُسمُّونه: «القَبوحات الهُلْكيَّة»[(٥)].

٤- الفقه وشرح أَحاديث الأَحكام: في «البرهان» (١٦)، وفي «الإتقان» (١٩) كتاباً.

---

(١) ص آية: ٣٢.

(٢) البرهان: ٤/ ٢٤.

(٣) وتحديد «العَشيّ» بالمذكور هو قول الأزهري. انظر: مختار الصحاح (عشي): ٣٨٣.

(٤) تفسير القرآن العظيم لابن عربي: ٢/ ٣٥٣ (ط. دار اليقظة العربيَّة - بيروت).

(٥) انظر: كشف الظنون: ١٢٣٨، (ولم أعثر على كلام البقاعي في كتابه «تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي»).

وقد أَكثرا من كتب الفقه الشافعي، فبلغ عدد الكتب التي اعتمدها كلُّ واحد منهما فيه (١٣) كتاباً، وأَخليا كتابيهما من كتب الفقه الحنبلي، ولم يذكر الزركشي أيَّ كتاب للمالكيّة.

٥- أُصول الفقه: في «البرهان» (١٦)، وفي «الإتقان» (١٥) كتاباً.

وقد نقل الزركشي عن أُصول المذاهب الأَربعة.

ونقل الزركشي - رحمه الله - عن أَبي الخطّاب محفوظ بن أَحمد الكَلْوذاني (ت:٥١٠هـ) من الحنابلة البغداديين في موضع واحد[1]، ولم يسمّ كتابه في «الأُصول»، وتبعه السيوطي في هذا النقل[2].

ونقل -أيضاً- عن الأَبياري عليّ بن إِسماعيل (ت:٦١٦هـ) في «شرح البرهان»[3]، وهو من المالكية، و«البرهان» لأَبي المعالي الجويني، وهو من أَكابر فقهاء الشافعيَّة.

وقد اعتنى المالكية بكتابين من أُصول الشافعيَّة، وهما «البرهان» للجويني، و«المستصفى» للغزالي[4].

٦- السيرة والشمائل: في «البرهان» كتابان، وفي «الإتقان» خمسة كتب.

٧- الزهد والسلوك: في «البرهان» ستة كتب، وفي «الإتقان» (١١) كتاباً.

---

(١) البرهان: ٢/ ٢٩٣.

(٢) الإتقان: ٤/ ١٨١، وانظر: التمهيد لأبي الخطاب: ٢/ ٢٨٣.

(٣) البرهان: ٤/ ٣٥٤.

(٤) انظر: البحر المحيط للزركشي: ١/ ٨.

ونقل الزركشي عن كتاب «كَنز اليواقيت» لأَبي القاسم عبدالكريم بن هوازن القشيري (ت:٤٦٥هـ) صاحب «الرسالة القُشَيريَّة» في موضع واحد[١]، ومضمون النقل في أَن القَسَم بالشيء لا يخرج عن شيئَين إِمّا لفضيلة، أَو لمنفعة.

ولم أَجد أَحداً ذكر له هذا الكتاب في ترجمته[٢]، وأَورده كاتب جلبي وبيَّض له[٣]. ورجَّحت كونه من كتب الزهديات؛ لمشرب مؤلِّفه الغالب عليه، ولعنوانه الموحي بذلك، ثم كون النصّ المشار إِليه مشعراً بهذا التوجّه.

٨- اللغة وعلومها: في «البرهان» (٩٧)، وفي «الإتقان» (٧٤) كتاباً. وهي تشمل كتب النحو، والصَّرْف، والأَدب، والبلاغة، وفقه اللغة، والمعاجم، وغيرها.

وقد نقل السيوطي عن كتاب «الترشيح» لخطَّاب بن يوسف بن هلال القرطبي[٤] (ت بعد:٤٥٠هـ). قال عنه في طبقات النحاة الصغرى: «ينقل عنه أَبوحيَّان، وابن هشام كثيراً»[٥].

وجاء في «كشف الظنون» «التوشيح» بالواو[٦]، والصواب بالراء كما

(١) البرهان: ٣/ ١٢٣.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٨/ ٢٢٧، وطبقات الشافعية للسبكي: ٥/ ١٥٩، وهدية العارفين: ١/ ٦٠٧-٦٠٨، وغيرها.

(٣) كشف الظنون: ١٥٢٠.

(٤) الإتقان: ٢/ ١٩٠.

(٥) بغية الوعاة: ١/ ٥٥٣.

(٦) ١/ ٥٠٧.

سمَّاه السيوطي في «الإتقان» و «البغية». وكذلك ذكره اليمني[١]، وابن هشام[٢]، والفيروزابادي[٣].

٩- التواريخ (التراجم العامَّة): في «البرهان» كتابان، وفي «الإتقان» ستة كتب.

١٠- التراجم الخاصَّة: في «البرهان» (٨)، وفي «الإتقان» (١٠) كتب. وتشمل طبقات القرَّاء، والفقهاء، والنُّحاة، واللغويين، ومناقب الأئمَّة كالشافعي، والرَّحلات الخاصة كرحلة ابن الصلاح، والتواريخ المحليَّة لأَهل بلد مخصوص، كدمشق، وبغداد، وأَصفهان.

وقد نقل السيوطي عن «قانون التأويل» لأَبي بكر بن العربي (ت:٥٤٣هـ) مرَّتين، إِحداهما بالعنوان الآنف[٤]، والثانية بعنوان «فوائد رحلته»[٥].

والذي يظهر لي أَن الموضع الأَول كان النقل فيه بواسطة الزركشي؛ لاتحاد العنوان، والنصّ المنقول[٦]. أَمَّا الموضع الثاني فهو من كتاب ابن العربي، وحصل تحريف في «الإتقان»، إِذ تبدَّل لفظ «الباطن» الذي في «القانون» إِلى «الباطل» عند السيوطي[٧].

---

(١) إِشارة التعيين: ١١٢.

(٢) مغني اللبيب: ٧٤٦.

(٣) البلغة: ٩٧.

(٤) الإتقان: ٤/ ٣٢.

(٥) نفس المصدر: ٣/ ٢٧.

(٦) انظر: البرهان: ١/ ١٠٩، ووازن مع الإتقان: ٤/ ٣٢.

(٧) وورد «الباطل» هكذا باللام في نسخ «الإتقان» المخطوطة: نسخة المسجد الإبراهيمي =

وقد ترتَّب على هذا التصحيف نتائج غير سليمة، عند من نقل عن السيوطي لاحقاً[1].

وجعلت كتاب ابن العربي في «التراجم الخاصَّة» - وإن كان فيه أخلاط من عدَّة فنون -؛ لأنه قدَّم فيه مرحلة طلبه للعلم في الأندلس والمشرق، ومن لقيه من العلماء في حواضر العلم كبغداد، والقدس، ودمشق، ثم ما حدث له من مناظرات ووقائع وأحداث لها ارتباط وثيق بشخصيَّته، ومنهجه في التعلّم والإفادة.

١١ - الفنون العامَّة: في «البرهان» كتاب واحد هو «الفنون» لأبي الوفاء عليّ بن عقيل البغدادي الحنبلي (ت:٥١٣هـ)، وهو أكبر تصانيفه، قال ابن رجب: «وهو كتاب كبير جدّاً فيه فوائد كثيرة جليلة في الوعظ، والتفسير، والفقه، والأَصلين[2]، والنحو، واللغة، والشعر، والتاريخ، والحكايات، وفيه مناظراته ومجالسه التي وقعت له، وخواطره ونتائج فكره قيّدها فيه»[3].

وقد نقل عنه الزركشي بقوله «صاحب الفنون» مرَّتين[4]، وكلا الموضعين ليسا في «فنون الأفنان» لابن الجوزي، أو «زاد المسير»، أو «نواسخ القرآن» له، بحيث يكون مراد الزركشي بـ«صاحب الفنون» ابن الجوزي.

= بالخليل، ونسخة المكتبة البُدَيْريّة بالمسجد الأقصى، ونسخة جستربتي بدبلن.

(١) انظر تعليق الأخ محمد السليماني على «قانون التأويل»: ٥٢٧.

(٢) أي: أُصول الدين، وأُصول الفقه.

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة: ١/ ١٥٥-١٥٦. وقد طبع الجزء الباقي منه في دار المشرق بلبنان عام (١٣٨٩هـ).

(٤) البرهان: ١/ ١٨٢، ٢/ ١٦٨.

ونقل عنه مرَّة بكنيته «ابن عقيل»[١].

أَمّا مصادر «الإتقان» في هذا القِسْم فبلغت أَحد عشر كتاباً، نقل فيها عن كتاب «النَّفيس» لأبي الفرج بن الجوزي مرَّتين[٢]، وتصحَّف عنوان هذا الكتاب في الموضع الأَول من «الإتقان» المطبوع إلى «ابن الجوزي في كتابه «التفسير»»[٣]، وصوابه «النَّفيس»، كما في بعض مصوَّرات «الإتقان» المخطوط، وهو أَيضاً من المصادر التي سمّاها السيوطي في مقدمة كتابه[٤].

وربما يكون كتاب «النَّفيس» هذا هو «المدهش» لابن الجوزي؛ لأَن النَّصين اللذين نسبهما السيوطي لـ «النفيس»، موجودان في «المدهش»[٥].

أو يكون ابن الجوزي كرَّر بعض الموضوعات التي تناولها في أَكثر من كتاب من مؤلَّفاته؛ لأَن الموضع الثاني الذي نقله السيوطي عن «النفيس» - وهو أَنواع الخطاب في القرآن - موجود -أَيضاً- في كتاب ابن الجوزي «المجتبى من المجتنى»[٦].

ونقل السيوطي عن «تذكرة الشيخ تاج الدين السبكي» في موضع

---

(١) البرهان: ٢/ ٧٧، ونقله السيوطي في الإتقان: ٤/ ١٢٥.

(٢) الإتقان: ١/ ٢٥٤، ٣/ ٩٩.

(٣) الإتقان: ١/ ٢٥٤.

(٤) وهو في عداد المفقود من تراث ابن الجوزي، وذكره في كشف الظنون: ١٩٧٠، والعَلَوجي في مؤلفات ابن الجوزي: ٢٤٩.

(٥) انظر منه: ٢-٣، ٢٦.

(٦) انظر منه: ١٧-١٨.

واحد[١]، ولم أَعثر على من ذكره في ترجمته. وتتبعت فِهْرس الكتب في «طبقات الشافعية الكبرى» مجلَّداً مجلَّداً، فلم أَجده ذكره في هذه الجمهرة الضخمة.

وأَلحقته في «الفنون العامَّة»؛ لأَن غالب من كتب في مثل هذا العنوان من غير تقييد، أَراد جمع فوائد عامَّة مع تعامُسِه[٢] عن نوعها. ثم إِن السيوطي نقل عن هذا الكتاب تحت عنوان «فوائد منثورة في المناسبات».

١٢- مصادر مجهولة العلوم: وهما كتابان في «البرهان»، و«الإتقان».

فقد نقل الزركشي عن كتاب «المرشد» لأَبي نصر عبدالرحيم بن عبدالكريم القُشيري (ت:٥١٤هـ) ابن صاحب «الرسالة» في موضع واحد[٣]، وتابعه السيوطي على ذات النصّ[٤]، وهو في منع أَن يقال «حكى الله»؛ لأَن الحكاية الإِتيان بمثل الشيء، وليس لكلام الله مِثْل.

ونقل - أَيضاً - عن كتاب «شفاء الصدور» لأبي الربيع سليمان بن سَبُع السَّبتي (ت نحو: ٥٢٠هـ) كلاماً واحداً في موضعين[٥]، وتابعه السيوطي على ذات النص[٦]، وهو أَن معنى ما جاء عن أَبي الدرداء، وابن مسعود: «لا يفقه

(١) الإتقان: ٣/ ٣٣٧.

(٢) أَي: تغافله.

(٣) البرهان: ٢/ ٣١٧.

(٤) الإتقان: ٤/ ١٩٩.

(٥) البرهان: ٢/ ٨٧ (في هذا الموضع «شفاء الصدْر»)، ٢٩٠.

(٦) الإتقان: ٤/ ١٩٧.

الرجل حتى يجعل للقرآن وجوهاً»[١]، لا يحصل بمجرد التفسير الظاهر.

ولم أَتمكّن من الاهتداء إِلى أَي علم يمكن إِلحاق كتاب القشيري الذي لم أَقف على من ذكره[٢]، أَمّا كتاب ابن سبع فذكره خليفة هكذا: «شفاء الصدور في... لابن سبع سليمان السَّبْتي أَبو الربيع الإِمام الخطيب»[٣].

١٣- نقول مجهولة المصادر:

احتوى كتاب «البرهان» على (١٥٤) نقلاً، و «الإتقان» على (٩٦) نقلاً عن ثُلَّة من أَهل العلم دون ذكر كتبهم التي فيها كلامهم. ولم أَستطع الوقوف على تلك المصادر؛ لكونها مفقودة، أو نادرة الوجود.

وهذه النقول منها ما هو نقل واحد عن عالم بعينه، ومنها النقل المتعدد عن الرجل ذاته.

ومن أَمثلة هؤلاء الجِلَّة: أَبو عمرو الشيباني صاحب كتاب «الجيم»[٤]

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في المصنَّف: ١٠/ ٥٢٧، برقم (١٠٢١٢) عن عبد الوهاب الثقفي عن أيوب السختياني عن عبد الله بن زيد الجَرْمي عن أبي الدرداء بلفظ: «لا يفقه كلّ الفقه، حتى يرى للقرآن وجوهاً كثيرة»، ونحوه أبو نعيم في حلية الأولياء: ١/ ٢١١ من طريق إسماعيل بن عُليَّة به بلفظ: «إنك لا تفقه كل الفقه حتى ترى للقرآن وجوهاً».

(٢) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٣/ ٢٠٧، وسير أعلام النبلاء: ١٩/ ٤٢٤، وفوات الوفيات لابن شاكر: ٢/ ٣١٠، وطبقات الشافعيّة الكبرى للسبكي: ٧/ ١٥٩.

(٣) كشف الظنون: ١٠٥٠، وهو مخطوط، ويعَدُّ موسوعة في الحديث والسيرة، جمع صنوفاً من العلم، أَلَّفه ابن سَبُع في نحو ثلاثين عاماً. انظر: مجلة الحق، العدد(٨) السنة (٢٠)، رمضان ١٣٩٩هـ، ص(١٧-٢٢).

(٤) وهو أَوَّل معجم رُتِّب على نظام الأَلفباء في المعاجم العربيَّة، واعتبر في الترتيب الحرف =

(ت:٢٠٦هـ)، وابن الأَنباري، والنَّحاس، وابن خالويه، وابن فارس، والباقلاني، والداني، والبيهقي، وابن عبدالبرّ، وإِمام الحرمين، والفخر الرازي، وأَبو البقاء العُكبَري، والآمدي، وأَبو حيّان، والتاج السبكي، وغيرهم.

ولا أَظن أَن ما سمّاه السيوطي من كتب في مقدمة «الإتقان»، كاف في نسبة أَيّ نقل ورد إلى عالم ما، ذُكر له كتاب، أَو أَكثر في تلك المقدمة.

٣- المزيَّة الثالثة - بعضها بخطوط مؤَلِّفيها:

وقف الزركشي - رحمه الله - على «رحلة ابن الصَّلاح» بخطِّه[١]، وهي تتضمن فوائد جمعها أَبو عمرو بن الصلاح الشهرزوري (ت:٦٤٣هـ) في رحلته إلى المشرق[٢].

ووقف على خط تاج الدين الكندي المقرئ الشهير، واللغوي الكبير (ت:٦١٣هـ) على طرَّة «تهذيب اللغة» للأَزهري، مستدركاً عليه في مادة (دكر)[٣].

ووقف السيوطي - رحمه الله - في «الإتقان» على ثلاثة كتب بخطوط مصنِّفيها، وهي:

- «جمال القرَّاء وكمال الإِقراء» لعلم الدين السخاوي (ت:٦٤٣هـ)،

= الأَول من الكلم، ولم يلتزم في الثواني، والثوالث، وما يليهما أَي ترتيب. انظر: معجم المعاجم لإِقبال: ٢٤٣-٢٤٤.

(١) البرهان: ٢/ ١١٣.

(٢) انظر: كشف الظنون: ٨٣٦، والأعلام: ٤/ ٢٠٨.

(٣) البرهان: ١/ ٤٠٢.

ونقل من خطه مرَّتين[١].

- «تهذيب الأسماء واللغات» للإمام الزَّاهد أَبي زكريا النووي[٢].
- «التذكرة» للشيخ تاج الدين عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي[٣].

ونقل - أيضاً - من خط الحافظ ابن حجر العسقلاني مرَّتين[٤]، ولم يُبيِّن مصدره.

٤- وصفهما لبعضها من حيث إِبراز محاسنها أَو بيان عُوارها:

وصف الزركشي كتاب «المفردات» للراغب الأَصفهاني بأَنه أَحسن ما صنّف في غريب القرآن؛ لأَنه يتصيَّد المعاني من السياق، فيذكر قيداً زائداً على أَهل اللغة في تفسير مدلول اللفظ[٥].

واعتبر كتاب «المحتسَب» لابن جنّي من أَحسن ما وضع في توجيه القراءات الشواذ، إِلاّ أَنه لم يَسْتوف، قال: «وأَوسع منه كتاب أَبي البقاء العكبري»[٦].

وعدَّ كتاب «الأَفعال» لأَبي الجود بن القطَّاع الصقلي (ت:٥١٥هـ)،

---

(١) الإتقان: ١/ ١٥٦، ٢٨٥ (الموضع الثاني عن قصيدته في التجويد، وهي من «جمال القراء»).

(٢) المصدر السابق: ٤/ ٦٢.

(٣) المصدر السابق: ٣/ ٣٣٧.

(٤) المصدر السابق: ٣/ ٢٥١، ٤/ ١٣٦.

(٥) البرهان: ١/ ٣٩٤، ٢/ ٣١٣.

(٦) البرهان: ١/ ٤٩٢-٤٩٣، ويقصد «إِعراب القراءات الشواذ».

أَجمع كتب الأَفعال[١].

وقال عن «معاني القرآن» لأَبي إسحاق الزجَّاج: «ومعاني القرآن للزجَّاج لم يُصنَّف مثله»[٢].

ووصف كتاب ابن السَّيِّد أَحمد بن أَبان (ت:٣٨٢هـ) المسمَّى «العالم في اللغة»، و«إِلجام العوام» للغزالي[٣]، وغيرهما[٤].

ووصف السيوطي كتاب «العجاب» لابن حجر بأَن الحافظ مات عنه مسوَّدة، فلم يقف عليه كاملاً[٥].

وذكر أَن اختصار الجعبري إِبراهيم بن عمر (ت:٧٣٢هـ) كتاب «أَسباب النزول» للواحدي كان بحذف الأَسانيد، دون أَيّ زيادة[٦].

ووصف كتابه «مجمع البحرين» فقال: «وقد شرعت في تفسير جامع لجميع ما يُحتاج إِليه من التفاسير المنقولة، والأَقوال المقولة، والاستنباطات، والإِشارات، والأَعاريب، واللغات، ونكت البلاغة، ومحاسن البدائع، وغير ذلك؛ بحيث لا يحتاج معه إِلى غيره أَصلاً، وسمَّيته بـ «مجمع البحرين ومطلع البدرين»، وهو الذي جعلتُ هذا الكتاب مقدمة له، والله أَسأل أَن

(١) البرهان: ١/ ٣٩٦.

(٢) المصدر السابق: ١/ ٢٨٣.

(٣) المصدر السابق: ١/ ٣٩٤، ٢/ ٢٠٨.

(٤) انظر: البرهان: ١/ ٣٩٤-٣٩٥، ٤٦٥، ٢/ ١٧٦، ٢٢٣، ٢٩٨-٣٠٠، ٣٤٥.

(٥) الإتقان: ١/ ٨٢.

(٦) نفس المصدر.

يعينني على إكماله»[١].

وقال في أسماء من نزل فيهم القرآن: «رأيت فيهم تأليفاً مفرداً لبعض القدماء، لكنه غير محرر»[٢]، ولعله يريد كتاب «أسماء من نزل فيهم القرآن» لإسماعيل الحيري الضرير (ت: ٤٣٠هـ) صاحب تفسير «الكفاية»، وعدَّه من مصادره في مقدمة «الإتقان».

وفي نهاية هذا المطلب أُلمح إلى أن مصادر السيوطي في سائر العلوم التي تندرج تحتها، كانت أوفر من مصادر الزركشي سوى ثلاثة علوم، هي: التفاسير وأحكام القرآن، إذ زاد عليه الزركشي ستة كتب، وأُصول الفقه، إذ زاد الزركشي كتاباً واحداً، واللغة التي زاد فيها ثلاثة وعشرين كتاباً.

---

(١) الإتقان: ٤/ ٢١٣-٢١٤.

(٢) نفس المصدر: ٤/ ١٠١.

المطلب الثالث: طريقة تعامل الزركشي والسيوطي مع المصادر

امتاز الزركشي - رحمه الله - بأَمانة النقل في كتابه «البرهان»، وهي ظاهرة واضحة لكل قارئ بأَناة ورَويَّة في هذا الكتاب، وغيره من مؤَلَّفاته، فها هو يقول في مقدمة «البحر المحيط»: «ولقد رأَيت في كتب المتأَخرين الخلل... فأَتيت البيوت من أَبوابها، وشافهت كلّ مسأَلة من كتابها»[١]، إلاّ كتاب «الجامع» لابن خويزمنداد من المالكية البصريِّين، فقال عنه: «ونقلت عنه بالواسطة»[٢].

وبدت أَمانة الزركشي في «البرهان» بتصريحه بأَسماء المصنِّفين وكتبهم، أو بأَسمائهم دون الكتب، أَو بالكتب دون الأَسماء.

وأكثر من صرَّح بالنقل عنه هو الزمخشري في تفسيره «الكشاف» الجديد. فمن ذلك أَنه ذكر جملة ما حكاه العلماء في أَوجه الإيجاز من قوله تعالى ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾[٣] عشرين وجهاً، لم يصرِّح بنسبة واحد منها إلا في الوجه السابع عشر، فقال: «ذكره في الكشاف»[٤].

ولعلّ إِكثاره العزو إلى الكشاف يرجع - في نظري - إلى أمرين:

- دراسته له دراسة واعية متقنة، وربما كانت في صغره، فعَلِق في ذهنه

---

(١) البحر المحيط: ١/ ٧.

(٢) نفس المصدر: ١/ ٨.

(٣) البقرة، آية: ١٧٩.

(٤) البرهان: ٣/ ٢٩٥.

من الفوائد والنكات البلاغية الكثيرة منه.

- شهرة كتاب «الكشاف» في عصره وبلده، بحيث غلب الأمر بالعزو إليه.

وكان يحدد اسم الكتاب وموضع النقل، فيقول: «وقال صاحب «الكشّاف» في سورة التحريم ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ...﴾»[1]، و «نقل ابن بَرَّجان في «تفسيره» في أواخر سورة هود عن الخليل...»[2]، و «جعل منه (أي النكرة الموصوفة) سيبويه في باب الحروف الخمسة»[3].

ويعبِّر - أَحياناً - بنسبة المؤلِّف إلى كتاب من كتبه غير الكتاب المنقول عنه، نحو: «قال صاحب العجائب»[4]، أَي محمود بن حمزة الكرماني الملقب بتاج القرَّاء، وكلامه الذي أَورده الزركشي ليس في كتابه «غرائب التفسير وعجائب التأويل»، وإِنما في كتابه «البرهان في متشابه القرآن»[5]. وعبَّر عن الزمخشري بـ «صاحب الكشاف»[6]، والكلام المذكور ليس فيه، وإِنما هو في «المفَصَّل»[7].

---

(١) البرهان: ٤/ ٢٥٢، وانظر: الكشاف: ٤/ ١١٧.

(٢) نفس المصدر: ٤/ ٣٢٥.

(٣) نفس المصدر: ٤/ ٣٥١.

(٤) نفس المصدر: ١/ ٢٥٤.

(٥) انظر منه: ٣٤١. ويوجد في غرائب التفسير: ١/ ٦١٩ نصٌّ يشبه ما نقله الزركشي، لكن نصَّه الذي أَورده بحروفه هو من «البرهان» للكرماني.

(٦) البرهان: ٣/ ٤١.

(٧) انظر منه: ١٢٢ (ط. النَّعساني).

ووجدته إذا لم يقف على المصدر يعزو إليه مشعراً بذلك، نحو حديث وفد ثقيف في تحزيب القرآن، قال: «وقيل: إن أحمد رواه في المسند»[١]، وهو كذلك[٢].

وكان ينبِّه على أصل كلام لمؤلِّف أخذه عن غيره، مثلما نقل عن الزمخشريّ في كتابه «الفائق» من أن «لمَّا» مركبة من «لم» و «ما»...، قال: «وهذا أخذه من أبي الفتح (يعني: ابن جنِّي)، فإنه قال...»[٣].

ونبَّه أن استدراك شيخه ابن هشام في «مغني اللبيب» على الزمخشري، من أنه وجد آية في التنزيل وقع فيها خبر إن اسماً مشتقاً، ولم يتنبَّه لها الزمخشري، يُستدرك عليه فيه بأمرين:

- أن مقالة الزمخشري سبقه إليها السيرافي.
- قال: «وهذا الاستدراك وما استُدرك به، منقول قديماً في «شرح الإيضاح» لابن الخبَّاز، لكن في غير مظنته؛ فقال في باب إن وأخواتها، قال السيرافي:...»[٤].

ورأيته يحرر نسبة بعض الأقوال إلى كتب معيَّنة، نحو ذكره في حذف الموصوف اشتراط كون الصفة خاصة بالموصوف، قال: «وكذلك نصَّ عليه أرسطاليس في كتابه «الخطابة» »[٥].

---

(١) البرهان: ١/ ٣٤٣.

(٢) انظر: مسند الإمام أحمد: ٤/ ٣٤٣.

(٣) البرهان: ٤/ ٣٢٦-٣٢٧.

(٤) نفس المصدر: ٤/ ٣١٧-٣١٨.

(٥) البرهان: ٣/ ٢٢٥.

وقد يعمم المصدر، كقوله عن حذف الموصول: «وشرط ابن مالك في بعض كتبه لجواز الحذف، كونه معطوفاً على موصول آخر»[١].

ورغم الأَمانة البالغة التي وُجدت لدى الزركشي - رحمه الله - إلاّ أنه ظهرت لي بعض مواضع من «البرهان»، غاير فيها تلك الدقة في النقل، منها:

١- نقوله عن كتاب «البرهان في متشابه القرآن» للكرماني دون تسمية[٢]، ورأيته أشار إِليه مرَّة بقوله: «قال بعض المشايخ»[٣].

٢- أَفاد أَربعة تنبيهات من كتاب «التعريف والإِعلام» لأَبي زيد السهيلي في نوع «المبهمات»، سبق بياني لها هنالك.

٣- نقل في نوع «جدل القرآن» عن الراغب الأصفهاني تعليلين في ورود براهين القرآن، وأَدلته على عادة العرب دون طرق المتكلمين، ولم يشر إِليه[٤].

٤- نقل عن ابن تيمية في أَحسن طرق التفسير ضمن «مسأَلة» في نوع «معرفة تفسيره وتأويله»، ولم يسمِّه[٥].

٥- وأَفاد في نوع «معرفة أحكامه» من كتاب «الإِمام» للشيخ عزالدين بن عبدالسلام السُّلمي - رحمه الله - في ثلاثة فصول ضمن النوع المذكور[٦]،

---

(١) البرهان: ٣/ ٢٣٠.

(٢) انظر البرهان للزركشي: ١/ ٢٠٩، ٢١٤-٢١٥، ٢١٩، ٢٢٠، وما يقابلها - على الترتيب - عند الكرماني: ١١٤، ١١٦-١١٨، ٢٠١-٢٠٣، ١٣٠-١٣١، ١٢٧، ١١٩-١٢٠.

(٣) البرهان: ١/ ٢٢٥، ووازن مع البرهان للكرماني: ١٩١.

(٤) انظر: البرهان: ٢/ ١٤٧، ووازن مع مقدمة «جامع التفاسير»: ٧٥.

(٥) انظر: البرهان: ٢/ ٣١٥، ووازن مع «مقدمة في أُصول التفسير»: ٩٣.

(٦) انظر: البرهان: ٢/ ١٣٥-١٤٠.

ولم يعزها إليه.

وأفاد - أيضاً - في نوع «علم مرسوم الخط» من كتاب «عنوان الدليل» للمرَّاكشي في كثير من مباحثه، ولم يُحل إليه.

وقد يكون له عذر في عدم عزوه إلى هذين الكتابين - «الإمام» و«عنوان الدليل» -؛ لكونه أشار إليهما في مطلع النوعين المذكورين، ولأن العزّ والمراكشي قد فصَّلا في مسائلهما.

أما السيوطي - رحمه الله - فلم يكن بمنزلة الزركشي في أمانة النقل ودقته، مع أنه قال في كتابه «المزهر»: «ومن بركة العلم، وشكره عزوه إلى قائله... ولهذا لا تراني أذكر في شيء من تصانيفي حرفاً إلاّ معزواً إلى قائله من العلماء، مبيناً كتابه الذي ذُكر فيه»[1].

ولعل هذه المنهجيّة التي يشير إليها التزمها في بعض كتبه كالمزهر، والدر المنثور الذي نقل فيه عن مئة وواحد من العلماء، ونصَّ في مقدمته أنه لم ير سبعة كتب، هي:

تفسير آدم بن أَبي إِياس (ويعزو إِليه بواسطة تفسير الطبري)، تفسير ابن أَبي شيبة (ويعزو إِليه بواسطة تفسير ابن المنذر)، تفسير سُنَيْد (وهو في بطن تفسير الطبري)، تفسير إسحاق بن راهويه، مسند ابن أَبي عاصم (ويعزو

(١) المزهر: ٢/ ٣١٩، ونحوه في مقامة «صاحب سيف على صاحب حيف»، إذ قال: «وقد علم الله والناس من عادتي في التأليف أني لا أنقل حرفاً من كتاب أحد إلا مقروناً بعزوه إلى قائله، ونسبته إلى ناقله؛ أداءً لشكر نعمته، وبراءة من دركه وعهدته». شرح مقامات جلال الدين السيوطي: ١/ ٥٦٢ - ٥٦٣، ٢/ ٩٤٩-٩٥٠.

إليه بالواسطة، ولم يبيِّنها)، مسند الحسن بن سفيان، الكنى لأَبي بشر الدُّولابي[١].

أمَّا في «الإتقان» فلم يلتزم هذا الأَدب الذي أَرشد إليه طالب علم اللغة في «المزهر»، فنراه ينقل بالواسطة، ويذكر بعض الأقوال غُفْلاً من غير عزو إلى قائل، أَو كتاب. وأَوضح دليل على قولي أَنه نقل عن «البرهان» للزركشي في واحد وستين موضعاً، دون أَي نسبة إليه، أَو إلى كتابه بعبارات عامَّة، نحو: «قال بعضهم»[٢]، «وذكر قوم»[٣]، ونحوها من الأَلفاظ[٤].

وقد اتضح لي أن السيوطي - رحمه الله - نقل (١٢٩) نصاً بواسطة ستة عشر كتاباً، هي:

المحكم للداني، الصحاح للجوهري، المحرر الوجيز لابن عطيَّة، المثل السائر لابن الأَثير، جمال القراء للسخاوي، المعرَّب للجواليقي، شرح النووي على مسلم، تهذيب الأسماء واللغات له، مقدمة ابن الصَّلاح (كلٌّ منها نصّ واحد)، المرشد الوجيز لأبي شامة، ونظم الدرر للبقاعي (كل منهما ثلاثة نصوص)، عروس الأَفراح للبهاء السبكي (خمسة نصوص)، النَّشر لابن

(١) الدر المنثور (خ): ١-٢.

(٢) الإتقان: ١/ ٨٨، ٢٢٩، ٣٠٤، ٢/ ١٧٠، ١٧٣، ٢٤٩، ٣/ ١٣٤، ٣٣٢، ٤/ ١٩، ١٦٩، ١٩٦-١٩٧.

(٣) الإتقان: ١/ ١٠٢.

(٤) نحو: واستشكل بعضهم (١/ ١٣٦)، وقيل (١/ ١٥٠)، وقال آخرون (٢/ ١٠٥-١٠٦)، وقال العلماء (٣/ ٩١)، وأشار بعضهم (٢/ ٢٩٠)، وردَّ بعض أهل السنّة (٣/ ١٩٨)، وقال بعض الأئمة (٣/ ٢٣٥)، وكلُّها يراد بها الزركشي يقيناً.

الجزري (أَحد عشر نصاً)، مغني اللبيب، وفتح الباري (كلٌّ منهما اثنا عشر نصّاً)، البرهان للزركشي (أَربعة وسبعون نصّاً).

ولـمّا تبين لي وساطة النقل، أَهملت من مصادر السيوطي أَسماء المصادر الموجودة في المصدر الوسيط.

وأَذكر بعض الأَمثلة؛ لتظهر صحة دعواي:

• عزا السيوطي نقلاً إلى تفسير علي بن سهل النيسابوري[1] (ت:٤٩١هـ)، ومادة هذا النصّ من «المرشد الوجيز» لأَبي شامة، الذي سمَّى تفسير النيسابوري بقوله: «نقلته من كتاب «شفاء القلوب»، وهو تفسير علي بن سهل النيسابوري»[2].

• عقد السيوطي «فصلاً» في «معرفة الوجوه والنظائر» نقل فيه أَلفاظاً قرآنية مفردة في معانيها، وعزاه إلى كتاب «الأفراد» لابن فارس[3]. وهو نصّ منقول من «البرهان»؛ بدلالتين:

١ – أَن السيوطي دمج بين كلام ابن فارس، وكلام الزركشي المصدَّر بـ «قلت» فجعلهما في سياق واحد، ولم يتنبَّه لقول الزركشي الذي استدرك فيه على ابن فارس، فحسبه من مجموع النقل، ثم في النهاية قال: «هذا آخر ما ذكره ابن فارس»، مع أَنه فيه استدراك الزركشي.

---

(١) انظر: الإتقان: ١/ ١٢٧.

(٢) المرشد الوجيز: ٢٣.

(٣) الإتقان: ٢/ ١٣٢-١٣٥، ووازن مع البرهان: ١/ ١٩٥-١٩٩.

٢- اختصر كلام ابن فارس - على عادته في الاختصار - لكنه في هذه المرَّة أَخلَّ بمعاني: الزكاة، والصلاة، والصَّمم، والقنوت[١]، مما يـدلل أنـه لم يقف على أَصل الكتاب.

• عزا تفسير أَبي الفضل الرازي لمعنى حديث الأَحرف السبعة إلى كتابه «اللوامح»[٢]، والنصّ الذي ذكره هو نصّ الحافظ ابن حجر[٣]. والذي يظهر لي أَن الحافظ نقل كلام الرازي بالمعنى؛ للتغاير بين نقله، وما هو موجود في القطعة المتبقّية من كتاب «اللوامح» المتضمنة شرح حديث الأَحرف السبعة[٤]. ومن ثَمَّ جاء السيوطي فأَخذ عن ابن حجر دون نسبة إليه.

• نقل السيوطي تحت عنوان «تنبيه» في نوع «مناسبة الآيات والسور»، نقولاً عن الحافظ ابن حجر دون عزو، أَوهم فيها أمرين:

١- أَنه نقل عن تفسير الفخر الرازي، والواقع أَنه لم ينقل؛ بدلالة محافظته على ما اقتصر عليه الحافظ من نقله عن الرازي من العبارات.

٢- أن العلماء ذكروا لآية ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾[٥] مناسبات، وهي من تجميع السيوطي، والحقيقة أَن تلك المناسبات التي يشير إِليها السيوطي معزوّة إلى العلماء هكذا بالجمع، ما هي إِلاّ نقول الحافظ ابن حجر

---

(١) انظر: الإِتقان: ٢/ ١٣٣-١٣٤، ووازن بالبرهان: ١/ ١٩٧-١٩٨.

(٢) الإتقان: ١/ ١٣٣، وفيه: «اللوائح» بالهمز، والصواب أَنه بالميم.

(٣) انظر: فتح الباري: ٨/ ٦٤٦، معزواً إلى كتاب «اللوامح» للرازي.

(٤) انظر: شرح حديث: «أُنزل القرآن على سبعة أَحرف» (خ): ٢٣.

(٥) القيامة، آية: ١٦.

عن الفخر الرازي. وقد أعرض ابن حجر عن إكمال بعض تلك المناسبات؛ لأنها لا تخلو من تعسُّف، ولا طائل تحتها. وقد نقل السيوطي كلام الحافظ على ترتيبه[١].

وهناك نماذج عديدة توضح هذا التوجه، لا يسمح المقام بالإطالة فيها.

وقد نقل السيوطي - رحمه الله - بعض النصوص بالمعنى من غير التزام بعبارات المؤلِّف، نحو نقله عن ابن الجزري في حكم الجهر والإخفاء في الاستعاذة[٢]، ونقله بعض التخريجات الإعرابية من ابن هشام[٣].

وقد ينقل - أحياناً - بالمعنى فيقع بَتْر في العبارة يغيِّر المراد، وذلك أَنه نقل عن الحافظ ابن حجر ذكره أن القرطبي حكى أَن ابن حِبَّان أَبلغ الاختلاف في الأَحرف السبعة إلى خمسة وثلاثين قولاً، ولم يذكر القرطبي منها سوى خمسة، ثم نقل السيوطي عن الحافظ قوله: «ولم أَقف على كلام ابن حبان في هذا بعد تتبعي مظانَّه»[٤].

والذي في «الفتح»: «بعد تتبعي مظانه من صحيحه»[٥]. فَنَقْل السيوطي أَوهم أَن الحافظ تتبع كتب ابن حِبَّان في هذا القول، لكنّه قيَّدها

---

(١) انظر: الإتقان: ٣/ ٣٢٨-٣٣٠، وفتح الباري: ٨/ ٥٤٨-٥٤٩، وتفسير الرازي: ٣٠/ ١٩٦-١٩٧.

(٢) انظر: الإتقان: ١/ ٢٩٧، والنشر: ١/ ٢٥٢-٢٥٣.

(٣) انظر: الإتقان: ٢/ ٢٦٤، ووازن مع مغني اللبيب: ٧٢١.

(٤) الإتقان: ١/ ١٣٨.

(٥) فتح الباري: ٨/ ٦٤٠.

بتتبعه صحيحه فقط.

أمّا من حيث منهجيّة السيوطي في نقله عن الزركشي فصرَّح باسم الزركشي[١]، أو اسم «البرهان»[٢]، أو كليهما معاً[٣] في ثلاثة وأربعين موضعاً.

ونقل عنه من غير تصريح -كما تقدَّم- في واحد وستين موضعاً بحسب إِحصائي.

وكان - أَحياناً - يحاول إِخفاء أَن معلوماته من «البرهان» - فيما ظهر لي -، فبعد نقله نصّاً منه دون إِشارة، يقول: «قال بعضهم»[٤]، ومراده بـ«بعضهم» الزركشي. وهذا الإِخفاء له جانبان: عدم العزو، وإِخفاء شخصيّة الزركشي.

وقد ينقل عن الزركشي نصّاً ولا يعزو إلى المصدر الذي نسبه إِليه الزركشي، كنقله عن ابن مالك[٥] - مع أَن الزركشي نسب قوله إلى «شرح الكافية» -، ونقله عن ابن جنِّي[٦] - والزركشي نسب ما قاله إلى كتابه «الخاطريّات» -، ونقله عن الجرجاني[٧]، والزركشي نسبه إلى «الجرِجاني في النظم».

---

(١) الإتقان: ٣/ ١١٢، ٤/ ١٤٤، ١٦٤، ١٦٩، ١٩٢.

(٢) نفس المصدر: ٢/ ٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٥، ٣/ ٢٢٢، ١٢٦، ٤/ ١٨٨.

(٣) نفس المصدر: ١/ ١٧٢، ١٧٧، ١٨٦، ٢/ ١١٠، ٢٣٨، ٣/ ١٨٢، ٢٨٣، ٤/ ١٥، ٨٠.

(٤) نفس المصدر: ٣/ ٣.

(٥) نفس المصدر: ٣/ ٢٣٣.

(٦) الإتقان: ٣/ ٢٣٦، وانظر: البرهان: ٢/ ٤٣٧.

(٧) انظر: الإتقان: ٣/ ٢٣٦، ووازن بالبرهان: ٢/ ٤٣٨.

وتارة ينقل عن الزركشي بلا تصريح، كذكره تعريف: «التفسير» بـ «قال بعضهم»[١]، وهو كلام الزركشي، ثم بعد قليل نقل تعريفاً آخر له - ذكره في مقدمة «البرهان» -، ونسبه إليه[٢].

وقد يتصرف في نقله عن «البرهان»، إذْ ذكر الزركشي - رحمه الله - في أرجى آية بضعة عشر قولاً، قال - عن القول الرابع إلى الثامن -: «حكى هذه الأَقوال الخمسة الأخيرة الشيخ محيي الدين في «رؤُوس المسائل» »[٣]. فجاء السيوطي واجتزأ منها أربعة أَقوال، ثم قال: «حكى هذه الأَقوال الأَربعة النووي في «رؤوس المسائل» »[٤]، فحذف منها واحداً، وجعله بعدها دون نسبة إلى مصدر.

وقد ينقص - أَحياناً - في نقله عن الزركشي، كنقله كلام أَبي عليّ الفارسي في قوله ﴿وَفِى ٱلرِّقَابِ﴾[٥]، فقد نقده الزركشي فلم ينقل السيوطي النقد[٦].

أو يزيد عبارات على ما ذكره الزركشي، فقد علَّق الزركشي على كلام الزمخشري في قوله ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ...﴾[٧] بقوله: «ولم

(١) الإتقان: ٤/ ١٦٩، وانظر: البرهان: ٢/ ٢٨٤.

(٢) المصدر السابق، ووازن مع البرهان: ١/ ١٠٤-١٠٥.

(٣) البرهان: ٢/ ٧٩.

(٤) الإتقان: ٤/ ١٣١.

(٥) التوبه، آية: ٦٠.

(٦) انظر: الإتقان: ٢/ ١٤٠، ووازن مع البرهان: ٤/ ١٥٥.

(٧) التوبة، آية: ٤٣.

يتأَدَّب الزمخشري بأدب الله في هذه الآية»[1]، فزاد السيوطي عليه: «على عادته في سوء الأدب»[2].

وقد ينقل الزركشي نصاً عمن سبقه ويهمل العزو، فيأتي السيوطي ويشير إلى المصدر الذي استقى منه الزركشي، ويصرِّح باسمه، نحو كتاب «المقتنص في فوائد تكرار القصص»[3].

وهناك بعض مفردات منهجيَّة السيوطي في نقله عن «البرهان»، تركتها خشية الإطالة.

---

(١) البرهان: ٢/ ٤٤١.

(٢) الإتقان: ٣/ ٢٣٧.

(٣) انظر البرهان: ٣/ ١٠٩، والإتقان: ٣/ ٢٠٤.

المبحث الثالث: مميِّزات الكتابين

لقد وجدت بعض المميِّزات لكتابي «البرهان» و«الإتقان»، أُجملها بالعناصر التالية:

مميِّزات «البرهان»

١- دقة الزركشي في نقله عن غيره، وأَمانته في ذلك بحيث يشرح الصدر ويسرّ النفس، ولهذه الميّزة نماذج كثيرة تقدم بعضها في المطلب الثالث من مبحث «قيمة مصادر الكتابين» في هذا الفصل.

وبرز اطلاع الزركشي الواسع في كثير من المسائل، كجمعه خمسة أقوال في قوله تعالى ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ ...﴾[1]، وكلامه عن «ليس» هل هي لنفي الجنس أَو الوحدة؟ قال: «لم أَر من تعرض لذلك غير ابن مالك في كتابه «شواهد التوضيح»»[2].

٢- احتوى كتاب «البرهان» بعض التحقيقات العلميّة للزركشي، كتحقيقه أَن إبليس ليس من الملائكة عنصراً، ولكنّه منهم حكماً[3]. وحقق أَن إِطلاق دخول ما بعد «إِلى» في حكم ما قبلها لا ينبغي؛ لأَنه تارة يدخل

(١) المزمّل، آية: ١٨، وانظر البرهان: ٣/ ٤٢٢-٤٢٣.

(٢) البرهان: ٤/ ٣٤٠.

(٣) نفس المصدر: ٢/ ٤٨٩.

وتارة لا يدخل[١]. وحقق أن «لا» و «لن» لمجرد النفي عن الأفعال المستقبلية، أما التأبيد وعدمه فيؤخذان من دليل خارجي[٢].

٣- كانت للزركشي جملة وفيرة من اللفتات التفسيريَّة في نحو سجود الملائكة إلاّ إبليس[٣]، وتقدم السجود على الركوع خطاباً لمريم في سورة آل عمران[٤]، والتعبير بـ ﴿تُرَابٍ﴾ في خلق عيسى عليه السلام دون الطين[٥]، وعدم التعبير بـ «مصدق» في قوله تعالى ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا ...﴾[٦]، وغيرها[٧].

٤- ردّ الوجوه التفسيريَّة الضعيفة، كردّه على قول الضحاك في تفسير قوله تعالى ﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾[٨] بـ «متى شئتم»؛ بسبب نزولها[٩].

وردّ تفسير ﴿عَنِ﴾ من قوله تعالى ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾[١٠] أنها للمجاوزة، قال: «وفيه نظر»، ثم علل ردّه لذلك[١١].

---

(١) البرهان: ٤/ ٢٠٥-٢٠٦.

(٢) نفس المصدر: ٢/ ٥١٨.

(٣) البرهان: ٣/ ١٢٨.

(٤) نفس المصدر: ٣/ ٣١٥-٣١٦.

(٥) نفس المصدر: ٣/ ٤٣٦.

(٦) يوسف، آية: ١٧، وانظر: البرهان: ٣/ ٥٠١.

(٧) انظر: البرهان: ٣/ ٢٧٠-٢٧٢، ٢٧٦، ٢٩٧-٢٩٨، ٣١٥، ٤٢٨، ٤٥٣.

(٨) البقرة، آية: ٢٢٣.

(٩) البرهان: ٤/ ٢١٩-٢٢٠.

(١٠) النجم، آية: ٣.

(١١) البرهان: ٤/ ٢٥١.

وضعَّف قول مكي والمهدوي بأَن الخطاب في قوله تعـالى ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾[١]، للنبي ﷺ والمراد أُمَّته[٢]، وغيرها.

٥- نظرات في الوقف والابتداء:

كان للزركشي - رحمـه الله - بعـض الآراء في الوقـف والابتـداء عـلى كلمات قرآنية، نحو الوقف على قوله تعالى ﴿قَوْلُهُمْ﴾ في يـونس ويـس، إذ يرى أنه واجب[٣].

ويرى أن الوقف ينبغي أن يكون على ﴿بِهِۦ﴾، من قوله تعـالى ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ...﴾[٤].

وغلَّط من قال إن الوقف عـلى ﴿ذَٰلِكَ﴾، مـن قولـه تعـالى ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾[٥]، تعليل لقوله ﴿مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾[٦].

٦- دفاع عن القرآن في «البرهان»:

كانت له مواقف دفاعية حول القرآن، كقوله - لما ذكر أن ﴿لَوَٰقِحَ﴾[٧] أَصلها ملاقح من أَلقحت الريح السحاب، قال -: «وكل هذا تفسير معنى،

(١) الأنعام، آية: ٣٥.
(٢) البرهان: ٢/ ٣٦٨.
(٣) البرهان: ٣/ ١٧٠.
(٤) يوسف، آية: ٢٤، وانظر: البرهان: ٣/ ٢٥٥.
(٥) المائدة، آية: ٣٢.
(٦) المائدة، آية: ٣١، وانظر: البرهان: ٣/ ١٧١.
(٧) الحجر، آية: ٢٢.

وإِلَّا فالواجب صون القرآن أَن يقال فيه مثل ذلك»[١].

وانظر ردَّه على ابن جنّي الـذي زعـم أن بعـض القـرَّاء يتخـير قراءَتـه بـلا رواية[٢].

٧- كان للزركشي بعض الاختيارات العلمية - وهـي قليلـة -، نحـو وجه اعتبار أَن سورة الإِخلاص تعدل ثلـث القـرآن[٣]، واختيـاره في فعـل «كاد» أَن إثباتها إِثبات، ونفيها نفي من بين أَربعة مذاهب للنحاة[٤].

٨- ردوده على الفرق الضالَّة:

نحو ردّه على الجهميَّة استدلالهم بقوله تعالى ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ ...﴾[٥] أنه تعالى في كل مكان[٦]. وردِّه على المعتزلة في نفي رؤيـة الله يوم القيامة[٧]، وردّه على أَبي علي الفارسي[٨]، وابن جني[٩]، والزمخـشري[١٠] بعض آرائهم المؤسسة على المذهب الاعتزالي.

---

(١) البرهان: ٣/ ٤٤٧.

(٢) المصدر السابق: ٣/ ٤٤٦.

(٣) المصدر السابق: ٢/ ٧٨.

(٤) المصدر السابق: ٤/ ١٢٠.

(٥) الأَنعام، آية: ٣.

(٦) البرهان: ٢/ ٢١٢.

(٧) المصدر السابق: ٣/ ٤٥١، ٤/ ٣٣٣.

(٨) المصدر السابق: ٢/ ٤٠٣.

(٩) المصدر السابق: ٤/ ١٢٦.

(١٠) المصدر السابق: ٢/ ٤٢٠، ٣/ ١٢٩-١٣٠، ٤/ ٣٣٧، وغيرها.

وردّ على «إخوان الصفاء» القائلين إن قوله تعالى ﴿ٱلۡعَالِينَ﴾[١] بمعنى: العقول العاقَّة التي لم تسجد، قال: «وهذا تحريف»[٢].

٩- النظرات النقديَّة:

اشتمل برهان الزركشي على جولات نقديَّة لجملة آراء، أو مسائل ذكرها بعض أَهل العلم، وتمثلت اتجاهات النقد عنده في ثلاثة محاور:

- **الردود العامَّة**: إذ ردَّ بنوع انتقاد كثيراً من آراء المفسرين[٣]، واللغويين[٤]، والنحاة[٥]، والبلاغيين[٦]، وغيرهم[٧]. وبلغت ردوده العامَّة قرابة أَربعين ردّاً.

- **بين الزركشي والزمخشري**: اعترض أَبوعبد الله الزركشي - رحمه الله - على الزمخشري في عديد من المسائل العقديَّة[٨]، أو التفسيريَّة[٩]، أو اللغويَّة[١٠]، بلغت- بإحصائي - أَربعة وعشرين موضعاً.

---

(١) ص، آية: ٧٥.

(٢) البرهان: ٢/ ٤٨٨.

(٣) المصدر السابق: ٢/ ١٧٣-١٧٤، ٣٥٥، ٤١٩، ٤٤٧-٤٤٨، ٣/ ١٤٩-١٥٠، ٢٤٥، ٣٢٢.

(٤) المصدر السابق: ١/ ١١٩، ٤٠٢، ٣/ ٢٥٤، ٤/ ١٥٥، ٢٠٧-٢٠٨.

(٥) البرهان: ٣/ ٦-٧، ١٣٩، ١٥٢، ٤٢٧.

(٦) المصدر السابق: ١/ ١٣٩، ١٦٩، ٢/ ٤٤٩، ٣/ ٥٩، ١٨٩، ٤١١-٤١٢.

(٧) المصدر السابق: ١/ ١١٩، ١٢١-١٢٢، ٢٥٦، ٢٨٦-٢٨٧، ٢/ ٢٢٧، ٣٨٦، ٤٢١، ٤٩٢-٤٩٣، ٣/ ٤٧، ٧٣، ٩٦، ١٧١، ٣٤٧-٣٤٨، ٣٨٩.

(٨) البرهان: ٢/ ٤٤١، ٤٩٣، ٣/ ١٢٩، ٤/ ١١٦، ٣٣٧.

(٩) المصدر السابق: ٢/ ٤٥٢، ٣/ ١١٧، ٤/ ٧٨.

(١٠) المصدر السابق: ٢/ ٥١٠، ٣، ٥، ٤١، ٤٢، ٥١، ٧٧، ١٤٠-١٤١، وغيرها.

ومع هذه الوجهة النقديَّة التي سلكها الزركشي مع الزمخشري، إلاّ أنه تعاطف مع آرائه في موضعين[١]، ونصره في دخول الواو على الجملة الوصفيّة للتأكيد؛ ردّاً على ابن مالك وأبي حيَّان[٢]، وتابعه ستّ مرَّات في اختياراته النحويَّة، والبلاغيَّة[٣].

- **الردّ بكلام الغَيْر:** فقد ردَّ على بعض أهل العلم بكلام آخر منقول عن غيره، كردّه على ابن سيده بكلام للأعلم الشَّنْتَمَري[٤]، وعلى يونس بن حبيب الضبِّي بكلام النحويين[٥]، وعلى الزمخشري بنصّ إمام الحرمين في كتابه «الشامل»[٦].

مميِّزات «الإتقان»

١- ابتكار السيوطي - رحمه الله - ثلاثة أنواع من علوم القرآن لم تفرد من قبله، ولم يتعرض لها من كتب في علوم القرآن بشكل مجموع، وهي: الأرضي والسمائي، فيما نزل من القرآن على لسان بعض الصحابة، ما أُنزل منه على بعض الأَنبياء وما لم يُنزل منه على أَحد قبل النبي ﷺ.

٢- أَجاد الكتابة في بعض الأنواع التي عرضها، كنوع «طبقات المفسرين»،

---

(١) البرهان: ٣/ ٣٧١، ٤/ ٣٣.

(٢) المصدر السابق: ٣/ ٣١.

(٣) المصدر السابق: ٣/ ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٦٩، ٣٤٩، ٤٧١، ٤/ ٩٦.

(٤) المصدر السابق: ٢/ ٤٥٣.

(٥) المصدر السابق: ٢/ ٤٦٦-٤٦٧.

(٦) المصدر السابق: ٢/ ٥١٧.

و«عامّه وخاصه»، فأَحسن ترتيبه، وأَضاف إِضافات جيّدة، وكتب فيه أَحسن مما كتب في «التحبير».

٣- امتاز «الإتقان» باحتوائه على جملة كبيرة من الروايات التفسيريَّة لعدد من التفاسير المفقودة، كتفسير الفِرْيابي، وسُنَيْد، وابن مردويه، وغيرهم.

وهناك - أَيضاً - عدّة نصوص في ثنايا «الإتقان» لبعض الكتب الأُخرى المفقودة، ككتاب الأَخفش في المفرد والجمع في القرآن الكريم[١].

٤- تضمن كتاب السيوطي ستة اختيارات له في عدّة مسائل، وهي: اختياره في لفظ «القرآن» أَنه مرتجل غير مهموز تبعاً للشافعي رحمه الله[٢]، وارتأى في ترتيب سور القرآن الكريم أَنه توقيفي سوى براءة والأَنفال؛ تبعاً للبيهقي[٣]، وذهب إِلى أن الاقتباس ثلاثة أَقسام: مقبول، ومباح، ومردود؛ تبعاً لتقسيم لابن حجَّة الحموي[٤]، واختار أَن في القرآن أَلفاظاً غير عربيّة؛ لأنه حوى علوم الأَولين والآخرين[٥]، ورأى في فواتح السور أَنها من الأَسرار التي لا يعلمها إلا الله[٦]، وجنح في «المشاكلة» أَنها مجاز علاقته المصاحبة[٧]، واختار - وهو اختيار لغوي - أن «رُبَّ» تأتي للتقليل غالباً وللتكثير نادراً،

(١) **الإتقان**: ٢/ ٣٠٢.
(٢) المصدر السابق: ١/ ١٤٧.
(٣) المصدر السابق: ١/ ١٧٩.
(٤) المصدر السابق: ١/ ٣١٥.
(٥) **الإتقان**: ٢/ ١٠٦.
(٦) المصدر السابق: ٣/ ٢١.
(٧) المصدر السابق: ٣/ ١٢٧.

ولم يعلل اختياره[١]، خلافاً لابن هشام[٢]، وابن مالك كما نقله عنه المرادي[٣].

٥- اهتم السيوطي بمعالي المسائل وأعرض عن سفاسفها، فعرَّض بالاشتغال بعدد حروف القرآن وكلماته، فقال: «والاشتغال باستيعاب ذلك مما لا طائل تحته...، فإن كتابنا موضوع للمهمَّات لا لمثل هذه البطالات»[٤].

٦- التعقّبات:

انتقد السيوطي بعض الآراء أو الأَقوال التي ذكرها في «الإتقان» بنوع انتقاد، إمّا لضعف القول[٥]، أَو قصور فيه[٦]. وقد اعترض على أَقوال لأَهل العلم بنقول عن غيره، كتعقّبه كلام إمام الحرمين في «البرهان»[٧]، والسهيلي[٨]، وعبدالرزاق في «تفسيره»[٩].

وقد تعقّب الزركشي وخالفه الرأي، أَو بيَّن وهمه في سبعة مواضع[١٠].

---

(١) الإتقان: ٢/ ١٩٧.

(٢) انظر: مغني اللبيب: ١٨٠.

(٣) انظر: الجنى الداني: ٤٤٠.

(٤) الإتقان: ١/ ١٩٧. وقد تعقَّب انتقاده هذا الدكتور حسن العتر في مقدمة «فنون الأفنان»: ٩٠-٩١، وذكر خمس فوائد لمعرفة عدّ حروف القرآن الكريم وكلماته.

(٥) انظر: الإتقان: ١/ ١٥٣، ٢١٠، ٣/ ٢٧، ٧٠.

(٦) انظر المصدر السابق: ٢/ ١٣٨، ٣/ ٢٧، ٤/ ١٥٣.

(٧) المصدر السابق: ١/ ٨١.

(٨) الإتقان: ٣/ ٢٦-٢٧.

(٩) المصدر السابق: ٤/ ٦٥.

(١٠) انظر: الإتقان: ١/ ٢٢٢، ٢/ ١٩٩، ٣/ ٦٢، ٧٦، ١٢٩، ٤/ ١٨١.

٧- تصديره كثيراً من المباحث بأهم المصنفات المندرجة تحته.

وهي إضاءة جليلة – تبع فيها الزركشيَّ – وزاد عليه زيادات جيدة، تطلع الباحث على أهم مصادر الموضوع.

وكان السيوطي – أحياناً – يقترح إفراد بعض الأنواع بالتأليف، كقوله في مطلع نوع الموصول لفظاً المفصول معنى: «وهو نوع مهم، جدير أن يفرد بالتصنيف»[١].

٨- استطاع السيوطي في العديد من أنواع «علوم القرآن» أن يلخص كلام أهل العلم بعبارة سهلة، وأن يستوعب كثيراً من مصادره التي سماها في مقدمة «الإتقان»، فجمع فيه مادة علمية ثرَّة.

وقد أشار إلى هذه المزية في نهاية الكتاب[٢].

وقال عنه – في كتابه أسرار التنزيل –: «وفيه من الفوائد ما لم يجتمع في غيره»[٣].

فهذه جملة مزايا نتجت لي لهذين الكتابين الجليلين، يمكن إِضافة غيرها إِليها، والله أعلم.

---

(١) الإتقان: ١/ ٢٥٢.

(٢) الإتقان: ٤/ ٢٥٨.

(٣) قطف الأزهار: ١/ ٩١.

المبحث الرابع: مكانتهما بين كتب علوم القرآن

لا ريب أن كتاب «البرهان» للزركشي لم يسبقه كتاب من كتب «علوم القرآن» اشتمل على المعلومات التي ضمَّها في حناياه، حتى قال عنه الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: «ومن تصانيفه «البرهان في علوم القرآن» من أعجب الكتب وأَبدعها، مجلَّدة ذكر فيه نيِّفاً[1] وأربعين علماً من علوم القرآن»[2].

وهذا الانطباع واضح لكل من طالع فيه مطالعات ضافية، موازناً مع تلك المصنَّفات التي تقدمت عليه، مما حدا بالأُستاذ محمد أَبو الفضل إبراهيم -رحمه الله- أَن يعدّه أَول كتاب صنِّف مستقلاً في هذا الفن[3].

وكان وقوف السيوطي عليه باعثاً له أَن ينشئ كتاب «الإتقان»؛ إذ قطع عليه تردده، وأَزال عنه توهمه بأَنه تفرَّد بوضع كتابه «التحبير»، الذي أَلَّفه قبل «الإتقان» في هذا الباب من العلم، فشدَّ كتاب «البرهان» حزم السيوطي، وقوَّى عزمه على قصده[4].

ولقد ظلَّ برهان الزركشي متوارياً بعيداً عن أَنظار طلاّب العلم فترة ليست

---

(١) الصواب عطف لفظة «نيِّف» على العقود، لا العكس كما هنا. انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي: ٢/ ١٤٩، والنحو الوافي لعباس حسن: ٤/ ٥١٩.

(٢) إنباء الغمر: ٣/ ١٤٠ - ١٤١.

(٣) مقدمة «الإتقان»: ١/ ٧.

(٤) انظر: الإتقان: ١/ ١٠، ١١، ١٤.

قصيرة، إذ لا أَعلم أحداً من العلماء بعد القرن العاشر أَفاد منه إِفادة ظاهرة، أَو نقل منه نصوصاً مستفيضة، أَو تعرَّض لتنقيحه واختصاره، مثلما حدث للإتقان.

وأَظن أَن تقدُّم طباعة «الإتقان»، وانتشاره في الأوساط العلميَّة هو العامل الرئيس في تعريف طبقة أهل العلم بكتاب «البرهان»، بل إِن كثيراً ممن تناول بعض الأَبحاث القرآنية قبل عام (١٣٧٧هـ = ١٩٥٨م) - وهي السنة التي طبع فيها «البرهان» أَول مرَّة بتحقيق الأُستاذ محمد أَبو الفضل إبراهيم - لم يعتمدوا في كتاباتهم عليه.

وأَودُّ الإشارة إِلى مَعْلَمة مهمَّة في نظري، وهي أَن كتاب الزركشي مع المكانة العلميَّة التي يحتلها بين الموسوعات القرآنية، إِلاّ أَنه اتضح لي أَن فيه نقصاً في تسعة مواضع[1]، وكنت شغوفاً بمطابقة مواضع الخلل مع إِحدى مخطوطاته، وبقيت مسلِّياً نفسي بوجود نسخة خطيَّة منه في مكتبة عارف حكمت بالمدينة[2]، ولكن ماذا أَفعل لـمَّا تبيَّن أَن هذه النسخة هي كتاب «**البرهان الكاشف عن إِعجاز القرآن**»، لأَبي المكارم عبدالواحد بن عبدالكريم الأَنصاري المعروف بابن الزَّمْلكاني (ت:٦٥١هـ)، وليست «البرهان» للزركشي[3]!!

(١) انظر: البرهان: ٢/ ٤٨٧ (وقد كتب الناسخ عند هذا الموضع على الحاشية: «هنا نسخة الأَصل ورقتان بياض»)، ٣/ ١١٩، ١٤٦، ٣٧٢، ٤/ ٣٤، ١٤٨، ٢٥٦، ٣٧٤، ٣٧٩.

(٢) ذُكرت في **الفهرس الشامل** - التفسير: ٤٣١، نقلاً عن كحَّالة.

(٣) ومما يجدر ذكره أن في مكتبة عارف حكمت نسختين من كتاب «البرهان الكاشف»، إحداهما برقم: (١٩/ ٢٢٨) وضع على غلافها أن مؤلِّفها هو: كمال الدين محمد بن علي بن عبد الواحد بن الزَّمْلكاني (ت: ٧٢٧هـ)، وهو حفيد المصنّف.

والثانية برقم: (٢٠/ ٢٢٨) نسبت في فهرس المكتبة إلى الحفيد المذكور أيضاً.

فكم أخطأ المفهرسون، وأتعب سوقتهم الباحثين!!

ثم تيسَّر لي الوقوف على نسخة الحرم المكي من «البرهان»، فوجدت النقص المشار إليه حاصلاً في معظم المواضع، سوى موضع واحد، فجاء فيه: «فإن أردت هذا، أو جالس أحدهما، لم يكن عاصياً»[(١)].

أمّا السيوطي -رحمه الله- فقد أَلَّف ابتداءً كتاب «التحبير» سنة (٨٧٢هـ)، مقتفياً فيه أثر جلال الدين البُلقيني (ت:٨٢٤هـ)، ثم وضع كتاب «الإتقان» بعد اطلاعه على «البرهان» للزركشي، عام (٨٧٨هـ)، سوى أشياء ألحقها فيه بعد ذلك[(٢)].

وجعله مقدمة لتفسيره الذي شرع فيه وسمَّاه: «مجمع البحرين ومطلع البدْرين الجامع لتحرير الراوية وتقرير الدراية»، وعدَّه من أجلِّ ما وضع في «علوم القرآن»، وقال: «وهو كالمقدمة لمن يريد التفسير، وأكثره قواعد كلية، وفيه من الفوائد ما لم يجتمع في غيره»[(٣)]؛ لذلك قال خليفة: «وهو أشبه آثاره وأفيدها»[(٤)].

ويعتبر «الإتقان» تلخيصاً محكماً للبرهان، مع ترتيب وزيادات أَضافها

---

(١) البرهان (خ): ٥٥٦، ووازن مع المطبوع: ٤/ ٣٧٤.

(٢) جاء في نهاية نسخة «الإتقان» المحفوظة في وزارة الأوقاف الكويتية - فيما نقله تلميذ المؤلِّف الداودي عنه -: «فرغت من تأليفه يوم السبت ثالث عشر من شوال سنة ثمان وسبعين وثمانمائة، سوى أشياء ألحقتها بعد ذلك». ورقة (٢٨٤).

(٣) قطف الأزهار في كشف الأسرار: ١/ ٩١.

(٤) كشف الظنون: ١/ ٨.

السيوطي لم تتوافر عند الزركشي، كما سبق الحديث عن ذلك في الفصل الثالث؛ لذلك قال خليفة - في تعريفه «البرهان» -: «والسيوطي أدرجه في إتقانه»[١].

و«البرهان» ليس أول كتاب من كتب الزركشي يسلك السيوطي معه هذا الطريق، فقد لخص كتابين آخرين للزركشي، هما:

١- «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة»، فلخصه بكتاب سمّاه «عين الإصابة في استدراك عائشة على الصحابة»[٢].
٢- «التذكرة في الأحاديث المشتهرة»، فلخصه بـ«الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة»، وزاد عليه[٣].

ولكون «الإتقان» استوعب كتاب «البرهان» مع زيادات، وتهذيب، وإدماج، فقد غدا جمهرة معتبرة عند العلماء، فاحتَفَوْا به، واتخذ هذا الاهتمام اتجاهين:

- اتجاه ضم «الإتقان» مع الزيادة عليه، ويمثله كتاب «الزيادة والإحسان في علوم القرآن» لابن عقيلة المكي (ت:١١٥٠هـ).
- اتجاه الاختزال والاختصار له، وتمثّل هذا في ثلاثة عشر كتاباً، هي:

١- «مختصر الإتقان» لعبدالرحمن بن إبراهيم الحنفي الشامي المعروف

---

(١) كشف الظنون: ١/ ٢٤١.

(٢) انظر: كشف الظنون: ١٣٨٤، ومنه نسخ في دمشق، والقاهرة، وبرلين، وليدن. انظر: دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها: ٧٧-٧٨.

(٣) انظر: الرسالة المستطرفة: ١٩١-١٩٢، وطبع «الدرر» على حاشية «الفتاوى الحديثيَّة» لابن حجر بالمطبعة الميمنية عام (١٣٠٧هـ). انظر: مكتبة الجلال السيوطي: ١٩١.

بابن مزوّر الدمشقي (ت:١٠٨٦هـ)، منه نسخة بخط المؤَلِّف في مكتبة برنستون - أمريكا[١].

٢- «مختصر الإتقان» للسَّابق: أحمد بن محمد بن علي العراقي الحدَّادي الشافعي (ت: ١١٦١هـ)[٢].

٣- «مختصر الإتقان» لإسماعيل بن السيد محمد الحسيني الموصلي (كان حيّاً عام ١٢١٦هـ)، منه نسخة بخط المصنِّف - أيضاً - في مكتبة الدولة - برلين[٣].

ودعاه إلى اختصاره كون «الإتقان» لا يفهمُه - في رأيه - إلاّ كل غوَّاص في العلوم، وذكر في مختصره الأَنواع الثمانين جميعها على ترتيب السيوطي، ولم يكن له منهجيَّة واضحة في طريقة إِيراده القضايا والمسائل التي عرض لها السيوطي[٤].

٤- «الإيقان في اختصار الإتقان» لأَحمد بن محمد بن ناصر السباعي السلاوي (كان حيّاً عام ١٢٥٨هـ)، منه نسخة في دار الكتب المصريِّة[٥].

٥- «مختصر الإتقان في علوم القرآن» للحسن بن عبد الوهاب بن الحسين الدَّيلمي الزَّيدي (ت: ١٢٨١هـ)[٦]

---

(١) الفهرس الشامل - التفسير: ٧٢٢.

(٢) ذكره المرادي في سلك الدرر: ١/ ١٨١.

(٣) الفهرس الشامل - التفسير: ٧٩٧.

(٤) انظر: مقدمة المؤلِّف: ١/ب - ٢/ أ.

(٥) الفهرس الشامل - التفسير: ٨٠٩.

(٦) انظر: معجم المؤلفين: ١/ ٥٦٢، ومعجم المفسرين: ١٤١.

٦- «التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان» لطاهر بن محمد صالح الجزائري (ت:١٣٣٨هـ)، طبع في القاهرة بمطبعة المنار عام (١٣٣٤هـ)، ومرَّة ثانية بعناية الشيخ عبدالفتاح أبوغُدَّة في بيروت، وسيأتي حديث عنه في الفصل السادس.

٧- «علوم القرآن وأُصوله» لمحمد أَمين سويد الدمشقي (ت:١٣٣٥هـ)، وهو رسالة في اختصار كتاب «الإتقان»[1].

٨- «زبدة الإتقان في علوم القرآن» لمحمد علوي المالكي (ت: ١٤٢٦هـ)، طبع في مطابع الرشيد - المدينة بدون تاريخ. ولم يتضمَّن اختصاره كل الأَنواع الثمانين الموجودة في الأَصل، بل اقتصر على اختصار بعضها، وزاد في الشرح والتعليقات.

٩- «المختار من الإِتقان في علوم القرآن للسيوطي» لعامر محمد بحيري، طبع بدار الفكر العربي - القاهرة عام (١٣٨٠هـ = ١٩٦٠م)[2].

١٠- «المختار من الإتقان في علوم القرآن للسيوطي» لعبدالمنعم شميس، (مطبوع؟)[3].

١١- «مختصر الإِتقان في علوم القرآن للسيوطي» لصلاح الدين أَرقه دان، طبع في دار النفائس - بيروت بدون تاريخ. وقد اقتصر عمل المختِصر

---

(١) انظر: **تاريخ علماء دمشق**: ٥٠٦. ويوجد منه نسخة ناقصة في كراريس عند حفيده الشيخ الدكتور أيمن سويد بجُدَّة، لم يتيسر لي الاطلاع عليها.

(٢) انظر: **معجم الدراسات القرآنية** للدكتورة الصفَّار: ٣٩٥.

(٣) المصدر السابق. ولم أَطلع على كتاب بحيري وشميس.

على التعريف بأَبواب الكتاب الرئيسة، كما وردت في «الإتقـان»، ولم يلتـزم ترتيب السيوطي في أَنواعه ، بل قدَّم وأَخر بما ظَنَّه أَقرب إلى تناول القـارئ، ووضع في آخر مختصره ثبتاً بأَسماء بعض الكتب المفيدة في علوم القرآن لمـن أَراد التوسع في دراسة هذا العلم.

وقد ترجم هذا المختصر إلى اللغة الفارسية بعنـوان: «ترجمـة خلاصـة الإتقان...»، من قِبل محمود افتخار زاده، وصدر عن (دفتر نشر معارف)[1].

١٢ - «تهذيب وترتيب الإتقان في علوم القرآن» للدكتور محمد بن عمر بن سالم بازمول، طبع في دار الهجرة - الرياض عام (١٤١٢هـ). وواضـح مـن عنوان هذا المختصر أَنه لم يلتزم فيـه ترتيـب الإمـام الـسيوطي، وقـد اتخـذ منهجيَّة لا بأس بها ذكرها في مقدمة تهذيبه[2].

١٣ - نظمه مجهول (كان حيًّا عام ١٠١٣هـ)، يوجد من منظومته نسخة مبتورة البداية في المكتبة التيموريَّة - (دار الكتب/ القاهرة)[3].

(١) مجلة بينات، العدد (١٢)، ص: ٤٢، ٥٣.

(٢) انظر: مقدمة «تهذيب وترتيب الإتقان»: و - ط.

(٣) انظر: الفهرس الشامل - التفسير: ٩٩٨، ومكتبة الجلال السيوطي: ٥٣.

المبحث الخامس: المآخذ عليهما

لا يخلو جهد بشري من خلل أو قصور في جانب من جوانبه، ويكون احتمال الخطأ أكثر إذا اتسع الموضوع المتحدَّث فيه وتفرعت مباحثه.

وقد وجدتُّ بعض ملاحظات في كتابي الإمامين الجليلين الزركشي والسيوطي - رحمهما الله - لا تنقص من قدر كتابيهما، ومنزلتهما بين كتب علوم القرآن، ولا تعني إهدار الجهود وإزدراء الناس وغمطهم. وهي مآخذ أذكرها من باب النصح والتقويم، لا من باب النقد والتشهير، واجداً لهما عذرهما في تلك الهنات، وهذه لوازم الطبيعة البشريَّة.

وأُنبّه على أني قد عرضت لكثير من هذه المآخذ في بابةِ الملاحظات، التي عقدتها في نهاية عديد من أنواع علوم القرآن في «البرهان» و «الإتقان»، فما تقدَّم منها هناك أسكت عنه، ولا أُكرره هنا، وتناولَتْ الملاحظات المشار إليها مسائل عقديَّة، أو في علوم القرآن، أو التفسير، أو الحديث، أو في أسماء بعض الكتب، والعلم الذي تندرج تحته، أو شطط في بعض المنهجيَّة، نحو ما فعله الزركشي من ذكر علل الرسم العثماني من الحذف والزيادة، المنقولة من كتاب «عنوان الدليل» لابن البناء المراكشي (ت:٧٢١هـ)، وبعض تلك العلل كانت مشوبة بنزعة صوفيَّة، فيها تكلف وتعسف، وغير ذلك.

المآخذ على «البرهان»

١- أوهام في الآيات:

وقعت بعض الأخطاء في عدّ أو ذكر مواضع من القرآن في «البرهان»، منها:

- ذكر الزركشي أن قصة إبراهيم عليه السلام لم ترد في سورة الشعراء، وهو وهم[١].

- ذكر ـ رحمه الله ـ أن لفظ ﴿ظَلَمْنَـٰهُمْ﴾ جاء في القرآن الكريم في أربعة مواضع، وعدّ منها في سورة النحل موضعين، آية: ٣٣، ١١٨، والصواب أن الذي ورد في المصحف من ﴿ظَلَمْنَـٰهُمْ﴾ ثلاثة مواضع: هود: ١٠١، والنحل: ١١٨، والزخرف: ٧٦. أما آية: ٣٣ في سورة النحل فنصّها: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ ...﴾[٢].

- ذكر ـ رحمه الله ـ في نوع المتشابه اللفظي ما ورد في القرآن عشر مرَّات، فعدّ منه ﴿وَلَمَّا﴾ مقرونة بالواو، فوردت في سورة هود أربع مرَّات، وفي يوسف ست مرَّات، أما في غير هاتين السورتين فوردت ﴿فَلَمَّا﴾ بالفاء[٣].

وهذا الكلام عليه ثلاث ملاحظات:

(١) أن إدخال لفظ ﴿وَلَمَّا﴾ بالواو فيما ورد عشر مرات خطأ ظاهر؛ لأن ﴿وَلَمَّا﴾ جاءت في القرآن في (٣١) موضعاً[٤].

---

(١) انظر: البرهان: ٣/ ١١٣، وآيات قصة إبراهيم في الشعراء من آية: ٦٩-٨٩.

(٢) انظر: البرهان: ١/ ٢٣٣.

(٣) البرهان: ١/ ٢٣٧.

(٤) انظر: معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم: ٥١٤.

(٢) حَصْر ما جاء بالواو في هاتين السورتين ليس سائغاً، إذ ورد لفظ ﴿وَلَمَّا﴾ في سور أخرى غيرهما، كالبقرة، والأعراف، ويونس، والقصص، والعنكبوت.

(٣) حَصَرَ أن ما جاء في غير سورتي هود ويوسف بالفاء، وليس بحاصر ولا جامع؛ إذ جاءت ﴿لَمَّا﴾ مجردة عن الواو والفاء، نحو: ﴿لَمَّا جَآءَكُمْ أَسِحْرٌ هَٰذَا...﴾[١]، وجاءت بالواو مقرونة مع همزة الاستفهام، نحو: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا...﴾[٢].

- ذكر ـ رحمه الله ـ أن قوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾، ورد في موضعين بالواو، وفي ثلاثة مواضع بلا واو؛ ليعدّه من الخماسي في نوع المتشابه اللفظي[٣].

والصواب أن الذي جاء بلا واو ورد في أربعة مواضع، فيصبح من فصل ما جاء على ستة أحرف. والموضع الذي فاته هو قوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ في التوبة آية: ٧٢.

- جاء في «البرهان» أن قوله تعالى ﴿يَضَّرَّعُونَ﴾ بالإدغام ورد في سورة الأنعام[٤]، والصواب أن الإدغام جاء في سورة الأعراف[٥]، أمّا ﴿يَتَضَرَّعُونَ﴾

(١) يونس، آية: ٧٧.

(٢) آل عمران، آية: ١٦٥.

(٣) البرهان: ١/ ٢٣٤.

(٤) البرهان: ٣/ ٢٩١.

(٥) آية: ٩٤.

بالإظهار، فهو الذي في سورة الأنعام[١].

وقد فاته التنبيه على استثناء بعض المواضع -التي فيها خلاف بين القراء- في أمثلة نوع المتشابه اللفظي؛ ممّا يخرجها عن محل الاستشهاد الذي أورده، وذلك في ستة مواضع، هي:

- ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾[٢] لم يستثن قراءة ابن عامر، الذي يقرأ ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾ بالياء قبل التاء[٣].
- ﴿تَتَذَكَّرُونَ﴾ في غافر[٤] بتاءين قراءة الكوفيين، أما الباقون من العشرة فبالغيبة[٥].
- لم يستثن قراءة ابن كثير في التوبة ﴿تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾[٦] الذي يقرأ بزيادة ﴿مِن﴾ قبل ﴿تَحْتِهَا﴾؛ لأنها كذلك مكتوبة في المصحف المكي[٧].
- لم يُنبّه على أن من يقرأ بالهمز قبل الواو في قوله تعالى ﴿أَوْ أَن يُظْهِرَ﴾[٨]، هم الكوفيون دون غيرهم؛ ليناسب عدّه الرباعي[٩].

---

(١) آية: ٤٢.

(٢) الأعراف، آية: ٣.

(٣) البرهان: ١/ ٢٢٧.

(٤) آية: ٥٨.

(٥) البرهان: ١/ ٢٢٨.

(٦) التوبة، آية: ١٠٠.

(٧) البرهان: ١/ ٢٣١.

(٨) غافر، آية: ٢٦.

(٩) البرهان: ١/ ٢٣١.

- لم يستثن قراءة ابن عامر في ﴿إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[١]، الذي يقرأ بنصب ﴿قَلِيلًا﴾؛ ليوافق عدّه الرباعي أيضاً[٢].

- لما عقد الفصل الخامس عشر من المتشابه، وهو ما جاء على ثلاثة وعشرين حرفاً، ذكر منه ما ورد في سورة الفرقان ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ﴾[٣]، ولم يستثن قراءة ابن كثير الذي يقرأ: ﴿ونُنْزِلُ الملـٰئكةَ﴾[٤].

٢- ترك تصدير بعض الأنواع بتعاريف لها:

وهي فائدة جليلة تطلع القارئ على مدلول النوع المتكلَّم فيه، وهذا ملحظ يوجد عند الزركشي، كتركه تعريف «المبهمات»، و«جدل القرآن»، وعند السيوطي، كتركه تعريف «ما نزل مشيَّعاً وما نزل مفرداً»، و«مفردات القرآن».

٣- آراء مردودة في علوم القرآن:

- كنقله عن مكي بن أبي طالب أن الكسائي أُلحق بالسبعة أيّام المأمون، وكان السابع يعقوب الحضرمي، فأثبت ابن مجاهد في سنة ثلاثمئة، أو نحوها الكسائي في موضع يعقوب[٥].

وقد ردّ أبو شامة هذا القول فقال: «وأما قول مكي...، ففيه نظر، فإن ابن

(١) النساء، آية: ٦٦.

(٢) البرهان: ١/ ٢٣٢.

(٣) الفرقان، آية: ٢٥.

(٤) البرهان: ١/ ٢٤١.

(٥) المصدر السابق: ١/ ٤٧٧. وتابعه السيوطي في الإتقان (١/ ٢٢٤) النقل عن مكي، ولم يُعقِّب.

مجاهد صنّف كتاب «السبعة» وهو متأخر عن زمن المأمون بكثير، فإنه توفي سنة أربع وعشرين وثلاثمئة، ومات المأمون سنة ثماني عشرة ومئتين، فلعل مصنِّفاً آخر سبق ابن مجاهد إلى تصنيف قراءات السبعة، وذكر يعقوب دون الكسائي، إن صحَّ ما أشار إليه مكي. فإن غيره من الأئمة المصنفين في القراءات الثمان يقولون: وإنما أُلحق يعقوب بهؤلاء السبعة أخيراً؛ لكثرة روايته، وحسن اختياره ودرايته»[(١)].

- نسب قراءة ترك الهمز في كلمة واحدة في قوله تعالى ﴿شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ...﴾[(٢)] إلى قنبل عن ابن كثير[(٣)]، وهي نسبة مغلوطة؛ إذ إن من ذكر هذه القراءَة إنما حكاها عن البزي عن ابن كثير لا عن قنبل عنه، ثم هي قراءَة محكية، وليست مرويَّة من طرق كتاب «النَّشر»[(٤)].

٤- إيراد الأقوال الضعيفة والواهية في التفسير:

- كقوله إن ﴿ٱلسِّجِلِّ﴾ في سورة الأنبياء[(٥)] هو كاتب للنبي ﷺ، وهو قول مردود صرَّح المزي بأَن روايته موضوعة[(٦)].

---

(١) المرشد الوجيز: ١٥٤، ومما يؤيد كلام أبي شامة ما نقله ابن تيمية عن بعض أئمة القراء من قوله: «لولا أن ابن مجاهد سبقني إلى حمزة، لجعلت مكانه يعقوب الحضرمي إمام جامع البصرة، وإمام قرّاء البصرة في زمانه في رأس المئتين». **مجموع الفتاوى**: ١٣/ ٣٩٠.

(٢) النحل آية: ٢٧.

(٣) **البرهان**: ١/ ٤٦٩.

(٤) انظر: **النشر**: ٢/ ٣٠٣.

(٥) آية: ١٠٤، وانظر: **البرهان**: ١/ ٢٥٢.

(٦) انظر: **تفسير ابن كثير**: ٣/ ٢٠٩.

- وقوله إن الرسل المذكورين في سورة يس ﴿إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[١]، هم رسل عيسى عليه السلام[٢]. وقد انتقد الحافظ ابن كثير هذا القول من ثلاثة أوجه[٣]، ورجَّح ابن عطية أنهم رسل من قبل الله تعالى[٤].
- وفسَّر قوله تعالى ﴿وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ﴾[٥]، بأن المراد منه المعرفة[٦]!

٥- ترك الترجيح:

يورد الزركشي أحياناً بعض الآراء في مسألة معيَّنة ولا يرجِّح، وهو أمر وافر عنده، نحو تركه الترجيح بين المعاني الاصطلاحيّة في معنى المحكم والمتشابه[٧]، وعدم إبداء رأي في الفرق بين التفسير والتأويل[٨]، كما لم يختر أيّ قول من الأقوال الثمانية التي أوردها في اختلاف الناس في أقسام معنى الكلام[٩]، وغير ذلك.

٦- التناقض:

منع الزركشي ـ رحمه الله ـ إطلاق الزائد على بعض الحروف في القرآن،

---

(١) آية: ١٣.
(٢) البرهان: ٢/ ٤٩٠-٤٩١.
(٣) انظر: تفسير ابن كثير: ٣/ ٥٧٦-٥٧٧.
(٤) انظر: المحرر الوجيز: ١٣/ ١٩٢-١٩٣.
(٥) آل عمران، آية: ٣٩.
(٦) البرهان: ٣/ ٤٩٣.
(٧) البرهان: ٢/ ١٩٩-٢٠٠.
(٨) البرهان: ٢/ ٢٨٥-٢٨٧.
(٩) البرهان: ٢/ ٤٢٥.

وقال: «والذي عليه المحققون تجنّب هذا اللفظ في القرآن؛ إذ الزائد لا معنى له...»[١]، ولكنه عاد فذكر الزيادة في بعض الحروف القرآنية[٢].

نسب بيت حسَّان بن ثابت ﵁:

لنا الجفَناتُ الغُرُّ يَلْمعْنَ بالضّحى وأسيافُنا يَقْطُرْنَ من نَجْدةٍ دَما

إلى النابغة[٣]، ثم عاد في موضع آخر ونسبه إلى حسَّان، وذكر أن النابغة اعترض حسَّان وقال له: «قد قلَّلت جفناتك وأسيافك»[٤].

٧- اتهموا المطبعة:

جاء في نوع «المبهمات»: «... كان معه أربعة دوانق...»[٥]، والدانق معرَّب[٦] وهو مذكر، فكان يجب إعمال قاعدة مخالفة العدد للمعدود. وقد جاءت الرواية عند الواحدي[٧]، والقرطبي[٨]، والسيوطي[٩]: «أربعة دراهم»، بدل «دوانق».

---

(١) البرهان: ٢/ ٣١٧.
(٢) انظر: البرهان - مثلاً -: ٢/ ٣٩١-٣٩٤.
(٣) البرهان: ٣/ ١٣٤.
(٤) البرهان: ٣/ ٤١٧. وانظر مناسبة قول النابغة لشعر حسَّان في: شرح ديوان حسَّان بن ثابت للبرقوقي: ٤٢٤-٤٢٥.
(٥) البرهان: ١/ ٢٤٨، وطبعة أبي الفضل: ١/ ١٥٩.
(٦) انظر: شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل للخفاجي: ٨٣.
(٧) أسباب النزول: ٨٦.
(٨) الجامع لأحكام القرآن: ٣/ ٣٤٧.
(٩) الدر المنثور: ٢/ ١٠١.

المآخذ على «الإتقان»

١ - السيوطي من حفَّاظ الإسلام، وله دراية بعلم الحديث تربو على الغايات، ولكنه - رحمه الله - ذكر في «الإتقان» عدداً من الروايات الواهية، التي كان بمكنته الحكم عليها، أَو نقل كلام الأئمة النقاد فيها على أقلّ تقدير.

لأن تلك الروايات الواهنة كانت مجالاً لاحباً، وطعمة سائغة للطعن في القرآن مِنْ كل مَنْ في قلبه زيغ وحقد على الإسلام، كالرَّافضة، ودعاة النصرانية، وبعض المستشرقين.

وإن كان العَذْل قد يخف عند بعض المرويّات التي فيها رواة ضعفاء، كعيسى بن دأب، ومحمد بن نصر العراقي[1]، أو الحارث الأعور[2]، فلا يقبل حشده روايات عديدة تفيد أن في القرآن بعض الأخطاء الكتابيَّة، وأن الكاتب كتبها وهو ناعس، أو أن مداد القلم زاد، ونحو ذلك، دون التعرض لنقد أسانيدها، وكشف زيفها[3].

يضاف لما ذكر اعتماده ـ أحياناً ـ على طرق ضعيفة في التفسير، كطريق العوفي، والضحاك بن مزاحم عن ابن عباس[4]، مع كونه نقد هاتين الطريقين فحكم بضعف الأُولى، وانقطاع الثانية؛ لكون الضحاك لم يَلْق

(١) الإتقان: ٢/ ٥٥ - ٥٦.

(٢) المصدر السابق: ٤/ ١٠٢.

(٣) الإتقان: ٢/ ٢٦٩-٢٧٣، ٢٧٥-٢٧٧.

(٤) المصدر السابق: ١/ ٧٧.

ابن عباس[١].

وقد توسَّع - رحمه الله- في إيراد بعض الإسرائيليات، وبخاصة في مبحث «المبهمات»، وأكثر من ذكر تفاصيل وجزئيات لا يترتب على معرفتها كثير فائدة، بل هي في بعضها أقرب إلى مجانبة فهم مقاصد القرآن العظيم وهداياته.

٢- الجمع بدون تحقيق:

- كإيراده حديث الإمام أحمد في التاريخ = (العلل)، وهو: أن إسرافيل قُرِن بنبوّة النبي ﷺ ثلاث سنين، فكان يعلمه الكلمة والشيء[٢]، وهو معارض لحديث بدء الوحي الثابت في البخاري[٣]، وغيره.

- وكذكره بعض الأقوال التي حكاها ابن حبان في تفسير معنى الأحرف السبعة، واشتملت على ستة أوجه، مع أن المراد منها بيان معاني وأمثلة الأحرف السبعة، وهي الأقوال: (٤، ٩، ١١، ١٥، ١٦)[٤].

- زاد السيوطي من أنواع الواو غير العاملة نوعاً لم يذكره الزركشي، وهو: الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها[٥]، كقراءة قنبل ﴿وإليه النشورُ وأمنتم...﴾[٦]. وهذا النوع ذكره ابن هشام وردّه، وجعل

---

(١) الإتقان: ٤/ ٢٠٩.

(٢) المصدر السابق: ١/ ١٢٩، وانظر الحديث في «العلل»: ٢/ ٣٣٧.

(٣) راجع: فتح الباري: ١/ ٢٥ - ٢٦.

(٤) الإتقان: ١/ ١٣٩.

(٥) المصدر السابق: ٢/ ٢٥٨.

(٦) الملك، آية: ١٥، ١٦، وقُنبل يبدل الهمزة الأُولى من ﴿ءَأَمِنتُم﴾ واواً إذا وصل.

الصواب عدم عدّه[١]، لكن السيوطي حطبه.

- نقل عن الكرماني أن القرآن نزل مرَّة بالمعنى، ومرَّة باللفظ والمعنى[٢]!!

٣- التناقض:

نقد السيوطي ابن الجوزي لاشتغاله عدَّ أنصاف، وأعشار، وأثلاث القرآن، ونحو ذلك من المعلومات التي رآها تافهة[٣]، ثم أراه يذكر أن في القرآن آيتين جمعت كل منهما حروف المعجم، وليس فيه حاء بعد حاء إلاّ في موضعين، ولا كافان إلاّ كذلك، ولا آية فيها ثلاثة وعشرون كافاً إلاّ آية الدَّيْن، ونحو هذه المُلَح التي ليست من متين العلم[٤].

- أورد في نوع «بدائع القرآن» عند كلامه عن التورية، مثالاً عن الزمخشري يوضح فيه ما قصده، وهو قوله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[٥]، وأن الاستواء له معنيان: الاستقرار في المكان، وهو المعنى القريب المورَّى به، الذي هو غير المقصود، الثاني: الاستيلاء والمِلْك[٦]، وهو المعنى البعيد المقصود الذي ورَّى به عنه بالقريب[٧].

---

(١) انظر: مغني اللبيب: ٤٨٢.

(٢) الإتقان: ١/ ١٤٨.

(٣) المصدر السابق: ١/ ١٩٧.

(٤) انظر: الإتقان: ٤/ ١٣٥-١٣٦.

(٥) طه آية: ٥.

(٦) مثلثة الميم بمعنى.

(٧) الإتقان: ٣/ ٢٥٠.

وقد سبق منه أن ردّ معنى الاستيلاء من وجهين[1]، ولكنه سكت عنه هنا كما ترى.

٤- ترك الترتيب:

قد يجمع السيوطي - رحمه الله - عناصر بعض الأَنواع دون ترتيب المعلومات على وجه دقيق، كتقديم تعريف النوع، ثم فائدته، ثم تاريخه، ثم طريقة استخراجه إن وجدت، ثم أَقسامه ومباحثه. ومن أَمثلة هذا التشويش نوع «مناسبة الآيات والسور»[2]؛ فإن فيه فوضى واضحة بترك التنسيق والترتيب.

٥- ترك التعريف:

ترك إيراد تعاريف بعض أنواع «علوم الإتقان» التي عقدها في كتابه، نحو: ما نزل مشيَّعاً وما نزل مفرداً، ومفردات القرآن، وهي مباحث تحتاج إلى توضيح وبيان للمراد منها بتعاريف جامعة لمباحثها التي تندرج تحتها؛ لأن هذه التعاريف فيها فائدة جليلة، تطلع القارئ على مدلول النوع المتحدَّث عنه.

وثمة بعض المآخذ الأخرى تركتها؛ خشية الإطالة.

---

(١) انظر الإتقان: ٣/ ١٤.

(٢) انظر الإتقان: ٣/ ٣٢٢-٣٣٨.

الفصل السادس
أثر «البرهان» و«الإتقان» فيما بعدهما من مؤلَّفات

يعتبر كتاب «البرهان» و«الإتقان» أوسع جمهرتين في «علوم القرآن» منذ نشأة التأليف في مباحث هذا العلم، مجموعة كلٌّ منهما في مؤلَّف واحد.

ولم يلق «البرهان» عناية مثلما حظي «إتقان» السيوطي بالحفاوة والاعتناء، ولعل هذا الإِهمال يرجع إلى أَسباب، منها:

- سعة مباحث «الإتقان»، وكثرة أَنواع «علوم القرآن» فيه، إِذ لم يسبقه أَحد بهذا الجمع.
- شهرة السيوطي وكونه من المكثرين في التصنيف، قد تكون باعثاً لشهرة كتابه.
- تأخر طباعة «البرهان» بعد طباعة «الإتقان» بمئة وستة أعوام[1].

فكتاب السيوطي يعدّ الحلقة الذهبيّة في سلسلة التأليف في هذا العلم، وكل من جاء بعده اعتمد عليه في معظم ما كتب، ولئن قيل إِن علماء التفسير عيال على الطبري في «تفسيره»، فيصدق هذا القول على أَن من بحث في علوم القرآن عالة على السيوطي في «إتقانه».

وقد قلَّت التآليف في هذا العلم بعد «الإتقان» قلَّة يحسب الراصد

(١) أُولى طبعات «الإتقان» كانت بالمطبعة المعمدانية بكلكته في الهند عام (١٢٧١هـ)، وأُولى طبعات «البرهان» عام (١٣٧٧هـ).

لحركتها أنها توقفت أو كادت، إلاّ ما كان من شمس الدين: محمد بن محمد بن رجب البهنسي (ت:٩٨٦هـ)، صاحب «تاج العرفان في بيان علوم القرآن»[١]، ومن محدِّث الحجاز في وقته، محمد بن أحمد بن سعيد المعروف بابن عقيلة الحنفي (ت:١١٥٠هـ)، صاحب «الزيادة والإحسان في علوم القرآن»[٢]، ومن العلاَّمة أحمد بن عبدالرحيم الدهلوي المعروف بشاه وليّ الله (ت:١١٧٦هـ) صاحب «حجة الله البالغة» بكتابه الأَفيق[٣]: «الفوز الكبير في أُصول التفسير»[٤].

ثم ما كان من مؤلَّفات في نهاية القرن الثالث عشر، ومطالع القرن الرابع عشر الهجري، نحو كتاب «التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان» للشيخ طاهر بن محمد صالح الجزائري (ت:١٣٣٨هـ)، و«منهج الفرقان في علوم القرآن» للشيخ محمد علي سلامة (ت:١٣٦٢هـ)، و«مناهل العرفان في علوم القرآن» للشيخ محمد عبدالعظيم الزُّرقاني (ت:١٣٦٧هـ)، و«البيان في مباحث من علوم القرآن» للشيخ عبدالوهاب عبدالمجيد غزلان، وغيرهم.

---

(١) انظر: **الفهرس الشامل - التفسير**: ١/ ٦٣٤.

(٢) أتمَّ تحقيقه خمسة باحثين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

(٣) أي: البالغ النهاية في العلم والفصاحة.

(٤) وضعه مؤلِّفه بالفارسيّة، ثم عُرِّب وطبع أكثر من مرَّة، من أحسنها طبعة دار البشائر الإسلامية عام (١٤٠٧هـ)، وعنوان الكتاب يشعر أنه في قواعد علم التفسير، لكنه ضمَّ عديداً من أبحاث علوم القرآن، كأحكام القرآن، ونظم القرآن، والغريب، الناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول، وإِعجاز القرآن، وأساليب القرآن، وطبقات المفسرين. وقد ناقش السيوطيَّ في الآيات المدّعى نسخها، وتعقبه في بعضها، وحرَّر أَن النسخ لا يتعيَّن إلاّ في خمس آيات. انظر: **الفوز الكبير**: ٥٤-٦٠.

ثم تلت هذه المؤلَّفات مجموعة أُخرى لثلّة من العلماء تعتبر من طبقة تلاميذ المذكورين، نحو «المدخل لدراسة القرآن الكريم» للدكتور محمد محمد أبو شَهْبة (ت:١٤٠٣هـ)، و «مباحث في علوم القرآن» للدكتور صبحي الصالح (ت:١٤٠٧هـ)، وللشيخ مناع خليل القطّان (ت: ١٤٢٠هـ)، و«لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير» للدكتور محمد لطفي الصبّاغ، و«علوم القرآن» للدكتور عدنان زرزور، و«مدخل إلى علوم القرآن والتفسير» للدكتور فاروق حمادة، وغيرهم.

ثم تكاثرت المصنفات في هذا الصدد كثرة يشعرك بعضها أَنها من قبيل التزيُّد، و«التزبّب قبل الحَصْرمة»[١].

ويغلب على معظم المؤلَّفات المتأخرة أَنها أُلِّفت لطلاب في مراحل دراسيَّة متباينة، وتصطبغ بطابع المنهجيّة الدراسيّة؛ بحيث تنحو إلى الإجمال في المباحث، وتيسير المادة، وعدم الخوض في دقائق المسائل وإطالة الطرح، واختيار السبيل الأيسر، وهذا المنهج يحرم الباحثين المتخصصين من نيل مرادهم والحصول على بغيتهم منها، ومن جانب آخر يحدّ من إبداع المؤلفين، والتجديد في كثير من المسائل القابلة للنقاش، بل أَدّى بهم إلى التسليم في عديد من القضايا، ونقلها كما هي من غير تمحيص؛ خشية من الدخول في تفاصيل تخرج به عن

---

(١) يقال لمن تصدّى قبل نضجه. ولعلّ أوّل من شهرت عنه هذه المقالة هو الإمام أبو حنيفة - رحمه الله -، حيث تصدَّر تلميذه أبو يوسف للتدريس دون أن يعلمه، فبعث إليه رجلاً فسأله عن خمس مسائل، تحيَّر فيها أبو يوسف، وعلم تقصيره، فقال له أبو حنيفة: «تزبَّبت قبل أن تُحَصْرِم». انظر: **الأشباه والنظائر** لابن نجيم: ٥١٢، ونحوها عن أبي علي الفارسي مع تلميذه ابن جني. انظر: **بغية الوعاة**: ٢/ ١٣٢.

هدفه من التأليف[١].

وتخلل هذه المراحل جميعاً مقدمات صُدِّرت بها بعض التفاسير ضمَّت جملة صالحة من علوم القرآن، من أبرزها:

مقدمة تفسير ابن عجيبة الفاسي: أحمد بن محمد (ت:١٢٢٤هـ)، المسمَّى «البحر المديد في تفسير القرآن المجيد»[٢]، ومقدمة تفسير «محاسن التأويل» للشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي (ت:١٣٣٢هـ)، والمقدمات العشر التي صدَّر بها الشيخ محمد الطاهر بن عاشور (ت:١٣٩٣هـ)، تفسيره «التحرير والتنوير»، وغيرها[٣].

وغالب الكتب السالفة اعتمدت، أو أفادت من كتابي «البرهان» و«الإتقان»، أو أحدهما. وسأقتصر على بيان أثر الكتابين في أربعة كتب، وهي: «الزيادة والإحسان»، و«التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن»، و«مناهل العرفان»، و«مباحث في علوم القرآن» للصالح؛ لما لهذه الكتب من مكانة معتدّ بها بين نظائرها في هذا العلم.

١ - **«الزيادة والإحسان في علوم القرآن»** لابن عقيلة، وهو كتاب ضمَّنه مؤلِّفه مئة وأربعة وخمسين نوعاً من علوم القرآن، وقد اعتمد اعتماداً كبيراً

---

(١) انظر: دراسات في علوم القرآن للرومي: ٥٠.

(٢) طبع منه جزء يسير، وانظر نسخه في الفهرس الشامل - التفسير: ٧٩٨-٧٩٩. وقُدِّمت رسالة ماجستير لدار الحديث الحَسَنِيَّة - الرباط، بعنوان: «علوم القرآن في تفسير ابن عجيبة».

(٣) كتب الدكتور محمد صفاء حقي رسالة دكتوراه بعنوان: «علوم القرآن من خلال مقدمات التفاسير»، وصدرت عن مؤسسة الرسالة - بيروت ط (١)، ١٤٢٥هـ.

على «الإتقان»، فها هو يقول في مقدمته: «إن من أحسن العلوم وأفضلها وأنفعها علوم القرآن، وما يشتمل عليه من نفائس البيان، وقد أَلَّف بعض الأئمة الأعلام كتباً في هذا المعنى، وأَحسنها كتاب «الإتقان» للحافظ الكبير، والعالم الشهير، رئيس المتأخرين الشيخ عبدالرحمن جلال الدين السيوطي قدَّس الله روحه... فهو كتاب نفيس شريف، وتأليف مركَّز ظريف، قلَّ أن ينسج أحد على منواله، أو يحذو على مثاله، جمع فيه من علوم القرآن ما لم يُسْبق إلى جمعه...، ولما رأيت أن كتابه وما اشتمل عليه من العلوم ونفائس الفهوم، الذي لو لم يكن له إلاّ هذا الكتاب لكفاه شرفاً وفخراً... حداني ذلك إلى أن أحذو على منواله، وأنسج كتاباً على مثاله، فشرعت في هذا الكتاب، وأودعت فيه جلّ ما في «الإتقان»، وزدت عليه قريباً من ضعفه من المسائل الحسان، واخترعت كثيراً من الأنواع اللطيفة والفوائد الشريفة، هذا على سبيل الإدماج والإجمال، ولو فصّلتها لزادت على أربعمئة نوع»[1].

ولم يلتزم في سرد أنواعه ترتيب السيوطي، بل قدّم وأخّر، وانتحى منهجيَّة السيوطي - وهي في الأصل للزركشي - بتصدير النوع فيمن أفرده بالتأليف.

وسبب وفرة أنواعه أنه بسط وعدّدَ النوع الواحد في «الإتقان»، فنوع «كيفيّة إنزاله» - وهو السادس عشر عند السيوطي - جعل منه ابن عقيلة ثمانية أَنواع، هي:

علم حقيقة القرآن وما هو؟، علم وحي القرآن وحقيقة الوحي، علم أنواع الوحي، علم بدء الوحي، علم صفة حال النبي ﷺ حين ينزل عليه الوحي، علم

(١) الزيادة والإحسان (خ): ٢/ أ - ٣/ أ.

كيفيّة استعجال النبي ﷺ بحفظ الوحي قبل أن يتمّه جبريل ونهي الله تعالى له عن ذلك، علم نزول القرآن من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، علم معنى نزوله وإنزاله وتنزيله[١].

ونوع «معرفة الوقف والابتداء» -وهو النوع الثامن والعشرون عند السيوطي- جعل منه ثلاثة أنواع، هي:

علم الوقف، علم ما يوقف به، علم الوقف على مرسوم المصحف العثماني[٢].

ورأيته نقل عن الزركشي في «البرهان» قوله: «القرآن والقراءَات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل...، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي...»[٣].

وقد اعتمد على مصادر أُخرى «كالنشر» لابن الجزري، و«لطائف الإشارات» للقسطلاني، و«إتحاف فضلاء البشر» لشيخه البنا الدمياطي، وغيرها.

وسلك الطريقة السرديَّة في تناول جلّ مباحث الأنواع التي أودعها كتابه، ولم أَلحظ لديه ملكة التجديد والابتكار، بل كرر معظم ما ذكره السيوطي بنزعة فيها شيء من المغايرة في العرض، والترتيب، والتعديد[٤].

٢- **«التبيان لبعض المباحث المتعلِّقة بالقرآن على طريق الإتقان»**، للجزائري.

وهذا الكتاب جعله مؤَلِّفه المقدمة الصغرى لتفسيره المسمّى: «تفسير

---

(١) انظر: **الزيادة والإحسان**: ٣/ أ.

(٢) انظر: المصدر السابق: ٣/ ب.

(٣) انظر: المصدر السابق: ٧٧/ أ. ولا أدري هل نقله عن **الإتقان** (١/ ٢٢٢)، أم أتى البيت من بابه؟

(٤) فقول الكتاني - في **فهرس الفهارس**: ٢/ ٦٠٧ -: «اختصر فيه الإتقان للحافظ السيوطي، واستدرك عليه نحواً من ستين نوعاً» ليس دقيقاً.

القرآن الحكيم»[١]، وطبع في حياة كاتبه طبعته الأُولى عام (١٣٤٤هـ).

وهو في عداد مختصرات «الإتقان»، فقد ذيّل عنوانه السالف بقوله: «على طريق الإتقان»، وهي إشارة واضحة منه أنه أراد كتاب السيوطي بهذه الإضافة.

ولا أظن الشيخ أبا غدّة مصيباً بقوله تعليقاً على تتمّة عنوان الكتاب: «لا يعني المؤلِّف هنا بقوله: «الإتقان»، كتاب «الإتقان في علوم القرآن» للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله، وإنما يعني بقوله: «على طريق الإتقان»، أي: إلى طريق تحرير المباحث فيه، وإِحكامها وإتقانها دراسة وتمحيصاً»[٢].

لأن المتصفح لهذا الكتاب يَعْلَق بذهنه من أول وهلة أن المؤلف - رحمه الله - بناه على معلومات الإمام السيوطي في «الإتقان»، ومَنْ وازن مواضع منه مع «الإتقان»، تبيَّنت له هذه الحقيقة بلا تلجلج[٣].

بل هناك مواضع نقلها الشيخ الجزائري من «الإتقان» بأَخطائها، دون انتباه للصواب فيها[٤].

وقد بحث المؤلِّف في كتابه اثني عشر فصلاً، ضمّنها عدّة أَنواع من علوم القرآن، وانتخبها من أنواع «الإتقان» بذوقه الرفيع وبُعْد نظره،

(١) انظر الموجود منه في المكتبة الظاهرية في: **الفهرس الشامل - التفسير**: ٨٢٧.

(٢) **التبيان**: ٣١ (حاشية).

(٣) وسدَّد هذا الرأي الدكتور أبوشبهة في: **المدخل لدراسة القرآن الكريم**: ٤١، والدكتور فاروق حمادة، في: **مدخل إلى علوم القرآن والتفسير**: ١٣.

(٤) كذكره كتاب المهدوي في توجيه القراءات بأنه «الهداية». انظر: **التبيان**: ١٥٣، ووازن مع **الإتقان**: ١/ ٢٢٨.

وتلاها في كل مبحث فوائد جمَّة، وتحقيقات متينة، وآراء رصينة.

فالمؤلِّف لم يَمْخَض «الإتقان» واكتفى بزبده، بل أَضاف إضافات لم ترد عند السيوطي[1]، وكان له دَلْوٌ في بعض التحقيقات[2]، وزاد مصادر جديدة لم يعتمد عليها السيوطي[3].

وصرّح بالنقل عن «الإتقان» في تسعة مواضع[4]، وسمّى السيوطي في موضعين[5].

ويظهر لي أنه وقف على كتاب «البرهان» للزركشي؛ إذ نقل عنه في خمسة مواضع، اثنان منها يترجح - عندي - نقله عن «البرهان» مباشرة[6]، وثلاثة يحتمل أنه نقلها بواسطة السيوطي؛ لاقتصاره على ما نقله السيوطي عن الزركشي دون إضافة[7].

٣- «مناهل العرفان في علوم القرآن» للزرقاني.

هذا الكتاب من أَبدع وأمتع كتب علوم القرآن في القرن الماضي، دبَّجته

(١) كمعنى الاختيار في القراءة: ١٢١.

(٢) كالتحقيق في معنى السبع الطوال: ١٦٦، والسجع المرضي: ٢٥٤.

(٣) بلغت مصادره التي لم ترد في «الإتقان» قرابة واحد وعشرين كتاباً، منها: «الألفاظ والحروف» لأبي نصر الفارابي: ٨٤، و«البسملة» لأبي شامة: ١٣٥، و«البيان والتبيين» للجاحظ: ٢٥٧، و«شرح التيسير» لعبدالواحد المالَقي: ١٨٨، ٢١١.

(٤) انظر: التبيان: ٣١، ٤٧، ٩٢، ٩٣، ١٢٢، ١٢٧، ١٤٦، ١٥٠، ٢١٩.

(٥) انظر: التبيان: ٤٠، ٣٠٢.

(٦) انظر: التبيان: ١١٨، ٢١٤، ووازن مع البرهان: ١/ ٤٦٩-٤٧٠، ٢/ ١٤.

(٧) انظر: التبيان: ٥٥، ١٠٥، ١٦٥، ووازن مع الإتقان: ١/ ١٠٢، ١٧٢، ١٥٩-١٦٠.

يراعة عالم أزهري جمع بين علوم الشريعة، وحاجة المسلم المعاصر؛ إلى تقريب الإسلام للأفهام، وضرورة الاتصال بالجماهير لعرض تلك المعاني.

والكتاب أَلَّفه الزرقاني لطلاب التخصص في كليّات الأزهر، ولم يستطع الفَكاكَ من موجة ذلك العصر، وأزمته المحتدمة بين الدين والعلم، فظهرت بين سطوره آثار تلك الضجَّة المفتعلة، وبخاصة تحت عنوان: «المعركة الطاحنة، أو الوحي بين معتقديه ومنكريه»(١).

ومن أفضل ما امتاز به «مناهل العرفان» أُسلوبه الرشيق، وعباراته الأدبيّة الراقية، التي تنمُّ عن تذوّق للعربيّة ودلالاتها وأساليبها، حتى إنه يشدّك إليه شدّاً(٢).

وقد بحث المؤلِّف فيه سبعة عشر مبحثاً تعدّ أهم مباحث علوم القرآن، ولا تخرج في غالب مضامينها عما أورده الإمامان الزركشي والسيوطي في كتابيهما، سوى ما كان من أُسلوبه المبتكر الذي خاطب العقل والوِجدان، وأَخرج فيه المادة العلميّة من قوالبها الصُّلبة، إلى قطعة نثريّة سلسة، إضافة إلى توشيته كتابه بردِّ شبهٍ، ومزاعم أُثيرت حول القرآن، وحلَّاه بعديد من التحقيقات العلميَّة المتينة.

وقد انتهى الأخ الدكتور خالد السَّبْت إلى أن المباحث التي يمكن اعتبارها من إضافات الزرقاني على ما كتبه الزركشي والسيوطي، أربعة

---

(١) مناهل العرفان: ١/ ٥٦-٨٤.

(٢) يوجد جملة من المآخذ على الكتاب، لا تمنع طالب العلم من مطالعته، ولا تحط من قَدْره.

مباحث - بغض النظر عن وجود بعض الجزئيات المدرجة تحتها في «البرهان» أو «الإتقان» -، وهي:
في معنى علوم القرآن، في تاريخ علوم القرآن، في ترجمة القرآن وحكمها تفصيلاً، في أسلوب القرآن الكريم.

والمبحث الرابع وإن كان محتواه موجوداً في «البرهان» و«الإتقان»، إلا أنه يتحدّث عن خصائص الأسلوب القرآني، فمادته تختلف عمّا عرضه الزركشي والسيوطي، وكان ينبغي من المؤلِّف -رحمه الله- أن يطابق العنوان مع المضمون[1].

وبالرغم من أن الزرقاني ألَّف كتابه قبل طبع «البرهان»، إلا أنه وقف عليه ووصفه بقوله: «وتوجد منه نسخة مخطوطة بالخزانة التيموريّة في دار الكتب المصريّة، تقع في مجلدين ناقصين»[2]، ونقل عنه مرَّتين، أُولاهما ملخِّصاً[3]، والثانية ناقلاً[4].

ونقل عن السيوطي - رحمه الله - مصرِّحاً باسمه في عشرة مواضع[5]، وصرَّح باسم كتابه في اثني عشر موضعاً[6].

(١) انظر: كتاب مناهل العرفان للزرقاني «دراسة وتقويم»: ٨٠ - ٨١.
(٢) مناهل العرفان: ١/ ٢٩.
(٣) المصدر السابق: ١/ ٤٧٨.
(٤) المصدر السابق: ١/ ٥٤٦.
(٥) انظر: المناهل: ١/ ٣٨، ٣٣٩، ٤٠٥، ٤٢٢، ٤٧٧، ٤٨٧، ٢/ ١٦٩، ١٧٣، ١٩٣، ١٩٤.
(٦) انظر: المناهل: ١/ ١٧٤، ٣٤٢، ٤٢٦، ٤٥٨ (وأصل كلامه هنا من النَّشر: ١/ ٣٣-٣٤)، ٤٨٢، ٤٨٤، ٤٨٦، ٥١٧، ٥٢٩، ٥٤٧، ٢/ ٥٧، ١٩٥.

٤- «**مباحث في علوم القرآن**» للصالح.

كتب الدكتور الصالح - رحمه الله - هذا الكتاب أوّل مرّة نتيجة سلسلة محاضرات جامعيّة ألقاها خلال عامين على طلاب «شهادة علوم اللغة العربيّة» في كلية الآداب بجامعة دمشق، وطبع عام (١٣٧٨هـ = ١٩٥٨م).

واحتوى على أربعة أبواب، هي: القرآن والوحي، وتاريخ القرآن، وعلوم القرآن، والتفسير والإعجاز، ويندرج تحت كل باب عدد من الفصول.

وتناول في كتابه قرابة أربعة عشر نوعاً من أنواع علوم القرآن، التي عرضها الزركشي والسيوطي في كتابيهما.

وعالج ظاهرة الوحي بأُسلوب مقنع تلمَّس فيه طريقة القرآن، فلجأ إلى الناحية النفسيّة، ودرس من خلالها الفرق العظيم بين الخالق والمخلوق، وتجنّب التعقيد والجدل العقيم، وتخطّى تقريب حقائق الغيب بما يعرفه بعض الناس عن التنويم المغناطيسي، وتسجيل الأصوات على الأشرطة، ونحوها من وسائل الاتصال المعاصرة.

وأطال الحديث في فصل «المكي والمدني» إطالة ظاهرة؛ لأنه يرى أن بعض المستشرقين، ومن تأثر بمناهجهم من مفكرينا، وقادة الرأي فينا، لم يَذْروا في موطن من بذور الشك مثلما ذَرَوْا في بحث «المكي والمدني»؛ لذلك قال: «كرزْنا على شبهاتهم جميعاً ننقضها نقضاً، ونردّها إلى صدورهم سهاماً قاتلات»[1].

---

(١) مباحث في علوم القرآن: ٣٤٤.

وامتاز - رحمه الله - كما هو شأنه في جميع كتبه بأُسلوبه الراقي، وعقليته الخِصْبة، وعرض لأقوال المستشرقين حول الدراسات القرآنية، محاوراً ومناقشاً.

وقد حسم في مباحث كثيرة من كتابه عديداً من القضايا والمسائل، وأدلى برأيه فيها، ولم يكتف بعرضها عرضاً تاريخياً.

وقد اعتمد في معظم معلوماته على المادة العلميّة التي في «البرهان» و«الإتقان»، فقد صرّح بالنقل عن الزركشي في تسعة وعشرين موضعاً[١]، وعن السيوطي في ثمانية وثلاثين موضعاً[٢].

ولو كان لي من الأمر شيء لكان - في نظري - أنسب كتابين يقرّران في المناهج الدراسيّة الجامعيّة، هما: «التبيان» للشيخ طاهر الجزائري، و«مباحث في علوم القرآن» للدكتور صبحي الصالح، رحمهما الله تعالى.

---

(١) مباحث في علوم القرآن: ٢١، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٦٧، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٩٧، ٩٨، ١٢٥، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٣، ١٦١، ١٦٢، ١٧٩، ١٨٠، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٢٤، ٢٥٣، ٢٦٩، ٢٩٢.

(٢) المصدر نفسه: ١٧، ٢٧، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٤٩، ٥٢، ٥٦، ٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٧٠، ٧٥، ٨٤، ٨٦، ١٠٣، ١٢٥، ١٣٢، ١٣٦، ١٣٧، ١٤١، ١٧٣، ١٧٩، ٢٢٤، ٢٥٦، ٢٦٧، ٢٧٤، ٢٨٠، ٢٩٠، ٢٩٢، ٣٠٦، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٥.

الخاتـمـة

أحمد ربِّي وأشكره أن أعانني على إِتمام هذه الدراسة بفضله ومَنِّه، بعد رحلة شاقَّة ممتعة، عشت خلالها أفياءً ظليلة في رحاب كتاب الله العزيز وعلومه.

وقد ظهرت لي بعض نتائج، أُجملُها بما يلي:

١- أن سالفي أهل العلم لم يضعوا تعريفاً للقرآن الكريم، وإنما تكلّموا على أحكامه، وعن بيان السنّة له. ولـمّا كان تعريف القرآن من الناحيّة الاصطلاحيّة له وجهتان، إحداهما تتعلق به من ناحية عقديّة، والثانية عُلْقتها به من الناحية اللفظيّة - وهي التي عرَّف الأصوليون القرآن من خلالها -، سدّد منزع الوجهة الثانية مَنْ كتب في «علوم القرآن» بصورة مجموعة؛ لاتصال عديد من مباحث هذا العلم بالألفاظ القرآنية ودلالاتها؛ فلذلك تابعوا الأصوليين في تعريفهم للقرآن، وزاد فريق منهم بعض أوصاف له.

أما «علوم القرآن» بالمعنى الاصطلاحي، فلم أجد أحداً عرَّفها من المتقدمين - أيضاً -، إلا عند بواكير من أَلّف في هذا العلم مطالع القرن الماضي، وكان هذا المصطلح قبل المئة الخامسة من الهجرة يراد منه «التفسير»، وليس المعنى الاصطلاحي المتأخر، الذي يدلّ على المباحث الكليَّة المجموعة المتعلِّقة بالقرآن الكريم، بمعزل عن النصّ القرآني.

٢- مرَّت «علوم القرآن» بعدّة أطوار - زمنية ومرحليّة - نجدها

تساوقَتْ معالمها خلال شعب أربع، وهي:

علم الحديث، وعلم اللغة، وعلم التفسير، وعلم أُصول الفقه.

ثم أُلِّف في «علوم القرآن» من خلال مقدِّمات التفاسير، ثم برزت مؤلَّفات ضمَّت أنواعاً منها في ثنايا الموضوع العام الذي يتحدَّث عنه الكتاب.

وأستطيع القول إن الحارث بن أسد المحاسبي (ت:٢٤٣هـ)، أوّل من دوَّن في «علوم القرآن» بصورة مستقلة، من حيث المحتوى والمضمون، دون العنوان، في كتابه «**فهم القرآن**»، فيكون ظهور التأليف في هذا العلم في القرن الثالث.

أما ظهور مصطلح «علوم القرآن» من حيث المحتوى والعنوان، فقد تأخّر قليلاً إلى القرن الرابع ومطالع الخامس، وبدا في مؤَلَّف أبي القاسم: الحسن بن حبيب النيسابوري (ت:٤٠٦هـ) «**التنبيه على فضل علوم القرآن**».

٣- ثم أُلِّفت - قبل «البرهان» و «الإتقان» - مصنَّفات في «علوم القرآن» مفردة، حوت جملة من الأنواع، أهمُّها - في نظري - ستة، وهي:

«فنون الأَفنان» لابن الجوزي، و «جمال القُرَّاء» لعلم الدين السخاوي، و«المرشد الوجيز» لأبي شامة، و «الإكسير في قواعد التفسير» لنجم الدين الطوفي، و«مواقع العلوم من مواقع النجوم» لجلال الدين البُلْقيني، و«التحبير في علوم التفسير» للسيوطي.

٤- أَلَّف الزركشي - رحمه الله - كتاب «البرهان» وضمّنه سبعة وأربعين نوعاً من أنواع «علوم القرآن»، فكان أوسع مؤلَّف يشمل هذا

العدد حتى نهاية القرن الثامن.

وقد أسّس ستة أنواع من «علوم القرآن» لم يسبقه أحد بإفرادها في مؤلَّف، أو بنوع مستقلّ، وهي:
خواتم السور، أوّل ما نزل وآخره، معرفة وجوب تواتر القرآن، المخاطبات والخطاب في القرآن، معرفة تصريف الكلمات القرآنية، بيان معاضدة السُّنّة للقرآن.

وبدت منه وقفات تأصيليّة في عديد من مباحث كتابه، تقارب (٣٥) مسألة.

٥- ثم أَلَّف السيوطي - رحمه الله - كتاب «الإتقان» وضمَّنه ثمانين نوعاً من أنواع «علوم القرآن»، انفرد بعناوين اثنين وأربعين نوعاً، ليست موجودة في «البرهان»، إلا أن مضامينها تنقسم إلى قسمين:

- قسم أصل مادته موجود في «البرهان»، وجملته تسعة وعشرون نوعاً.

- وقسم هو إضافة على «البرهان»، وهي ذات شقين:

أ- قسم هو ابتكار من السيوطي لم يُسْبق إليه، وجملته ثلاثة أنواع.

ب- وقسم هو إضافة جديدة، لكنّ مادته مسبوق إليها فيمن كتب في «علوم القرآن» بصورة مفردة أو مجموعة، وجملته عشرة أنواع.

وزاد السيوطي - أيضاً - عديداً من الكتب التي ذكرها في صدْر الأنواع، ممَّا أُفرد في علم معيّن من «علوم القرآن»، ولم يوردها الزركشي.

وزاد في المصادر (٢١٨) مصدراً على مصادر الزركشي في «البرهان».

وزاد عليه في المسائل العلميّة (١٥٠) مسألة، لم يتطرّق إليها الزركشي.

وظهرت من السيوطي - رحمه الله - وقفات في تقويم بعض القضايا، أو المسائل المذكورة في «الإتقان»، بلغت (١٧) تحريراً، وغالبها ممَّا انفرد به عن الزركشي، سوى تحريرين أَصْلُ الكلام عليهما موجود في «البرهان» بصورة وجيزة.

وهذان الكتابان - «البرهان» و«الإتقان» - احتلاّ مكان الصدارة في مؤَلَّفات «علوم القرآن» قديماً وحديثاً، وكان لهما عديد من المزايا تقدَّم حديثي عنها، في «المبحث الثالث» من الفصل الخامس.

وأُخذ عليهما بعض الهَنَات، - وهي ضريبة العبوديَّة للنقص المركَّب عليه البشر - لا تنقص من قدْر كتابيهما، ومكانتهما بين كتب هذا العلم.

٦- ثم خبا التأليف في هذا الباب سوى مؤلَّفات معدودة في عددها، محدودة في محتواها، حتى أَهلَّ القرن الثالث عشر من الهجرة، فظهرت عدّة تصانيف لثلّة من أهل العلم، ثم انفرط العِقْد...

وقد اعتمد معظم من كتب في هذا الصدد من المتأخرين على كتاب «البرهان» و«الإتقان»، أو أحدهما، وظهرت آثار هذا الاعتماد على جُلِّ تلك المصنفات.

٧- وقد تبيّن لي أَنّ «علوم القرآن» غير منحصرة بعدد معيّن من الأنواع، نحو (٤٧)، أو (٨٠)، أو (١٥٤)، بل يمكن مَدُّها والإضافة إليها، بشرط ألاّ تكون هذه الإضافة تفريعاً ممططاً على ما سبق.

فمن الأنواع الجديدة التي يمكن إضافتها - في نظري - ما يلي:

(١) ترجمة معاني القرآن:

وهي مسألة تكلَّم عليها الزمخشري[١]، والقرطبي[٢] عرضاً، وذكرها الزركشي، والسيوطي بصورة موجزة، وتناولتها الكتب المتأخرة في «علوم القرآن»، وأُفردت بها مصنّفات، ومقالات عديدة بين مؤيِّد ومعارض.

(٢) مناهج المفسِّرين:

وهو نوع يبحث طرائق المفسِّرين ومناهجهم، والعلوم التي اعتمدوها في تفاسيرهم، ومنه نتف في مقدمة «البرهان»، وفي نوع «معرفة تفسيره وتأويله»، وفي «الإتقان» في نوع «طبقات المفسِّرين».

وتكلّم عليه ابن تيمية - رحمه الله - في «مقدمة في أُصول التفسير»، و«منهاج السنّة النبويّة»، وهناك مواضع من «الفتاوى» فيها لمحات منه.

وتحدّث عنه المعاصرون بوفرة، سواء من خلال كتب «علوم القرآن»، أو المؤلَّفات المفردة فيه، أو الرسائل الجامعيّة العديدة التي درست مناهج المفسِّرين.

(٣) تدبُّر القرآن:

أصل فكرة التدبر تناولها الزركشي في مواضع من كتابه[٣]، وأثارها العلاّمة ابن القيِّم في «الرسالة التبوكيّة»، وضرب مثلاً يُحتذى به، وقدَّم

(١) الكشاف: ٢/ ٢٩٣.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ٩/ ٣٤٠.

(٣) انظر: البرهان: ٢/ ٣١٩-٣٢٠.

نموذجاً عمليًّاً في طريقة التدبُّر في مقطع من قصّة إبراهيم عليه السلام، الواردة في سورة الذاريات [الآيات: ٢٤-٣٠].

وتكلم المتأخرون على هذه القضيّة المهمّة، منهم: الأستاذ أبو الحسن علي الحَسَني النَّدْوي في كتابه «المدخل إلى الدراسات القرآنية»، وأفردها بالتأليف: الأستاذ عبدالرحمن حبنّكة الميداني في «قواعد التدبُّر الأمثل لكتاب الله عز وجلّ»، والشيخ محمد الغزالي في «كيف نتعامل مع القرآن» في مدارسة أجراها معه الأُستاذ عمر عبيد حسنة، والدكتور صلاح الخالدي في «مفاتيح للتعامل مع القرآن»، وغيرهم.

(٤) مقاصد السور أو مقاصد القرآن:

وهو ما نادى به أبو إسحاق الشاطبي في «الموافقات»، وأفرده البقاعي في «مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور»، وهي محاولة محدودة في هذا الكتاب.

وقد أورد طرفاً من مقاصد السور بعض متعقّبي[١] المفسِّرين، كالأستاذ سيد قطب، والعلاّمة ابن عاشور، والشيخ الصابوني في «صفوة التفاسير»، وهذا الأخير جلّ مادته من «في ظلال القرآن».

وقد كتب بعض المعاصرين كتابات مستقلّة في هذا المقصد.

(٥) الشبهات حول القرآن:

تصدّى علماء الإسلام لردّ المفتريات المزعومة التي ذراها بعض المغرضين والشانئين لهذا الكتاب الكريم، تمثّلت قديماً بردود ابن الأنباري، وابن أشتة

---

(١) أي: متأخريهم.

في «المصاحف»، والباقلاني في «الانتصار»، والدَّاني في «المقنع»، والزركشي، والسيوطي، وغيرهم.

وكتب المتأخرون متصدِّين لكل محاولات التشكيك، والنيل من حرمة الكتاب العزيز، ضمن «علوم القرآن»، كالزرقاني، وأبي شهبة، والصالح، أو في كتابات مفردة.

(٦) قواعد حفظ القرآن:

أشار الزركشي والسيوطي إلى أصْل الحكم الشرعي في حفظ كتاب الله، ووجدتُّ إشارات موفقة إلى بعض القواعد المعِينة على الحفظ عند ابن المنادي (ت:٣٣٦هـ)، تعتبر مهمّة في بابها، ككثرة القراءة، والنظر في المصحف، والسماع لقراءةِ الغير، وصفة الدافع للسبب المانع من جودة الحفظ[١].

وقد ألّف المتأخرون في هذا السبيل، نحو الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق، والشيخ محمد تقيّ الإسلام قاري، والدكتور عبدالرب نوَّاب الدين، والأُستاذ محمد إبراهيم الطريري، والدكتور يحيى غوثاني، والأستاذ أبي الحارث محمد بن مصطفى، والدكتور محمد محمود عبدالله، وغيرهم.

(٧) نقد التفسير:

يوجد عند الزركشي - رحمه الله - قطوف من هذا النوع ككلامه عن التفسير الباطني والإشاري[٢]، وهناك إشارات منه عند الطوفي في «الإكسير»،

(١) انظر: متشابه القرآن العظيم: ٢٥، ٣٥، ٤١، ٥٠.

(٢) انظر: البرهان: ٢/ ٣١١.

وابن تيمية في «مقدمة في أصول التفسير».

ويمكن تقسيمه إلى قسمين:

أ- **نقد التفسير الأثري**، ويظهر بالأعمال الآتية:

- تخريج أحاديث «الكشَّاف» لأبي محمد عبد الله بن يوسف الزَّيْلَعي، ولكنّه فاته كثير من الأحاديث المرفوعة التي يذكرها الزمخشري بطريق الإشارة، ولم يتعرَّض - غالباً - للآثار الموقوفة[1].
- النظرات النَّقدية التي أبداها الحافظ ابن كثير في «تفسيره»، وتعقَّب فيها ابن مردويه، وابن أبي حاتم، وعبد بن حميد، والطبري، وغيرهم.
- تلخيص الزَّيْلَعي المتقدِّم للحافظ ابن حجر، المسمّى: «الكافي الشَّاف في تخريج أحاديث الكشّاف»، فقد زاد تخريج ما أغفله الزيلعي من الأحاديث المرفوعة التي ذكرها الزمخشري بطريق الإشارة، والآثار الموقوفة؛ فإنه ترك تخريجه - أي الزيلعي - إِمّا عمداً وإِمّا سهواً[2].
- وتخريج أحاديث «تفسير القرآن الكريم» لأبي الليث السمرقندي، صنع الشيخ قاسم بن قُطْلُوبغا الحنفي (ت: ٨٧٩هـ).
- وتخريج أحاديث «تفسير البيضاوي» للشيخ عبدالرؤوف المُناوي (ت: ١٠٣١هـ)، المسمّى: «الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي».
- وتخريج أحاديث «تفسير البيضاوي» للشيخ (محمد هِمَّات زاده) التركماني (ت:١١٧٥هـ)، المسمّى: «تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي».

(١،٢) انظر: **الرسالة المستطرفة**: ١٨٥، ١٨٦.

ب- نقد بواطل التفسير:

ويدخل فيه المحاولات التي قام بها ابن عطيّة، وابن المنيّر المالكي، وأبو حيّان، والطيبي، وابن هشام الأنصاري[1] في نقد اعتزاليات الزمخشري وشططه.

وكتب في هذا المنحى من المتأخرين الدكتور محمد حسين الذهبي (ت: ١٣٩٧هـ) كتابين، هما: «الإسرائيليات في التفسير والحديث»، و«الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم دوافعها ودفعها»، والدكتور محمد أبو شهبة (ت: ١٤٠٣هـ) «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير»، والشيخ عبدالله بن محمد بن الصدّيق الغُماري (ت: ١٤١٣هـ) «بدع التفاسير».

وكذلك بعض الردود على فِرْيَة الإعجاز العددي في القرآن الكريم القائم على العدد (١٩)، والردود على الدكتور مصطفى محمود، وغيره.

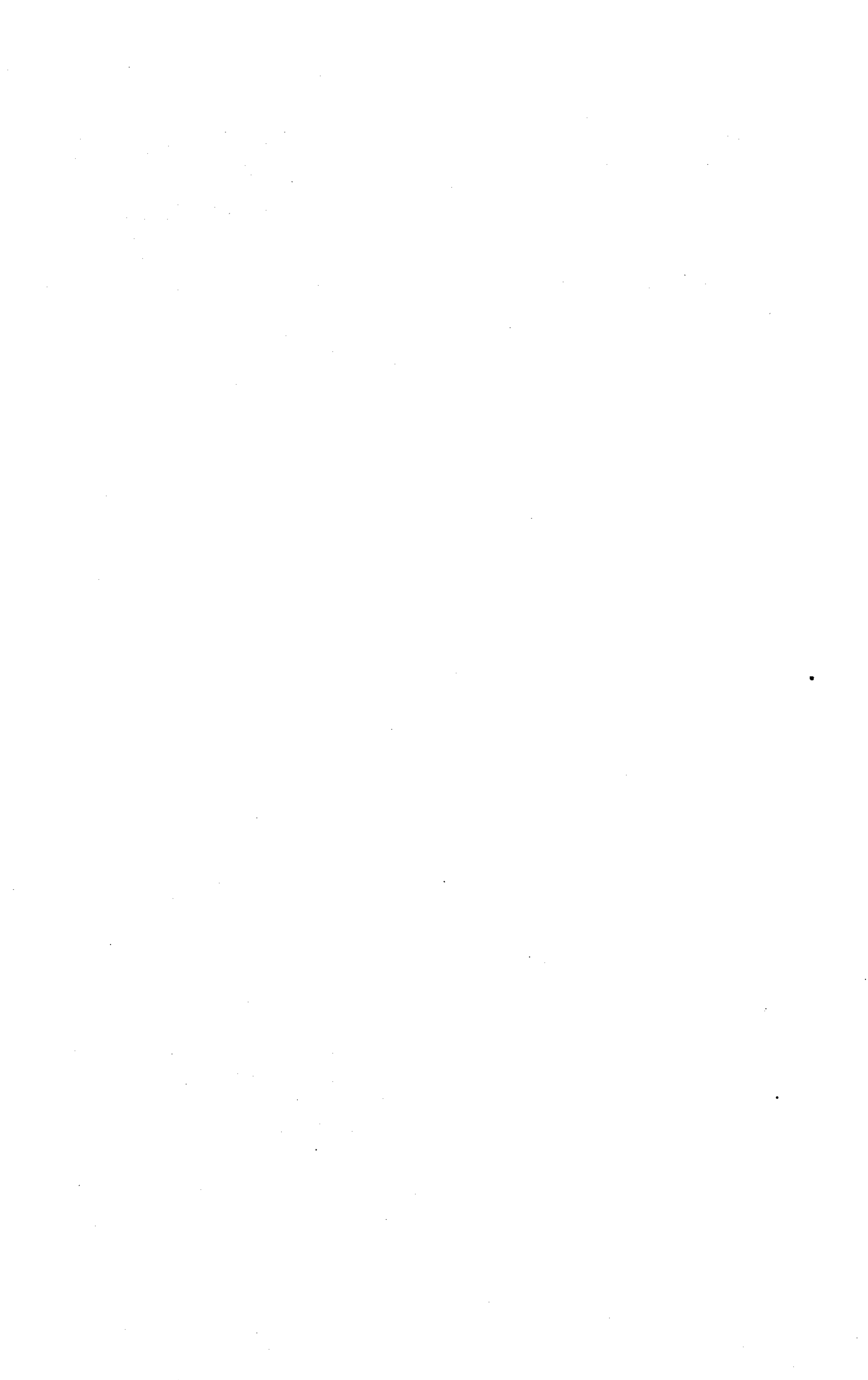
٨- أظهرت هذه الدراسة أن بعض أنواع «علوم القرآن» يحتاج إلى تحرير وتنقيح، حتى يمكن اعتباره من تلك العلوم.

٩- واتضح لي أن بعض أنواع «علوم القرآن» بحاجة إلى صياغة جديدة متقنة، تعتمد بناء السابقين، وتدع الاكتفاء والتسليم بما قيل في مباحثها من غير دليل.

١٠- وفي النهاية أرى أنه من الضروري تولّي نشر كتاب «الإتقان» نَشْراً أميناً، يتلافى فيه ما وقع في المطبوع من سقط، وأغلاط، وخلل في الترتيب.

---

(١) له مختصر لـ «الانتصاف» ابن المنيّر، منه ثلاث نسخ مخطوطة. انظر: الفهرس الشامل - التفسير: ٤١٧.



الفهارس العامـــــة



فِهرس الآيات

فهرس الأحاديث والآثار القوليّة

الحديث أو الأثر	الصفحة

الحديث أو الأثر	الصفحة

فهرس الأشعار حسب ورودها في الكتاب

* * * * *

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: النسخ الخطيَّة:

- **آيات الأَحكام الشرعيَّة:**
لمحمد بن إبراهيم بن الوزير اليماني (ت: ٨٤٠هـ)، مصوّرة مكتبة دار العلوم لندوة العلماء - الهند، (عندي).
- **الإتقان في علوم القرآن:**
لأَبي الفضل عبدالرحمن بن أَبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)،
أ - مصورة المسجد الإبراهيمي بمدينة الخليل عليه السلام، محفوظة في مركز المخطوطات والوثائق بالجامعة الأردنية بعمّان، برقم: (٤٨).
ب - ومصوَّرة مكتبة جستربيتي، محفوظة في المركز السابق برقم: (٤٥٢٠).
جـ - ومصوَّرة المكتبة البُدَيْريَّة في المسجد الأقصى المبارك، محفوظة في المركز السابق، برقم: (١٦٣).
د - ومصوَّرة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت برقم: (خ٤١١).
- **الإرشاد:**
لأبي الحكم عبدالسلام بن عبدالرحمن بن بَرَّجان الإشبيلي (ت: ٥٣٦هـ)، مصوَّرة مكتبة فيض الله - تركيا برقم: (٣٥)، محفوظة بالجامعة الإسلامية بالمدينة برقم: (٧٢٩٢/ ف).
- **إرشاد القراء والكتابين إلى معرفة رسم الكتاب المبين:**
لأبي عيد رضوان بن محمد المخللاتي (ت: ١٣١١هـ)، مصورة من مكتبة الشيخ عامر السيِّد عثمان - رحمه الله - بالقاهرة، كتبت عام ١٣٣٨هـ،(عندي).
- **الإرشادات في شواذ القراءَات:**
لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، مصوَّرة المتحف العراقي برقم (٢٨٢٨٣/ ٢)، (عندي).

- **الاعتماد:**
لأبي إسماعيل موسى بن الحسين المعدَّل (ت نحو: ٥٠٠هـ)، مصورة المتحف العراقي - بغداد، برقم: (١١٤٥٠/ ٤)، (عندي).
- **أَمثال القرآن بأَسره:**
المنسوب إلى أَبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوَرْدي (ت: ٤٥٠هـ)، مصوّرة مكتبة أُولو جامع - بورصة / تركيا، برقم (١٢٦٨)، (عندي).
- **الانتصار لصحة نقل القرآن:**
لأَبي بكر محمد بن الطيِّب الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ)، مصوَّرة مكتبة بايزيد - قره مصطفى باشا: (٦) - إستنبول، (عندي).
- **الإيضاح في القراءَات (العشر واختيار أَبي عبيد وأَبي حاتم):**
لأَحمد بن أَبي عمر الأندرابي(ت: بعد ٥٠٠هـ)، مصورة جامعة إستنبول، محفوظة بالجامعة الإسلامية بالمدينة ضمن مجموع برقم: (٤٣٦٨/ ف).
- **البرهان في علوم القرآن:**
لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، نسخة خطية محفوظة بمكتبة الحرم المكي، برقم: (٣٩٣).
- **البرهان في علوم القرآن:**
لأبي الحسن عليّ بن إبراهيم الحَوْفي (ت: ٤٣٠هـ)، نسخة مصوَّرة من دار الكتب الوطنية - تونس، برقم: (١٨٤٨٧) (وأصلها من مكتبة الأستاذ حسن حسني عبدالوهاب)، وعنها صورة بالجامعة الإسلامية بالمدينة برقم: (٣٧٩٥/ فلم).
- **تصحيح غلطات الإتقان المطبوع للسيوطي:**
لنصر بن نصر يونس الهوريني (ت: ١٢٩١هـ)، مصوَّرة مكتبة الدولة / برلين، برقم: (Lbg.٧٤٠ ٤٢٦)،(عندي).
- **تفسير القرآن العظيم:**
لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، مصوَّرة دار الكتب المصرية، من آخر سورة المؤمنون إلى آخر سورة العنكبوت، محفوظة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، برقم: (٢٢١٣/ فلم).

- **التيسير في التفسير:**

لنجم الدين عمر بن محمد النسفي (ت: ٥٣٧هـ)، نسخة محفوظة في المكتبة المحموديَّة بالمدينة، في أربعة أجزاء، الجزء الأول برقم (٢٢: ٨/ ١٠١).

- **التيسير في علم التفسير:**

لعبدالعزيز بن أحمد الدِّيريني (ت: ٦٤٩هـ)، مصوَّرة بالجامعة الإسلامية بالمدينة برقم (٣٧٥٥/ فلم) عن نسخة مكتبة حسن حسني عبدالوهاب - تونس.(عندي).

- **جامع الأسانيد:**

لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، مصورة مكتبة مراد ملا - إستنبول برقم (١٣٢٩)، (عندي).

- **الدر المنثور في التفسير المأثور (مقدمته):**

لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، مصورة الجامع الكبير - صنعاء برقم (١٣٨)، (عندي).

- **رسالة في القراءات العشر هل هي متواترة؟:**

لأبي العدْل قاسم بن قُطْلُوبغا (ت: ٨٧٩هـ)، نسخة بخطي كتبتها بدمشق عن النسخة المحفوظة في الظاهرية برقم (١١٧١٦).

- **رسالة موجزة في قواعد التفسير:**

للطف الله بن محمد الكوكسي الحنفي (ت: ١٢٠٢هـ)، نسخة محفوظة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة، ضمن مجموع برقم: (٨٠/ ٨٠/ ٥).

- **الزيادة والإحسان في علوم القرآن:**

لمحمد بن أحمد الحنفي المالكي المعروف بابن عقيلة المكي (ت: ١١٥٠هـ)، مصورة مكتبة حكيم أوغلو علي باشا (المضافة إلى السليمانية) برقم: (١٠٥)، (عندي).

- **سؤلات نافع بن الأزرق:**

جمع عبدالصمد بن علي بن محمد الطَّستي (ت: ٣٤٦هـ)، مصوَّرة دار الكتب المصرية، محفوظة بالجامعة الإسلامية بالمدينة، برقم: (٣٠٨٢/ مصوَّرات).

- **شرح ألفية العراقي في الحديث:**

لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، مصورة من الخزانة العامة

بالرباط، محفوظة بالجامعة الإسلامية بالمدينة برقم: (١٨٦٦/ فلم).

- **شرح حديث «أنزل القرآن على سبعة أحرف» (قطعة من اللوامح):**

لأبي الفضل عبدالرحمن بن أحمد الرازي (ت: ٤٥٤هـ)، مصورة المكتبة الأحمدية بحلب برقم: (٨٨٤)، (عندي).

- **شرح طيبة النشر:**

لأبي القاسم محمد بن محمد النويري (ت: ٨٩٧هـ)، مصورة بخط الشيخ عبدالفتاح المرصفي - رحمه الله - محفوظة بالجامعة الإسلامية بالمدينة برقم: (٤٤٣٢،٤٤٣١/ مصورات).

- **فنون الأفنان:**

لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ).

أ - مصوَّرة المكتبة الأزهرية، ورقمها بالجامعة الإسلامية بالمدينة(٣١٨٥)، بعنوان: «عجائب علوم القرآن».

ب - مصورة مكتبة بلدية الإسكندرية بنفس العنوان السابق، برقم: (٣٥٩٩ج).

جـ - مصورة مكتبة غوتا بألمانيا، ورقمها بالجامعة الإسلامية بالمدينة: (٢٨١٩)، بعنوان «كتاب في معرفة الوقف والابتدا ومتشابهات القرآن العظيم، وعدد آيات القرآن وحروفه، والاتفاق والاختلاف في ذلك».

- **فهرست مؤَلفات السيوطي (ت: ٩١١هـ):**

نسخة من ظاهريّة دمشق، عنها صورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة برقم: (٤٣٣٤) ضمن مجموع، (عندي).

- **القول الوجيز في أَحكام الكتاب العزيز:**

لأحمد بن يوسف بن عبدالدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، مصوَّرة المكتبة الأَزهرية، محفوظة بالجامعة الإسلامية بالمدينة برقم: (٩٩٥).

- **الكامل في القراءات الخمسين:**

لأبي القاسم يوسف بن علي الهذلي (ت: ٤٦٥هـ)، مصورة بخط الشيخ عامر السيد عثمان - رحمه الله - نقلها عن نسخة المكتبة الأزهرية، (عندي).

- **مختصر الإتقان:**

لإسماعيل بن السيد محمد الحسيني الموصلي (كان حيّاً عام ١٢١٦هـ)، مصورة مكتبة الدولة

- برلين برقم: (425-pet210)، (عندي).

- **المرشد في معنى الوقف التام والحسن والكافي والصالح والجائز والمفهوم والبيان في تهذيب القراءَات وتحقيقها وعللها:**

لأبي محمد الحسن بن علي العَمَّاني (ت بعد ٥٠٠هـ)، مصورة جامعة إستنبول برقم: (٦٨٢٧)، (عندي).

- **هداية الإنسان إلى الاستغناء بالقرآن:**

لأبي المحاسن يوسف بن الحسن بن عبدالهادي المعروف بابن المبرد (ت: ٩٠٩هـ)، مصوَّرة المكتبة الظاهرية، محفوظة بالجامعة الإسلامية بالمدينة، برقم: (٢٢٠٦).

- **وقوف القرآن:**

لشمس الدين محمد بن محمود بن محمد السمرقندي (ت: نحو ٧٨٠هـ)، نسخة محفوظة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة، برقم: (٦٠/ ٢٢٣).

ثانياً: بحوث غير منشورة:

- **الآيات المدَّعى نسخها بآية السيف:**

رسالة ماجستير مقدمة من عثمان معلّم، بالجامعة الإسلامية بالمدينة، شعبة التفسير، عام ١٤١١هـ.

- **الأُدفوي مفسِّراً، وتحقيق سورة الفاتحة من تفسيره:**

رسالة ماجستير مقدمة من عبدالله بن عبدالغني كحيلان، جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض، كلية الدعوة - عام ١٤٠٥هـ.

- **الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء:**

لأبي محمد عبدالله بن محمد النكزاوي (ت: ٦٨٣هـ)، رسالة دكتوراه مقدمة من مسعود أحمد إلياس بالجامعة الإسلامية بالمدينة - شعبة القراءات، عام ١٤١٣هـ.

- **الزركشي ومنهجه في علوم القرآن:**

رسالة دكتوراه مقدمة من عبدالعزيز إسماعيل صقر، جامعة الأزهر - كلية أُصول الدين بالقاهرة، عام ١٤٠١هـ.

- **المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر:**

لأبي الكرم المبارك بن الحسن الشهرزوري (ت: ٥٥٠هـ)، رسالة دكتوراه مقدمة من الأخ إبراهيم الدوسري من أول الكتاب إلى نهاية أبواب الأُصول، جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض - قسم القرآن وعلومه، عام ١٤١٤هـ.

- **المعتبر في تخريج أَحاديث المنهاج والمختصر:**

لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق الدكتور عبدالرحيم محمد القشقري، رسالة دكتوراه على الآلة الكاتبة، مقدمة لقسم السنَّة بالجامعة الإسلامية بالمدينة عام (١٤٠٣هـ).

- **نجوم البيان في الوقف وماءات القرآن:**

لشمس الدين السمرقندي (ت: نحو ٧٨٠هـ)، رسالة دكتوراه مقدمة من محمد بن مصطفى السيد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، عام ١٤٢٦هـ.

- وصف الاهتداء في الوقف والابتداء:

لإبراهيم بن عمر الجعبري (ت: ٧٣٢هـ)، رسالة ماجستير مقدمة من نوَّاف بن معيض الحارثي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، عام ١٤٢٦هـ.

- الوقف والابتداء:

لأبي الحسن علي بن أحمد الغزَّال (ت: ٥١٦هـ)، رسالة دكتوراه مقدمة من عبدالكريم العثمان من أول الكتاب إلى نهاية سورة الكهف، بالجامعة الإسلامية بالمدينة - شعبة التفسير، عام ١٤٠٩هـ.

ثالثاً: الكتب المطبوعة:

- آداب البحث والمناظرة:
لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (بدون تاريخ).
- الآداب النافعة بالألفاظ المختارة الجامعة:
لأبي الفضل جعفر بن محمد (شمس الخلافة) الأَفضلي (ت: ٦٢٢هـ) تصحيح محمد أمين الخانجي، مطبعة السعادة - القاهرة، ط (١)، ١٣٤٩هـ.
- الإبانة عن معاني القراءات:
لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت ط (١)، ١٣٩٩هـ.
- أَبجد العلوم:
لصديق حسن خان القِنَّوجي (ت: ١٣٠٧هـ)، أعدّه للطبع: عبدالجبار زكَّار، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٣٩٨هـ.
- ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنَّفاته وموارده في الإصابة:
للدكتور شاكر عبدالمنعم، دار الرسالة – بغداد، ط(١)، (الجزء الأول)، وطبعة مؤسسة الرسالة – بيروت، ط(١)، ١٤١٧هـ.
- ابن عباس – رضي الله عنهما – مؤسس علوم العربيّة:
للدكتور عبدالكريم بن حسن بَّار، مكتبة السوادي – جدّة، ط(٢)، ١٤١١هـ.
- ابن قيِّم الجوزية – حياته – آثاره – موارده:
لبكر بن عبدالله أبو زيد، دار العاصمة – الرياض، ط (١)، ١٤١٢هـ.
- الإبهاج في شرح المنهاج:
للتقي: علي بن عبدالكافي السبكي (ت: ٧٥٦هـ)، وابنه التاج عبدالوهاب بن علي (ت: ٧٧١هـ)، دار الكتب العلميّة – بيروت، ط (١)، ١٤٠٤هـ.
- اتجاهات التفسير في العصر الراهن:
للدكتور عبدالمجيد المحتسب، مكتبة النهضة الإسلامية –عمَّان، ط (٣)، ١٤٠٢هـ.

- **اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر:**
للدكتور فهد بن عبدالرحمن بن سليمان الرومي، (بدون مكان طبع)، ط (١)، ١٤٠٧هـ.
- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر:**
لأحمد بن محمد الدمياطي الشهير بالبناء (ت: ١١١٧هـ)، تصحيح: علي محمد الضباع، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني – القاهرة (بدون تاريخ).
- **الإتقان في علوم القرآن:**
لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث – القاهرة، ط (٣)، ١٤٠٥هـ.
– ومصوّرة المكتبة الثقافية – بيروت، ط عام ١٣٩٣هـ.
– وطبعة دار ابن كثير – دمشق، بتحقيق الدكتور مصطفى البُغا، ط (١)، ١٤٠٧هـ.
- **إتمام الدراية لقرَّاء النُّقاية:**
لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، المطبعة الميمنية – القاهرة، ١٣١٨هـ.
- **أثر القراءات السبع في تطوّر التفكير اللغوي:**
للدكتور عبدالكريم بن حسن بكّار، دار القلم – دمشق، ط (١)، ١٤١١هـ.
- **أثر القرآن والقراءات في النحو العربي:**
للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، دار الكتب الثقافية – الكويت، ط (١)، ١٣٩٨هـ.
- **الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة:**
لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي – بيروت، ط (٢)، ١٣٩٠هـ.
- **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان:**
لعلاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت: ٧٣٩هـ)، حققه وخرَّج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط (١)، ١٤٠٨هـ.
- **الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها:**
للدكتور حسن ضياءالدين العتر، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط (١)، ١٤٠٩هـ.

- **الإحكام في أُصول الأحكام:**
لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم (ت: ٤٥٦هـ)، تحقيق: محمد أحمد عبدالعزيز، مكتبة عاطف - القاهرة، ط (١)، ١٣٩٨هـ.
- **أحكام القرآن:**
لأبي بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار المعرفة - بيروت (بدون تاريخ).
- **إحياء علوم الدين:**
لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، عام (١٣٥٨هـ).
- **أخلاق حملة القرآن:**
لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالعزيز القاري، مكتبة الدار - المدينة المنوّرة، ط (١)، ١٤٠٨هـ.
- **أدب القاضي (قطعة من الحاوي):**
لأبي الحسن علي بن محمد الماوَرْدي(ت: ٤٥٠هـ)، تحقيق: محيي هلال السرحان، مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية، عام ١٣٩١هـ.
- **الإرشاد الى معرفة علماء الحديث:**
لأبي يعلى الخليل بن عبدالله بن أحمد الخليلي (ت: ٤٤٦هـ)، دراسة وتحقيق وتخريج الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد - الرياض، ط (١)، عام ١٤٠٩هـ.
- **إرشاد العقل السليم الى مزايا القرآن الكريم:**
أبي السعود محمد بن محمد العمادي (ت: ٩٥١هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت (بدون تاريخ).
- **إرشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول:**
لمحمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٠٥هـ)، طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط (١)، سنة ١٣٥٦هـ.
- **أساس البلاغة:**
لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، طبعة دار الكتب والوثائق الوطنية،

ط (٢) ١٣٩٣هـ.
- **أسباب النزول:**
لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت: ٤٦٨هـ)، تخريج: عصام بن عبدالمحسن الحميدان، دار الإصلاح - الدمام، ط (٢)، ١٤١٢هـ.
- **استخراج الجدال من القرآن الكريم:**
لأبي الفرج عبدالرحمن بن نجم المعروف بابن الحنبلي (ت: ٦٣٤هـ)، تحقيق: الدكتور زاهر عوَّاض الألمعي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (١)، ١٤٠٠هـ.
- **الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز:**
لعز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام السلمي (ت: ٦٦٠هـ)، اعتنى بطبعه: ومزي دمشقيّة، مصوَّرة دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط (١)، ١٤٠٨هـ.
- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين:**
لعبدالباقي بن عبدالمجيد اليمني (ت: ٧٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالمجيد دياب، من منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض، ط (١)، ١٤٠٦هـ.
- **الأشباه والنظائر:**
لزين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم الحنفي (ت: ٩٧٠هـ)، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، دار الفكر - دمشق.
- **الإصابة في تمييز الصحابة:**
لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، دار الكتب العربي - بيروت (بدون تاريخ).
- **أصول التفسير وقواعده:**
لخالد عبدالرحمن العك، دار النفائس - بيروت، ط (٢)، ١٤٠٦هـ.
- **أصول الفقه:**
لعبدالوهاب بن عبدالواحد خلاَّف (ت: ١٣٧٥هـ)، دار القلم - الكويت، ط (١٤)، ١٤٠١هـ.
- **أصول الفقه:**
للدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر - دمشق، ط (١)، ١٤٠٦هـ.

- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن:**
لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، طبع وتوزيع: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض، ١٤٠٣هـ.
- **إعجاز القرآن:**
لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف - القاهرة، ط (٥)، ١٤٠١هـ.
- **إعجاز القرآن والبلاغة النبويّة:**
لمصطفى صادق الرافعي (ت: ١٣٥٦هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط (٩)، ١٣٩٣هـ.
- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم:**
لأبي عبدالله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت: ٣٧٠هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، (بدون تاريخ).
-**إعراب الجمل وأشباه الجمل:**
للدكتور فخرالدين قباوة، نشر دار الأصمعي - حلب، ط (١)، ١٣٩٢هـ.
- **الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين:**
لخير الدين الزركلي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط (٧)، ١٩٨٦م.
- **إعلام الساجد بأحكام المساجد:**
لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: أبي الوفا مصطفى المراغي، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة، ط (٢)، ١٤٠٣هـ.
- **إعلام الموقعين عن رب العالمين:**
لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، دار الجيل - بيروت (بدون تاريخ).
- **أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمتشابهات:**
لمرعي بن يوسف الكرمي (ت: ١٠٣٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (١)، ١٤٠٦هـ.
- **الإقناع في القراءات السبع:**
لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد المعروف بابن الباذش (ت: ٥٤٠هـ)، حققه وقدّم له

الدكتور عبدالمجيد قطامش، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى - مكة، ط (١)، ١٤٠٣هـ.

- **الإكسير في قواعد التفسير:**

لنجم الدين سليمان بن عبدالقوي الطوفي (ت: ٧١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالقادر حسين، مكتبة الآداب ومطبعتها - القاهرة، ١٣٩٧هـ.

- **الإكليل في استنباط التنزيل:**

لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: سيف الدين عبدالقادر الكاتب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط (١)، ١٤٠١هـ.

- **إكمال الإعلام بتثليث الكلام:**

لمحمد بن عبدالله بن مالك الجيَّاني (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، مطبوعات مركز البحث العلمي - مكة، ط (١)، ١٤٠٤هـ.

- **الألفاظ الفارسيّة المعرَّبة:**

للسيد أدِّي شير (ت: ١٣٣٣هـ)، طبع المطبعة الكاثوليكية في بيروت، عام (١٩٠٨م).

- **الإمام أبو الحسن الماوَرْدي المتوفّى عام (٤٥٠هـ):**

للدكتورين: محمد سليمان داود وفؤاد عبدالمنعم أحمد، نشر: مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية، عام (١٣٩٨هـ).

- **الإمام في بيان أدلة الأحكام:**

لعز الدين بن عبدالعزيز بن عبدالسلام السلمي (ت: ٦٦٠هـ)، تحقيق: رضوان محمد غربيّة، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط (١)، ١٤٠٧هـ.

- **الأمثال الكامنة في القرآن الكريم:**

للحسين بن الفضل البجَلي الكوفي (ت: ٢٨٢هـ)، تحقيق د. علي حسين البوَّاب، مكتبة التوبة - الرياض، ط (١) ١٤١٢هـ.

- **أمثال القرآن:**

لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي المعروف بابن قيِّم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: الدكتور ناصر الرشيد، دار مكة للطباعة والنشر - مكة، ط (١)، ١٤٠٠هـ.

- **إنباء الغمر بأَبناء العمر:**
لأبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني(ت: ٨٥٢هـ)، نشر دائرة المعارف العثمانية - الهند، ط (١)، ١٣٨٧هـ.
- **إنباه الرواة عن أنباه النحاة:**
لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي(ت: ٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٠م.
- **الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت اختلاف المسلمين في آرائهم:**
لابن السِّيْد عبدالله بن محمد البطَلْيَوْسي (ت: ٥٢١هـ)، تحقيق: الدكتور رضوان الداية، دار الفكر - بيروت، ط (٢)، ١٤٠٣هـ.
- **الإنصاف فيما جاء في البسملة من الاختلاف:**
لأبي الأشبال أحمد محمد شاكر (ت: ١٣٧٧هـ)، مطبوع ضمن كتابه «كلمة الحق»، نشر دار الكتب السلفية - القاهرة، ط (١)، ١٤٠٧هـ.
- **الإيضاح في علوم البلاغة:**
لمحمد بن عبدالرحمن المعروف بالخطيب القزويني (ت: ٧٣٩هـ)، شرح وتعليق وتنقيح: الدكتور محمد عبدالمنعم خفاجي، منشورات جار الكتاب اللبناني - بيروت (بدون تاريخ)، وطبعة محمد علي صبيح - القاهرة ١٣٩٠هـ.
- **الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه:**
لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، دار المنارة - جدة، ط (١)، ١٤٠٦هـ.
- **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل:**
لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، من مطبوعات مَجْمع اللغة العربية بدمشق، عام ١٣٩١هـ.
- **الإيمان:**
لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، خرَّج أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط (٣)، ١٤٠٨هـ.
- **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث:**
لأحمد محمد شاكر (ت: ١٣٧٧هـ)، مكتبة دار التراث، ط (٣)، ١٣٩٩هـ.

- **البحر المحيط في أصول الفقه:**
لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق ومراجعة مجموعة من العلماء، مطبوعات وزارة الأوقاف الكويتية، ط (٢)، ١٤١٣هـ.
- **بحوث في أصول التفسير:**
للدكتور محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي - بيروت، ط (١)، ١٤٠٨هـ.
- **بدائع الزهور في وقائع الدهور:**
لمحمد بن أحمد بن إياس الحنفي (ت: ٩٣٠هـ)، الطبعة الأميرية ببولاق، ط (١)، عام ١٣١١هـ (١ - ٣)، والجزء الرابع، تحقيق: محمد مصطفى - القاهرة، ط (٢)، ١٣٧٩هـ.
- **البداية (والنهاية؟):**
لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي(ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الريان - القاهرة، ط (١)، ١٤٠٨هـ.
- **البديع في معرفة ما رُسم في مصحف عثمان:**
لأبي عبدالله محمد بن يوسف المعروف بابن معاذ الجهني (ت: نحو٤٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور غانم قدُّوري الحمد، (نشر في مجلة المورد - بغداد، المجلد الخامس عشر، العدد الرابع، ص ٢٧١- ٣١٦).
- **بديع القرآن:**
لابن أبي الإِصبع عبدالعظيم بن عبدالواحد المصري (ت: ٦٥٤هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتور حفني شرف، مكتبة نهضة مصر - القاهرة، ط (١)، ١٣٧٧هـ.
- **البرهان في أصول الفقه:**
لأبي المعالي: عبدالملك بن عبدالله الجويني (ت: ٤٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالعظيم الديب، مطابع الدوحة الحديثة - قطر، ١٣٩٩هـ.
- **البرهان في ترتيب سور القرآن:**
لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي(ت: ٧٠٨هـ)، تحقيق: محمد شعباني، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، ١٤١٠هـ.
- **البرهان في علوم القرآن:**
لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الزركشي (٧٩٤هـ)، تحقيق: د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي

وزميليه، دار المعرفة - بيروت، ط (١)، ١٤١٠هـ.

- ومصَّورة دار المعرفة - بيروت، بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (بدون تاريخ).

- البرهان في متشابه القرآن:

لتاج القراء محمود بن حمزة الكرماني (ت: بعد ٥٠٠هـ)،تحقيق: أحمد عزالدين عبدالله خلف الله، دار الوفاء - المنصورة، ط (١)، ١٤١١هـ.

- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن:

لكمال الدين عبدالواحد بن عبدالكريم الزَّمْلكاني (ت: ٦٥١هـ)، تحقيق: الدكتورة خديجة الحديثي والدكتور أحمد مطلوب، مطبوعات وزارة الأوقاف العراقيّة، ط (١)، ١٣٩٤هـ.

- بستان العارفين:

لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي (ت: ٣٧٣هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، عام (١٣٩٩هـ) مطبوع مع كتاب «تنبيه الغافلين» للمؤلف.

- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز:

لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار وعبدالعليم الطحاوي، المكتبة العلمية - بيروت (بدون تاريخ).

- بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة:

لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - صيدا، (بدون تاريخ).

- البلاغة فنونها وأفنانها:

للدكتور: فضل حسن عباس، دار الفرقان - عمَّان، ط (١)، ١٤٠٥هـ.

- البلبل في أصول الفقه:

لسليمان بن عبدالقوي الطوفي الحنبلي (ت: ٧١٦هـ)، تحقيق: محمد المصري، منشورات جمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت، ط (١)، ١٤٠٧هـ.

- بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب:

لأبي المعالي محمود شكري الآلوسي (ت: ١٣٤٢هـ)، تحقيق: محمد بهجة الأثري، دار الكتب العلمية - بيروت، ط (٢)، (بدون تاريخ).

- **بهجة العابدين بترجمة حافظ العصر جلال الدين:**

للشيخ عبدالقادر الشاذلي (ت: نحو: ٩٣٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط (١)، ١٤١٩هـ.

- **بيان إعجاز القرآن:**

لأبي سليمان حَمْد بن محمد الخطابي (ت: ٣٨٨هـ)، تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلاّم، دار المعارف – مصر، (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، (بدون تاريخ).

- **بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات:**

لأبي العباس أحمد بن عمّار المهدوي (ت: نحو ٤٤٠هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، (نشر في مجلة معهد المخطوطات العربية بالكويت، في المجلد: ٢٩من: ١٢٧ – ١٢٦).

- **البيان في عدِّ آي القرآن:**

لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: الدكتور غانم الحمد، مطبوعات جمعيّة إحياء التراث – الكويت، ط (١)، ١٤١٤هـ

- **البيان في مباحث من علوم القرآن:**

لعبدالوهاب عبدالمجيد غزلان، نشر دار التأليف – القاهرة، سنة ١٣٨٤هـ.

- **البيهقي وموقفه من الإلهيات:**

للدكتور أحمد عطيّة الغامدي، مطبوعات المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة، ط (٢)، ١٤٠٢هـ.

- **تاج العروس من جواهر القاموس:**

لمحمد المرتضى الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، المطبعة الخيرية – القاهرة، ط (١)، ١٣٠٦هـ.

- **تاريخ الأدب العربي:**

للدكتور كارل بروكلمان (ت: ١٣٧٦هـ)، تعريب: عبدالحليم النجار والدكتور السيد يعقوب بكر، دار المعارف – القاهرة، ط (٣)، ١٣٩٤هـ.

- **تاريخ بغداد أو مدينة السلام:**

لأحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تصحيح محمد سعيد العرفي، دار الكتاب العربي – لبنان، (بدون تاريخ).

- تاريخ ابن قاضي شُهبة:
لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن قاضي شهبة (ت: ٨٥١هـ)، تحقيق: عدنان درويش، نشر المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربيّة - دمشق، عام ١٣٩٥هـ، (وهو جزء من المخطوط فيه حوادث عام ٧٨١- ٨٠٠هـ).
- تاريخ التراث العربي:
للدكتور فؤاد سزكين، تعريب: الدكتور محمود فهمي حجازي، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ١٤٠٣هـ.
- تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر الهجري:
لمحمد مطيع الحافظ ونزار أباظة، دار الفكر - دمشق، ط (١)، ١٤٠٦هـ.
- تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر:
لمحيي الدين عبدالقادر العيدروسي (ت: ١٠٣٨هـ)، تحقيق: محمد رشيد الصفّار، المكتبة العربية - بغداد، عام ١٣٥٣هـ.
- تأويل مشكل القرآن:
لأبي عبدالله محمد بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية - بيروت، ط (٣)، ١٤٠١هـ.
- التبصرة في القراءات:
لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربية (الكويت)، ط (١)، ١٤٠٥هـ.
- التبيان في علم المعاني والبديع والبيان:
لشرف الدين حسين بن محمد الطيبي (ت: ٧٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور هادي الهلالي، عالم الكتب - بيروت، ومكتبة النهضة - مصر، ط (١)، ١٤٠٧هـ.
التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان:
لطاهر بن محمد صالح الجزائري (ت: ١٣٣٨هـ)، اعتنى به عبدالفتاح أبو غدّة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط (٣)، ١٤١٢هـ.
- تبيين كذب المفتري فيما نسب الى الإمام أبي الحسن الأشعري:
لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر (ت: ٥٧١هـ)، تحقيق حسام الدين

القدسي، دار الفكر – دمشق، ط (٢)، ١٣٩٩هـ.
- **التحبير في علم التفسير:**
لجلال الدين عبدالرحمن بن الكمال السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: الدكتور فتحي عبدالقادر فريد، دار العلوم – الرياض، ط (١)، ١٤٠٢هـ.
- **التحدُّث بنعمة الله:**
لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: الدكتورة إليزبيث ماري سارتين، طبع المطبعة العربية الحديثة - القاهرة، ١٩٧٢م.
- **التحديد في الإتقان والتجويد:**
لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: الدكتور غانم الحمد، مكتبة دار الأنبار - بغداد، ط (١)، ١٤٠٧هـ.
- **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي:**
لأبي العُلى محمد بن عبدالرحمن المباركفوري (ت: ١٣٥٣هـ)، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، دار الفكر - بيروت، ط (١)، ١٣٩٩هـ.
تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف:
لأبي الحجاج يوسف بن الزكي المِزِّي (ت: ٧٤٢هـ)، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، طبع الدار القيِّمة – الهند، ط(١)، عام ١٣٩٦هـ.
- **تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن:**
لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني (ت: ٧٧٩هـ)، تحقيق الدكتور علي البوَّاب، دار المنارة – جدة، ط(١)، ١٤٠٧هـ.
- **تحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر:**
لأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ)، تحقيق: الدكتور محيي هلال السرحان، (بدون مكان طبع وتاريخ).
- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي:**
لجلال الدين عبدالرحمن بن الكمال السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، دار الكتب الحديثة – القاهرة، ط (٢)، ١٣٨٥هـ.

- **التذكار في أفضل الأذكار:**
لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان – دمشق، ط (٢)، ١٣٩٩هـ.
- **تذكرة الحفاظ:**
لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تصحيح: عبدالرحمن المعلمي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، (بدون تاريخ).
- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك:**
لأبي الفضل عياض اليحصبي (ت: ٥٤٤هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد بكير محمود، منشورات مكتبة دار الحياة - بيروت، ودار الفكر - ليبيا، ط (١)، ١٣٨٨هـ.
- **التسهيل لعلوم التنزيل:**
لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن جُزيّ الكلبي (ت: ٧٤١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط (١)، ١٣٥٥هـ.
- **التشريع الإسلامي مصادره وأطواره:**
للدكتور شعبان محمد إسماعيل، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، ط (٢)، ١٤٠٥هـ.
- **التعريفات:**
لعلي بن محمد الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط (٣)، ١٤٠٨هـ.
- **التعريف والإعلام فيما أبهم من الأسماء والأعلام في القرآن الكريم:**
لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، تحقيق: عبد أ. مهنا، توزيع: دار الباز - مكة، ط (١)، ١٤٠٧هـ.
* - **تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم.**
- **تفسير البحر المحيط:**
لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيَّان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، دار الفكر - بيروت، ط (٣)، ١٣٩٨هـ.
* - **تفسير البغوي = معالم التنزيل.**
* - **تفسير ابن أبي حاتم = تفسير القرآن العظيم.**
* - **تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم.**

- تفسير التحرير والتنوير:
لمحمد الطاهر بن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية - تونس، ١٤٠٤هـ.
* - تفسير الطبري = جامع البيان.
- تفسير غريب القرآن:
لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٨هـ.
- تفسير القرآن:
لعبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت: ٢١١هـ)، تحقيق: الدكتور مصطفى مسلم، مكتبة الرشد - الرياض، ط (١)، ١٤١٠هـ.
- تفسير القرآن الحكيم:
لمحمد رشيد رضا الطرابلسي (ت: ١٣٥٤هـ)، دار المعرفة - بيروت، ط (٢)، (بدون تاريخ).
- تفسير القرآن العزيز:
لابن أبي زمنين محمد بن عبدالله (ت: ٣٩٩هـ)، تحقيق: حسين بن عكاشة ومحمد بن مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، ط (١)، ١٤٢٣هـ.
- تفسير القرآن العظيم:
لأبي بكر محيي الدين محمد بن علي الحاتمي المعروف بابن عربي (ت: ٦٣٨هـ)، دار اليقظة العربيّة - بيروت، ط (١)، ١٣٨٧هـ.
- تفسير القرآن العظيم:
لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، نشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط (١)، ١٤٠٦هـ.
- تفسير القرآن العظيم مسنداً عن الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين:
لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، القسم الأول من البقرة وآل عمران، تحقيق: الدكتور أحمد الزهراني والدكتور حكمت ياسين، نشر: مكتبة الدار بالمدينة ودار طيبة بالرياض ومكتبة ابن القيم بالدمام، ط (١)، ١٤٠٨هـ.
- تفسير القرآن الكريم:
لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت: ٣٧٥هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عبدالرحيم

الزقة، طبع مطبعة الإرشاد - بغداد، ط (١)، عام ١٤٠٥هـ.

*** - تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن.**

- التفسير الكبير:

لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط (١)، ١٤١١هـ.

*** - تفسير الماوردي = النكت والعيون.**

- تفسير مقاتل:

لمقاتل بن سليمان البَلْخي (ت: ١٥٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالله محمود شحاتة، دار الشروق، عام ١٩٦٩م.

*** - تفسير المنار = تفسير القرآن الحكيم.**

- تفسير النسائي (قطعة من «السنن الكبرى»):

لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: صبري الشافعي وسيِّد الجليميّ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط (١)، ١٤١٠هـ.

- تقريب التهذيب:

لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد - حلب، ط (١)، ١٤٠٦هـ.

- تقريب النشر في القراءات العشر:

لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، ط (١)، ١٣٨١هـ.

- تقريب الوصول الى علوم الأصول:

لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن جزيّ الكلبي (ت: ٧٤١هـ)، دار التراث - الجزائر، ط (١)، ١٤١٠هـ.

- التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبويّة:

حرَّره الدكتور عبدالعزيز بن عبدالفتاح القارئ، منشورات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة، عام ١٤٠٦هـ.

- **التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح:**
لزين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت: ٨٠٦هـ)، تحقيق: محمد راغب الطباخ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، (بدون تاريخ).
- **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير:**
لأبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تصحيح ونشر عبدالله هاشم يماني، المدينة، عام ١٣٨٤هـ.
- **تلخيص المستدرك:**
لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط (١)، ١٤١١هـ.
- **التمهيد في أصول الفقه:**
لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسين الكَلْوذاني (ت: ٥١٠هـ)، تحقيق: الدكتور مفيد أبو عمشة والدكتور محمد بن علي بن إبراهيم، مطبوعات مركز البحث العلمي بمكة، ط (١)، ١٤٠٦هـ.
- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد:**
لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبرّ النمري (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، منشورات وزارة الأوقاف المغربية، عام ١٤٠٠هـ.
- **تناسق الدرر في تناسب السور:**
لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبدالقادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط (١)، ١٤٠٦هـ.
- **تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عمّا يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين:**
لأبي الحسن علي بن محمد الصفاقسي (ت: ١١١٨هـ)، تقديم وتصحيح: محمد الشاذلي النيفر، نشر وتوزيع مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله - تونس، عام ١٣٩٤هـ.
- **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة:**
لعلي بن محمد بن عَرَّاق الكناني (ت: ٩٦٣هـ)، صححه وعلق عليه: عبدالله الغماري وعبدالوهاب عبداللطيف، مكتبة القاهرة، (بدون تاريخ).

- تهذيب التهذيب:
لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، مصورة طبعة دائرة المعارف النظامية - الهند، سنة ١٣٢٥هـ.
- تهذيب السنن:
لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي، المكتبة الأثرية - باكستان، ط (٢)، ١٣٩٩هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال:
لأبي الحجاج يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف المزي (ت: ٧٤٨هـ)، حققه وضبط نصَّه، وعلق عليه الدكتور بشار عوَّاد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (٦)، عام ١٤١٥هـ.
- تهذيب وترتيب الإتقان في علوم القرآن:
لمحمد بن عمر بن سالم بازمول، دار الهجرة - الرياض، ط (١)، ١٤١٢هـ.
- توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيِّم:
لأحمد بن إبراهيم بن عيسى (ت: ١٣٢٩هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، ط (٣)، ١٤٠٦هـ.
- التيسير في علوم التفسير:
لعبدالعزيز بن أحمد الديريني (ت: ٦٩٤هـ)، طبع بمطبعة التقدم العلمية بمصر (بدون تاريخ).
- التيسير في قواعد علم التفسير:
لمحمد بن سليمان الكافيجي (ت: ٨٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: ناصر بن محمد المطرودي، دار القلم - دمشق وبيروت، ودار الرفاعي - الرياض، ط (١)، ١٤١٠هـ.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن:
لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي - القاهرة، ط (٣)، ١٣٨٨هـ.
- جامع البيان في القراءات السبع:
لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هـ)، (قطعة منه استلَّها ونشرها الدكتور عبدالمهيمن الطحان بعنوان: «الأحرف السبعة للقرآن»)، مكتبة المنارة - مكة المكرمة، ط (١)، ١٤٠٨هـ.

- **جامع التحصيل في أحكام المراسيل:**
لصلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبدالله العلائي (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الدار العربية للطباعة - بغداد، (١٣٩٨هـ).

- **الجامع لأحكام القرآن:**
لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت (بدون تاريخ).

- **جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي:**
للدكتور طاهر سليمان حمودة، طبع المكتب الإسلامي - بيروت ن ط (١)، ١٤١٠هـ.

- **جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية:**
للدكتور عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط (١)، ١٤٠٩هـ.

- **جماع العلم:**
لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ١٤٠٦هـ.

- **جمال القراء وكمال الإقراء:**
لأبي الحسن محمد بن علي السخاوي (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور علي حسين البواب، مكتبة التراث - مكة المكرمة، ط (١)، ١٤٠٨هـ.

- **الجني الداني في حروف المعاني:**
للحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط (٢)، ١٤٠٣هـ.

- **جواب أهل العلم والإيمان:**
لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية - القاهرة، ط (٣)، ١٤٠٥هـ.

- **الجواب الواضح المستقيم في التحقيق في كيفيّة إنزال القرآن الكريم:**
لمحمد بن إبراهيم آل الشيخ (ت: ١٣٨٩هـ)، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، ١٣٦٩هـ.

- **جواهر القرآن ودرره:**
لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، دار الجيل - بيروت، ودار الآفاق

- بيروت، ط (٦)، ١٤٠٨هـ.

- الجواهر المضيَّة على المقدمة الجزرية:

لسيف الدين عطاء الله الفضالي البصير (ت: ١٠٢٠هـ)، دراسة وتحقيق عزَّة بنت هاشم معيني، مكتبة الرشد ناشرون، - الرياض، ط (١)، (١٤٢٥هـ).

- حاشية مقدمة التفسير:

لمحمد بن عبدالرحمن بن قاسم النجدي (ت: ١٣٩٢هـ)، (بدون مكان الطبع)، ط (٢)، ١٤١٠هـ.

- الحاوي للفتاوي:

لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، مصوّرة دار الكتب العلمية - بيروت، عام ١٤٠٢هـ.

- حجّة القراءات:

لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة (ت: نحو ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (٣)، ١٤٠٢هـ.

- حديث الأحرف السبعة دراسة لإسناده ومتنه واختلاف العلماء في معناه وصلته بالقراءات القرآنية:

للدكتور عبدالعزيز بن عبدالفتاح القارئ، دار النشر الدولي - الرياض، ط (١)، ١٤١٢هـ.

- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة:

لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة (عيسى البابي الحلبي)، ط (١)، ١٣٨٧هـ.

- حق التلاوة:

لحسني شيخ عثمان، مكتبة المنار - الأردن - الزرقاء، ط (٩)، ١٤١٠هـ.

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء:

لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصفهاني (ت: ٤٣٠هـ)، مطبعة السعادة - مصر، ط (١)، (١٣٩٩هـ).

- الحماسة:

لأبي تمّام حبيب بن أوس الطائي (ت: ٢٣١هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالله عسيلان، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، عام ١٤٠١هـ.

- حواشي «البديع»:
لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠هـ)، عني بنشره: ج. برجشتراسر، مكتبة المتنبي - القاهرة (بدون تاريخ).
- حياة جلال الدين السيوطي مع العلم من المهد إلى اللحد:
لسعدي أبو جيب، نشر دار المناهل - دمشق، ط (١)، عام ١٤١٣هـ.
- خصائص القرآن الكريم:
للدكتور فهد بن عبدالرحمن الرومي، طبع على نفقة الأمير فهد بن عبدالله بن عبدالرحمن، ط (٣)، ١٤٠٩هـ.
- الخصائص:
لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب - بيروت، ط (٣)، ١٤٠٣هـ.
- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد:
للدكتور غانم قدُّوري الحمد، مطبوعات وزارة الأوقاف العراقيّة، ط (١)، ١٤٠٦هـ.
- دراسات في علوم القرآن الكريم:
للدكتور فهد بن عبدالرحمن بن سليمان الرومي، مكتبة التوبة - الرياض، ط (١)، ١٤١٣هـ.
- درء تعارض العقل والنقل:
لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ط (١)، عام ١٤٠١هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة:
لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، نشر دار الكتب الحديثة – القاهرة، (بدون تاريخ).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:
لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم – دمشق، ط(١)، ١٤٠٦-١٤١٤هـ.
- الدر المنثور في التفسير المأثور:
لأبي الفضل عبدالرحمن بن الكمال السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار الفكر - بيروت، ط (١)، ١٤٠٣هـ.

- دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية:
جمع: الدكتور محمد السيد الجليند، مؤسسة علوم القرآن - دمشق، ط(٢)، ١٤٠٤هـ.
- دلائل الإعجاز:
لعبدالقاهر الجرجاني (ت: ٤٧١أو٤٧٤هـ)، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي - القاهرة، (بدون تاريخ).
- دلائل النبوّة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة:
لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي(ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط (١)، ١٤٠٥هـ.
- دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها:
لأحمد الخازندار ومحمد إبراهيم الشيباني، مكتبة ابن تيمية - الكويت، ط (١)، ١٤٠٣هـ.
- -ديوان الضعفاء والمتروكين:
لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، ط(١)، ١٤٠٨هـ.
- الذيل على طبقات الحنابلة:
لأبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب (ت: ٧٩٥هـ)، مصوّرة دار المعرفة - بيروت - (بدون تاريخ).
- ردّ الإمام عثمان بن سعيد على المرّيسي العنيد:
تحقيق: الدكتور علي سامي النشار والدكتور عمّار الطالبي (ضمن عقائد السلف للأئمة: أحمد بن حنبل، والبخاري، وابن قتيبة، وعثمان الدارمي)، نشر منشأة المعارف - الإسكندرية، عام ١٣٩٢هـ.
- الرد على الزنادقة والجهميّة:
لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، ط (٢)، ١٣٩٩هـ بالقاهرة (بدون ذكر للناشر).
- الرسالة:
لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية - بيروت.

- **الرسالة التدمريّة:**
لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، المطبعة السلفية ومكتبتها - القاهرة، ط (٣)، ١٤٠٠هـ.
- **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة:**
لمحمد بن جعفر الكتاني (ت: ١٣٤٥هـ)، كتب مقدمتها ووضع فهارسها: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط (٤)، ١٤٠٦هـ.
- **رسم المصحف بين المؤيدين والمعارضين:**
للدكتور عبدالحي الفرماوي، مكتبة الأزهر - القاهرة، ط (١)، ١٣٩٧هـ.
- **رسم المصحف دراسة لغويّة تاريخيّة:**
للدكتور غانم قدُّوري الحمد، منشورات اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري - بغداد، ط (١)، ١٤٠٢هـ.
- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني:**
لأبي الثناء شهاب الدين محمود بن عبدالله الآلوسي (ت: ١٢٧٠هـ)، مصوّرة دار إحياء التراث - بيروت (بدون تاريخ).
- **الروض الريَّان في أسئلة القرآن:**
للحسين بن سليمان بن ريَّان (ت: ٧٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالحليم نصَّار السلفي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة، ط (١)، ١٤١٥هـ.
- **روضة الناظر وجُنّة المناظر:**
لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، راجعه سيف الدين الكاتب، دار الكتاب العربي - بيروت، ط (١)، ١٤٠١هـ.
- **زهر الرُّبى على المجتبى:**
لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، مصوّرة مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط (٢)، ١٤٠٦هـ. (بحاشية سنن النسائي).
- **زهر العريش في تحريم الحشيش:**
لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: الدكتور السيد أحمد نوح، دار الوفاء - المنصورة، ط (١)، ١٤٠٧هـ.

- **السبعة في القراءات:**
لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت: ٣٢٤هـ)، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، ط (٤)، (بدون تاريخ).

- **سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي:**
لأبي القاسم علي بن عثمان القاصح (ت: ٨٠١هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، ط (٣)، ١٣٧٣هـ.

- **سرّ الفصاحة:**
لعبدالله بن محمد الحلبي المعروف بابن سنان الخفاجي (ت: ٤٦٦هـ)، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط (١)، ١٤٠٢هـ.

- **سلاسل الذهب:**
لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: الدكتور محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ومكتبة العلم - جدّة، ط (١)، ١٤١١هـ.

- **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها:**
لمحمد بن ناصر الدين الألباني (ت:١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف - الرياض، ط (٢)، عام ١٤٠٧هـ (المجلد الثالث).

- **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة:**
لمحمد ناصر الدين الألباني (ت:١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف - الرياض، ط (١)، ١٤٠٨هـ.

- **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر:**
لأبي الفضل محمد خليل المرادي (ت: ١٢٠٦هـ)، مصر ١٣٠١هـ.

- **سنن أبي داود:**
لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، ط (١)، ١٣٨٨هـ.

- **سنن ابن ماجه:**
لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني(ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر - بيروت، (بدون تاريخ).

- **سنن الدارقطني:**
لعلي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، نشر السُّنَّة - ملتان - باكستان، (بدون تاريخ).
- **سنن الدارمي:**
لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي (ت: ٢٥٥هـ)، تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البُغا، دار القلم - دمشق، ط (١)، ١٤١٢هـ.
- **السنن الكبرى:**
لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، مصورة دار الفكر - بيروت، (بدون تاريخ).
- **سنن النسائي:**
لأحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، اعتنى به ورقمه وصنع فهارسه: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط (١)، ١٤٠٦هـ.
- **السُّنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي:**
للدكتور مصطفى السباعي (ت: ١٣٨٤هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت، ط (٤)، ١٤٠٥هـ.
- **سير أعلام النبلاء:**
لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق مجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (٢)، ١٤٠٢هـ.
- **السيوطي وجهوده في علوم القرآن:**
للدكتور عبدالحليم هاشم الشريف، نشر الصدر لخدمات الطباعة، القاهرة، ط (١)، ١٤١٢هـ.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب:**
لأبي الفلاح عبدالحي بن العماد الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ)، دار الفكر - بيروت، ط (١)، ١٣٩٩هـ.
- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:**
لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني (ت: ٩٠٠هـ)، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، (بدون تاريخ).
- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة:**
لأبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي (ت: ٤١٨هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد سعد حمدان، دار طيبة - الرياض، ط (٢)، ١٤١١هـ.

- **شرح ديوان حسَّان بن ثابت الأنصاري:**
لعبدالرحمن بن عبدالرحمن البرقوقي (ت: ١٣٦٣هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤١٠هـ.
- **شرح العقيدة الطحاوية:**
لابن أبي العز الحنفي (ت: ٧٩٢هـ)، تخريج: محمد ناصر الدين الألباني، دار الفكر العربي، (بدون تاريخ).
- **شرح كلاّ وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله عز وجل:**
لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد حسن فرحات، دار المأمون للتراث - دمشق،ط (١)، ١٣٩٨هـ.
- **شرح الكوكب المنير:**
لأبي البقاء محمد بن أحمد بن عبدالعزيز المعروف بابن النجار(ت: ٩٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الزحيلي والدكتور نزيه حماد، مطبوعات مركز البحث العلمي بمكة، ١٤٠٠هـ.
- **شرح مختصر الروضة:**
لأبي الربيع بن عبدالقوي الطوفي (ت: ٧١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالله التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (١)، ١٤٠٨هـ.
- **شرح المفصّل:**
ليعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت: ٦٤٣هـ)، عالم الكتب - بيروت، ومكتبة المتنبي - القاهرة، (بدون تاريخ).
- **شرح مقامات جلال الدين السيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ):**
تحقيق: سمير محمود الدروبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (١)، ١٤٠٩هـ.
*** - شرح النووي على مسلم = صحيح مسلم بشرح النووي.**
- **شرح الهداية:**
لأبي العباس أحمد بن عمّار المهدوي (ت: نحو ٤٤٠هـ)، تحقيق: حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد - الرياض، ط (١)، ١٤١٦هـ.
- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى:**
لأبي الفضل عياض اليحصبي (ت: ٥٤٤هـ)، منشورات المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة، (بدون تاريخ).

- **شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل:**
لأحمد بن محمد المعروف بالشهاب الخفاجي (ت: ١٠٦٩هـ)، بتصحيح: محمد بدر الدين النَّعساني، مطبعة السعادة - القاهرة، ط (١)، ١٣٢٥هـ.
- **الصاحبي:**
لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة (بدون تاريخ).
- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية:**
لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط (٢)، ١٤٠٢هـ.
- **صحيح ابن حبَّان:**
لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، بترتيب الأمير علاء الدين بن بلبان الفارسي (ت: ٧٣٩هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط و حسين أسد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (١)، ١٤٠٤هـ.
- **صحيح مسلم:**
لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت: ٢٦١هـ)،تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (بدون تاريخ).
- **صحيح مسلم بشرح النووي:**
لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، (بدون تاريخ).
- **صحيح البخاري:**
لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، ضبط وترقيم وعناية: الدكتور مصطفى ديب البغا، دار القلم - دمشق - بيروت، ط (١)، ١٤٠١هـ.
- **صحيح الجامع الصغير وزيادته «الفتح الكبير»:**
لمحمد ناصر الدين الألباني (ت:١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت، ط (٢)، عام ١٤٠٦هـ.
- **صريح السنّة:**
لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: بدر بن يوسف المعتوق، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت، ط (١)، ١٤٠٥هـ.

- **صلة الجمع وعائد التذييل لموصول كتابي الإعلام والتكميل:**
لأبي عبدالله محمد بن علي البلنسي (ت: ٧٨٢هـ)، تحقيق: حنيف بن حسن القاسمي وعبدالله عبدالكريم محمد، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط (١)، ١٤١١هـ.
- **صلة الخلف بموصول السلف:**
لمحمد بن سليمان الروداني (ت: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: الدكتور محمد حجِّي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط (١)، ١٤٠٨هـ.
- **الصناعتين:**
لأبي هلال الحسن بن عبدالله العسكري (ت: ٣٩٥هـ)، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي - القاهرة، عام ١٣٧١هـ.
- **الصورة الفنيّة في المثل القرآني دراسة نقدية وبلاغية:**
للدكتور محمد حسين الصغير، طبع دار الرشيد للنشر - بغداد، عام (١٩٨١م).
- **ضحى الإسلام:**
للدكتور أحمد أمين (ت: ١٣٧٣هـ)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط (٢)، ١٣٥٦هـ.
- **ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير):**
لمحمد ناصر الدين الألباني (ت:١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت، ط (٣)، ١٤١٠هـ.
- **ضعيف سنن الترمذي:**
لمحمد ناصر الدين الألباني (ت:١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت ن ط (١)، ١٤١١هـ.
- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع:**
لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت، (بدون تاريخ).
- **طبقات الشافعية:**
لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن قاضي شُهبة (ت: ٨٥١هـ)، تصحيح وتعليق: الدكتور عبدالعليم خان، دائرة المعارف العثمانية - حيدراباد (الهند)، ١٣٩٩هـ.
- **طبقات الشافعية الكبرى:**
لعبدالوهاب بن علي السبكي (ت: ٧٧١هـ)، تحقيق: محمود الطناحي وعبدالفتاح الحلو،

طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة، ط (١)، ١٣٨٤هـ.
- **الطبقات الكبرى:**
لمحمد بن سعد البصري (ت: ٢٣٠هـ)، دار صادر - بيروت، (بدون تاريخ).
- **طبقات المفسرين:**
لأبي الفضل عبدالرحمن بن الكمال السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، نشر: مكتبة وهبة - القاهرة، ط (١)، ١٣٩٦هـ.
- **طبقات المفسرين:**
لمحمد بن علي الداودي (ت: ٩٤٥هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة - القاهرة، ط (١)، ١٣٩٢هـ.
- **طيبة النشر في القراءات العشر:**
لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، مراجعة وتحقيق: علي محمد الضباع، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، ط (١)، ١٣٦٩هـ.
- **الظاءات في القرآن الكريم:**
لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: الدكتور علي حسين البوَّاب، مكتبة المعارف - الرياض، ط (١)، ١٤٠٦هـ.
- **عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي:**
لأبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي (ت: ٥٤٣هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، (بدون تاريخ).
- **العبر في خبر من غبر:**
لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور صلاح المنجد وفؤاد السيد، دائرة المطبوعات والنشر - الكويت، ١٣٨٠هـ.
- **عروس الأفراح:**
لبهاء الدين أحمد بن علي السبكي (ت: ٧٧٣هـ)، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي - القاهرة، (بدون تاريخ)، (ضمن شروح التلخيص).
- **العز بن عبدالسلام، حياته وآثاره ومنهجه في التفسير:**
للدكتور عبدالله إبراهيم الوهيبي، ط (٢)، ١٤٠٢هـ، (بدون مكان طبع).

- **عقلاء المجانين:**
لأبي القاسم الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري (ت: ٤٠٦هـ)، تحقيق: الدكتور عمر الأسعد، دار النفائس - بيروت، ط (١)، ١٤٠٧هـ.
- **عقيدة السلف وأصحاب الحديث:**
لأبي عثمان إسماعيل الصابوني (ت: ٤٤٩هـ)، مطبوع ضمن مجموعة الرسائل المنيرية، مصورة مكتبة طيبة بالرياض، (بدون تاريخ).
- **علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين:**
لرضا بن نعسان معطي، مطبوعات الرئاسة العامة لإدارات البحوث والإفتاء - الرياض، ط (١)، ١٤٠٢هـ.
- **علل الوقوف:**
لمحمد بن طيفور السجاوندي (ت: ٥٦٠هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبدالله العيدي، نشر مكتبة الرشد - الرياض، ط (١)، ١٤١٥هـ.
- **العلل ومعرفة الرجال:**
للإمام أبي عبدالله أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: الدكتور وصيّ الله محمد عباس، المكتب الإسلامي - بيروت، ودار الخاني - الرياض، ط (١)، ١٤٠٨هـ.
- **علوم القرآن:**
للدكتور عدنان زرزور، المكتب الإسلامي - بيروت، ط (١)، ١٤٠٤هـ.
- **عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ:**
لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي(ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور محمد ألتونجي، عالم الكتب - بيروت، ط (١)، ١٤١٤هـ.
- **عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل:**
لأبي العباس أحمد بن البناء المراكشي(ت: ٧٢١هـ)، تحقيق: الدكتورة هند شلبي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط (١)، ١٤١٠هـ.
- **العواصم من القواصم:**
لأبي بكر محمد بن عبدالله بن محمد بن العربي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور عمار الطالبي، مكتبة دار التراث - القاهرة، ط (١)، ١٤١٧هـ.

- **غاية النهاية في طبقات القراء:**
لأبي الخير بن محمد بن محمد الجزري(ت: ٨٣٣هـ)،عني بنشره: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط (٣)، ١٤٠٢هـ.
- **غرائب التفسير وعجائب التأويل:**
لتاج القراء محمود بن حمزة الكرماني (ت: بعد ٥٠٠هـ)، تحقيق: الدكتور شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، ومؤسسة علوم القرآن - بيروت، ط (١)، ١٤٠٨هـ.
- **غرائب القرآن ورغائب الفرقان:**
لنظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين القُمِّي النيسابوري (ت: بعد ٨٥٠هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، ط (١)، ١٣٨٨هـ.
- **غيث النفع في القراءات السبع:**
لعليّ النوري الصفاقسي (ت: ١١١٧هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط (٣)، ١٣٧٣هـ، (بحاشية سراج القارئ).
- **الفارق بين المصنِّف والسارق:**
لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: علي حسن عبدالحميد، دار الهجرة - الدمام، ط (١)،١٤١٠هـ.
- **الفاصلة في القرآن:**
لمحمد الحسناوي، المكتب الإسلامي - بيروت، ودار عمار - عمّان، ط (٢)، ١٤٠٦هـ.
- **فتاوى ومسائل ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه:**
لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن بن عثمان الشهروزري المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي، دار المعرفة - بيروت، ط (١)، ١٤٠٦هـ.
- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري:**
لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار الريان - القاهرة، ط (١)، ١٤٠٧هـ.
- **الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني:**
لأحمد بن عبدالرحمن الساعاتي (ت: بعد ١٣٧١هـ)، دار الشهاب - القاهرة، (بدون تاريخ).

- **الفروق اللغوية:**
لأبي هلال الحسن بن عبدالله العسكري (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٠هـ.
- **الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحل:**
لأبي محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري (ت: ٤٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم نصر والدكتور عبدالرحمن عميرة، شركة مكتبات عكاظ - جدة، ط (١)، ١٤٠٢هـ.
- **فصول في أصول التفسير:**
لمساعد بن سليمان الطيَّار، دار النشر الدولي - الرياض، ط (١)، ١٤١٣هـ.
- **فضائل القرآن:**
لأبي عبيد القاسم بن سلاَّم الهروي (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق: وهبي سليمان غاوجي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط (١)، ١٤١١هـ.
- **فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة:**
لأبي عبدالله محمد بن أيوب بن الضُّريس البجلي (ت: ٢٩٤هـ)، تحقيق: غزوة بدير، دار الفكر - دمشق، ط (١)، ١٤٠٨هـ.
- **فكرة إعجاز القرآن منذ البعثة النبويَّة حتى عصرنا الحاضر مع نقد وتعليق:**
لنعيم الحمصي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (٢)، ١٤٠٠هـ.
- **فنون الأفنان في عيون علوم القرآن:**
لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: الدكتور حسن ضياء الدين عتر، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط (١)، ١٤٠٨هـ.
- **فهرس بعض المخطوطات العربيّة المودعة بمكتبة بلدية الإسكندرية (التفسير):**
لمحمد البشير الشندي، المطبعة المصريّة الكبرى، ١٣٧٣هـ.
- **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط:**
منشورات المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية - عمَّان.
  - مخطوطات التجويد، ط (١)، ١٤٠٦هـ.
  - مخطوطات التفسير وعلومه، ط (١)، ١٤٠٩هـ.
  - مخطوطات الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله، ط (١)، ١٤١١هـ.

- **فهرس علوم القرآن:**
إعـداد قـسم الفهرسـة بمركـز البحـث العلمـي في جامعـة أم القـرى - مكـة المكرمـة، ط (١)، ١٤٠٦هـ.
- **فهرس الفهارس الأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات:**
لعبدالحيّ بن عبدالكبير الكتاني (ت: ١٣٨٢هـ)، باعتناء الدكتور إحسان عباس، طبـع دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط (٢)، ١٤٠٢هـ.
- **فهرس مخطوطات خزانة القرويين:**
إعداد: محمد العابد الفاسي، نشر دار الكتاب، الدار البيضاء - المغرب، ط (١)، عام ١٣٩٩هـ.
- **الفهرست:**
لأبي يعقوب محمد بن إسحاق بن النديم (ت: ٣٨٠هـ)، تحقيق: رضا تجدد، (بـدون تـاريخ ومكان للطبع).
- **فهرسة ما رواه عن شيوخه:**
أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي (ت: ٥٧٥هـ)، منشورات دار الآفـاق الجديـدة - بـيروت، ط (٢)، عام ١٣٩٩هـ.
- **فهم القرآن:**
للحارث بن أسد المحاسبي (ت: ٢٤٣هـ)، تحقيق: حسين القوتلي، منشورات دار الكندي ودار الفكر للنشر والتوزيع، ط (٣)، ١٣٩٨هـ مطبوع مع كتاب «العقل» للمحاسبي، ١٣٩٢هـ.
- **الفوائد:**
لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي المعـروف بـابن قـيِّم الجوزيـة (ت: ٧٥١هـ)، تخـريج وحواشي أحمد راتب عرموش، دار النفائس - بيروت، ط (٣)، ١٤٠٢هـ.
- **فوائد في مشكل القرآن (قطعة من «أماليه»):**
لعز الدين: عبدالعزيز بن عبدالسلام (ت: ٦٦٠هـ)، تحقيق: الدكتور سيِّد رضوان النَّدْوي، دار الشروق - جدّة، ط (٢)، ١٤٠٢هـ.
- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة:**
لمحمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عبـدالرحمن بـن يحيـى المعلّمـي، المكتـب الإسلامي، ط (٢)، ١٣٩٢هـ.

- الفوائد المشوِّق لعلوم القرآن:
المنسوب إلى ابن قيِّم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، عالم الكتب - بيروت، (بدون تاريخ).
- فوات الوفيات والذيل عليها:
لمحمد بن شاكر الكتبي (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط (١)، ١٣٩٣هـ.
- الفوز الكبير في أصول التفسير:
لوليّ الله أحمد بن عبدالرحيم الدهلوي (ت: ١١٧٦هـ)، عرَّبه ووضع عناوينه الجانبية: سلمان الحُسيني النَّدْوي، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط (٢)، ١٤٠٧هـ.
- في أصول النحو:
لسعيد الأفغاني (ت: ١٤١٧هـ)، مطبعة جامعة دمشق، ط (٣)، ١٣٨٤هـ.
- في رحاب القرآن:
للدكتور محمد سالم محيسن (ت: ١٤٢٢هـ)، مكتبة الكليّات الأزهرية - القاهرة، (بدون تاريخ).
- فيض القدير شرح الجامع الصغير:
لمحمد عبدالرؤوف المناوي (ت: ١٠٣١هـ)، مصوّرة دارالفكر - بيروت، ط (٢)، ١٣٩١هـ.
- في ظلال القرآن:
لسيّد بن قطب بن إبراهيم شاذلي (ت: ١٣٨٧هـ)، دار العلم للطباعة والنشر - جدة، ط (١٢) ١٤٠٦هـ.
- القاموس المحيط:
لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (٢)، ١٤٠٧هـ.
- قانون التأويل:
لأبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: محمد السليماني، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدّة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت، ط (١)، ١٤٠٦هـ.
- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس:
لأبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور محمد عبدالله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط (١)، ١٤١٢هـ.

- **القراءات أحكامها ومصدرها:**
للدكتور شعبان محمد إسماعيل، دار السلام - القاهرة، ط (١)،١٤٠٠هـ.
- **القراءات وأثرها في علوم العربيّة:**
للدكتور محمد سالم محيسن (ت:١٤٢٢هـ)، مكتبة الكليات الأزهريّة - القاهرة، ط (١)، ١٤٠٤هـ.
- **القطع والإئتناف:**
لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد خطّاب العمر، مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية - ط (١)، ١٣٩٨هـ.
- **قطف الأزهار في كشف الأسرار:**
لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور أحمد بن محمد الحمادي، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - إدارة الشؤون الإسلامية، دولة قطر، ط (١)، ١٤١٤هـ.
- **قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر:**
لصديق حسن خان القنوجي (ت: ١٣٠٧هـ)، تحقيق: الدكتور عاصم القريوتي، (بدون مكان طبع)، ط (١)، ١٤٠٤هـ.
- **القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز:**
لأبي عيد رضوان بن محمد المعروف بالمخللاتي (ت: ١٣١١هـ)، تحقيق: عبدالرزاق بن علي موسى، مطابع الرشيد - المدينة المنورة، ط (١)، ١٤١٢هـ.
* - **الكافية الشافية لابن القيّم = توضيح المقاصد:**
- **الكامل في اللغة والأدب:**
لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الدالي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (٢)، ١٤١٣هـ.
- **كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجلّ:**
لمحمد بن إسحاق بن خزيمة (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: الدكتور محمد خليل هرّاس، مصوّرة دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٨هـ.
- **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية:**
لأبي شامة عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي (ت: ٦٦٥هـ)، تحقيق: إبراهيم الزيبق، مؤسسة

الرسالة، ط (١)، ١٤١٨هـ.

- **كتاب الصفات:**

لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور علي ناصر فقيهي، ط (١)، ١٤٠٣هـ، (بدون مكان طبع).

- **كتاب مناهل العرفان للزرقاني «دراسة وتقويم»:**

للدكتور خالد بن عثمان السبت، دار ابن عفان للنشر والتوزيع - الخبر، ط (١)، ١٤١٨هـ.

- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:**

لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، دار المعرفة - لبنان (بدون تاريخ طبع).

- **كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة:**

لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (١)، ١٣٩٩هـ.

- **كشف السرائر عن معنى الوجوه والنظائر:**

لمحمد بن محمد بن علي بن العماد (ت: ٨٨٧هـ)، تحقيق: الدكتور فؤاد عبدالمنعم أحمد، مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية، ط (١)، ١٣٩٧هـ.

- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:**

لمصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة(ت: ١٠٦٧هـ)، منشورات مكتبة المثنى - بغداد، (بدون تاريخ).

- **كشف المعاني في المتشابه من المثاني:**

لأبي عبدالله بدر الدين بن جماعة (ت: ٧٣٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالجواد خلف، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية - كراتشي، ط (١)، ١٤١٠هـ.

- **الكلمات الحسان في الحروف السبعة وجمع القرآن:**

لمحمد بخيت بن حسين المطيعي الحنفي (ت: ١٣٥٤هـ)، دار الرائد العربي - بيروت، عام ١٤٠٣هـ.

- **الكليّات:**

لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (١)، ١٤١٢هـ.

- **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة:**
لنجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت: ١٠٦١هـ)، تحقيق: الدكتور جبرائيل جبور، المطبعة الأمريكانية - بيروت، عام (١٩٤٩م).
- **اللباب في تهذيب الأنساب:**
لأبي الحسن علي بن الأثير الجزري(ت: ٦٣٠هـ)، مكتبة القدسي - القاهرة، ١٣٥٦هـ.
- **لباب النقول في أسباب النزول:**
لجلال الدين عبدالرحمن بن الكمال السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار إحياء العلوم - بيروت، ط (٤)، ١٤٠٣هـ.
- **لسان العرب:**
لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور (ت: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت (بدون تاريخ).
- **لسان الميزان:**
لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:.٨٥٢هـ)، مؤسسة الأعلمي - بيروت، ط (٢)، ١٣٩٠هـ.
- **لطائف الإشارات لفنون القراءات:**
لأبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني (ت: ٩٢٣هـ)، تحقيق: الشيخ عامر السيد عثمان والدكتور عبدالصبور شاهين، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة، ١٣٩٢هـ، (الجزء الأول).
- **لغات العرب الواردة في القرآن الكريم:**
المنسوب إلى أبي عبيد القاسم بن سلاَّم الهروي (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالحميد السيد طلب، مطبوعات جامعة الكويت، سنة ١٤٠٤هـ.
- **لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير:**
للدكتور محمد الصباغ، المكتب الإسلامي - بيروت، (بدون تاريخ).
- **اللهجات العربية في التراث:**
للدكتور أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب - ليبيا، ١٤٠٣هـ.
- **مؤلفات ابن الجوزي:**
لعبدالحميد العَلَوْجي (ت: ١٤١٧هـ)، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق

- الكويت، ط (١)، ١٤١٢هـ.
- **مباحث في علوم القرآن:**
للدكتور صبحي الصالح (ت: ١٤٠٧هـ)، دار العلم للملايين - بيروت، ط (١٦)، ١٤٠٥هـ.
- **مباحث في علوم القرآن:**
لمنَّاع خليل القطان (ت: ١٤٢٠هـ)، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (٢١)، ١٤٠٧هـ.
- **متشابه القرآن دراسة موضوعية:**
للدكتور عدنان زرزور، مكتبة دار الفتح - دمشق، ط (١)، ١٣٨٩هـ.
- **متشابه القرآن العظيم:**
لأبي الحسين أحمد بن جعفر بن أبي داود المنادي (ت: ٣٣٦هـ)، تحقيق: عبدالله بن محمد الغنيمان، مطبوعات الجامعة الإسلامية، ط (١)، ١٤٠٨هـ.
- **المثل السائر في أَدب الكاتب والشاعر:**
لضياء الدين نصر الله بن محمد بن الأثير الجزري (ت: ٦٣٧هـ)، تقديم وتعليق: الدكتور أَحمد الحقي، والدكتور بدوي طبانة، دار النهضة - مصر، ط (١)، ١٣٧٩هـ.
- **المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإِجازة والمنع عرض وتحليل ونقد:**
للدكتور عبدالعظيم إِبراهيم محمد المِطْعَني، مكتبة وهبة - القاهرة، (بدون تاريخ).
- **مجاز القرآن:**
لأَبي عبيدة مَعْمر بن المثنى (ت: ٢١٠هـ)، تحقيق: الدكتور محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (٢)، ١٤٠١هـ.
- **المجتبى من المجتنى:**
لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: الدكتور علي حسين البوّاب، دار الفائز - الرياض، ط (١)، ١٤٠٩هـ.
- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:**
لنور الدين علي بن أَبي بكر الهيثمي(ت: ٨٠٧هـ)، منشورات دار الكتاب العربي - بيروت، ط (٣)، ١٤٠٢هـ.
- **المجموع شرح المهذّب للشيرازي:**
لأَبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق وإِكمال: محمد نجيب المطيعي،

مكتبة الإرشاد - جدّة، (بدون تاريخ).
- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة:**
جمع وترتيب: عبدالرحمن بن قاسم النجدي وابنه محمد، توزيع: رئاسة شؤون الحرمين - مكة، مصورة عن الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ.
- **المجيد في إعراب القرآن المجيد:**
لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الصفاقسي (ت: ٧٤٢هـ)، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس - ليبيا، ط (١)، ١٩٩٢م.
- **محاسن التأويل:**
لمحمد جمال الدين القاسمي (ت: ١٣٣٢هـ)، تصحيح: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر - بيروت، ط (٢)، ١٣٩٨هـ.
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز:**
لأَبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأَندلسي (ت: ٥٤٦هـ)، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، عام ١٤١٣هـ.
- **المحصول في علم أصول الفقه:**
لأَبي عبدالله محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العَلْواني، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض، ط (١)، ١٣٩٩هـ.
- **المحكم في نقط المصاحف:**
لأَبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: الدكتور عزة حسن، نشر دار الفكر - دمشق، ط (٢)، ١٤٠٧هـ.
- **مختار الصحاح:**
لأَبي محمد بن أَبي بكر بن عبدالقادر الرازي (ت: بعد ٦٦٠هـ)، مكتبة لبنان - بيروت، ١٤٠٩هـ.
- **مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبدالله الحاكم:**
لأبي حفص عمر بن علي بن الملقن (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق: عبدالله اللحيدان وسعد آل حُمَيِّد، دار العاصمة - الرياض، ط (١)، ١٤١١هـ.
- **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة:**
لمحمد الموصلي (ت: ٧٧٤هـ)، تصحيح: محمد حامد الفقي، مصوَّرة مكتبة الرياض

الحديثة، (بدون تاريخ).
- المدارس النحوية:
للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، ط (٥)، (بدون تاريخ).
- مدخل إلى علوم القرآن والتفسير:
للدكتور فاروق حمادة، مكتبة المعارف - المغرب، ط (١)، ١٣٩٩هـ.
- المدخل لدراسة القرآن الكريم:
للدكتور محمد بن محمد أبو شهبة (ت: ١٤٠٣هـ)، مكتبة السنة - القاهرة، ط (١)، ١٤١٢هـ.
- المدهش:
لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، دار الجيل - بيروت، عام ١٣٩٧هـ.
- مذكرة أصول الفقه:
لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، دار القلم - بيروت، (بدون تاريخ).
- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز:
لعبدالرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة المقدسي (ت: ٦٦٥هـ)، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار صادر - بيروت، ١٣٩٥هـ.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها:
لجلال الدين عبدالرحمن بن الكمال السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد جاد المولى بك وزميليه، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٨٦م.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل:
رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط (١)، ١٤٠٠هـ.
- مسائل نافع بن الأزرق عن عبدالله بن العباس:
حققها وعلّق عليها ووضع فهارسها وذيّلها بـ«ذيل مسائل نافع» التي لم ترد في هذه الرواية: الدكتور محمد أحمد الدالي، الجفالي والجابي للطباعة والنشر - قبرص، ط (١)، ١٤١٣هـ.
- المستدرك على الصحيحين:
لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، توزيع: مكتبة الباز - مكة، ط (١)، ١٤١١هـ.

- المستصفى في علم الأُصول:
لأَبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، طبع المطبعة الأميرية ببولاق، سنة ١٣٢٢هـ، ط (١)، دار صادر - بيروت.
- مسند الإِمام أَحمد:
لأَبي عبدالله أَحمد بن محمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، دار صادر - بيروت، (بدون تاريخ).
- مسند أَبي يعلى الموصلي:
لأَحمد بن علي بن المثنى التميمي(ت: ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أَسد، دار المأمون للتراث - دمشق، ط (١)، ١٤٠٤هـ - ١٤٠٩هـ.
- مشكاة المصابيح:
لأَبي عبدالله محمد بن عبدالله الخطيب التبريزي (ت: بعد ٧٣٧هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإِسلامي - بيروت، ط (٣)، ١٤٠٥هـ.
- مشكل الآثار:
لأَبي جعفر أَحمد بن محمد الطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، دار صادر - بيروت، (بدون تاريخ).
- مصاعد النظر للإِشراف على مقاصد السور:
لأَبي الحسن إِبراهيم بن عمر البقاعي (ت: ٨٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالسميع محمد أَحمد حسنين، مكتبة المعارف - الرياض، ط (١)، ١٤٠٨هـ.
- المصباح في المعاني والبيان والبديع:
لبدر الدين محمد بن محمد بن مالك (ت: ٦٨٦هـ)، المطبعة الخيريَّة - القاهرة، ط (١)، ١٣٤١هـ.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:
لأَبي العباس أَحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت: ٧٧٠هـ)، مكتبة لبنان - بيروت، ١٤٠٧هـ.
- المصنّف:
لعبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت: ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، من منشورات المجلس العلمي - كراتشي، ط (١)، ١٣٩٠هـ.
- المصنّف في الأحاديث والآثار:
لأَبي بكر عبدالله بن محمد بن أَبي شيبة (ت: ٢٣٥هـ)، اعتنى به وحققه وطبعه ونشره: مختار

أحمد النّدْوي، الدار السلفية - الهند، ط (١)، ١٤٠١هـ.
- **المطلع على أبواب المقنع:**
لأبي عبدالله محمد بن أبي الفتح البعلي(ت: ٧٠٩هـ)، طبع المكتب الإسلامي - بيروت، ط (١)، عام ١٣٨٥هـ.
- **معالم التنزيل:**
لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٦هـ)، تحقيق: محمد عبدالله النمر وزميليه، دار طيبة - الرياض، ط(١)، ١٤٠٩هـ.
- **مع البلاغة العربية في تاريخها:**
للدكتور محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث - دمشق، ط (١)، ١٣٩٨هـ.
- **معترك الأقران في إعجاز القرآن:**
لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار الفكر العربي - القاهرة، (بدون تاريخ).
- **معجم الأدباء:**
لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (بدون تاريخ)، وطبعة دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، ط (١)، ١٤١٣هـ.
- **معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم:**
وضعه: الدكتور إسماعيل عمايرة وعبدالحميد السيد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (١)، ١٤٠٧هـ.
- **معجم البلدان:**
لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، عام ١٣٩٩هـ.
- **معجم الدراسات القرآنية:**
للدكتورة: ابتسام مرهون الصفّار، طبع بمطابع جامعة الموصل - العراق، ١٤٠٣هـ.
- **المعجم الصغير:**
لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تصحيح: محمد عثمان، المكتبة السلفية

بالمدينة المنورة، عام ١٣٨٨هـ.
- **معجم غريب القرآن مستخرجاً من صحيح البخاري:**
لمحمد فؤاد عبدالباقي (ت: ١٣٨٨هـ)، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي - مصر، (بدون تاريخ).
- **المعجم الكبير:**
لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، حققه وخرّج أحاديثه: حمدي عبدالمجيد السّلفي، من منشورات وزارة الأوقاف العراقية، (بدون تاريخ).
- **معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية:**
لعمر رضا كحالة (ت: ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى - بغداد، ودار إحياء التراث العربي - بيروت، (بدون تاريخ)، وطبعة مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (١)، ١٤١٤هـ.
- **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها:**
للدكتور أحمد مطلوب، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، (جا، ط٣ ١٤٠هـ - ج٢، ط٦ ١٤٠هـ).
- **معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة:**
للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ودار الفرقان - عمّان، ط (٣)، ١٤٠٩هـ.
- **معجم مصنفات القرآن:**
للدكتور علي شواخ إسحاق، منشورات دار الرفاعي - الرياض، ط (١)، ١٤٠٣هـ.
- **معجم المعاجم:**
لأحمد الشرقاوي إقبال (ت: ١٤٢٣هـ)، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط (٢)، ١٤١٣هـ.
- **معجم المفسّرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر:**
لعادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية - بيروت، طبع (٣)، ١٤٠٩هـ.
- **المعجم المفصل في علوم البلاغة:**
للدكتورة إنعام فوّال عكاوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط (١)، ١٤١٣هـ.
- **المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم:**
لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت: ٥٤٠هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية، ط (١)، ١٣٦١هـ.

- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار:**
لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف وزميليه، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (١)، ١٤٠٤هـ، والمطبوع بعنوان «طبقات القرّاء»، تحقيق: الدكتور أحمد خان، مطبوعات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض، ط (١)، ١٤١٨هـ.

- **معنى لا إله إلا الله:**
لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: الدكتور علي محيي الدين القره داغي، دار الاعتصام - القاهرة، ط ٠٣)، ١٤٠٥هـ.

- **المغني على مختصر الخرقي:**
لأبي عبدالله بن أحمد ابن قدامة (ت: ٦٢٠هـ)، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، ١٤٠١هـ.

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:**
لجمال الدين بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط (٥)، ١٣٩٩هـ.

- **مفتاح السعادة ومصباح السيادة:**
لأحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبري زاده (ت: ٩٦٨هـ)، تحقيق: كامل بكري وعبدالوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة - القاهرة، (بدون تاريخ).

- **مفحمات الأقران في مبهمات القرآن:**
لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: إياد خالد الطباع، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (١)، ١٤٠٦هـ.

- **مفردات ألفاظ القرآن:**
لأبي القاسم الحسين بن الفضل المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: نحو ٤٢٥هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار القلم - دمشق، والدار الشامية - بيروت، ط (١)، ١٤١٢هـ.

- **المفصَّل في علم العربيَّة:**
لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تصحيح: محمد بدر الدين النعساني، مطبعة التقدم - القاهرة، ط (١)، ١٣٢٣هـ.

- **المقتنى في سرد الكنى:**
لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد صالح عبدالعزيز المراد، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط (١)، ١٤٠٨هـ.
- **مقدِّمتان في علوم القرآن (مقدمة كتاب المباني، وتفسير ابن عطيَّة):**
تصحيح: الدكتور آرثر جفري، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط (٢)، ١٣٩٢هـ.
- **المقدمة (مقدمة تاريخ ابن خلدون):**
لأبي زيد عبدالرحمن بن محمد بن خلدون (ت: ٨٠٨هـ)، الدار التونسيّة للنشر - عام ١٤٠٤هـ.
- **مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان والمعاني والبديع وإعجاز القرآن:**
لأبي عبدالله محمد بن سليمان المقدسي المعروف بابن النقيب (ت: ٦٩٨هـ)، كشف عنها وعلق حواشيها: الدكتور زكريا سعيد علي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط (١)، ١٤١٥هـ.
- **مقدمة جامع التفاسير مع تفسير سورة الفاتحة ومطالع البقرة:**
لأبي القاسم الحسين بن الفضل المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: نحو ٤٢٥هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد حسن فرحات، دار الدعوة - الكويت، ط (١)، ١٤٠٥هـ.
- **مقدمة في أصول التفسير:**
لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور عدنان زرزور، دار القرآن الكريم - بيروت، ط (٣)، ١٣٩٩هـ.
- **مقدمة في التفسير مع تفسير الفاتحة وأوائل سورة البقرة:**
لحسن بن أحمد البنا (ت: ١٣٦٨هـ)، دار القرآن الكريم - بيروت، ط (٢)، ١٣٩٩هـ.
- **المقدّمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمَه المشهورة بـ (الجزريَّة):**
لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، تصحيح: الدكتور أيمن سويد، مكتبة لينة - مصر، (بدون تاريخ).
- **المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء:**
لأبي يحيى زكريّا بن محمد الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ)، مصوّرة دار المصحف - دمشق، ط (٢)، ١٤٠٥هـ.
- **المقفّى الكبير:**
لأبي العباس أحمد بن علي المقريزي (ت: ٨٤٥هـ)، تحقيق: محمد اليعلاوي، دار الغرب

الإسلامي – بيروت، ط (١)، ١٤١١هـ.
- **المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار:**
لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: محمد أحمد دهان، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٣هـ.
- **مكتبة الجلال السيوطي:**
لأحمد الشرقاوي إقبال (ت: ١٤٢٣هـ)، طبع دار الغرب – الرباط، عام ١٣٩٧هـ.
- **المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل:**
لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: الدكتور يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط(١)، ١٤٠٤هـ.
- **مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن:**
للدكتور أحمد حسن فرحات، دار الفرقان – عمّان، ط (١)، ١٤٠٤هـ.
- **ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللّفظ من آي التنزيل:**
لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم الغرناطي (ت: ٧٠٨هـ)، تحقيق: الدكتور سعيد الفلاّح، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط (١)، ١٤٠٣هـ.
- **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا:**
لأحمد بن محمد بن عبدالكريم الأشموني (من علماء القرن الحادي عشر)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط (٢)، ١٣٩٣هـ.
- **مناقب الشافعي:**
لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث - القاهرة، ط (١)، عام ١٣٩١هـ.
- **مناهج الجدل في القرآن الكريم:**
للدكتور زاهر بن عوّاض الألمعي، مطابع الفرزدق التجارية - الرياض، ط (٣)، ١٤٠٤هـ.
- **مناهل العرفان في علوم القرآن:**
لمحمد عبدالعظيم الزرقاني (ت: ١٣٦٧هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (بدون تاريخ).
- **منجد المقرئين ومرشد الطالبين:**
لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، قرأه: محمد حبيب الله الشنقيطي

وأحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٠هـ.
- **المنجم في المعجم (معجم شيوخ السيوطي):**
لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دراسة وتحقيق: إبراهيم باجس عبدالمجيد، دار ابن حزم - بيروت، ط (١)، ١٤١٥هـ.
- **منع جواز المجاز في المنزل للتعبّد والإعجاز:**
لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، مطبوعات الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء - الرياض، ط (١)، ١٤٠٣هـ.
- **منهاج البلغاء وسراج الأُدباء:**
لأبي الحسن حازم القرطاجني (ت: ٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط (٢)، ١٤٠١هـ.
- **منهاج السنّة النبويّة:**
لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ط (١)، ١٤٠٦هـ.
- **المنهاج في شعب الإيمان:**
لأبي عبدالله الحسين بن الحسن الحليمي (ت: ٤٠٣هـ)، تحقيق: حلمي محمد فوده، دار الفكر - بيروت، ط (١)، عام ١٣٩٩هـ.
- **المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد:**
لأبي اليُمن عبدالرحمن بن محمد العليمي (ت: ٩٢٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة المدني - القاهرة، ط (١)، ١٣٨٣هـ.
- **المهذب فيما وقع في القرآن من المعرَّب:**
لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتور التهامي الراجي الهاشمي، مطبوعات اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين المغرب ودولة الإمارات العربيّة، (بدون تاريخ).
- **الموافقات في أصول الشريعة:**
لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تعليق: عبدالله دراز، مصوّرة دار المعرفة - بيروت، (بدون تاريخ).

- **موسوعة أعلام المغرب:**
تنسيق وتحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، ط (١)، ١٤١٧هـ.
- **موطأ مالك:**
للإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت: ١٧٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (بدون تاريخ).
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال:**
لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة - بيروت، ط (١)، ١٣٨٢هـ.
- **الناسخ والمنسوخ:**
لأبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالكبير المدغري، مكتبة الثقافة الدينية - المغرب، عام ١٤١٣هـ.
- **الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن:**
لأبي عبيد القاسم بن سلاّم الهروي (ت: ٢٢٤هـ)، دراسة وتحقيق: محمد بن صالح المديفر، مكتبة الرشد - الرياض، ط (١)، عام ١٤١١هـ.
- **الناسخ والمنسوخ من كتاب الله عزوجل:**
لهبة الله بن سلامة الضرير القارئ (ت: ٤١٠هـ)، تحقيق: زهير الشاويش ومحمد كنعان، المكتب الإسلامي - بيروت، ط (٢)، ١٤٠٦هـ.
- **النبأ العظيم: نظرات جديدة في القرآن:**
لمحمد بن عبدالله دراز (ت: ١٣٧٧هـ)، دار القلم - الكويت، ط (٦)، ١٤٠٥هـ.
- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة:**
لأبي المحاسن يوسف بن تغري بَرْدي (ت: ٨٧٤هـ)، دار الكتب المصريّة - القاهرة، ابتدئ في طبعه عام ١٩٢٩م - ١٩٧٢م.
- **النحو الوافي:**
لعباس حسن المنوفي (ت: ١٣٩٣هـ)، دار المعارف - القاهرة، ط (٣)، (بدون تاريخ).
- **نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر:**
لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبدالكريم كاظم الراضي،

مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (٣)، ١٤٠٧هـ.

- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء:**

لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة، (بدون تاريخ).

- **نزول القرآن على سبعة أحرف:**

لمناع خليل القطّان (ت: ١٤٢٠هـ)، مكتبة وهبة - القاهرة، ط (١)، ١٤١١هـ.

- **النسخ في القرآن الكريم دراسة تشريعية تاريخيّة نقديّة:**

للدكتور مصطفى زيد (ت: ١٣٩٨هـ)، دار الفكر العربي - القاهرة، ط (١)، ١٣٨٣هـ.

- **نشأة التفسير الكتب المقدسة والقرآن:**

للدكتور السيد أحمد خليل، الوكالة الشرقية للثقافة - بالإسكندرية، ط (١)، ١٣٧٣هـ.

- **النشر في القراءات العشر:**

لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، مصورة دار الكتب العلمية - بيروت (بدون تاريخ).

- **النظائر:**

لبكر بن عبدالله أبو زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض، ط (١)، ١٤١٣هـ.

- **نظام الأداء في الوقف والابتداء:**

لأبي حميد عبدالعزيز بن علي المعروف بابن الطحّان (ت: بعد ٥٦٠هـ)، تحقيق: الدكتور علي حسين البوّاب، مكتبة المعارف - الرياض، عام ١٤٠٦هـ.

- **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور:**

لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت: ٨٨٥هـ)، مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدراباد الدكن، عام ١٣٨٩هـ.

- **نكت الانتصار لنقل القرآن:**

لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ)، إملاء: أبي عبدالله الصيرفي (ت:؟)، وترتيب: عبدالجليل بن أبي بكر الصابوني (ت:؟)، تحقيق: الدكتور محمد زغلول سلام، مكتبة منشأة المعارف بالإسكندرية، (بدون تاريخ).

- **النكت على كتاب ابن الصلاح:**
لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: الدكتور ربيع المدخلي، مطبوعات المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة، ط (١)، ١٤٠٤هـ.
- **النكت في إعجاز القرآن:**
لأبي الحسن علي بن عيسى الرمّاني (ت: ٣٨٤هـ)، تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلاّم، (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، دار المعارف - مصر، (بدون تاريخ).
- **النكت والعيون: تفسير الماوردي:**
لأبي الحسن علي بن حبيب الماوردي (ت: ٤٥٠هـ)، تحقيق: خضر محمد خضر، منشورات وزارة الأوقاف الكويتية، ط (١)، ١٤٠٢هـ، وطبعة دار الكتب العلمية ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، راجعه وعلّق عليه: السيد بن عبدالمقصود بن عبدالرحيم، ط (١)، ١٤١٢هـ.
- **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب:**
لأبي العباس أحمد بن علي القلقشندي (ت: ٨٢١هـ)، دار الكتب العلميّة - بيروت، (بدون تاريخ).
- **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز:**
لفخر الدين بن عمر الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين - بيروت، ط (١)، ١٤٠٥هـ.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر:**
لأبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، (بدون تاريخ).
- **نواسخ القرآن:**
لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد أشرف علي الملباري، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط (١)، ١٤٠٤هـ.
- **نيل المرام من تفسير آيات الأحكام:**
لصديق حسن خان القِنَّوجي (ت: ١٣٠٧هـ)، تحقيق: علي السيد صبح المدني، مطبعة المدني - القاهرة، ١٣٩٩هـ.

- **هجاء مصاحف الأمصار:**
لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت: نحو ٤٤٠هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، (نشر في مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، المجلد: ١٩،الجزء الأول، من ص ٥٣ – ١٤١).
- **الهدى والبيان في أسماء القرآن:**
لصالح بن إبراهيم البليهي (ت: ١٤١٠هـ)، المطابع الأهلية - الرياض، ط (٢)، ١٤٠٤هـ.
- **هديّة العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين:**
لإسماعيل باشا البغدادي (ت: ١٣٣٩هـ)، منشورات مكتبة المثنى - بغداد (بدون تاريخ).
- **هدي الساري مقدمة فتح الباري:**
لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، دار الريَّان للتراث – القاهرة، ط (١)، ١٤٠٧هـ.
- **هل يقع الترادف اللغوي في القرآن الكريم؟:**
لمحمد أكرم شودري، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:**
لجلال الدين عبدالرحمن بن الكمال السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تصحيح: محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة - بيروت، (بدون تاريخ).
- **الوافي بالوفيات:**
لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، باعتناء: مجموعة من الباحثين، طبع دار صادر - بيروت، ١٣٨١هـ.
- **الوجوه والنظائر في القرآن الكريم:**
لأبي عبدالله محمد بن علي بن محمد الدامغاني (ت: ٤٧٨هـ)، تحقيق: عبدالعزيز سيد الأهل، دار العلم للملايين - بيروت، ط (٤)، ١٤٠٣هـ.
- **الوجوه والنظائر في القرآن الكريم، دراسة وموازنة:**
للدكتور سليمان بن صالح القرعاوي، طبع مطابع الشاطئ الحديثة بالدمام، ط (١)، ١٤١٠هـ.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:**
لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلّكان (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ١٣٩٧هـ.

- **يتيمة البيان في شيء من علوم القرآن:**
لمحمد يوسف البنوري (ت: ١٣٩٧هـ)، منشورات مجلس الدعوة والتحقيق الإسلامي - كراتشي، عام ١٣٩٦هـ.

- **رابعاً: الدوريَّات:**

- **جريدة المدينة (ملحق التراث):** السنة الثامنة عشرة: الأعداد: ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٤١.
- **مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي:** جامعة أم القرى - مكة المكرّمة، العدد الرابع.
- **مجلة بينات:** مجلة فصلية تعنى بشؤون القرآن الكريم، تصدر - باللغة الفارسية - عن مؤسسة معارف إسلامي إمام رضا بقم - إيران، العدد (١٢).
- **مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة:** الأعداد: ٨٥ - ١٠٠.
- **مجلة الدرعية** - السنة الثالثة، العددان (١١،١٢).
- **مجلة دعوة الحق** - الرباط، العدد (٨) السنة (٢٢)، رمضان (١٣٩٩هـ).
- **مجلة الرسالة الإسلامية** - بغداد: الأعداد: ١٦٤ - ١٦٥.
- **مجلة الشريعة والدراسات الإسلاميّة** - جامعة الكويت: العدد (١٥).
- **مجلة عالم الكتب** - الرياض: المجلد الثاني عشر، العدد الأول والثاني، عام ١٤١١هـ.
- **مجلة عالم المخطوطات والنوادر:** ملحق نصف سنوي يصدر عن عالم الكتب - الرياض، المجلد الأول، العدد الثاني، رجب - ذو الحجة ١٤١٧هـ.
- **المجلّة العربيّة للعلوم الإنسانية** - جامعة الكويت: العدد (٣٢).
- **مجلة معهد المخطوطات العربيّة (الكويت):** المجلد(٢٩)، ص ٢١٩- ٢٥٢.
- **مجلة المورد** - بغداد: العدد الرابع، المجلد (١٧).
- **نشرة أخبار التراث العربي** - العدد (٣٤).

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة

العـــنـــوان	الصفحة

العنوان	الصفحة

العنــــوان	الصفحة

العنوان	الصفحة